الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

جامعة الجزائر

معهد العلوم الاقتصادية

إنتاج واستهلاك المحاصيل الشتوية في الجزائر

(مع بحث ميداني)

حالة زراعة المحاصيل الشتوية بمنطقة الشلف الأعلى

(بلدية جندل)

رسالة لنيل شهادة الماجستير

إعداد الطالب:
محمد رجراج

تحت إشراف
الدكتور: سليمان بدراني

لجنة المناقشة

1- .... رئيسا
2- .... مقررا
3- .... عضوا
4- .... عضوا

السنة الجامعية 1989-1990

بسم الله الرحمن الرحيم

... كمثل حبة أنبتت سبع سنابل
في كل سنبلة مائة حبة والله
يضعف لمن يشاء والله واسع عليم

صدق الله العظيم

إهداء

إلى والدَيّ،

إلى الفلاحين المؤمنين بعمل الأرض من أجل سعادة البشرية،

أهدي لهم هذه الرسالة

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أعبر عن شكري واحترامي للأستاذ:

المحترم: سليمان بدراني على المجهودات والنصائح

التي قدمها لي لإنجاز هذا البحث.

كما أشكر المجلس البلدي لبلدية جندل ولاية

عين الدفلة على المساعدة التي قدمت لنا.

واشكر كل الفلاحين في هذه البلدية الذين أجابوا عن

أسئلتنا بكل صراحة وبصدر رحب.

كما أشكر كل الأساتذة والزملاء الذين ساهموا في إنجاز

هذا البحث من قريب أو من بعيد،

محمد جراح

مقـــدمــــــة

يتضح جليا عجز القطـاع الزراعي وذلك من خلال ضعف نسبـة مساهمتـه فـــي قيمـة النـاتج المحلي الاجمالي، حيث يأتي في المرتبـة الأخيرة بعد كل من قطاعـــي الصنـاعـة والخدمات ، انخفضـت نسبـة مساهمـة القطاع الزراعي في قيمة النـاتـــج المحلي الاجمالــي خلال الفترة (1969 ـ 1980) من نحو 7,7٪ سنـة 1969 الى نحو 5,7 ٪ سنـة 1980 ، بينما يعتبر القطـاع الصناعي بما فيه المحـروقات المصـدر الأساسي في تكوين قيمـة النـاتج المحلي الاجمالـي، ارتفعـت نسبة مساهمته مـن نحو 54,5٪ سنـة 1969 الى نحو 57,1٪ سنة 1980 ، غير ان قطـاع الخدمـــات عرف نوعـا من الاستقـرار خلال هذه الفترة من نحو 32 ٪ سنة 1969 الى نحـــو 32,4٪ سنـة 1980 ، ان الزحـف الريفي للسكـان بواسطـة الهجرة الداخليـــة والخارجيـة ، لم يعوض بتطـور فنيـات الانتاج للرفع من المردوديـة الانتاجيـــة لليد العاملـة الزراعيـة ، حيث انخفضـت نسبـة السكان الريفيين الى اجمالـــي عدد السكان من نحو 66٪ سنـة 1969 الى نحو 49٪ ، سنة 1984 بعد استقلال الجزائر سنة 1962 انتهجـت سياسـة التخطيـط المركزي غير أن أول مخطط ثلاثي انطلـق سنـــة 1967 ليشمـل الفترة (67 ـ 1969) موجهـا لتنميـة الثروة الحيوانيـة للرفـــع البروتـين الحيوانـي واعادة مادة الدبال المفقودة مـن الأراضـي الزراعيـة ، ثم تلاه المخطط الرباعي الأول (70 ـ 1973) لتوجيـه الانتاج نحو السوق الوطنية ، لانتاج المواد الغذائيـة الأسواسية (القمح الصلب بنوعية والشعير) للوصـول الى نسبـــة الاكتفـاء الذاتي وتأمين الاحتياجات الغذائيـة للسواد الأعظـم للسكان التي تمثـل المصـدر الآسـاسـي للشعيرات الحراريـة ، حيث تميز نظام الانتاج بالزراعة المكثفـــة لانتاج المحاصيـل الشتويـة لدى القطاع الاشتراكي ، ثم تلاه المخطط الرباعي الثانـي

جامعة الدول العربيـة ـ المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعية ـ الخرطوم السياسة الزراعية للجمهوريـة الجزائرية الديمقـراطية

نوفمبر 1983 ص: 6.

(74 ـ 1977) الذي يهدف الى استمرارية الزراعة المكثفة وذلك بتوسيع استخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة وتنحية الأراضي البور لمناطق الانتاج التي يزيد فيها منسوب مياه الأمطار عن 600 ملم / سنة وادخال الدورة الزراعية العلفية أوالبقولية في مناطق الانتاج التي يقل فيها منسوب مياه الأمطار عن 600 / سنة ، واكثار أصناف البذور ذات المردودية العالية المبكرة النضج والملائمة لمناطق الانتاج المختلفة ، ان ارتفاع سعر النفط والخظر الذي فرضته الدولة المنتجة على الدول الصناعية الزراعية صحبه ارتفاع في أسعار عوامل الانتاج المستوردة وارتفاع أسعار الحبوب ، مما أدى الى ضعف انجاز الاستثمارات الزراعية وعدم تجديد الرأسمال الانتاجي والبحث عن أسواق جديدة للاستيراد من الدول الشرقية فكانت الفترة 1978 ـ 1979 بمثابة مراجعة نتائج مخططات التنمية الزراعية السابقة التي لم تحقق اهدافها وتمهيدا لاعداد المخطط الخماسي الأول (80ـ 1984) لتحقيق تعميم الزراعة المكثفة على القطاع الزراعي ككل وذلك بادماج القطاع الزراعي الخاص واستفادته بتجارب الزراعة المكثفة التي كانت مركزة على القطاع الاشتراكي ، وذلك بتوفير مستلزمات الانتاج الوسيطة في السوق الوطنية ، ومنح القروض للمنتجين ، فان تفكك البنية الزراعية كانت من اهتمام المخطط الخماسي الأول (80 ـ 1980) وذلك باعادة التنظيم العقاري لهياكل الانتاج ـ اعادة الهيكلة ـ والعمل على تجانس الوحدة الانتاجية وجعلها وحدة ذات فعالية اقتصادية مستمرة ، غير أن معضلة التسيير والتنظيم وعدم التحكم في تكاليف الانتاج أصبحت عائقا على تطور الانتاج ، فان التنظيم الجديد للمستثمرات الفلاحية يبين بأن القطاع الزراعي مازال يبحث عن هيكل تنظيمي ليخرج من عنق الزجاجة بينما بقي الجانب الفني للانتاج بعيدا عن الأهداف المسطرة المخططات التنمية الزراعية ، انخفضت نسبة الاستثمارات الزراعية الممنوحة من اجمالي الاستثمارات الكلية من نحو 25,8٪ خلال المخطط الثلاثي (67 ـ 1969) الى نحو 14,8 ٪ خلال المخطط الرباعي الأول (70 ـ 1973) ثم الى

نحو 11٪ خلال المخطط الرباعي الثاني (74 ـ 1977) ثم الى نحو 5,2٪ خلال المخطط الخماسي الأول (80 ـ 1984) وثبات نفس النسبة خلال المخطط الخماسي الثاني (85 ـ 1989) 5,4٪ ، يرجع ذلك الى غياب مستلزمات الانتاج الوسيطة من السوق الوطنية وغياب الهيئات الفنية الدولية في انجاز الاستثمارات الزراعية كما شهدت فترة السبعينات والثمانيات ارتفاع أسعار عوامل الانتاج (المعدات وأدوات الانتاج) ومدخلات الانتاج الوسيطة (الاسمدة الكيمائية مبيدات الوقاية من طرف الدول الصناعية الزراعية الغربية كرد فعل عن ارتفاع أسعار النفط وانخفاض سعر الدولار الآمريكي ، وبذلك أصبح القطاع الزراعي يعاني من تجديد خضيرة العتاد واعادة الانتاج الموسع وعدم انتظام وجود مدخلات الانتاج الوسيطة في السوق الوطنية ، فان البحث عن أسواق جديدة للاستيراد خاصة من الدول الشرقية نتج عنه عدة حركات تجارية في معدات الانتاج مع فقدان قطع الغيار المتعددة وعدم صلاحية بعض الجرارات المستوردة التي تعمل على تكبيس التربة ، وفي الغالب لم تلبي طلبات المنتجين من المعدات وأدوات الانتاج المرغوب فيها ادت الى تجميد الاستثمارات الزراعية المخصصة للوحدات الانتاجية ، ان إحتياجات القطاع الزراعي لعوامل الانتاج ظرفية لا تتطلب انتظار سنوات خاصة أن الصناعة الجزائرية لم تواكب تطور احتياجات القطاع الزراعي ، مما نتج عنه عدم التوازن بين القطاعين (مدخلات ومخرجات الانتاج)، خلال هذه الفترة بقي القطاع الزراعي الخاص هامشيا عن التنمية الزراعية ، فكانت الأولوية للنظام التعاوني للانتاج ـ الثورة الزراعية ـ للاستغلال الأمثل لمعدات وأدوات الانتاج والمحافظة على الآراضي الزراعية من التجزئة والتشتت غير أن الطابع للتملك وانتشار الزراعة الأحادية للمحاصيل الشتوية لم تكن كافية لضمان القرض والفائدة في وقتها المحدد ، حيث ركز بنك الفلاحة للتنمية الريفية على منح القروض لمنتجي الزراعات المتعددة لضمان استرجاع القرض والفائدة في وقتها المحدد ، كما أن ضعف القدرة المالية للمنتجين وارتفاع أسعار

المعدات أسعار وأدوات الانتاج أدت الى اعادة انتشار أسلوب الانتاج البدائي، وذلك باستخدام حيوانات الجر - الأحمرة - والمحراث الخشبي ، ذو سكة واحدة واستخدام قليل من الأسمدة الكيمائية اثناء الحرث فقط ، فان غياب التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات من العمل الميداني سمح للقطاع الخاص التجاري في رفع أسعار ايجار المعدات اثناء الحرث والحصاد/ الدرس ، الى انخفاض الطاقة الانتاجية حيث بلغ معدل النمو السنوي للانتاج الزراعي 3,6٪ سنويا خلال الفترة (1964 - 1980) الشيء الذي أدى الى عدم تحقيق الأهداف المسطرة لمخططات التنمية الزراعية والى عجز الميزان التجاري الغذائي ، انخفضت قيمة الصادرات للمواد الغذائية من 1151 مليون دج سنة 1963 الى 467 مليون دج سنة 1979 ، كما ارتفعت قيمة الواردات الغذائية من 766 مليون دج سنة 1963 الى 5190 مليون د ج سنة 1979 ، حيث انخفضت نسبة تغطية الصادرات الغذائية على الواردات الغذائية من 150٪ سنة 1963 الى 9٪ سنة 1979 يتبين من ذلك نفاذ العملة الصعبة أى اعادة دفع الريعية البترولية في تسديد فاتورة المواد الغذائية على حساب الآستثمارات الانتاجية حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي بفعل انخفاض الريعية البترولية وارتفاع أسعار عوامل الانتاج خلال فترة الثمانيات التي تشتهد فيها البلاد أزمة اقتصادية حادة التي انعكست على معدل النمو الاقتصادي ، حيث ارتفعت الفجوة الغذائية للمحاصيل الشتوية خلال مخططات التنمية الزراعية من 1,4 مليون قنطار من الحبوب خلال المخطط الثلاثي (67 - 1969) الى 12,7 مليون قنطار خلال المخطط الخماسي الأول (80 - 1984) نتيجة ميل الانتاج الكلي الى الثبات مع انخفاض سنة الاكتفاء الذاتي للحبوب من 88٪ سنة 1969 الى 20 ٪ سنة 1984 ، يثبت ارتباط الجزائر

- وزارة التجارة ،

غذائيا بالدول الغربية المنتجة المصدرة للحبوب خاصة الولايات المتحدة الامريكية وكندا وأستراليا ، ارتفع متوسط استيراد الحبوب سنويا من 6,2 مليون قنطار خلال المخطط الثلاثي (62 ـ 1969) الى نحو 26 مليون قنطار خلال المخطط الخماسي الأول (80 ـ 1984) .

الحبــــــوب الوحدة 10^6 مليون قنطار

	المخطط الثلاثي 67 ـ 1969	المخطط الرباعي الاول70ـ 1973	المخطط الرباعي الثاني74ـ1977	المخطط الخماسي 80 ـ 1984
الأهداف المخططة	20	24,3	24	30
متوسط الانتاج سنويا .	18,6	19,3	18,9	19,6
متوسط الاستراد سنويا .	6,2	7,8	17,3	26
المردودية ق / هـ	6,5	6	6,2	6

يتميز القطاع الزراعي الجزائري بندرة الموارد الآرضية الزراعية وفقر عناصر التربة المخصبة ، خاصة المادة الدبالية التي استنزفت بفعل السياسة الزراعية الرأسمالية الكلونيالية ، تبلغ المساحة العامة الاجمالية للجزائر 234 مليون هكتار منها المساحة الاجمالية المستعملة للفلاحة 39,6 مليون هكتار وفق احصاء سنة 1986 ، مركزة في شمال البلاد تنحصر من البحر والأطلس الصحراوي مع سلسلتين جبليتين من الغرب الى الشرق وهي الأطلس التلي من الناحية الساحلية والأطلس الصحراوي من الجنوب وتقع بينهما الهضاب العليا التي تنحدر من الغرب

الديوان الوطني للاحصاء ، رقم 2 ـ 1 ـ 1984 ، ص : 51 .

الى الشرق بارتفاع يتراوح بين 1000 م الى 600م تقريبا تتركز فيها زراعة المحاصيل الشتوية ، واذا استبعدنا المراعي والغابات وأراضي الحلفاء نحصل على المساحة الاجمالية المنزرعة S.A.U تقدر بنحو 7,5 مليون هكتار موجودة بشمال البلاد تمثل نسبة 3٪ من اجمالي المساحة العامة للبلاد منها الأراضي المنزرعة 4,6 مليون هكتار ، ويترك قرابة 3 مليون هكتار أراضي بدون زراعة بور بدون خدمة وهي تقريبا نفس المساحة المخصصة للمحاصيل الشتوية ، بينما تقدر الأراضي الزراعية المسقية 270.000 هكتار ، لا تتجاوز نسبة 3,5 ٪ من المساحة الاجمالية المنزرعة تنتشر الزراعة البعلية على باقي المساحة المنزرعة ويوجد بها أكثر من مليون هكتار على المنحدرات والجبال حيث تنتشر الزراعة الهامشية للمحاصيل الشتوية ، كما يختلف منسوب مياه الأمطار من مناطق الانتاج الى أخرى ، انخفضت المساحة الاجمالية المنزرعة مقارنة مع سنة 1967 حوالي 200.000 هكتار بفعل الزحف العمراني الصناعي تم استنزاف أكثر من 1000 هكتار في منطقة متيجة التي تعتبر من أخصب الأراضي الزراعية . فان برنامج الاستصلاح الأراضي الزراعية الجديدة حقق 10.000 هكتار بينما كانت تهدف الخطة الى استصلاح 200.000 هكتار خلال الفترة (67 ـ 1978) فان الأراضي الزراعية المستصلحة غير كافية لتعويض نقص الأراضي الزراعية الخصبة . كما أن عملية الاستصلاح تحتاج الى فترة زمنية طويلة لتكوين العناصر المخصبة بالتربة ، ان ندرة الموارد الأرضية وتسارع النمو السكاني ، أدى الى انخفاض نصيب الفرد من المساحة المنزرعة من 0,63 هكتار سنة 1967 الى 0,36 هكتار سنة 1982 اذا استمر الوضع بهذه الطريقة يتوقع أن يكون نصيب الفرد الجزائري من المساحة المنزرعة 0,14 هكتار سنة 2000 مقارنة مع نصيب الفرد الاسباني 0,55 هكتار اليوناني 0,42 هكتار الفرنسي 0,50 هكتار ، يتقاسم المساحة الاجمالية المنزرعة كل من القطاع الخاص والعام على الترتيب بنسبة 65٪ و 35٪ ، من خلال الجدول يركز القطاع الخاص على زراعة المحاصيل الشتوية . تقدر المساحة المنزرعة من المساحة المخصصة للحبوب والحبوب

الجافة 66٪ ، غير أن عدم تجانس القطع الزراعية وتجزئتها وتشتتها لدى الخـــاص كان عائقا في استخدام مستلزمـات الانتاج الوسيطـة ، كما أن ضعف القدرة المالية وارتفاع أسعار عوامل الانتاج لم تشجع المنتجين على تطـوير أسلوب الانتاج الزراعـــي اذ تميز نظام الانتاج بالزراعـة الواسعة الخفيفـة ، بينما تمركز نظام الانتاج المكثف لدى القطـاع الاشتراكي فان ندرة الموارد الآرضيـة الزراعية وتعرضهـا الى الانجراف والتعريـة بفعل التصحر وانتشـار الزراعـة الهـاشيـة لمحاصيل الشتوية في المنحدرات والجبال ، كما ان ارتفـاع تكاليف الاستصلاح الأراضي الزراعية كان عائقا أمام التوسع الأفقي للانتاج ، لهذا كانت الزراعـة المكثفـة ضرورة اقتصـادية للرفع من الطاقـة الانتاجيـة عن طريق التوسـع الرأسي للانتاج مقتصـرة على القطاع الاشتراكي دون تعميمهـا على كافة القطـاع الزراعـي ، ان ارتبـاط المردوديـة الانتاجية الهكتاريـة الهكتارية بكميـة الأمطـار المتسـاقطـة في السنة وتوزيعهـا غير المنتظم خاصـــة تأخر الآمطـار الربيعية اليثبات المردودية الانتاجيـة 6 قنطـار/ الهكتـار غـــير

	المساحـــة	٪	المساحة المخصصة للحبوب والحبوب الجافة .	٪	نسبة المساحة المخصصة للحبوب الجافة من المساحة الاجمالية المنزرعة	متوسط المساحة للوحدة الانتاجية
القطاع الاشتراكي	2583.000	35	1205700	34	٪47	764
القطاع الخاص	4917.000	65	2343600	66	٪48	5,50
	7500.000	100	3549.300	100	٪47	

وزارة الفلاحة والصيد البحري

محققة الأهداف المسطرة للخطة 8 ق/ هـ ، بينما القطاع الخاص على الرغم من مساهمته في الانتاج الكلي بنسبة 55٪ تتراوح المردودية الانتاجية بين 4 ـ 5 ق/هـ ، ان ميل عرض الانتاج الكلي الى الثبات وتذبذب المردودية الانتاجية الهكتارية بانتشار الزراعة البعلية المعتمدة على كمية الأمطار المتساقطة في السنة ، تعتبر المتغير الأساسي في تحديد حجم الانتاج الكلي على الرغم من من تطور استخدام مدخلات الانتاج الوسيطة ، ارتفاع الطلب الاستهلاكي للحبوب مقارنة مع حجم عرض الانتاج الكلي يرجع الى فعالية المتغيرات المؤشرة على الطلب الاستهلاكي للحبوب منها ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي 3,2٪ سنويا ، والزيادة في الدخل المصحوب بارتفاع أسعار السلع الاحلالية منها اللحوم الحمراء والخضروات والفواكه ، مما أدى الى زيادة الميل الحدي للاستهلاك الحبوب ارتفع استهلاك الفرد للحبوب من 180 كلغ / سنويا سنة 1954 الى نحو 217 كلغ / سنويا سنة 1983 في شكل حبوب، يتبين من خلال التحقيق الذي قامت به الجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي ، خلال الفترة (67 ـ 1968) والتحقيق الذي قامت به وزارة الفلاحة في شمال البلاد الذي ضم سكان الريف والحضر سنة 1976 ، يستهلك الفرد الجزائري سنويا في شكل حبوب 271 كلغ مقارنة ما يستهلك الفرد التونسي 182,7 كلغ / سنويا للفترة (65 ـ 1968) الفرد المغربي 216,4 كلغ/ سنويا للفترة (1970 ـ 1971) ، وبذلك يستهلك الفرد الجزائري سنويا 30٪ زيادة عن ما يستهلك الفرد التونسي و 17٪ عن الفرد المغربي ، بينما يستهلك الفرد المغربي سنويا من اللحوم 70٪ زيادة عن ما يستهلكه الفرد الجزائري سنويا و 35٪ عن الفرد التونسي، أما الدول الأروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط المنتجة للحبوب أقل

استهلاكا للحبوب مقارنة مع ما يستهلك الفرد الجزائري سنويا ، ايطاليا 133 كلغ للفرد وسنويا ، اسبانيا 110,7 كلغ / للفرد / سنويا ، يوغسلافيا 191 كلغ/ للفرد سنويا فرنسا 96 كلغ / للفرد / سنويا . السعيرات الحرارية المتحصل عليها الفرد يوميا تقدر بـ 2922 سعر / يوميا منها 94% مستمدة من الانتاج النباتي 2744 سعر / يوميا ، تشكل الحبوب المصدر الأساسي للسعيرات الحرارية 2166 سعر/ يوميا من القمح الصلب واللين والشعير غير أن استهلاك الشعير أصبح مقتصرا كعلف للماشية نتيجة التطور الحضري والثقافي للمجتمع الريفي ، يعتبر القمح بنوعية المادة الغذائية الاساسية التي يستهلكها الفرد الجزائري يوميا ، وضعت منظمة الأغذية والزراعة F.A.O من الناحية النظرية للوجبة الغذائية للفرد الجزائري التي تقدر بـ 2450 سعر / يوميا ويستهلك الفرد سنويا 180 كلغ من الحبوب تعادل 145 كلغ من السميد ، والرفع من البروتين الحيواني الى 17,5 غرام / يوميا بدلا من 8 غرام / يوميا والتخفيض من البروتين النباتي الى 52,5 غرام / يوميا بدلا من 74,7 غرام يوميا ، الدهنيات 55 غرام يوميا .

بحكم العادات والتقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري يعتبر القمح الصلب مصدرا أساسيا للسعيرات الحرارية ، استهلاك 454 غرام / يوميا تمد الجسم 1653 سعر / يوميا ، يدخل في الوجبة الغذائية بنسبة 58% لسكان الريف والحضر حيث يقل استهلاكه لدى سكان الحضر الذي يعوض بمادة القمح اللين ، الدخلية على الزراعة الجزائرية ، تتراوح نسبة البروتين الموجودة في القمح الصلب بين (10 _14%) كما يحتوي على الكالسيوم وفيتامين .

يتبين من ذلك الأهمية الاقتصادية للحبوب خاصة القمح الصلب باعتباره أهم مصدرا للطاقة الحرارية . يستهلك الفرد الجزائري في المتوسط 90 كلغ / سنويا ، مقارنة مع الفرد الأمريكي 4,30 كلغ / سنويا ، والفرد الكندي 5,70 كلغ سنويا ، الاسباني 5,9 كلغ/ سنويا ، الفرد التونسي 85 كلغ / سنويا ،

فان الأزمة العالمية لنقص الغذاء سنة 1972 ونقص المخزون العالمي للحبوب حولت مشكلة الغذاء التجارية الى مشكلة الأمن الغذائي ، حيث تعرضت بعض البلدان المستوردة للحبوب منها الاتحاد السوفياتي الى ضغوط سياسية واقتصادية من طرف الدول المنتجة المصدرة ، في تحديد الكمية المستوردة وارتفاع الأسعار العالمية للحبوب ، بفعل الكارتلات المسيطرة على مزارع الانتاج والتسويق ، تعتبر الجزائر من الدول ذات المنتوج الواحد - انتشار الزراعة الأحادية للمحاصيل الشتوية البعلية - معرضة لاحتمال حدوث الأخطار والتبعية الغذائية العالمية ، نتيجة غياب السلع الاضلاحية أي ضعف الزراعات المتعددة منها البقوليات الجافة والخضروات ، ونقص الثروة الحيوانية والدواجن في مواجهة ارتفاع الاسعار العالمية للحبوب وبالتالي ارتفاع الميل الحدي الاستهلاكي للحبوب وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي التي أصبحت تشكل خطورة على أمننا الغذائي .

اشكالية البحث :

يمكن تلخيص اشكالية البحث في ميل الانتاج الكلي الوطني للمحاصيل الشتوية (القمح الصلب واللين والشعير) الى الثبات وعدم مسايرة التطور السريع لتزايد الطلب الاستهلاكي الوطني للحبوب ، مما أدى الى توسع الفجوة الغذائية للحبوب وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي، وارتفاع نسبة الاستيراد من نحو 29٪ خلال المخطط الرباعي الأول (70 - 1973) الى نحو 65٪ خلال الفترة (79 - 1982) . مما يثبت ارتباط الجزائر غذائيا بالدول الغربية المنتجة المصدرة للحبوب ، كما أصبحت كارتلات الدول الغربية المنتجة المصدرة للحبوب المسيطرة على مزارع الانتاج والتسويق العالمي للحبوب تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستهلكة في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي ، حيث تحولت مشكلة الغذاء التجارية الى مشكلة أمن غذائي ، وتغاذا للعملة الصعبة على حساب تجميد الاستثمارات الانتاجية المؤثرة على النمو الاقتصادي للبلاد ، للجزائر موارد أرضية زراعية غير مستغلة

فان اتباع سياسة زراعية للرفع من الطاقة الانتاجية عن طريق التوسع الأفقي للانتاج وذلك باستصلاح أراضي زراعية جديدة والتوسع الرأسي للانتاج - الزراعة المكثفة - للرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية بالاستخدام المكثف لمدخلات الانتاج الوسيطة وتنمية الثروة المائية وذلك بتحول الزراعة البعلية (المطرية) لمحاصيل الشتوية الى زراعة مسقية للرفع من المردودية الانتاجية وبالتالي الرفع من الانتاج الكلي للحبوب والعمل على انتظامه لتأمين نسبة الاكتفاء الذاتي للحبوب التي تمثل الغذاء الاستراتيجي للسواد الأعظم للسكان وتنمية الزراعات المتعددة التي تسمح باحلال السلع في حالة ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب ونقص المخزون العالمي وبالتالي العمل على استقرار السوق الوطنية من مناورات كار ثلاث الدول الصناعية الزراعية ، فان تنمية زراعة الخضروات والثروة الحيوانية خاصة تربية الدواجن تعمل على انخفاض الكميات المستهلكة للحبوب بتوفر السلع الاحلالية .

تقع دراستنا في ثلاثة أبواب ريئسية فضلا عن الفصل التمهيدي وهو عبارة عن شرح الانتاج والاستهلاك في النظرية الاقتصادية مركزين على الانتاج الزراعي عند مختلف مفكري المدارس ابتداءا من الطبيعيين الى العصر الحديث زيادة عن المقدمة التي تشمل اشكالية البحث ، فقد عرض الباب الأول زراعة المحاصيل الشتوية في الجزائر الذي يحتوي على فصلين بحيث يشمل الفصل الأول زراعة المحاصيل الشتوية قبل الاستقلال نتعرف من خلال ذلك الى الزراعة الرأسمالية الكلونيالية والزراعة لدى القطاع الخاص بينما يشمل الفصل الثاني زراعة المحاصيل الشتوية بعد الاستقلال ، الذي يحتوي على زراعة المحاصيل الشتوية لدى القطاع الخاص ، والقطاع العام ، كما نتعرض من خلال الباب الثاني

الى استهلاك الحبوب وأثر السياسة الزراعية لتنمية زراعة المحاصيل الشتوية يحتوي على فصلين بحيث يشمل الفصل الأول استهلاك الحبوب ومشكلة الأمن الغذائي الذي يحتوي على تطور استهلاك الحبوب والعوامل المؤثرة على زيادة الطلب الاستهلاكي ، ومشكلة الأمن الغذائي وأثر التبعية الغذائية على اقتصاد الحبوب ، بينما يحتوي الفصل الثاني أثر السياسة الزراعية على تنمية زراعة المحاصيل الشتوية ، تتعرض الى المشاريع الانمائية لزراعة المحاصيل الشتوية واعادة تنظيم الهيكلي لجهاز الانتاج للقطاعين . بينما عرض في الباب الثالث ، البحث الميداني لزراعة المحاصيل الشتوية بمنطقة الشلف الأعلى بلدية جندل ، فضلاعن تعريف بالبلدية ، بحيث يشمل الفصل الأول على زراعة المحاصيل الشتوية لدى القطاع العام نتعرض من خلال ذلك الى نظام الانتاج الزراعي قبل عملية اعادة الهيكلة وبعد عملية اعادة الهيكلة وظهور المستثمرات الزراعية ، الفصل الثاني يشمل على زراعة المحاصيل الشتوية لدى القطاع الخاص نتعرض الى تركيب المساحة الزراعية ونتائج تحقيق الوحدات الانتاجية ونماذج الانتاج وعوائقها على الانتاج الموسع ثم الاستنتاج والتوصيات .

الطريقة المتبعة في البحث ومصادر البيانات :

اتبع في اجراء هذا البحث الأسلوب الاستقرائي في التحليل الاقتصادي من ناحية التحليل الوصفي للطاقة الانتاجية والاستهلاكية والاستيرادية لكل من القمح بنوعية الصلب واللين والشعير ، وحتى يمكن السير بالبحث الى أسلوبه الدقيق فقد استخدمت الطرق الاحصائية في دراسة الاتجاهات ـ السلاسل الزمنية ـ والتغيرات في الطاقة الانتاجية والاستهلاكية والاستيرادية . تم جمع البيانات الاحصائية من مصادر وطنية منها احصاءات وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، واحصاءات وزارة الفلاحة وزارة التجارة ، ومن المنظمة العالمية للتغذية والزراعة .

الفصل التمهيدي

الانتاج والاستهلاك في النظرية الاقتصادية

1- الانتاج الزراعــي في النظريــة الاقتصـاديـــة

الانتاج الزراعي في النظام الاقطاعـــــي:

كانت الضيعـة تحقـق الاكتفاء الذاتي قبل حدوث الثورة الفرنسيـــــــة (1789-1793) لتحطم النظـام الاقطاعـي السائد في أوربـا ، فالاستقـلال السياســـي والاقتصادي للضيعـــة أدى الى توسـع الانتاج الزراعي وتطـور، باستخدام مدخلات الانتاج الوسيطـة منهـا السمـاد العضوي ،وتوسـع انتشـار زراعـة المحصـول العلفـي للبنجـر الذي يعمـل على تخصيب التربـة بمادة الازوت ويعطـي انتاجـا غزيرا للقمح بعـد زراعـة البنجـر (زراعة القمح بعد البنجر يعتبـر محصـول الملك[1] يعتبر النشاط الزراعي مصدرا لتراكم رأس المـال ، حيث تميـز نظـام الانتـاج للضيعـة بمرحلتين أساسيتين:

المرحلـــة الاولـــى: الزراعـة المتنقلـة تخضـع هذه الزراعـة للقانـون تناقض الغلة لنـــــــلاراضي الزراعيـة ، حيث تزرع الأرض (الحقل) لعدة سنوات متتاليـة تفتقـر من خصوبتهـا لانتاج منتـوج مادون اخضاعهـا الى الدورات الزراعيـة ثم البحث عن أراضـي زراعيـة جديـدة الخصوبـة لتستغـل لعـدة سنوات متتاليـة - قانونـه تناقـص الغلة - ثم ترك دون استقـرار المنتجيـن والاراضـي الزراعيـة .

المرحلـة الثانيـــة : الزراعـة المستقـرة :

الزراعة المتنقلـة أصبحـت بشكـل عائقـا كبيـرا على المنتجيـن ،فظهـور الدورات الزراعيـة الثنائيـة والثلاثيـة والرباعيـة ، بتقسيـم الحقـل (الارض) الى قطعتين أو ثلاثـة أو أربعـة سمح للمنتجيـــــــــن الارتبـــاط بـــــــــالارض

---

1) الوجيـز في التطـور الاقتصـــادي :د/محمد عبد العزيـز عجيميـة ومحمو محروس اسماعيل ص 6-9.

وزراعتها مع أخضاعها الى دورات زراعية في كل من لندن وآسكتلندا وانتشار عرض السماد العضوي مع النمو المتسارع لتربية الماشية بعدما كان يترك : $\frac{1}{2}$ أو $\frac{1}{3}$ أو $\frac{1}{4}$ الأراضي الزراعية بــور.

الدورة الزراعية الرباعية

قطعة	(أ)	(ب)	(جـ)	(د)
الموسم الفلاحي الأول:	قمح	شعير	برسيم	بنجر
الموسم الفلاحي الثاني:	برسيم	بنجر	شعير	قمح
الموسم الفلاحي الثالث:	شعير	قمح	بنجر	برسيم
الموسم الفلاحي الرابع:	بنجر	برسيم	قمح	شعير

الوجيز في التطور الاقتصادي د/ محمد عبدالعزيز عجيمة د/محمد محروس اسماعيل ص6-9

وليام بيتي الفترة (1623-1697)

وليام بيتي من ممهد بذور علاقات الانتاج الرأسمالية اذ يعتبر ملكية الأرض المحور الأساسي للانتاج - متأثر ببقايا النظام الاقطاعي لكبار ملاك الأراضي ، يقيم الظواهر الاقتصادية من زاوية الانتاج الزراعي يختلف فكرياعن المذهب التجاري فيتقييم الظواهر من زاوية التداول السلعي ، يركزوليام بيتي على النشاط الزراعي مصدر التكوين الثروة والاهتمام بخصوبة التربة الزراعية للحصول على أكبر انتاج - حيث يحدد الأرباح السنوية التي يتوقع مشتري الأرض الحصول عليها لقاء الثمن الذي يدفعه (1).

بوافيلبار الفترة (1646-1714)

طرح بواغليبار أفكار الايديولوجيا والسياسية والاقتصادية للخروج من الأزمة التي تعيش فيها فرنسا فيظل النظام الاقطاعي وهو تغيير علاقات الانتاج الاقطاعية السائدة ، وتحرير طبقة الفلاحين اذ كانت تشكل 75% من الفلاحين في الميدان الزراعي ، ويحطم بواغيلبار الشعار السائد (لاأرض بدون سيد نبيل) ولقد كتب بواليغبار في موءلفاته أكثر من مرة (مندد ا بهذا النظام الاقتصادي وأعتبره بأنه يقتل كل دافع عند الفلاح من أجل تحسين زراعة الأرض ورفع المردود).

ويطرح بوافيلبار أفكاره بأن تراكم رأس المال مكمون في الانتاج ولافي التداول ومن هنا يركز بوافيلبار على العلاقات الأساسية للانتاج كموءشر لنمو الاقتصادي الفرنسي اذ يعتبر النشاط الزراعي هو وحدة يشكل الغالبية العظمى للسكان أدى الى تراكم رأس المال الانتاجي .

---

1) تاريخ الفكر الاقتصادي محاضرات القيت بجامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية د/ عبدالفتاح ملاحفجي ص34.

للبرجوازية الزراعية فكانت الضغوط المفروضة على الفلاحين الصغار المتمثلة فيدفع فائض الانتاج (الريع الزراعي) الى طبقة الاشراف وتموين الكنيسة (ضغط منها) وَدَفع الضرائب الى الملاك مع العلم أن البروجوازية الصناعية والتجارية كانت تتهرب من دفع الضرائب.

تغيير علاقات الانتاج الاقطاعية وظهور بوادر علاقات الانتاج البرجوازية الزراعية أي التحول الى الزراعة الرأسمالية التي نادى بها بواغيلبار ساعدت على تحرر الطبقة المنتجة باندلاع الثورة الفرنسية سنة (1789_1793) على أنهيار النظام الاقطاعي وجعل الملكية الزراعية الصغيرة أساس نظام التملك.

الانتاج الزراعي في المدرسة الكلاسيكية :

عرف الطبيعيون الانتاج هو كل مايخلق ناتجا صافيا جديدا يفوق نفقات الانتاج التي أستعملت كالبذور والاسمدة العضوية والمعدنية والقوة المنتجة وغير ذلك من العناصر التي تدخل في العملية الانتاجية (استخلصوا من ذلك أن الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا لانها هي وحدها التي تؤدي الحصول على كمية من الحاصلات أكبر من البذور التي أستخدمت والمواد التي أستهلكها الكزارعون أنفسهم أثناء قيامهم بالانتاج)[1].

الثروة عند المذهب الطبيعي هي ناتج صافي في العملية الزراعية بعد طرح نفقات اللازمة للانتاج".

---

1) تاريخ الفكر الاقتصادي ،د/لبيب شقير ص:143.

كان تشجيع الزراعة الهدف الرئيسي للسياسة الزراعية التي أنتهجها الطبيعيون ، لقد كان كيني وهو من أعلام المدرسة الفزيوقراطية (يولي الزراعة أهمية كبيرة من وجهة نظر انتاج الثروة ، ولقد كان يتكلم عن الثروة على أنها تيار متدفق FLOW وليست رصيد STOK من العملة الذهبية أو الفضة كما كان يعتقد التجاريون وكان يعرف الثروة بأنها تتكون من مجموع الاشياء اللازمة للحياة ومن اعادة انتاج مثل هذه الاشياء سنويا)(1)

وبهذا يكون المذهب الطبيعي (الفزيوقراطي) امتداد للنظام الاقطاعي باعتبار أن الأرض الزراعية هي مصدر الثروة .

والناتج الصافي الكلي (عند الطبيعيين) = النتاج الاجتماعي ـ الاستهلاك الكلي (النفقات) = ثروة البلاد .

فرنسو اكيسني:

ظهرت أول مدرسة اقتصادية تعالج القوانين الاقتصادية الموضوعية للظواهر الاجتماعية تحت علم الاقتصاد السياسي الذي وجد كعلم اجتماع من بداية نشوء النظام الطبيعي خلال الفترة الفترة (1756ـ1773) في فرنسا الذي يبين مصلحة علاقات الانتاج الرأسمالية الزراعية ومن مؤسسي المذهب الطبيعي فرنواكيني انطلاقا من الحرية الاقتصادية الفردية للتملك عوامل الانتاج (الأرض ، ورأس المال المتداول) يوضح فرنواكيني أهمية تطوير علاقات الانتاج الاقتصادية في الميدان الزراعي كموءشر للنمو الاقتصادي وتجديده ورة انتاج الرأسمال . فرنواكيني يجعل من النشاط الزراعي في خلق فائض الانتاج ـ الثروة) ـ الزراعة تضاعف الثروات الصناعة تجمع الثروات بينما الأعمال الزراعية منتجة باقي الاعمال عقيمة(2) يكشف كيني " لاول مرة

---

1) الاقتصاد التحليلي ، د/ حسين عمر ص359 .

2) FRANCOIS Quesnay phyisiocrate Tome II p. 34 - 37

دور الرأسمال في نمو الدخل الوطني - هذا الاكتشاف يحتوي على التحليل الملموس الذي قام به كيني سنة 1757 على مختلف نماذج الانتاج قبل ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا (1) أعتبر كيني الرأسمال الزراعي متكون من الرأسمال الثابت والمتداول (الثيران والاحصنة تعملان على جر العربات وتزودنا بالاسمدة العضوية التي تعمل على تخصيب التربة أهمية استخدام الرأسمال يعطي للمالك (دخلا أكثر أهمية) (1) حيث يصنف كيني الاراضي الزراعية

الاراضي الخصبة : تحتوي على العناصر المعدنية التي تعمل على رفع المردودية الانتاجية لرفع الناتج الصافي الكلي.

الاراضي الضعيفة أو الفقيرة : من العناصر المعدنية ضعيفة المردودية الانتاجية تساهم بشكل ضعيف في الناتج الصافي الكلي.

نظام الانتاج الزراعي:

تصنيف الاراضي الزراعية حيث درجة خصوبتها نحصل على نظامين للانتاج الزراعة المكثفة على الاراضي الزراعية الخصبة باستخدام الرأس الثابت والمتداول والدورات الزراعية للرفع من المردودية الانتاجية بالرفع من خصوبة التربة من العناصر المعدنية في الوحدات الانتاجية الكبيرة لخلق فائض الانتاج وانتظامه ، أما الزراعة الواسعة الخقيقة على الاراضي الضعيفة (الفقيرة) أقل مردودية انتاجية من الاراضي الخصبة في تكوين فائض الانتاج تخضع الزراعة الواسعة في الوحدات الانتاجية الكبيرة الى استثمارات زراعية منها أستصلاح الاراضي الزراعية والرفع من مكوناتها المعدنية - درجة الخصوبة - باستخدام الرأسمال الثابت والمتداول ، حتى تكون في مرتبة الاراضي الخصبة

---

1) Henrie Denis. Histoire de la pensée economique p. 161.

فان الطبيعيين في نظرتهم السريعة للريعية يفضلون الزراعة المكثفة في الأراضي الخصبة في الرفع من المردودية الانتاجية والرفع من الانتاج الكل وأنتظامه .

ينظر الطبيعيون على أن ملاك الأراضي لهم دور رئيسي في زيادة الانتاج - فائض الانتاج - وذلك من جراء اعادة توسيع الانتاج عن طريق ادخال الاصلاح اللازم لوسائل الانتاج لزيادة الانتاج الصافي[1].

نموذج الانتاج الزراعي عند كيني :

يركز كيني على الوحدات الانتاجية الكبيرة في خلق فائض الانتاج وتنظيمه ويستبعد الوحدات الانتاجية الصغيرة ذات الاستهلاك الذاتي التي تفتقر الى استخدام الرأسمال الثابت والمتداول ولا تخلق فائض الانتاج " الوحدات الانتاجية الكبيرة تعمل على تخفيض تكاليف الانتاج خاصة لما يبين سيطرة الزراعة الكبيرة وفوائد تجميع الأراضي .

عالج كيني مختلف أوجه الانتاج على الخصوص مسألة الرأسمال الثابت والمتداول والتكنولوجيا وأساليب الانتاج وكذلك فوائد الوحدات الانتاجية الكبيرة[2].

---

(1) تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى نهاية المتقليديين د: سعيد النجار 60.

(2) francois quesnay . tome 11.p. 58 __ 60.

مدخلات الانتاج :

أهتم كيني بالرأسمال المتداول وذلك باستخدام نشر السماد العضوي بقايا الماشية - في رفع خصوبة التربة الزراعية من العناصر المعدنية وتكوين مادة الديال فكان تصنيف التربة الزراعية حسب درجة خصوبتها للمحافظة على على خلق فائض الانتاج (الاراضي الخصبة والاراضي الضعيفة والفقيرة.)

من خلال الجدول الاقتصادي لكيني (1694-1774) يثبت بأن فائض الانتاج الذي تستحوذ عليه الطبقة المالكة تنفقه على الاستهلاك النهائي سواء كان في صورة نفقات استهلاكية ضرورية أو ترفيه بحيث تبدأ دورة انتاجية ثابتة متوازنة تلقائيا بين الانتاج الكلي والاستهلاك الكلي دون الامتناع عن جزء من الاستهلاك في صورة ادخار استثماري مركزا على القوانيين الطبيعية كل ماينتج يستهلك دون تعرضهم للازمات الاقتصادية أكتفوا بأن دورة تجديد الانتاج تعتمد على الانتاج السلعي البسيط لكون الرأسمال الثابت له عمر انتاجي طويل أي يهتلك بعد فترة زمنية طويلة لايحتاج الى تجديد يشاطرهم في الرأي آدم سميث.

الثمن المجزي:

بيع المنتجات الزراعية بأسعار مجزية (مشجعة) زاد في توسع الانتاج الزراعي - فائض الانتاج في العلاقة الطردية بين الانتاج الصافي والاثمان المجزية شجع على زيادة الانتاج "الزراعة لاتحصل على الناتج الصافي الااذا كانت مبيعات المواد الغذائية الزراعية تسدد بأسعار بالقدر الكافي مرتفعة . . . . الناتج الصافي يتجه الى أقصاه

عنيدما تبـاع وسائل الانتـاج بصفـة مستمـرة بأسعـار مدروسـة ومن بنهـا[1]
كانت الثروة لجدكيني تقترن بالوفرة مع ارتفاع الثمن أما الوفرة مع الرخـص
فلا تعتبـر ثروة والندرة مع ارتفـاع الثمن بؤس خـص (2)
تصريـف فائـض الانتـاج عبرالحريـةالتجاريـة وفرض قيـود ماينتج داخليـا شجع المزارعيـن علىزيـادة الانتـاج باستغـلال الجيـد للـتربة الزراعيـة معاستخدام الرأسمـال الثـابت والمتداول والمحافظـة علىاسعـارهـا وتحفيزأسعـار الانتـاج

تورغـو 1727.

يختلـفتورغـو عنالمذهـب الطبيعـي فيفائـض الانتـاج الذي يعتبـره ناتـج عـن العمـل الزراعـي المتظافـر لعناصرالانتـاج وليـس هبـة مـن الارض الزراعيـة لوجـدهـا ، بيـنالارض الزراعيـة فهياحـدى عناصـر الانتـاج تمثـل الرأس المـال الثابـت ، وبذلكيكـون تورغـوأولىأهتمـام بالعمـلالزراعـي المتظافـر لعناصـر الانتـاج لكـل منالارض الزراعيـة،حيوانـات الجـر، البـذور الاسمـدة العضويـة والدوراتالزراعيـة اليدالعاملـة فيرفـعالانتـاج وتحقيـق فائـض الانتـاج بعـد اقتطـاعنفقـات الانتاج الوسيطـة كماأضـاف تورغـو بأنالقطـاع الصناعـي يخلـق فائـضالانتـاج وبهـذا يكـون القطـاع الزراعـي والصناعـي قطعـان منتجـان ويصبـح بذلـكتقسيـم المجتمـع الىطبقتيـن ،طبقة مالكـة وسائلالانتـاج (ملاكالأراضـي ومـلاك المصانـع) وطبقـة منتجة تمثـل العمـالالزراعييـن والعمـال الأجـراء ، فالتقسيـم الجـديد لطبقـات المجتمـع أحدث تغييـرا كبيـرا يختلـف تمامـا ماجـاء به مفكـر المذهـب الطبيعـي(غرنواكيني).

---

1) نفسالمرجـع ص61

2) تاريخالفكرالاقتصادي بينالتجارييـن الىنهاية التقليديين د/ سعيدالنجارص64.

آدم سميث :

يختلف آدم سميث عن المذهب الطبيعي في مصدر الثروة فجاء في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 فمصدر الثروة مكمون في العمل المنتج سواء كان نشاطا زراعيا أو غير زراعي (تقاس ثروة الأمم بمقدار ماتنتجه من سلع مختلفة تكون صالحة لاشباع الحاجات كلما زاد ماتنتجه هذه الأمم من السلع أزدادت ثرواتها) يرى أدم سميث أن تطور الانتاج الزراعي يرجع الى مدى خصوبة التربة الزراعية وأهمية وسائل الانتاج المستعملة للرفع من أنتاجيه العامل في إنجاز تسلسل العمليات الزراعية في وقتها المحدود (التخصص في تقسيم الاجتماعي للعمل) واكتساب الخبرة في تطوير وسائل الانتاج " الناتج السنوي للأرض والعمل للمجتمع لا يرتفع الا بطريقتين أما أولا التحسين غير المتوقع للقوة الانتاجية للعمل الضروري التي تباشر نشاطها حاليا في هذا المجتمع ، أما ثانيا الارتفاع غير المتوقع في كمية العمل(1) يرى آدم سميث "بأن المزارع المحسنة النموذجية) تعتبر مثل المعدات الضرورية التي تسهل وتختصر العمل ووسيلة لاستخدام الرأس المال المتداول الذي يحقق لصاحبه دخلا أكبر).

سيسموندي:

يعتبر سيسموندي من المفكرين الاقتصاديين البرجوازيين (الصغار في القرن التاسع عشر (1773-1842) وذلك من خلال آرائه حول الملكية الزراعية الصغيرة ، مدافعا عنها اذ يعتبر توسيع المساحات الزراعية الكبيرة وامتداد المراعي الواسعة على حساب نزع ملكية الفلاحين الصغار

---

1) ADAMSmith, recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations. p. 116. 345 - 346.

فالرجوع الى الملكية الزراعية الصغيرة وانتشارها يبعد السفاقة عن المجتمع ويكون الاستهلاك الكلي متوازنا تلقائيا مع الانتاج الكلي دون احداث أزمات تصريف الانتاج تمتد أفكار سيبسجرندي الى المذهب الطبيعي لاعادة الانتاج السلعي البسيط ويختلف من المذهب الطبيعي في تدخل الدولة في المحافظة على مصلحة الفرد اجتماعيا ، ويختلف كلية مع فرنوكيني الذي يركز على الوحدات الانتاجية الكبيرة في خلق فائض الانتاج وانتظامه واستبعاد الوحدات الانتاجية الصغيرة ذات الاستهلاك الذاتي وغير الملائمة لاستخدام الرأسمال الثابت والمتداول.

الانتاج الزراعي في ظل الثورة الصناعية :

في بداية نشوء الصناعة النسيجية (الصوفية) في ابريطانيا كان القطاع الزراعي موجها في توفير مدخلات القطاع الصناعي وهو انتاج المواد الأولية للصناعة - كالصوف والجلود - حيث تحولت المساحات الزراعية القمحية الى مراعي لتربية الماشية وتوسعها ، وأحداث المزارع الكبيرة بتوسع المراعي وحصرها بالسياج تشجيعا من البرلمان البريطاني سنة 1700 حيث أزدهرت في هذه الفترة تربية الماشية منها انتاج اللحوم والألبان والاسمدة العضوية التي أصبحت في متناول المنتجين ، فظهور الآلة خلال القرن التاسع عشر توجه القطاع الصناعي في خدمة القطاع الزراعي وتجهيزه بالمعدات والادوات الفلاحية وتخصيب التربة الزراعية بالاسمدة فان توسع المدن والتفافها حول المصانع زاد الطلب على اللحوم والصوف ،حيث تحولت بعض المساحات الرعوية الى زراعة القمح مع تكثيف الانتاج في الأراضي الزراعية باستخدام المعدات والأسمدة العضوية والمعدنية للرفع من المردودية الانتاجية أزدهرت الزراعة ، بفضل التكامل الصناعي الزراعي في توفير مدخلات ومخرجات القطاعين سنة 1870.

تطور الانتاج في ظل الثورة الصناعية :

في منتصف القرن الثامن عشر تطورت الزراعة في أوربا وذلك باستخدام الأساليب العلمية في الانتاج وأحداث تكاملا بين الزراعة والصناعة في تطوير الانتاج.

1- اختراع الآلات وأدوات الانتاج الزراعية ساهم في انجاز العمليات الزراعية في وقتها (المحدد مع التحكم في تكاليف انتاجها (فان تطور الفن الانتاجي الجديد يوءدي حتما الى انخفاض في تكاليف الانتاج) وتشجيع الزراعة الموسعة للانتاج مع منافسة الزراعة الصغيرة (الوحدات الانتاجية الصغيرة).

2- الأراضي الزراعية الرعوية بتحولها الى زراعات محصولية (القمح) تعتبر من أخصب الأراضي الزراعية لاحتوائها على مادة الذبال والأسمدة العضوية المنحلة في الماء) والآزوت الموجودة في التربة المنحل من العقد الآزوتية الموجودة في جذور النباتات العلفية .

3- أكتشاف الأسمدة الكيماوية سنة 840 من طرف جستس فون ليبج أدى الى زيادة خصوبة التربة الزراعية من المعادن التي تحتاجها مع أرتفاع المحصول القمح.

4- توسع الزراعة الواسعة المكثفة وذلك بادخال مستلزمات الانتاج والمعدات وأدوات الانتاج والأسمدة المعدنية للرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية والرفع في الانتاج الكلي حيث يتعذر استخدام الجيد لمستلزمات الانتاج في المساحات الصغيرة .

5- طبيعة النظام العقاري شجع على أنتشار الزراعة الواسعة دون تجزيتها وتفكك الملكية في أوربا حيث يرجع ارث الارض الزراعية في النظام العقاري الأوربي الى الابن الأكبر مما زاد في تجانس المساحة الزراعية وعدم تعرضها الى التجزئة .

- انتظام الدورات الزراعية حافظ على خصوبة التربية الزراعية خاصة بعدما انتشرت المحصولات العلفية التي زادت توسعا بين المنتجين لنرفع من العناصر المعدنية للتربة والقضاء على ترك الأرض بورا كماتوسعت شبكة الري والصرف الى توسيع زراعة المحصولات .

- تحويل تراكم الرأسمال الناتج من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي والتجاري أدى الى التمويل الذاتي . للقطاع الزراعي من خلال الأرباح الناتجة من القطاع الصناعي التجاري.

ريكاردو

شاطر ريكاردو أراء المذهب الطبيعي في تصنيف الأراضي الزراعية حسب طبيعة خصوبتها ، كماتدفع المردودية الانتاجية للأراضي الزراعية على زراعة المحصولات)(1) - فالاهتمام بخصوبة التربة بمكوناتها المعدنية وذلك باخضاعها الى الدورات الزراعية العلمية ، ونشر الاسمدة العضوية يحافظ على خصوبة التربة ومردوديتها الانتاجية لزيادة فائض الانتاج وانتظامه .

ارتفاع أسعار القمح :

كانت الصراعات الموجودة بين ملاك الأراضي الزراعية والرأسمالية الصناعية والبرجوازية للوصول الى البرلمان توصلوا الى عدم استيراد الحبوب (القمح) من الخارج المعروفة "بقوانين القمح" التي أدت الى ارتفاع أسعار القمح باستمرار والمساس بالحد الأدنى لأجور العمال حتى تحافظ الرأسمالية الصناعية على انخفاض تكاليف الانتاج بانخفاض أجور العمال ،في بداية عام 1815 نشر ريكاردو في كتابه عنوانه (معالجة حول تأثير انخفاض سعر القمح على ربح رأس المال مع ملاحظات المقالين الآخرين للسيد مالتوس) يستعين ريكاردو بافكار مالتس حول الزيادة المستمرة للسكان وقلة الأراضي الزراعية

(1) DAVID Ricardo. principes de l'économie politique et de l'impôt. p. XIV et XXXI.

وللوصول الى تلبية الحاجيات الاستهلاكية للسكان عن البحث عن أراضي زراعية جديدة التوسع الافقي للانتاج مع الارتفاع المستمر لأسعار القمح يرى ريكاردو (خصوبة التربة وتقنيات الانتاج تثبتان شروط سعر الانتاج الذي يطابق التكلف الحديثة لأقل الأراضي الزراعية خصوبته) فان تحديد سعر القمح بالتكلفة الحديثة للانتاج لأقل الأراضي الزراعية خصوبة زائد ربح يأخذه ملاك الأراضي عرفه آدم سميث بأنه من الاحتكار الطبيعي للأرض بعيد عن المنافسة الحرة. بحيث لا يخضع سعر القمح لقوانين السوق (المنافسة) حتى يحاول التوسع الافقي للانتاج (استصلاح أراضي زراعية جديدة) واستخدام تقنيات الانتاج لزيادة الانتاج وتلبية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان.[1]

فالحرية الاقتصادية التي نادى بها مفكري الاقتصاد الرأسمالي تتناقض والقوانين الاقتصادية الموضوعية.

لم يتفق ريكاردو مع رأي آدم سميث حول القوانين الطبيعية التي تحدد نوع المنتج المراد زراعته بل يركز ريكاردو على القوانين الاقتصادية التي تحكم التجارة الخارجية وهذا بفضل مقارنة تكاليف الانتاج أي التكلفة الحدية للمنتج داخل البلاد وخارجه وبناءا على ذلك يتم التقسيم الدولي للعمل وتخصيص كل دولة في الانتاج فاختصاص فرنسا بانتاج الحبوب وابريطانيا بالصناعية فنظرية الكلفة المقارنة عند ريكاردو للاقتصاد الدولي هي نظرية سكونية غير حركية (فهي تفترض ثبات وسائل الانتاج وعدم تغير البنية الاقتصادية عبر الزمن وهذا شيء لا يمكن أن يقبل في عصر يتكلم فيه المؤلفون كثيرا عن تغير البنية الاقتصادية لبعض الاقتصاديات المتأخرة ويسعون في هذا التغير الثقة الكبيرة كوسيلة لتطوير الاقتصاديات ودخولها

---

[1] د. محمود نسيربي ، المذاهب والنظريات الاقتصادية ، ص : 477 .

في عـداد الاقتصاديـات المتطـورة ."

قانـون الغلـة المتناقصـة للأراضـي الزراعيـة :

قانون الغلـة المتناقصـة للأراضـي الزراعية من القوانيـن الاساسيـة التي تحكـم الانتـاج الزراعـي لاحـظ تورغـو أن مضاعفـة النفقـات لاتعطـي ناتجـا مضاعفـا وأن الزيادات السنويـة في النـاتـج التي يمكن الحصـول عليهـا كلمـا أتسعـت الزراعـة تميـل دائمـا الى التناقـض ، وعلى ذلك يكـون ترغـو قد أكتشـف قوانيـن الغلـة المتناقصـة للأرض الزراعية قبل ريكاردو ، ومالتـس ، فان الحصـار البحـري الذي فرضتـه فرنسـا على أنجلتـرا سنـة 1806 جعلهـا أن تبحـث عن موارد أرضيـة جديـدة لتلبيـة الحاجـات الاستهلاكيـة مما استلـزام زراعـة أرض جديـدة بنفقـات عاليـة ان الأرض عنصـر ثابـت الكميـة ، في حيـن أن العمـل ، هو العنصـر الاخر الذي يتعاون مع الأرض في انتـاج السلـع الزراعيـة الزراعيـة ، فتزايـد كميتـه بزيـادة عدد السكـان ، وبمقتضى الازيـادة المطـردة في عنصـر العمـل مع ثبـات كميـة الأرض ظهـور تناقـض الغلـة الزراعيـة.(1)

يوضـع ريكاردو قانـون الغلـة المتناقصـة للأراضي الزراعيـة ، بأنه كلمـا زدنـا كميـة العمـل مـع بقـاء عناصـر الانتـاج الاخرى ثابتـة (الأرض رأس المـال (الاسمـدة) فان الكميـة المضـافـة على النـاتـج الاجمالـي تتناقـض حتى يصـل النـاتـج الحـدي الى الصفـر - حيث تضعـف انتاجيـه الأرض الزراعية وينقـص الانتـاج (الغلة) بسبـب (الجرعـات متتاليـة من العمـل (ورأس المال على قطعـة معينـة من الأرض (2) يربط مالتـوس العلاقـة العكسيـة بين خصوبـة

1) تاريخ الفكر الاقتصـادي من التجاريين الى نهاية التقليديين ص492

2) نفـس المرجـع ص135.

الارض والانتاج - أي كلماتكررت العمليات الزراعية على نفس الرقعة الزراعية لعدة سنين ينقص الانتاج وتناقص الغلة للأراضي الزراعية .

وزيادة الطلب الاستهلاكي على الطعام ومنها طرح مالتوس أفكار نظريته السكانية بأن النمو السكاني ينمو بشكل متوالية هندسية بحيث يتضاعف عددهم كل 25سنة بالنسبة التالية (1-2-4-8-16-32... الى آخره) بينما ينمو الانتاج خلال الفترة في أحسن الظروف بموجب بتوالية حسابية بالنسب التالية : (1-2-3-4-5- ...الخ) فان عدم التوازن بين السكان والانتاج لايمكن تعميمها بدليل أن أول أزمة اقتصادية (1817-1820) عرفها النظام الرأسمالي ناتجة عن فائض الانتاج ،يرى مالتوس أن البحث عن أراضي زراعية جديدة أقل خصوبة عن طريق الاستصلاح الزراعي تكون بمثابة استجابة لزيادة عرض المنتجات الزراعية والانتاج على نفس الرقعة الزراعية لدورة سنين ينقص خصوبة التربة وبالتالي يحدث تناقص الانتاج الذي لايوكب التطور المستمر للطلب الاستهلاكي على الطعام ،بفعل النمو المتسارع للسكان

قانون تزايد الغلة للأراضي الزراعية عند باستيا :

يختلف باستيا كلية عن آدم سميث وريكاردو ومالتوس حول قانون تناقص الغلة للأراضي الزراعية الخصبة ويبعد شبح المجاعة من التخوف من النمو السكاني، اذ يرى باستيا الاستثمار الزراعي في الأراضي الزراعية الخصبة مع تظافر عناصر الانتاج اللازمة ترفع من خصوبتها كلما زرعت فادخال مستلزمات الانتاج الوسيطة في العملية الانتاجية كالمعدات وأدوات الانتاج والبذور والأسمدة العضوية والمعدنية ، أي تقنيات الانتاج الحديثة ترفع من درجة خصوبة التربة ، خاصة باتباع دورات زراعية منتظمة ؛ ويستنتج باستيا بأن مردودية التربة الخصبة الناتجة عن تكثيف الانتاج الزراعي على نفس الأرض الزراعية تولد ريعا متمايزا يختلف عن الريع التناضلي لريكاردو ومالتوس الناتج من قانون الغلة المتناقصة لأرض الزراعية الأقل

خصوبة ، اذيترتباستيا حرية القوانين الاقتصادية فيتحديدأسعار الزراعة ومنهاسعر القمح حيث يختلف عنريكاردو مالتوس في تحديد سعر المنتجات الزراعية وأهمها سعرالقمح بالتكلفة الحديثة ،وبالتالي يسقط الربح التفاضلي فياطارالمنافسة الحرةويبقى الربحالتمايزي المسيطر فيتحديد السعر لهذا فان التوسع الرأسي للانتاج الزراعي مرتبط بتطور تقنيات الانتاج الزراعي على المساحة الزراعية الذييرفع منخصوبة التربة الزراعية .

كارل ماركس:

تعتمدنظرية ماركس علىآن العمل الانساني هومصدر القيمة يرىماركس أن أستخدام الالات تعمل علىتطوير الفن الانتاجي الارأسمالي وتوسيع حجم المساحة المنزوعة وتخصيص اليد العاملة الزراعية " وأعظم أثر أنقلابي تحدثه الصناعة الكبيرة فيميدانالزراعة ....تحول الاساليب العلمية القائمة علىأساس التقدم محل الاساليب العتيقةغير الرشيدة فيالزراعة[1]) غيرأنأستخدام الرأسمال الزراعيفي الأراضيالزراعية الخصبة يعمل علىأستنزافها منالعناصرالمعدنيةوبالتالي اخضاعها لقانون تناقص خصوبة التربة " وفضلا عنهذا فكل تقدم في الزراعة الرأسمالية تقدم في فن سلب العامل والتربة على حدسواء وكلتقدم فيخصوبة التربة خلال فترة معلومة منالوقت معناها في الوقت نفسه تقدم نحو دمارالمصادرالدائمة لهذه الخصوبة .)[2]

---

1) رأس المال كارل ماركس ترجمة محمد البراوي المجلد الثانيص349،348.
2) نفس المرجع

الانتـاج الزراعـي في الفكـر نيوكلاسيـك تينـان:

يشاطر المفكر الألمانـي تينـان المدرسـة الكلاسيكيـة فيقانـون تناقـص الغلـة للأراضـي الزراعيـة ، حيث كـان يقـوم المفكر الاقتصادي تينـان بالأعمـال الزراعيـة ،اذلاحـظ الاستعمـال المكثـف لرأس المـال أيتقنيـات الانتـاج المتمثلة في الآلات والمعـدات ، وكذلك الاستعمـال الحسن لليدالعاملـة الزراعيـة يزيـد فيرفـع المردوديـة والانتاجيـة ،غيرأنه لاحـظ الاستمـرار المكثـف لرأسمالي واليـد العاملـة المؤهلـة يؤديـان الىتناقـص الغلـة للأرض الزراعيـة فانالاستخـدام المكثـف للانتـاج الكلـي أي تناقـص الغلـة للأراضـي الزراعية فانالاستخدام المكثف للانتاج الزراعـي بادخـال المعدات والأدوات يؤدي لرفع المردوديـة الانتاجيـة للعامـل ولهذا يلـي تبيـان أهميـة رأس المـال الثابـت والمتداول في رفـع الانتـاج.

مارشـال:

يعطي المنكـر الاقتصادي مارشـال أهميـة ادخـال وسائـل الانتـاج في تكثيف الانتـاج وتوسـع حجم الوحـدات الانتاجيـة الكبيـرة للتحكـم في نفقـات الانتـاج فالاستعمـال المكثـف للمعـدات وأدوات الانتـاج في الزراعـة يؤدي الى رفع المردودية الانتاجيـة للعامـل الزراعـي غيرأن زحف الآلـة بشكـل مكثـف في الانتـاج يكـون خطيـرا على اليـد العاملـة الزراعيـة ، حيث لاحـظ مارشـال بأن الآلة تخفـف العمل علـى الانسـان وترفـع عن مردوديتـه ، مع ظهـور البطـالـة فيأوساط الفلاحيـن يتبيـن من ذلـك مـدى خطـورة مخروجـات المعدات والأدوات ، فيالقطـاع الصناعي على القطـاع الزراعـي (مدخـلات) وتمايعتبـر بأن الانتـاج الزراعـي يخضـع الى قانون تناقض الغلة للأراضي الزراعيـة وأن القطاع الصناعي يخضع لقانون تزايد الغلة وذلك من خلال الاستمرار المنظم للانتـاج الصناعـي.

بادوا مفكر اقتصادي مختص بالنشاط الزراعي يعطي أهمية لتظافر عناصر الانتاج من خلال دالة الانتاج وهي عبارة من توليفه بين عوامل الانتاج والعوامل الطبيعية (الأرض الزراعية وتصنيفها التضاريس بين معدات وأدوات الانتاج - اليد العاملة مدخلات الانتاج .... المناخ وكمية الأمطار ...) اذ يربط بادوا عوامل الانتاج وكمية الانتاج الناتجة (بدالة الانتاج) - غير أن تغيير عوامل الانتاج بتغيير المحاصيل الانتاجية يصعب ايجاد دالة انتاجية مثلى وللوصول الى أقصى انتاج زراعي يتطلب عملا مستمرا وتدريجيا ،لنحصل على التوليفة المثلى لعوامل الانتاج وفق أخصائص الوحدات الانتاجية للانتاج وفق التقدم الفني للانتاج والشروط الطبيعية (أستعمال الأسمدة الكيميائية والمعدات لا يعملان على رفع الانتاج بل يجب أن تكون الزراعة قادرة على الاستعمال العقلاني أو ضمان الارشاد الزراعي) (1) أختار بادوا احدى الدوال المشهورة التي تسمح بهذا التغيير وهي دالة كوب دوقلاس التي تكتب على الشكل التالي:

$$X = a_0 A^{\alpha} K^{\beta}$$

X حجم الانتاج

A معامل العمل

K معامل رأس المال

α ، β تمثل مرونة الانتاج للعمل ورأس المال حيث $\alpha + \beta = 1$

يتبين من الدالة التغيرات التي يمكن أن تحدث على الانتاج بتغيير أحد العوامل المنتجة كما تمكننا من معرفة أثر التقدم الفني على الانتاج

---

1) R. BADOUIN. Economie Rurale, Paris 1971. p. 396 - 400

أدخــلبــادوا التقــدم الفنــيعلى دالــة الانتــاج ـ كوب دقلاس) فأصبحــت علــي الشكــل التالـــي:

$$X = \gamma \left[\delta K^{-\rho} + (1-\delta) A^{-\rho} \right]^{-\frac{m}{\rho}}$$

A تمثلالعمـــل

K تمثلرأس المــال

γ معامــليعــبر عنأثــر التقــدم التقنـــي

δ معامــل التوزيــع ، يقــاس بــه كثافــة رأس المال العملية الانتاج

m معاملالتجانـــس بينالعلاقــة الموجــودة بين نمو مجموععوامل الامتاجوحجم الانتاج .

ρ معامل التبديــل يبيـــن مدى استطاعتنـا منالتبديــل بينالعو امـل المنتجـة .

تمثـــلا هــذه العوامـــل الكاشفـــة عنالربـط الموجودبيـــن عوامــل الانتـــــاج وحجــمالانتــاج فيالقطــاع الزراعـــي غيرأنالواقـــع النظــري لهــذه الدول يختلـــف عن الواقــع الميداني للانتــاج الزراعــي حيــثتوءثــر التغيرات الطبيعيـــــة علىالانتــاج ، كمـــا أنحجــم الانتـــاج لايخضــع فقــط الىالكميـــات المتزايـــدة للاسمـــدة الكيميائيـــة بل الى الاستعمـــال العقلانــي للاسمـــدة الكيميائيـــة التـــي تخضـــع الىطبيعـــة التربـــة الزراعيـــة وأصنـــافالبـــذوروالفترة الزمنيـــة الذي ينثر فيهـــا علىالارض(1) .

2ـ الاستهـلاك في النظريــة الاقتصاديـــة

الاستهـــلاك الفعلـــيعندالمدرسة الكلاسيكيــة :

تنطلـــق المدرســـة التقليديـــة علىأنالموارد الطبيعيـــة ثابتة الأراضــي الزراعيــة الخصبــة محدودة بسبـــبالحصـــول علىأراضـــي زراعيــة جديـــدة حيثيتحـــدد عرض الانتـــاج وعوثابـــت حســـب النظريـــة التقليـــدية اذيتوقـــف على المواردالطبيعية

---

1) نفس المرجــــــع .

المتاجة ولايخضع للعوامل الاقتصادية ويدعم أفكار المدرسة التقليدية آدم سميث وريكاردو بقانون ساي العرض يخلق الطلب المساوي له . فان العرض هو الكفيل وحده بخلق الطلب على الاستهلاك، غير أن ظهور الأزمات الاقتصادية وخاصة أزمة 1817 الناتجة عن النقص في الاستهلاك (الطلب الفعلي) نتيجة لعدم وجود أسواق لتصريف فائض الانتاج كانت أزمة 1817 أزمة فائض الانتاج ، ينقدم مالتوش المبرر عن قصور الطلب الفعال وهو جوهر الأزمة الاقتصادية ، ويثير بذلك المفاعيم الاساسية للمدرسة التقليدية وبذلك يكون مالتوس ومارکس من المفكرين الذين أعترضوا قانون ساي وأن أسباب الأزمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي ناتجة عن قصور منا تجد تصريف فائض الانتاج يوحي بذلك مالتوس على التوسع في الأسواق الداخلية وحرية التجارة وزيادة الاستهلاك الترفيهي لملاك الزراعيين ، وذلك بتجزئة الملكية الكبيرة الى وحدات زراعية صغيرة حتى يزداد عدد الملاك للاستهلاك الترفيهي ، بزيادة دخولهم وبطلب تدخل الدولة في زيادة الانفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية (الطلب الفعلي) حتى يحدث التوازن في حجم الانتاج فان تشجيع الاستهلاك فحسب لا يعود بالنفع على الاقتصاد القومي ذلك أن المشكلة تنطوي على ايجاد الوسائل للاستهلاك وليس على ايجاد الرغبة في الاستهلاك ان الانتاج وحده هو الذي يزودنا بهذه الوسائل ومن ثم فان هدف الحكومة الصالحة هو تشجيع الانتاج أما هدف الحكومة الفاسدة فهو تشجيع الاستهلاك)[1]

---

1) التحليل الاقتصادي د/ حسين عمر ص381-383.

الاستهلاك عند ماركس:

ينطلق ماركس من قانون التركز لرؤوس الأموال بجعل النظام الرأسمالي يتوسع في أداء العملية الانتاجية باتساع الوحدات الانتاجية مع التقدم الفني للانتاج ، فالقيمة المضافة تذهب كلية الى مالك وسائل الانتاج في شكل (ربح، فائدة ، ريع) يستخلص ماركس أن استغلال القوة المنتجة مقابل الحد الأدنى للأجر أدى الى النقص في الطلب على الاستهلاك (الطلب الفعلي) لانخفاض في دخولهم أو ثباتها مع زيادة الميل للاستهلاك لاشباع الحاجيات الأساسية (السلع الغير مرنة) بينما الطبقة المالكة لوسائل الانتاج يكون في الميل للاستهلاك متدنيا أو ثابت والتحول الى زيادة الاستهلاك الترفيهي الناتج عن التغير في الدخل ومن هنا تبدأ أزمة نقص الاستهلاك (الطلب الفعلي) يعارض ماركس قانون ساي بأن الأزمة الاقتصادية مكبونة في طبيعة النظام الرأسمالي أي التناقض بين علاقات الانتاج الرأسمالية وقوة الانتاج التي ساهمت في الانتاج الاجتماعي في شكل مباشر أو غير مباشر.

الاستهلاك عند كينز:

يعترض كينز آراء المدرسة الكلاسيكية المنبثقة بأن عرض الانتاج يخلق الطلب الفعلي (قانون ساي) ويتفق مع مالتوس بأن تعريف الانتاج يحدد حجم الانتاج (عرض الانتاج) وأن عدم التوازن بين الانتاج الكلي والطلب الكلي سبب تكرار الأزمات الاقتصادية وأن العامل الأساسي لهذه الأزمات الاقتصادية هي النقص الطلب الفعلي على الانتاج (الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية) فالأزمة ... سنة 1929 هزت النظام الرأسمالي وأدت الى فشل العوامل الاقتصادية (الطلب والعرض) على الانتاج وعدم توازنهما ، فكانت النظرية العامة لكينز سنة 1936 يرى

كيز وكذلك مالتوس كما سبق ذكره ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للمحافظة على النظام الرأسمالي وذلك بتشجيع الانفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية أي توجيه الاقتصاد الرأسمالي الى البرمجة الاقتصادية لتحقيق التشغيل الكامل حتى يتم تشغيل كافة الموارد المادية والبشرية (حتى لا ينقص المستثمرون انتاجهم نتيجة الاستثماري
الإدخار
لاعادة الانتاج الموسع هو الطلب على السلع الاستثمارية المعدات والأدوات ...) يزيد في تشغيل العمال المصحوب بالطلب على السلع الاستهلاكية فيقول كيز (ان المنظم لا يطلب وحدة اضافية من السلع الاستثمارية الا اذا كانت الكفاية الحديثة لهذه الآلة اكبر من سعر الفائدة الذي يدفعه على أقتراض النقود اللازمة له لشراء هذه الآلة)(1)

---

1) تاريخ الفكر الاقتصادي لبيب شقير ص260.

خاتمـــــة :

تتكامل اراء مفكري المدرسة الكلاسيكية والماركسية والنيوكلاسيك بأهمية الانتاج الزراعي في خلق فائض الانتاج ومصدرا لتراكم رأس المال لتمويل القطاع الصناعي والتجاري مستبعدين الانتاج الطبيعي (الاستهلاك الذاتي) للضيعة - أقتصاد المبادلة - للنظام الاقطاعي الذي ساد أوربا تميز نظام الانتاج الزراعي للمدرسة الكلاسيكية من خلال المذهب الطبيعي ومن أعلامهم فرنسوا كينسي - بالتركيز على الزراعة المكثفة على الأراضي الزراعية الخصبة بعد تحسينها وتوظيف الرأس المال الزراعي (الثابت والمتداول) في الوحدات الانتاجية الكبيرة للرفع من المردودية الانتاجية ورفع الانتاج الكلي وانتظامه والتحكم في نفقات الانتاج من أجل خلق فائض الانتاج فالاهتمام بخصوبة التربة الزراعية وتجديد مكوناتها المعدنية مع توظيف الرأس المال الثابت والمتداول وتخصيص اليد العاملة كانت محل أهتمام مفكري المدرسة الكلاسيكية والماركسية والنيوكلاسيك لرفع من الانتاج الصافي بعد طرح نفقات الإنتاج وان توسع أنتشار مدخلات الانتاج الوسيطة منها السماد العضوي والازوت المثبت في التربة من جذور المحصول العلفي للبنجر واغناء التربة بمادة الدبال وأخضاعها للدورات الزراعية العلفية والبقولية زاد استغلال خصوبة التربة الزراعية - قانون تناقض الغلة - وأرتفاع الطلب الاستهلاكي على الطعام بفعل النمو المتسارع للسكان ، فان عدم التوازن التلقائي بين الانتاج الكلي والطلب الاستهلاكي الكلي وفق القوانين الطبيعية للانتاج السلعي البسيط نتيجة نقص عرض الأراضي الزراعية والبحث عن أستصلاح أراضي زراعية جديدة الأقل خصوبة وتشجيع عملية الاستصلاح الزراعي بتحديد أسعار الانتاج بالتكلفة الحدية لأقل الأراضي خصوبة-

مع المحافظة على أسعار عوامل الانتاج وتحويل النظرية التشاؤمية لمالتوس الى نظرية تفاؤلية بفعل عملية الاستصلاح وتوليفه عوامل الانتاج بدخول الميكنة الزراعية والأسمدة الكميائية والبذور ذات المردودية العالية ومكافحة الأعشاب والأمراض أدى الى زيادة فائض الانتاج وارتفاع المردودية الانتاجية - قانون تزايد الغلة - للأراضي الزراعية ، زيادة فائض الانتاج دون أيجاد منافذ لتصريفه بسبب نقص الطلب على الاستهلاك الكلي كانت أول أزمة اقتصادية ناتجة عن فائض الانتاج وبهذا يختلف مالتوس عن قانون ساي (العرض يخلق الطلب) فان عجز الطلب الاستهلاكي الكلي كان محل أهتمام مالتوس وكينز بتدخل الدولة بتشجيع الطلب الاستهلاكي الكلي واحداث التوازن في الاقتصاد الكلي حتى ولو يتم التشغيل التام فزيادة الانتاج بفعل تظافر عوامل الانتاج وتطور تقنيات الانتاج خاصة استغلال مياه الأنهار والسدود والآبار الارتوازية بسقي المحصولات بطريقة الري المحوري أدت الى أرتفاع المردودية الانتاجية والانتاج الكلي وانتظامه .

الباب الأول

انتاج المحاصيل الشتوية في الجزائر

الفصل الأول

انتاج المحاصيل الشتوية قبل الاستقلال

المبحث الأول

انتاج المحاصيل الشتوية لدى الرأسمالية الزراعية الكولونيالية

المبحث الثاني

انتاج المحاصيل الشتوية لدى القطاع الخاص المسلم

المبحث الأول

انتاج المحاصيل الشتوية لدى الرأسمالية الزراعية الكلونيالية .

المطلب الأول :

- طبيعة الانتاج الزراعي الكلونيالي :

تمثل ملكية الأرض المحور الأساسي لظهور علاقات الانتاج الرأسمالية الزراعية الكلونيالية ، ذات الانتاج الموسع وظهور العلاقة التناحرية بين طبيعة التملك الوسائل الانتاج (الأرض) والطابع الاجتماعي للانتاج ، ومن خصائص الرأسمالية الزراعية الكلونيالية التوسع الأفقى للانتاج الزراعي ، التوسع في المساحة الزراعية الجديدة بسلب آراضي الفلاحين والجرّ بهم الى أسواق العمل والبحث عن أراضي استصلاحية جبلية فقيرة ، لتضمن العيش الكفاف للفلاحين المحرومين من أراضيهم الخصبة ، التي ضمت الي الانتاج الموسع للزراعة الرأسمالية الكلونيالية من أجل خلق فائض الانتاج وتصدره الى الاقتصاد الأم ، (المتروبول) ، يقول الأستاذ بن أشنهو (التراكم البدائي كمجمل السيرورات الاجتماعية المودية الى ظهور الرأسمالية بدأ يسمح بتراكم الرأسمال منذ سنة 1850 ، وتحقق هذا التراكم في الزراعة بشكل أساسي) أهتمت الرأسمالية الزراعية الكلونيالية باستغلال الأراضي الزراعية الخصبة (1) باستخدام الميكنة الزراعية ، والتوسع في المساحة الزراعية التي تودي الي زيادة انتاجية العامل الزراعي لتحقيق فائض الانتاج ، فانتشار الفقر في أوساط الفلاحين كان دافعا في تنافس الأيدي العاملة الزراعية على قبول أدنى أجر للعمل . وفي الغالب كانت تفضل الرأسمالية الزراعية الكلونيالية استخدام

---

(1) تكوّن التخلف في الجزائر ، د. عبد اللطيف بن أشنهو ، ص: 99 .

اليد العاملة في انجاز تسلسل العمليات الزراعة الزراعة عوضا عن الآلة من أجل الحصول على أقل تكلفة للانتاج ، فالرأسمالية الزراعية الجزائرية كانت مندمجة مع الزراعة الرأسمالية الكلونيالية مع انتشار الخماسة (حصول الفلاح على $\frac{1}{5}$ الانتاج) دون تحديد ساعات العمل والاجر ، فهي عملية جد استغلالية تفوق بشاعة الرأسمالية الزراعية الكلونيالية ، تسعى الرأسمالية الزراعية الكلونيالية والجزائرية على تجديد الانتاج الزراعي الموسع والبحث عن أسواق لتصريف المنتجات الزراعية من أجل الحصول على تراكم الرأسمال الزراعي وتصدره الى الاقتصاد الأم " على حساب اجهاد التربة الزراعية واستغلال اليد العاملة المحرومة من أراضيها .

المطلب الثاني :

- تطور المساحة الزراعية للرأسمالية الكلونيالية :

طبيعة علاقات الانتاج الرأسمالية الزراعية تسعى الى تحقيق الانتاج الموسع من أجل بقائها ومحافظتها على طبيعة النظام الرأسمالي ، وذلك بفرنسة الأراضي الزراعية الجزائرية بصدور قانون وارنيي WARNIER عام 1873 ثم عام 1887 الذي يستهدف الى مصادرة الأراضي الزراعية الجزائرية الخصبة وتقوية القطاع الكلونيالي ، (بدعوى الغاء الملكية المسماة جماعية يستهدف قانون وارنيي تفتيت الملكية المشتركة وتسهيل نقل قطع أراضي المتمالكين coproprietaires المواطنين ، وكانت تصدر عدة تفسيرات جائرة بشأن نصوص هذا القانون للزيادة من فعاليته)[1]، أشار كارل ماركس في كتابته عن الجزائر عندما زارها في 1882 بأن الأراضي الزراعية كانت قبل الاحتلال كلها بين أيدي الجزائريين مهما كان شكل حيازاتها القانوني)[2] ، الاستلاء على الأراضي العامة (العرش ، الحبوس) من أجل تفكيك الملكية الاجتماعية للأرض التي كانت تسود المجتمع الجزائري ، فكان ظهور قانون المالية بتاريخ 4 أوت 1926 سهل شراء الأراضي المتنازع عليها لصالح الرأسمالية الزراعية الكلونيالية ، تطبيق قانون المالية بين 1928-1934 بعد سبعة سنوات من صدوره تم تمليك أراضي زراعية جديدة للقطاع الكلونيالي تقدر بـ 1.055.500 هكتار منها 69% أراضي العرش ، بينما كانت عقود الملكية التي سلمت خلال الفترة 1897 - 1927 لا تتجاوز 814.000 هكتار تمثل 67% أراضي العرش ، فان تحطيم علاقات الانتاج الاجتماعية للمجتمع وظهور قانون المالية

---

(1) AGERON (ch. R) op. Cite p. 51

منقولة من كتاب القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية د/ حسن بهلول ص: 126 - 132 .

(2) نفس المرجع .

بتفكيك أراضي العرش والحبوس ، ارتفع متوسط الملكية الفردية للرأسمالية الزراعية الكلونيالية من 90 هكتار سنة 1930 الى 125 هكتار سنة 1954 وارتفع عدد الوحدات الانتاجية الى 21674 مزرعة تقع على مساحة اجمالية زراعية تقدر بـ 2706.000 هكتار ، حسب الجدول التالي :

المساحة الكلية	عدد الملاك	المساحة
40.000	8.000	أقل من 10 هكتار
209.000	7.000	10 = 50 هكتار *
306.000	4.000	50 ـ 100 هكتار
1302.000	5.100	100ـ 500 هكتار
963.000	900	أكثر من 500 هكتار
2720.000	25.000	

تطور المساحة لقطاع الكلونيالي خلال الفترة 1850 ـ 1954

السنة	المساحة بالهكتار	الرقم القياسي للتطور
1850	115.000	100
1880	1245.000	1082,6
1900	1912.000	1662,6
1920	1581.000	2244,6
1940	3045.000	2647,8
1954	3028.000	2633

نفس المرجع ص 533

- التوزيع غير العادل للأراضي الزراعية بين القطاع الكلونيالي والقطاع الخاص المسلم (التقليدي) نشأ عنه ازدواجية في القطاع الزراعي . الزراعة الحديثة تمثل القطاع الكلونيالي ،الزراعة التقليدية تمثل القطاع الخاص المسلم، يعتمد على وسائل الانتاج البدائية ، فتمركز الأراضي الزراعية الخصبة أكثر من 50 ٪ لدى القطاع الكلونيالي ، بينما تمتاز أراضي القطاع الخاص المسلم بفقر عناصرالتربة الزراعية من العناصر المعدنية المخصبة ، وانتشار الزراعة الجبلية في شكلمنحدرات والأراضي الشبه الصحراوية ، فان اختلاف حجم الوحدات الانتاجية و التربة الزراعية ومستلزمات الانتاج في آداء العملية الانتاجية يعطي نتائج مختلفة لكلا القطاعين مع فروقات في الدخل ، حيث بلغ متوسط الدخل الفردى للقطاع الكلونيالي قرابة 780.000 فرنك بينما بلغ متوسط الدخل الفردي للقطاع المسلم بين 22.000 - 30.000 فرنك سنة 1954 ، غير أن متوسط الدخل الفردي الفرنسي (المتروبول) لا يتجاوز 237.000 فرنك وهذا ما يبين أهمية الاستثمار الزراعي للقطاع الكلونيالي في توليد تراكم رأس المال بالتوسع الآفقي والرأسي للانتاج الزراعي ، حيث انخفض عدد الملاك الجزائريين سنة 1930 من 617.544 مالك الى 373.000 مالك سنة 1960 أي نسبة انخفاض تقدر 40 ٪ الناتجة عن عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الريفي ، حيث عملت الحكومة الفرنسية على تشجيع الهجرة الداخلية والخارجية لخدمة الاقتصاد الفرنسي وضرب الثورة الجزائرية باخلاء الريف حتى تعزل الثورة الجزائرية عن المجتمع الجزائري .

المطلب الثالث :

- زحف غراسة الدالية على مساحة المحاصيل الشتوية :

تعتبر زراعة المحاصيل الشتوية القطاع الثاني في توليد تراكم الرأسمال في الجزائر غير أن اخضاع الجزائر كباقي الدول النامية الى التقسيم الدولي للعمل واختصاص الزراعة الجزائرية بزراعة غير معروفة ومنافية للعقيدة الاسلامية للشعب الجزائري توسعت غراسة الكرمة وتمركزت لدى الرأسمالية الزراعية الكلونيالية ، حيث خصصت قروضا تشجعية لغراستها مع ضمان تسويقها وتحقيق دخلا مرتفعا يفوق دخل الزراعات المحصولية ، كما ساعد انتشار غراسة الكرمة الظروف الطبيعية للانتاج ، مما دفع الكلون على احلال غراسة الكرمة محل المساحات المخصصة للانتاج الحبوب لتحقيق فائض الانتاج ، فانخفاض المردودية الانتاجية الانتاجية للمحاصيل الشتوية شجع على زيادة اقبال الكلون على غراسة الكرمة وتوسعها على جميع الأراضي الخصبة الموجودة في شمال البلاد . حيث تركزت المحاصيل الشتوية في المناطق الداخلية للبلاد ، وتراجعت المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل الشتوية خاصة القمح خلال الفترة 1885 ـ 1894 بغراسة الكرمة بعدما كان التركيز على زراعة الحبوب خلال الفترة 1850 ـ 1880 كمصدر لتراكم الرأسمال حيث تطبق القانون الجمروكي سنة 1851 حتى تتخصص الرأسمالية الزراعية الكلونيالية في توسيع انتشار زراعة المحاصيل الشتوية وخصصت لها الأموال اللازمة للنهوض بها ، ،ارتفعت نسبة المساحة المخصصة للزراعة المحاصيل الشتوية للرأسمالية الزراعية الكلونيالية من 9 ٪ سنة 1860 الى 22 ٪ سنة 1900 بينما ارتفع الانتاج للمحاصيل الشتوية من نسبة 20 ٪ سنة 1860 الى 28 ٪ سنة 1900، كما توسعت المساحة المخصصة للمحاصيل الشتوية من 1496 هكتار سنة 1872 لتصل الى 2209 هكتار سنة 1884 ، يتبين من ذلك التوسع الأفقي للمساحة المنزرعة للمحاصيل الشتوية قبل دخول غراسة الكرمة سنة 1850 ، وبهذا تكون الرأسمالية الزراعية

الكلونيالية مرت بثلاثة مراحل لتراكم الرأسمال وهي :

- المرحلة الأولى : (1830 - 1880) :

كما سبق ذكره أن غزو الجزائر يرجع الى الخلافات التاجرية الزراعية الناتجة عن مديونية فرنسا اتجاه الجزائر ، من جراء تصوير القمح ، هذا ما يوكد الزراعة الجزائرية للمحاصيل الشتوية مصدرا للتراكم - ذات اقتصاد مبادلة - وأن طبيعة التربة الزراعية ملائمة للتوسع في زراعة المحاصيل الشتوية زيادة على الأصناف التي تمتاز بالجودة الغذائية الصناعية ، كصناعة الخبز والمواد العجينية ، وتمتاز هذه الفترة بتمركز زراعة المحاصيل الشتوية والتوسع في انتاجها واستخدام الميكنة الزراعية المدعمة من طرف الدولة وقانون الحماية تصديد الصادر سنة 1951 ، وتشجيع توسع حجم الملكية الزراعية الكلونيالية ، ودعمها بتقديم الاستثمارات اللازمة لاداء العمليات الانتاجية لزراعة المحاصيل الشتوية وتشجيعها كما أمتازت هذه الفترة يترك الأرض بور ، حتى تجدد خصوبتها ، نتيجة استنزاف عناصرها المعدنية من طرف الرأسمالية الزراعية الكلونيالية لأنها تريد أن تحصل على أكبر مردودية انتاجية من الأرض دون اعادة العناصر المعدنية المخصبة للتربة ، لهذا كانت عملية ترك الارض (ترك الأرض بور) كمرحلة تعيد فيها التربة الزراعية خصوبتها أي بداية المرحلة الأولى للدورة الزراعية الثنائية بور ثم أرض مزروعة قمح فان فتح السوق الفرنسية بواسطة قانون الجمروكي سنة 1851 كمنفذ لتصريف المنتجات الزراعية الجزائرية للمتربول نتيجة تطور انتاج المحاصيل الشتوية Assimilation douanière de l'Algérie à la France

وبهذا تكون الفترة 1830 - 1880 تمتاز بانتشار زراعة المحاصيل الشتوية كمصدر لتراكم الرأسمال وتمويل المتربول من طرف الرأسمالية الزراعية الكلونيالية ، واتباع الدورة الزراعية الثنائية بترك الأرض بور حتى تتجدد العناصر المعدنية المفقودة من التربة الزراعية ، وتصريف الانتاج الزراعي عن طريق سوق المتربول الشيء الذي يبين

بأن الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال كان اقتصادا للمبادلة .

- المرحلة الثانية : (1880 - 1930) :

تمتاز هذه الفترة بتراجع الرأسمالية الزراعية الكلونيالية في زراعة المحاصيل الشتوية واحلالها بغراسة الكرمة كمصدر للتراكم الرأسمال تحقق دخولا مرتفعة عن زراعة المحاصيل الشتوية ، والشيء الذي زاد في انتشارها هو اصابة الكرمة الفرنسية بمرض phylloxera قيلوكيرا - مرض أتلف الكرمة عن آخرها سنة 1975 ، مما دفع الحكومة الفرنسية تشجيع الرأسمالية الزراعية الكلونيالية في توسيع غراسة الكرمة على حساب الأراضي المحاصيل الشتوية في شمال البلاد أحسن الأراضي خصوبة ، وخصصت لها استثمارات كبيرة وضمان تسويتها ، احتلت خلال هذه الفترة زراعة المحاصيل الشتوية المرتبة الثانية وخضوعها للدورة الزراعية dry-farming (الحرث الربيعي) تمتاز هذه الفيرة 1880-1930 بتوسع حجم الوحدات الانتاجية وتصريف المنتجات الزراعية الى السوق المتربول بعد تطبيق القانون الجمروكي سنة 1851 فتطور المساحة المغروسة بالكرمة كان على حساب تدني المساحة المخصصة للمحاصيل الشتوية (حيث ارتفعت المساحة المساحة المخصصة لغراسة الكرمة من 24.000 هكتار سنة 1880 الى 110.000 هكتار سنة 1890 ، ثم وصلت الى 399.000 هكتار سنة 1939 بينما الانتاج ارتفع من 288.000 هكتوليتر سنة 1881 الى 14 مليون هكتوليتر سنة 1930)(1)

Les politiques agraire en Algérie.

(1) بدراني سليمان ، ص 20 - 26 .

المرحلة الثالثة : (1930 - 1960)

شهدت المرحلة ثلاثة مخططات للتنمية الزراعية (1949-1956-1963 - 1963) كما تم انشاء عدة هيئات مدعمة للقطاع الفلاحي والنهوض بتحديث القطاع الفلاحي التقليدي ، عن طريق سياسة الاصلاح الزراعي وانشاء (CAPER) سنـــدون توزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء ، غير أن هذه الفترة ركزت على تدعيم الرأسمالية الزراعية الكلونيالية الجزائرية عن طريق الهيئات التنظيمية لتحديث الزراعة الجزائرية للاستمرار العادي في توليد الرأسمال ، من غراسة الكرمة وزراعة المحاصيل الشتوية وذلك بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وضمان الأمن حيث توسعت غراسة اللكرمة مع ارتفاع انتاجها من (14,9 مليون هيكتو ليتر 1930 - 1934 الى 16 مليون هكتوليتر سنة 1954 - 1957 بينما انتاج الحبوب تجاوز من 18 مليون هكتار الى 21 مليون قنطار)[1]، تمتاز هذه الفترة بالركود في تراكم رأس المال من الانتاج النباتي (الخمور والحبوب) للفترة 1934 - 1960 ارتفعت قيمة الانتاج النباتي الى 16% وهي نسبة جد ضعيفة أي بزيادة 0,6% في العام الواحد ، يرجع ذلك الى ضعف المردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية وكذلك الى شيخوخة الكرمة (الدالية كبر سنها وعدم تجديدها)كما أن التوسع الأفقي للمساحات الزراعية للمحاصيل الشتوية جد بطيء فانخفاض انتاج للمحاصيل الشتوية خلال الفترة 1930 الى غاية الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929 كان يعتمد على مصدر واحد لتراكم رأس المال من غراسة الكرمة ، فقبل الحرب العالمية الثانية وبعدها عرفت زراعة المحاصيل الشتوية تطورا ملحوظا في الانتاج وذلك لملائمة الظروف الطبيعية للانتاج .

---

(1) د. عبد اللطيف بن أشنهو ، تكون التخلف في الجزائر ، ص : 318 - 314 .

المطلب الرابع :

- التوسع الرأسي للانتاج :

للمحافظة على النظام الرأسمالي تسعى الرأسمالية الكلونيالية الى تجديد انتاجها باستمرار وتعمل على اعادة الانتاج الموسع من أجل تحقيق فائض الانتاج فالادخار الاستثماري يمول العملية وتحديثها ، فتوسع في حجم الوحدات الانتاجية وادخال الميكنة الزراعية والعمل على محافظة خصوبة التربة واختيار أصناف البذور ، من مميزات الانتاج الموسع في تحقيق فائض الانتاج ، فحجم الوحدات الانتاجية الكبيرة تسهل أداء العمليات الانتاجية الميكنة ، غير أن تفكك المستمر لحجم الوحدة الانتاجية المنتشرة لدى القطاع الخاص المسلم ، يصعب ادخال مستلزمات الانتاج الزراعية كما أن طبيعة التضارين للأراضي الجبلية والمنحدرات يصعب استعمال الآلة وبالتالي تبقى الزراعة التقليدية من مميزات القطاع الخاص المسلم - من مميزات الانتاج السلعي البسيط كل ما ينتج يستهلك ذاتيا - فان صدور القانون المالية سنة 1926 شجع تمركز الزراعة الحديثة لدى القطاع الكلونيالي ، فكانت عملية التوسع الأفقي للمساحات الزراعية زادت في حجم الوحدات الانتاجية مع تسهيل القروض الاستثمارية في شراء المعدات والأدوات الزراعية ، أدى الى توجيه الزراعة الحديثة نحو السوق الخارجية (المتربول) وارتباطها بالسوق الأوروبية .

1 - الميكنة الزراعية :

التوسع في الانتاج السلعي يتطلب تجديد في وسائل الانتاج الزراعية وخاصة منها المعدات والأدوات اللازمة لأداء العملية الانتاجية ، حيث توسعت الميكنة الزراعية في القطاع الزراعي (الكلونيالي) ارتفع عدد الجرارات من 20503

جرار سنة 1955 الى 29.200 جرار سنة 1959 بينما كان لا يتجاوز عدد الجــــرارات سنة 1939 600 جرار ، كما ارتفع عدد الحاصدات الدارسات الى 3730 حاصدة دارسة سنة 1955 بينما كان سنة 1939 لا يتجاوز عدد الحاصدات الدارسات 500 حاصدة دارسة ، فتوسع احجم الوحدات الانتاجية زاد الطلب على المعدات والأدوات الزراعية أن التوسع في التركيد العضوي للرأسمال حر ترتفع انتاجية العامل الزراعي ، وتحقيق فائض الانتاج .

تطور مشتريات الجرارات والحاصدات الدارسات

(1)

السنوات	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961
جرارات	216	305	354	431	706	1074	718	1125	318
حاصدات دارسات	42	70	66	94	64	95	66	21	6

(1) نفس المرجع ص : 444 ـ 445 .

2 - القروض الفلاحيــة :

يتطلــب الانتاج السلعي الموسع في الزراعة الحديثــة توسيع استخدام الميكنــة الزراعيــة لتجديد الدورة الانتاجيــة لتحقيق فائض الانتاج ، فتوسع حجم الوحــــدات الانتاجيــة صحبــة توسع في الطلب على المعدات والأدوات الزراعيــة ، مما دفــــع الهيئــات التنظيميــة تسهيل القروض الفلاحية منها الموسمية والاستثمارية لــــدى القطــاع الخاص الحديث كما أن عمليــة الاصلاح الزراعي لسنة 1955 ركزت القــروض الموسمية والاستثماريــة على القطــاع الحديث ، حيث بلغت نسبة القروض الموسمية للقطــاع الحديث 77 ٪ سنة 1955 ، وذلك بوجود الضمانات الكافية لتسديد القرض من طرف القطــاع الزراعي الحديث في موعدهــا المحدد ، كان يتعامل صندوق الائتمان الفلاحي التعاضدي مع القطاع الخاص الحديث حيث كانت توجه أكثر من نسبة 80٪ من القروض الموسمية والاستثماريــة لهذا القطــاع ، وبالتالي تضمن استرجاع القــرض والفــائــدة معا في موعدها المحدد، بينماالقطــاع الخاص التقليدي الذي ليس لــــه ضمانات كافية لاسترجاع القرض فانه تحصــل على نسبة 4 ٪ من القروض الفلاحيــــة وبهذا ازداد تمركز القروض الفلاحيــة في الزراعــة الحديثة ، بينما القطــاع الخــاص بقي بعيدا عن الاصلاحــات التنظيميــة للتنميــة الفلاحية الجزائرية .

المطلب الخامس :

- تطور المساحة المزروعة بالمحاصيل الشتوية :

عرفت زراعة المحاصيل الشتوية تطورا كبيرا خلال فترة الخمسينات ارتفعت المساحة المخصصة للمحاصيل الشتوية من 50.000 هكتار سنة 1956 الى 1000.000 هكتار سنة 1955 حيث عمل القطاع الزراعي الحديث (الكلونيالي) على توسع زراعة المساحات المنزرعة بالحبوب وعلى الأخص زراعة القمح اللين مما له من مميزات كبيرة في ارتفاع المردودية الانتاجية الهكتارية وملائمة الظروف الطبيعية للانتاج ، يخصص القطاع الخاص الكلونيالي نسبة 28 % من أراضيه لزراعة المحاصيل الشتوية بينما القطاع الخاص المسلم يخصص نسبة 72 % من أراضيه لزراعة المحاصيل الشتوية .

تمتاز التربة الزراعية لدى الرأسمالية الزراعية الكلونيالية بخصوبتها وارتفاع مردوديتها . حيث تتجاوز نسبة الأراضي الخصبة لدى القطاع الكلونيالي 50 % من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة واستخدام الميكنة الزراعية لسهولة العمل الفني فيها . (تعتبر الوحدات الانتاجية ذات الانتاج الموسع خاصة لزراعة المحاصيل الشتوية ، ففي سنة 1954 خصصت قرابة مليون هكتار لزراعة المحاصيل الشتوية التي ضمنت نصف الانتاج) (1)

جدول تطور مساحة المنزرعة بالمحاصيل الشتوية
هكتار لدى القطاع الكلونيالي

(1)

السنوات	المساحة (هـ)	مجموع المساحة الكلية المخصصة لانتاج المحاصيل الشتوية
1856	50.000	950.000
1871	480.000	2200.000
1920	880.000	2800.000
1955	1000.000	3500.000

(1) Pierre ROUVEROUX. Aspects et realités de l'algérie Agricole P. 12.

أ - المردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية :

يتبين من خلال الجدول ثبات المردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية بحيث لا تتجاوز 10 ق/هـ في أحسن الظروف الطبيعية للانتاج ، فرغم تطور معدات الانتاج والاسمدة الكيماوية وبعض أصناف البذور ذات المردودية العالية بقيت المردودية الانتاجية ثابتة ومتذبذبة في بعض سنوات الانتاج كما يتبين في سنة 1945 ضعف المردودية الانتاجية بسبب سوء الأحوال الجوية وانتشار الجفاف ، بينما القطاع الخاص التقليدي لم يعرف تطورا ملحوظا في انتاجية المحاصيل الشتوية لا يتجاوز متوسط المردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية 3 ق/ هـ في أحسن الظروف الطبيعية للانتاج .

تطور المردودية قنطار / الهكتار (1)

السنوات	1929 - 1938	1939	1945	1957	1959
قمح	8,1	10,1	3,2	11,9	10
قمح اللين	8,4	10,2	2,7	10,1	7,8
شعير	8,8	12,6	3,1	10 ,1	7,5
المجموع	10,8	10,8	2,9	10,8	

(1) المصدر : عدد خاص للتنمية الافريقية عن الزراعة الجزائرية 1960 ،
عن/ كتاب تكون التخلف في الجزائر ، ص 311 .
د. ابن أشنهو عبد اللطيف .

ب - انتاج المحاصيل الشتوية :

انتاج المحاصيل الشتوية عرف تطورا كبيرا خلال فترة الخمسينات وبداية الستينات وذلك بتوسع الميكنة الزراعية للقطاع الحديث واستخدام الاسمدة الكيميائية والبذور ذات المردودية العاليا خاصة أصناف القمح اللين ، حيث ارتفع انتاج المحاصيل الشتوية سنة 1954 الى 24.561.000 قنطار وهذا على الرغم من اندلاع الثورة الجزائرية التي لم تمس الأملاك المدنية (الاقتصاد الجزائري في مجموعة لم يمس موة طرف الثورة الجزائرية بحيث الانتاج والحصاد كان جد طبيعيا)[1]

كما ارتفع انتاج المحاصيل الشتوية سنة 1960. ليصل الى 24.174.000 قنطار بعدما عرف نوع من التذبذب خلال سنوات الانتاج السابقة بين سنة 1961 تراجع فيها المحصول وذلك راجع الى الظروف الطبيعية المسيطرة على الانتاج منها الجفاف ، وتأهب المعمرين على ترك البلاد بعد تخريب وسائل الانتاج .

(1) R. Lequey. L'agriculture Algérienne de 1954 - 1962. P. 40

المطلب السادس :

- الاستقرار العادي لتراكم رأس المال .

أ- القانون الأساسي لغراسة الكرمة (الداليا) :

انشأت الحكومة ألفرنسية القانون الأساسي للكرمة سنة 1931 الذي يهدف الى منع التوسع في غراسة الكرمة على المساحات الزراعية في كافة الآراضي التي تقع تحت السيطرة الفرنسية ، حتى تثبت أسعار النبيذ تفاديا الى انهيار أسعار ، والعمل على استقرار تراكم الرأسمالي الناتج من غراسة الكرمة والمحاصيل الشتوية .

ب - قانون مكتب القمح :

ثم انشاء قانون مكتب القمح بتاريخ 1936/08/15 وهو يأتي بعد قانون غراسة الكرمة ، وهو محاولة من السلطة الفرنسية أن تضع الاستقرار لتراكم الرأسمال الناتج من القطاع الزراعي ، الذي يخصص غراسة الكرمة بتحديد القانون الأساسي للكرمة من التوسع في الانتاج وتحديد الأسعار ، بانشاء قانون مكتب القمح الذي يهدف الى تحديد الحد الأدنى لسعر القمح 115 فرنك خلال الفترة 1933 - 1936 وعلى اتلاف فائض الانتاج أو احراقه من أجل المحافظة على الحد الأدنى لسعر القمح كما عملت الحكومة الفرنسية في تحديد المساحة المنزرعة بالمحاصيل الشتوية حيث صدر مرسوم يخص بمنع التوسع في المساحة المنزرعة (كما تم حصر استيراد وتصدير الحبوب ، وبهذه الطريقة بالامكان منع تأثير تقلبات الاسعار العالمية على الأسواق الفرنسية والجزائرية)(1)

(1) د. عبد اللطيف بن أشنهو ، تكوين التخلف . ص : 335 - 336 .

فبعد انهيار اسعار الخمور سنة 1933 عملت الحكومة الفرنسية على دعم زراعة المحاصيل الشتوية بالمعدات وأدوات الانتاج من أجل الرفع من الانتاج لمواجهة انهيار أسعار الخمور وفعلا بدأت الميكنة الزراعية تتوسع قبل وبعد الحرب العالمية من أجل تحقيق التراكم الراسمال واستقراره العادي .

ج - قانون ملين ([illegible]):

انتشار غراسة الكرمة من طرف الرأسمالية الزراعية الأروبية صحبة تراجع في المساحات الزراعية للمحاصيل الشتوية خاصة خلال الفترة 1885 - 1894 ولكن هذا التراجع في المحاصيل الشتوية صحبه انخفاض في أسعار الحبوب بعد تطبيق قانون الجمارك 1851 حيث زاد استيراد القمح من طرف الدول المنتجة (أروبا ، كندا ، الهند ، أستراليا) حيث وصل سعر القمح الى 15,78 فرنك للقنطار بعدما كان 15,30 فرنك وهو أدنى سعر وصل اليه القمح ، فالانخفاض المستمر لسعر القمح لم يشجع المنتجون على استمرارية انتاجه بل تحولوا بدافع الربح الى غراسة الكرمة التي تحقق دخلا كبيرا وفي نفس الوقت تفاديا لانهيار أسعار القمح فموجب قانون ملين الذي يعيد المكانة الرئيسية لزراعة القمح لدى المنتجين عملت الحكومة الفرنسية على حماية زراعة القمح منذ سنة 1885 بموجب قانون ملين الذي يهدف الى خلق الاستقرار واستئناف زراعة المحاصيل الشتوية وادخال الميكنة الزراعية للرفع من المردودية الانتاجية ، حيث رفعت الحكومة الفرنسية الرسوم الجمركية حفاظا على زراعة المحاصيل الشتوية (من 25 فرنك عام 1926 الى 35 فرنك عام 1927 ثم 50 فرنك فرنسي عام 1929 حتى عام 1930، وهذه الحماية رغم التشجيع الذي أعطته السلطات لتنمية زراعة القمح وتحسين انتاجه لم تودي قطعا الى تحسين الاسعار)(1)

---

(1) مولار ص . 94 .

عن كتاب تكوّن التخلف في الجزائر، عبد اللطيف بن أشنهو . ص : 319 .

المطلب السابع

الدورة الزراعية المتبعة وأثرها على تطور انتاج المحاصيل الشتوية .

المطلب الأول :

- الدورة الزراعية المتبعة في الجزائر .

خلال المرحلة 1880 ـ 1930 عملت الحكومة الفرنسية على استقرار عملية التراكم الرأسمال من القطاع الزراعي ، غراسة الكرمة وتوسعها وزراعة المحاصيل الشتوية)، تخضع زراعة المحاصيل لدورة زراعية (Dry - farming) قبل العمل كانت زراعة المحاصيل الشتوية تخضع الى دورة زراعية ثنائية أي زراعة نصف المساحة مع ترك النصف الآخر بور أراضي غير محروثة تخضع الى الاستراحة ولتكن سنة ثم اعادة زراعتها في السنة الموالية مع ترك المساحة بورا التي سبق وأن زرعت في السنة السابقة ، وبهذه الدورة الزراعية الثنائية أصبحت عملية الانتاج تشمل فقط نصف المساحة والباقي تترك بور مما أدى الى ثبات المساحة المنزرعة بالمحاصيل الشتوية دون تطورها كما أن عملية التوسع الرأسي لدى بعض المزارعين الكلونيالية على نفس المساحة الزراعية أدى الى اجهاد التربة الزراعية من مكوناتها المعدنية دون اخضاعها الى الدورة الزراعية من أجل الحصول على أكبر فائض للانتاج من سنة الى أخرى مع افتقار عناصر التربة الزراعية من الآزوت الموجود بها وافتقارها من مادة الدبال مما يودي في النهاية الى تناقص الغلة للأراضي الزراعية ،كما أن القطاع الخاص التقليدي ، يتبع نفس العملية في اجهاد التربة من مكوناتها المعدنية لكون المساحة المنزرعة جد ضئيلة بحيث لا تسمح له باخضاعها الى الدورة الزراعية كما أن انتشار زراعة المحاصيل

الشتوية على المنحدرات (الجبال) تفتقر جدا من العناصر المعدنية لكون هذه الأخيرة تتسرب بفعل الانجراف الى الوديان ، أما المناطق الشبه الصحراوية فهي فقيرة من العناصر المعدنية ومعرضة للتصحر .

الدورة الزراعية التي تتبعها الرأسمالية الزراعية الجزائرية منذ القدم هي الدورة الزراعية الثنائية يترك الأرض بورا دون خدمة حتى تكون مرعى للحيوانات لاعادة الدبال والأزوت في التربة واغنائها بالمواد العضوية ... ، وغير أن هذه الطريقة تشجع على تربية الماشية بجانب زراعة المحاصيل الشتوية وهي الانتاج المتكامل بين الانتاج النباتي والحيواني ، فترك الأرض بورا يعني عدم التوسع في المساحات المزروعة وثباتها مع ثبات الانتاج أو تدنيه ، فنقص الامكانيات المادية من المعدات والأدوات يدفع كثيرا من الفلاحين على الأرض بور بدون خدمة وفي نفس الوقت كمرعى لتربية الماشية .

<u>الدورة الزراعية Dry farming (الحرث الربيعي)</u>

بعدما عرفنا الدورة الزراعية المتبعة لدى القطاع الفلاحي المسلم والأوروبي في زراعة المحاصيل الشتوية ، ففي نهاية القرن 19 ظهرت طريقة جديدة للنهوض باخصاب التربة الزراعية ، وذلك من خلال اتباع دورة زراعية بعد عملية زراعة المحاصيل الشتوية المسماة (القليب) Dry-farming تختلف عن الدورة الزراعية يترك الأرض بورا بدون خدمة فعملية Dry-farming هي عبارة عن دورة زراعية تخدم فيها الأرض المتروكة بورا وذلك بحرث عميق حتى تحتفظ التربة بكمية الأمطار المتساقطة خلال الفترة الربيعية ثم يعاد حرثها في الصيف لازالة الحشائش وتسوية التربة تمهيدا لزراعتها في الموسم الفلاحي القادم ، وبهذا نحصل على دورة زراعية ثنائية ألى بور مخدوم (محروث) ثم تتبعها بزراعة المحاصيل الشتوية في الموسم القادم ، تعمل هذه الدورة الزراعية (القليب) على تثبت الأزوت في التربة ، وافتقارها من مادة الدبال ومحاربة تربية الماشية .

المطلب الثاني :

أثر الدورة الزراعية على انتاج المحاصيل الشتوية :

يطلق على الحرث الربيعي Dry farming بالقليب ، بحيث تحرث الأرض بعمق حتى تحتفظ بكميات الأمطار المتساقطة في الربيع مع تنقية المساحة الزراعية من الحشائش الضارة ، من خلال عملية الحرث العميقة التي تتحلل في التربة وتثبت مادة الآزوت من بذور النباتات كما تفقد التربة الزراعية. مادة الدبال بفعل الحراثات المستمرة ربيعيا وصيفا في تحضير التربة ، بحيث لا تشجع طريقة الحرث الربيعي تربية الماشية مع فقدان السماد العضوي ، في التربة الزراعية والاستعمال للاسمدة الكيماوية المساحات الزراعية الواسعة للرأسمالية الكلونيالية الجزائرية شجعت على ترك الآراضي الزراعية بورا (القليب) .

الرأسمالية الزراعية الكلونيالية تبقى أكثر من 60٪ من أراضيها بور، بينما القطاع الخاص (التقليدي) ببقى فقط 24٪ مما يزيد خطر انجراف التربة الزراعة وتصحرها، يتبين من الجدول أن نصف الأراضي الزراعة تترك بور ، فان الحرث الربيعي للرأسمالية الزراعية الكلونيالية يعمل على افقار التربة الزراعة من مادة الدبال، واجهاد عناصر التربة الزراعية من مخصباتها بالاستعمال القليل للاسمدة الكيمائية .

(1)

السنوات	أراضي منزرعة ألف هكتار	أراضي بور بدون خدمة ألف هكتار
1954	3453	2413
1955	3484	2530
1956	3475	2669
1958	3114	3089
1959	3046	3158
1960	2820	3349
1961	2776	3453.

(1) Lequey. Agriculture Algérienne de 1954 - 1962. P. 70

المبحث الثاني

انتاج المحاصيل الشتوية لدى القطاع الخاص (المسلم).

المطلب الأول :

- تفكك النظام العقاري للانتاج .

القطاع الخاص (المسلم) الزراعي ينبثق من علاقات الانتاج الاجتماعية مهما كانت الصفات للنظام العقاري (أراضي العرش ،الحبوس ، الملك) في غياب لأسلوب الانتاج التنافسي ، فالطابع الاجتماعي للعمل الزراعي ، كالحرث والبذر والحصاد والدرس الجماعي (التويزة) تجعل ملكية وسائل الانتاج ملكية اجتماعية ، يتوزع الانتاج الاجتماعي بين أفراد المجتمع دون الوقوع في التناقضات بين طبيعة الانتاج الاجتماعي والملكية الخاصة لوسائل الانتاج غير أن حفاظا على الرأسمالية الزراعية الكلونيالية وتوسعها ، ثم خلال فترة وجيزة من الزمن اصدار عدة قرارات حكومية تمت بمقتضاها مصادرة الأراضي الزراعية ومن أهمها :

1 ـ مصادرة أراضي العرش في 1832 وهو قرار معروف بهذه السنة .

2 ـ قرار أكتوبر 1844 بمصادرة أرضي الأوقاف .

3 ـ قرار 31 جويلية 1846 بمصادرة أراضي القبائل الرحالة

4 ـ مراسيم 1844 و 1846 الخاصة بمصادرة الآراضي التي تعتبرها السلطات الفرنسية غير زراعية .

5 ـ قرارات 1871 بمصادرة أراضي الأشخاص الذين ساهموا في ثورة المقراني وشيخ الحداد الى أخره ..) (1) لتوسيع الرأسمالية الزراعية الكلونيالية على أحسن

---

(1) حسن بهلول . ص : 125

منقولة من كتاب القطاع التقليدي والتناقضات ... الزراعة الجزائرية .

الأراضـي خصوبة وبصدور قانون المالية المورخ 4 أوت 1926 ساهم في حل النزاعات حول الأراضـي الزراعية المتنازع عليها ببيع وشراء الأراضي الزراعية وتفكك النظـــام العقاري السائد آنذاك لظهور الرأسمالية الزراعيـة كنظـام زراعي وتحول الطابـــع الاجتماعي لملكيـة وسائل الانتاج العائلية (الملك) الى الطابع الفردي للتملك وسائل الانتاج ، وظهور العلاقـة التناحرية بين الطابع الاجتماعي للانتاج والملكية الخاصـة لوسائل الانتاج .

المطلـب الثاني :

- ازدواجيـة القطـاع الخاص (المسلم)

تحول الطابع الاجتماعي لوسائل الانتاج الى الطابع الفردي ، ظهرت علاقـات الانتاج الرأسماليـة في الزراعـة الجزائريـة ، الانتشـار الواسع للوحدات الانتاجيـة الصغيرة - المجزأة بفعل الارث - توسع أسلوب الانتاج البدائي ، وظهـور القطـاع الخاص التقليدي الذي يعتمد على أدوات الانتاج البدائيـة في أداء العمليـة الانتاجيـة مع فقر التربـة الزراعية للأراضي الجبليـة والمنحدرات وتعرضها للانجراف والتعرية بفعل التصحـر ، تمـيز الانتاج الزراعي بالاستهلاك الذاتي ، للزراعة التقليدية (زراعة الكفاف)، صغر حجم الوحدة الانتاجية وتعرضها الى التجزئـة باستمراروالبحث عن دخول اضافيـة لدى الرأسماليـة الزراعيـة الكلونياليـة والجزائريـة ، يتبين مـن الجدول التالي قرابة 391.000 وحدة انتاجية أقل 10 هكتار تمثل سنة 73% مـن اجمالي الوحدات الأنتاجيـة تتميز بأسلوب الانتاج البدائي ، بينما الوحدات الانتاجية المتجانسـة والكبيرة الحجم ، تتميز بخلق فائض الانتاج من خلال تطورها لأسلـوب الانتاج الحديث وظهـور القطـاع الخاص الحديث (المسلم) المندمج مع الرأسمالية الزراعيـة الكلونيالية تمثل الوحدات الانتاجية الآكثر من 50 هكتار حوالي 22600 وحدة انتاجيـة ، ذات الحجم الكبـير كما حظي القطـاع الخاص الحديث بالقروض ، ألفلاحية مقابل الضمانات التي تتوفـر في الوحدة الانتاجيـة الكبيرة ، أما الآراضي الزراعية التابعة للعرش والحبوس والـتي لم تمس بقرار المصادرة سيطر عليها الطابع التقليدي للانتاج ، فان العمل الجماعـي للانتاج لم يواكبـه تطـورا في استخدام فنيـات الانتاج في أراضي العرش والحبوس .

توزيع الأراضي الزراعية للقطاع الخاص (المسلم)

المساحة (هكتار)	عدد الملاك (عدد الوحدات الانتاجية)	المساحة الكلية (هكتار)
أقل من 10 هكتار	391.000	1.850.000
10 ـ 50 هكتار	118.000	3.013.000
50 ـ 100 هكتار	17.000	1.226.400
100 ـ 500 هكتار	5.000	1.108.000
أكثر من 500 هكتار	600	474.700
المجموع	531.600	7.672.100

(1) André de Cambiaire. La réforme agraire en Algérie p.55

المطلب الثالث :

- الاصلاح الزراعي للتنظيم الفني للانتاج وعوائقه :

ا - **الاصلاح الزراعي للتنظيم الفني للانتاج:** تم انشاء صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الزراعي) بمرسوم مؤرخ 26 ماي 1956

(caisse d'accession à la propriété et à l'exploitation rurale

الهدف هو تحديد الملكية العقارية للرأسمالية الزراعية الكلونيالية دون المساس بعلاقات الانتاج الرأسمالية الزراعية واعادة توزيعها من طرف صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الزراعي - الأراضي المؤممة - على الفلاحين الفقراء بدون أراضي خاصة الخماسين فتوفير الاستخدام في القطاع الزراعي بزيادة عدد الوحدات الانتاجية الصغيرة من الآهداف الأساسية للسياسة الفرنسية من أجل المحافظة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للبلاد وبالتالي اغماد الثورة التحريرية في مهدها يقول دنيس لامبار (الاصلاح الزراعي ضروري لأسباب اجتماعية وسياسية حتى وان لم يرتفع مستوى المعيشة للفلاح المسلم)(1) فالاصلاح الزراعي لا يعني توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين دون مراعاة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الريفي (الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بقيت محدودة حيث أن غالبية سكان الريف يجهلون تماما الاصلاح الزراعي)(2) فتحديد الملكية الزراعية الكلونيالية وتوزيعها على الفلاحين خلق تجمع الفلاحين على أراضي زراعية خصبة دون تعميمها على التجمعات الريفية (الاصلاح الجماعي للملكية العقارية يتفادى التجمعات الجماعية للفلاحين حول الأراضي الخصبة ، حيث تهدف الى التوسع

DENIS Lambert. Le développement Agricole en Algérie p.8 (1)

(2) نفس المرجع . د

في وسائل الانتاج وفي نفس الوقت الحد من البطالة الريفيـة)[1]، استفاد مـــن عمليـة الاصـلاح الزراعي قرابة 1300 عائلـة يتبين من ذلك اخفاق سياسة الاصـــلاح الزراعي وهذا راجع الى الآسباب الادارية والسياسة معا ، فعلى الصعيد الاداري أدى سلوك البيروقراطيـة في التطبيـق الاصلاح الزراعي الى الابطاء المتزايد فـــي العمليـات والاجراءات ففي الأول من حزيران 1960 لم يكن قد وزع الآ 28.000 هكتار أما عدد القطـع التي كانت في طريقهـا للتسليم الى المستفدين 1800 ..... المسألة اذن سياسية ان الفلاحين الفقراء يرفضـون هذا الاصلاح الزراعي ... وبهـذا الصدد يمكن أن نقرأ تقريـر مجلس ادارة الصندوق الحصول على الملكية والاستغـلال الزراعي الذي يقول ان عمل الصنـدوق قد عرقلتـه حالة فقـدان الأمن)[2].

- استصـلاح مساحات زراعية جديـدة :

تختلـف عملية الاصلاح الزراعي عن عمليـة الاستصلاح الزراعي حيث تهـــدف هذه الآخيرة الى البحث عن اراضي زراعيـة جديدة عن طريـق التوسع الأفقي للمساحات الزراعيـة أي اضافـة أراضـي زراعيـة جديدة ، فاهتمام الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالميـة الثانيـة تحت قيادة الحاكم Chataigneau باستصلاح الآراضي الزراعيـة ، حيث اولت الحكومة الفرنسية باهتمام بتنظـيم أشغال أعمـــال استصلاح الأراضي الزراعيـة سنة 1942

Défense et restauration des sols.

تعتبر هذه المصلحـة جد حيويـة في انجاز الاستثمارات الزراعيـة (اذ تعتـــبر المصلحة التي تعمل أكثر وتستهلك القروض أكثر)[3] كانت ميزانية سنة 1947

---

(1) [illegible]

(2) د/ عبد اللطيف بن أشنهـو ، تكون التخلف في الجزائر . ص : 385 _ 386 .

(3) [illegible]

تقدر بـ 500 مليون فرنك قديم ارتفعت سنة 1955 الى مليارين فرنك قديم وكذلك ارتفع عدد العمال من 6000 الى 8000 عامل تقوم (D.R.S) بانجاز أهداف المخطط 1946 ، الذي ينص باستصلاح سنويا 50.000 هكتار لمكافحة الانجراف والتصحر حيث تم انجاز المساحات الزراعية الجديدة .

(1)

السنوات	المساحة المستصلحة (هـ)
1953 - 1946	24.000
1954	24.000
1955	28.200
1958	25.785
1959	25.376

أ) النظام التعاوني للانتاج :

كان قطاع التحسين (S.A.R) الريفي الذي تأسس سنة 1946 وفق مخطط الاصلاح الاقتصادي ، يهدف الى ضم الوحدات الانتاجية الصغيرة في شكل وحدات انتاجية كبيرة في اطار تعاوني للانتاج الزراعي سواء كانت زراعة المحاصيل الشتوية أو تربية الماشية ، حتى يفك عزلة القطاع الخاص التقليدي من المشاكل الفنية ، فتحول الزراعة الخفيفة الى الزراعة الحديثة ضمن الاطار التعاوني للانتاج ، يسهل استخدام الميكنة الزراعية والاسمدة الكيماوية والدورات الزراعية المنتظمة ، ولاستفادة بالقروض الموسمية والاستثمارية كلما توسع حجم الوحدة الانتاجية ، (ان التجمعات تحت

قانون خاص في شكل تعاوني لجميع الفلاحين غير القادرين بسبب العزلة يخدم التربة الزراعية ويجعلها منتجة)(1) يشترط في النظام التعاوني للانتاج الموسع حتى يندمج القطاع الخاص التقليدي بالقطاع الخاص الحديث أن يخضع للشروط التالية كل منخرط في التعاونية :

1 - اخضاع أراضي المنخرط لأساليب الانتاج المقررة من طرف التعاونية .

2 - الاستعمال العقلاني للأراضي الزراعية وفق عدد الأيام التي تحتاجها الزراعة .

3 - تسويق المنتجات وفق تعليمات مجلس التسيير .

4 - القيام بعملية التمويل للأعمال العامة .

كما تقوم التعاونية بالمساعدة التقنية للمنخرطين والاستفادة بجميع الأعمال التي تقوم بها التعاونية .

فان قطاع التحسين الريفي (S.A.R) توجد له عدة فروع مختصة في الانتاج النباتي وتربية الماشية ، حيث استفاد قرابة 800.000 فلاح من النظام التعاوني للتغلب على الصعوبات المادية ، فخلال مخطط التنمية والتجهيز 1949-1956 تم انشاء 323 وحدة تعاونية بينما كانت تهدف المرحلة الثانية من خطة التنمية والتجهيز 1953 - 1956 هدف انجاز 800 وحدة غير أنه أنجز سوى 220 الى غاية 1956 .

لم تتحقق أهداف مخطط التنمية والتجهيز 1949 - 1956 في التوسع عدد التعاونيات ، بحيث بقى القطاع التقليدي يعاني من مشكلة فقدان الأراضي الزراعية وتحوله الى المحتشادات أصبحوا عالة داخل هذه المحتشادات اذ يقول الجنرال PARLANGE المكلف بالتجمعات الفلاحين في المحتشادات (من

---

(1) R. Lequey p. 40

الناحية الخطة الاقتصادية ، ابعاد الفلاحين عن أراضيهم يودي الى الفقر الحاد ، السكان داخل المحتشادات يعيشون الفقر الحاد المداخيل الاضافية الناتجة من تربية الماشية أهملت ، الحقول الزراعية بعيدة ، حيوانات الجر فقدته أو بيعت ، خراب كل ، المحرومين من أراضيهم يومنون بالقضاء والقدر ، للبوس ، بحيث يحملون مسوولية أحوالهم وينتظررا منا أن نعمل لتوفير العيش كلية)[1]، ابعاد الفلاحين الجزائريين عن أراضيهم يعني ابعادهم عن الثورة التحريرية وهذا ما كانت تسعى اليه الحكومة الغرنسية على اجبار اقامة الفلاحين داخل المحتشادات وترك أراضيهم . يقول دنيس لامبار Lambert (انخفاض الانتاج لدى القطاع الخاص التقليدي منخفض جدا خلال السنوات الأخيرة ، مناطق زراعية واسعة ومراعي المواشي ممنوعة حددت المساحة المنزرعة للقطاع الخاص $\frac{1}{4}$ المساحة الكلية باستثناء أراضي المعمرين)[2].

ب - خطة قسنطينة :

كانت خطة التنمية والتجهيز 1949 - 1956 بمثابة برنامج لتطبيق السياسة الزراعية لاغماد أثر الحرب العالمية الثانية وأحداث ماي 1948 ، كانت تهدف الخطة الى دعم الرأسمالية الزراعية الكلونيالية والجزائرية ومحاولة دمج القطاع الخاص التقليدي ضمن القطاع الخاص الحديث ، فانشاء قطاع التحسين الريفي سنة 1946 لم يحقق أهداف خطة التنمية والتجهيز حتى سنة 1956 ، فانشاء الشركة الجزائرية للاحتراس سنة 1952 كانت تدعيما للرأسمالية الزراعية الكلونيالية الجزائرية ، حيث يختار مدير الشركة الزراعية للاحتراس أعضاء الشركة من الملاكين

---

(1) DENIS Lambert p. 27

(2) نفس المرجع ، ص : 27 .

الكبار الذين يقدمون له أفضل الضمانات وقد آدى هذا المنطق الى الاهمال المطلق للفلاحين الصغار وزيادة تدهور حالاتهم الاقتصادية والاجتماعية ، ففروع الشركة الزراعية للاحتراس المختصة بالحبوب ، تقوم بجمع المحصول حتى وان كان الفلاح في حاجة اليه ، كما كانت تستعمل ضغوطا ببروقراطية حتى لا يستفيد الفلاح من المعدات والأدوات لانجاز العملية الزراعية (أما الفروع المختصة بالأدوات الزراعية المحولة من الصندوق العام تحولت الى أدوات لاستغلال الفلاحين ، حتى يحصل الفلاح على وسائل الانتاج يجب عليه القيام باجراءات طويلة متعبة)[1] لم يستفيد القطاع الخاص التقليدي من عمل الشركات المكونة لغرض مساعدته من حدة الأزمة المالية والاجتماعية التي يعيش فيها ، حيث توجهت الاستثمارات الزراعية الى القطاع الحديث ، كثرة عدد الفلاحين بغير أرض ولا مسكن وارتفاع الهجرة الداخلية والخارجية وتوسع لهيب الثورة التحريرية كان الاستعجال بعملية الاصلاح الزراعي سنة 1956 بتكوين صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الزراعي (C A P E R) ، كان يقوم هذا الصندوق بشراء الآراضي الزراعية الموءمة ، لكبار المعمرين ، الزراعيين ومصادرة الأراضي الزراعية غير المستغلة بالكامل وكذلك ممتلكات الشركات العقارية الكبيرة واعادة توزيع الآراضي المستصلحة للفلاحين الصغار ، فكان توزيع الآراضي من الصندوق هي بمثابة توسيع البرجوازية الزراعية الصغيرة في الريف حتى تكون حليفة للاستعمار، يقول بيلبسيه Pelissier حيث كان مديرا للزراعة والغابات بملاحظة فيما يتعلق بتحقيق الاصلاح الزراعي في الجزائر (ان حيازة ملكية فردية تشكل عاملا أساسيا للتقدم الشخصي وللرقي في الهرم الاجتماعي وهي تسمح بتطوير نخبة متميزة عن الجمهور)[2] ، قدر حجم الأراضي المعدة للتوزيع على الفلاحين بـ 250.000 هكتار.

---

(1) د/ عبد اللطيف بن أشنهو ، تكون التخلف في الجزائر ، ص: 352 ـ 355 .
(2) نفس المرجع ، ص : 385 ـ 386 .

حيث أستطاع صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الزراعي (CAPER) أن يجمع حتى آيار 1961 ، قرابة 201.000 هكتار وبدأ في استصلاحها بفضل الهبات والقروض المقدمة من طرف صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، F.D.E.S ان محاولة ابعاد الفلاحين عن الثورة التحريرية ، بتوسع البرجوازية الزراعية الصغيرة في الريف وكما يدعم بارودي (ملاكين صغار في أي ظرف كان) جعل جبهة التحرير الوطني أن تتصدى سياسيا بهذا الاجراء وعدت الفلاحين الصغار بأنهم سيستفدون بأراضي المعمرين ، اثناء انعقاد مؤتمر الصومام الذي حدد المعالم السياسية والاقتصادية للحكومة الجزائرية المستقلة ، لم يستفيد القطاع الخاص التقليدي من السياسة الزراعية الفرنسية التي حاولت ابعاده عن الثورة بوجود الهيئات الفنية للانتاج التي تحاول أن تساعده ، يقول بيلبسيه J. Pelissier (الشركة الزراعية للاحتراس SAR بمثابة دعامة لمعاونة الفلاحين الصغار من الناحية الفنية والمادية والمالية)[1] ومع ذلك بقى القطاع الخاص التقليدي حليفا للثورة الجزائرية .

يتضح أن القطاع التقليدي لم يستفيد من الهيئات الفنية (SAR ، DRS ، SAP) ، حيث كان هدف المخطط 1949 ـ 1956 هو تغيير البنيات القاعدية للمؤسسات الخدمية العامة ، لخدمة القطاع التقليدي غير أن هذه الهيئات عملت على تطوير الرأسمالية الزراعية الكلونيالية الجزائرية ، فتخلف القطاع الخاص التقليدي مهمة الدولة الفرنسية يقول وارثيمار R. Wertheimer (محاربة تخلف الفلاحة الجزائرية ، مسؤولية تقع على عاتق الحكومة)[2] فان توزيع الأراضي على الفلاحين الصغار من طرف (CAPER) (مست فقط 9440 عائلة عبارة .

1) Henri de France : Essai sur l'agriculture traditionelle dans la telle Algerienne p. 91

(2) R. Lequey p.40

عن قطرة ماء في المحيط ، يقدر عدد الفلاحين بلا أرض 800.000 فلاح ، وزعت 35 هكتار في الأراضي غير المسقية وما بين 4 الى 10 هكتارات في الأراضي المسقية) فان حل مشكل الاستخدام في المدن وخدمة الاقتصاد الفرنسي كان مصدره اليد العاملة الفلاحية[1] بحيث لم يستفيد القطاع الخاص التقليدي كلية من توزيع الأراضي والخدمات ، يقـــول ميسبتيـول [illegible] عام 1955 (هناك تكمن مأساه هذا البلدان رأس مال المنتج صعب التوسع والاستثمارات الزراعية كلفت حتى الآن على الأقـــل غاليا جدا لقـاء أرباح ظاهرية أما الموارد المنجمية التي عرفت حتى الآن فتظـــل محدودة وموارد الطاقة تافهة .... وهكذا فقد وصل نمو الاقتصاد الجزائري ربما نقطة أصبح فيها من الضروري القيام باستثمارات قاعدية كبرى ، مشفوعة بخطة طويلـــة الأجل اذا مأردنا الوصول الى طور تصبح فيه مردودية رأس المال مرضية وفي هـذه الظروف يبدو التمويل العام شديد الأهمية)[2]، ففي 1958 بتاريخ 3 أكتوبر أعلـــن جنرال ديقـول بمدينة قسنطينـة مخطط التنمية والتجهيز للمرحلة 1959 _ 1963) وهي ثالث خطة اقتصاديـة وسياسيـة يقول بيلبسيـه [illegible] (هـــذا البرنامج يمثـل أحد العناصر الاساسيـة لمخطط التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعية الذي يسمى بمخطـط قسنطينـة)[3]. حيث خصص مخطط قسنطينـة للقطاع الفلاحي 22,5٪ من مجموع الاستثمارات أي 350 مليار فرنك مع العلم أن المبلغ الحالي المخصـــص للمخطـط 2000 مليار فرنك.

حيـث ارتفعـت القروض المخصصـة للقطـاع الخاص التقليدي ثلاثة أضعاف سنـة 1959 ، ومع ذلك فالقطـاع الخاص التقليدي لم يستفيد كباقي القطاع الحديث. فان عمليـة الاصلاح الزراعي لم تمس كافة أفراد المجتمع الريفي وخاصة الفقراء منه ، حيث تم استصلاح أراضي زراعية قرابة 400.000 هكتار لم يتم التوزيع منها سوى 250.000

---

1) S. BEDRAI : La politique agraire en Algérie p. 36

(2) د/ عبد اللطيف بن أشنهو ، تكوين التخلف ، ص 382 _ 384 .

(3) M. Pelissier. Algérie d'aujourd'hui l'Agriculture p.5-6

هكتار ، فوجود الفلاحين بدون أراضي أدى الى توسع الهجرة الداخلية والخارجية كأنها شئ مقصود في الخطة يقول الاستاذ بدراني (محرري مخطط قسنطينة يفكرون بأن الهجرة الريفية بالنسبة للجزائر حتمية لا مفر منها)[1] حيث تم تهجير خلال الفترة 1959 ـ 1964 ، 85.000 عامل (يجب افراغ جزء من سكان القرى من أجل ارتفاع مستوى المعيشة للمتبقين)[2] يتبين من ذلك ان مخطط قسنطينة حاول اغماد الثورة الجزائرية باصلاحات اقتصادية تخدم الرأسمالية الكلونيالية وموردا لليد العاملة الزراعية الشابة لخدمة الاقتصاد الفرنسي ، وترك الشعب الجزائري تتفشى فيه الأمية والجهل والمرض يقول وارثيمار [illegible] (من أجل تحديث الفلاحة التقليدية الاحتياج الأول ، هو التعليم العام ، والتكوين المهني عملية ضرورية ملزمة لابد منها)[3]

---

(1)S. BEDRANI P. 36
(2)M. Pelissier p. 5 - 6.
(3)R. Lequey p. 40

II - عوائق الاصلاح الزراعي على التنظيم الفني للانتاج :

أ - عوائق طبيعية :

من العوائق الطبيعية المؤثرة على انتاج المحاصيل الشتوية هي كمية الامطار المتساقطة في السنة ودرجة الحرارة ، زراعة المحاصيل الشتوية مركزة في السهول الداخلية للبلاد فهي موجودة في شمال البلاد تطل على حوض البحر الابيض المتوسط حيث يعرف مناخ البحر الأبيض المتوسط تقلبات جوية غير منتظمة طول السنة ان عدم انتظام مناخ البحر الأبيض المتوسط واعتداله يخلف أثار سلبية على انتاج المحاصيل الشتوية ارتفاع الرطوبة ودرجة الحرارة انخفاضها شتاءا ونقص كمية الأمطار الخريفية والربيعية ، تعمل على تذبذب الانتاج المحاصيل الشتوية كما سبق ذكره يقول الاستاذ (لوبو) LE BAU في الصفحة 8 ، 27 وذلك من خلال تقديم " الفلاحة الجزائرية سنة 1954 " (زيادة على التقنيات ، فان الظروف المناخية في الجزائر تجعل المحصولات جيدة أو رديئة)[1] يعني على الرغم من ادخال الميكنة الزراعية وتطوير استخدام البذور ذات المردودية العاليا والاسمدة الكيماوية تبقى العوامل الطبيعية متحكمة في انتاج المحاصيل الشتوية ، فان تأخر سقوط الأمطار الربيعية التي يكون النبات في حاجة اليها وهي المرحلة من النضج يؤدي الى اتلاف المحصول وتركه مرعى للحيوانات .

- افتقار التربة الزراعية :

تفتقر التربة الزراعية للعناصر المعدنية كلما توسعت زراعة المحاصيل الشتوية في المناطق الجبلية ، توجد أكثر من 73٪ الوحدات الانتاجية الصغيرة لا تتجاوز 10

هكتار تختص بزراعة المحاصيل الشتوية على الرغم من ضعف المردودية الانتاجيــــة الهكتاريــة التي لا تتجاوز 3 ق /هـ يقبل الفلاحون على زراعة الأرض معرضين التربــة الزراعيــة الي الانجراف والتصحر وافقــار التربــة الزراعية من عناصرها المعدنية السطحية التي تتسرب بفعل الانجراف والتعرية الى الوديان ، فان طبيعــة خصوبة التربــة الزراعيــة يؤثــر على المردوديــة الانتاجيــة ، واخضاعهــا الى قانون تناقص الغلة)يتبــين من الجدول تأثير أصناف البذور ذات المردودية العاليا بخصوبة التربــة الزراعيــة ،

الفــترة	المحصـول > 20. قنطار.	9 < المحصول < 20 قنطار	المحصول < 9
1925 _ 1901	11	14	0
1951 _ 1926	5	19	2

ب _ عوائق فنيــة :

غياب القدرة الماليــة :

تدهور الحياة الاجتماعيــة للفلاحين الجزائريين ومعاناتهم من أثار الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929 ، والحرب العالمية الثانية وفقدان أراضيهـم الخصبة بفعل قــانـــون الماليــة ومصادرتهــا ، دفع الفلاحين الصغار الى بيع قوة عملهــا للرأسمالية الكلونيالية الجزائريــة والبحث عن استصـلاح أراضــي زراعيــة جديدة في المنحدرات والجبـــال والأراضــي الشبه الصحراويــة ، فان ضعف دخول الفلاحين وغياب الادخار الاستثمـــاري الذي أثــر على العمل الانتاجي وانتشــار الزراعــة الخفيفــة في القطاع الـخاص المسلم

(1) المصدر انكيبون ، [illegible] ، مكننة الزراعة الجزائرية ،
عن كتاب تكون التخلف في الجزائر .
عبد اللطيف بن أشنهو ص : 443 _ 444 .

بغياب القدرة المالية للفلاحين الفقراء ، وليس كما يقول مولار : (المسلم يومن بالقضاء والقدر وهذه القضائية تحثه على الفتور فلسفة أقل جهد، المواطن يعمل فقط من أجل غذائه ، حيث ان مستوى معيشته جد منخفض ، زراعة الحبوب ملائمة جدا وذلك بأدنى رعاية تمده على الأقل بالحبوب الضرورية لمعيشته وهذا ما يفسر بأن زراعة الحبوب بقيت عبر الزمن منتشرة وذات أهمية كبيرة للسكان الأكلين الخبز والطعام ، هذه القضائية القدرية الاسلامية هي عنصر نفسي غرائزي في الحياة الاقتصادية للبلاد)(1) غير أن الكاتب يتناقض مع أفكاره يوكد بأن غزو فرنسا للجزائر ناتج عن الخلافات القمحية ، من جراء فائض الانتاج الذي تم تصدره الى فرنسا ومديونيتها اتجاه الجزائر البلد المسلم ، الذي كان مكتفيا ذاتيا مع تصدره فائض الانتاج ، فان توسع الرأسمالية الزراعية الكلونيالية بتفتيت النظام العقاري الجزائري نتج عن ازدواجية داخل القطاع الخاص ، بين قطاع تقليدي الذي لم يظهر للوجود الا بفرنسة الأراضي الجزائرية يقول لامبار " القطاع التقليدي يبقى الأب الفقير للاقتصاد وافتقاره الجماعي يمثل المحرك للقطاعات الصناعية نتيجة التدفق المستمر لليد العاملة الشابة)(2) وقطاع خاص حديث مندمجا مع الرأسمالية الزراعية الاحتكارية ،

المبكنة الزراعية :

استخدام الميكنة الزراعية بقي محصورا فقط لدى الرأسمالية الزراعية الجزائرية التي تسعى الى تجديد انتاجها الموسع توسع حجم الوحدات الانتاجية يلائم ادخال الميكنة الزراعية لدى القطاع الخاص من أجل الحصول على فائض

---

(1) G. Hislane, Mollard. L'évolution de la culture et de la production de blé en Algérie. p. 31.

(2) DENIS L'ambert p.18.

الانتاج ، بينما القطاع الخاص التقليدي تسيطر عليه عدة عوامل تمنعه من استخدام المعدات وأدوات الانتاج الزراعية ، بسبب الظروف الطبيعية ، فالزراعة الجبلية وزراعة المنحدرات وتجزئة المساحة الزراعية الى عدة وحدات انتاجية صغيرة لا تسمح بدخول الآلة الزراعية ، حيث اكتفى القطاع الخاص التقليدي على الزراعة الخفيفة وذلك باستخدام الحمار والمحراث الخشبي في انجاز العملية الزراعية ، كما أن ضعف دخول الفلاحين الصغار لا يسمح لهم بتطوير حتى المحراث الخشبي ، أو شراء بعض الأدوات الانتاج الصغيرة ، بينما القطاع الخاص الحديث بحكم احتكاكه بالانتاج الرأسمالي الزراعي الكلونيالي اهتم بتطوير زراعته وذلك بادخال الميكنة الزراعية بحكم توسع حجم الوحدات الانتاجية الكبيرة ، حيث ارتفع الطلب على الاستثمارات الزراعية وفتح القروض والاستثمارية خاصة في فترة الاصلاح الزراعي 1956 ومخطط قسنطينة ، كما نلاحظه في الجدول .

تطور الطلب الاستثمارات الزراعية لدى
القطاع الخاص الحديث .

(1)

السنوات	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1969	1960	1961
جرارات	455	452	452	455	698	1325	2061	1887	344
حاصدات ، دارسات	100	20	105	120	85	105	175	120	65

(1) المصدر : دراسة وتنمية الصناعية في الجزائر ([illegible]) كانون الأول 1956.
عن كتاب تكون التخلف في الجزائر .
د/ عبد اللطيف بن أشنهو ، ص: 448 .

ترك الأرض بـور :

متوسط الملكية الزراعية في القطاع الخاص التقليدي لا تتجاوز 3 هكتار ومع ذلك يسعى الفلاح الجزائري الى ترك الأرض بور أي فترة راحة حتى تسترجع الأرض مكوناتها المعدنية غير ان الزراعة الجبلية تساعد على انجراف العناصر المعدنية للتربة الزراعية ، فصغر حجم الوحدة الزراعية تدفع الفلاح الى المزيد من استصلاح الأراضي الجبلية ، حتى يضمن استمرار الانتاج كما أن انتشار ترك الأرض بور بدون خدمة تساعد في تربية الماشية حيث تتحول الاراضي الزراعية الى مرعى ، بلغت نسبة الأراض المتروكة بور بدون خدمة 62٪ سنة 1950 ـ 1951 ، فاتباع الدورة الزراعية بترك الأرض بور سواء كانت مخدومة أو غير مخدومة لم تودي الى ارتفاع المردودية الانتاجية التي لاتتجاوز 2 ق/هـ . بينما الزراعة الحديثة للقطاع الخاص المسلم وبحكم توسع حجم الوحدة الانتاجية التي تتجاوز في المتوسط 100 هكتار يتوسع هذا القطاع في ترك الأراضي بور مخدومة ، خاصة في الربيع (الحرث ـ القليب) والصيف للرفع من الآزوت في التربة ، فتوسع الميكنة الزراعية يُسهل عملية تحضير التربة للرفع من الانتاجية الهكتارية خاصة اذا نشرت الاسمدة العضوية للرفع من مادة الدبال في التربة الزراعية ، فالحرث الربيعي يساعد التربة على الاحتفاظ بالماء أي الاحتفاظ بالرطوبة في فترات الجفاف .

جـ ـ عوائق مالية :

انتشار الزراعة الخفيفة لدى القطاع الخاص التقليدي لم تشجع الهيئات المكلفة بالائتمان ، منح قروض موسمية أو استثمارية للقطاع الخاص التقليدي في غياب الضمانات التي لم يوفرها القطاع الخاص التقليدي فسيطرة الظروف الطبيعية للانتاج الزراعي الأحادي ، كزراعة المحاصيل الشتوية دون وجود زراعات أخرى مكملة لا تضمن ارجاع القرض والفائدة معا كما سبق ذكره ، فالزراعة الخفيفة التي تنتج

الاستهلاك الذاتي لا تضمن فائض الانتاج لاسترداد القروض ، وبهذا بقى القطاع التقليدي بعيدا عن التنمية الزراعية ومنها الاصلاح الزراعي ، حيث بلغت القروض الموسمية سنة 1955 للقطاع الخاص التقليدي 17٪ بينما القطاع الحديث الذي يشمل الزراعة الكلونيالية الجزائرية 77٪ سنة 1955 ، فكون وجود الضمانات في الزراعة الحديثة شجع الهيئات المكلفة بالائتمان ، التركيز على منح القروض الموسمية والاستثمارية للقطاع الخاص الحديث لكون الوحدة الانتاجية الكبيرة متكاملة الانتاج النباتي والحيواني في خلق فائض الانتاج واسترجاع القرض والفائدة معا في وقتها المحدد ، وعزل القطاع الخاص التقليدي ، حتى الاعانات الزراعية لم يستفيد منها كيف يمكن أن يدخل الميكنة الزراعية أو تحسين وضعيته الاجتماعية والاقتصادية بل أعتبر القطاع الخاص التقليدي مصدر لليد العاملة في خدمة الرأسمالية الزراعية الكلونيالية الجزائرية وخدمة الاقتصاد الفرنسي .

جدول القروض الموسمية التي وزعت

على المستفدين الخواص

(1)

السلفات (فرنك قديم) 1955		عدد المستفدين		
السنة ٪77	14.600.000.000	النسبة ٪40	8676	أروبيون
٪17	3.300.000.000	٪60	12994	مسلمون

(1) Louis Lebeau Aspects et réalites l'Algérie Agricole p. 49.

· كما بلغت القروض الاستثمارية للرأسمالية الزراعية الكلونيالية الجزائرية 65 مليار فرنك قديم اثناء تطبيق مخطط التنمية والتجهيز سنة 1953 .

المطلب الرابع :

أهمية زراعة المحاصيل الشتوية :

أصناف المحاصيل الشتوية (القمح الصلب ، اللين ، الشعير) مرتبطة بالعادات الاستهلاكية وتقاليد المجتمع الجزائري وذلك منذ القدم اذ تعتبر زراعة الحبوب المصدر الأساسي لتجديد الطاقة وتأمين المخزون ، لهذا كانت زراعة القمح الصلب المحور الاساسي في الزراعة كغذاء أساسي للاستهلاك اليومي ويدخل في الصناعات الغذائية بحكم الصفات الرفيعة ، كصناعة العجائن . والحلويات ، ثم تليه زراعة الشعير وهي مصدر لتغذية الحيوانات وغذاء الانسان . ثم تأتي زراعة القمح اللين التي تعتبر زراعة دخيلة مع الاحتلال الفرنسي ، عادات المجتمع لم تعرف زراعة القمح اللين قبل احتلال فرنسا للجزائر ، اذ يقول مولار (لم تعرف زراعة القمح اللين في الجزائر وبالتالي لم تخصصلها مساحات زراعية قبل الاحتلال الفرنسي)[1]،حيث انتشرت زراعة القمح اللين لدى القطاع الخاص الحديث سنة 1860 .

1 - تطور مساحة زراعة المحاصيل الشتوية :

عرفت زراعة المحاصيل الشتوية خلال فترة الخمسينات تطورا كبيرا في الانتاج النباتي ، تضاعفت المساحة المخصصة لانتاج الحبوب 3 أضعاف المساحة المنزرعة سنة 1856 ، تمثل نسبة المساحة المخصصة لزراعة الحبوب 79,5٪ من مجمل المساحة المخصصة للانتاج النباتي 4.400.000 هكتار يخصص القطاع الخاص المسلم نسبة 72٪ من المساحة للانتاج المحاصيل الشتوية ، على الرغم من اختلاف درجة خصوبة التربة الزراعية يقبل الفلاح على زراعة كل أراضيه بالمحاصيل الشتوية لأنها تمثل الغذاء الأساسي لعائلته ومصدر التجديد طاقته الحرارية لاعادة حيويته تتركز زراعة المحاصيل الشتوية في شمال الجزائر وفي السهول الداخلية والسهوب لملائمة الظروف الطبيعية للانتاج منها كمية الأمطار المتساقطة في السنة وكذلك

---

(1) L'evolution de la culture et de la production du blé en Algérie 1829 - 1933 p. 9 - 15

التربة الزراعية اذ تتربع المساحة المخصصة للمحاصيل الشتوية على مساحة 2500.000 هكتار سنة 1955. فأن عدم التوسع الآفقي للمساحات المنزعة عن طريق الاستصلاح الأراضي الزراعية أدى الى ثبات المساحة المخصصة للمحاصيل الشتوية .

تطور مساحة انتاج المحاصيل الشتوية للقطاع الخاص المسلم (1)

المساحة بالهكتار	السنوات
900.000	1856
1720.000	1871
1920.000	1920
2500.000	1955

أ - المساحة المخصصة للقمح الصلب :

يعتمد الفلاح الجزائري على زراعة واحدة أي ما يطلق عليها بالزراعة الأحادية لمساحة القمح كمحصول استراتيجي لضمان غذائه اليومي الذي يدخل في أوجبة الغذائية لتجديد طاقته اليومية وضمان غذائه عن طريق التخزين التقليدي واعادة دورة الانتاج باقتطاع البذور للموسم الفلاحي القادم ، يخصص الفلاح أراضيه لزراعة القمح الصلب منذ القدم ، فالاحتلال الفرنسي للجزائر وجد الفلاح الجزائر مختصا في زراعة القمح الصلب ويصدر فائض الانتاج يقول مولار (يحتل

(1) PIERRE Rouveroux. Aspects et réalité de l'Algérie Agricole P. 12

القمح الصلب سنة 1860 نسبة 96% من المساحة الكلية المخصصة للقمح ويحتل سنة 1900 نسبة 83% ثم سنة 1938 نسبة 73% رغم الانخفاض النسبي غير المحسوس تبقى زراعة القمح الصلب ذات أهمية كبرى فيما يخص زراعتة المنتشرة ، غير أن زراعته بقيت ثابتة منذ سنة 1875)[1]، يرجع ثبات المساحة الزراعية المخصصة للقمح الصلب الى ظهور زراعات بديلة منها زراعة القمح اللين التي وسعتها الرأسمالية الزراعية الكلونيالية ، حيث انتشرت زراعتها لدى الرأسمالية الزراعية الجزائرية سنة 1860 ، أما القطاع الخاص المسلم (التقليدي) بقى مستمرا في زراعة القمح الصلب مع ترك الأرض بورا بدون خدمة لجهل فنيات الانتاج لزراعة مادة القمح اللين التي تتطلب خدمة أكثر للأرض وعدم اقباله كمادة استهلاكية ، للسكان .

ب - المساحة المخصصة للشعير :

زراعة الشعير تأتي في المرتبة الثانية بعد زراعة القمح الصلب اذ يعتبر الشعير مصدرا للطاقة وعلفا لتربية الماشية حتى يضمن الفلاح دخلا اضافيا ، انتشار زراعة القمح في المنحدرات وصغر حجم الوحدة الانتاجية يدخل الفلاح دورة زراعية بين انتاج الشعير والقمح في نفس القطعة كما تنتشر زراعة الشعير في الأراضي الخفيفة والمناطق الشبه الصحراوية ، لأنه لا يحتاج الى كمية كبيرة من الأمطار.

جـ - المساحة المخصصة للقمح اللين :

تتركز مساحة زراعة القمح اللين لدى القطاع الخاص الكلونيالي حيث تمتاز زراعة القمح اللين برفع مردودية الانتاجية الهكتارية تفوق مردودية انتاجية القمح الصلب كما أن السوق المتربول شديدة الطلب الاستهلاكي عليه بينما الرأسمالية

---

(1) نفس المرجع ، ص : 9 - 15 .

الزراعيـة الجزائريـة بدأت انتاج القمح اللين منذ سنـة 1860، حيث كانت لهــا الامكانيـات الفنيـة لخدمـة الأرض وتسويقـه الى المتربول ، أما الغالبيـة العظمـى للفلاحـين الصغار لا يعرفـون هذه الزراعـة الا بعد أن استرجعـت الجزائر استقلالهـا

2 - انتاج المحاصيـل الشتويـة وتطـورها :

يخصص القطـاع الخاص المسلم نسبـة 73 ٪ من أراضيـه لانتاج المحاصيــل الشتوية التي تعتبر أهم المحصولات النباتية التي يعتمـد عليهـا الفلاح الجزائـري في استهـلاكـه اليومـي ، يسيطـر القطـاع الخاص (التقليـدي والحديث) على الانتاج الكلي ، حيـث بلغـت نسبة الانتاج الكلي لدى القطـاع المسلم 58,5 ٪ من مجمـــل انتاج الحبوب سنـة 1955 أي قبـل عمليـة الاصلاح الزراعـي ، حيث ارتفـع الانتــاج الكلي الى 21.000.000 قنطـار بينما القطـاع الكلونيالـي حقق على نسبـة 41,5 ٪ من مجمـل الانتاج على الرغم من تخصيص مساحـة قليلـة للانتاج المحاصيـل الشتويـة ترتفـع المردوديـة الانتاجية الهكتاريـة للقطـاع الكلونيالـي اذ تصل الى 10 ق / هـ بينما القطاع المسلـم لا تتجاوز المردوديـة الانتاجيـة الهكتاريـة 3 ق / هـ ، فالانتاج المتحصـل عليه ناتج من التوسـع الأفقـي للأنتاج أي توسع المساحـة الزراعيـة زاد فـي الطاقـة الانتاجيـة لتأمـين الاستهـلاك الذاتي واقتطاع البذور لتأمين الدورة الفلاحيـة للموسم القادم مع تسويق فائـض الانتاج يقول: روفـيرو ([illegible]) (الانتاج خلال سنـة 1830 كان كافيا لتأمـين الاكتفـاء الذاتي للسكان الذين لا يتجاوزون 2200.000 نسمـة)[1] فالظروف الاجتماعيـة والاقتصاديـة جعلت الفلاح الجزائري يستغـل كل ما هو موجود لديه من أدوات الانتاج البدائيـة والاستعانـة بالحمار والمحراث الخشبي من أجل تحقيـق الاكتفـاء الذاتي وتصديـر فائض الانتاج ، يقول فولار (العلاقـات

---

(1) نفس المرجع ص 12

بين فرنسا والجزائر كانت قوية منذ القدم وقائمة على تجارة الحبوب ، ان مسألة تموين الحبوب كانت السبب في غزو الجزائر)[1]، تعتبر زراعة المحاصيل الشتوية الزراعة الاستراتيجية في تأمين الغذاء للسكان وتحقيق تراكم راس المال من جراء تصريف فائض الانتاج عن طريق التصدير حيث ارتفع الانتاج الكلي سنة 1956 الى 26822 الف قنطار انها الصابة لم تعرف انتاج كهذا ،ساعدت الظروف المناخية وعملية الاصلاح الزراعي واستخدام فنيات الانتاج كادخال المعدات وأدوات الانتاج والاسمدة الكيماوية وأصناف البذور ذات المردودية العاليا التي ساعدت على ارتفاع الانتاج ثم تراجع الانتاج سنة 1961 الى 9,52 مليون قنطار بفعل الظروف المناخية السيئة، بعدما ارتفع سنة 1960 الى 24,174,000 قنطار وهي سنة جيدة المصادفة لتطبيق مخطط قسنطينة في توسيع الاستثمارات الزراعية ، فالموسم الفلاحي سنة 1961 كما سبق ذكره عرف تراجعا في الانتاج بفعل الظروف المناخية، حيث اجتاح الجفاف المنطقة مما سبب في ترك 400.000 هكتار بدون زراعة تابعة للقطاع الخاص المسلم كما امتازت هذه الفترة بتأهب الرأسمالية الزراعية الكلونيالية مغادرة البلاد واهمال العمليات الزراعية .

(1) L'évolution de la culture et de la production du blé en Algérie 1929 - 1930 P. 9 - 15

أ - انتاج القمح الصلب وتطوره :

العادات الاستهلاكية للمجتمع الجزائري للقمح الصلب ، جعلت الفلاح الجزائري يخصص تقريبا كل آراضيه لزراعة القمح الصلب ، حيث يمثل الانتاج القمح الصلب لدى القطاع الخاص (التقليدي والحديث) $\frac{2}{3}$ الانتاج الكلي للقمح الصلب الجدول التالي بين تطور الانتاج القمح الصلب خاصة للسنوات 1956 ، 1960 ، 1962 ، 1963 ، لملائمة الظروف الطبيعية للانتاج والدعم الفني من خلال عملية الاصلاح الزراعي وكذلك برنامج قسنطينة ، بينما سنوات 1960 ، 1962 عرفت تدهورا كبيرا في الانتاج بسبب سوء الأحوال الجوية واجتياح الجفاف وتأهب الرأسمالية الزراعية الكلونيالية مغادرة الجزائر .

(1)

السنوات	الكمية ألف قنطار	المردودية ق/هـ
1954	9630	6,5
1956	10891	
1958	8293	
1960	11010	7,5
1961	4891	3,4
1962	11757	
1963	14618	

(1) K. Lequey P 76

ب - انتاج الشعير وتطوله :

يختص القطاع الخاص المسلم بزراعة الشعير تعتبر الزراعة الثانية بعد زراعة القمح الصلب ليضمن العلف لتربية الماشية وغذائه خاصة لدى سكان القرى، تقدر المساحة المخصصة للشعير بحوالي 1404.000 هكتار وهي تمثل 40 ٪ من المساحة المخصصة للمحاصيل الشتوية ، غير أن زراعة الشعير مركزة لدى القطاع الخاص التقليدي ، حيث تنشر زراعتة في المنحدرات الجبلية والمناطق الشبه الصحراوية ، انتاج الشعير كان يحقق الاكتفاء الذاتي ويصدر الفائض منه يتبين من الجدول تطور الشعير خاصة في الفترة 1956 ثم بدأ الانتاج يتناقص من فترة الى أخرى .

تطور انتاج الشعير

(1)

السنوات	متوسط انتاج الشعير
1911 - 1915	9273 ألف قنطار
1954	9352 "
1956	10227 "
1958	7836 "
1960	8470 "
1961	2350 "
1962	7977 "
1963	6150 "

(1) نفس المرجع ، ص : 77 .

ج - انتاج القمح اللين وتطوره :

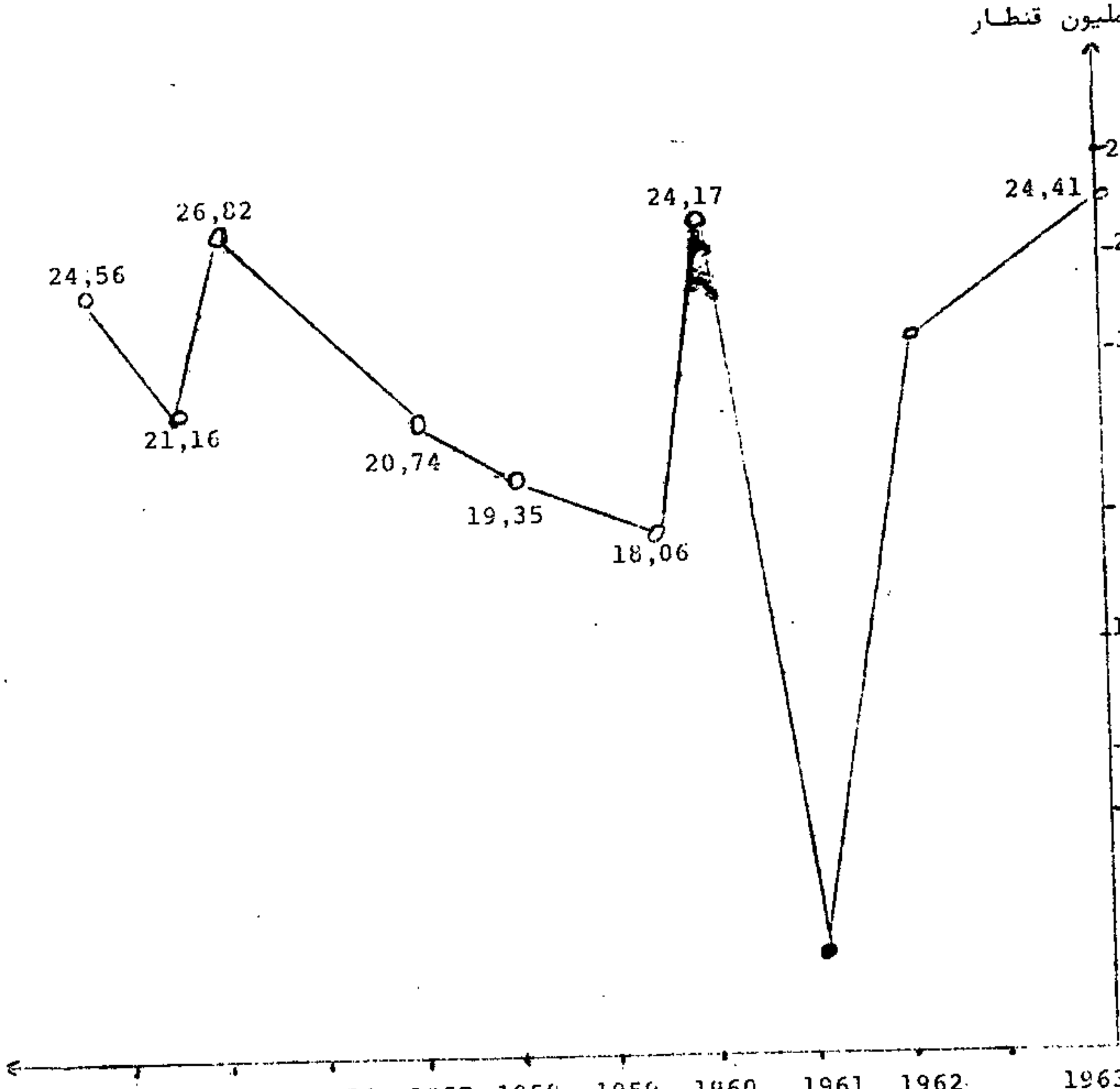
يحتل انتاج القمح اللين المرتبة الثالثة بعد انتاج القمح الصلب لم تعرف زراعته لدى القطاع الخاص المسلم الا بعد أن أحتلت فرنسا الجزائر ، عملت الرأسمالية الزراعية الكلونيالية على انتشاره لدى القطاع الخاص الحديث أصبحت زراعة القمح اللين منافسة لزراعة القمح الصلب ، مع انتشار استهلاكه الواسع لدى سكان المدن والقرى ، يمتاز بانتاجية جد مرتفعة عن القمح الصلب ، توجد به أصناف ذات مردودية عالية وملائم للأحوال الجوية خاصة يحتاج الى قليل من كمية الأمطار المتساقطة في السنة ، فالرأسمالية الزراعية الكلونيالية تنتج $\frac{3}{4}$ انتاج القمح اللين بينما يبقى $\frac{1}{4}$ الانتاج ينتجه القطاع الخاص الحديث حيث ارتفع الانتاج لدى القطاع الخاص الحديث سنة 1956 ، وبعد الاستقلال توسعت زراعة القمح الصلب محل زراعة القمح اللين للرأسمالية الزراعية الجزائرية بداية سنة 1963 يتبين من الجدول تطور انتاج القمح اللين خاصة للسنوات 1956 ، 1960 ، 1962 ، أقصى انخفاض كان سنة 1961 .

تطور انتاج القمح اللين

(1)

السنوات	متوسط انتاج القمح اللين	المساحة المخصصة
1936 - 1940	3117 ألف قنطار	
1954	4288 "	
1956	4446 "	486.000 هكتار
1958	3157 "	435.000 "
1960	3396 "	400.000 "
1961	1581 "	373.200 "
1962	3302 "	
1963	3214 "	

(1) نفس المرجع . ص : 77 .



تطور انتاج الحبوب

1954 ـ 1962 ـ مليون قنطار

نفس المرجع ، ص : 98 .

الفصل الثاني

انتاج المحاصيل الشتوية بعد الأستقلال

المبحث الأول
انتاج المحاصيل الشتوية لدى القطاع الخاص

المبحث الثاني
انتاج المحاصيل الشتوية لدى القطاع العام

المبحث الأول

انتاج المحاصيل الشتوية لدى القطاع الخاص

المطلب الأول: توزيع نماذج الانتاج المختلفة وأثرها على أنتشار الزراعة الخفيفة

I : نماذج الانتاج المختلفة وضرورة النظام التعاوني للانتاج.

يعتبر توزيع الأراضي الزراعية المخدد الرئيسي لنموذج الانتاج ، في سنة 1965 قامت الجمعية الجزائرية للبحث الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي (AARDES) بدراسة القطاع الخاص بمدينة تلمسان حسب أهمية توزيع الأراضي الزراعية والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالقطاع الخاص ، تبين وجود ثلاثة نماذج للانتاج تختلف باختلاف حجم الوحدات الانتاجية - المساحة - قبل تطبيق قوانين الثورة الزراعية يتضح من الجدول توزيع الأراضي التابعة للقطاع الخاص قبل تطبيق قوانين الثورة الزراعية .

(1)

المساحة (هـ)	عدد الاستغلالات		المساحة (هـ)	
	عدد	%	هـ	%
أقل من 5 (هـ)	308995	52,6	515260	8,8
5 - 10 (هـ)	114275	19,5	802865	13,8
10-50 (هـ)	147043	25	2967545	50,8
أكثر من 50 (هـ)	16530	2,9	1552490	26,6
	586843	100	5838160	100

1) Annuaire statistique de l'Algérie 1975.

1- نماذج الانتــــاج المختلفـــــة

أ- الوحـــدات الانتاجيـة العائليـــة

يتميـز نموذج الانتـــاج للوحـدات الانتاجيـة العائليـة بالزراعـة الهامشية الفقيـرة الخصوبـة المعتمـدة على وسـائل الانتـاج البدائيـة ، تساهـم العائلـة كلهـا في أداء العمليـة الانتاجيـة من حرث وبذر وحصـاد ودراس، حيث لاتتجـاوز المساحـة الكلية للوحـدة الانتاجيـة العائليـة 5 هكتـار، تخضـع الوحـدة الانتاجيـة الصغيـرة الى ترك أكثـر من نصـف الأرض بوار بدون خدمـة ، حتى تبقـى مرعى لتربية الماشيـة مما يدفـع أفراد العائلـة الى البحـث عن موارد اضافيـة سواء كانـت زراعية أو غيـر زراعيـة ، تمثـل زراعة المحاصيـل الشتويـة للوحـدات الانتاجيـة العائليـة بمثابـة زراعـة استهـــلاكيـة ذاتيـة تحصل منها على قيمة انتفاعيـة دون تجديد الانتـاج تستهلـك العائلـة كل أنتاجهـا ولاتتـرك البذور للموسـم الفلاحـي القـادم نتيجـة ضعـف الانتـاج وتدني خصـوبـة التربـة الزراعية لفقرهـا من المكونـات المعدنيـة ، على الرغـم من أهميـة المساحـة الكلية للوحـدات الانتاجيـة العائليـة التي تصـل الى 515260 هكتـار والتي تمثـل نسبـة 4ر51% من مجمـوع المساحـة المخصصـة للقطـاع الخـاص لم تستفيـد بالاستثمـار الزراعـي ، ولاحتـى الدعـم المالـي من طـرف الدولـة على الرغـم من أهميـة زراعـة المحاصيـل الشتوية تبقـى زراعـة هامشيـة لعدم تجديـد الرأسمـال الانتاجـي نتيجـة ضعـف القدرة المالية للمنتجيـن (الدخـل السنـوي) لايمكـن الاقتطـاع منـه من أجـل شـراء الاسمـدة أو وسائل أخـرى التي تسمـح بالرفـع من الانتـاج ، الوحـدات الانتـاجيـة الصغيـرة لا يمكـن لهـا أن تصـل الى الاقتصـاد السـوق انهـا تحـد بأقـل الوسائـل الكفـاف اليوميـة لمستغليهـا)[1] يعتمد الانتـاج الكلـي على كميـة الامطـار المتساقطـة

---

1) Revolution agraire et developpement speciale agriculture ; p. 29 - 30

يحدث تغييرا خلال المرحلة (1962_1969) لانتاج المحاصيل الشتوية حيث بقي الانتاج ثابت من حيث المردودية الانتاجية الهكتارية ضعف الاستثمار الزراعي وعدم تأهيل اليد العاملة الزراعية زاد في تخلف نتائج الانتاج للقطاع الخاص كما أرتفعت حيوانات الجرثي أداء العملية الانتاجية وأرتفعت نسبة الأستيراد الجرب من الخارج. فارتفاع نسبة النمو الديموغرافي الى 3,2% مع التوسع العمراني والصناعي على الأرض الزراعية أنخفضت المساحة الزراعية للفرد وذلك من 0,75(هـ) سنة 1962 الى 0,63(هـ) سنة 1966 ثم الى 0,43(هـ) سنة 1977 ثم الى 0,29 (هـ) سنة 1990 (تقدير) حسب الجدول التالي:

تدني المساحة المزروعة للفرد (1)

السنوات	عدد السكان مليون	المساحة المزروعة للفرد هكتار	بما فيها المساحة المسقية
1962	10,0	0,75	200م2
1966	12,0	0,63	-
1977	17,3	0,43	173م2
تقدير 1990	26,0	0,29	150م2

نقص الموارد الأرضية الزراعية وتدني المساحة المنزرعة للفرد الجزائري يتطلب تكثيف الانتاج على نفس المساحة المنزرعة (ان تكثيف الانتاج يتطلب استعمال الفنيات الحديثة للاستثمار وهذا لا يتحقق الا في اطار النظام التعاوني للانتاج)(2): حتى يمكن الاستغلال الموارد الأرضية الزراعية.

1) M.A.R.A : Evolution de l'agriculture de 1967 - 1978 Tome 1 Rapport général

2) Revolution agraire et developpement speciale agriculture p. 30-32

فالرأسمالية الزراعية الجزائرية تطورت مع الرأسمالية الزراعية الكولونيالية في الاستخدام الأمثل لمستلزمات الانتاج والتحكم في نفقات الانتاج واتباع دورات زراعية ملائمة ، كانت غراسة الكرمة وانتاج القمح اللين خلال فترة الخمسينات من أهم مصدر للتراكم ، كما انتشرت الزراعة المكثفة لمحاصيل الشتوية وذلك باستنباط أصناف محلية وزراعة أصناف البذور ذات المردودية العالية واستعمال الأسمدة الكمياوية واتباع الدورة الزراعية (التقليب) تتجاوز المساحة الكلية للوحدات الانتاجية الحديثة 1ر552ر490 هكتار تمثل نسبة 9ر82٪ من الوحدات الانتاجية أكثر من 50 هكتار ، فالمساحة الواسعة للوحدات الانتاجية تجعلها ملائمة لزراعة المحاصيل الشتوية وادخال تقنيات الانتاج وتصريف الانتاج الى الديوان الوطني للحبوب ، كما تركزت القروض الموسمية والاستثمارية على الوحدات الانتاجية الحديثة لما تحققه من فائض الانتاج والضمانات الكافية في ارجاع القروض والفائدة معا ، ان فقدان المعدات وأدوات الانتاج من السوق الوطنية شجع الرأسمالية الزراعية الجزائرية على تحويل الرأسمال الزراعي الى النشاطات غير الزراعية والاكتفاء بتأجير اليد العاملة الزراعية (الخماسة) في انجاز العمليات الزراعية دون تجديد مخصبات التربة الزراعية وتحويل القطاع الزراعي الحديث الى قطاع تقليدي بفقدان مستلزمات الانتاج الوسيطة من السوق الوطنية وانعدام سياسة زراعية تنموية لتنظيم القطاع الخاص.

- تدني المساحة الزراعية للفرد

ان حداثة التخطيط في بلادنا أدت الى مركزية المخطط الثلاثي (1967-1969) دون مشاركة الهيئات المعنية في اعداد الخطة وكذلك الى ضعف الجهاز الاحصائي للالمام بالمعطيات السكانية لانطلاقه لم

في السنة دون الاهتمام بالجانب الفني للانتاج .

ب : **الوحدات الانتاجية العائلية للمبادلة .**

تختلف الوحدات الانتاجية العائلية للمبادلة عن الوحدات الانتاجية العائلية (الاستهلاك الذاتي) من حيث المساحة اذ تتجاوز مساحة الوحدات الانتاجية للمبادلة 20 هكتار تمثل نسبة 56% من المساحة المخصصة للقطاع الخاص ، كما يصل عدد الوحدات الانتاجية العائلية للمبادلة 13% من مجموع الوحدات الانتاجية الخلية التابعة للقطاع الخاص لما سبق ذكره فان المساحة الأقل من 20 هكتار لا تضمن دخلا كافيا للعائلة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فالوحدات الانتاجية العائلية للمبادلة تهدف وراء العملية الانتاجية الى تحقيق فائض الانتاج - وتصريفه أي خلق قيمة متبادلة من أجل ضمان دورة الانتاج (شراء المعدات والأدوات الزراعية البذور الجيدة والأسمدة التجارية ....) . فالانتاج الزراعي الذي تحصل عليه الوحدات الانتاجية العائلية للمبادلة ، يتم توزيعه أولا بضمان الاستهلاك الذاتي الموسمي واقتطاع البذور ثم يسوق فائض الانتاج اذ وجد الى الديوان الوطني للحبوب ، كما استفادت الوحدات الانتاجية العائلية للمبادلة من القروض الموسمية والاستثمارية من طرف الديوان الوطني للاصلاح الزراعي وذلك لوجود ضمانات كافية ، تنتشر الزراعة الواسعة الخفيفة لدى الوحدات الانتاجية للمبادلة مع اخضاع الانتاج الى دورة زراعية ثنائية وذلك بترك الأرض بور بدون خدمة . *

ج - **الوحدات الانتاجية الحديثة :**

يتميز الطابع الانتاجي للرأسمالية الزراعية الجزائرية بالانتاج الزراعي الموسع لتحقيق تراكم رأس المال وتوظيفه في القطاعات غير الزراعية

2 - ضرورة النظام التعاوني للانتاج :

تم في اطار تطبيق المخطط الثلاثي (67-1969) ارساء هيا كل الاسناد للقطاع الفلاحي انشاء الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة ، لتقديم الخدمات الى الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع العام ، بينما القطاع الخاص بقي بعيدا عن التنمية الزراعية خلال الفترة (1962-1969) ، فان تذبذب الانتاج وثباته ، وتدني المساحة المنزرعة للفرد والتصحر الذي يزحف سنويا قرابة 130 هكتار يجعل صعوبة التوسع الأفقي للانتاج انطلاق المخطط الرباعي الأول (70-1973) بتكثيف الانتاج الزراعي خاصة زراعة المحاصيل الشتوية ضرورة اقتصادية لرفع المردودية الانتاجية عن طريق التوسع الرأسي للانتاج - يحتل القطاع الخاص المرتبة الأولى في انتاج المحاصيل الشتوية ، غير أن تعدد نماذج الانتاج العائلية الثلاثية تكون بمثابة عائق لعملية تكثيف الانتاج ، صعوبة ادخال تقنيات الانتاج نتيجة التجزئة المستمرة للأراضي الزراعية ، فكان تطبيق الثورة الزراعية بأمر رقم 71-73 بتاريخ 8 نوفمبر 1971 لاحداث تغير في علاقات الانتاج السائدة في نماذج الانتاج العائلية المختلفة والنهوض بالزراعة الحديثة عن طريق ادخال مستلزمات الانتاج الوسيطة ، مرت الثورة الزراعية بثلاثة مراحل لتأميم وسائل الانتاج شملت المرحلة الأولى أراضي البلديات وأملاك الدولة ، المرحلة الثانية أراضي القطاع الخاص المرحلة الثالثة تربية الماشية (السهوب)

الأراضي المؤممة أدرجت ضمن الصندوق الوطني للثورة الزراعية قرابة 1,100,000 هكتار يضاف اليها أراضي مستصلحة 500,000 هكتار أرتفع عدد التعاونيات الانتاجية والخدمية من 2314 سنة 1973 الى 6000 وحدة سنة 1978[1] الثورة الزراعية تحمل معها كثير من الحلول الملموسة لتحرير الفلاحة من العوائق التي تكبح حاليا نهضتها وتسمح لجميع الشعب

(1) M.A.R.A : Charte de la revolucion agraire p. 26 1971.

المساهمة بمهمة البناء للاقتصاد الوطني[1] وتنظيم البنية الزراعية للنظام الزراعي الجزائري في اطار النظام التعاوني للانتاج منها التعاونيات الفلاحية الانتاجية للثورة الزراعية (.......) والتعاونيات الفلاحية للوحدات الانتاجية المشتركة (عائلية أومنتجين) ان سياسة الاصلاح الزراعي لاتحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الريفي، وضع في عين المكان تعاونيات انتاجية تحد من عملية تجزئة الأرض أي الملكية ، وتعطي لعلاقات الانتاج الاجتماعية حيوية في الرفع في الانتاج والانتاجية المتزايدة حيث تلتزم الدولة باعانة الوحدات التعاونية في توفير الوسائل الفنية والتحويلية) يقول الأستاذ بدراني (الوحدات الانتاجية الصغيرة لايمكن استغلالها من حيث استعمال التقنيات وكذلك الوسائل الحديثة [2] نجد أن معظم الفلاحين الصغار يشغلون قرابة 75% لاتتجاوز مساحتهم 10 هكتار ، مما يتعذر استخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة وتركيز القروض المتوسطة والطويلة على فئة الفلاحين التي تتجاوز مساحتهم 10 هكتارات .

-II- نماذج الانتاج على انتشار الزراعة الخفيفة :

أ- الاستثمارات الزراعية :

يتقاسم القطاع الخاص وتعاونيات الانتاجية للثورة الزراعية (قطاع الثورة الزراعية) الاستثمارات الزراعية خلال تطبيق المخطط الرباعي الأول والثاني (70-1977) بلغت نسبة الاستثمار المحققة للقطاع الخاص 12% خلال تطبيق المخطط الرباعي الأول (70-1973) تشمل نسبة الاستثمارات القطاع

---

1) M.A.R.A : Revolution agraire et developpement speciale agriculture p. 29 - 30

2) S. Bedrani : La politique agraire en algérie p. 34

والتعاونيات الفلاحية المشتركة (عائلية أومنتجين) بينما تحققت نسبة الاستثمارات لقطاع الثورة الزراعية 10% للنهوض بالتعاونيات الفلاحية للثورة الزراعية ومسايرت تكثيف الانتاج الزراعي ، وذلك باستخدام المعدات وأدوات الانتاج الزراعية والأسمدة الكيمياوية للرفع من خصوبة التربة الزراعية والرفع من المردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية ، بينما القطاع الخاص يعاني من نقص نسبة الاستثمارات الزراعية خلال المخطط الرباعي الثاني (1977-74) حيث انخفضت نسبة الاستثمار الزراعي من 12% الى 2% خلال المخطط الرباعي الثاني (1977-74) وأصبح القطاع الخاص هامشيا عن التنمية الزراعية لفقدانه التجهيزات الاستثمارية وأدوات الانتاج اللازمة لأداء العملية الانتاجية وتوسيع استخدام حيوانات الجر (الحمار والمحراث الخشبي) أما مدخلات الانتاج كالبذور ذات المردودية العالية ونشر الأسمدة الكيمياوية فقد أستعمالها من طرف القطاع الخاص ويرجع ذلك الى ضعف القدرة المالية للمنتجين كما سبق ذكره ، بينما قطاع الثورة الزراعية عرف تطورا ملحوظا في نسبة الاستثمارات المخصصة له خلال المخطط الرباعي الثاني (1977-74) بـ 15% كما بلغت نسبة الاستثمار الزراعي لدى القطاع العام 60% وجود قطاع الثورة الزراعية كان بمثابة تطوير الفلاحة الجزائرية والنهوض بالمجتمع الريفي بينما بقي القطاع الخاص التقليدي الذي لايتجاوز متوسط الوحدة الانتاجية 5هكتار ، يعاني من فقدان الاستثمارات الزراعية وعدم قابليته للنظام التعاوني (تكثيف الانتاج يتطلب الاستعمال التقنيات الحديثة للاستثمار وهذا لايتحقق الا في اطار النظام التعاوني للانتاج[1] فانخفاض الملموس للاستثمارات الزراعية وانتشار الزراعة الخفيفة لدى القطاع الخاص عملت الحكومة الجزائرية على رفع نسبة الاستثمار الزراعي

1) M.A.R.A: Revolution agraire et developpement speciale agriculture p. 30-32

للقطاع الخاص الى نسبة 7% سنة 1978 ، يستفيد القطاع الخاص بالزراعة المكثفة .

نلاحظ أن قطاع الثورة الزراعية والقطاع الخاص يتقاسمان نسبة الاستثمارات الزراعية بينما حصة الاسد يأخذها قطاع الثورة الزراعية ، فقبل ظهور قطاع الثورة الزراعية كانت نسبة الاستثمارات الزراعية المخصصة لقطاع الخاص 36% خلال المخطط الثلاثي (67-1969) كما كانت الاستثمارات المخصصة للقطاع العام 58% بلغت نسبة الاستثمارات المحققة للقطاع الخاص والثورة الزراعية خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) 17% بينما كانت نسبة الاستثمارات الزراعية المخصصة للقطاعين 22% فان نقدان الاستثمارات من السوق (المعدات وأدات الانتاج وغياب الهيئات الفنية بانجاز المشاريع الاستثمارية كما هو الحال في القطاع الصناعي حيث كانت الأولية لصالح الاستثمارات الزراعية لقطاع الزراعية في تجهيز الوحدات الانتاجية الحديثة ، استغرقت فترة المخطط الرباعي الأول والثاني (70-1977) بتكوين حضيرة العتاد وأدوات الانتاج وتحضير العنصر البشري وتكوينه وتحديد حدود التعاونية الانتاجية كل هذا كان على حساب عملية تكثيف الانتاج ، بينما القطاع الخاص بقي يخضع الى اجراءات ادارية حتى لا يستفيد بالاستثمار الزراعي فتوسع الزراعة الخفيفة وعدم تجديد الانتاج كان واضحا من خلال تذبذب المردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية حتى الخدمات التي كانت تقدمها التعاونية البلدية المتعددة الخدمات كانت موجهة أولا في تلبية احتياجات القطاع العام والثورة الزراعية بين القطاع الخاص يبقى في المرتبة الاخيرة وعلى الرغم من المساحة المخصصة لمحاصيل الشتوية (لم يستفيد بالقروض الموسمية أو الاستثمارية

الابنسبة جدضئيلة (التنظيم الجديد للثورة الزراعية يسمح لعمال الأرض أن يستفيدوا بالقروض ، هذه القروض موجهة للذين يملكون قوة عمل موحدة تصغر ، لقطاع الفلاحة حتى لا يتحولون الى قطاعات أخرى [1] لهذا كان توجيه القروض مركزا على القطاع العام وقطاع الثورة الزراعية نصيب الاستثمارات الزراعية يرجع الى عدم وجود بنك زراعي مختص في الشؤون الزراعية التمويلية ، حيث كانت الاستثمارات الزراعية يقوم بها البنك الوطني الجزائري قبل نشوء البنك للتنمية الريفية الذي يقوم بتمويل الفلاحين بضمانات ارجاع القرض والفائدة حيث بلغت القروض قصيرة الأجل سنة 1976، 14 مليون دج أي 4 دج للهكتار ثم أرتفع سنة سنة 1977 ليصل الى 70 مليون دج الى 20 دج للهكتار غير أن عملية تكثيف الانتاج تحتاج في بدايتها الى نفقات أكبر حتى تكون انطلاقة جيدة للعمل الزراعي المتطور فضعف القروض وغياب المعدات والأدوات الزراعية من السوق الوطني شجع في انتشار الزراعة الخفيفة للانتاج المحاصيل الشتوية - كما أن دور البنك الوطني الجزائري كان يركز على الاستثمارات غير الزراعية ، كما أن توسعت حيوانات الجر (الثيران والاحصنة والأحمرة) في أداء العملية الانتاجية 16ر0 في هكتار بينما يتجاوز عدد حيوانات الجر 99ر0 في الهكتار في الولايات المتحدة الأمريكية و90ر0 في أوربا و62ر0 في آسيا .

المعدات الزراعية :

من خلال التحقيق الذي قامت به كتابة الدولة للتخطيط في سنة 1972 بلغ عدد الجرارات الموجودة لدى القطاع الخاص 4546 جرار منها 35 % مسجلة

---

1)

في الدفاتر المحاسبية قبل عام 1962 - أي أن أقساط الاهتلاك الخصصة بهذه الجرارات تم أقفالها في حساب المعدات - كما نعلم أن العمر الانتاجي للجرار 3 سنوات وللجرارات المجنزرة 10 سنوات - غير أن عملية الصيانة والاصلاحات زادت في العمر الانتاجي كما سبق ذكره أن الصيانة تلعب دور اكبيرا في المحافظة على المعدات واستغلالها ، فان قدم حظيرة العتاد يتطلب تجديد المعدات ، حيث بلغ عدد الجرارات (عجلات ومجنزرة المشتراه خلال المخطط الثلاثي (1967-1969) 5001 جرار فتكثيف انتاج المحاصيل الشتوية تحتاج الى التوسع الرأسي في الانتاج وجود معدات وأدوات الانتاج متخصصة في تحضير التربة الزراعية والحرث والبذر ونشر الاسمدة الكيمياوية ومبيدات الحشائش ، من أجل الرفع من أنتاجية العامل الزراعي والقيام بجميع الأعمال الزراعية في وقتها المحدد غير أنه في الواقع الميداني أنطلقت عملية تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية مع أنخفاض في المعدات المشتراة خلال المخطط الرباعي الأول (1973-70) أي 939 جرار عن المخطط الثلاثي (67-1969) يرجع ذلك الى تنافس قطاع الثورة الزراعية القطاع الخاص حيث بلغ عدد الجرارات المشتراة لقطاع الثورة الزراعية سنة 1973-1458 جرار (عجلات ومجنزر) وتعاونية المتعددة الخدمات 851 جرار (عجلات ومجنزر) كما أن المشاكل المالية التي أعترضت الجزائر من خلال قرار تأميم المحروقات أثر على انجاز أهداف المخطط الرباعي الأول حيث أنخفضت الريعية البترولية وأنخفضت معها الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطة في الانتاج (أنخفاض المشتريات خلال المخطط الرباعي الأول كانت محدودة - لم تسمح بانجاز أهداف المخطط - حيث تم شراء 1161 جرار مقابل 4000 جرار متوقعة هذا الانخفاض يرجع الى المشاكل المالية للجزائر من جراء تأميم المحروقات (أنخفاض الواردات) وتخفيض القروض

المنوجة للقطاع الخاص[1] أصبح القطاع الخاص يعاني من تجديد حضيرة العتادمع غيهاب قطع الغيار المفقودة من السوق الوطنية وتوسع الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية بالاستعانة بحيوانات الجر مع ترك أكثر من 51% من المساحة بدون زراعة (أغلبية الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع الخاص تعتمد على انجاز العمليات الزراعية على حيوانات الجر، ومن خلال احصاء العام للزراعة (1972-1973) توجد فقط نسبة 21% من الوحدات الانتاجية تستعمل معدات الجر) هذا يبين أن القطاع الخاص بقي يعتمد على الزراعة الخفيفة دون تطوير وسائل الانتاج كما أصبح يتعرض الى المتاجر في انجاز بعض العمليات الزراعية من طرف الخواص دون تدخل الدولة حيث تنص المادة 8 من النصوص الاساسية للثورة الزراعية (تحمي الدولة الفلاحين من آثار الاستغلال الخاص بوسائل الانتاج أو المنتجات الفلاحية)[2] كما شهد المخطط الرباعي الثاني انخفاض شديد في المعدات حيث بلغ عدد المعدات المشتراة 295 جرار (عجلات والمجنزر) بينما لم يعرف تطوير يذكر فيما يخص الحاصدات الدراسات، حيث بلغ عددها 41 حاصدة دراسة خلال المخطط الرباعي الأول يتبين خلال مخططات التنمية الزراعية خاصة المخطط الرباعي الاول والثاني تركيز الدولة على النظام التعاوني للانتاج (قطاع الثورة الزراعية وتعاونيات المتعددة الخدمات، وكذلك التعاونيات المشتركة) حيث أرتفع عدد الجرارات لقطاع الثورة الزراعية خلال المخطط الرباعي الثاني 4294 جرار (عجلات ومجنزرة) التعاونيات المتعددة الخدمات 2764 جرار (عجلات مجنزر) لتكثيف الانتاج والمحاصيل الشتوية ، (ان ادخال النهضة الفنية وتكثيف الانتاج ناتج عن العمل التعاوني سواء كان

---

2) الثورة الزراعية ، نصوص أساسية ص56.

1) S. bearani : L'agriculture algerienne depuis 1966 p. 65

خدميا أو أنتاجيا - تنمية القطاع التقليدي لابد أن يمر من هذا النهج (1))
فان غياب النظام التعاوني لدى القطاع الخاص أدى الى عدم استفادة من المعدات وأدوات الانتاج لتحديث الزراعة كما أن صغر حجم الوحدة الانتاجية وعدم تجانس قطع الزراعية لايساعد ادخال المكننة الزراعية تنص المادة 6 من النصوص الأساسية للثورة الزراعية (تشجع الدولة تجمع الفلاحين بقصد الاستعمال المشترك للأراضي ولوسائل الانتاج الفلاحية ضمن شروط تمكن من تطوير مناهج الفلاحة (2) ان ترك أكثر من نصف المساحة المزروعة بورا بدون خدمة وتوسع الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية سارعت الدولة في سنة 1976 بتوزيع 441 جرار اعانة للقطاع الخاص واستفادته من الخدمات المقدمة من طرف التعاونيات المتعددة الخدمات بعدما تم تنصيبها تقريبا في كل بلدية

مشتريات القطاع الخاص من الجرارات

(3)

	1967_1969	1970_1973	1974	1975	1976	1977
T.R. (-60 cv)	2699	576	191	؟	35	38
T.R (+ 60 cv)	1944	279	30	؟	-	-
. T.C	4643	855	221	؟	35	38
T.C(-60cv)	221	37	1	؟	؟	؟
T.C (+ 60cv)	137	47	-	؟	؟	؟
Sous:Total	358	84	1	؟	؟	؟
Total général	5001	939	222		35	38

1) الثورة الزراعية نصوص أساسية ص58.

2) S. Bedrani : La politique agraire en algerie p. 38

3) المعدات الناتجة من اعانة الدولة (ميزانية التجهيز للدولة) والباقي عن طريق القروض الاستثمارية

تطـــور الجـــرارات لقطـــاع الثـــورة الزراعيـــة

		1973	1974	1975	1976	1977 (2)	1978	
[illegible]	T.A	845	1308	808	713	694	159	4727
	T.C	613	205	156	58	70	43	1227
	T	1456	1593	966	771	964	202	5954
[illegible]	T.A	473	627	553	237	566	7	2010
	T.C	178	321	263	116	64	76	840
	T	651	948	813	353	650	83	3501 (3)
[illegible]								

1) المعـــدات الناتجـــة من اعـانة الدولـة (ميزانيـة التجهيز للدولة) والباقـي عن طريق الاستثمارات.

2) احصـــاء 1973 للتعاونيـات المتعددة الخدمـات .

3) يضـاف قرابـة 1077 معـدات تنازل (S.A.M) الى (C.A.P.C.S) ويكون المجموع 4578

معـدات الخاصـة بالحصـاد والدرس (الحاصدات الدارسات) عرفت انخفاضـا ملموسـا خلال المخطط الرباعـي الثانـي على الترتيب 61 ثم 41 حاصدة دارسة أي تقريب 4 حاصدات دارسـات لكل 1000 هكتـار (1)

فغيـاب الاطار النظامـي للتعاونيـة داخل القطاع الخاص زادني وحفة مشكـل العتـاد الفلاحـي وزيادة العمـل البدوي للحصـاد والدرس بالاستعانـة بحيوانـات الجـر ، مما أن ضعـف عـدد الحاصـدات الدارسـات لقطـاع الثورة الزراعيـة البالـغ عـددها 469 حاصدة دارسة خلال الفترة 70-1977) أي تقريبـا

---

(1) Idem : P. 86 - 88

حاصدة دارسة لكل 1113 هكتار ، حيث كان يملي قطاع الثورة الزراعية احتياجاته من العتاد الحرث أوتحضير التربة والحاصدات الدارسات من التعاونية المتعددة الخدمات) المعدات الموجودة لدى التعاونية المتعددة الخدمات تكون تحت تصرف حاجة الى المعدات في نهاية الموسم وبداية الموسم)[1] حتى وان كان يستفيد من خدمات التعاونية المتعددة الخدمات يبقى دوره الأخير حتى يتم تلبية كافة احتياجات القطاع الثورة الزراعية والمزارع المسيرة ذاتيا ويكون هذا على حساب اتلاف الانتاج لهذا يسيطر على القطاع الخاص على العمل اليدوي في أداء العملية الانتاجية .

القطاع الخاص والثورة الزراعية المتحصل على المعدات الفلاحية 1967 - 1977

(1)

TYPE DE MATERIEL.	ACQUISITION SECTEUR PRIVE 1967 - 1969 1970-1973 1974-1977			/AQUISI.R.A. EXESIT	CAPCS
	1967_1969	1970_1973	1974 _1977		
MOISSONNEUSE BATTEUSES A	676	61	41	469	1044
MATERIEL DE RE.FOU.	1023	159	146	4125	5519
MAT.PRE. DU SOL.	1907	955	26	2050	2234
PULVERI.COVER. CROPS.	1139	667	63	3346	4370
CHARRUES (SO.ET DIS)	2682	674	126	4599	6014
MOT EPAN. ET SEMIS	113	48	6	2014	1787
MOT DE TRI REMORQUES.	-	168	169	4284	1830
	472	251	620	2969	3013

(1

(2

فرغم أرتفاع حصيلة القطاع الفلاحي لقطاع الثورة الزراعية خلال الفترة (1973-1978) الى 5954 جرار (عجلات ومجنزرة) (يعتقد البعض أن تحديث الزراعة انما يتم بتوزيع الجرارات ولكن من جهة عملية وفي عدد غير قليل من الحالات سرعان ماتتحول الجرارت الى أكوام من حديد الخردة، بسبب انعدام الصيانة . كما أن التحسن الذي يصيب المحاصيل غالبا مايكون ضعيفا)(1) غير أن ضعف التجربة الميدانية لتطبيق الثورة الزراعية كان سلبيا على تكثيفه الانتاج الزراعي يرجع ذلك لعدم تحضير العنصر البشري للنظام التعاوني الذي يشكل الركيزة الاساسية لنجاح سياسة تكثيف الانتاج ، كما أن سرعة تقديم عقود الاستفادة لم تراع الكفاءة في العمل.

انتشار الأراضي البور :

يقول الاستاذ بازوير (YER) الثورة ...... الزراعية الأولى لم تطبق في الجزائر ، حيث طبقت في أوربا وذلك بتعويض أراضي البور بالزراعات البقولية أو الأعلاف ، وتكوين جمعيات فلاحية لتربية الماشية ، فان مردودية الحبوب تكون جد مرتفعة الناتجة عن أستعمال الأسمدة العضوية الموجودة بكميات وفيرة والأزوت المثبت في التربة الناتج من البقوليات)(2) بعد الاستقلال وخلال الفترة (1963-1969) بقيت نفس الدورة الزراعية المتبعة "القليب" بينما كانت تهدف السياسة الزراعية الى تخفيض الأراضي المتروكة بور الى نسبة 40% واتباع دورات زراعية مخدومة)انتشار زراعة المحاصيل العلفية

---

1) التخلف والتنمية في العالم الثالث ج.م البريتي ص160-161.

2) S. Beuranie idem 34

والبقوليات ، كان المخطط الثلاثي (67-1969) يهدف الى رقي الثروة الحيوانية لزيادة الانتاج السماد والعضوية وتثبيت الآزوت في التربة من تكوين مادة الدبال وتنحية الأراضي المتروكة بور في المناطق التي تتساقط فيها كمية الأمطار أكثر من 600 ملم سنويا ، مع ادخال الدورات الزراعية بقوليات والأعلاف في مناطق الانتاج التي تتساقط فيها كمية الأمطار بين 450-600 ملم ، للرفع من خصوبة التربة ومحاربة التصحر ، بلغ مجموع الأراضي المتروكة بور سنويا 3 مليون هكتار تمثل نصف المساحة المزروعة بالمحاصيل الشتوية .

يتبين من الجدول أسفله انخفاض نسبة الأراضي المتروكة بور لدى القطاع الاشتراكي حيث انخفضت نسبة الأراضي غير المخدومة من 37,87% سنة (1968-1969) الى 30,35% سنة (1972-1973) بينما كان يهدف المخطط الرباعي الأول (70-1973) الى تخفيض نسبة الأراضي غير المخدومة الى 20,70% غير أن القطاع الخاص أرتفعت فيه نسبة ترك الأراضي البور من 50,28% سنة (68-1969) الى 51,06% من مجموع الأرضي المخدومة يرجع ذلك الى ضعف الاستثمارات الزراعية وغياب النظام التعاوني من أجل الاستفادة الجماعية لوسائل الانتاج من الأهداف العامة للمخطط الرباعي الأول هو العمل على تخفيض نسبة الأراضي غير المخدومة الى 40 % بينما بلغت نسبة الأراضي غير المخدومة لكلا القطاعين (العام والخاص) 45,39%

نسبة الأراضي غير المخدومة من مجموع الأراضي المخدومة

	سنة الأساس 1966-1969	الانجاز 72-1973	أهداف المخطط 1970-1973
القطاع الاشتراكي	% 37,07	% 35,65	% 26,70
القطاع الخاص	% 50,26	% 51,06	% 46,17
المجموع	% 47,23	% 45,39	%39,76

وهي تشغل أكثر من نصف الأراضي المزروعة على الرغم من نقص الموارد الأرضية الزراعية .

ج - مدخلات الانتاج الوسيطة :

- البذور المنتخبة :

تكثيف انتاج المحاصيل الشتوية تعتمد على نسبة نقاوة البذور ونسبة الانبات العالية من الشوائب الناتجة من الحصاد والدراس كالأعشاب والحشائش الضارة واختلاطها ببعض البذور ، أنخفضت كمية البذور القانونية المستعملة في القطاع الخاص من 45% سنة 1966-1967 الى 12% سنة 1974 -1975 كما أنخفضت البذور النقية من 67% سنة 1966-1967 الى 26% سنة 1974-1975 وجود قطاع الثورة الزراعية في الانتاج أصبح منافس للقطاع الخاص حيث أرتفعت البذور القانونية والنقية من 22000 قنطار سنة 1972- 1973 الى 56100 قنطار سنة 1974-1975 يهدف المخطط الرباعي الثاني توسيع انتشار استعمال البذور المنتخبة من خلال انطلاق مشروع الجزائر للحبوب واعطاء شهادات الاعتماد لانتشار البذور المنتخبة لدى الوحدات الانتاجية المسيرة ذاتيا ، فما يشرف المعهد الوطني

للمحاصيل الكبرى في عملية الاكثار ومراقبة تسلسل العمليات الانتاجية خلال الفترة (1973-1977) وزعت الدولة قرابة 325,000 قنطار من البذور المنتخبة النقية على 39656 منتج عن متوسط مساحة قدرها 65000 هكتار.

ان انخفاض نسبة البذور القانونية والنقية للقطاع الخاص من 16% (1976-1979) الى 9% سنة (1980-1981) انخفاض المبيعات من طرف .. الديوان الوطني للحبوب حيث يعمل هذا الاخير على تموين القطاع الاشتراكي - دفع منتجي القطاع الخاص على تأمين بذور الموسم الفلاحي القادم عن طريق اقتطاع جزء من الانتاج، دون مراعاة نقاوة الصنف أو نسبة الاختلاط بالشوائب، على الرغم من تخصيص خلال المخطط (74-1977) 600,000 هكتار لزراعة البذور ذات المردودية العالية[1] لكل من القطاع الخاص والثورة الزراعية من ابقاء $\frac{1}{3}$ المساحة تزرع بالاصناف المحلية لكل من القطاع الخاص والثورة الزراعية، بقيت زراعة المحاصيل الشتوية لكل من القطاع الخاص والثورة الزراعية على التوسع في انتشار الزراعة الخفيفة على الرغم من وجود أصناف ذات المردودية العالية فان عملية تكثيف الانتاج للمحاصيل الشتوية تحتاج الى التحضير الجيد للتربية الزراعية والاستعمال الجيد للاسمدة الكيماوية فان نقص هذه المدخلات الاساسية لايشجع نتاج الاصناف القانونية أو النقية، مع انخفاض المردودية الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الشتوية.

---

1) S. Bedrani : Politique agraire en algérie p. 157

استهلاك بذور المحاصيل للقطاع الخاص

ألف قنطار (1)

البذور الثانوية	المتوسط السنوي 1967_1969	المتوسط السنوي 1970_1973	1973	1974
الاستعمال لمجموع القطاع الزراعي	371	678	705	528
2، الأساس	100	237	190	142
3 استعمال القطاع الخاص	106	165	101	64
4 أساس	100	156	95	60
%3/1،5	29	19	14	12
البذور النقية: الاستعمال لمجموع القطاع الزراعي	1450	917	1352	1539
الأساس	100	63	93	106
استعمال القطاع الخاص	749	546	520	436
الأساس	100	73	69	58
% 3/1	52	60	38	28
مجموع المستعمل للقطاع الخاص	854	713	620	500
الأساس	100	83	73	59

1) S. Bedrani _ L'agriculture depuis 1966 P.83

الوحـــدات الانتاجيـــة للثـــورة الزراعيـــة
المستعملة للكميات التاليـــة (100 قنطار) (1)

الفتـــرة	بذور قانونيـــة زائد شقية	بذور قانونية	قانونية %
1973-1972	220	85	%39
1974-1973	422	105	%25
1975-1974	561	79	%14

الأسمـــدة الكيميائيـــة :

تكثيـف انتـاج المحاصيـل الشتويـة يتطلـب الرفع من خصـوبة التربـة الزراعيـة أي تجديـد العناصـر المعدنيـة للتربة عن طريـق اضافة الأسمـــدة الكيميائيـة ، فالأسمـدة الكيميائيـة لم تعـرف تطـورا كبيـرا لدى القطـاع الخـاص الذي الذي يستحـوذ على 59% من الأراضـي المزروعـة ، وذلك كمـا سبـق ذكـره يرجـع الى ضعـف القـدرة المالية لشـراء مدخـلات الانتـاج الوسيطـة ومنها الأسمـدة الكيميائيـة ، بلغـت كميـة الأسمـدة الكيميائيـة المستعملة خلال الفترة 1966 - 1967 ، 20,000 طـن ثم انخفضـت هذه الكميـة المستعملـة الى 6750 طن سنـة (1970-1972) ثم ارتفعـت الى 37,172 طن سنـة 1977 - 1978 فالارتفاع المحسوس الاستعمـال الأسمـدة الكيميائيـة ، يرجـع الى الدعـم الذي قامـت به الحكومـة لتوسيـع تكثيـف انتـاج المحاصيـل الشتـوية لدى القطـاع الخـاص فقدمـت اعانـة للمنتجيـن من الأسمـدة الكيميائيـة خـلال الفترة (1973-1977) تقدر بـ 33,000 طـن

---

(1) نفـس المرجـــع :

وزعـــت مجانـــا على المنتجيـــن الذيـنيقـدر عـددهم 40280 فلاح ، حيـــــث غطـــــت هــذه الاعــانــة على تسميـد مايقـرب 91,000 هكتــــار أي 2 قنطـــــار في الهكتـــار ، أرتفعـت كميـة الاسمـــدة الكيمائيـة المستعملـة لد ى القطـــاع الخـــاص بـ27% خلال الفترة (1977_1976) الى29% خـــــلال الفتـــرة (1978_1979)ان توسيـــع استخـــدام الاسمـــدة الكيمائيـــة لدى المنتجـين يوســع عمليـــة تكثيـــف الانتـــاج المحاصيـل الشتويـــة غيرأن ارتفـــاع أسعـار الاسمدة الكيميـا ئيـــة وعـــدم توفرهـــا في أوقاتهـا المناسبـة وأحيانـا عدم فعاليـة المـــادة الكيميائيـــة دون معرفـــة الطـــرق الفنيـــة لنشرهـــا ، يتبيـــن من الجدول استعمـــال : الاسمـــدة الكيمائيـة لدى القطـــاع الخـــاص الذي عـــرف تطورا ملحوظـــا خلال أنطلاق عمليـــة تكثيـــف الانتـــاج المحاصيـــل الشتويـــة وانطـــلاق الثورة الزراعيـة في الفتـــرة (1977_70)

استعمـــال الاسمـــدة الكميائيـــة من طرف القطاع الخاص

ألف (وحدة مخصبـــة) (1)

1978	1977	1972	1971	1970	1969	
18346	15862	9600	4000	2400	1650	السمـــاد الأزوتـــي
25562	17563		8900	3550	3100	السمـاد الفوسفـــات
8439	3747	3150	2900	800	3600	السمـاد البوتاسيوم
52347	37172	23850	15800	6750	8350	المجمـــوع
626	445	285	189	81	100	الاســـــاس

1) Idem : p. 80

ان عدم تجانس قطع الزراعية للوحدة الانتاجية وصغرها وضعف القدرة المالية لايشجع على تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية ، حيث تتطلب الزراعة المكثفة الى التحضير الجيد للتربة والاستعمال الجيد للاسمدة الكيميائية ؟ (بينما أغلبية المنتجين الصغار التي تعيش حد الكفاف تعمل في وحدات انتاجها بوسائل انتاج بدائية تستعمل قليل وبطريقة سيئة للاسمدة الكيميائية والمبيدات الكيميائية وكذلك البذور المنتخبة ، المردودية الانتاجية ضعيفة ، الهدف من الانتاج هو تلبية الاحتياجات الاستهلاكية الذاتية حيث تركز على زراعة المحاصيل الشتوية) (1) ان استعمال القليل للاسمدة الكيميائية و ترك الارض بنسبة 51% أدى الى توسيع الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية مع اجهاد خصوبة التربة الزراعية دون تجديد عناصرها وإنتاج وثبات المردودية الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الشتوية .

الاسعار القاعدية لانتاج المحاصيل الشتوية :

تتحدد الاسعار القاعدية لانتاج المحاصيل الشتوية (القمح الصلب واللين والشعير) والبقوليات الجافة السليمة والقانونية التجارية بناء على مرسوم يصدر من طرف وزارة الفلاحة عند كل موسم فلاحي ، يقوم الديوان الوطني للحبوب والتمهين ، بجمع المحصول وتسويقه حفاظا على تثبيت أسعار الاستهلاك على مستوى الوطني وحماية القدرة الشرائية للمواطنين غير أن ارتفاع أسعار عوامل الانتاج لم يواكبه تطورا في الاسعار القاعدية للانتاج ، وأهتمام الدولة بتدعيم أسعار الاستهلاك حفاظا على القدرة الشرائية دون التركيز على تحفيز الاسعار القاعدية للانتاج ، حيث شهدت العشرية (1963-1973) ارتفاع طفيف في الاسعار القاعدية ان لم نقل انعدامها من 50دج للقنطار القمح الصلب سنة 1963 الى 54دج للقنطار سنة 1973 ومن 40,65 دج للقنطار القمح اللين سنة 1963 الى 44دج للقنطار

---

1) Dominique Badillo : Stratégie agro-alimentaire pour algérie p.

سنة 1973 ، ومن 0,83 دج للقنطار الشعير سنة 1963 الى 1,70 دج للقنطار سنة 1973 ، فان ضعف ارتفاع الأسعار القاعدية لم يعمل على تحفيز المنتجين في تحديث الانتاج الذي انعكس على ضعف دخول المنتجين وبالتالي غياب الادخار الاستثماري ما دفع كثير من المنتجين البحث عن موارد اضافية لدى القطاعات غير الزراعية ، وبذلك فان ضعف القدرة المالية للمنتجين مع ارتفاع أسعار عوامل الانتاج كانت بمثابة العائق الأساسي في تخلف القطاع الزراعي وعدم تحقيق أهداف السياسة الزراعية المختلفة ، حيث ارتفع سعر الجرار بعجلات (65 حصان) من 27533 دج سنة 1980 الى 64644 دج سنة 1986 ، الحاصدات الدراسات من 60440 دج سنة 1980 الى 145680 دج سنة 1986 آلة البذر من 6910 دج 1980 الى 15625 دج 1986 - المحراث الاسطواني من 3511 دج سنة 1980 الى 10781 دج سنة 1986 ، كما ارتفع سعر الأسمدة (100 كلغ) من 30,43 دج سنة 1980 الى 77 دج سنة 1986 ، المبيدات (24 ل) (مترمكعب) من 80,36 دج سنة 1980 الى 243,31 دج سنة 1986 كما ارتفع أجر اليد العاملة الزراعية بتطبيق القانون الأساسي للعامل ، كما أن غياب عيادات الاسناد من جراء عملية اعادة الهيكلة خاصة التعاونية البلدية المتعددة الخدمات التي ارتفاع أسعار ايجار المعدات وأدوات الانتاج المحتكرة من طرف القطاع الخاص التجاري الذي ليس له صلة بخدمة الأرض يهدف الى الربح على حساب عمليات الانتاج التي لم تحترم ، فان ارتفاع تكاليف الانتاج في غياب عيادات الاسناد دفع كثير من المنتجين الى الاحلال في زراعة الأعلاف التي تدر دخولا مرتفعة تفوق زراعة المحاصيل الشتوية فان غياب الأسعار التحفيزية للانتاج شجع على انتشار السوق الموازية لتصريف الانتاج وبذلك أصبحت تعاني الهياكل المختلفة بالجملة.

والتخزيــــن التابعة ، للديوان الوطنـي للحبوب والتموين من فقـدان المنتجين حيـث بلـغ متوسـط نسبـة الكمية المسوقـة خـلال الفترة (1972 ـ1986) 15% وهـي نسبـة جـد ضعيفـة مقارنـة مـع نسبـة المساحـة المخصصـة لدى القطاع الخـاص ، بينما القطـاع العـام يسـوق كل منتجاتـه "حيث بلغ متوسط نسبـة الكميـة المسوقـة من القمـح الصلـب واللين والشعير من طرف القطـاع الخـاص الى الهياكـل المكلفـة بالجمع والتمويـن على الترتيـب 17%، 32% و 7% ،

فانتشـار السـوق الموازيـة وارتفـاع أسعـار البيـع شجع المنتجين على ترويـج السـوق خاصـة في فتـرات الجفـاف حيث يزداد الطلب على الشعيـر بارتفـاع أسعـاره ، ففي السنـوات الأخيـرة من المخطط الخماسـي الأول (80ـ1985) أعتمـدت وزارة الفـلاحـة برفـع الأسعـار القاعديـة للانتـاج لتحفيـز المنتجيـن على الانتـاج وتسويـق المنتوج الى الهيئـات المكلفـة بالجمـع والتخزيـن (تعاونيـات الحبوب والبقوليـات الجافـة) حيث أرتفـع سعـر القنطـار من القمـح الصلـب من 220دج سنـة 1985 الى 410دج للقنطـار سنة 1989 والقمح الليـن 210دج سنـة 1985 الى 310 دج للقنطار سنة 1989 الشعيـر مـن 155 دج للقنطـار سنـة 1985 الى 210دج للقنطار سنـة 1989..

فان تشجيـع زراعـة المحاصيـل الشتويـة وتطويرهـا لابد من تحفيـز المنتجين بضمـن لهـم دخـولا معتبـرة وذلك بتحديـد السعـر القاعـدي للانتـاج الذي يضم تكاليـف الانتـاج الحقيقيـة لعناصـر الانتـاج حيـث عرفت عوامل الانتـاج تطـورا كبيـرا في الأسعـار وفقـدانها في السـوق الوطنيـة وارتفـاع أسعـار قطـع الغيـار في السـوق الموازيـة ، مع غيـاب هياكـل الاسناد وظهـور القطـاع الخـاص التجـاري الذي أصبـح يغـير أسعـار الايجـار دون أن يهتـم بالجانب الفنـي للانتـاج بحـثا عن الربـح السريـع[1] ، ان حماية المنتجيـن والتحكـم فـي تكـاليـف الانتـاج لايتـم الا بوجـود نظام تعاونـي للمعـدات وأدوات الانتـاج تسيـر من طرف المنتجيـن أنفسهـم حفاظـا على الأسعـار القاعدية

للانتـــــــــاج

د- عوائـــق تنظيميــــــة واقتصاديـــة على الانتـــاج :

أوصـــى المؤ تمـر الأول لحزب جبهـة التحرير الوطنـيسنة 1964 المنعقـد بتاريـخ 16 -21 أفريـــل ،أهميـــة الاسـراع بتطبيـق سياسـة تنمويـة لبنـــــــاء اقتصـــادجزائـري بـعيدعـن الضغـــوط الخارجيـة {أول قرارات اقتصادية لميثـــاق الجزائـــر تحـث على الاسـراع في التطبيـق الفعـلي للتخطيـط الاشتراكـــي وديموقراطيـة اعـداد والأمـر بتنفيـذه }(1) فغيـاب السياســة الزراعيــــة التنمويـــة في البـــلاد خـــلال الفترة (63-1966) ز ادت حدة أزمـة القطـاع الخاص الزراعـــي اختلاف نماذج الانتـــاج فكـــان تطبيـق قوانيـــن الثورة الزراعيـــــة ضـــرورة سياسيـــة واقتصاديـــة واجتماعية لتنظيـــم البنيـــة الزراعيـــة من التناقضات الهيكليـــة داخـــل القطـــاع الواحـــد والنهـــوض بتكثيـف الانتـاج عبر المخططـــات التنميـــة الزراعيـــة وتحسيـــن الظـــروف الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة والثقافية للسكان ، تطبيـــن قوانيـــن الشـــورة الزراعيـــة بدايـــة من أول مخـطط رباعي(70-1973) موجها للتنميــة الزراعيـــة صـــادف العمـــل الميـــدانـــي لتطبيـــق قوانيـــن الثـــورة الزراعية عوائـــق تنظيمـــية واقتصاديـــة على الانتـــاج.

1- عوائـــق تنظيميـــة على الانتـــاج :

هامشيـــة القـــطاع الخـــاص عن التنميـــة الزراعيـة منذ الاستقـــلال الى غايـــة نهايـــة المخـــطط الثلاثي(67-1969) وبدايـــة انطـــلاق المخطط الرباعـي الأول سنـــة (70-1973) كـــانت الشـــورة الزراعيـــة بمثابـــة طموحـــات القيادة السياســـية فـــي تغيـــير المجتمـــع الريفـــي من آثـــار الحـــرب الاستعماريـــة وتنظيـــم البنيـــة الزراعية للنهـــوض بالزراعـــة الحديثـــة ، فكانـــت المرحلـــة الأولـى للثـــورة الزراعيــــــة فيبدايـــة انطـــلاق المخـطط الرباعـي الأول خاضعـــة الى الظـــروف الاستعجاليـة لاحصاء

---

1) F.L.N : Charte d'Alger 1er congre 1964 p. 72

أراضي البلديات وأملاك الدولة والعرش والـ ... كانت غير مستغلة مما أدى الى أحصاء أراضي غير صالحة للزراعة وغير قابلة للاستغلال كالأراضي الجبلية والأراضي البور والديس أدخلت ضمن الصندوق الوطني للثورة الزراعية ، وسلمت عقود الاستفادة للمستفيدين وانشاء تعاونية انتاجية للثورة الزراعية دون معرفة الجانب الفني للأراضي الزراعية كما يصعب بالامكانيات المادية للمستفيدين استصلاحها .

أما بالنسبة للمستفيدين بعقود الملكية الجماعية لم تشملهم دراسة مسبقة سواء من حيث التأهيل أو حبهم للعمل الجماعي للانتاج ، وكذلك وجود اختلاف كبير في التركيب العمري للمستفيدين ، حيث يتطلب العمل الجماعي حيوية ونشاط زيادة على استفادة العنصر النسوي أثر كبير على تنظيم الانتاج وتقسيم العمليات الانتاجية بين المستفيدين المادة 5 من النصوص التأسيسية الثورة الزراعة (تمنح الدولة الأراضي المتوفرة الى الفلاحين الذين لا يملكون الأرض ، وتساعدهم على تأمين استغلالها للحصول على انتاج يلبي احتياجاتهم واحتياجات الأمة [1].

كما أن توسيع حجم بعض الوحدات الانتاجية للثورة الزراعية يتطلب الكفاءة في التسيير غير أن سرعة تقديم عقود الاستفادة لمستفيدي الثورة الزراعية الذين هم في الغالب يجهلون تنظيم وتسيير الانتاج في الوحدات الانتاجية الكبيرة (هذه الوحدات الانتاجية تعتبر كبيرة بالنسبة للمستفيدين الذين لم يعرفوا تسييرها أو حتى لم يسبق لهم أن قاموا بتسيير الوحدات الانتاجية الكبيرة حيث كانوا يعملون بأعمال يدوية دون معرفة سابقة للانتاج الموسع) 41% من التعاونيات الانتاجية للثورة الزراعية تشمل على 14 مستفيد و15% من المتوسط ...

1) الثورة الزراعية ، نصوص أساسية .ص88.

تشمل على 57 مستفيد ، فمتوسط عدد المستفيدين في الوحدات الانتاجية للثورة الزراعية 12 مستفيدا (1).

كما أصبحت تنص المادة 132 من قانون الثورة الزراعية التي تنص على انه "حل التعاونية الانتاجية باسرة المستفيد المتوفي الذي لم تتوفر في من الرسل ، حيث حصلت مناقشات بين المستفيدين بحث في تحديد المستفيدين أسرة المستفيد المتوفي تبين عائلة عليهم ... باب المستحق الذي لا فرع له من السرور على عضو والسبب في الاشتغال بعجز دائم أو بتوفي ، ويكون الاشخاص الذين يكونون تحت تبعية ليس لديهم مورد يعيشون به ، كان المجموعة التعاونية التحسيرية أو التعاونية الزراعية التي كان انتمي اليها المستحق ، ملزمة بالتكفل باعانة هؤلاء الاشخاص وذلك بأن ترتفع لصاحب الاسرة الجديدة مبلغا مساويا لما كان يتقاضاه المستحق.. (2)

ان عدم مراجعة المرحلة الأولى للثورة الزراعية من طرف مديرية الثورة الزراعية كان نتيجة تجنيد كل الاطارات والأعوان الاجتماعيين والمؤسسات العمومية لتطبيق المرحلة الثانية للثورة الزراعية التي تشمل القطاع الخاص كما عرفت المرحلة الثانية للثورة الزراعية عدة مشاكل تنظيمية الناتجة عن البيانات الاحصائية غير صحيحة للأراضي الموءممة حيث تكونت تعاونيات انتاجية للثورة الزراعية دون معرفة حدودها وتبعثر القطع الزراعية وتداخلها بين أراضي الخواص الموءممة والقطاع العام ، فكانت القطع الزراعية يصعب في تنظيم العملية الانتاجية وادخال المعدات وأدوات الانتاج ومراقبة الانتاج حيث كان يتعذر

---

1) J. [illegible] : L'agriculture algérienne depuis 1962 [illegible]

2) الثورة الزراعية - نصوص أساسية ص [illegible]

الى التنصيب والاختلاف ، فان صعوبة تحديد الحدود الجغرافية نشأ عنه عدة نزاعات قضائية بين المستفيدين والقطاع الخاص حيث تبقى الأرض متروكة بور حتى تبت الهيئة القضائية في فك النزاع كما زاد التنافس التنافس بين المستفيدين في ضم الأراضي المسقية في خلق عدة نزاعات أن التسريح الخاطئ من طرف الملاك المزعومين أثر على عملية التأميم عبر مختلف مناطق البلاد ، كما زادت المضاربة بالأرض وتحولها الى ورشات والتوسع العمراني وتحويل الرأسمال الزراعي الى الرأسمال التجاري تهربا من التأميم ، والشيء الذي يلفت الانتباه هو التوسع الأفقي للقرى الاشتراكية على أجود الأراضي الخصبة المسقية

ج- عوائق اقتصادية على الانتاج

إن الإسراع في انشاء التعاونيات الانتاجية للثورة الزراعية وتوزيع عقود الاستفادة الجماعية كان بمثابة عمل نظري قامت به الهيئات المكلفة بتطبيق قوانين الثورة الزراعية - غير أن الجانب الميداني لتطبيق قوانين الثورة الزراعية أعترضته عدة مشاكل فنية حيث كانت الاستفادة الفردية لكل مستفيد حددت بـ ١٢ هكتار في الأراضي غير المسقية لاتضمن له دخلا يغطي الاحتياجات الغذائية لأسرته، كما أن التسبيقات على الأرباح التي حددت بـ ٤٠٠دج لاتشجع المستفيدين على الارتباط بالأرض وقد دفع كثير من المستفيدين الى طلب الانسحاب من التعاونية أو الانضمام الى القطاع العام كما أن غياب المعدات وأدوات الانتاج وقطع الغيار أدى الى ترك مساحات شاسعة بدون خدمة ، كما أن انشاء التعاونيات الانتاجية للثورة الزراعية لم تصحبها عملية الارشاد الزراعي حتى تلعب دورا ايجابيا في توعية وتوجيه المستفيدين بالطرق الفنية للانتاج لان أغلب المستفيدين لايعرفون الانتاج الموسع أو حتى الزراعة

المحمولية حيث كانوا يقومون بمعظم الأعمال الزراعية الصغيرة أو أعمال غير زراعية المادة 100(بمعدلها بدون أرض بمفهوم هذا الأخير مثل عامل زراعي جزائري الجنسية يقوم بنشاطه الزراعي أم لا ولايملك أية أرض زراعية أو معدة للزراعة ولايكون بالتالي منتسبا لأية جماعة من عمال المزارع المسيرة ذاتيا أو تعاونيات قدماء المجاهدين وليس له أي مورد دائم من الدخل)[1] أن تفشي الأمية في أوساط الفلاحين لايواكب معرفة الاستخدام الفني للانتاج المكثف للمحاصيل الشتوية (ان مستوى التأهيل غير كاف بالنسبة لنموذج الانتاج الجديد)[2].

اليد العاملة الزراعية :

- شيخوخة اليد العاملة الزراعية :

ينتشر أسلوب العمل الجماعي للانتاج لدى مختلف نماذج الانتاج للقطاع الخاص ، غير أن كبر سن أفراد العائلة لايشجع على أستمرار العملية الانتاجية ،التي تحتاج الى جهد بدني وعقلي " بلغت نسبة شيخوخة ملاك الوحدات الانتاجية حو22% : سنة 1981 من خلال تقييم أرقام التحقيق (اليد العاملة في القطاع الخاص) التي تتجاوز 55 سنة ان أرتفاع نسبة شيخوخة النظام الزراعي يحتاج الى تجديد اليد العاملة الزراعية الشابة بتحفيزها بالوسائل المادية لخدمة الأرض والأرتباط بها ")[3].

لم يدرج القطاع الخاص في التكوين خلال الفترة (1969-1983) ، بل بقي بعيدا عن التطور الجانب التكويني لتقنيات الزراعة وعدم معرفته لمستجدات

---

1) الثورة الزراعية - نصوص أساسية ص: 59.
2) نفس المرجع ص19.
3) Ibid. p. 101 - 106

التطور الفني للانتاج ، وتفشي الأمية بنسبة ٥٤٪ فيأوساط المنتجين كما أن غياب مراكز التكوين الفلاحي على مستوى البلديات شجع على انتشار أسلوب الانتاج البدائي وعدم تأهيل اليد العاملة الزراعية ، حيث كان التكوين الفلاحي مركزا على أبناء المدن الذين تتوفر فيهم شروط الالتحاق بالتكوين (يعتقد البعض أن تحديث الزراعة انما يتم بتوزيع الجرارات ولكن من جهة عملية وفي عدد غير قليل من الحالات سرعان ما تتحول الجرارات الى أكوام من حديد (الخردة) بسبب انعدام الصيانة). ان تأهيل اليد العاملة الزراعية يؤدي حتما الى الصيانة والمحافظة على المعدات[1] وأدوات الانتاج وحسن استخدامها .

التكوين الفلاحي لليد العاملة الزراعية :

تفشي الأمية في أوساط الفلاحين خاصة القطاع الخاص والثورة الزراعية أدى الى عدم مسايرة التطور الفني للانتاج للنهوض بتكثيف الانتاج للمحاصيل الشتوية حيث تحتاج هذه الأخيرة الى يد عاملة سريعة لانجاز العمليات الزراعية في وقتها المحدد فغياب التكوين لدى القطاع الخاص والثورة الزراعية أدى الى توسيع الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية ، حيث يحظ من التكوين الفلاحي سوى 2575 مستفيد سنة 1976 من مجموع المستفيدين للنظام التعاوني للثورة الزراعية البالغ عددهم 54490 مستفيد ، فان التكوين الفلاحي الميداني يقرب الفلاح الى الاستفادة أكثر دون الاعتماد على الجانب النظري حتى يرتفع عدد المستفيدين بالتكوين كسياقة الجرارات أو صيانة وتصليح المعدات وأدوات الانتاج ، ومعرفة طرق الحرث الفنية ، وكيفية استعمال الأسمدة الكيميائية كل هذا يتطلب الكثير اذا تم التكوين

---

1) التخلف والتنمية في العالم الثالث ج ، البريتي ص160-161.

ميدانيا ،حيث بلغ عدد المتكونون في الاتحاد الفلاحي 204 مستفيد من مجموع المستفيدين بالتكوين 2575 يتبين من العدد المتكون في الاتحاد الفلاحي جد ضعيف على حضيرة الاتحاد التي يعمل فيها 4000 عامل بما فيها أدوات الانتاج، موزعة على 4220 تعاونية انتاجية للثورة الزراعية و 3330 تعاونية انتاجية مشتركة ، فالتكوين لايستجيب لحاجيات الوحدات الانتاجية ،حيث ارتفع عدد العطب والاعطال بسبب غياب الصيانة وفقدان قطع الغيار الى ارتفاع حضيرة الخردوات أما الفترة 1977 ـ 1978 بلغ عدد المستفيدين بالتكوين 58 مستفيد لهذا تبقى عملية تكثيف الانتاج متأخرة من الناحية الفنية وانخفاض انتاجية العامل الزراعي في انجاز العمليات الزراعية في وقتها المحدد.

(تنظيم العمل المجموعة يتطلب الكفاءة في تنظيم أداء العمليات الانتاجية التي لاتكتسب في حينها ،ان استعمال المكننة الزراعية وتنظيم الانتاج في الوحدة الانتاجية في الغالب يجهلها المستفيدون عن نشاطاتهم اليومية ، حيث يصعب التحكم فيها، نشر الاسمدة الكيمائية يتم بطريقة غير فنية من طرف المستفيدين)[1].

الارشاد الزراعي:

ضعف الارشاد الزراعي ان لم نقل غيابه ميدانيا أدى الى عدم معرفة المنتجين الطرق الفنية للانتاج أو كيفية استخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة على الرغم من أن انطلاقة عملية تكثيف الانتاج لدى القطاع العام بقي القطاع الخاص هامشيا عن مستجدات الاساليب الفنية للانتاج وصعوبة التحكم في تكاليف الانتاج كما أن انتشار الأمية

---

1) Idem : p. 95 (1

في أوساط الفلاحين لا يسمح لهم بقراءة النشرات والدوريات المختصة في عالم الفلاحة ، فغياب احتكاك الفنيين الزراعيين بالمنتجين مباشرة ساهم في انتشار الفلاحة التقليدية الموروثة عن الأجداد .

هجرة اليد العاملة الزراعية :

تنافس قطاع الصناعة والخدمات على اليد العاملة الزراعية الشابة كان على حساب تهجير اليد العاملة الزراعية الشابة من القطاع الزراعي وتخلف وظهور شيخوخة اليد العاملة " الزراعية دون تطور تقنيات الانتاج الحديثة لتلبي الطلب الاضافي على الاستهلاك بتوسع هجرة اليد العاملة والتحاقها حول المصانع والنشاطات الحرفية وقطاع البناء فانتشار الأمية وغياب مراكز التكوين المهني الفلاحي أصبح القطاع الزراعي الخاص مورد اليد العاملة الزراعية الشابة للنشاطات غير الزراعية ان التحكم في تكاليف الانتاج في القطاعات غير الزراعية أدى الى عدم استقطاب كل اليد العاملة الزراعية الشابة لا يمكن للتصنيع ، حتى اذا كان ناجحا أن يمتص كل اليد العاملة المتاحة بفضل تقدم ما في الوسائل التقنية الزراعية والتقنية الصناعية الحديثة لم تعد تتطلب مزيداً من العمالة الكبيرة) [1] ارتباط اليد العاملة الزراعية بالأرض مع تكييف وسائل الانتاج الضرورية وتحفيز الشباب يعمل على تثبيت اليد العاملة الزراعية وتحقيق التوازن في توزيع اليد العاملة .

---

1) التخلف والتنمية في العالم الموعود ج.م البريني ص 160-161.

المطلـــب الثــاني

أهمية إنتاج المحاصيل الشتوية وتطورها خلال الفترة 1984/63 .

1- المساحـــة المنزرعة بالمحاصيـــل الشتوية وتطورهـــا .

تقدر المساحـــة الاجماليـــة للقطـــاع الخاص بـ 917ر2 هكتـــار تمثـــل
نسبـــة 85% من اجمالـــي المســـاحة المنزرعـــة في الجزائـــر ، يخصص القطـــــاع
الخاص لزراعـــة الحبـــوب والبقوليـــات الجافـــة 2,436,000 هكتـــار تمثل نسبـــة
84% من المساحـــة الزراعيـــة الاجماليـــة للقطـــاع الخـــاص تقريبا نصف المساحـــة
المنزرعـــة مخصصـــة لانتـــاج الحبوب خلال الفتـــرة الدراســـة (1963-1984)
بلـــغ متوســـط المساحـــة المنزرعـــة بالمحاصيـــل الشتويـــة (القمح الصلب واللين والشعير
1,663,000 هكتـــار تمثـــل نسبـــة 79% من المساحـــة الزراعيـــة المخصصـــة للحبوب
والبقوليـــات الجافـــة كما بلـــغ متوســـط المساحـــة المنزرعـــة للقمح الصلب 882,000
هكتـــار تمثـــل نسبـــة 53% من متوســـط المساحـــة المنزرعة بالمحاصيل الشتويـــة
القمح اللين 265,000 هكتـــار تمثل نسبـــة 14% الشعيـــر 516,000 هكتـــار تمثـــل
نسبـــة 33% من متوســـط المساحـــة المنزرعـــة بالمحاصيـــل الشتويـــة يولي القطـــاع
الخـــاص أهميـــة كبيـــرة لزراعـــة القمح الصلـــب والشعيـــر التي تعتبر زراعـــة
تكامليـــة لتربية الماشيـــة وتوفير السماد العضـــوي لاغنـــاء التربـــة بمادة الدبـــال

أ- المساحـــة المنزرعـــة بالقمـــح الصلـــب وتطورهـــا :

يتبيـــن من خـــلال الجـــدول تطـــور المساحـــة المنزرعـــة بالقمـــح الصلـــب للفترة 1963
1984 أهميـــة زراعـــة المحاصيـــل الشتويـــة ومنها القمـــح الصلـــب بلغت المساحـــة
المنزرعـــة بالقمـــح الصلـــب 1262 (آلاف هكتـــار) سنة 1963 ثم أنخفضت الى 792
(آلاف هكتـــار) سنـــة 1966 حيـــث أنخفـــض الرقـــم القياسي الى 61 مقارنـــــة
مقـــارنـــة مع سنـــة الاســـاس 1963 ، تأثـــرت سنة 1966 بالجفـــاف حيـــث

جدول المساحة المزروعة بالشعير خلال 1963-1984

بالألف هكتار 1963=100 سنة الأساس

السنة	المساحة	الرقم القياسي
1963	826	100
1964	493	59
1965	561	67
1966	360	43
1967	490	59
1968	643	77
1969	657	79
1970	772	93
1971	660	79
1972	877	105
1973	668	80
1974	573	69
1975	674	81
1976	723	87
1977	538	64
1978	436	52
1979	540	65
1980	650	78
1981	597	71
1982	577	69
1983	499	60
1984	740	89

م.ن.ل.ع : Annuaire statistique de tous lesannées.

أقبل المنتجون على زراعة أكثر من 400ر000 هكتار، ثم ارتفعت المساحة المزروعة الى 2553 (آلاف هكتار)، سنة 1972 كما ارتفع الرقم القياسي الى 105 تصادف هذه السنة انطلاقة الزراعة المكثفة ثم انخفضت المساحة المزروعة الى 660 (آلاف هكتار) سنة 1976 في نهاية المخطط الرباعي الأول والثاني انخفض الرقم القياسي الى 83 توسعت الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية لدى القطاع الخاص بينما كان اهتمام الدولة بالنظام التعاوني للانتاج بتخصيص الاستثمارات الزراعية ثم انخفضت المساحة المزروعة الى 505 (آلاف هكتار) سنة 1983 حيث انخفض الرقم القياسي الى 35 من جراء الجفاف الذي اجتاح المنطقة وبحساب خط الاتجاه العام للمساحة المزروعة بالقمح الطلب خلال الفترة 1963-1984 كانت المعادلة كالتالي:

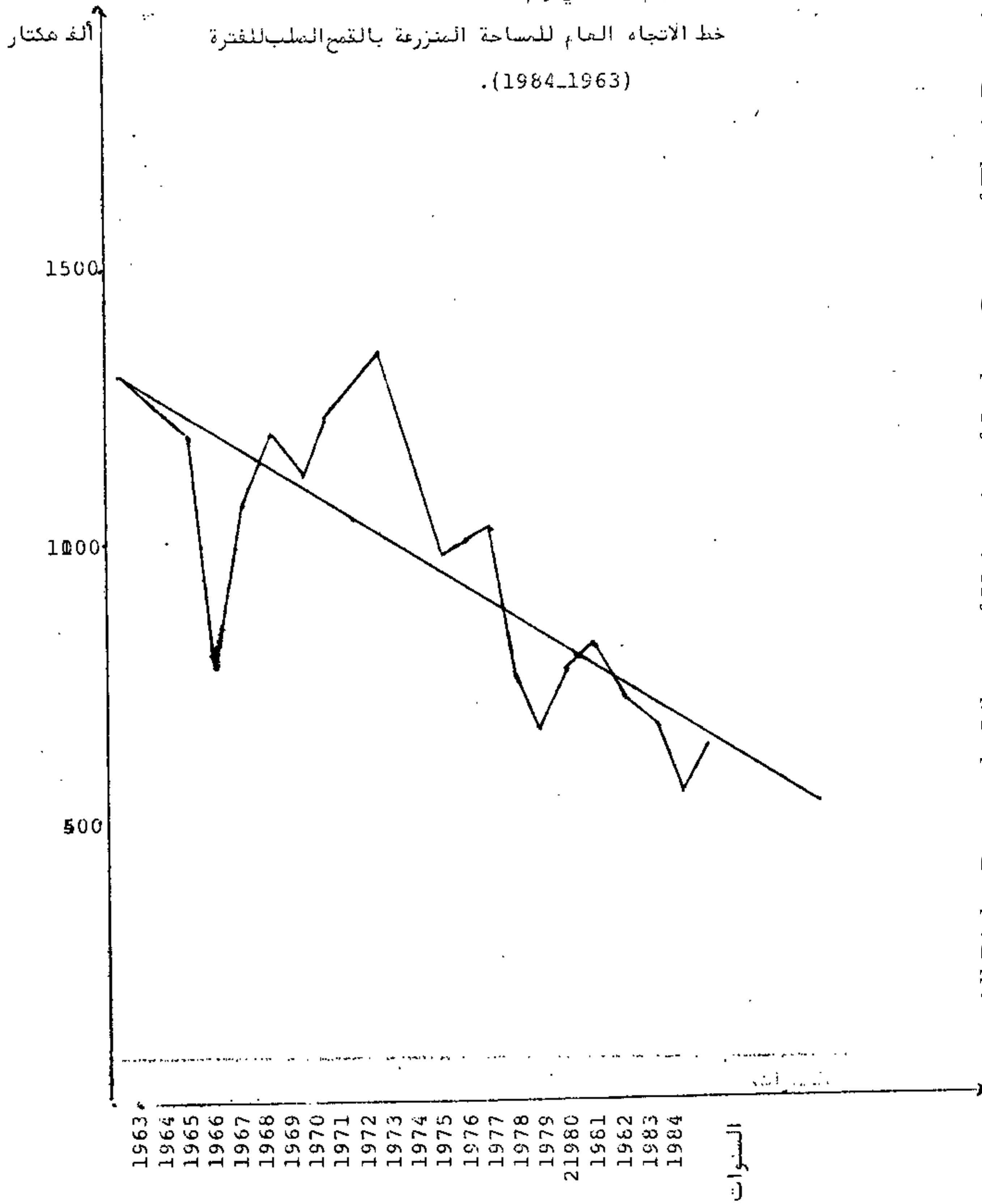
$$ص = -25.6س + 1288$$

تشير (ص) الى المساحة المزروعة بالقمح الطلب بالألف هكتار (س) الى السنوات يتضح من المعادلة هناك نقصان سنويا في المساحة المزروعة بالقمح الطلب نحو الـ 6ر25 ألف هكتار وبفرض استمرار معدل النقصان السنوي بنفس المعدل فانه يتوقع أن تصل المساحة المزروعة بالقمح الطلب الى 588 (ألف هكتار) سنة 1990 حيث س=27 يتبين من ذلك انخفاض المساحة المزروعة للقمح الطلب بهذا كان اعتماد الدولة على محاولة تعميم الزراعة المكثفة للمحاصيل الشتوية خلال المخطط الخماسي الثاني حتى تستغل الموارد الأرضية الزراعية النادرة وذلك برفع المردودية الانتاجية الهكتارية عن طريق ادخال تقنيات الانتاج ومدخلات الانتاج الوسيطة .

الرسم البياني رقم (   )

خط الاتجاه العام للمساحة المنزرعة بالقمح المسلب للفترة

.(1984-1963)



جدول المساحة المزروعة بالقمح البعلي خلال الفترة 1963-1984

بالألف هكتار 1963=100 سنة الأساس

السنة	المساحة	الرقم القياسي
1963	276	100
1964	279	101
1965	276	100
1966	168	60
1967	325	117
1968	335	121
1969	379	137
1970	414	150
1971	374	135
1972	402	145
1973	347	125
1974	277	100
1975	230	83
1976	250	90
1977	180	65
1978	199	72
1979	196	71
1980	260	94
1981	183	66
1982	144	52
1983	173	62
1984	168	60

د ـ المساحة المزروعة بالقمح الليّن وتطورها :

يتبين من خلال جدول تطور المساحة بالقمح اللين للفترة 1963-1984 أهمية زراعة المحاصيل الشتوية وخاصة القمح اللين ، حيث بلغت المساحة المزروعة بالقمح اللين 275 (ألف هكتار) سنة 1963 وهي سنة الاساس بينما أرتفعت المساحة المزروعة بالقمح اللين أي 272 (ألف هكتار) سنة 1964، كما أرتفع الرقم القياسي الى 101 ثم أنخفضت المساحة المزروعة بالقمح اللين الى 155 (ألف هكتار) سنة 1966 كما أنخفض الرقم القياسي الى 55 وذلك نتيجة الجفاف الذي أصاب البلاد حيث تركت مساحات كبيرة بدون حرث وخلال تطبيق المخطط الثلاثي (1965-1967) أرتفعت المساحة المزروعة سنة 1967 الى 325 (ألف هكتار) ثم الى 335 (ألف هكتار) سنة 1968 ثم الى 397 (ألف هكتار) سنة 1969 حيث أرتفع الرقم القياسي الى 137 ، كان المخطط الثلاثي (1965-67) مركز أعلى القطاع الخاص ، من حيث تخصيص الاستثمارات الزراعية وامداده بأصناف البذور ذات المردودية العالية ، وتشجيع زراعتها ، ثم أرتفعت المساحة المزروعة الى 414 (ألف هكتار) سنة 1970 ارتفع الرقم القياسي الى 150 في بداية أنطلاق المخطط الرباعي الأول (70-1973) وتخصيص الزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية ارتفعت المساحة المزروعة الى 374 (ألف هكتار) ثم الى 462 (ألف هكتار) سنة 1972 ارتفع الرقم القياسي الى 145 سنة 1971 ثم الى 347 (ألف هكتار) سنة 1973 ثم الى 277 (ألف هكتار) سنة 1974 من ثبات الرقم القياسي ومن هنا بدأ الانخفاض في المساحة المزروعة بالقمح اللين خلال المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول زاد أهتمام الدولة بتوجيه الاستثمارات الزراعية الى النظام التعاوني للانتاج والتركيز على تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية لدى القطاع العام حيث أنخفضت المساحة المزروعة الى 232 (ألف هكتار) سنة 1975 كما أنخفض الرقم القياسي الى 83 ثم بدأت المساحة المزروعة تعرف نوعا من التذبذب ، أنخفضت الى 140 (ألف هكتار) سنة 1977

من نهاية المخطط الرباعي الثاني ثم أنخفضت الى 144 (ألف هكتار) سنة 1982، أنخفض الرقم القياسي الى 65، أما المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي يهدف الى تعميم الزراعة المتنقلة لانتاج المحاصيل الشتوية، غير أن تأثير الظروف الطبيعية على الانتاج أدت دون تحقيق أهداف المخطط وبحساب خط الاتجاه العام للمساحة المزروعة بالقمح اللين خلال الفترة (1963-1984) كانت المعادلة بالتالي:

ص = -7,44 س + 343,79

تشير (ص) الى المساحة المزروعة بالقمح اللين (بالألف الهكتار) (س) الى السنوات يتضح من المعادلة هناك نقصان سنوياً في المساحة المزروعة بالقمح اللين حوالي 14,39 ألف هكتار وبفرض أستمرار معدل النقصان السنوي بنفس المعدل فانه يتوقع أن تصل المساحة المزروعة بالقمح اللين الى 142,91 (ألف هكتار) سنة 1990 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني حيث س = 27 يتضح من ذلك تدني المساحة المزروعة المتوقعة عن سنة الأساس 1963.

الرسم البياني رقم (   ) خط الاتجاه للمساحة

المنزرعة بالقمح اللين للفترة (1963-1984).



جدول المساحة المزروعة بالشعير خلال الفترة 1963-1984

بالألف هكتار 1963 = 100 سنة الأساس

السنة	المساحة	الرقم القياسي
1963	830	100
1964	493	59
1965	561	67
1966	360	43
1967	490	59
1968	643	77
1969	657	79
1970	772	93
1971	658	79
1972	877	105
1973	666	80
1974	573	69
1975	674	81
1976	723	87
1977	536	64
1978	436	52
1979	540	65
1980	650	78
1981	597	71
1982	577	69
1983	495	60
1984	740	89

د - المساحة المزروعة بالشعير وتطورهـا .

يتبين من خلال جدول تطور المساحة المزروعة بالشعير للفترة 1953-1984 أهمية زراعة المحاصيل الشتوية ومنها الشعير ، حيث بلغت المساحة المزروعة بالشعير 630 (ألف هكتار) سنة 1953 وهي سنة الأساس ثم انخفضت المساحة الى 524 (ألف هكتار) سنة 1964 ثم انخفضت الى 360 (ألف هكتار) سنة 1966 انخفاض الرقم القياسي الى 43 كما نعلم أن سنة 1966 تعرضت الى الجفاف حيث تركت مساحات شاسعة بدون حراثة ، عرفت المساحة المزروعة بالشعير تذبذب خلال فترة المخطط الثلاثي (1967-1969) تحول بعض المنتجين الى احلال زراعة القمح اللين عن زراعة الشعير ، شجعت وزارة الفلاحة في بداية ونهاية الستينات التقليص من زراعة الشعير بدفع كثير من المنتجين الى زراعة أصناف البذور ذات المردودية العالية للقمح اللين ، ارتفعت المساحة المزروعة بالشعير سنة 1972 الى 677 ألف هكتار ارتفع الرقم القياسي الى 106 ثم انخفضت المساحة المزروعة بالشعير خلال المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول (80-1984) انخفضت المساحة المزروعة بالشعير الى 430 (ألف هكتار) سنة 1978 كما انخفض الرقم القياسي الى 62 ثم انخفضت المساحة الى 499 (ألف هكتار) سنة 1983 كما انخفض الرقم القياسي الى 66.

وبحساب خط الاتجاه العام للمساحة المزروعة بالشعير خلال الفترة 1953-1984 كانت المعادلة كالتالي

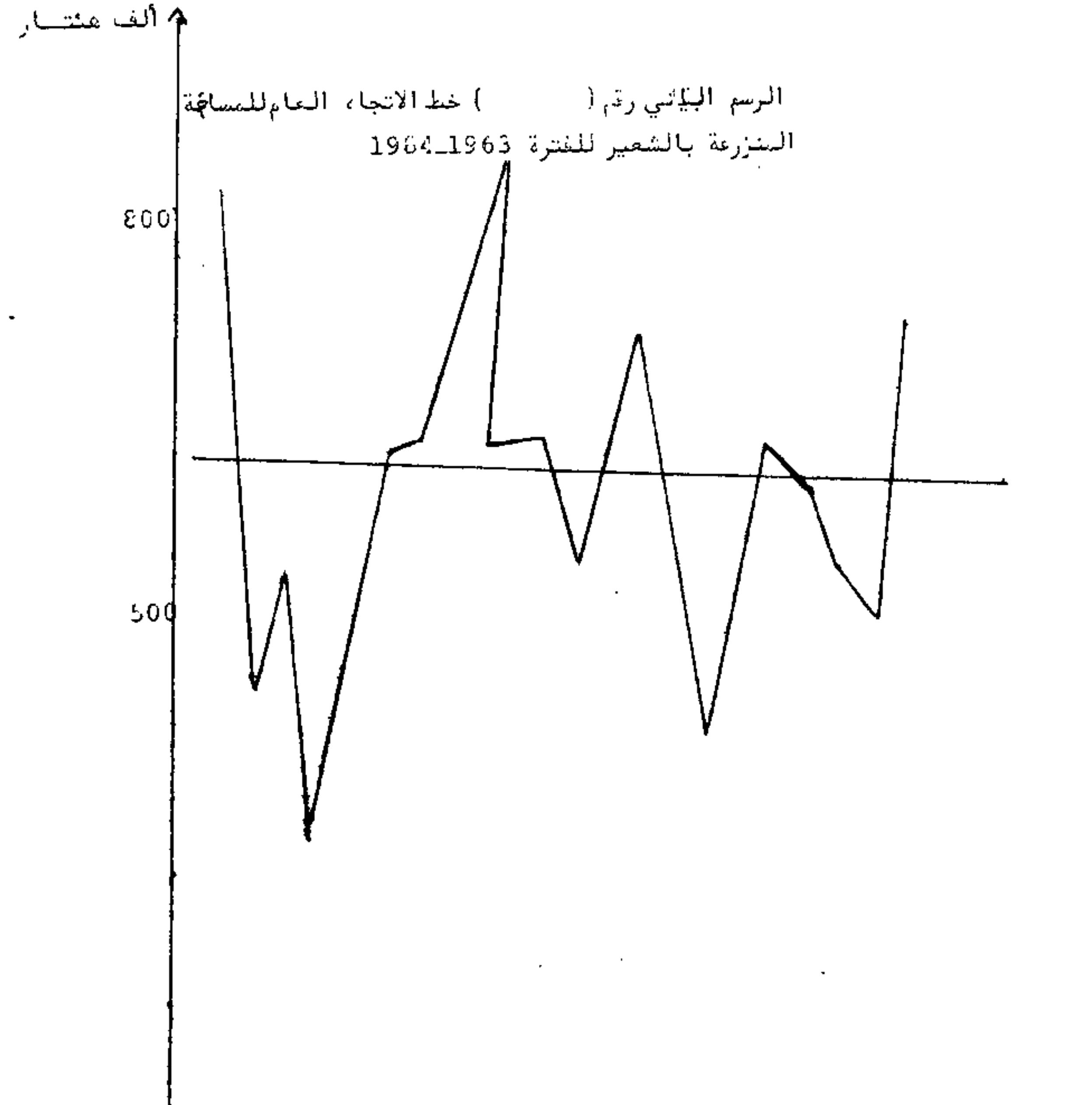
ص = − 5,65 س + 622,57

تشير (ص) الى المساحة المزروعة بالشعير بالألف هكتار (س) الى السنوات ، يتضح من المعادلة هناك نقصان سنويا في المساحة

المنزرعة بالشعير حوالي 65,0 ألف هكتار ويكون استمرار معدل النقصان السنوي بنفس المعدل فانه يتوقع أن تصل المساحة المنزرعة بالشعير الى 65,700 ألف هكتار سنة 1996 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني ، حيث س = 27 ي.

يتبين من خلال معادلة خط الاتجاه العام للمساحة المنزرعة ثبات المساحة المنزرعة للشعير .

الرسم البياني رقم (   ) خط الاتجاه العام للمساحة
المزروعة بالشعير للفترة 1984_1963



تطور المردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية لدى القطاع الخاص

تتعرض الأراضي الزراعية لدى القطاع الخاص للتجزئة والتشتت وعدم تجانس القطع الزراعية الى انتشار الزراعة الهامشية للمحاصيل الشتوية التي أصبحت عائقا أمام التطور الفني للانتاج ، صعوبة ادخال مدخلات الانتاج الوسيطة ، كان سببا في ضعف المردودية الانتاجية وتذبذبها من موسم فلاحي لآخر ، بلغ متوسط المردودية الانتاجية للقمح الصلب خلال فترة الدراسة 6ق/هـ القمح اللين 5ق/هـ الشعير 5 ق/هـ.

2- المردودية الانتاجية الهكتارية وتطورها خلال 63-84

أ- المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح الصلب وتطورها

يتبين من خلال جدول تطور المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح الصلب للفترة 1963-1984 بلغت المردودية الانتاجية الهكتارية 7ق/هـ (قنطار في الهكتار) سنة 1963 وهي سنة الأساس ثم انخفضت المردودية الانتاجية الهكتارية الى 4 (قنطار /هـ) سنة 1984 انخفض الرقم القياسي الى 57 ـ لاجتياح الجفاف ، فالمردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية مرتبطة بكمية الأمطار المتساقطة في السنة وأهمية الكمية الموزعة على مراحل نمو المحصول تواجه زراعة المحاصيل الشتوية في الجزائر الجفاف المبكر خلال فترة الربيع حيث يتبخر الماء من التربة ويتعرض أصناف البذور المتأخرة النضج الى الجفاف المبكر ، كما أن السقوط المتأخر للأمطار الخريفية يؤثر كذلك على النمو العادي للمحصول ، لهذا عرفت فترة نهاية السبعينات تذبذبا في المردودية الانتاجية الهكتارية ، كما أن زراعة الأصناف المحلية والمنتشرة لدى القطاع

كلية على كمية الأمطار وتوزيعها غير المنتظم دون تعميم زراعة أصناف البذور ذات المردودية العالية المبكرة وعدم استخدام مدخلات الانتاج الوسيلة منها الأسمدة الكيمائية بالطرق الفنية السليمة أدى الى تذبذب المردودية الانتاجية مع تقلبات في الانتاج الكلي وعدم انتظامه ..

جدول المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح الصلب خلال الفترة

1984-1963 بالقنطار 1963 = 100

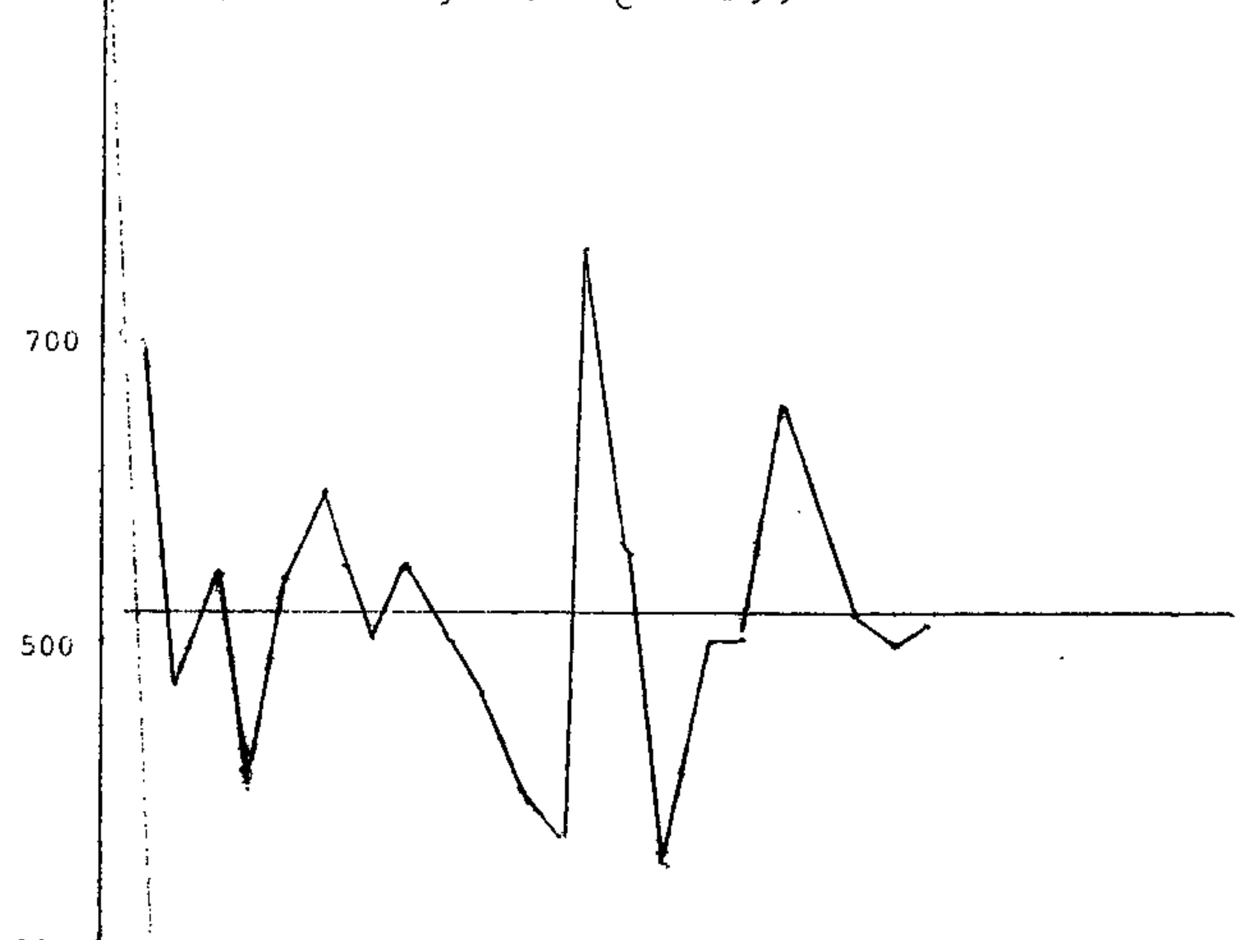
السنة	المردودية الانتاجية الهكتارية	الرقم القياسي
1963	6,9	100
1964	4,7	68
1965	5,4	78
1966	4	57
1967	5,3	76
1968	6	86
1969	5	72
1970	5,5	79
1971	5	72
1972	4,7	68
1973	4	57
1974	3,7	53
1975	7,6	110
1976	5,6	81
1977	3,5	50
1978	5	72
1979	5	72
1980	6,6	95
1981	6,00	86
1982	5,2	75
1983	5	72
1984	5,3	76

الخاص دون معرفة نسبة نقاوة الصنف ونسبة الانبات واختلاطها بالشوائب يؤدي حتما الى النقص في المردودية الانتاجية الهكتارية حيث انخفضت المردودية الانتاجية الهكتارية الى 3,7 (ق/هـ) سنة 1974 انخفض الرقم القياسي 83 لم يعرف تطور يذكر للمردودية أثناء تطبيق المخطط الرباعي الاول لتكثيف انتاج المحاصيل الشتوية والذي كان يهدف الى رفع المردودية الانتاجية الهكتارية الى 8 قنطار في الهكتار ومن انتشار أصناف البذور ذات المردودية العالية على المنتجين كما سبق ذكره وجود النظام التعاوني للانتاج كانت له الاولوية في مدخلات الانتاج الوسيطة (البذور المنتجة الاسمدة الكيمائية مبيدات الحشائش) بينما بقي القطاع الخاص يعتمد على امكانيات العادية المحدودة لرفع المردودية الانتاجية حيث ارتفعت المردودية [illegible] الانتاجية الهكتارية الى 6,7 قنطار / هكتار سنة 1975 ارتفع الرقم القياسي الى 110 تعتبر السنة الجيدة للمحصول وهي تقريبا نفس سنة الاساس وذلك لملاءمة الظروف الطبيعية للانتاج ثم انخفضت الى 3,8 ق/هـ سنة 1977 لسوء الاحوال الجوية ثم استمرت بالانخفاض مع الثبات من موسم فلاحي لاخر أدى الى ارتفاع الكمية المستوردة لتغطية الفجوة الغذائية فانتشار الزراعة الخفيفة لدى القطاع الخاص صاحبه انخفاض في المردودية الانتاجية الهكتارية ، وبحساب خط الاتجاه العام لمتوسط المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح الصلب للفترة (1963-1984) كانت المعادلة كالتالي

$$ص = 0,001 س + 2,5$$

حيث تشير (ص) الى متوسط المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح الصلب (س) الى السنوات ومن هذه المعادلة يتضح ثبات المردودية الانتاجية للقمح الصلب خلال الفترة الدراسية (1963-1984) 2,5 قنطار / الهكتار يتوقع ثبات المردودية الانتاجية مع نهاية المخطط الخماسي الثاني 1990 مع افتراض ثبات المعدل السنوي انتشار الزراعة الخفيفة واعتمادها

الرسم البياني رقم (   ) خط الاتجاه العام
للمردودية للقمح المطري للفترة (1963-1984)



جدول المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح اللبين خلال الفترة

1984-1963 بالقنطار 1963 = 100

الرقم القياسي	المردودية الانتاجية الهكتارية	السنة
100	6,8	1963
73	5	1964
77	5,3	1965
47	3,5	1966
58	4	1967
89	6,1	1968
82	5,6	1969
98	6,7	1970
73	5	1971
91	6,2	1972
58	4	1973
61	4,2	1974
123	8,4	1975
80	5,5	1976
47	3,5	1977
73	5	1978
79	5,4	1979
105	7,2	1980
85	5,8	1981
94	6,4	1982
64	4,4	1983
73	5	1984

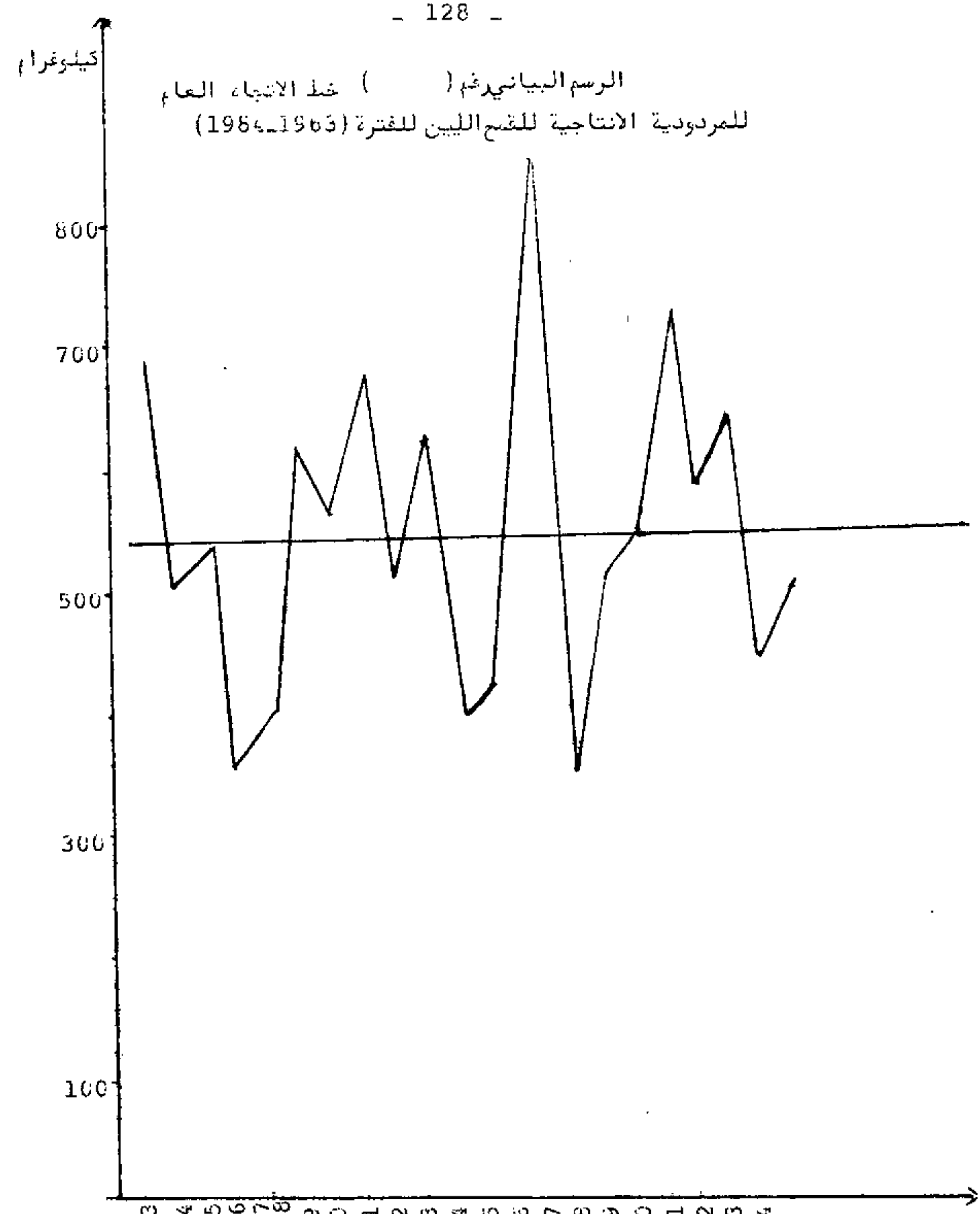
x ب - المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح اللين وتطورها

يتبين من خلال الجدول المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح اللين خلال الفترة 1963-1984 حيث بلغت المردودية الانتاجية الهكتارية 9ر8 قنطار في الهكتار سنة 1963 وهي سنة الاساس ثم انخفضت المردودية الى 3ر8 قنطار في الهكتار انخفض الرقم القياسي الى 47 وذلك بفعل الظروف الجوية تأخر سقوط الأمطار الخريفية والربيعية ثم ارتفعت المردودية الى 4ر8 قنطار في الهكتار سنة 1975 وهي المرحلة الثانية التي تطبق فيها عملية تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية ، وتوزيع البذور المنتقاة على المنتجين وذلك الأسمدة الكيماوية كما كانت الظروف الطبيعية للانتاج ملائمة لتعميم أصناف البذور ذات المردودية العالية وخاصة القمح المكسيكي كان يخضع للنظام التعاوني للانتاج - قطاع الثورة الزراعية والقطاع العام - ثم انخفضت المردودية الانتاجية الى 3ر8 قنطار في الهكتار سنة 1977 حيث وصل الرقم القياسي الى 47 بعدما كان في سنة 1975 ، 123 ثم ارتفعت المردودية الانتاجية الهكتارية الى 2ر7 قنطار هكتار سنة 1980 حيث وصل الرقم القياسي الى 100 بتوزيع البذور المنتقاة والأسمدة الكيماوية خلال المرحلة الثالثة لتطبيق عملية تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية خاصة باستنباط أصناف مبكرة النضج من البذور المردودية العالية مع ملاءمتها لمناطق الانتاج شجع الفلاحين على زراعتها ، غير أن تأخر كمية الأمطار الربيعية وعدم تعميم أصناف البذور المبكرة والاستعمال الغير الفني للاسمدة الكيماوية ومقاومة الحشائش الضارة أدى الى تذبذب المردودية الانتاجية حيث انخفضت الى 4ر6 قنطار هكتار سنة 1983 كما انخفض الرقم القياسي الى 64 فتحسن الظروف الطبيعية ساعد في توسع الزراعة الكثيفة للمحاصيل الشتوية .

وبحسب خط الاتجاه العام لمتوسط المردودية الانتاجية للقمح اللين للفترة 1963-1984 كانت المعادلة كالتالي:

ص = 0ر01 س + 3ر5

حيث تشير (ص) الى متوسط المردودية الانتاجية للقمح اللين (س) الى السنوات ومن هذه المعادلة يتضح ثبات المردودية الانتاجية 3ر5 ن/هـ خلال فترة الدراسة (1984-63) دون احداث زيادة سنوية ، فبايتوضح ثبات المردودية الانتاجية من نهاية المخطط الخماسي الثاني مع افتراض دون احداث زيادة سنوية تحت مدخلات الانتاج الوسيطة وعدم التحكم الفني في استخدامها من تأثير الظروف الطبيعية على الانتاج أدت الى تذبذب المردودية الانتاجية مع تقلبات الانتاج الكلي وعدم انتظامه .


الرسم البياني رقم (   ) خط الاتجاه العام
للمردودية الانتاجية للقمح الليبي للفترة (1963-1984)
كيلوغرام
800
700
500
300
100
السنوات
1963
1964
1965
1966
1967
1968
1969
1970
1971
1972
1973
1974
1975
1976
1977
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984

جدول المردودية الانتاجية الهكتارية خلال الفترة 1963-1984

بالقنطار 1963= 100.

السنة	المردودية الانتاجية الهكتارية	الرقم القياسي
1963	7	100
1964	4,6	65
1965	5,8	82
1966	3,2	45
1967	5,8	82
1968	7,2	102
1969	6	85
1970	6,4	87
1971	4,6	66
1972	6,4	91
1973	4,6	61
1974	4,2	60
1975	8,4	120
1976	5,5	76
1977	3,2	45
1978	5	71
1979	5,2	74
1980	8	114
1981	5,4	72
1982	6	75
1983	5,5	78
1984	5	71

ع- المردودية الانتاجية الهكتارية للشعير وتطورها

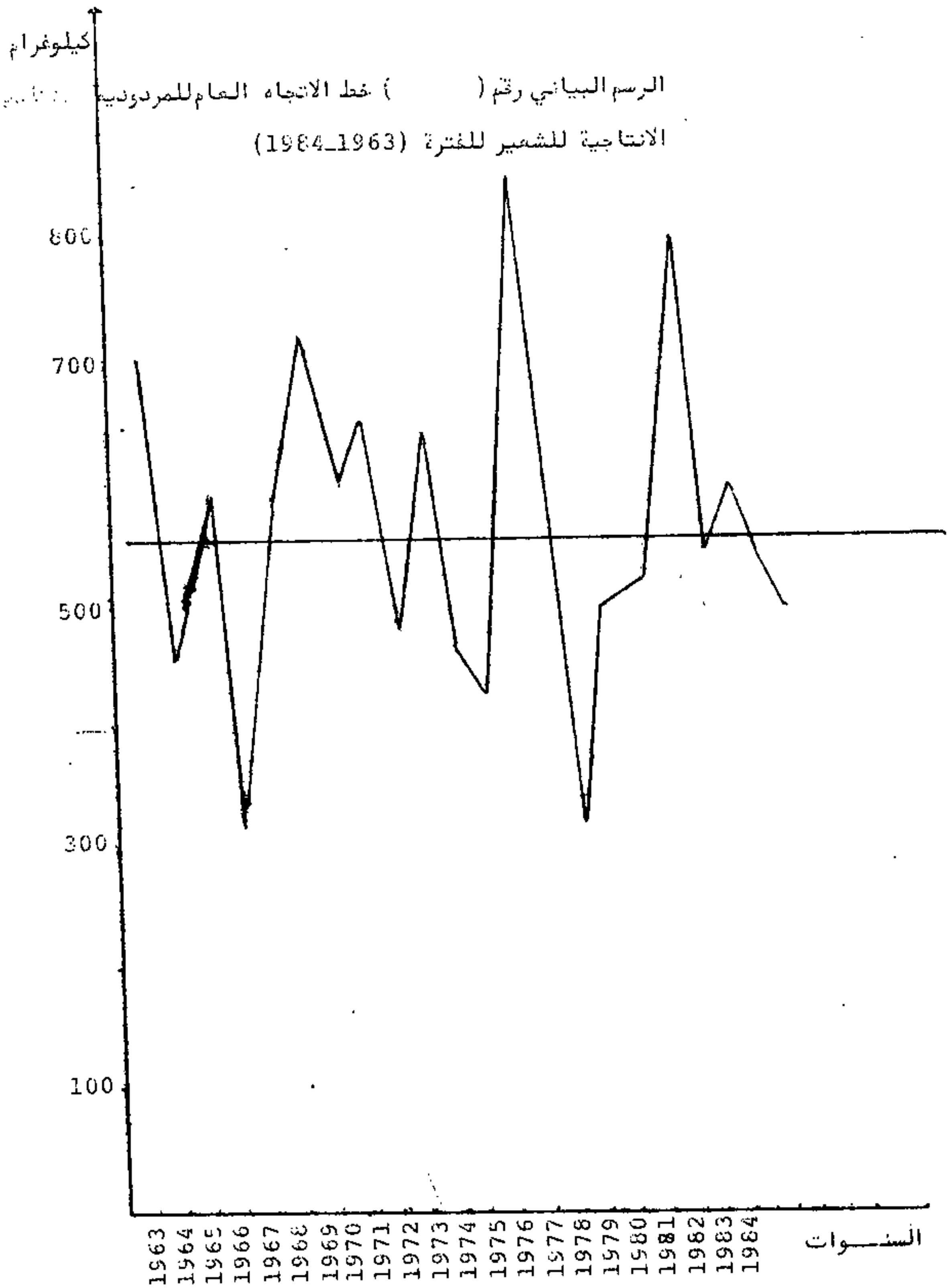
يتبين من خلال جدول تطور المردودية الانتاجية الهكتارية للشعير خلال الفترة (1963-1984) بلغت المردودية الانتاجية الهكتارية للشعير 7 قنطار في الهكتار سنة 1963 وهي السنة الاساسية ، ثم انخفضت المردودية الى2ر3 قنطار / هكتار سنة 1966 بلغ الرقم القياسي 33 تأثير الموسم بالجفاف ، [illegible] ، ارتفعت المردودية الى7ر7 قنطار في الهكتار سنة 1968 مما ارتفع الرقم القياسي الى 102 ، ملاءمة الظروف الطبيعية للانتاج وتحسين التربة الزراعية كان المخطط الثلاثي (1967-1969) يركز على القطاع الخاص قبل أن يظهر قطاع الثورة الزراعية ، ثم انخفضت المردودية الى2ر4 قنطار في الهكتار سنة 1974 مع انخفاض في الرقم القياسي الى60 شهد المخطط الرباعي الاول انخفاضا في المردودية بينما ارتفعت المردودية الى4ر8 قنطار في الهكتار سنة 1975 مما ارتفع الرقم القياسي الى120 ، ثم انخفضت المردودية الى2ر3 قنطار في الهكتار سنة 1977 بسبب الظروف السيئة ثم ارتفعت المردودية الى8 قنطار في الهكتار سنة 1980 بداية تطبيق المخطط الخماسي الأول مما ارتفع الرقم القياسي الى 114 ، ثم انخفضت المردودية من جديد فانتشار الأصناف المحلية دون تطهيرها من الشوائب والأمراض ونقص كمية الأمطار اللازمة للنمو أدى الى تذبذب المردودية الانتاجية وبالتالي عدم انتظام انتاج الشعير..

وبحساب خط الاتجاه العام المتوسط المردودية الانتاجية للشعير للفترة 1963-1984 كانت المعادلة كالتالي:

ص= - 002ر0 س + 62ر5

حيث تشير (ص) الى متوسط المردودية الانتاجية الهكتارية للشعير (س) الى السنوات ، ومن هذه المعادلة يتضح أن متوسط زيادة المردودية الانتاجية للشعير صغير أي لم تحقق زيادة مستمرة خلال فترة (1963-1984)

كما أن المتوقع للمردودية الانتاجية للشعير سنة 1990 مع أفتراض متوسط الزيادة السنوي سنويا =27 تكون المردودية الانتاجية للشعير 6,5 قنطار في الهكتار وهذا مايبين ثبات المردودية الانتاجية للشعير وتوسع الزراعة الخفيفة مع الاعتماد وعلى كمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها غير المنتظم.



الرسم البياني رقم (   ) خط الاتجاه العام للمردودية

الانتاجية للشعير للفترة (1984_1963)

3- تطور الطاقة الانتاجية للمحاصيل الشتوية خلال الفترة 1984/63

تدني المساحة المزروعة للمحاصيل الشتوية وضعف المردودية الانتاجية أثر في الطاقة الانتاجية للمحاصيل الشتوية خلال الفترة الدراسية بلغ متوسط الانتاج الكلي للمحاصيل الشتوية (القمح الصلب والقمح اللين والشعير 10,108,000 قنطار منها القمح الصلب 5,125,000 قنطار يمثل نسبة 51% من متوسط الانتاج الكلي ، القمح اللين 1,450,000 قنطار يمثل نسبة 14% الشعير 3,533,000 قنطار يمثل نسبة 35 % من متوسط الانتاج الكلي

1- انتاج القمح الصلب وتطوره :

يتبين من جدول انتاج القمح الصلب خلال الفترة 1963-1984 تذبذب في انتاج القمح الصلب وتقلباته من موسم فلاحي لآخر متأثر بتقلبات المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح الصلب الخاضعة الى الظروف الطبيعية للانتاج نفس كمية الامطار المتساقطة في السنة وعدم حسن توزيعها المنتظم خلال فترات نمو المحصول ، خاصة الفترة الربيعية التي يحتاج الجفاف مبكرا على الأصناف المتأخرة النضج ، أما اذا كانت كمية الأمطار متأخرة خاصة في الفترة الخريفية فانها تؤثر على النمو المنتظم للمحصول ، فان زراعة البذور المحلية غير المعتمدة من طرف الديوان الوطني للحبوب فانه بلا شك تدون نسبة نقاوة الصنف ونسبة الإنبات جد ضعيفة زيادة على أختلاطها بالشوائب ، تضعف من المردودية الانتاجية الهكتارية فالاستعمال السيء للأسمدة الكيميائية في الغالب لايكون نافعا للمحصول بل يؤدي الى أنتشار الأعشاب الضارة ، بلغ أنتاج القمح الصلب 6842 (ألف قنطار) سنة 1963 وهي سنة الأساس وهي تعتبر السنة الجيدة للمحصول حيث أستخدمت الأرض الزراعية بعد فترة طويلة من الراحة ، كما سبق ذكره

فان تجميع الفلاحين في المحتشارات أدى الى ترك الأرض بور في الفترة طويلة ، كما أن عودة الفلاحين لأرض وحبا في خدمتها ثم زراعة جميع المساحات الخاصة بالمحاصيل الشتوية وملاءمة كمية الأمطار المتساقطة في السنة حيث أرتفعت المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح الصلب وأرتفع معدل الانتاج ثم أنخفض الانتاج الى 3104 (ألف قنطار) سنة 1966 مع أنخفاض في الرقم القياسي الى 63 يرجع سبب الانخفاض الى الظروف السيئة للاحوال الجوية حيث أجتاحت فترة الجفاف الخريفية وانخفاض في المردودية الانتاجية

كما أنخفض الانتاج الى 3011 الى 2222 (ألف قنطار) سنة 1974 حيث أنخفض الرقم القياسي الى 40 ثم أنخفض الانتاج تدريجيا خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) حيث أنخفض الانتاج الى 2731 (ألف قنطار) سنة **1977** وأنخفض الرقم القياسي 63 يرجع سبب الانخفاض الى ظهور النظام التعاوني للانتاج الثورة الزراعية منافسا القطاع الخاص من حيث الاستثمارات الزراعية ومدخلات الانتاج الوسيطة في الانتاج ان ضعف الامكانيات المادية للانتاج ، المعدات وأدوات الانتاج أدت الى ترك أكثر من نصف المساحة المزروعة بور بدون خدمة ، ثم أنخفض الانتاج الى 2695 (ألف قنطار) سنة 1983 أي نهاية المخطط الخماسي (80-84) كما أنخفض الرقم القياسي الى 30 ، فضعف الانتاج القمح يرجع الى أنتشار الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية لدى القطاع الخاص وتعتمد الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية على التوسيع الأفقي للانتاج أي توسع المساحة المزروعة بزيادة في الانتاج القمح دون تعميم الزراعة المكثفة للمحاصيل الشتوية لدى القطاع الخاص التي تعتمد على التوسع الرأسي للانتاج واستعمال تقنيات الانتاج على نفس الرقعة الزراعية للرفع من المردودية الانتاجية التي تزيد في انتاج القمح ، فغياب تقنيات الانتاج ومدخلات الانتاج الوسيطة أدى الى أنتشار الزراعة الخفيفة للمحاصيل

جدول انتاج القمح الصلب خلال الفترة 1963-1984

بالألف قنطار 1963×100 سنة الأساس

الرقم القياسي	الانتاج	السنة
100	8242	1963
88	5907	1964
74	6550	1965
35	3104	1966
65	5748	1967
81	7211	1968
65	5762	1969
76	6769	1970
59	5238	1971
70	6261	1972
54	4287	1973
40	3611	1974
86	7646	1975
65	5758	1976
30	2731	1977
38	3364	1978
43	3886	1979
62	5499	1980
49	4338	1981
40	3598	1982
30	2695	1983
38	3437	1984

الشتوية أي نرش . الانتاج عن طريق زيادة المساحة المزروعة غير أن ضعف الامكانيات المادية والمعدات وأدوات الانتاج، ترك أكثر من نصف المساحة المزروعة بور بدون حراثة . الذي أدى الى تذبذب الانتاج وتقلبات زيادة على الظروف الطبيعية المؤثرة على المردودية الانتاجية خاصة تأخر سقوط الامطار الخريفية التي تدفع الفلاحين الى ترك الارض بدون حراثة

ومن خلال دراسة الاتجاه العام لانتاج القمح الصلب خلال الفترة 1963-1984 كانت المعادلة كالتالي:

ص= - 27ر103س + 12ر6210

حيث نشير (ص) الى الانتاج القمح الصلب (س) الى السنوات ، ومن هذه المعادلة يتضح أن هناك نقصان سنويا في الانتاج مقداره 27ر103 (ألف قنطار) بفرض استمرار النقصان بنفس الحدة فانه يتضح أن يصل الانتاج القمح الى 3ر3421 (ألف طن) سنة 1990 بحيث تكون س = 27 أي في نهاية المخطط الخماسي الثاني الذي يهدف الى تعميم الزراعة المكثفة للمحاصيل الشتوية على نفس المساحة المزروعة للمحاصيل الشتوية للرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح الصلب عن طريق ادخال فنيات الانتاج ومدخلات الانتاج الوسيطة في الانتاج ، حتى نحصل على انتاج منتظما وذلك بانتظام المردودية الانتاجية وثباتها للقمح الصلب غير أن عملية تكثيف الانتاج بقيت مرتبطة بكمية الامطار المتساقطة في السنة وتوزيعها غير المنتظم حسب احتياجات النبات خاصة الفترة الربيعية أدى الى ضعف المردودية الانتاجية وعدم ثباتها التي أثرت على تقلبات الانتاج القمح الصلب ، للرفع من المردودية الانتاجية للقمح الصلب وانتظامها مع انتظام الانتاج يشترط توفير المياه اللازمة للسقي (الري والصرف) كما تفعله الدول المنتجة المصدرة حتى تضمن الرفع وتنظيم الانتاج دون تأثير بالظروف الطبيعية .

الرسم البياني رقم (   )

خط الاتجاه العام لانتاج القمح الصلب للفترة

(1984_1963)



جدول انتاج القمح الليبي خلال الفترة 1963-1984

بالألف قنطار 1963 =100 أساسي

السنة	الانتاج	الرقم القياسي
1963	1884	100
1964	1375	72
1965	1466	76
1966	562	30
1967	1234	66
1968	2052	109
1969	2103	111
1970	2781	147
1971	1059	5[illegible]
1972	2467	132
1973	1408	74
1974	1159	61
1975	1925	102
1976	1381	73
1977	621,00	32
1978	1017	53
1979	1050	55
1980	1879	99
1981	1050	55
1982	923	48
1983	764	40
1984	823	43

ب- انتاج القمح اللين وتطوره :

يتبين من خلال تطور انتاج القمح اللين للفترة 1963-1984 تذبذب في انتاج القمح اللين وعدم انتظامه من موسم لآخر بتأثير تقلبات المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح اللين ، كما سبق ذكره، أن زراعة القمح اللين زراعة دخيلة للمجتمع الزراعي الجزائري ، غير أن ارتفاع الطلب على مادة القمح اللين أي الطلب على استهلاكها شجعت الدولة الفلاحين على زراعة القمح اللين وانقاص المساحة الزراعية الخاصة بالشعير ، حيث بلغ الانتاج 1604 (ألف قنطار) سنة 1963) وهي سنة الأساس ارتفع الانتاج في هذا الموسم نتيجة لخدمة التربة الزراعية وتحضيرها ، وغناء التربة الزراعية بالعناصر المعدنية المخصبة خاصة الآزوت ، بعدما تركت الأرض الزراعية فترة طويلة بدون زراعة أنخفض الانتاج القمح اللين الى 562 (ألف قنطار) سنة 1966 كما أنخفض الرقم القياسي الى 30 ، اجتياح الجفاف أدى الى تقلص في المساحات المزرعة وأنخفاض المردودية الانتاجية الهكتارية ، غير أن الانتاج القمح اللين أرتفع خلال المخطط الثلاثي (1967-1969) ركزت الدولة على تشجيع الاستثمارات الزراعية ومدخلات الانتاج الوسيطة لدى القطاع الخاص خاصة توزيع البذور ذات المردودية العالية المستوردة منها القمح المكسيكي والايطالي ارتفع الانتاج القمح اللين الى 2052 (ألف قنطار) سنة 1966 كما أرتفع الرقم القياسي الى 100 كما أرتفع الانتاج القمح اللين الى 2103 (ألف قنطار) سنة 1969 الى نهاية المخطط الثلاثي ، كما أرتفع الرقم القياسي 121 كما أرتفع الانتاج القمح اللين في بداية المخطط الرباعي الأول الى 2706 (ألف قنطار) سنة 1970 كما أرتفع الرقم القياسي الى 147 أي تقريبا تضاعف الانتاج القمح عن سنة الأساس حيث كان يهدف المخطط الرباعي الأول والثاني الى تعميم زراعة أصناف ذات المردودية العالية للرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية الى تكثيف انتاج المحاصيل الشتوية ، ثم انخفض الانتاج القمح اللين الى 1699 ألف قنطار الى سنة 1971 كما أنخفض الرقم القياسي الى 94 ثم أرتفع الانتاج القمح اللين الى 2467 ألف قنطار سنة 1972 كما أرتفع الرقم القياسي الى 132 لظهور النظام التعاوني للانتاج قطاع الثورة الزراعية .

كان منافسا للقطاع الخاص ، حيث كان أهتمام الدولة في توجيه الاستثمارات الزراعية ومدخلات الانتاج الوسيطة الى القطاع التعاوني سواء كان قطاع الثورة الزراعية أو التعاونيات العائلية المسترجعة وكذلك الاعتماد على القطاع المسير ذاتيا فانخفض الانتاج القمح اللين الى 1155 (ألف قنطار) سنة 1974 ثم ارتفع الانتاج القمح اللين الى 1925 (ألف قنطار) ارتفع الرقم القياسي الى 102 ثم بدأ يتذبذب انتاج القمح بالانخفاض من موسم فلاحي لآخر حيث انخفض الانتاج القمح اللين الى 521 (ألف قنطار) سنة 1977 كما انخفض الرقم القياسي الى 32 ثم انخفض الانتاج القمح اللين الى 764 (ألف قنطار) سنة سنة 1983، أي في نهاية المخطط الخماسي الأول الذي يهدف الى تعميم الزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية خاصة أصناف ذات المردودية العالية ، فان استفادة الفلاحين من البذور ذات المردودية العالية خاصة لما أصبح انتاجها في المزارع المعتمدة من طرف المعهد الوطني للمحاصيل الكبرى ، غير أن أصناف البذور ذات المردودية العالية تحتاج الى تقنيات كبيرة في تحضير التربة والاستعمال الفني للاسمدة الكيمائية زيادة على هذه الأصناف ملاءمتها للظروف الطبيعية للانتاج وفي مناطق الانتاج فعدم توفير المعدات وأدوات الانتاج والاستعمال غير الفني للاسمدة الكيمائية ، والاعتماد على كمية الأمطار المتساقطة في السنة أدى الى ضعف في المردودية الانتاجية المصحوبة بتقلبات الانتاج وعدم انتظامه من موسم لآخر.

ومن خلال دراسة الاتجاه العام لانتاج القمح اللين خلال الفترة 1963-1984 كانت المعادلة كالتالي:

ص = -39,14 س + 1661,55

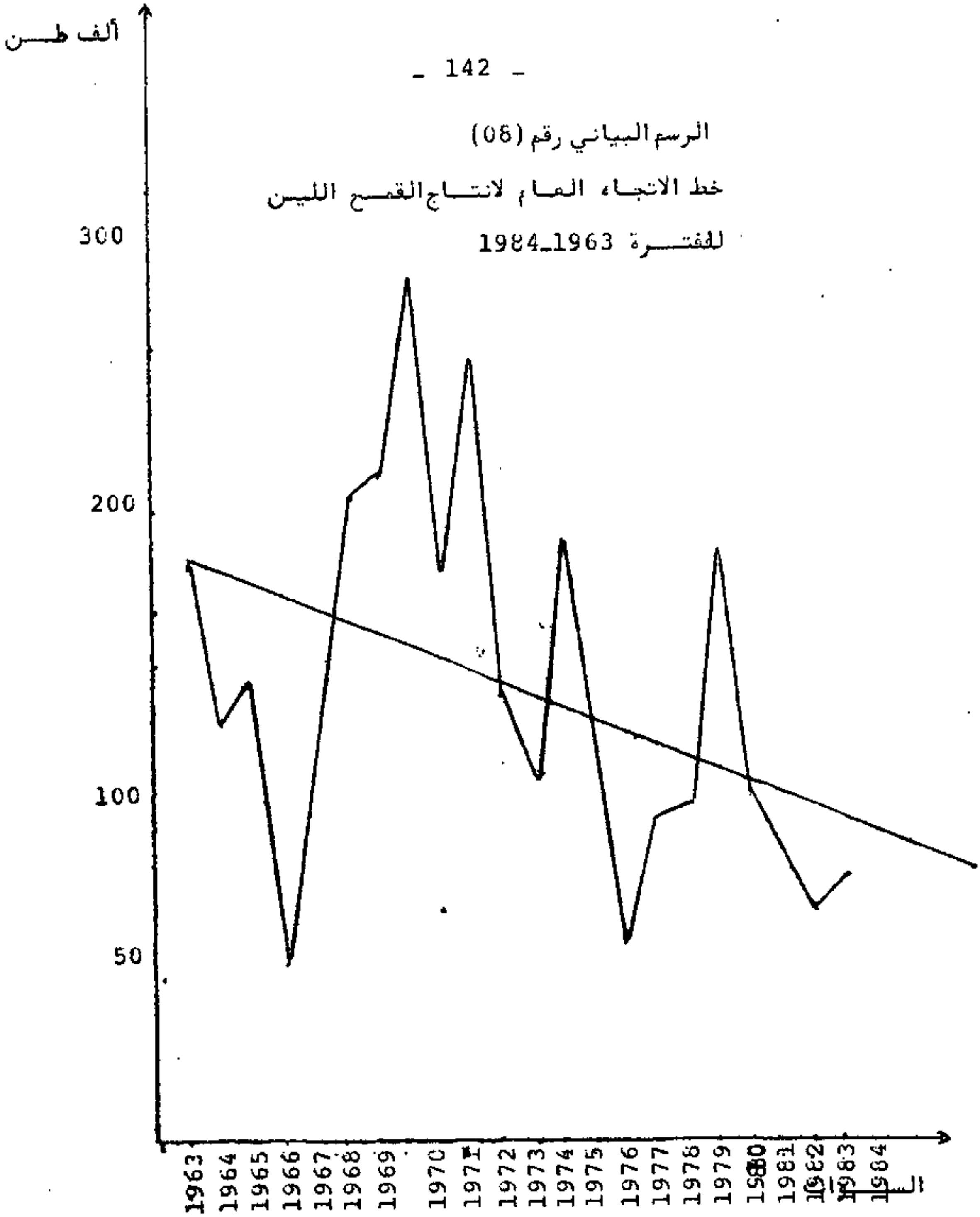
حيث تشير (ص) الى انتاج القمح اللين ، (س) الى السنوات ومن هذه المعادلة يتضح أن هناك نقصان سنويا في الانتاج مقداره 39,14 (ألف قنطار) بفرض استمرار النقصان بنفس المعدل فانه يتضح أن يصل الانتاج القمح اللين الى

604,77 (ألف قنطار) سنة 1990 بحيث تكون ص = 27 في نهاية المخطط الخماسي الثاني الذي يهدف الى تعميم الزراعة المكثفة للمحاصيل الشتوية على نفس المساحة المزروعة للرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح اللين عن طريق ادخال تقنيات الانتاج ومدخلات الانتاج الوسيلة حتى نحصل على انتاج منتظم وذلك بانتظام المردودية الانتاجية وثباتها للقمح اللين غير أن عملية تكثيف الانتاج للقمح اللين بقيت مرتبطة بكمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها غير المنتظم حسب احتياجات النبات خاصة الفترة الربيعية على الرغم من وجود أصناف مبكرة النضج والملائمة لمناطق الانتاج بقيت المردودية الانتاجية للقمح اللين منخفضة وعدم ثباتها والمؤثرة لتقلبات الانتاج القمح اللين للرفع من المردودية الانتاجية للقمح اللين وانتظامها وارتفاع الانتاج القمح اللين يشترط توفير المياه اللازمة للسقي (الري والسدود) كما تتطلبه الدول المنتجة والمصدرة حتى تضمن الرفع و تنظيم الانتاج دون تأثيره بالظروف الطبيعية .

الرسم البياني رقم (08)

خط الاتجاه العام لانتاج القمح الليس

للفتـــرة 1963-1984



جدول انتاج الشعير خلال الفترة 1963-1984

بالالف قنطار 1963 سنة الاساس

السنة	الانتاج	الرقم القياسي
1963	5882	100
1964	2266	38
1965	3268	55
1966	1163	19
1967	2844	48
1968	4641	78
1969	3928	66
1970	4960	84
1971	3128	53
1972	5621	95
1973	3077	52
1974	2418	41
1975	5642	95
1976	4009	68
1977	1745	29
1978	2208	37
1979	2795	47
1980	5154	87
1981	3220	54
1982	3411	57
1983	2736	46
1984	3612	61

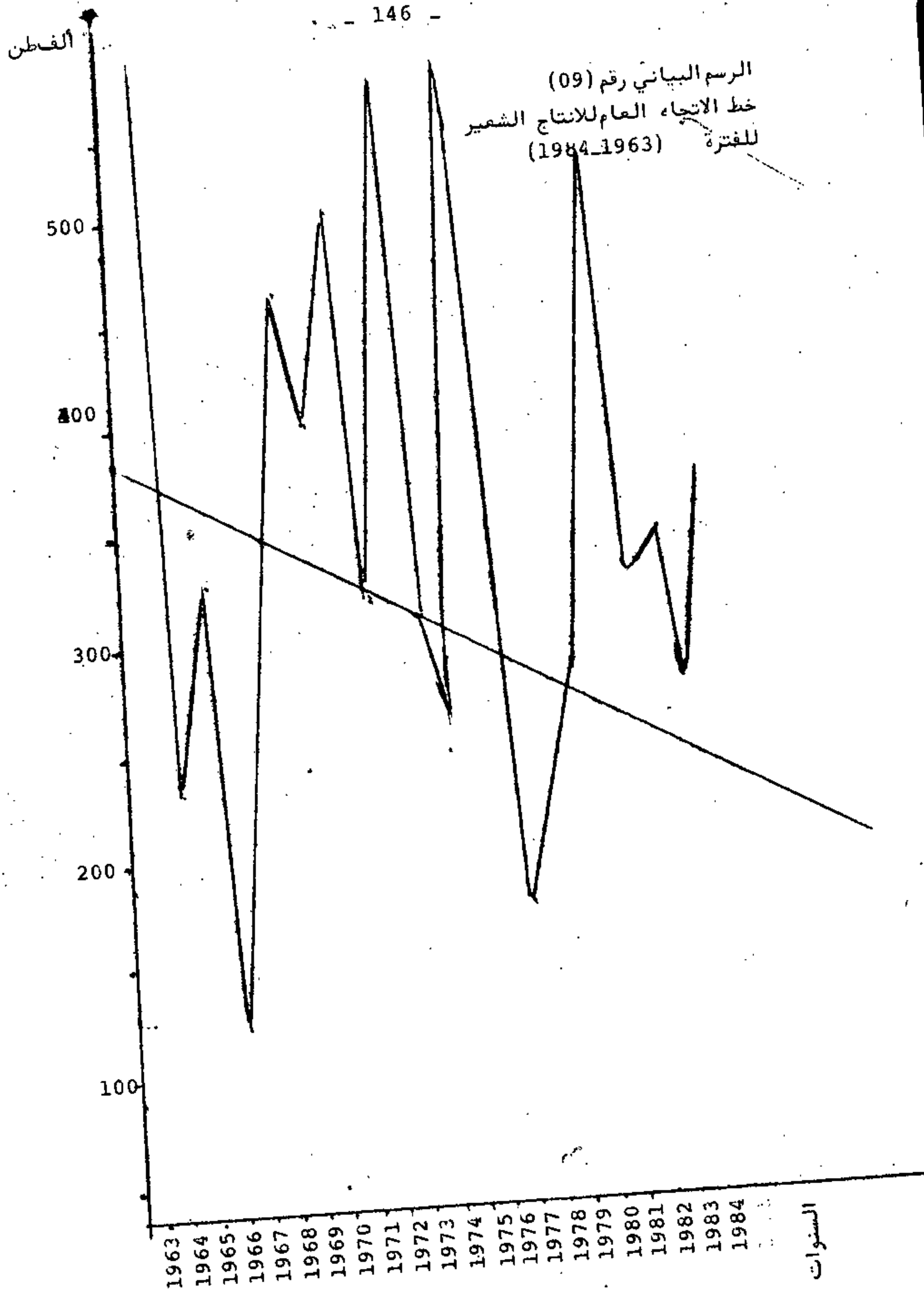
ج - انتــاج الشعيـر وتطورهـــا :

يتبيـن من خـلال جدول تطـور انتاج الشعير خلال الفترة 1963-1984 تذبذب وتقلبات انتـاج الشعيـر من موسم فلاحي لآخـر بتأثير انخفـاض المردوديـة الانتاجيـة الهكتاريـة للشعيـر وكذلك الى انخفـاض المساحة المزروعة بالشعيـر كما سبق ذلك عملت وزارة الفلاحـة على تشجيع توسع زراعة القمح الليـن على حساب المساحـات الزراعيـة المخصصة للشعير وذلك استجابة للطلـب الاستهلاكـي على مادة القمـح الليـن كما نعلـم أن زراعة الشعير كانت الزراعة الرئيسـي لسكـان الريف قبـل دخـول زراعـة القمح الليـن ، وفي نفس الوقـت علفـا لتربيـة الماشيـة فكـون الجزائر تتربع على مساحـات واسعة للمراعـي فهـي لاتحتـاج كثيـرا الى علـف الحيوانـات من مادة الشعيـر الا في فترات الجفاف كـان انتـاج الشعيـر 5662 (ألف قنطـار) سنـة 1963 وهي سنـة الأسـاس وهـي أحسـن سنـة جيـدة للانتـاج ، عرف الانتـاج الشعيـر تقلبـات كثيـرة في الانتـاج حيث انخفـض الانتـاج الشعيـر الى 1163 (ألف قنطـار) سنة 1966 كما انخفـض الرقم القياسـي الى 18 ثم انخفـض انتـاج الشعيـر 1745 ألف قنطـار) انخفض ا الرقم القياسـي الى 29 ، فانخفـاض انتاج الشعير يرجع الى انخفاض في المساحة المنزرعـة وثباتها وتوسع زراعـة أصنـاف المحليـة دون تعميم أصنـاف ذا ت المردوديـة العاليـة كما أن احـلال زراعـة القمح الليـن والقمـح الصلـب وكذلـك زراعـة الأعـلاف والبقوليـات أدى الى تدني المساحـة المنزرعـة كما أثـر على انخفـاض انتـاج الشعيـر لكون زراعـة الشعير تعتمـد على الزراعـة الخفيفـة دون الزراعـة المكثفة للانتـاج المحاصيـل الشتويـة عرفـت مخططـات التنمية الزراعية انخفاضـا كبيرا للانتـاج الشعيـر بتأثيـر انخفـاض انخفـاض المردوديـة الانتاجيـة للشعير وتدني المساحـة المنزرعـة .

ومن خلال دراسة خط الاتجاه العام لانتاج الشعير خلال الفترة 1963 1984 كانت المعادلة كالتالي:

ص = - 16,86 + 3710,64

حيث تشير (ص) الى انتاج الشعير (س) الى السنوات ومن هذه المعادلة يتضح أن هناك نقصان سنويا في الانتاج مقداره 39,14 (ألف قنطار) وبفرض استمرار النقصان بنفس المعدل فانه يتضح أن يصل الانتاج الشعير الى 3255,42 ألف قنطار سنة 1990 ، بحيث تكون س تساوي 27 في نهاية المخطط الخماسي الثاني الذي يهدف الى تعميم الزراعة المكثفة للمحاصيل الشتوية على نفس المساحة المنزرعة للرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية للشعير عن طريق ادخال فنيات الانتاج ومدخلات الانتاج الوسيطة الانتاج حتى نحصل على انتاج منتظم . . بانتظام المردودية الانتاجية وثباتها للشعير غير أن عملية تكثيف الانتاج للشعير ، بقيت مرتبطة بكمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها غير المنتظم حسب احتياجات النبات خاصة الفترة الربيعية على الرغم من وجود أصناف مبكرة النضج والملائمة لمناطق الانتاج ، بقيت المردودية الانتاجية للشعير منخفضة وعدم ثباتها والموءشرة على تقلبات الانتاج الشعير ، للرفع من المردودية الانتاجية للشعير وانتظامها مع انتظام الانتاج الشعير يشترط توفير المياه اللازمة للسقي (الري والصرف) كما توفره الدول المنتجة المصدرة حتى تضمن الرفع وتنظيم الانتاج دون تأثيره بالظروف الطبيعية .



الرسم البياني رقم (09)
خط الاتجاه العام للانتاج الشعير
للفترة (1984-1963)

المبحث الثاني

انتاج المحاصيل الشتوية لدى القطاع العام

المطلب الاول: تأثير الهيكل العقاري والفني على تنظيم الانتاج

أ- تأثير الهيكل العقاري على تنظيم الانتاج:

1- القطاع الاشتراكي:

بعد مغادرة الرأسمالية الزراعية الأوربية أرض الجزائر أصدرت الحكومة الجزائرية مرسوم 22 - 28 مارس 1963 الذي ينظم الوحدات الانتاجية وتسييرها وتنظيم توزيع دخل الوحدات الانتاجية ،حيث ضم قرابة مليون هكتار من أراضي المعمرين التي كانت من أخصب الاراضي الزراعية وتم تأميم قرابة 1,5 مليون هكتار في نهاية أكتوبر 1963 وبذلك أصبح القطاع الاشتراكي يتربع على مساحة منزرعة تقدر 2,5 مليون هكتار (أثناء الاستقلال المزارع المهجورة من طرف الكلون ، تكفل بها قدماء عمال الرأسمالية الزراعية الكلونيالية المدعمين من طرف حزب جبهة التحرير الوطني والاتحاد العام للعمال الجزائريين وجيش التحرير الوطني ،الحكومة الجزائرية ،أصبحت أمام استغلال جديد للاراضي الزراعية [1] الغياب التام للفنيين من الوحدات الانتاجية [2] سنة 1965 أدى الى مبادرة العمال في انجاز العمليات الزراعية تلقائيا والعمل التعاوني لتنظيم الانتاج جاء في برنامج طرابلس (مزارع الدولة يشارك العمال في تسييرها وتوزيع الارباح [3] فكان ميلاد التسيير الذاتي سنة 1967 وتعاونية قدماء المجاهدين سنة 1966 وبهذا أصبح الهيكل التنظيمي

---

1) .ominique Baurlio : Stratégie agro-alimentaire pour algérie p.39

2) S. Bedrad : La politique agraire p. 139

3) F.L.N . Programme de Tripli p. 683

للزراعة الجزائرية يشمل القطاع الاشتراكي الذي يضم المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونية قدماء المجاهدين قبل عملية اعادة الهيكلة وتوزيع المستثمرات الفلاحية كما سبق ذكره، فان الثورة الجزائرية أكدت للفلاحين المحرومين من الأراضي الزراعية الكولونيالية (الثورة الجزائرية تؤكد من عزمها في اسراع استرجاع تراث الأمة الأراضي الزراعية المملوكة من طرف الرأسمالية الزراعية الكولونيالية (1).

(1) G. Lazarev : Autogestion agricole en algérie institution et developpement agricole p. 7

مختلف أشكال الوحدات الفلاحية

قبل اعادة الهيكلة

(٨)

القطاع	عدد الوحدات	المساحة المنزرعة: المجموع	المساحة المنزرعة: متوسط	عدد العمال الدائمين: المجموع	عدد العمال الدائمين: متوسط
ن. المسير ذاتيا	1700	1890,000	1112	-	-
ن. قدماء المجاهدين	370	160,000	432	-	-
مجموع القطاع الاشتراكي	2070	2050,000	990	170,000	82
ت. الثورة الزراعية	6000	1100,000	183	100,000	17
القطاع الخاص	700,000	4050,000	5,8	400,000	0,6
المجموع		7500,000		670,000	

- معلومات غير معروفة

+ 100,000 عامل دائم و70,000 موسمي

عدد العمال المزارعين لدي القطاع الخاص 900,000 منهم 400,000 ليباشررون العمل الزراعي المباشر

(و.ا): الوحدة الانتاجية

(ف) القطاع الخاص

(ت) التعاونية

المصدر:

(8) C.N.S L'evolution de l'agriculture p. 48 N° 2-1 Année 1984

2- توزيع الأراضي الزراعية

تتوزع الوحدات الانتاجية الاشتراكية على مساحة منزرعة تقدر 5ر2 مليون هكتار من أخصب الأراضي الزراعية على مستوى الوطن ومعظم هذه المساحة تقع في شمال البلاد ، حيث بلغ عدد الوحدات الانتاجية 1994 وحدة انتاجية منها 221 وحدة انتاجية تفوق 762،000 هكتار وبعد الاستقلال سرعت الحكومة الجزائرية على ضم الوحدات الانتاجية الصنيهرة المهجورة ، حيث كان عدد الوحدات الانتاجية التابعة للرأسمالية الزراعية الكلونيالية حوالي 20،000 وحدة انتاجية مختلفة المساحة ، فأصبحت بعد الاستقلال 2000 وحدة انتاجية تختلف في حجم المساحة المنزرعة أقل من 100 هكتار الى أكثر من 2000 هكتار نتج من عملية ضم الوحدات الانتاجية الى عدم التجانس في القطع الزراعية وابتعاد القطع الزراعية عن بعضها البعض وعن مقر الوحدة الانتاجية ما خلق مشاكل كثيرة في تنظيم وتسيير الانتاج وعدم مراقبة انتاج العمليات خاصة كما سبق ذكره الى فقدان الجانب التأطير للوحدة الانتاجية مما دفع بمسؤولي وزارة الفلاحة الى زيادة عدد الوحدات الانتاجية الى اعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا سنة 1967 غير أن غياب التأطير الفني للوحدات الانتاجية المسيرة ذاتيا لم يحل مشكلة تنظيم وتسيير الانتاج (المرسوم المؤرخ بتاريخ 22 مارس 1963 يعمل على تنظيم وتسيير المؤسسات الصناعية والحرفية وكذلك الوحدات الانتاجية التابعة للدولة [(1)] . فان غالبية مديري الوحدات الانتاجية المسيرة ذاتيا ليس لهم مؤهلات تسمح بتنظيم وتسيير الوحدات الانتاجية ، سواء كانت تنظيمية أو فنية بقيت الوحدات الانتاجية المسيرة ذاتيا على حجمها المهيكل لسنة 1967 الذي شمل بعض الوحدات الانتاجية الكبيرة التي تفوق 2000 هكتار ، التي تمثل نسبة 1ر33% من مجموع المساحة الكلية 2382،000 هكتار في بداية المخطط الخماسي الأول عملت وزارة الفلاحة على اعادة هيكلة الوحدات الانتاجية للمزارع المسيرة ذاتيا للمرة الثانية حتى تكون ذات

8

G. Lazarev . Autogestion agricole en algérie. p. 25

فاعليــة اقتصاديــة مستمــرة وتسهـل عمليــة التنظيـم والتسيير والمراقبـــــة وفــي الزراعــة المكثفــة للانتــاج ، وفيمايلــي جدول توزيــع حجم الوحدات الانتاجيــة المسيــرة ذاتيــا قبل عمليــة اعادة الهيكليـــة .

(١)

البيـــــان	عدد الوحدات الانتاجية	%	المساحة بالهكتار	%
أقــل من 100 هكتــار	106	3ر•	5	0ر2
100 ـ 500 هـ	479	24ر0	159	6ر9
500 ـ 1000 هـ	634	31ر0	520	22ر6
1000ـ 2000 هـ	554	27ر8	8 56	37ر2
2000 فأكثــر	221	11ر1	7 62	33ر1
المجموع	1994	100	2302	100

فان صغر حجــم الوحــدات الانتاجيــة والتشتت القطع الزراعية وعدم تجانسهـا بتغلب التأثيـر الفنـي مع النقـص في معدات وأدوات الانتــاج شجـع توسـع الزراعة الخفيفـــة للمحاصيــل الشتويــــة .

---

1) المصـــدر كتابـــة الدولــة للتخـطيط

ب - تأثير التدخل الفني على تنظيم الانتاج

1- الديوان الوطني للاصلاح الزراعي:

فان غياب التأطير الفني من الوحدات الانتاجية المسيرة ذاتيا بعد الاستقلال تم انشاء بمرسوم الديوان الوطني للاصلاح الزراعي بتاريخ 18 مارس 1963 الذي يقوم بالاشراف الفني والتنظيمي لتسيير قرابة 2000 وحدة انتاجية مسيرة ذاتيا (كما أنتقلت الذمة المالية لصندوق حيازة الملكية والاستغلال الريفي (C.A.P.E.R) الى الديوان الوطني للاصلاح الزراعي)[1] كما أصبح لهذا الديوان جميع الصلاحيات حيث أصبح يشرف على التكوين وتخصيص القروض الفلاحية والاعانات المقدمة من طرف الدولة فان مركزية الديوان الوطني للاصلاح الزراعي على عملية التنظيم والتسيير والقروض والتكوين كاد يقضي تماما على حرية مبادرة العمال في تسيير وحداتهم الانتاجية (استطاع نظام التسيير الذاتي أن يستعيد شيئا فشيئا حيويته ونشاطه و وأن يوفر شروط بعثة وازدهاره بفضل اعادة تنظيمه غداة أنتفاضة 19 جوان 1965 على أساس مبادىء اللامركزية والفصل بين الانتاج والخدمات)[2] حيث كان اصلاح سنة 1966 يهدف الى ضمان اللامركزية تماشيا مع المبادىء الاساسية للتسيير الذاتي والغاء (O.N.R.A) الذي كان يشكل الحاجز البيروقراطي على المبادىء الاساسية للتسيير الذاتي.

2- التأطير الفني :

القطاع الاشتراكي أصبح يضم جميع الوحدات الانتاجية التابعة للرأسمالية الزراعية الكولونيالية ، تتجاوز متوسط المساحة للوحدة الانتاجية 1150 هكتار قبل

---

1) G. Lazarev p. 25

2) الندوة الوطنية الثالثة للقطاع الاشتراكي ، قصر الامم 10-12 أفريل 1973.

عمليـــة اعـــادة الهيكلـــــة ، فالحجم الكبير للوحدات الانتاجيـــة لم يرافقه تأطيـــر فنـــي للانتـــاج ، مناسبـــن ذلك ، تميزت سنـــة 1965 بالغيـــاب التام للتأطيـــر الفنـــي للوحـــدات الانتاجيـــة المسيـــرة ذاتيـــا تشكل مرحلـــة خطيـــرة على عمليـــة تنظيـــم وتسييـــر الانتـــاج فمع نشأة الديوان الوطنـــي للاصـــلاح الزراعـــي سنـــة 1963 تحت وصايـــة وزارة الفلاحـــة تتطلـــب سد الفراغ الفني للوحدات الانتاجيـــة غيـــر أن الغـــاء الديوان سنـــة 1966 زادت حـــدة مشكلـــة التنظيم والتسييـــر لانّ معظم مديـــري الوحدات الانتاجيـــة ليس لهـــم كفاءات فنيـــة وتنظيميـــة للتسييـــر الوحـــدة الانتاجيـــة (فان مديري الوحدات الانتاجيـــة فـــان مديـــري **الوحـــدات** الانتاجيـــة في الغالـــب غير مؤهليـــن من الناحيـــة الفنيـــة الفلاحيـــة وهذا على جميـــع الوحـــدات الانتاجيـــة التي يسيرونهـــا بدون استثنـــاء (1) حيـــث لا يستطيعـــون تقديـــم المساعـــدات الفنيـــة أو ارشاديـــة للعمـــال بينما كانـــت الرأسمـــالية الزراعيـــة الكلونيالية موفرة الاطـــار الفنـــي (يـــوجد على الأقـــل فنـــي زراعـــي في الوحدة الانتاجيـــة زيادة على صاحـــب الملكيـــة في الغالـــب يكـــون فنيـــا ..).

أما بالنسبـــة لرؤســـاء الأفـــواج فان مستواهـــم الفني منخفض غير مؤهليـــن لتقنيـــات الانتـــاج الحديـــث (مستواهـــم العـــام للمعرفـــة في الغالـــب ضعيـــف لا يسمح لهـــم باستيعـــاب المعرفـــة الفنيـــة الثانيـــة من أجل النهوض بالانتـــاج ، لم تستفيـــد اليد العاملـــة الزراعية من التكويـــن في اطـــار مخطـــط قسنطينـــة ، فعلى الرغـــم من ارتفـــاع عدد المرشديـــن من 400 سنـــة 1959 الى 2950 في نهاية 1963 لم تستفيـــد الزراعـــة الجزائريـــة بخبرة الفنييـــن والمهندسيـــن الفرنسييـــن يقول دنيس لامبـــار (حتى في اطـــار التعاون الفنـــي وفي ظـــل الاقتصـــاد المستقـــل ، امكانيـــات بعث الفنيين

(1 J. Bedrani : Les politiques agraires p. 139

تبقى محدودة لأن الزراعة الفرنسية تشتكي هي نفسها من أزمة الاطارات الفنية [1]

ثم تكوين خلال الفترة (1962-) 112 زراعي متخرجين من المدرسة الجهوية الفلاحية لكل من سكيكدة وسيدي بلعباس التحقوا باطارات ادارية بوزارة الفلاحة والدواوين التابعة لها ، بين الوحدات الانتاجية أصبحت تشتكي من الغياب التام للتأطير وارتفاع نسبة شيخوخة اليد العاملة المسنة أكثر من 65 سنة خلال فترة 1966-1967) من 55،1% من المجموع الكلي لليد العاملة الزراعية الى 7،6% سنة (1974-1975) ثم الى 5،8 سنة 1975-1976 [2]

الرأس المال الانتاجي

أتلفت الرأسمالية الزراعية الكولنيالية المعدات وأدوات الانتاج المباني عند مغادرتها التراب الجزائري حيث حطمت الجانب انجانب الفني للانتاج دون أن يترك شيء صالح في الحضيرة ، الشي الذي أدى الى ... القطاع الاشتراكي في انجاز العمليات الزراعية مع كبر حجم الوحدة الانتاجية (أراضي القطاع الحديث أنخفضت بنسبة 20% من 1955 الى 1964 وهذا شيء عاد أنخفاض المساحة المنزرعة يوءدي الى أنخفاض الانتاج [3] غياب التأطير الفني وعدم تجديد حضيرة العتاد أثر على انجاز العمليات الزراعية قامت (...) الشركة الوطنية للاحتراس بتجميع العتاد الفلاحي الجيد الذي تركته الرأسمالية الزراعية الكلونيالية على مستوى الوطن حتى تقوم بعملية الحرث والبذر لجميع الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع الاشتراكي ثم حرث وبذر 550،000 هكتار ان غياب أو نقص المعدات من الوحدات الانتاجية أثر على الانتاج ، صرح السيد الرئيس

1) Denis Lambert : Developpement agricole en algerie p. 21

2) Idem

3) S. Bedrani : Les politiques agraires p. 59 - 60

بن بلـة أثـناء أنعقـاد أول موءتمـرللاتحـاد الوطنـي للفلاحيـن الجزائرييـن سنـة 1963 شهـرأكتوبـر في خطـاب موجـه الى الموءتمريـن (المعدات وأدوات الانتـاج الموجودة لـدى(SAP) تكون تحـت تصرف لجنـة التسييـروفي حالـة وجـود مشـاكـل تكون تحـت تصـرف المجالس البلديـة المنشطـة للتسييرالذاتـي بلـغ عـد د الجرارات المشترات خـلال الفتـرة (1962-1966) 2225 جرار بينما كان من المتوقـع تجديـدالحضيـرة 8000 جـرارفنقـص حضـيرة العتـاد والتأطير الفني خـلال الفتـرة (1962-1966) أدى الى ضعـف إنتاجيـة اليد العاملـة الزراعيـة ومجـراروا حـد لـ1200 هكتـارتبيـنلنـا هـذه الفتـرة أن كـل من القطـاع الاشتراكي والتقليـدي يعانـي عن الرأسمـال الانتاجـي كما أصبـح القطـاع الاشتراكـي يعانـي من الجانـب التنظيمـي والتسييـر للتجمعـات الشاسعـة لمساحـات الوحـدات الانتاجيـة .

3- افتقـار خصـوبـة التربـة :

فرغـم أنتشـارالدروات الزراعيـة العلفيـة والبقوليـة في أوربـا وتطويـر الانتـاج الحيواني الذي يعمـل على رفـع الآزوت في التربـة الزراعيـة ونشرالاسمدة العضويـة المتوفـرة للمنتجيـن للرفع من مادة الدبال التي تزيد من خصوبة التربة الزراعية وتعطي مردودا جدا عاليا فالرأسمالية الزراعية الكولونيالية لم تستفد من الثورة الزراعية الأوربية حتى ترتفع من خصوبة التربة الزراعية الكولونيالية لم تحضر بالثورة الزراعية الأوربيـة حتـى ترفـع من خصـوبـة التربـة الزراعيـة بل أكتفـت بالثورة الزراعية المستوردة من أمريكـا المسمـاة (Dry farming) بحيث تترك الأرض بـور مخدومـا أي محروثـا طـوال السنـة تسـاعـد هـذه الطريقـة على الاستعمال القليـل للاسمـدة الآزوتيـة مع فقدا نهـا لمـادة الدبال بغيـاب الثروة الحيوانيـة فانتشـارزراعـة المحاصيـل الشتويـة لدى الرأسمالية الزراعيـة الكلونياليـة كمصـدر لتوليـدتراكـم الرأسمـال شجـع على زيـادة الانتـاج وفق قانـون تناقـص خصوبـة

خصوبة التربة ، حيث أصبحت خطة قسنطينة على تجديد العناصر المعدنية للتربة (المساهمات لسنة 1960 تعطي الأولوية على المحافظة على خصوبة التربة ومحاربة التصحر واستصلاح المساحات الشاسعة الفقيرة)[1] منادرة الرأسمالية الزراعية الكلونيالية تركت وراءها انخفاض في خصوبة التربة الزراعية وانخفاض المساحة المنزرعة الى 20 % من سنة 1955 الى 1964 انخفض حسيرة العتاد وكبر حجم الوحدات الانتاجية ساعد على ترك الأرض بور بدون خدمة ، كما أن الدورات الزراعية العلفية والبقولية لم تنتشر في النظام الانتاجي ، فالقطاع الاشتراكي أصبح يعاني من أفتقار العناصر المخصبة للتربة والتصحر - من جراء ترك الأرض بور (تصحر التربة يخفض بسرعة المساحات المنزرعة وكذلك الى نقص الانتاج الأساسي (الحبوب والمواشي) ...)[2]

1) Denis Lambert p. 01

2) Pellssier : Algerie d'aujourd'hui p. 6

- المطلب الثاني :

- تكثيف انتاج المحاصيل الشتوية وفق مخططات التنمية الزراعية :

يتبين من خلال دراسة الفترة 1963-1966 لم يحدث تغيير في الرأسمال الانتاجي وكذلك غياب الاطار الفني من الوحدات الانتاجية وافتقار التربة الزراعية من العناصر المعدنية المخصبة مع تدني المساحة المنزرعة للفرد 0,75 هكتار سنة 1962 الى 0,63 هكتار سنة 1966 وانخفاض المردودية الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الشتوية في غياب الاستخدام الفني لمدخلات الانتاج الوسيطة وترك أكثر من نصف الساحة المنزرعة بور بدون خدمة وتعرضها الى التصحر والانجراف فتذبذب انتاج المحاصيل الشتوية وتقلباته بسبب تذبذب في المردودية الانتاجية التي تعتمد على كمية الامطار المتساقطة في السنة وتوزيعها الفعلي ومميزات الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية وانتشارها في القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص ، فان سرعة النمو الديموغرافي 3,2 % تتطلب الرفع من الانتاج المحاصيل الشتوية مع انتظام الطلب الاستهلاكي (من أجل تأمين لكل جزائري ما يقارب 2 قنطار من القمح في السنة يجب رفع الانتاج الحالي 20 مليون قنطار للانتاج العادي للسنوات الى 36 مليون قنطار سنة 1985 ومن أجل الحصول على 4 قنطار للفرد خلال نهاية القرن يجب على الجزائر أن تنتج 72 مليون قنطار)[1] فان تدني المساحة المنزرعة للفرد الى 0,34 هكتار سنة 1977 يتوقع أن تنخفض الى 0,22 هكتار سنة 1990 كانت الزراعة المكثفة للمحاصيل الشتوية ضرورية لتحقيق الرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الشتوية وازالة أراضي البور وتوسيع الزراعة العلفية والبقولية لتربية الماشية وتحسين التربة الزراعية على نفس المساحة المنزرعة للمحاصيل الشتوية .

---

1)

أ- تنظيــم الانتــاج الزراعـــي:

يخضـع تنظيـم الانتـاج الزراعـي الىالشـروط الفزيائيـة للتربـة الزراعيـــة (وخصـوبـة التربـة) والجانب الفنـي للانتـاج (التأطيـر الفنـي وتجديد رأس المال الانتاجـــي) فان تنظيـم الانتـاج الزراعـي مر بعـدة مراحـل تاريخيـة حيث تطـور القـوة المنتجـة والظـروف الاقتصاديـة والاجتماعيـة للانتـاج ان تطـور البحـــث العلمـي التكنولوجـي في الميدان الزراعـي أدى الى تطـور النظـام الزراعـي مـــن الزراعـة الخفيفـة المعتمـدة على وسـائل الانتـاج البدائيـة الى الزراعـة المكثفـــة للانتـاج ، التي تعتمـد على الميكنـة الزراعيـة المتخصصة ومدخلات الانتـــاج الوسيطـة للرفـع من المردوديـة والانتاجيـة الهكتاريـة وثباتها للمحاصيـــل الشتويـة التي تعمـل على رفـع الانتـاج وثبـات انتظامـه مع تطـور للقـــوة المنتجـة ، حيث يعـرف الانتـاج بالعلاقـة الثالثـة .

$$P = L \cdot A$$

الانتـــاج P

عدد العمـــال L

الانتاجيـة المتوسطة للعامـل. A

يقول الاستـــاذ (V. ABRAIOV) للرفـع من الانتاج الزراعـي يتم باحدى الطريقتين

1- الزراعـة الواسعـة المكثفـة للانتـاج

تعني التوسـع الافقـي للانتـاج ، تعتمـــد هذه الطريقـة على توسـع المساحات المنزرعـة عن طريـق استصـلاح أراضـي زراعيـة جديـدة وادخال الميكنـــــة الزراعيـة واستخـدام مدخـلات الانتـاج الوسيطـة .

(البذور المنتجـة ، الاسمـدة الكميائيـة ، مبيدات الحشائش)

(التوسع في المساحـات المنزرعـة بالبذور بفضـل عمليـة الاستصـلاح الأراضي الزراعية يطلـق عليهـا بالزراعـة الواسعـة[1] هذه احـدى الطـرق التي يعتمـــد

1) V. ABRAIOV : Economie rurde et orgmisacion de produccions p. 22

عليها الكاتب في الرفع من الانتاج بالزراعة الموسعة لانتاج المحاصيل الشتوية المعتمدة على الميكنة الزراعية ومدخلات الانتاج الوسيطة ترفع المردودية الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الشتوية مع ارتفاع الانتاج الكلي للمحاصيل الشتوية .

1- الزراعة المكثفة للانتاج :

تعني التوسع الرأسي للانتاج على نفس المساحة المنزرعة الثابتة استخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة (المعدات وأدوات الانتاج البذور المنتجة ذات المردودية العالية الاسمدة الكميائية مبيدات الحشائش ....) الرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الشتوية تعتمد هذه الطريقة على قانون تزايد خصوبة التربة الزراعية أي الرفع من العناصر المعدنية للتربة وأختيار أصناف البذور ذات المردودية العالية الملائمة لمناطق الانتاج (الظروف الطبيعية) والدورات الزراعية المناسبة (الرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية ورفع الانتاج في الهكتار يعني الزراعة الكثيفة)[1] وهذه الطريقة الثانية للكاتب ([illegible]) لترفع الانتاج - حيث تعتمد هذه الطريقة على مدى تطور مدخلات الانتاج الوسيطة وتظافرها للرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية والرفع من الانتاج فكلا الطريقتين تهدف الى الرفع للانتاج الكلي أختارت الجزائر الطريقة الثانية كاستراتيجية للرفع من الانتاج على نفس المساحة المنزرعة حيث تتوقف المردودية الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الشتوية على مدى تطور مدخلات الانتاج الوسيطة على نفس المساحة المنزرعة ، فانخفاض المساحة المنزرعة للفرد وتطور نسبة السكان دون التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية كانت من أهداف مخططات التنمية الزراعية في التركيز على الزراعة

---

1) Idem :p. 22

المكثفة للمحاصيل الشتوية (عدد السكان مرتفع دون أن يصحب، تطور في المساحة المنزرعة بل نقصت الهدف الساهم كز حول ارتفاع الانتاج على المساحة الثابتة أي تكثيف الانتاج [1]

أنطلقت الزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية مع بداية المخطط الرباعي الأول (70-1973) ثم تلتها باقي مخططات التنمية الزراعية (ان تجنيد الطاقات البشرية والمادية التي يتطلبها المخطط الرباعي لا بد أن يتم على أساس أساليب زراعية حديثة وطرق زراعية واسعة من شأنها أن ترفع كثيرا مستوى الانتاج الزراعي وبسبب صعوبة البيئة الطبيعية والجغرافية ولاسيما استحالة زيادة المساحة الزراعية النافعة زيادة ملموسة يتعين علينا أن نوءثر تأثيرا قويا على المردود الفلاحي ونمو الانتاج [2] لهذا كان التركيز من خلال مخططات التنمية الزراعية على تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية على المساحة المنزرعة الثابتة للرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الشتوية لتأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان يتحصل الفرد يوميا على 1602 كلوري مستخمة من القمح الصلب والقمح اللين والشعير من مجموع الكلوريات 2441 كلو ري يوميا أي بنسبة 65٪ من الكلوريات المتحصل عليها من انتاج المحاصيل الشتوية (في الوقت الحالي وفي اطار الاقتصاد والموجه ... للفلاحة الجزائرية الحديثة وجهت انتاجها نحو السوق الداخلية ..... الهدف الأساسي الموجه الى الفلاحة من الآن فصاعدا تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان المتزايد على مستوى

---

1) Dominiqueoadilio : Stratégè agro-almentairepour algérie p.69

2) الندوة الوطنية الثانية للقطاع الاشتراكي الزراعي ، قصر الأمم 13 _ 15 أفريل 1971 ، ص : 4 _ 26 .

الاختيارات ، هذا يؤدي الى تكثيف الانتاج الفلاحي الاساسي)[1] بينما الكلوريات المتحصل عليها من الانتاج الحيواني لايتجاوز 7ر7٪ من مجموع الكلوريات المتحصل عليها يوميا ، بارتفاع النمو الديموغرافي وأرتفاع أسعار السلع الغذائية (الخضروات اللحوم) أدى الى زيادة طلب الاستهلاك على الحبوب على الرغم من أرتفاع دخل الفرد.$

ب - الاستثمارات الزراعية :

خلال العشرية (67-1977) عرفت الاستثمارات الزراعية المخصصة للقطاع الزراعي تطورا ملحوظا خلال مخططات التنمية الزراعية التي تهدف الى تعميم الزراعة المكثفة للانتاج وخاصة انتاج المكثف للمحاصيل الشتوية الى التحول من الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية أي الزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية التي تعتمد على تجهيزات الانتاج والتأطير الفني ومدخلات الانتاج الوسيطة للرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية على نفس المساحة المنزرعة حيث أرتفعت المبالغ الاستثمارية الزراعية خلال المخطط الثلاثي (67-1969) من 26ر1 مليار دج الى 95ر2 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول (70-1973) الذي كان بداية للتحول النظام الزراعي لحديث ثم الى 12 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) كما أرتفعت المبالغ الممنوحة للقطاع الزراعي خلال العشرية (67-1977) من 35ر1 مليار دج خلال المخطط الثلاثي (67-1969) الى 63ر5 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول (78و16 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) فارتفاع المبالغ الممنوحة للاستثمارات الزراعية يرجع الى عاملين اساسيين:

---

1) الندوة الوطنية الثانية للقطاع الاشتراكي الزراعي ، قصر الامم 13-15 أفريل 1971.

1- اعادة تقدير تكاليف المشاريع الزراعية حيث تستورد الجزائر المعدات الاستثمارية من الدول الأوربية المستوردة للتضخم.

2- هناك مشاريع اضافية تنشأ نتيجة تطبيق خطة التنمية بينما الاستثمارات المنجزة لم تعرف تطورا في الميدان الزراعي حيث بلغت القروض الاستثمارية المخصصة خلال المخطط الثلاثي (67-1969) -1328 مليون دينار جزائري بما فيها القروض المتوسطة والطويلة) لكل من القطاع الاشتراكي 838 مليون دج بينما القطاع الخاص 490 مليون دج أي أقل من نصف الاستثمارات المخصصة للقطاع الاشتراكي الذي أعتمدت عليه الدولة بالنهوض بالتنمية الزراعية لكونه القطاع المنظم ، بينما بلغت المبالغ المنجزة (الاستثمارات) للقطاعين 596 مليون دج أي أقل من نصف الاستثمارات الزراعية المخصصة للقطاعين حيث بلغت الاستثمارات المنجزة للقطاع الاشتراكي 5ر141 مليون دج والقطاع الخاص 5ر454 مليون دج وهي تقريبا نفس المبلغ المخصص فان ضعف انجاز الاستثمارات الزراعية المخصصة للقطاع الاشتراكي ترجع الى غياب الدواويين خلال فترة تطبيق المخطط الثلاثي كانت الفترة 1966-1978 فترة انشاء الدواوين مما سببت في تجميد انجاز الاستثمارات الزراعية كما أن أنشاء الطابع البيروقراطي للدواوين كان على حساب الجانب الفني للانتاج وكذلك عدم استفادة القطاع الاشتراكي بالهيئات الفنية لانجاز الاستثمارات المخصصة كانت أهداف المخطط الثلاثي ترمي الى تجديد الحضيرة 8000 جرار بينما بلغ عدد المشتراة من الجرارات في المتوسط السنوي خلال الفترة (1966-1969) 1357 جرار أي قرابة 7821 جرار خلال الفترة 1967-1969) وهي غير كافية لتجديد الحضيرة التي أندثرت عن آخرها.

أثرت مركزية التخطيط لاعداد المخطط الثلاثي (67-1969) على انجاز أهداف المخطط وذلك لغياب الهيئات المعنية في مشاركتها في اعداد

الخطة وكذلك الضعف الجهاز الاحصائي للالمام بالمعلومات الكافية في اعداد الخطة بينما بلغت الاستثمارات الصناعية الممنوحة 14 مليار دج خلال المخطط الثلاثي كان أهتمام الدولة بارساء قاعدة صناعية لتلبية مدخلات القطاع الزراعي من المعدات وأدوات الانتاج والاسمدة الكيميائية وسبيدات الحشائش .. أي مستلزمات الانتاج الوسيطة بينما بلغت الاستثمارات الصناعية المنجزة للقطاع الصناعة (9ر4 مليار) دج حيث أصبح القطاع الزراعي يعاني من ضعف نسبة الاستثمارات وكذلك غياب مخرجات الصناعة من السوق الوطنية لتجديد الرأسمال الانتاجي ، ومدخلات الانتاج الوسيطة غير أن اعداد المخطط الرباعي الاول (70-1973) بمشاركة الهيئات المعنية ارتفعت المبالغ الاستثمارية المخصصة للقطاع الزراعي 14ر4 مليار دج تقريبا أربعة أضعاف الاستثمارات الزراعية الممنوحة خلال تطبيق المخطط الثلاثي (67-1969) فطموحات المخطط الرباعي (70-1973) تهدف الى تحويل النظام الانتاجي السائد من الزراعة الخفيفة الى الزراعة المكثفة للانتاج ، حيث تتطلب هذه الأخيرة استثمارات انتاجية ، بلغت الاستثمارات الزراعية الممنوحة للقطاعين 63ر5 مليار دج للنهوض بالزراعة المكثفة للانتاج بتوفير التجهيزات الانتاجية والتأطير الفني ومدخلات الانتاج الوسيطة ولنشاء النظام التعاوني للانتاج لتوحيد القطاع الزراعي من التناقضات الهيكلية واحداث زراعة متطورة ، بينما كانت أهداف المخطط الثلاثي (67-1969) تركز على توسيع تربية الماشية والخضروات دون تحول للنظام الزراعي بقيت الزراعة الخفيفة لمحاصيل الشتوية منتشرة لدى القطاع الاشتراكي والخاص بينما كانت الزراعة المكثفة للانتاج تحولا كبيرا في الزراعة الجزائرية مع أنطلاق المخطط الرباعي الاول (70-1973) غير أن الزراعة المكثفة للانتاج لم تتحقق خلال المخطط الرباعي (70 -1973) حيث بلغت الاستثمارات الزراعية المنجزة 94ر2 مليار دج أي تقريبا نفس الاستثمارات الزراعية المنجزة خلال المخطط الثلاثي (67-1969) فتجميد

الاستثمارات الزراعية يرجع لما سبق ذكره الى انخفاض الربحية البترولية مع انخفاض الورادات من السلع الاستثمارية والوسيطة ، وغياب الهيئات الفنية في انجاز الاستثمارات الزراعية ، كما أن فقدان تجهيزات الانتاج من السوق الوطنية سبب في تجميد الاستثمارات الزراعية الممنوحة ، الذي أثر على الانطلاقة الأولى لعملية تكثيف الانتاج.

توزيع الاستثمارات المخصصة والممنوحة خلال ثلاثة مخططات

الوحدة : مليار دج

(1)

القطاع	المخطط الثلاثي (1969_67)		المخطط الرباعي I (1973_70)		المخطط الرباعي II (1977_74)	
	المخصص	المفنوح	المخصص	الممنوح	المخصص	الممنوح
الفلاحة الري والصيد	1,62	1,87	4,94	9,49	16,72	31,60
الفلاحة	1,26	1,35	2,95	5,63	12	16,75
الصناعة والحروقات	5,40	14	12,4	36,5	48	166,71
المحروقات	2,27	4,65	4,57	16	19,50	63,55
البناءات القاعدية والاجتماعية	1,58	3,34	8,54	17,29	32,27	83,30
نشاطات أخرى	0,46	0,37	1,87	5,28	13,23	32,69
المجموع	9,06	19,58	27,75	68,56	110,28	314,30

1) MohammedTayeb Nadir . "L'agriculturedans la planification en algerie p. 28 de 1967 - 1977

مقارنة انجاز الاستثمارات بالنسبة لمجموع الاقتصاد

الفلاحة والصناعة

الوحدة مليار دج

الاستثمارات	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي I		المخطط الرباعي II	
	الممنوع	الانجاز	الممنوع	الانجاز	الممنوع	الانجاز
مجموع الاقتصاد	19,58	9,16	68,56	36,31	314,30	121,23
الفلاحة	1,35	1,39	5,63	2,94	16,75	5,85
الصناعة	14	4,91	36,5	20,80	166,91	74,15

نفس المرجع: 113

يتبين من الجدول أهمية الاستثمارات الممنوحة والمنجزة لدى القطاع الصناعي كان أهتمام الدولة ... التركيز على الصناعة لتحول القطاع الزراعي التقليدي الى قطاع زراعي حديث بتكثيف الانتاج - فكانت الاستثمارات المنجزة للقطاع الصناعي بفضل التعاون الفني (الهيئات الفنية الاجنبية) في انجاز المشاريع المفتاح في اليد أو الانتاج بلغت نسبة الاستفادة من الهيئات الفنية الاجنبية 94,4% بينما القطاع الزراعي لم يستفد الا بنسبة 0,3% من هذه الهيئات لهذا بقيت الاستثمارات مجمدة ضعف نسبة الاستثمارات المنجزة زيادة على غياب التجهيزات من السوق الوطنية وحداثة نشأة الدواوين ، أثر على عملية تكثيف الانتاج

المعدات الزراعية :

انخفاض نسبة الاستثمارات المنجزة خلال العشرية (67-1977) أثر على تجديد الرأس المال الانتاجي وبالتالي على الزراعة المكثفة للانتاج لم يحقق المخطط الثلاثي (67-1969) تجديد الرأسمال الانتاجي (المعدات وأدوات الانتاج) لم يتجاوز

5583 جرار و2015 حاصدة دارسة لدى القطاع الاشتراكي أي منذ سنة 1958 الى نهاية المخطط الثلاثي لم تتجدد حضيرة العتاد الفلاحي يوجد أكثر من 50 % من المعدات الفلاحية تتجاوز العمر الانتاجي (8 سنوات) و $\frac{1}{3}$ العتاد غير صالح للاستعمال لهذا كانت أهداف المخطط الرباعي الأول (70-1973) تهدف الى شراء 14,400 جرار و1340 حاصدة دارسة باشرت عملية تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية بضعف في المعدات الزراعية بلغ عدد الجرارات المشتريات 11,222 جرار (العجلات ومجنزرة) وعدد الحاصدات الدارسة 913 حاصدة دارسة تحصل القطاع الاشتراكي على 7425 جرار و478 حاصدة دارسة الـ بلغ متوسط السنوي للجرارات المشتراة للقطاع الاشتراكي 1856 جرار وهو تقريب نفس متوسط السنوي للجرار خلال الفترة (67-1969) لم يحدث تطور على مستوى حضيرة العتاد حيث تحتاج حضيرة العتاد 8000 جرار لتجديد الرش المال الانتاجي المندثر (اهتلاك) - فكانت أهداف المخطط الثلاثي والرباعي الأول (67-1973) 26,400 جرار ثم الحصول (على 18,436) جرار ، الحاصدات الدراسات 12590 ثم الحصول على (11,171)، فانخفاض تحقيق الاهداف ، كان راجع الى ما سبق ذكره الى نقص الواردات من السلع الانتاجية والوسيطة بانخفاض الريحية البترول الناتجة عن تأميم ، البترول (المحروقات)

الهدف وانجاز المعدات

	1970-1973			1974-1977			198		
	الهدف	الانجاز	%	الهدف	الانجاز	%	الهدف	الانجاز	%
الجرارات	14400	11222	78	20000	13567	68	5554	3825	69
الحاصدات الدارسات	1340	913	68	4400	2746	62	528	395	75

1) S. Bedrani : La politique agraire en algerie p. 126

يتبين من خلال الأهداف الغير المحققة لمخططات التنمية الزراعية تأثير على تكثيف انتاج المحاصيل الشتوية في التوسع الرأسي للانتاج - فانخفاض الأراضي المتروكة بور بدون خدمة كانت من أهداف المخطط الرباعي غير أن ضعف الرأسمال الانتاجي أدار تفست الأراضي المتروكة بور للقطاعين بنسبة 39ر45% خلال الفترة (72-1973) حيث كان يهدف المخطط الرباعي الأول (70-1973) الى تخفيضها الى 78ر39% * حيث بلغ متوسط العمل للجرار الواحد 250 هكتار، فأكثر مما زادفي عطب وفقدان الصيانة وقطع الغيار بينما المعيار المعمول به لايتجاوز 120 ه كما أن احتكار الاستيراد المعدات وأدوات الانتاج من طرف الديوان الوطني للعتاد (O.N.A.M.A) أستورد عدة معدات لاتلائم التربة الزراعية وكذلك عدم احترام طلبات الشراء توجد أنواع الجرارات يصعب استخدامها في المنحدرات كجرارات بالعجلات مثلا، كما أن تعدد أنواع (حركات) المعدات وأدوات الانتاج المستوردة ، نتج عنه فقدان قطع الغيار وعدم التحكم فيها مما خلق خردة من العتاد المعطب حيث عرفت العشرية (1967-1977) نقص في المعدات الزراعية وعدم التحكم فيها حيث بلغ عدد الجرارات الذي تحصل عليها القطاع الاشتراكي 1500 جرار في السنة خلال العشرية (1967-1977) بينما كان على الأقل الحصول على 2300 جرار لتجديد الحضيرة ، حيث يقدر عدد الجرارات الموجودة لدى القطاع الاشتراكي 18600 جرار خلال الفترة (1966-1977) بينما الحضيرة لسنة 1977 أصبحت تحتوي على جرارات جد قديمة تجاوزت العمر الانتاجي اذا ماقورنت مع حضيرة سنة 1967.

	1967	1977
جرات أقل من 8 سنوات	% 50	%67
جرارات من 9 - 13 سنة	%30	%26
جرارات أكثر من 14 سنة	%20	%7
المجموع:	%100	%100

المعـــدات في حالة الأستعمـــال 66٪ ترجـــع لسنـــة 1967 80٪ لحضيرة 1977 فانعـــدام الصيانـــة وفقـــدان قطـــع الغيـــار من الســـوق زادفي تعطيـــل المعدات ، ففي سنـــة 1977 بلغـــت نسبـــة العطـــب للمعـــدات 20 ٪ كما أن عـــدم تأهيـــــــل اليد العاملـــة و [illegible] زاد في تعطيل العتـــاد.

بينما الحاصدات الدارسات ارتفـــع عددهـــا من 2080 (فيها صالحة للعمـــــل 1470) سنة 1967 الى 3100 (فيها صالحـــة للعمـــل 2490) سنة 1977 أي بزيادة 50٪

استـــلام الجرارات والحاصـــدات الدارســـات لكـــل قطـــاع

للفتـــرة 1967_1978

(1)

القطـــــــاع	1969_67	1973_70	1977_74	78 مصدر	باقي للانجاز 31/12/77 مصدر
الجرارات (ع م)					
أ - المسير ذاتيـــا	5583	7425	6240	1297	664
ب- الثورة الزراعيـــة	—	1608	3550	965	307
ج- الخـــاص	5041	854	74	441	233
تعاونية متعددة الخدمات	—	1335	3703	1122	525
المجمـــوع	10624	11222	13567	3825	1729
الحاصدات الدارسات الآليـــة					
أ- المسيرذاتيـــا	2015	478	1479	230	44
ب- الثورة الزراعية	—	36	139	17	28
ج- الخـــاص	678	54	—	—	—
تعاونية متعددة الخدمات	—	345	1128	148	61
المجمـــــــوع	2693	913	2746	395	133

1) M.A.R.A L'evolution de l'agriculture de 1967 a 1978 Tome 2. p. 34 Septembre 1979

الأسمدة الكيماويــــة :

عرفت مخططات التنمية الزراعية تطورا في استخدام مدخلات الانتاج الوسيطة ومنها الأسمدة الكيمائية للرفع من خصوبة التربة الزراعية من العناصر المعدنية الفقيرة منها ، فكانت عملية تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية تركز على تخصيب التربة الزراعية ، حيث أرتفعت الوحدة المخصبة للهكتار للعناصر الثلاثة : الأزوت والفوسفات والبوتاس (N/P/K) الى 144 وحدة مخصبة في الهكتار في الأراضي الزراعية التي لاتخضع الى ترك الأراضي بور سنة 1977 بعدما كانت 48 وحدة مخصبة في الهكتار سنة 1966 كما يتضح من الجدول أن تطور كمية الأسمدة الكيمائية المستهلكة لم يواكبه تطور في المردودية الانتاجية الهكتارية (الأسمدة الأزوتية والفوسافية والبوتاسية تجاوزت 50,000 وحدة مخصبة صافية أي أكثر من 400,000 طن في السنة ، كما تطور استعمال المبيدات الوقائية للنباتات وتعميمها ان الارتفاع المستمر لإستعمال الأسمدة الكمائية والمبيدات الوقائية لم يصاحبها تطور في المردودية الانتاجية ، وذلك نتيجة لعدم تظافرهما مع تنمية التكوين الفني للفلاحين)[2] فان أرتفاع كمية استعمال الأسمدة الكيميائية يضر بالمحصول أكثر من أن ينفعه لكونه مرتبط بكمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها ، كما أن تأخير نشر الأسمدة لاينفع المحصول بل يؤدي الى أكثار الحشائش الضارة (طلب الأسمدة الكمائية شهر سبتمبر، يتم استلامها في شهر ماي ، بحيث لم يستفيد منها شهر سبتمبر .)[2]

---

1) S. Beurani idem p. 37

2) Dominique Badillo idem p. 92

توءثـــر عمليـــة التسميـــدالكميائـــي على المردوديـة الانتاجيـة في حالة غيابهـا بالكامـل أو عـــدم استعمالهـا فيأوقاتها كماأنكميـة الأمطـــار تحـدد كميـة السمـــاد الكميائـــي المنشـــر في الارض ، فالزراعـة المكثفـة للمحاصيل الشتويـة تعتمـــد على العامـل الطبيعـــي وهي كميّـة الأمطـــار المتساقطة في السنـة التي توءاثـــر بدورهـــا علـــى كميـــة السمـــاد الكميائـــي المنشرفي الارض (حيث أرتفعـــت كميـــة السمـــاد المنشـــر في الأرض الى131 وحدة مخصبـــة في الهكتـار تفـرق اليونان (108,8 وحدة مخصبـــة في الهكتـــار)واسبانيـــا 69,7 لـ حـــدة مخصبـة في الهكتارواايطاليـــا (115,7) وحدة مخصبـــة في الهكتـــار[1] فان ارتفـــاع كميـة السمـاد الكمياءـــــــي المنشـــر في الأرض يوءثـــر علىالمحصـول خاصـــة اذا لم تتساقـــط الأمطـــار في فترات نثـــرة ، كماأنزيـــادة الكميـــة توءدي الى اكثـار الحشائـــش الضـــارة منافسة للمحصول لهـذايبقـــى المعيـــار الأساســـي في نثـــركميـــة السمـــاد يخضـع الى الظـــروف الطبيعيـــة للانتـــاج وهي كميـــة الأمطـــار المتساقطـــة في السنـــة وتوزيعهـــــــا فرغـــم أرتفـــاع كميـــة السمـــاد الكميائـــي المنشـر في الأرض لم يصاحبـــه تطـــورا في المردوديـــة الانتاجيـــة .

تطوراستخـــدام الأسمـــدة الكميائية في القطاع العام

مليـــون وحـــدة مخصبـــــة

	1966	1967	1968	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
N	12,3	18,1	20,3	23,8	34,0	67,0	70,9	75,7	66,5	40,3	50,7
P	22,0	21,0	23,5	29,9	41,4	50,3	77,5	85,0	74,0	64,0	85,0
K	17,7	12,0	18,6	13,4	16,2	35,1	36,9	27,8	31,6	19,0	30,4
Total	52,0	51,0	62,4	67,1	92,4	152,4	185,3	188,5	172,1	123,3	165,1
[illegible]	48	41	49	50	70	110	133	131	120	82	144

1) S.Becrani p. 37

البذور ذات المردودية العالية :

توسعت البذور ذات المردودية العالية لكل من القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص يخصص القطاع الاشتراكي 800,000 هكتار لزراعة أصناف البذور ذات المردودية العالية 600,000 هكتار القطاع الخاص و500,000 هكتار قطاع الثورة الزراعية ، فانتشار زراعة أصناف البذور ذات المردودية العالية [illegible] والمنتجة عبر الوحدات الانتاجية المعتمدة من طرف المعهد الوطني للمحاصيل الحقلية والمحطات التجريبية على مستوى الوطن أعطت نتائج جد حسنة خاصة القمح المكسيكي والايطالي كما ثم اكثار أصناف الالمبكرة النضج المقاومة للجفاف الربيعي عبر مناطق الانتاج التي تقل فيها كمية الأمطار عن 350 ملم كما تمتاز أصناف البذور المبكرة النضج مقاومتها للرقاد [illegible] فارتفاع نسبة مقاومة الصنف ونسبة الانبات يوءمن المردودية الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الشتوية ، فان عملية تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية تعتمد على الرفع من المردودية الانتاجية التي تستلزم تظافر جميع مدخلات الانتاج الوسيطة ، فعدم التحضير الجيد للتربة الزراعية واخضاعها الى الدورات الزراعية الملائمة لمنطقة الانتاج وكذلك الاستعمال السيء للاسمدة الكيمائية وعدم نثرها في أوقاتها وعدم رش المحصول بالمبيدات أثناء ظهور الأمراض يوءدي الى انخفاض المردودية الانتاجية الهكتارية لاصناف البذور ذات المردودية العالية حيث تتجاوز المردودية الانتاجية الهكتارية لاصناف البذور ذات المردودية العالية 65 قنطار في الهكتار لدى الدول المنتجة المصدرة ، بينما في الجزائر لاتتجاوز في المتوسط المردودية الانتاجية 6 قنطار في الهكتار في المتوسط ، كما أن العامل الاساسي المتحكم في الاصناف ذات المردودية العالية وعودمية الامطار المتساقطة في السنة انخفاضها وعدم توزيعها حسب احتياجات النبات توءثر على المردودية .

كما نعلـــم أن الديوان الوطنـــي للحبـــوب يقـــوم بتعوين القطـــاع الفلاحـــي وخاصـــة القطـــاع الاشتـــراكـي بالبـــذور القانونيـــة ثبت لدى المنتجيـــن اختـــلاط البـــذور وعـــــدم مطابقتهـــا للصفـــات المطلوبـــة زيادة على ضعـــف نسبـــــــة الاثبـــات ونقاوة الصنـــف (يطالبـــون المشاركـــون بأن تكـــون هنـــاك سياســــــة لانتـــاج البـــذور المنتجـــة التي تخص الحبـــوب)(1).

يتبيـــن من الجـــدول تطـــور البـــذور القانونيـــة ... والبذور النقية ... حيث أرتفعـــت نسبـــة البـــذور القانونيـــة الى 73% (1974-1975) بعدماكانـــت 55 % سنـــة 1966-1967 كما أرتفعـــت البذور النقيـــة الى35% بعدمـــاكانـــت 31% سنـــة 1966-1967)

استخـــدام البذور المنتجة من طرف القطاع العـــام

البذور القانونيـــة	1966 1967	1967 1968	1968 1969	1969 1970	1970 1971	1971 1972	1972 1973	1973 1974	1974 1975
الكمية (1000 قنطار)	178	159	458	656	718	663	730	498	386
نسبة الأساس 1966 =100	100	89	257	385	403	372	410	279	217
نسبة الاستعمال من مجموع القطاع الفلاحي	%55	%69	%82	%83	%84	%74	%76	%75	%73
البذور النقيـــة									
الكميـــة (1000) قنطار	444	536	472	265	292	211	214	410	540
نسبة الأساس 1966=100	100	121	106	60	66	48	48	92	122
نسبة الاستعمال من مجموع القطاع الفلاحي	%31	%39	%46	%25	%39	%19	%30	%30	%35

1) Journéesd'études pour le développement de l'agriculture Oran 1

2) S. Bedrani idem p. 43

الدورات الزراعيـــــــة :

على الرغم من المسح الجغرافي لمناطق الانتاج المحاصيل الشتوية خلال المرحلة الأولى لتنظيم الانتاج الزراعي - تكثيف انتاج المحاصيل الشتوية - بقيت المناطق الزراعية للانتاج تتبع الدورة الزراعية بترك الأرض بور بدون خدمة وهذا نتيجة لعدم تجديد الرأسمال الانتاجي خلال المخطط الرباعي الأول (70-1973) حيث أرتفعت نسبة الأرض المتروكة بور بدون خدمة الى 30,85٪ من مجموع الأراضي المنزرعة للقطاع الاشتراكي بعدما كانت أهداف المخطط الرباعي (70-1973) تهدف الى تخفيض نسبة الأراضي المتروكة بور بدون خدمة الى 20,7٪ بعدما كانت 37,87٪ خلال الموسم (1968-1969) ان اتساع حجم الوحدات الانتاجية وعدم تجانس القطع الزراعية وغياب تجديد حضيرة العتاد أدى الى ترك الأراضي الزراعية بور بدون زراعة بنسبة 30 ٪ من مجموع الأراضي المنزرعة للقطاع الاشتراكي خلال الفترة (1967-1973) بينما كانت تهدف مخططات التنمية الزراعية الى دمج أكثر من مليون هكتار من أراضي البور الى أراضي زراعية غير أن عدم انتشار الواسع للميكنة الزراعية وعدم تجديد حضيرة العتاد لم تتحقق أهداف مخططات التنمية الزراعية في تقليص الأراضي الزراعية المتروكة بور، كما أن انتشار الدورة الزراعية بترك الأرض بور مخدوم - الحرث الربيعي وهي عبارة عن دورة زراعية مستبدة من الزراعة الكلونيالية بقيت منتشرة في الزراعة الجزائرية فالحرث الربيعي يساعد التربة بالاحتفاظ بالرطوبة لتواجه فترة الجفاف المبكرة التي تؤثر على نضج المحصول وهي الفترة الربيعية التي تنقص فيها كمية الأمطار ، كما أن هذه الدورة تعمل على تثبيت الازوت في التربة من خلال الحرث الربيعي ، فان عملية تكثيف انتاج المحاصيل الشتوية بقيت تعتمد على الدورة الزراعية بترك الأرض بور مخدوم أو غير مخدوم دون انتشار الدورة الزراعية العلفية أو البقولية التي تعمل على رفع

خصوبة التربة الزراعية بالعناصر المعدنية كالازوت وكذلك الاستفادة بالسماد العضوي الذي يتحلل بواسطة الماء الى مادة الدبال ([illegible]) حيث أكتفت الرأسمالية الزراعية الكلونيالية باتباع طريقة الحرث الربيعي التي تفقر التربة الزراعية من مادة الدبال المخطط الثلاثي (67-1969.) تركز على تربية الماشية لانتاج السماد العضوي - الغبار - للرفع من مادة الدبال في التربة ، فانخفاض خصوبة التربة الزراعية يوءثر على عملية تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية ، للرفع من خصوبة التربة الزراعية يجب اتباع دورات زراعية علفية أوبقولية كما يجب زراعة مناطق الانتاج التي تتساقط فيها كمية الأمطار أكثر من 600 ملم بقول [illegible] تخفيض الأراضي المتروكة بوريسمح للجزائر من اعادة 2 مليون هكتار) ص197)[1] أما المناطق الزراعية التي تتساقط فيها كمية الأمطار الشتوية (450 ملم - 600 ملم) تخضع لزراعة الأعلاف أوالبقوليات أما مناطق الانتاج التي تتساقط فيها كمية الأمطار الشتوية (350 ملم -450 ملم) تخضع لزراعة الأعلاف أوالشعير.

ي - تكوين وتوزيع اليد العاملة الزراعية :

1- التكوين المهني الفلاحي:

التكوين المهني الفلاحي له أهمية كبرى في تقسيم العمل وتخصص القوة العاملة في انجاز العمليات الزراعية والعمل على تطويرها باستمرار كلما كانت الحاجة اليه لذلك غياب التكوين وتفشي الأمية وغياب الاطار الفني عن الوحدة الانتاجية يوءدي حتما الى انعكاسات سلبية على عملية تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية ، التي تحتاج الى تخصص في توزيع اليد العاملة على الانتاج مثلا فمدخلات الانتاج الوسيطة تحتاج الى عمال موءهلين يعرفون فنيات الانتاج اللازمة كاستعمال الأسمدة الكيميائية

1) Henride France : Essai sur l'agriculture traditionnelle dans le tele algerienne p. 242

وتشرها وتحضيرها وأوقات رش المبيدات لمقاومة الأمراض ، وغير ذلك كان التعليم الفلاحي موجها الى تحضير الاطار الفني العالي وذلك بتوسع المعاهد الفلاحية دون توسيع المراكز المهنية الفلاحية القريبة من الوحدات الانتاجية التي تسمح للعمال مباشرة بالاستفادة بالتكوين ومحو أميتهم كما أن نقص مراكز الاستقبال الخاصة بالتكوين المهني جعل عملية التكوين محتكرة للقطاع المسير ذاتيا لعدد قليل من العمال خلال العشرية (1967-1977) التي مرت بها عملية تكثيف الانتاج ارتفع عدد المتكونين الى 11020 متكون سنة 1973 بعدما كان 9980 متكون سنة 1969 ، فارتفاع في عدد المتكونين يرجع الى زيادة في عدد المحاسبين حيث أرتفع العدد الى 6635 محاسب سنة 1973 بعدما كان 3330 محاسب سنة 1969 كما أرتفع عدد المتكونين في الانتاج النباتي الى 1445 سنة 1973 بعدما كان 800 متكون سنة 1969 فارتفاع في عدد المتكونين يرجع الى أهمية المرحلة تكثيف الانتاج - التي تعتمد على الكفاءة في إنجاز العمليات الزراعية ، بما بلغ عدد المتكونين في نهاية المخطط الرباعي الثاني 1977-1978 الى 9135 متكون منهم 2225 متكون في الانتاج النباتي ، وفيما يلي جدول تطوير اليد العاملة الزراعية المتكونة

التكويـــن المهنـــي الفـــلاحــي حســب الاختصــــاص

(1)

	1967		1969		1973		1978	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة العامة	4200	42ر1	630	6ر4	105	99	550	6ر0
الانتاج النباتي	800	8ر0	2220	22ر7	1445	13ر1	2225	24ر4
الانتاج الحيواني	520	5ر2	900	9ر2	750	6ر8	15.50	17ر0
المعدات الفلاحية	830	8ر3	3800	38ر8	480	4ر4	945	10ر3
اقتصاد وتسيير	33 30	33ر4	2050	20ر9	6635	60ر2	3240	35ر5
تكوين آخر	300	3ر0	200	2ر0	16 95	14ر6	620	6ر8
المجمـــوع:	9980	100	9800	100	11020	100	9135	100

يتبين من الجدول أن التكوين الفلاحي كان مركزا على القطاع الاشتراكي خلال العشرية (67-1977) لم يعم التكوين على كافة القطاع الزراعي (ان عدد الاعوان الفنيين جد محدود التكوين المهني غير كاف للعمال الزراعيين وكذلك الريفيين) (2)

فرغم قصور مدة التكوين التي لاتتجاوز 6 أشهر لم يتوسع التكوين على كافة القطاعات الزراعية القطاع الاشتراكي والخاص) كما أن مخططات التنمية الزراعية على الجانب التنظيمي لسير ومراقبة الوحدة الانتاجية خلال العشرية (67-1977) دون أن تهتم بالجانب الفني للانتاج حيث أرتفع عدد المديرين المكونين الى 813 مدير خلال المخطط الرباعي (70-1973) ثم الى 1640 خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) بينما كان عدد المديرين لايتجاوز 296 مدير خلال المخطط الثلاثي (67-1969)

1) M.A.R.A : evolutionue l'agéculture p.77

2) Domini que Bauillo : Stratégès agro-alimentaire pour l'algerie p.93

عـــــدد المتكونيـــــــن

(1)

التخصصات	عدد العمال المتكونين خلال المخططات			المتوسط السنوي للتكوين			1978	المرحلة 1978_67
	1969_67	1973_70	1977_74	1969_67	1973_70	1974_71		
الادارة والتسيير								
المديريـــن	296	813	1640	99	203	410	203	2952
أعوان المحاسبة	784	1,186	1 907	261	297	477	470	4347
أخـــرى	—	265	1736	—	66	434	306	2307
محو الأميـــة	—	888	1170	—	222	293	166	2224
المجمـــوع	5166	17348	24112	1722	4337	6028	7162	93788

2_ توزيـــع اليد العاملـــة الزراعيـــة :

عدد الوحـــدات الانتاجيـــة التابعـــة للقطـــاع الاشتراكـي (المزارع المسيرة ذاتيـــا وتعاونيـــة قدمـــاء المجاهديـــن) التي تتراوح قرابـــة 2070 وحدة انتاجيـة قبل عمليـــة اعادة الهيكلـــة موزعـــة على 170,000 عامـــل منهـــم 100,000 عامل دائـــم و70,000 عامـــل موسمـــي متوســـط المساحـــة المنزرعـــة 990 هكتـــار تحتاج الى تخصيـــص وتوزيـــع اليد العاملـــة الزراعيـــة الموءهـلـــة للقيـــام بفنيـــات الانتـــاج في وقتها المناســـــب دون تأخيـــــر وهذا لايتـــم الابواسطـــة تخصـــص اليد العاملـــة الزراعيـــة (لقد نصبـــت لجـــان في جميـــع الولايـــات بقصـــد تقديـــر مستوى الكفاءة المهنيـــة للعمـــال مـــن أستخـــلاص نمـــط من العمـــل يتلاءم تمـــامـــا وكفاءة كل واحـــد من هوالاء العمــــــال (2)

---

1)

2) الندوة الوطنية الثانية للقطـاع الاشتراكي الزراعي قصر الامم 93_15 أفريل 1971في24.

كما كانت تعاني تعاونيات قدماء المجاهدين من المستفيدين الغير المؤهلين والمطلوبين من الحرب (لقد تجلت ضرورة ابراز توضيحات للتخفيف عن هذه التعاونيات من العناصر الغير الملائمة وستوجه هذه العناصر الى النشاط في مستوى مقدرتها البدنية وميولها) يوجد في المتوسط 82 عامل لخدمة في المتوسط 990 هكتار تحتاج الى رفع القدرة الانتاجية لهؤلاء العمال عن طريق التكوين واستخدام فنيات الانتاج غير أن التركيز على تكوين الاطارات العالية في الزراعة لم يسمح بالتأطير المهني المستمر لليد العاملة الزراعية التي تؤثر بشكل مباشر على الانتاج - كما أن ارتفاع نسبة شيخوخة اليد العاملة الزراعية في تطور مستمر (مشكلة اعادة تجديد اليد العاملة يبقى مطروحا حيث يوجد حاليا أكثر من 75% من مجموع العمال الدائمين في القطاع المسير ذاتيا يتجاوز سنهم أكثر من 50 سنة)(1) عملية تكثيف المحاصيل الشتوية لم تركز على تخصيص اليد العاملة الزراعية الميدانية لدمجها في فنيات الانتاج المتطورة وتحفيزها على الانتاج حيث بقيت الوحدات الانتاجية تعاني من التركيب العمري لعمالها وانتشار العمال الموسميين في الغالب يتركون انجاز العمليات الانتاجية وبسبب تكوينهم ، ان ابتعاد التكوين المبدئي عن الوحدات الانتاجية وتفشي الأمية في أوساط الفلاحين أدى الى الاستعمال السيء لمدخلات الانتاج الوسيطة التي تتطلبها عملية تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية .

3- غياب التأطير الفني من الوحدات الانتاجية .

أنطلقت عملية تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية خلال المخططين التنمويين الرباعي الأول والثاني بدون تأطير الوحدات الانتاجية من الفنيين والمهندسين حيث عرفت الوحدات الانتاجية خلال الفترة (1963-1977) غياب تام للفنيين والمهندسين فرغم أرتفاع عدد المهندسين والفنيين خلال المخطط الرباعي

1) M.A.R.A. l'évolutionque l'agriculture serie statistique p. 48 N° 2-1 Année 1984

الثانـي (74_1977) بلـغ عـدد المهندسيـن 2049 مهنـدس يفـوق تقريبـا 16أضعاف عـدد المتخرجيـن للمخطط الرباعـي الأول (70_1973) عددالفنييـن الزراعيـين309 2 يفـوق تقريبـا مرتيـن عدد المتخرجيـن خلال المخطط الرباعي الأول(70_1973) ومـع ذلـك بقيـت الوحـدات الانتاجيـة تعانـي من المشاكـل التي تتطلبهـا عمليـة تكثيـف الانتـاج للمحاصيـل الشتوية أشرسلبيـا على الاستخدام الفنـي لمدخـلات الانتـاج الوسيطـة خلفـت عدة مشاكـل فنيـة لم يستطيـع مديري الوحدات الانتاجيـة البـث فيهـا لضعـف معلوماتهـم الفنيـة وعدم درايتهـم بتسيير الوحدات الانتاجيـة الكبيـرة (مشكل الفلاحـة قبل كل شيء نمط فنـي (تحديد الوسائل الماديـة والعمـل على التنظيـم الأكثـر من أجـل اخـراج الفلاحـة من الركـود) يجـب البحـث عن الحلـول وذلـك بأخـذ أقتراحـات الفنييـن)[1] في نهاية المخطط الرباعـي الثانـي(74_1977) تم تعييـن2% من المهندسيـن والفنييـن باحـدى الوحدات الانتاجية الكبـرى المسيـرة ذاتيـا أي تقريبـا 52 مهندسـا تطبيقيـا و69 فني زراعـي بينما باقي المتخرجيـن يتم تعيينهـم لدى وزارة الفلاحـة والدواويـن التابعـة لها انتهاء المخطط الرباعـي (70_1977) قدر عدد الاطـارات المتخرجة سنة 1979قرابـة 22300 اطـار حيـث تضاعـف عدد المهندسيـن أربعة مرات كما أن عـدد الفنييـن تضاعـف مرتيـن ، حيث أصبح تكويـن المهندسيـن يوازي عدد الفنييـن الزراعييـن ، بينما الجانـب الميداني بقـي جـد هزيـل من حيث التأطيـر نركز أكثـر من 3000 مهنـدس بمديريـات وزارة اللاخـة على مستـوى الولايـات ([illegible]) و([illegible]) وتعاونيـات الخدمـات و [illegible] اتصـال ادارة الفلاحـة فقط بالوحدات الانتاجيـة التي يوجـد فيها نوع من التأطيـر (فني زراعـي) أو عمال موعليـن) بينما الوحـدات الانتاجيـة الغيـر الموعطـرة بقيـت بعيـدة عن مستجدات الانتـاج المكثـف.

1) Bourenane : Les cause structurelles la crise de l'agriculture p. 179.

عدد المهندسين والفنيين الحائزين على الدبلوم (1)

الدبلوم	1969-1967	1973-1970	1977-1974	1978	1978-1967
[illegible]	-	(1) 341	2049	327	2717
[illegible]	188 (2)	1490	2309	842	4829

1)

1) أول دفعة من المهندسين الزراعيين التطبيقيين تخرجت سنة 1973م من مستغانم.

2) الفنيين الزراعيين المتخرجين من المدرسة الجهوية الفلاحية لسكيكدة وسيدي بلعباس للفترة (1962-1966) عدد المتخرجين 112.

M.A.R.A : Evolution de l'agriculture p. 68 Mars 1979

المطلب الثالث : أهمية انتاج المحاصيل الشتوية لدى القطاع العام 63-84 :

تقدر المساحة الاجمالية الزراعية للقطاع الاشتراكي 2583000 هكتار تمثل نسبة 35 % من المساحة الاجمالية الزراعية للجزائر 7500,000 هكتار يخصص القطاع الاشتراكي لانتاج الحبوب والبقوليات الجافة 1205,700 هكتار تمثل نسبة 47% من المساحة الاجمالية الزراعية للقطاع الاشتراكي، خلال فترة الدراسة 63-1984 بلغ متوسط المساحة المنزرعة بالمحاصيل الشتوية (القمح الصلب واللين والشعير) للقطاع الاشتراكي 763,000 هكتار منها القمح الصلب 341,000 هكتار يمثل نسبة 41 % من متوسط المساحة المنزرعة القمح اللين 316000 هكتار يمثل نسبة 41% الشعير 106,000 هكتار يمثل نسبة 14% من متوسط المساحة المنزرعة ،انخفاض المساحة المنزرعة للقطاع الاشتراكي تميز نظام الانتاج بالزراعة المكثفة للرفع من المردودية الانتاجية على نفس المساحة المنزرعة .

المزارع الفلاحية الاشتراكية

جدول المساحة المنزرعة بالقمح الصلب للفترة 1963-1984

(   ) بالألف هكتار   1963=100

السنة	المساحة	الرقم القياسي
1963	363	100
1964	468	128
1965	460	126
1966	311	85
1967	391	107
1968	383	105
1969	368	101
1970	321	88
1971	312	85
1972	299	82
1973	288	79
1974	309	85
1975	309	85
1976	327	90
1977	326	89
1978	344	94
1979	330	90
1980	311	85
1981	293	80
1982	280	77
1983	254	69
1984	360	99

1- المساحة المنزرعة بالمحاصيل الشتوية وتطورها :

أ- المساحة المنزرعة بالقمح الصلب وتطورها :

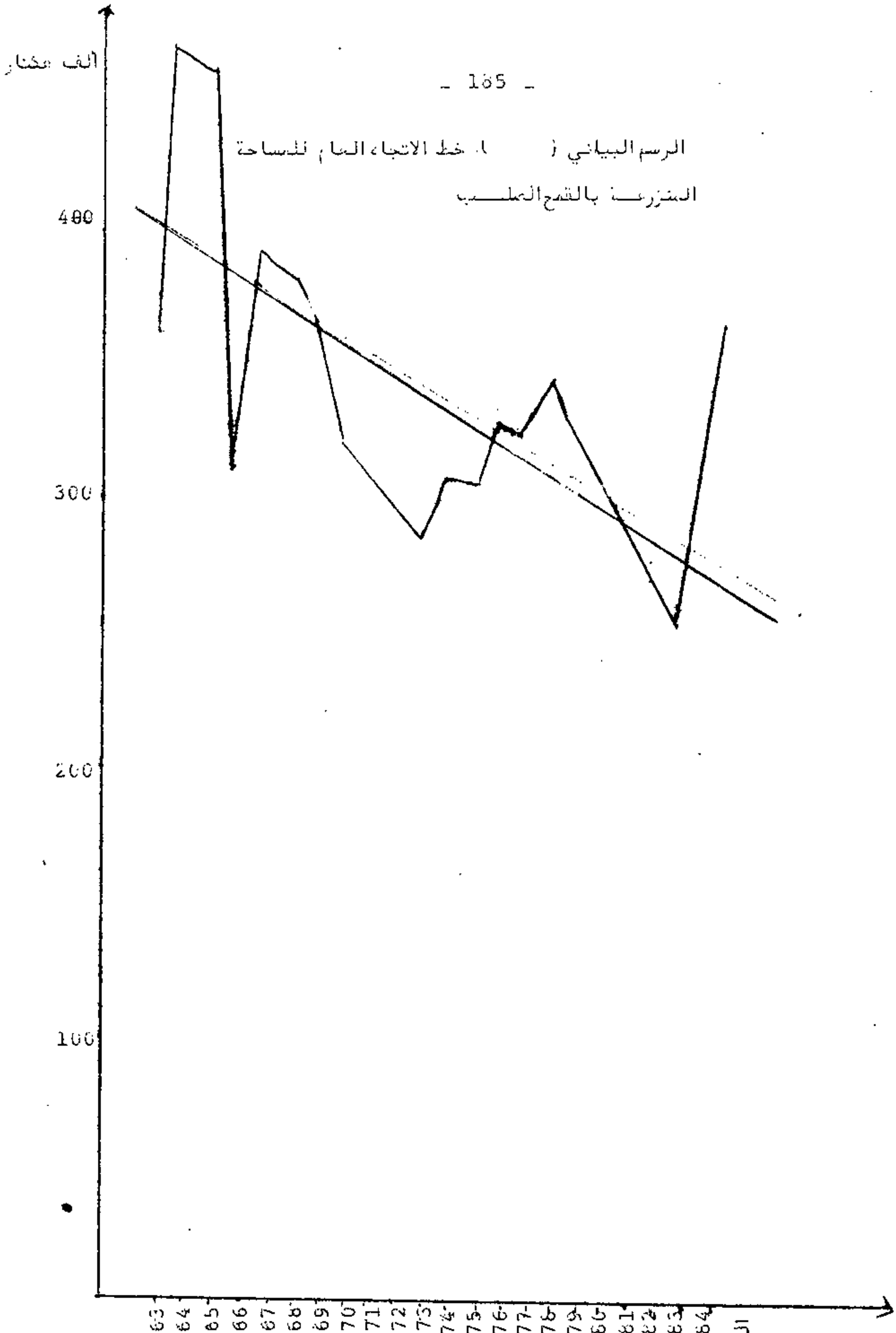
يتبين من خلال الجدول تطور المساحة المنزرعة بالقمح الصلب للفترة 1963-1984 حيث بلغت المساحة المنزرعة بالقمح الصلب 363 (ألف هكتار) سنة 1963 وهي سنة الاساس ثم أرتفعت المساحة المنزرعة بالقمح الصلب الى 468 (ألف هكتار) سنة 1964 ارتفع الرقم القياسي الى 128 كما أرتفعت المساحة المنزرعة الى 460 (ألف هكتار) سنة 1965 أرتفع الرقم القياسي الى 126 ثم انخفضت المساحة المنزرعة الى 311 (ألف هكتار) سنة 1966 وهي السنة التي أجتاح فيها الجفاف البلاد وأنخفض الرقم القياسي الى 85 ، ثم أرتفعت المساحة المنزرعة بالقمح الصلب خلال المخطط الثلاثي (67-1969) مع ثباتها مقارنة مع سنة الاساس وهي مرحلة أنتشار الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية ومعناه القطاع الاشتراكي من أنجاز الاستثمارات الزراعية ، في اعادة تجديد حضيرة العتاد مع توسع ترك الأراضي الزراعية بور بدون خدمة كما أن غياب التأطير الفني من الوحدات الانتاجية الواسعة المساحة المنزرعة) جعل صعوبة عملية التنظيم والتسيير ومراقبة انجاز العمليات الزراعية وفق مخطط الانتاج الشتوي ، فانخفاض المساحة المنزرعة وتقلباتها جعل الدولة تنظر الى اعادة تنظيم الانتاج الزراعي بحيث تركز على المردودية الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الشتوية في رفع الانتاج الكلي على نفس المساحة المنزرعة الى الزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية لرفع خصوبة التربة الزراعية عن طريق تكثيف مدخلات الانتاج الوسيطة المواجهة النقص في المساحة المنزرعة ونتيجة ترك الأرض بور بدون خدمة لصعوبة التوسع الأفقي في الانتاج ، فكان المخطط الرباعي الأول (70-1973) المرحلة الأولى لانطلاق الزراعة المكثفة للمحاصيل الشتوية مع أنخفاض وتذبذب المساحة المنزرعة أنخفضت المساحة

المزرعة الى 321 (ألف هكتار) سنة 1970 انخفض الرقم القياسي 84 ثم انخفضت المساحة المزروعة الى 288 (ألف هكتار) سنة 1973 انخفض الرقم القياسي الى 98 مع نهاية المخطط الرباعي الأول (70-1973) فانخفاض في المساحة المزروعة لم يصاحبه تطور في المردودية الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الشتوية فان انخفاض نسبة انجاز الاستثمارات الزراعية خلال المخطط الرباعي الأول أدى الى عدم تجديد حضيرة العتاد التي لم يطرأ عليها تجديد خلال الفترة (1963-1969) حتى نهاية المخطط الرباعي الأول ، حيث توسعت الأراضي المتروكة بور بدون خدمة خاصة حجم المساحة المزروعة وعدم تجانس القطع الزراعية أدى الى ترك جزء من المساحة المزروعة بور بدون خدمة ، فكان اهتمام المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول والثاني تدعيم الزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية ، حيث عرفت المساحة المزروعة انخفاضا وتقلبات من موسم فلاحي لآخر عن سنة الأساس وبحساب خط الاتجاه العام للمساحة المزروعة ، القمح الصلب خلال الفترة 1963-1984 كانت المعادلة كالاتي

$$ص = 5,35 \quad س + 394,18$$

تشير (ص) الى المساحة المزروعة بالقمح الصلب بالألف هكتار (س) الى السنوات يتضح من المعادلة هناك نقصان سنويا في المساحة المزروعة بالقمح الصلب حوالي 5,35 ألف هكتار وبفرض استمرار معدل النقصان بنفس المعدل فانه يتوقع أن تصل المساحة المزروعة بالقمح الصلب الى 249 ألف هكتار سنة 1990 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني حيث س=27 يتبين من ذلك انخفاض المساحة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية خلال المخطط الخماسي الثاني لتواجه النقص في المساحة المزروعة وذلك بالرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية عن طريق ادخال تقنيات الانتاج ومدخلات الانتاج الوسيطة

الرسم البياني (   ) خط الاتجاه العام للمساحة
المزروعة بالقمح المطلب



المزارع الفلاحيـــة الاشتراكيـــــة

جدول المساحة المنزرعة بالقمح الليـــن للفترة 1963-1984

المساحة بالألف هكتار 1963=100

السنة	المساحة	الرقم القياسي
1963	363	100 100
1964	466	128
1965	460	126
1966	311	85
1967	391	107
1968	383	105
1969	368	101
1970	321	88
1971	312	85
1972	299	82
1973	288	79
1974	309	85
1975	309	85
1976	327	90
1977	326	89
1978	344	94
1979	330	90
1980	311	85
1981	293	86
1982	280	77
1983	254	69
1984	360	99

المساحة المنزرعة بالقمح اللين وتطورها :

يتبين من خلال الجدول تطور المساحة المنزرعة بالقمح اللين خلال الفترة 1963-1984 حيث بلغت المساحة المنزرعة بالقمح اللين 166 ألف هكتار سنة 1963 وهي سنة الأساس ثم ارتفعت المساحة المنزرعة بالقمح اللين الى 173 ألف هكتار سنة 1964 ثم الى 248 ألف هكتار سنة 1965 تأتي زراعة القمح اللين المرتبة الثانية بعد زراعة القمح الصلب لدى القطاع الاشتراكي الطلب على استهلاك القمح اللين غير مرن شجعت الدولة على التوسع في المساحات المنزرعة بالقمح اللين عرف المخطط الثلاثي (1967-1969) ارتفاع في المساحة المنزرعة حيث ارتفعت المساحة المنزرعة الى 317 ألف هكتار سنة 1969 كما ارتفع الرقم القياسي الى 190 نجاح أصناف البذور ذات المردودية العالية المستوردة من الخارج (المكسيك وايطاليا) - جعل الحكومة الجزائرية توسع زراعة أصناف البذور ذات المردودية العالية خاصة المبكرة النضج والملائمة لكمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها كما تمتاز أصناف البذور ذات المردودية العالية بمقاومتها للأمراض ، فكان انطلاق المخطط الرباعي الأول (70-1973) توسعا في المساحة المنزرعة بالقمح اللين الى التوسع الأفقي للانتاج مع الزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية الى رفع الانتاج الكلي والمردودية الانتاجية الهكتارية تستطيع أن نقول بأن زراعة القمح اللين عرفت الزراعة الواسعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية لدى القطاع الاشتراكي ، حيث ارتفعت المساحة المنزرعة الى 392 ألف هكتار سنة 1971 كما ارتفع الرقم القياسي الى 236 ثم ارتفعت المساحة المنزرعة الى 416 ألف هكتار كما ارتفع الرقم القياسي الى 250 سنة 1972 فالارتفاع في المساحة المنزرعة كان توسعا على المساحة المنزرعة بالقمح الصلب ثبت زراعة البذور ذات المردودية العالية ارتفاع كبير في المردودية الانتاجية تفوق المردودية الانتاجية للقمح الصلب في بعض الوحدات الانتاجية وصلت المردودية

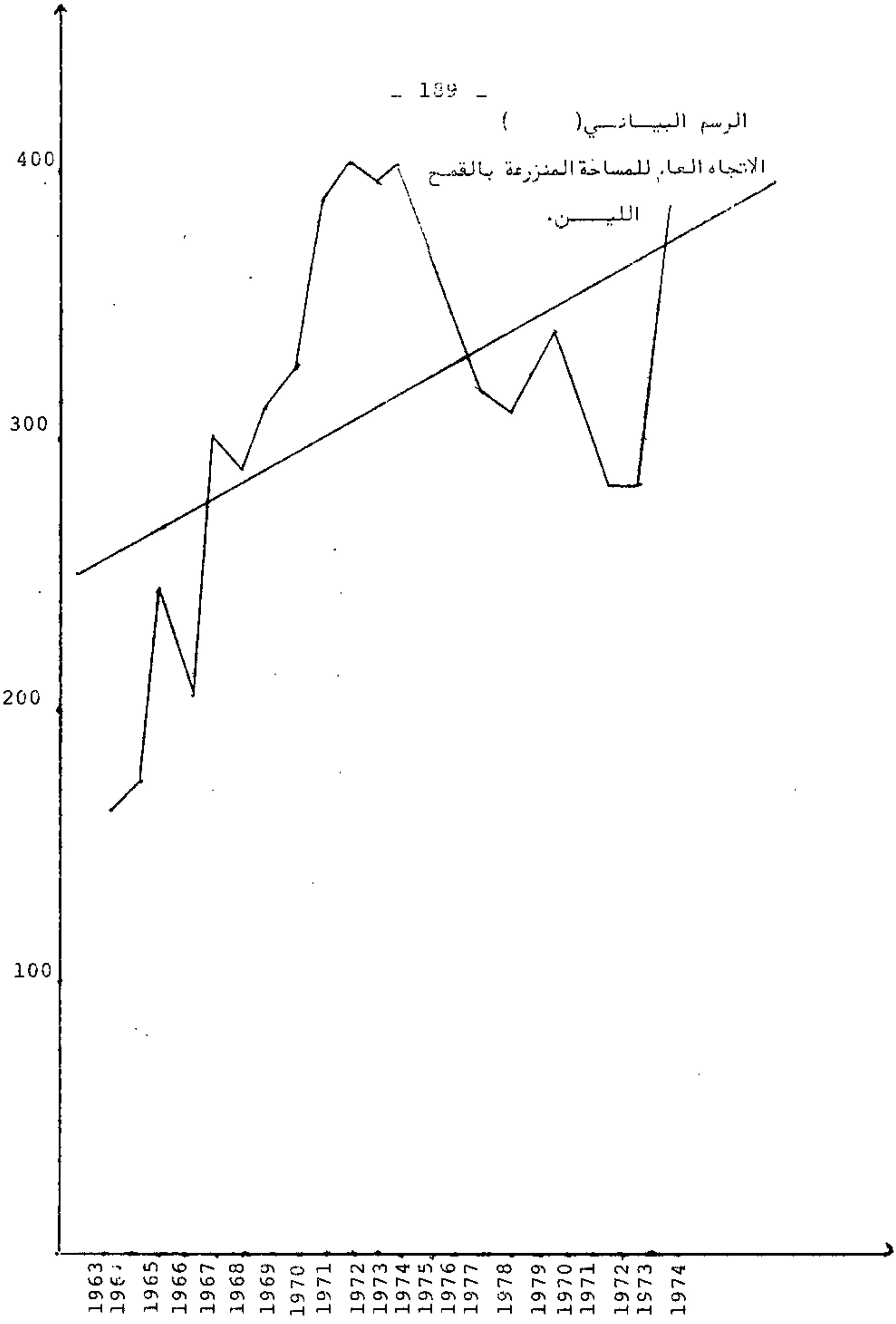
الانتاجية للقمح اللين 45 قنطار في الهكتار ، فان ملائمة أصناف البذور ذات المردودية العالية مناخ البحر الأبيض المتوسط كان اهتمام الدولة الى العمل على اكثار أصناف البذور ذات المردودية العالية عبر المخططات التجريبية والوحدات الانتاجية المعتمدة لاكثار البذور ذات المردودية العالية تحت اشراف المعهد الوطني للمحاصيل الحقلية ، كما كان مشروع الجزائر للحبوب ممهدا لانطلاقة الزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية ، فاكثار اصناف البذور ذات المردودية العالية وملائمتها لمناطق الانتاج ، ومقاومته للأمراض كانت من اهتمامات مخطط التنمية الزراعية المخطط الرباعي الأول والثاني والمخطط الخماسي الأول والثاني الى الفترة (1970-1989) لتعميم الأصناف المبكرة النضج والمقاومة للأمراض حسب مناطق الانتاج ، حيث أرتفعت المساحة المنزرعة للقمح اللين خلال الفترة (1970-1989) مع تكثيف الانتاج للرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية عن طريق تظافر مدخلات الانتاج الوسيطة وبحساب خط الاتجاه العام للمساحة المنزرعة بالقمح اللين خلال الفترة 1963-1984 كانت المعادلة كالاتي:

ص= 26,5 س + 261,2

تشير (ص) الى المساحة المنزرعة بالقمح اللين بالألف هكتار (س) الى السنوات يتضح من المعادلة هناك زيادة سنوية في المساحة المنزرعة بالقمح اللين حوالي 26,5 ألف هكتار وبفرض أستمرار معدل الزيادة بنفس المعدل فانه يتوقع أن تصل المساحة المنزرعة بالقمح اللين الى 403 ألف هكتار سنة 1990 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني حيث س = 27 يتبين من ذلك انشار الزراعة الواسعة المكثفة للانتاج القمح اللين الى توسع المساحة المنزرعة مع عملية تكثيف الانتاج للرفع من المردودية الانتاجية والانتاج الكلي.

الرسم البيــانــي(   )

الاتجاه العام للمساحة المنزرعة بالقمح اللـيـــن.



المزارع الفلاحيـــــة الاشتراكيـــــة

جدول المساحة المنزرعة بالشعير للفترة 1963ـ1984

المساحة بالالف هكتـــــار 1963=100

السنـــة	المساحـــة	الرقم القياسي
1963	99	100
1964	70	70
1965	63	63
1966	33	33
1967	67	67
1968	80	80
1969	78	78
1970	82	82
1971	69	69
1972	70	70
1973	67	67
1974	67	67
1975	84	84
1976	108	109
1977	118	120
1978	138	139
1979	158	159
1980	162	163
1981	153	154
1982	137	138
1983	174	175
1984	253	255

ج - **المساحة المنزرعة بالشعير وتطورها :**

يتبين من خلال الجدول تطور المساحة المنزرعة بالشعير خلال الفترة 1963-1984 حيث بلغت المساحة المنزرعة بالشعير 99 ألف هكتار سنة 1963 وهي سنة الاساس عرفت المساحة المنزرعة بالشعير انخفاضا وتقلبا من موسم فلاحي لآخر عن سنة الاساس وخلال الفترة (1964-1975) يرجع أنخفاض المساحة المنزرعة بالشعير الى أهتمام القطاع الاشتراكي بالتوسع الأفقي لزراعة القمح اللين ، عملت وزارة الفلاحة على الزامية القطاع الاشتراكي من تقليص المساحة المنزرعة بالشعير من أجل توسيع المساحة المنزرعة بالقمح اللين فكان المخطط الثلاثي (67-1969) والمخطط الرباعي الأول (70-1973) عرفا أنخفاضا كبيرا في المساحة المنزرعة بالشعير كما نعلم أن زراعة ا الشعير زراعة مكملة لتربية الماشية ، النهوض بتربية الماشية يحتاج الى توفير مزد العلف خاصة في فترات الجفاف حيث يشتد الطلب على الشعير مما يدفع الدولة الى تغطية العجز الغذائي (العلفي) عن طريق الاستيراد كما أن نقص الثروة الحيوانية أدى الى غياب مادة الدبال من التربة الزراعية فبعد تقسيم مناطق الانتاج للمحاصيل الشتوية حسب كمية الأمطار المتساقطة في السنة خصت مناطق الانتاج التي تتساقط فيها كمية الأمطار أقل من 350 ملم في السنة أن تزرع بالشعير ارتفعت المساحة المنزرعة بالشعير الى 118 ألف هكتار كما أرتفع الرقم القياسي الى 120 سنة 1977 السنة النهائية للمخطط الرباعي الثاني ، كما عرفت تطورا في المساحة المنزرعة خلال المخطط الخماسي الأول حيث أرتفعت المساحة المنزرعة الى 162 ألف هكتار كما أرتفع الرقم القياسي الى 163 سنة 1980 كما أرتفعت المساحة المنزرعة الى 253 ألف هكتار سنة 1984 كما أرتفع الرقم القياسي الى 255 يتبين من ذلك التوسع الافقي للانتاج عن طريق زيادة المساحة المنزرعة لتأمين الانتاج العلفي الشعير)لتربية الماشية .

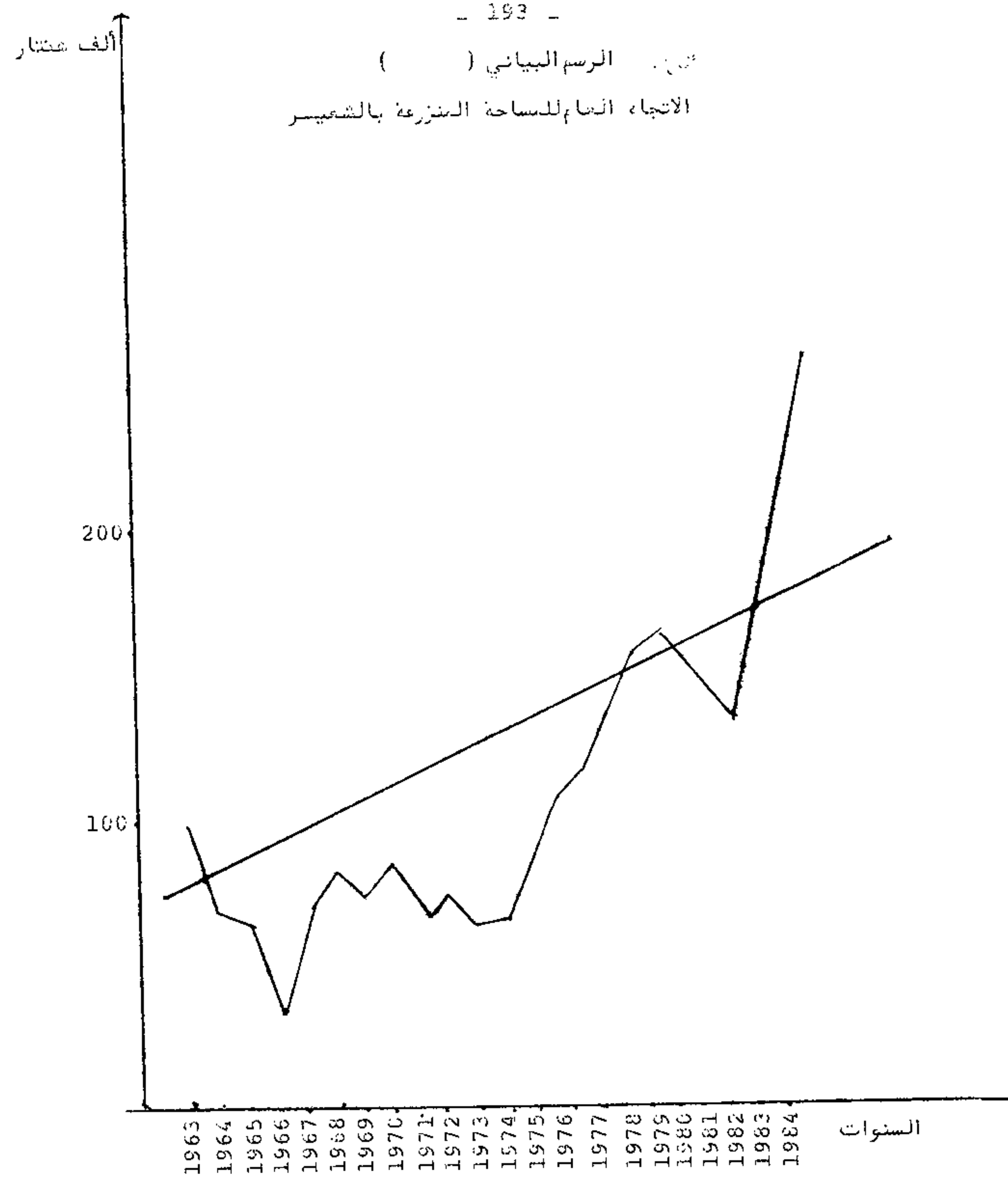
وبحساب خط الاتجاه العام للمساحة المنزرعة بالشعير خلال الفترة 1963 1984 كانت المعادلة كالآتي:

ص = 6,42 س + 39,09

تشير (ص) الى المساحة المنزرعة بالشعير بالألف هكتار (س) الى السنوات يتضح من المعادلة هناك زيادة سنوية في المساحة المنزرعة بالشعير حوالي 6,42 ألف هكتار وبفرض استمرار معدل الزيادة بنفس المعدل فانه يتوقع أن تصل المساحة المنزرعة بالشعير الى 212 ألف هكتار سنة 1990 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني حيث س= 27 يتبين من ذلك التوسع الأفقي لانتاج الشعير .

شكل ( ) الرسم البياني

الاتجاه العام للمساحة المنزرعة بالشعير



2- تطور المردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية وتطورها :

تميز الانتاج للقطاع الاشتراكي بالزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية الرفع من المردودية الانتاجية باستخدام مدخلات الانتاج الوسيطة للرفع من الطاقة الانتاجية ، على نفس المساحة المنزرعة ، غير أن انتشار الزراعة البعلية للمحاصيل الشتوية أدى دون تحقيق أهداف الزراعة المكثفة التي تعتمد على رفع المردودية لكون هذه الأخيرة مرتبطة بكمية الماء اللازمة لاحتياجات النبات خلال فترة النمو فتأخر سقوط الأمطار خاصة في الفترة الربيعية توثر على المردودية الانتاجية ، حيث بلغ متوسط المردودية الانتاجية خلال فترة الدراسة (63-1984) للقمح الصلب 8ق/هـ اللين 6ق/هـ الشعير 7ق/هـ.

المزارع الفلاحيـــة الاشتراكيــــــة

جـــدول   المردوديـــة الانتاجيـــة للقمح الصلب خلال الفترة 1963-1984

السنـــة	المردوديـــة الانتاجية قنطار/هكتار	الرقم القياسي 1963=100
1963	10,6	100.
1964	6,8	64
1965	7,5	70
1966	5,5	51
1967	8,7	82
1968	9	84
1969	7,7	72
1970	7,3	68
1971	8,7	82
1972	9,6	90
1973	6,8	64
1974	7	66
1975	9,7	91
1976	9,8	92
1977	6,1	57
1978	7,6	71
1979	7	66
1980	8,6	81
1981	8,3	78
1982	7,4	69
1983	7,3	68
1984	6,7	63

أ - المردودية الانتاجية للقمح الصلب وتطورها :

يتبين من خلال الجدول تطور المردودية الانتاجية للقمح الصلب خلال الفترة 1963-1984 حيث بلغت المردودية الانتاجية للقمح الصلب 6ر10 قنطار في الهكتار سنة 1963 وهي سنة الاساس وهي السنة التي كان فيها الانتاج الكلي جيدا حرثت تقريبا كل الأراضي الزراعية كما كانت الظروف الطبيعية للانتاج جد ملائمة فتساقط كمية الأمطار وتوزيعها كان العامل الاساسي في الرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح الصلب ، بينما أنخفضت المردودية الانتاجية للقمح الصلب خلال فترة (1963-1969) مع أنتشار الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية فكان أنطلاق المخطط الرباعي الأول (70-1973) ومشروع الجزائر للحبوب ثم تلته باقي المخططات التنموية على الرفع من المردودية الانتاجية للقمح الصلب على نفس المساحة المنزرعة وذلك بالاستخدام المكثف لمدخلات الانتاج الوسيطة والاهتمام بالبذور المنتجة من حيث نسبة الانبات ونقاوة الصنف ، وكذلك الرفع من خصوبة التربة الزراعية بنشر الاسمدة العضوية والكمياوية ومكافحة الأمراض والاعشاب الضارة واتباع دورات زراعية منتظمة مع مراعاة التهيئة الجيدة للتربة الزراعية على الرغم من توفر مدخلات الانتاج الوسيطة خلال مخططات التنمية الزراعية بقيت المردودية الانتاجية للقمح الصلب تخضع الى الظروف الطبيعية للانتاج أي على كمية الأمطار المتساقطة في السنة وخاصة الفترة الربيعية التي يكون فيها الجفاف مبكرا يؤدي الى اتلاف المحصول وانخفاض المردودية الانتاجية للقمح الصلب لهذا عرفت المخططات التنمية الزراعية تذبذبا في المردودية الانتاجية للقمح الصلب حيث أنخفضت المردودية الانتاجية الى 8ر6 في نهاية المخطط الرباعي الأول سنة 1973 ثم أنخفضت الى 1ر6 قنطار / هكتار في نهاية المخطط الرباعي الثاني سنة 1977 ثم أنخفضت الى 7ر6 قنطار / هكتار في نهاية المخطط الخماسي الأول سنة 1984 فتأخر سقوط الأمطار السنوية

وتوزيعها الغير المنتظم يوءثر على تذبذب المردودية الانتاجية للقمح الصلب وبالتالي على تقلبات الانتاج الكلي .

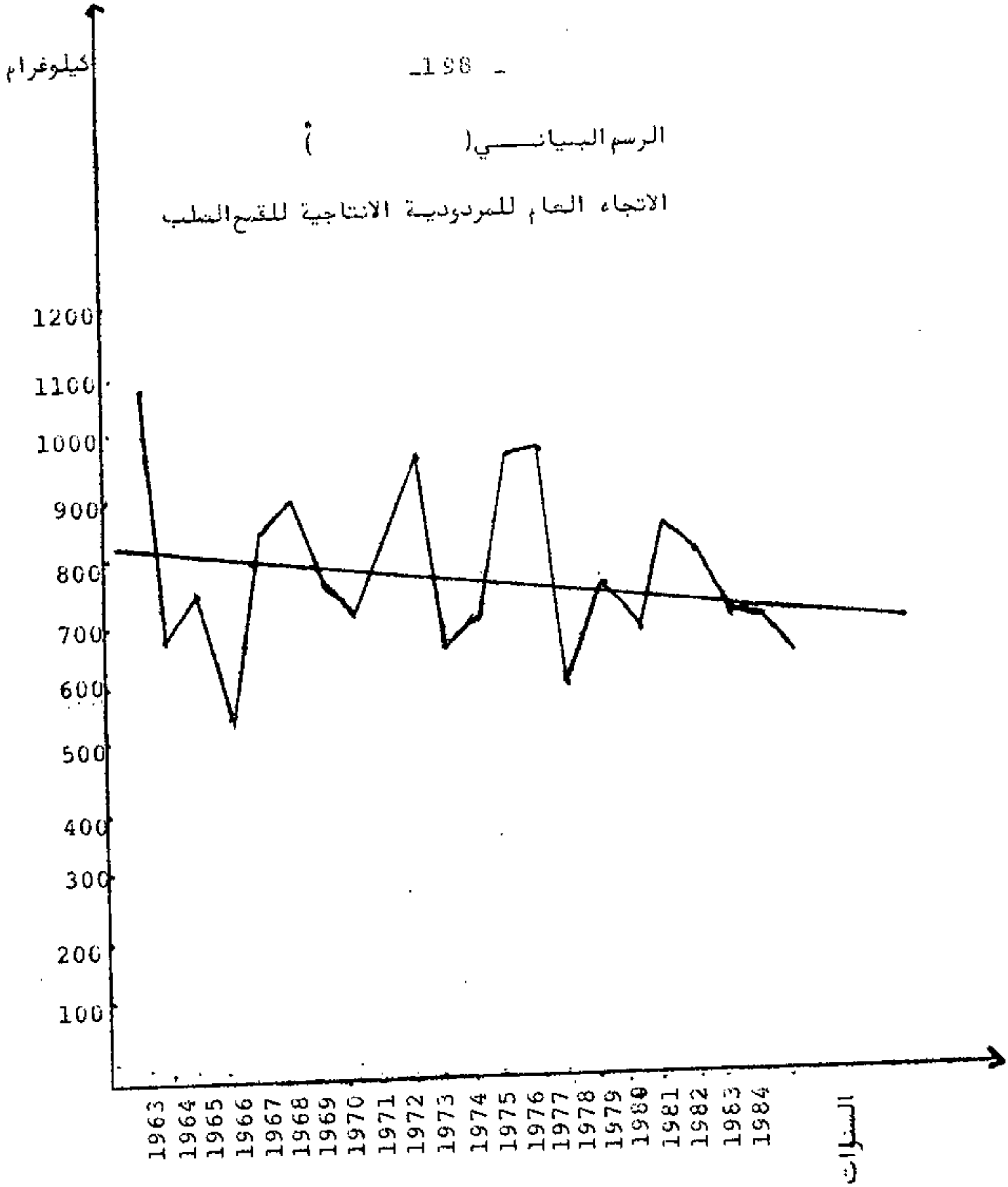
وبحساب خط الاتجاه العام للمردودية الانتاجية للقمح الصلب خلال الفترة 1963-1984 كانت المعادلة كالاتي:

ص = -0,03 س + 8,26

تشير (ص) الى المردودية الانتاجية للقمح الصلب قنطار في الهكتار (س) الى السنوات ، يتضح من المعادلة هناك نقصان سنويا في المردودية الانتاجية للقمح الصلب حوالي 0,03 قنطار في الهكتار وبفرض استمرار معدل النقصان بنفس المعدل فانه يتوقع أن تصل المردودية الانتاجية للقمح الصلب الى 7,3 قنطار في الهكتار سنة 1990 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني حيث س = 27 فان تذبذب المردودية الانتاجية للقمح الصلب خلال مخططات التنمية الزراعية - الزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية كانت مرتبطة بكمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها الغير المنتظم وتأثيرها على تقلبات الانتاج وعدم ثباته وهذه من مميزات الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية فالمردودية الانتاجية لكي ترتفع وتنظيم ثباتها يجب توفير مصدر المياه حتى يتم ري المحصول وفق فترات احتياجاته كما شقت الدول المنتجة المصدرة آلاف الكيلومترات لري مناطق الانتاج ، فالزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية مرتبطة بالمياه اللازمة حتى ترتفع المردودية الانتاجية وترفع الانتاج الكلي وثباته من التقلبات التي تعرفها الزراعة المطرية (الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية).

الرسم البيانـــــي (أ)

الاتجاه العام للمردودية الانتاجية للقمح المطلب



المر **المزارع الفلاحيـــة الاشتراكيـــــة**

جدول المردودية الانتاجية للقمح اللين خلال الفترة 1963-1984

قنطـــار / هكتـــار 1963 =100

السنـــــة	المردوديـــة الانتاجية	الرقم القياسي
1963	8	100
1964	6ر2	77
1965	7	87
1966	4ر3	53
1967	7ر4	92
1968	9	112
1969	8ر1	101
1970	7ر4	92
1971	8ر7	108
1972	12	150
1973	7ر6	95
1974	7ر5	93
1975	10	123
1976	10ر5	131
1977	5	62
1978	7ر2	9
1979	6ر8	85
1980	9ر3	116
1981	9	112
1982	7ر4	92
1983	7	87
1984	6	75

ب - المردوديـــــة الانتاجيةللقمح الليـــن وتطورهـا :

يتبيـــن من خـــلال الجـــدول تطور المردوديـــة الانتاجية للقمح الليـن خلال الفترة 1963-1984 حيث بلغـــت المردوديـــة الانتاجيـــة للقمح الليـــن 8 قنطـــار في الهكتار سنـــة 1963 وهي سنـــة الأسـاس ، ثم عرفـــت انخفاضـــا محسوســا سنـــة 1966 حيث وصلـــت المردوديـــة الانتاجيـــة الى3ر4قنطـــارفي الهكتار ،فالظروف الطبيعيـــــة هي المسيطـــرة على المردوديـــة الانتاجيـــة فنقـــص كميـــة الأمطـــار واجتيـــاح الجفـــاف البـــلاد أدى الى تذبـــذب في المردوديـــة الانتاجيـــة للقمح الليـــن ثم تقلبـــــات في الانتـــاج الكلـــي فدخـــول أصنـــاف البذور ذات المردوديـــة العاليـة في الزراعـــة الجزائريـــة سنـــة 1968-1969 ارتفعـــت المردوديـــة الانتاجيـــة الى9 قنطـــــار في الهكتـــاركمـــا ارتفـــع الرقـــم القيـاســـي الى112 ، فانطلاق المخطط الربـاعي الأول (70-1973) مع الزراعـــة المكثفـــة للانتـــاج المحاصيل الشتويـة ، وخاصـــــة انتـــاج القمـــح الليـــن التي تمتـــاز أصنافـــه بالمردوديـــة العاليـة والمقاومـــة للأمـــراض والمبكـــر للنضـــج عن الأصنـــاف المحليـــة اهتمت الدولـــة باكثاره عن طريق المحطـــات التجريبيـة والوحـــدات الانتاجيـــة المعتمـــدة لاكثـــار البذور المنتجـــة تحـــت وصايـــة المعهـــد الوطنـــي للمحاصيـــل الكبـــرى ، ارتفعـــت المردوديـــــة الانتاجيـــة الى12 قنطـــار في الهكتـــار1972 كمـــا أرتفـــع الرقم القيـاســـي الى150 وذلـــك لملائمـــة الظـــروف الطبيعيـــة للانتـــاج تساقط كمية الأمطـــــار السنويـــة ومناسبـــة توزيعهـــا المنتظـــم على مراحـــل نمو المحصـــول ثم أنخفضـــت المردوديـــة الانتاجيـــة الى5ر7 قنطـــار في الهكتـــار سنة 1974 كما أنخفـــض الرقم القياســـي الى93 كما أرتفعـــت المردوديـــة الانتاجيـــة الى5ر10 قنطار في الهكتـــار سنة 1976 ثـــم انخفضـــت الى5قنطـــار في الهكتـــار سنة 1977 فان تذبذب المردوديـة الانتاجيـــة للقمح الليـــن لكونهـــا مرتبطـــة بكميـــة الأمطـــار المتساقطـــة في السنـــة وتوزيعهـــا الغيـــر المنتظـــم وهذه من مميـــزات الزراعـــة الخفيفـــة لانتـــاج المحاصيل الشتويـــــــة .

على الرغم من أنتشار أصناف البذور ذات المردودية العالية وملائمتها لكمية الأمطار المتساقطة في السنة والمقاومة للجفاف المبكر ، تبقى المردودية الانتاجية للقمح اللين متذبذبة بالتوزيع الغير المنتظم لكمية الأمطار المتساقطة في السنة وهذا على الرغم من الانتشار الواسع لمدخلات الانتاج الوسيطة كالأسمدة الكميائية والمبيدات الوقائية ضد الأعشاب الضارة والأمراض خلال مخططات التنمية الزراعية - الزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية حيث أنخفضت المردودية الانتاجية 6ر5 قنطار في الهكتار سنة 1984 متأثرة بالجفاف فارتفاع المردودية الانتاجية وانتظام ثباتها يشترط توفير المياه اللازمة لري المحصول وفق فترات احتياجاته نجحت تجربة الري والصرف (المحورية) في منطقة ورقلة ارتفعت المردودية الانتاجية للقمح اللين الى 65 قنطار في الهكتار ، فكثير من الدول المنتجة المصدرة اذا لم تتجاوز المردودية الانتاجية أكثر من 20 قنطار في الهكتار تقوم باحلال زراعات أخرى محل زراعة المحاصيل الشتوية .

وبحساب خط الاتجاه العام للمردودية الانتاجية للقمح اللين خلال الفترة 1963 -1984 كانت للمعادلة كالاتي:

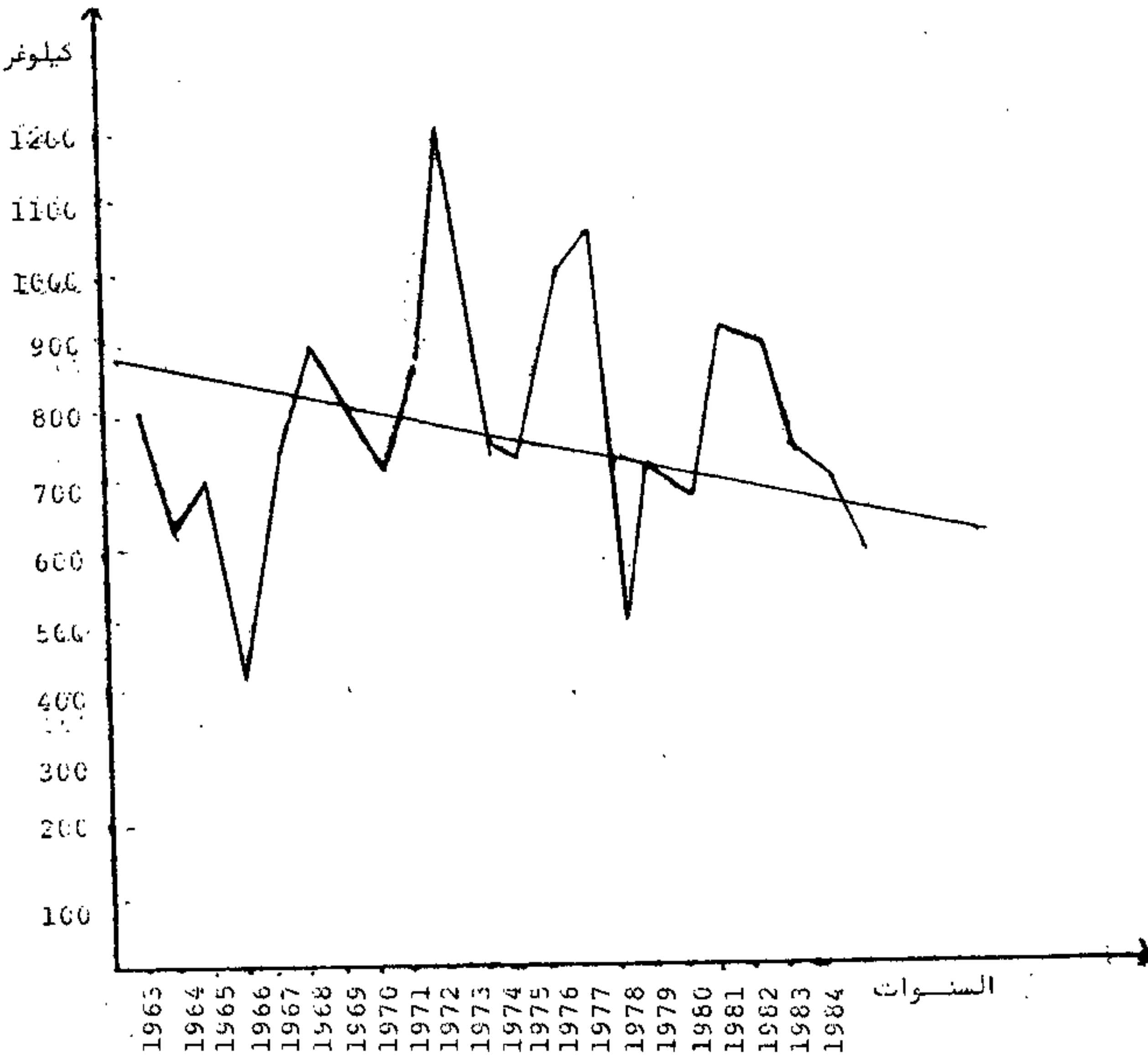
$$ص = -1ر0 س+83ر8$$

تشير (ص) الى المردودية الانتاجية للقمح اللين قنطار في الهكتار (س) الى السنوات ، يتضح من المعادلة هناك نقصان سنويا في المردودية الانتاجية للقمح اللين حوالي 1ر0 قنطار في الهكتار وبفرض أستمرار معدل النقصان بنفس المعدل فانه يتوقع أن تصل المردودية الانتاجية للقمح اللين الى 13ر6 قنطار في الهكتار سنة 1990 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني حيث (س) =27 فتذبذب المردودية الانتاجية توءثر على تقلبات الانتاج

انتظـــام ثباتـــه ، حيث تخضـــع الى الظـــروف الطبيعيـة للانتـــاج ، فتحول مـــن الزراعـــة الخفيفـــة للمحاصيـــل الشتويـــة يتطلـــب توفيـــر مصـــدر الميـــاه للزراعة المكثفـــة لانتـــاج المحاصيـــل ، فالمردوديـــة الانتاجيـــة مرتبطـــة بكميـــة الميـــاه المتوفـــرة طول السنـــة حتى ترتفـــع وتعمـــل على تنظيـــم ثباتها مع ارتفـــاع وتنظيـــم ثبـــات الانتـــاج الكلـــي الخالي من التقلبـــات الزراعـــة الممطـــرة .

الرسم البياني (   )

الاتجاه العام للمردودية الانتاجية للقمح البلين



المزارع الفلاحيـــة الاشتراكيـــة

جدول   المردوديـة الانتاجية للشعير خـلال الفترة 1963ـ1984

قنطار / هكتار   100=1963

السنـــة	المردوديـــة الانتاجيـــة	الرقم القياســـي
1963	10٫3	100
1964	7٫3	70
1965	8	77
1966	4	38
1967	8٫2	79
1968	9٫2	89
1969	9٫4	91
1970	9٫1	88
1971	8٫5	82
1972	11٫7	113
1973	7٫3	70
1974	9٫5	92
1975	11٫7	113
1976	11٫3	108
1977	٫5	48
1978	9٫2	89
1979	8	77
1980	11٫4	110
1981	9	87
1982	7٫3	70
1983	8٫6	83
1984	5٫6	54

ج - - المردودية الانتاجية للشعير و تطورها :

يتبين من خلال الجدول تطور المردودية الانتاجية للشعير خلال الفترة 1963-1984 حيث وصلت المردودية الانتاجية للشعير الى3ر10 قنطار في الهكتار سنة 1963 وهي سنة الاساس كما سبق ذكره ساعدت الظروف الطبيعية على الانتاج سقوط كمية كبيرة من الامطار خلال السنة مع توزيعها المنتظم ، بينما أنخفضت المردودية الانتاجية الى4 قنطار في الهكتار سنة 1966 كما أنخفض الرقم القياسي الى38، ثم أرتفعت المردودية الى7ر11 قنطار في الهكتار سنة 1972 وذلك لملائمة الظروف الطبيعية على الانتاج وكذلك انطلاق عملية تكثيف الانتاج للمحاصيل الشتوية حيث بدأت تزرع البذور المنتجة الممونة من طرف الديوان الوطني للحبوب ثم أنخفضت المردودية الانتاجية الى3ر7 قنطار في الهكتار سنة 1973 ثم أرتفعت المردودية الانتاجية سنة 1975 ثم سنة 1976 على الترتيب 7ر11 قنطار في الهكتار .3ر11 قنطار في الهكتار كما أرتفعت المردودية الانتاجية الى4ر11 قنطار في الهكتار سنة 1980 كما أرتفع الرقم القياسي الى110 ثم أنخفضت المردودية الانتاجية خلال الموسم الفلاحي للمخطط الخماسي الاول حيث وصلت المردودية الانتاجية الى5ر6 قنطار في الهكتار نتذبذب المردودية الانتاجية لكونها مرتبطة كلية بكمية الامطار المتساقطة في السنة وتوزيعها الغير المنتظم مهما زرعت الاصناف المنتجة ، حيث تحتاج هذه الاخيرة الى المياه اللازمة للنمو كذلك مدخلات الانتاج الوسيطة الاسمدة الكميائية تحتاج الى المياه حتى تتحلل في التربة وتستفيد منها النباتات وبهذا تكون أمام الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية .

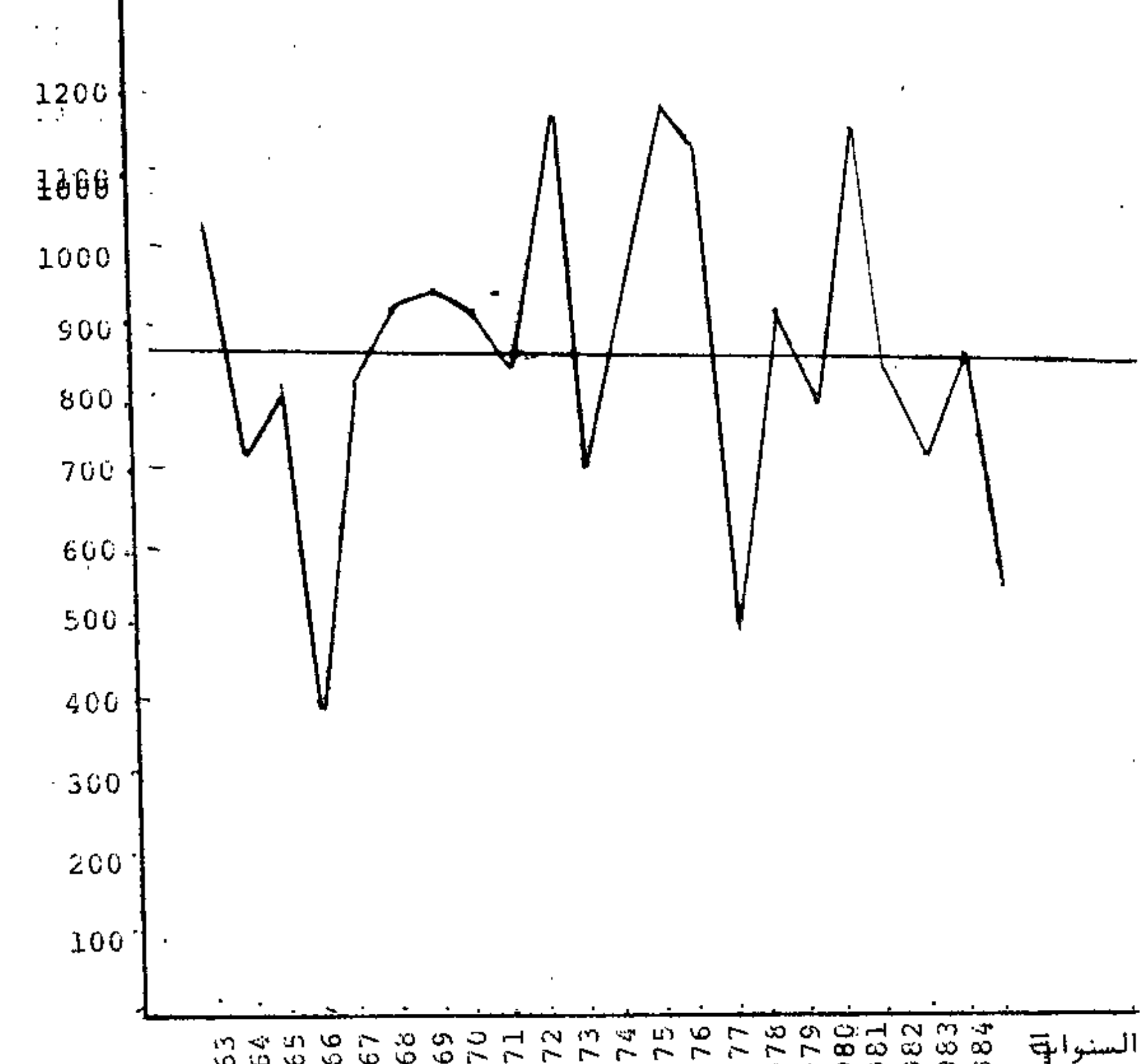
وبحساب خط الاتجاه العام للمردودية الانتاجية للشعير خلال الفترة 1963-1984 كانت المعادلة كالاتي:

ص = 0,001 س + 6ر8

تشير (ص) الى المردودية الانتاجية للشعير قنطار في الهكتار (س) الى السنوات ،يتضح من المعادلة ثبات المردودية الانتاجية للشعير دون أي زيادة سنوية كما يتوقع نفس المردودية الانتاجية لسنة 1989 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني ، توفير المياه اللازمة للزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية ترفع المردودية الانتاجية وتعمل على تنظيم ثباتها مع أرتفاع الانتاج الكلي وثباته دون اخضاعه الى التقلبات الطبيعية على الانتاج.

الرســـم البيانـــــي رقم (   )

الاتجاه العام للمردودية الانتاجية للشعير



الطاقة الانتاجية المحاصيل الشتوية وتطورها

ضعف المردودية الانتاجية وتذبذبها من موسم فلاحي لاخر أدى الى التقلبات في الطاقة الانتاجية للمحاصيل الشتوية وعدم أنتظام الانتاج الكلي ، خلال فترة الدراسة 1963-1984 بلغ متوسط الانتاج الكلي للمحاصيل الشتوية (القمح الصلب وللين والشعير) 607,000 طن منها 266,000 طن قمح يمثل نسبة 44 ٪ من متوسط الانتاج الكلي ،القمح الليين 251,000 طن بنسبة 41٪ الشعير 90,000 طن بنسبة 15٪

المزارع الفلاحيـــة الاشتراكيـــة

جدول انتاج القمح الصلب للفترة 1963-1984

الانتاج بالألف طن 1963 =100

السنـــة	الانتاج	الرقم القياسي
1963	384	100
1964	327	85
1965	346	90
1966	171	44
1967	337	87
1968	342	89
1969	281	73
1970	234	60
1971	271	70
1972	285	74
1973	194	50
1974	218	56
1975	299	77
1976	319	83
1977	200	52
1978	262	68
1979	230	59
1980	268	69
1981	244	[illegible]
1982	209	[illegible]
1983	186	48
1984	242	63

أ - تطـــور انتـــاج القمـــح الصلـــب :

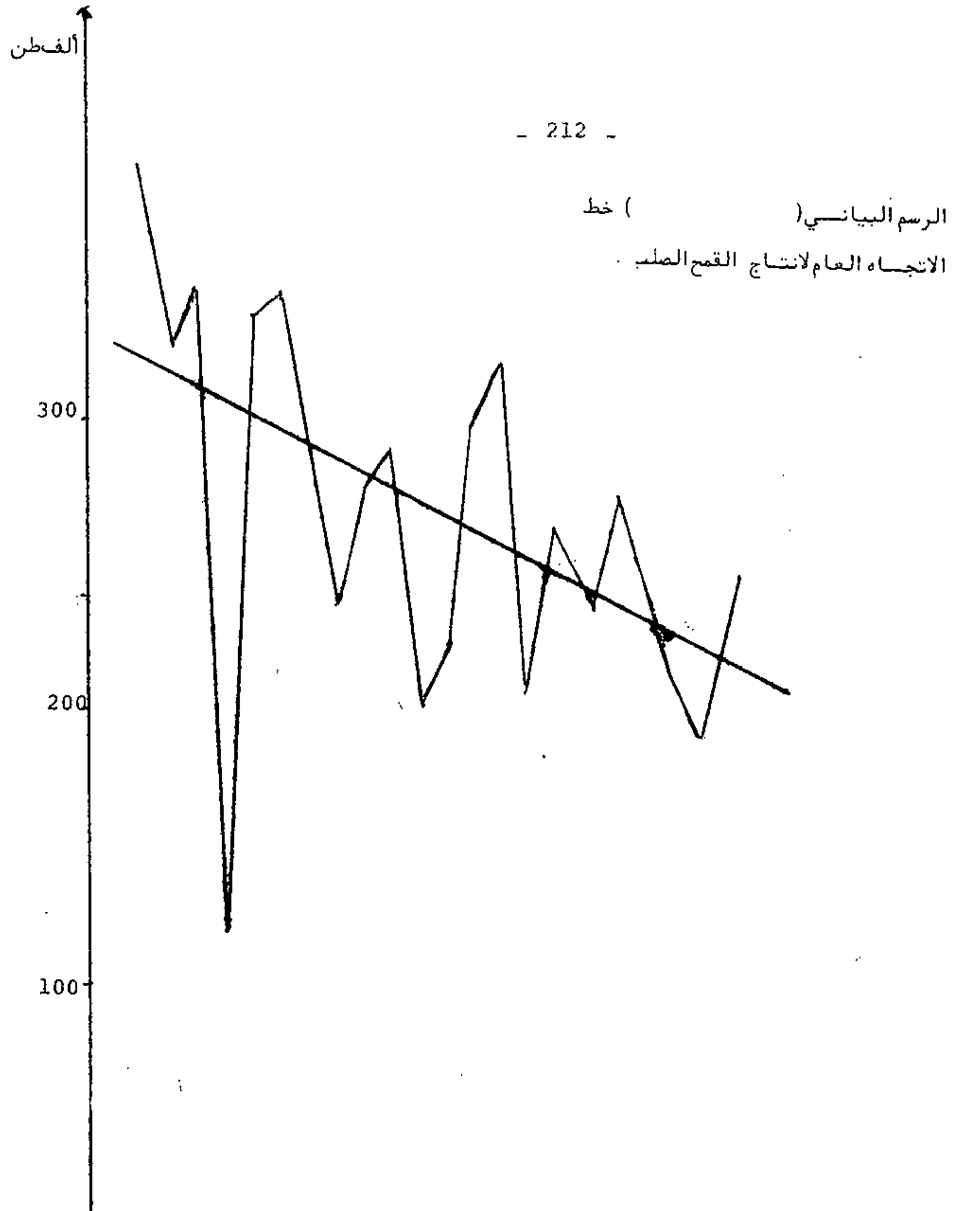
يتبيـــن منخـــلال الجـــدولتطـــور القمحالصلـب خلال الفترة 1963ـ1984 حيث وصلـــت الكميـــة المنتجـــة للقمحالصلـــب سنة 1963 وهيسنة الأســـاس 384 ألف طـــن وهذه الكميـــة المنتجـــة كانت بفعـــل التوســـع الأفقي للانتـــاج ثم حرث جميــــــــع الأراضـــي الزراعيـــة كما كانـــت المردوديـــة الانتاجيـــة جدمرتفعـــة وذلك لملائمـــــة الظـــروف الطبيعيـــة للانتـــاج ثم أنخفض الانتـــاج الى171 الف طن سنـــة 1966 وانخفض الرقـــم القياســـي الى44 وذلـــك بفعـــل تأثيـــر العوامـــل الطبيعيـــة على الانتاجكما سبـــق ذكـــره اجتياح الجفـــاف البلاد وانخفـــاض الأراضـــي المنزرعـــة ثم عرفالانتاج تقلبـــات كبيـــرة وذلـــك بفعـــلأنتشـــار الزراعـــة الخفيفـــة للمحاصيـــل الشتويـــــــة للفترة (1963ـ1969) حيث أنخفضـــت المســـــــاحة المنزرعـــة مؤ ثرة على الانتاج الكلـــي ، غيرأنه أنطـــلاق عمليـــة تكثيف زراعـــة المحاصيـــل الشتوية من مخططـــــــات التنميـــة الزراعيـــة (70ـ1989) للرفع من المردوديـــة الانتاجيـــة لمتحقق أهداف عمليـــة تكثيـــف الانتـــاج ، فتذبذب المردوديـــة الانتاجيـــة وارتباطهـــا بكميـــة الأمطار المتساقطـــة في السنـــة وعدم توزيعهـــا حســـب احتياجـــات المحصولأدت الــــــى تقلبـــات في الانتـــاجالكلـــي وعدم أنتظـــام ثباتـــه على الرغـــم منالاستعمــــــــــال المكثيف لمدخـــلاتالانتـــاج الوسيطـــة فانخفـــاضالانتـــاج القمحيرجـــع الى النقـــص في المساحـــة المنزرعـــة وانخفـــاض المردوديـــة الانتاجيـــة ، حيثأنخفـــض الانتـــا ج الى194 ألف طـــن سنـــة 1973 الىنهايـــة المخـــطط الرباعـــي الأول(70ـ1973) ثـــم أنخفـــض الانتـــاج الى200 ألفطـــن سنة 1977 حيث أنخفـــض الرقم القياســـيالى52 وهـــذا مع نهايـــة المخـــطط الرباعـــي الثانـــي (74ـ1977) ثم أنخفـــض الانتـــاج الى 242 ألف طـــن سنـــة 1984 كماأنخفض الرقم القياســـي الى63 مع نهايـــــــة المخـــطط الخماســـي الأول فانخفـــاضالانتـــاج القمحالصلـــب وتقلباتـــه يرجع الـــــى نقـــص في المساحـــة المنزرعـــة والى تذبذب المردوديـــة الانتاجيـــة وهذه مـــــــن مميـــزات الزراعـــة الخفيفـــة لانتـــاج المحاصيل الشتويـــة .

وبحساب خط الاتجاه العام لانتاج القمح الصلب خلال الفترة 1963-1984 كانت المعادلة كالاتي:

ص= - 15ر5س + 07ر320

حيث تشير (ص) الى انتاج القمح الصلب ألف طن (س) الى السنوات يتضح من المعادلة هناك نقصان سنويا في انتاج القمح الصلب حوالي 153ر5 ألف طن وبغرض استمرار معدل النقصان بنفس المعدل فانه يتوقع أن يصل الانتاج القمح الصلب الى 181 ألف طن سنة 1990 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني حيث س = 27 يتبين من ذلك انتشار الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية، ينقص في المساحة المنزرعة وانخفاض المردودية الانتاجية مما دفع الدولة الى الاستيراد من الدول المنتجة المصدرة ، للرفع من الطاقة الانتاجية يجب التوسع الافقي والرأسي للانتاج مع ضمان مصادر المياه لري وصرف المحصول حتى تكون أمام حقيقة فعلية وهي الزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية ، الى الزراعة الواسعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية

الرسم البيانـــي(   ) خط
الاتجـــاه العام لانتـاج القمح الصلب



المزارع الفلاحية الاشتراكية

جدول انتاج القمح اللين خلال الفترة 1963-1984

الانتاج بالألف طن 1963 × 100

السنة	الانتاج	الرقم القياسي
1963	133	100
1964	107	80
1965	173	130
1966	90	67
1967	223	167
1968	265	199
1969	258	193
1970	242	181
1971	337	253
1972	495	372
1973	300	225
1974	302	227
1975	375	281
1976	380	285
1977	160	120
1978	227	170
1979	220	165
1980	318	239
1981	290	218
1982	212	159
1983	200	150
1984	218	163

جـ - تطـــور انتـاج القمح الليـــن:

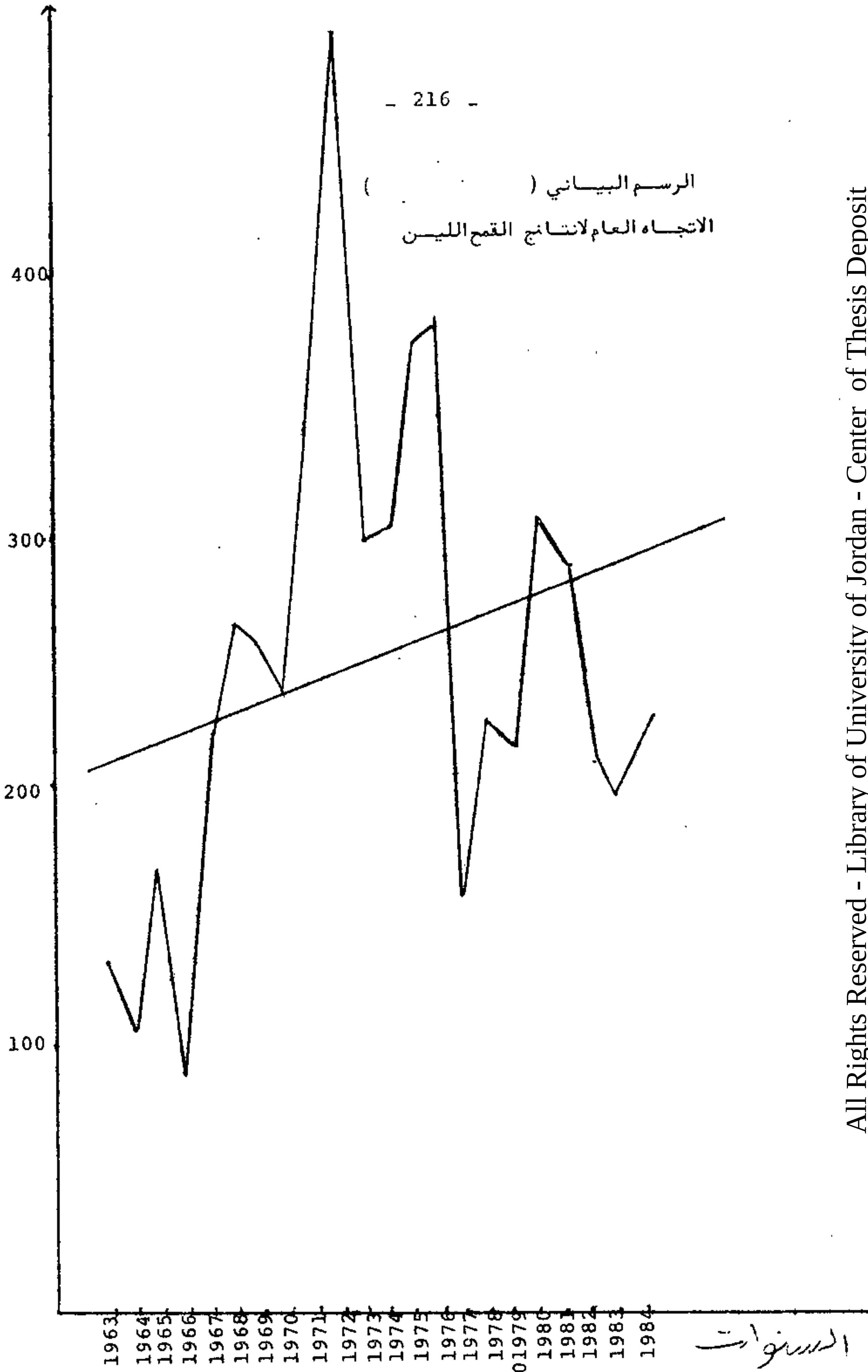
يتبيـــن من الجـــدول تطـــور انتاج القمح اللين خلال الفترة 1963-1984 حيث وصـــل الانتـــاج القمح الليـــن الى 133 ألف طـــن سنة 1963 وهي سنـــة الاســـــاس ثم أنخفـــض الانتـــاج الى 90 ألف طـــن سنة 1966 كما أنخفـــض الرقم القياســـي الى 67 خـــلال المخـــطط الثلاثـــي (67-1969) عرفت زراعـــة القمح الليـــن توسعا فـــــي المساحـــة المنزرعـــة الى التوســـع الأفقـــي للانتـــاج حيث أرتفـــع الانتـــاج الى 223 ألـــف طـــن سنـــة 1967 وارتفـــع الرقـــم القياســـي الى 167 ثم أرتفـــع الانتاج الى 265 ألف طـــن سنـــة 1968 وارتفـــع الرقم القياســـي الى 190 ثم أرتفـــع الانتـــاج الى 258 ألف طن سنة 1969 فالارتفـــاع في الانتـــاج كان نتيجـــة توسع المساحـــة المنزرعـــة أي الزراعة الواسعـــة الخفيفـــة للمحاصيـــل الشتويـــة غير أن أنطـــلاق عمليـــة تكثيـــف الانتاج ... المحاصيـــل الشتويـــة واكثـــار أصنـــاف البذور ذات المردوديـــة العاليـــة كانت تهد ف الى الرفع من المردوديـــة الانتاجيـــة للقمح الليـــن من خلال مخططات التنمية الزراعيـــة غيـــر أن تذبذب المردوديـــة الانتاجيـــة مع توســـع في المساحـــة المنزرعـــة أدى الـــى رفـــع انتـــاج القمح اللـيـــن حيث أرتفـــع الانتـــاج الى 495 ألف طن سنة 1972 كمـــا ارتفـــع الرقـــم القياســـي الى 372 كما أرتفـــع الانتـــاج الى 380 ألف طن سنـــــة 1976 كما أرتفـــع الانتـــاج الى 318 ألف طـــن سنة 1980 فارتفـــاع الانتـــاج كـــــان نتيجـــة للتوســـع الأفقـــي للانتـــاج وكذلـــك التوســـع الرأسي للانتـــاج عن طريـــق ادخال أصنـــاف البذور ذات المردوديـــة العاليـــة وكذلـــك استعمـــال مدخـلات الانتـــاج الوسيطة غير أن المردوديـــة الانتاجيـــة بقيـــت تعتمـــد كليـــة على كمية الأمطـــار المتساقطـــة في السنـــة وعلى توزيعهـــا الغير المنتظـــم حسب احتياجـــات المحصـــول.

وبحساب خط الاتجاه العام لانتاج القمح اللين خلال الفترة 1963-1984 كانت المعادلة كالاتي:

ص = 9ر3س +09ر210

حيث تشير (ص) الى انتاج القمح اللين ألف طن (س) الى السنوات يتضح من المعادلة هناك زيادة سنوية في انتاج القمح اللين حوالي 9ر3 ألف طن وبفرض استمرار معدل الزيادة بنفس المعدل فانه يتوقع أن يصل الانتاج القمح اللين الى 47ر316 ألف طن سنة 1990 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني حيث س= 27 يتبين من ذلك انتشار الزراعة الواسعة المكثفة لانتاج القمح اللين عن طريق توسع في المساحة المنزرعة مع تكثيف الانتاج أي الرفع من المردودية الانتاجية التي بقيت مرتبطة مع كمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها الغير المنتظم .

الرسم البيـــاني (   )
الاتجـــاه العام لانتـــاج القمح الليـــن



المزارع الفلاحية الاشتراكية

جدول انتاج الشمير خلال الفترة 1963-1984

الانتاج بالالف طن 1963 =100

السنة	الانتاج	الرقم القياسي
1963	102	100
1964	51	50
1965	50	49
1966	13	12
1967	55	53
1968	73	71
1969	73	71
1970	75	73
1971	58	56
1972	82	80
1973	49	48
1974	63	61
1975	99	97
1976	122	119
1977	60	58
1978	127	124
1979	126	123
1980	185	181
1981	139	136
1982	100	98
1983	150	147
1984	141	138

جـ تطـــور انتـــاج الشعيـــــر :

يتبيـــن من الجدول تطـــور انتـــاج الشعيـــر خلال الفترة 1963-1984 حيث أرتفـــع انتـــاج الشعيـــر الى 102 الف طـــن سنة 1963 وهي سنـــة الأســـاس ثم انخفـــض انتاج الشعيـــر ينقص في المســـاحـــة المنزرعـــة ، حيث اهتمت وزارة الفلاحـــــة باحـــلال جزء من المســـاحـــة المنزرعـــة بالشعيـــر لتوسيـــع زراعـــة القمـــح الليـــن وكذلك الاعـــلاف والبقوليـــات عرفت الفترة 1962-1975 انخفـــاض في انتـــــاج الشعيـــر بفعـــل انخفـــاض المســـاحـــة المنزرعـــة ، غير أن توســـع المســـاحـــة المنزرعـــة بالشعيـــر خاصـــة بعـــد تقسيم مناطـــق الانتـــاج للمحاصيـــل الشتويـــة وتخصيـــص المناطـــق الانتاج التي تقل فيها كميـــة الأمطـــار المتساقطـــة في السنـــة عـــن 350 ملم لزراعـــة الشعيـــر توسعـــت زراعـــة الشعيـــر وارتفـــع معها الانتـــاج حيث وصل الى 122 الف طـــن سنة 1976 كما أرتفـــع الرقم القياســـي الى 119 ثم عرف الانتـــاج الشعيـــر تطـــورا مـــع تطـــور المســـاحـــة المنزرعـــة ، وثبات المردوديـــة الانتاجيـــة للشعيـــر ، ارتفـــع انتاج الشعيـــر خـــلال المخطط الخماسي الأول عن طريق التوســـع الافقـــي للانتـــاج ليوءمـــن العلـــف اليومـــي لتربيـــة الماشيـــة و بقيـــت زراعـــة الشعيـــر تخضـــع الى الزراعـــة الخفيفـــة للانتـــاج دون أحداث تطـــور في المردوديـــة الانتاجيـــة الهكتاريـــة .

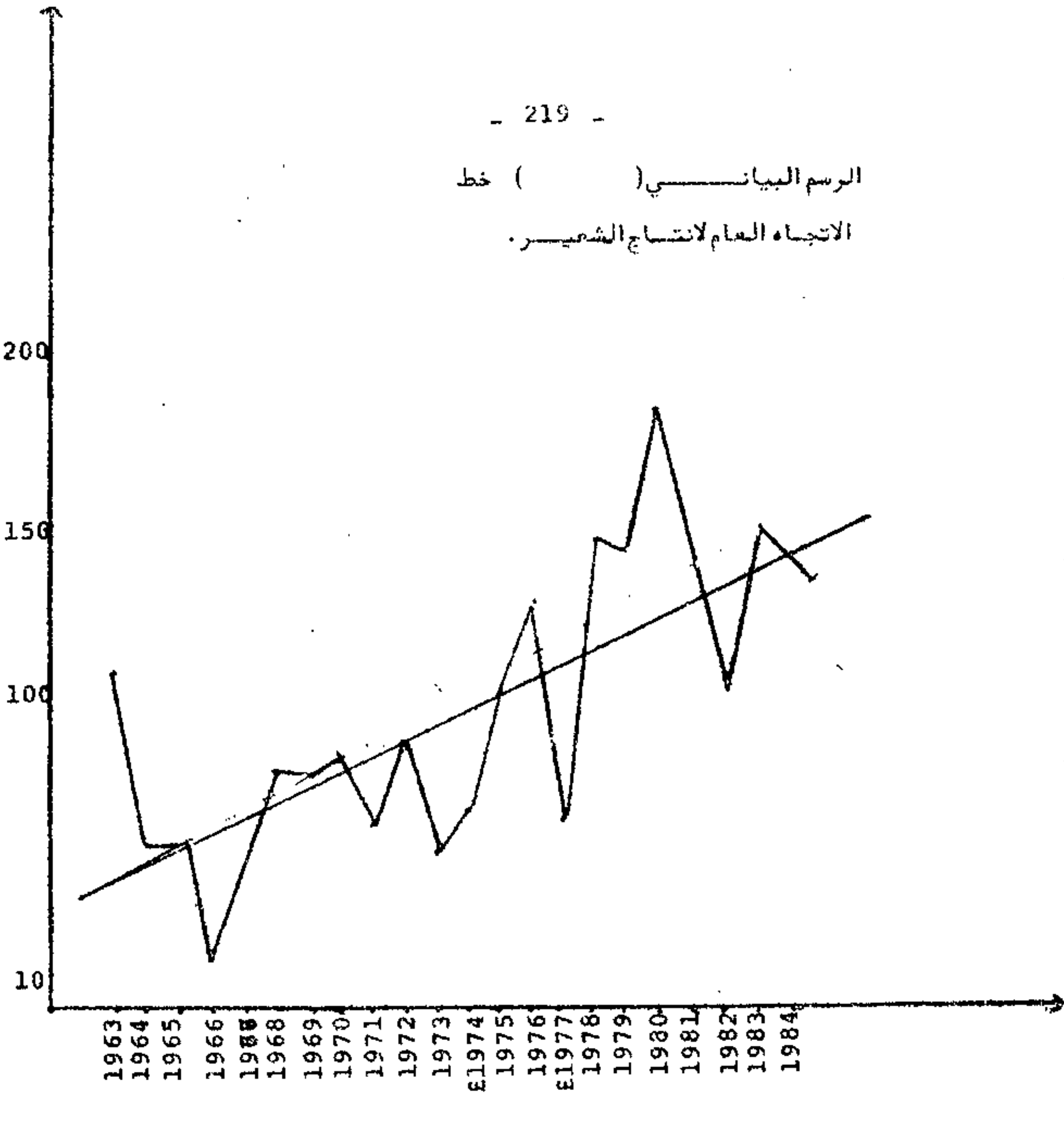
بحســـاب خط الاتجـــاه العام لانتـــاج الشعيـــر خلال الفترة 1963-1984 كانـــت المعادلـــة كالاتـــــي:

ص = 7ر4 س + 8ر40

حيث تشيـــر (ص) الى انتـــاج الشعيـــر ألف طـــن (س) الى السنوات يتضح من المعادلة هنـــاك زيادة سنويـــة في انتـــاج الشعيـــر حوالي 7ر4 ألف طن وبغرض استمرار معدل الزيادة بنفـــس المعـــدل فانـــه يتوقـــع أن يصـــل انتـــاج الشعيـــر الى 6ر169 ألف طن سنة 1990 مع نهاية المخطط الخماســـي الثانـــي حيث س =27 يبين أن انتاج الشعيـــر ارتفع بفعل التوسع في المساحة المنزرعة دون الرفع في المردودية الانتاجية الهكتارية الى عدم انتشار الزراعة المكثفة حيث بقيت الزراعة الخفيفة هي السائدة في انتاج الشعيـــر .

الرسم البيانـــــــي (   ) خط

الاتجاه العام لانتـاج الشعيـــر.



المطلب الرابع:

التطور الاجمالي للمساحة المنزرعة للمحاصيل الشتوية لمجموع القطاعي
(للفترة 1963 - 1984)

تقدر المساحة الكلية الزراعية في الجزائر بـ7500,000 هكتار منها 3549300 هكتار مخصصة للانتاج الحبوب والبقوليات الجافة موزعة بين القطاع الخاص والاشتراكي على الترتيب بنسبة 66٪ ، 34٪ خلال فترة الدراسة (1963-1984) بلغ عدد المساحة المنزرعة بالمحاصيل الشتوية (القمح الصلب واللين والشعير) 2,796,000 هكتار تمثل نسبة 79٪ من المساحة الزراعية المخصصة لانتاج الحبوب والبقوليات الجافة (354,9300 هكتار تتركز زراعة المحاصيل الشتوية لدى القطاع الخاص بلغ متوسط المساحة المنزرعة خلال فترة الدراسة 1,863,000 هكتار تمثل نسبة 67٪ من متوسط المساحة المنزرعة للفترة غير أن تجزئة وتشتت وعدم تجانس القطع الزراعية وانتشار الزراعة الجبلية كانت عائقا في استخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة وبالتالي أنتشار الزراعة الهامشية للمحاصيل الشتوية الموجهة للاستهلاك الذاتي وتسويق فائض الانتاج عبر السوق الموازية ، بينما القطاع الاشتراكي يخصص تقريبا نصف المساحة المنزرعة للمحاصيل الشتوية 763000 هكتار خلال فترة الدراسة تمثل نسبة 27٪ من المساحة المنزرعة للفترة ، فان تجانس حجم الوحدات الانتاجية أدى الى أنتشار الزراعة المكثفة على نفس المساحة المنزرعة .

جدول المساحة الاجمالية للمحاصيل الشتوية (القمح الصلب واللين والشعير)

للفترة 1963-1984 المساحة الاجمالية ألف هكتار 1963 سنة الأساس=100

السنة	المساحة الاجمالية	الرقم القياسي
1963	3019	100
1964	2750	91
1965	2817	93
1966	1875	62
1967	2656	87
1968	2946	97
1969	2934	97
1970	3151	104
1971	2876	95
1972	3419	113
1973	3132	103
1974	2891	95
1975	3077	102
1976	3227	106
1977	2647	87
1978	2530	83
1979	2754	91
1980	3015	99
1981	2683	88
1982	2453	81
1983	2120	70
1984	2540	84

1- تطور المساحة المنزرعة بالمحاصيل الشتوية :

يتبين من خلال الجدول تطور المساحة الكلية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية خلال الفترة 1963 -1984 حيث وصلت المساحة الكلية المنزرعة الى 3019 ألف هكتار سنة 1963 وهي سنة الاساس فالارتفاع في المساحة الكلية المنزرعة يرجع الى التجنيد الذي قامت به اليد العاملة الزراعية والمنظمات الجماهيرية لحرث جميع المساحات المنزرعة بالمحاصيل الشتوية كما أن المعدات وأدوات الانتاج أستغلت أحسن استغلال جماعي في انجاز العمليات الزراعية ثم أنخفضت المساحة الكلية المنزرعة الى 1875 ألف هكتار سنة 1966 كما انخفض الرقم القياسي الى 62 الى أكثر من نصف المساحة المنزرعة الكلية تركت بور بدون خدمة حيث عرف الموسم الفلاحي الجفاف الذي اجتاح البلاد أكثر من 1,51 مليون هكتار لم تحرث كما سبق ذكره أن زراعة المحاصيل الشتوية تعتمد كلية على الأمطار الخريفية ، فتأخر سقوط الأمطار الخريفية تدفع الفلاحين الى ترك الأرض بورا بدون خدمة كما أنخفضت المساحة الكلية المنزرعة خلال المخطط الثلاثي (67-1969) وثباتها يرجع ذلك الى غياب حضيرة العتاد الفلاحي ولم يتم تجديدها خلال الفترة (1963-1969) حيث أصبح يعاني القطاع الاشتراكي والخاص من نقص العتاد وأدوات الانتاج الفلاحية لانجاز العمليات الزراعية خاصة أن حجم متوسط المساحة المنزرعة للوحدة الانتاجية الاشتراكية تتجاوز (990 / هـ) ما يتطلب المعدات الزراعية في انجاز جميع العمليات الزراعية في وقتها ، لهذا أرتفعت أكثر من نصف المساحة الكلية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية بور بدون زراعة أي قرابة 3000,000 هكتار تترك سنويا بدون زراعة لهذا كانت تهدف المخططات التنمية الزراعية انطلاقا من المخطط الرباعي الأول (70-1973) الى تخفيض المساحة المتروكة بورا الى 40% وزراعة أكثر من 1000,000 هكتار المتروكة بورا ، كما [illegible]

كماكانت عملية الاستصلاح الأراضي الزراعية في مناطق الانتاج المختلفة تتوسع أفقيا لكسب مساحات جديدة خلال نهاية المخطط الخماسي الأول.

حيث أرتفعت المساحة الكلية المنزرعة الى 3132 ألف هكتار سنة 1973 الى نهاية المخطط الرباعي الأول كما أرتفع الرقم القياسي الى 103 أي ثبات المساحة الكلية المنزرعة مقارنة مع فترة الاساس ، ثم أنخفضت خلال نهاية المخطط الرباعي الثاني الى 2647 ألف هكتار سنة 1977 ثم بدأت تذبذب المساحة الكلية المنزرعة بالانخفاض من موسم فلاحي لآخر خاصة خلال تطبيق المخطط الخماسي الأول (80_1984 كما أنخفض الرقم القياسي الى 84 يرجع هذا الانخفاض الى اعادة هيكلة القطاع الزراعي لكل من القطاع الاشتراكي والخاص حيث عرف القطاع الخاص عملية التأميم التي مست أراضيه المنزرعة والمتنازع عليها قضائيا ، أما القطاع الاشتراكي تأثر بالعملية التنظيمية لاعادة الهيكلة في تحديد الحدود الجغرافية للوحدة الانتاجية المهيكلة وكذلك الى تقسيم الغير المنتظم لوسائل الانتاج بين الوحدات المهيكلة ، كما أن نقص معدات وأدوات الانتاج لم تستغل كافة المساحات المنزرعة ، كما نعلم أن القطاع الخاص لم يقدم على حراثة الأرض الا بعد سقوط الأمطار الخريفية أي أرتباط المساحة المنزرعة بالأمطار الخريفية بينما القطاع الإ شتراكي يلتزم بحراثة الأرض وتحضير زراعتها في وقتها المحدد ومن أرتباط عملية الحرث بالأمطار الخريفية بناءا على تعليمات وزارة الفلاحة .

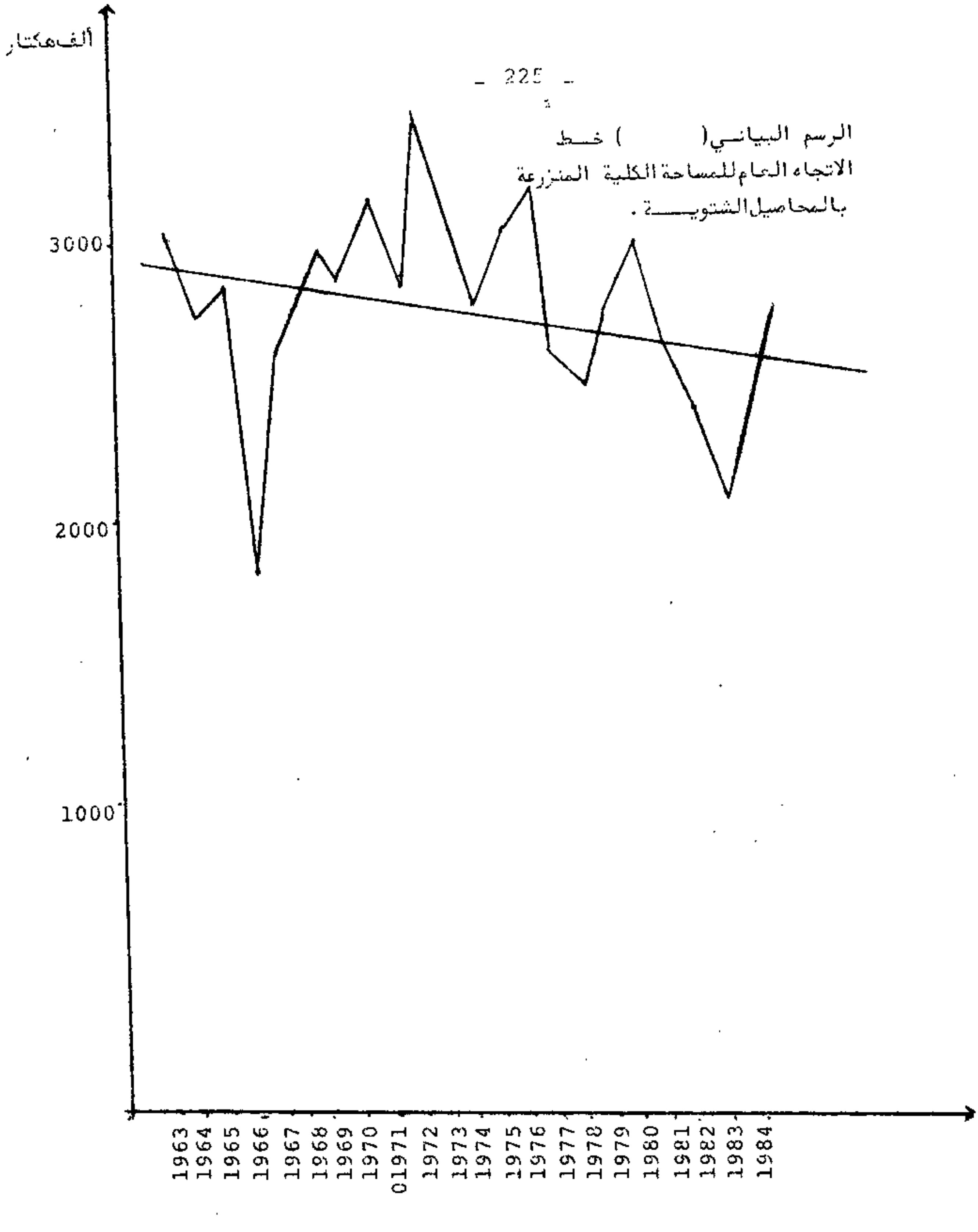
وبحساب خط الاتجاه العام للمساحة الكلية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية خلال الفترة (1963_1984) كانت المعادلة كالاتي:

ص = _4ر11 س +1ر2916

تشير (ص) الى المساحة الكلية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية (س) الى السنوات يتضح من المعادلة هناك نقصان سنويا في المساحة الكلية المنزرعة بالمحاصيل

الشتوية حوالي 11،4 ألف هكتار وبفرض أستمرار معدل النقصان بنفس المعدل فانه يتوقع أن تصل المساحة الكلية المنزرعة الى 2608،3 ألف هكتار سنة 1990 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) حيث س = 2؟ فان أنخفاض المساحة الكلية المنزرعة مرتبطة بكمية الأمطار الخريفية و ... نقص في المعدات وأدوات الانتاج الى ترك الأراضي بوربدون زراعة كما أن عملية اعادة تنظيم القطاع الزراعي وخاصة القطاع الاشتراكي أدى الى ترك الأرض بور خاصة أن طول الاجراءات الادارية والتنظيمية في معرفة الحدود الجغرافية وسوء توزيع معدات الانتاج كان على حساب الجانب الفني للانتاج ، كما أن أنتشار الزراعة الجبلية لدى القطاع الخاص والتركيز على زراعة المحاصيل الشتوية ، يشجع على أنجراف التربة الزراعية وفقرها من العناصر المعدنية كما أن متوسط المردودية الانتاجية لايتجاوز 3 قنطار في الهكتار لهذا كان تشجيع الدولة على احلال زراعة المحاصيل الشتوية في المناطق الجبلية بالفواكهات (أشجار الزيتون واللوزيات وتربية النحل والماشية) كما تبين أن الحرث المستمر للأراضي السهبية بالمحاصيل الشتوية يعرض التربة الى التصحر بفعل الرياح المصحوبة بالرمال الصحروية (رياح الشهيلي)

كما أن غياب الطرق الفنية في المناطق شبه الجبلية كعدم أنتشار زراعة المحاصيل الشتوية في شكل مدرجات يعرض التربة الى الانجراف أن زحف الاسمنت وارتفاع شبة النمو الديموقرافي أدى الى تدني حصة الفرد من المساحة المنزرعة كما سبق ذكره ، فنقص في المساحة الكلية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية لم يصاحبه تطورا في المردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية - الزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية - وهذه من مميزات الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية .



الرسم البيانـــي(   ) خـــط
الاتجاه العام للمساحة الكلية المنزرعة
بالمحاصيل الشتويـــــة .

جدول المردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية (القمح الصلب واللين والشعير)

للفترة 1963ـ1984 المردودية الانتاجية قنطار في الهكتار 1963 سنة الاساس=100

السنة	المردودية الانتاجية	الرقم القياسي
1963	8	100
1964	4	50
1965	4ر7	58
1966	4	50
1967	6	75
1968	7	87
1969	6	75
1970	6ر4	80
1971	6	75
1972	6ر7	83
1973	5	62
1974	5	62
1975	8ر4	105
1976	7	87
1977	4	50
1978	6	75
1979	5ر6	70
1980	7ر7	96
1981	5ر5	68
1982	5ر6	70
1983	5ر6	70
1984	5ر6	68

2- تطور متوسط المردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية :

يتبين من خلال الجدول تطور متوسط المردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية خلال الفترة 1963-1984 كانت المردودية الانتاجية 8قنطار في الهكتار سنة 1963 وهي سنة الأساس ، ثم أنخفضت المردودية الانتاجية الى4قنطار في الهكتار سنة 1966 حيث أنخفض الرقم القياسي 50 ثم أنخفضت الى6قنطار في الهكتار سنة 1969 أي في نهاية المخطط الثلاثي (67-69) حيث كانت زراعة الاصناف المحلية منتشره في الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية ، كماسبق ذكره القطاع الخاص يعمل على أقتطاع جزء من الانتاج كبذور للموسم الفلاحي القادم دون أن يعرف نسبة نقاوة الصنف أونسبة الانبات كماكان يعاني القطاع الزراعي الاشتراكي والخاص) من الشوائب الموجودة في البذور أي أختلاط أصناف البذور الغريبة كما أن نسبة النقاوة ونسبة الانبات جد ضعيفة مما أثر على أنخفاض المردودية الانتاجية فان نقص في المساحة الكلية المنزرعة مع أنخفاض المردودية الانتاجية كان أهتمام الدولة الى إعادة تنظيم الانتاج الزراعي فكانت عملية تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية ضرورة أقتصادية للرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية عن طريق تعميم البذور المنتجة ذات المردودية العالية واستخدام مدخلات الانتاج الوسيطة (السماد العضوي)والكيمائي والمبيدات الحشائش) واتباع دورات زراعية منتظمة ، حيث كانت تهدف المخططات التنمية الزراعية الى رفع المردودية الانتاجية من6قنطار في الهكتار الى8قنطار في الهكتار ثم الى الرفع من الانتاج الكلي عن طريق التوسع الرأس للانتاج مع ثبات المساحة المنزرعة ، فكان المخطط الرباعي الأول(70-1973) بداية أنطلاق عملية تكثيف الانتاج للمحاصيل الشتوية بمساهدة مشروع الجزائر لاكثار البذور المنتجة ذات المردودية العالية مع ملائمتها لمناطق الانتاج المختلفة والمقاومة للامراض والجفاف المبكر .

ففي نهاية المخطط الرباعي الأول(70_1973) أنخفضت المردودية الانتاجية الى5قنطار في الهكتار سنة 1973) كما أنخفض الرقم القياسي الى62 يرجع السبب في انخفاض المردودية الانتاجية الى عدم تعميم البذور المنتجة ذات المردودية العالية على كافة المنتجين خاصة أن القطاع الخاص لم يتحصل على البذور المنتجة ، حيث كان التركيز على القطاع الاشتراكي، كما أن الاستخدام الغير الفني في تحضير التربة في استعمال مدخلات الانتاج الوسيطة والارتباط بكمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها الغير المنتظم زاد في أنخفاض المردودية الانتاجية وتذبذبها .

بينما أرتفعت المردودية الانتاجية الى4ر8 قنطار في الهكتار سنة 1975 حيث ارتفع الرقم القياسي الى105 وذلك لملائمة الظروف الطبيعية للانتاج كما: أنخفضت المردودية الانتاجية الى4قنطار في الهكتار نهاية المخطط الرباعي الثاني سنة 1977 انخفض الرقم القياسي الى50 فعلى الرغم من تطوير الزراعة الجزائرية في أستخدام مدخلات الانتاج الوسيطة (الأسمدة الكميائية) ثم يصاحبها تطور في المردودية الانتاجية وذلك لكون المردودية بقيت مرتبطة بكمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها الغير المنتظم ، أما المرحلة الثالثة لعملية الانتاج المحاصيل الشتوية من خلال انطلاق المخطط الخماسي الأول(80_1984) عرفت المردودية الانتاجية تدهورا كبيرا وذلك على الرغم من تعميم البذور المنتجة ذات المردودية العالية كان القطاع الزراعي حيث أنخفضت المردودية الانتاجية الى5ر5 قنطار في الهكتار .يمكن أن نقول بأن الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية بقيت سائدة في القطاع الزراعي على الرغم من أنتشار أصناف البذور المنتجة ومدخلات الانتاج الوسيطة حيث تفوق الجزائر اليونان وايطاليا واسبانيا في استعمال الأسمدة الكميائية كما سبق ذكره بقيت المردودية الانتاجية مرتبطة بكمية الأمطار السنوية وتوزيعها الغير المنتظم وتأثيرها بالجفاف المبكر (الربيعي) حيث بلغ متوسط المردودية الانتاجية خلال الفترة (1948_1984)

6 قنطار في الهكتار بينما أرتفعت المردودية الانتاجية للحبوب في فرنسا من 17 قنطار في الهكتار الى 50 قنطار في الهكتار خلال الفترة (1950-1980) بينما متوسط المردودية الانتاجية لكل من تونس والمغرب 12 قنطار في الهكتار ،

وبحساب خط الاتجاه العام للمردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية خلال الفترة (1983-1984) كانت المعادلة كالآتي:

ص = 0,008 س +5,80

تشير (ص) الى متوسط المردودية الانتاجية (س) الى السنوات يتضح من المعادلة ثبات في المردودية حوالي 6 قنطار في الهكتار وبفرض أستمرار [illegible] ثبات [illegible] المعدل فانه يتوسع ثبات المردودية الانتاجية الى 6 قنطار في الهكتار سنة 1990 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني حيث س=27 لم تحقق مخططات التنمية الزراعية الهدف في رفع المردودية الانتاجية الى 8ق/هـ للمحاصيل الشتوية وبالتالي عدم تحقيق الزراعة المكثفة للمحاصيل الشتوية خلال مخططات التنمية الزراعية (70-1989)

فان الدول المنتجة المصدرة للحبوب تعتمد على رفع المردودية الانتاجية عن طريق ري وصرف المحصول وهي ما يطلق عليها بطريقة الري المحورية لضمان رفع المرد .وفية الانتاجية وثباتها حتى تضمن رفع الانتاج وثباته أو أحلال زراعاته أخرى اذا أنخفضت المردودية عن 20ق/هـ ارتفعت المردودية الانتاجية لكل من بولغاريا وفرنسا على الترتيب 50ق/هـ 63ق/هـ.

كما عرفت الجزائر نجاحا في رفع المردودية الانتاجية من خلال استعمال طريقة الري المحوري في سقي المحصول في منطقة ورقلة (شبه صحراوية) ارتفعت المردودية الانتاجية الى 65 قنطار في الهكتار ، يمكن أن نقول بأن عملية

تكثيف الانتاج للمحاصيل الشتوية يشترط نجاحا بتوفر المياه حتى ترفع من المردودية الانتاجية وتعمل على ثباتها ، لهذا يجب مسح الأرض الزراعية الخاضعة للري المحوري خاصة منطقة الشلف الأعلى التي تتوفر على المياه الغير المستغلة في ري وصرف المحصول ،خاصة في فترة الجفاف المبكر التي يحتاج اليها النبات فان عملية الري المحوري أتت بالمردودية الانتاجية العالية في الدول المنتجة المصدرة للحبوب يتلاءم مناخها مع مناخ الجزائر أعطت نتائج جيدة 80 قنطار في الهكتار في مناطق شبه صحراوية ، حيث لاتتجاوز كمية الأمطار المتساقطة سنة 70 ملم وهي تشبه منطقة بوسعادة وهذا بناء على تقرير الفرقة المرسلة من طرف الديوان الوطني للحبوب O.A.I.C لزيارة منطقة الجنوب بالولايات المتحدة الأمريكية لكل من كاليفورنيا وآرزونا التي تتساقط فيها كمية الأمطار أقل من 70 ملم في السنة ، حيث شقت 5000 كلم لاعداد قنوات الري في مناطق الانتاج من مياه الكلورادو والمياه المكررة لري المحصول

كما أدخلت المملكة العربية السعودية طريقة الري المحوري لسقي المحاصيل الشتوية بناءا على تكرير مياه البحر حيث تجاوزت المردودية الانتاجية 45 قنطار في الهكتار وتصدر الفائض منه الدول المستهلكة منها الجزائر، فان نتيجة السدود الكبيرة والصغيرة عملية متكاملة الانطلاق عملية تكثيف الانتاج حيث أثبت التجربة نجاحها في المناطق الشبه الصحراوية . ان ازالة الأراضي الهامشية لزراعة المحاصيل الشتوية واحلالها بغراسات أخرى مرتبط بمدى تطور الري المحوري للرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية ،بلغ متوسط المردودية الانتاجية للفترة (1891-1919) 4ر5ق/هـ

كما بقيت ثابتة خلال الفترة (1920-1941) بـ6ر5ق/هـ بينما عرفت الفترة (1948-1960) أرتفاع محسوس نتيجة تطبيق سياسة الاصلاح الزراعي وتحفيز المنتجين على تحسين تقنيات الانتاج من خلال القروض والاعانات المقدمة الى الرأسمالية الزراعية الكلونيالية الجزائرية حيث أرتفعت المردودية الانتاجية الى 5ر6 ق/هـ بينما عرفت الفترة (1963-1989) انخفاض

في المردودية الانتاجية وثباتها 6ق/هـ مما يثبت ارتباط زراعة المحاصيل الشتوية بالعوامل الطبيعية التي توءثر على المردودية الانتاجية على الرغم من تطوير مدخلات الانتاج الوسيطة حيث تحتاج هذه الاخيرة أيضا الى المياه اللازمة حتى تكون فعالة ، حيث أرتفعت المردودية الانتاجية في الأراضي الزراعية الخاضعة للري المحوري في الجنوب - ورقلة - لاصناف البذور ذات المردودية العالية - القمح اللين - الى 22ر73 قنطار /الهكتار للصنف وأنزه A/VZA كما تم تجربة ثمانية أصناف من القمح بنوعية (الصلب واللين) فكان متوسط المردودية الانتاجية لجميع الاصناف المجربة أكثر من 40 قنطار(1) / الهكتار الخاضعة للري المحوري ، أصناف القمح اللين أكثر من 10ر47 قنطار في الهكتار وهو أكثر مردودية من القمح الصلب 65ر44 قنطار في الهكتار تبين من التجربة الاصناف ذات المردودية العالية المبكرة النضج أعطت مردودية أكبر من أصناف المتأخرة النضج.

- El-Moudjahid : 31 Mai 1989 N° 7454 p. 3

---

1)

الرسم البياني رقم (   ) خط الاتجاه العام للمردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية (القمح الصلب والطري والشعير).



تطـــور انتـــاج المحاصيـل الشتوية للمجموع القطاعين
(الاشتراكي والخـــاص)

تقلبـــات الطـــاقـة الانتاجيــة للمحاصيـل الشتويـة يرجع الى تذبذب المردوديـــة الانتاجيــة وتـــدنس المســـاحـــة المنزرعـة مع ترك الأرض بور بدون زراعــة انتشــــار الزراعــة الخفيفــة والتكثفــة للمحاصيـل الشتويــة لكـل من القطــاع الخاص والاشتراكي مرتبطـة بكـــميـــة الأمطـــار المتساقطــة في السنــة وتوزيعهـا غير المنتظـــم حســب احتيــاجـات نمو النباتـــات الى انتشـــار الزراعيــة البعلية للمحاصيـــل الشتويـــة للقطـــاع الواحـــد ، بلغ متوسط الانتـــاج الكـي للمحاصيـل الشتويـــة في القمح الصلـــب واللين ، الشعيـر) خلال فترة الدراســـة (16,800,000 قنطـــار منها نصيب القطـــاع الخـــاص من متوســـط الانتـــاج الكـلي 10,108,000 قنطـــار يمثـل نسبـــة 60٪ من متوســـط الانتـــاج الكلـــي القطـاع الاشتراكـــي 6070,000 قنطـار يمثـل نسبــة 36٪ من متوسط الانتـــاج الكلـــي ، تمركز المســـاحـــة المنزرعـة لدى القطـاع الخـاص أدت الى توســـع الافقـــي للانتـــاج .

جدول الانتــاج الكلـي للمحاصيـل الشتويـة القمح العلــب والعدس والشعير

للفترة 1963_1984 الانتــاج الكـــلي ألف طـن 1963 سنة الاساس

100 ==

السنــة	الانتــاج الكلــــي	الرقم القياســي
1963	2280	100
1964	1140	50
1965	1322	57
1966	759	33
1967	1605	70
1968	2071	70
1969	1792	78
1970	2005	87
1971	1689	74
1972	2299	100
1973	1531	67
1974	1422	62
1975	2590	113
1976	2218	97
1977	1087	47
1978	1479	64
1979	1537	67
1980	2305	101
1981	1743	76
1982	1460	64
1983	1236	54
1984	1389	60

3- تطور الانتاج الكلي للمحاصيل الشتوية :

يتبين من الجدول تطور الانتاج الكلي للمحاصيل الشتوية خلال الفترة 1963-1984 كان الانتاج الكلي 2280 ألف طن سنة 1963 وهي سنة الاساس كان ارتفاع الانتاج الكلي بفعل التوسع الأفقي للانتاج وكذلك الى ارتفاع المردودية الانتاجية حيث كانت كمية الأمطار ملائمة جدا للموسم الفلاحي 1962-1963 كما أنخفض الانتاج الكلي الى 759 ألف طن سنة 1966 كما أنخفض الرقم القياسي الى 33 يرجع سبب الانخفاض الى الجفاف وكذلك إمتناع الفلاحين على زراعة الأرض تأخر سقوط الأمطار الخريفية ثم أنخفض الانتاج الكلي للمحاصيل الشتوية خلال المخطط الثلاثي (67-1969) وتذبذبه من موسم فلاحي لأخر مع أنخفاض المساحة المنزرعة الكلية ، كما سبق ذكره ان المخطط الثلاثي (67-1969) لم تنطلق معه عملية تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية ، بحيث بقيت الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية هي السائدة في الزراعة الجزائرية حتى بداية المخطط الرباعي الأول وتتبعه باقي مخططات التنمية الزراعية في تكثيف انتاج المحاصيل الشتوية حيث أرتفع الانتاج الكلي الى 2299 ألف طن سنة 1972 حيث بقي الرقم القياسي ثابت أي أن نفس الانتاج الكلي المحقق في سنة الاساس مع العلم أن أهداف المخطط الرباعي الأول (70-1973) تهدف الى انتاج الكلي في المتوسط 24,3 مليون قنطار بينما كان الانتاج الكلي 19 مليون قنطار ثم أنخفض الانتاج الكلي الى 1422 ألف طن سنة 1974 أي بداية المخطط الرباعي الثاني (74-1977) كما أنخفض متوسط الانتاج الكلي الى 18 مليون قنطار خلال الفترة (74-1977) بينما كان يهدف المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الى متوسط الانتاج الكلي 24 مليون قنطار مع التوسع المكثف لزراعة الخضروات.

بينما المخطط الخماسي الأول(80-1984) عرف تقلبات كبيرة في الانتاج الكلي حيث أنخفض الانتاج الكلي الى1389 ألف طن سنة 1984 كما أنخفض الرقم القياسي الى60 . مع العلم أن أهداف المخطط الخماسي (80-1984) تهدف الى متوسط الانتاج الكلي 30 مليون قنطار بينما وصل متوسط الانتاج الكلي الى17 مليون قنطار ،فان عدم تحقيق أهداف المخطط التنمية الزراعية يرجع الى ثبات المردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية خلال الفترة (63-1984)6 قنطار في الهكتار وتدني المساحة الكلية المنزرعة للمحاصيل الشتوية أثر على الطاقة الانتاجية ، حيث بلغ متوسط انتاج الكلي خلال الفترة (1963-1984) 8ر16 مليون قنطار بينما كان متوسط الانتاج الكلي للمحاصيل الشتوية 21 مليون قنطار خلال الفترة 1948-1960)فالانخفاض في الانتاج الكلي للمحاصيل الشتوية تنتج عنه فجوة غذائية التي تغطي عن طريق الاستيراد من طرف الدول المنتجة المصدرة حيث أرتفعت الكمية المستوردة من الحبوب خلال المخطط الثلاثي (67-1969) 2ر6 مليون قنطار حيث كانت تهدف المخطط الثلاثي على انتاج كلي في المتوسط 18 مليون في اطار الزراعة الخفيفة لانتاج المحاصيل الشتوية ثم أرتفعت الكمية المستوردة الى8ر7 مليون قنطار خلال المخطط الرباعي الأول(70-1973) المرحلة الأولى للزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية ثم أرتفعت الكمية الى3ر17 مليون قنطار خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) وهي نفس متوسط الكمية المنتجة ثم أرتفعت الكمية المستوردة الى26 مليون قنطار خلال المخطط الخماسي (80-1984)فارتفاع متوسط الكمية المستوردة يبين مدى توسع الزراعة الحقيقة للمحاصيل الشتوية .

وبحساب خط الاتجاه العام للانتاج الكلي للمحاصيل الشتوية خلال الفترة ر(1963-1984 كانت المعادلة كالاتي:

ص = -36ر1س+ 77ر1694

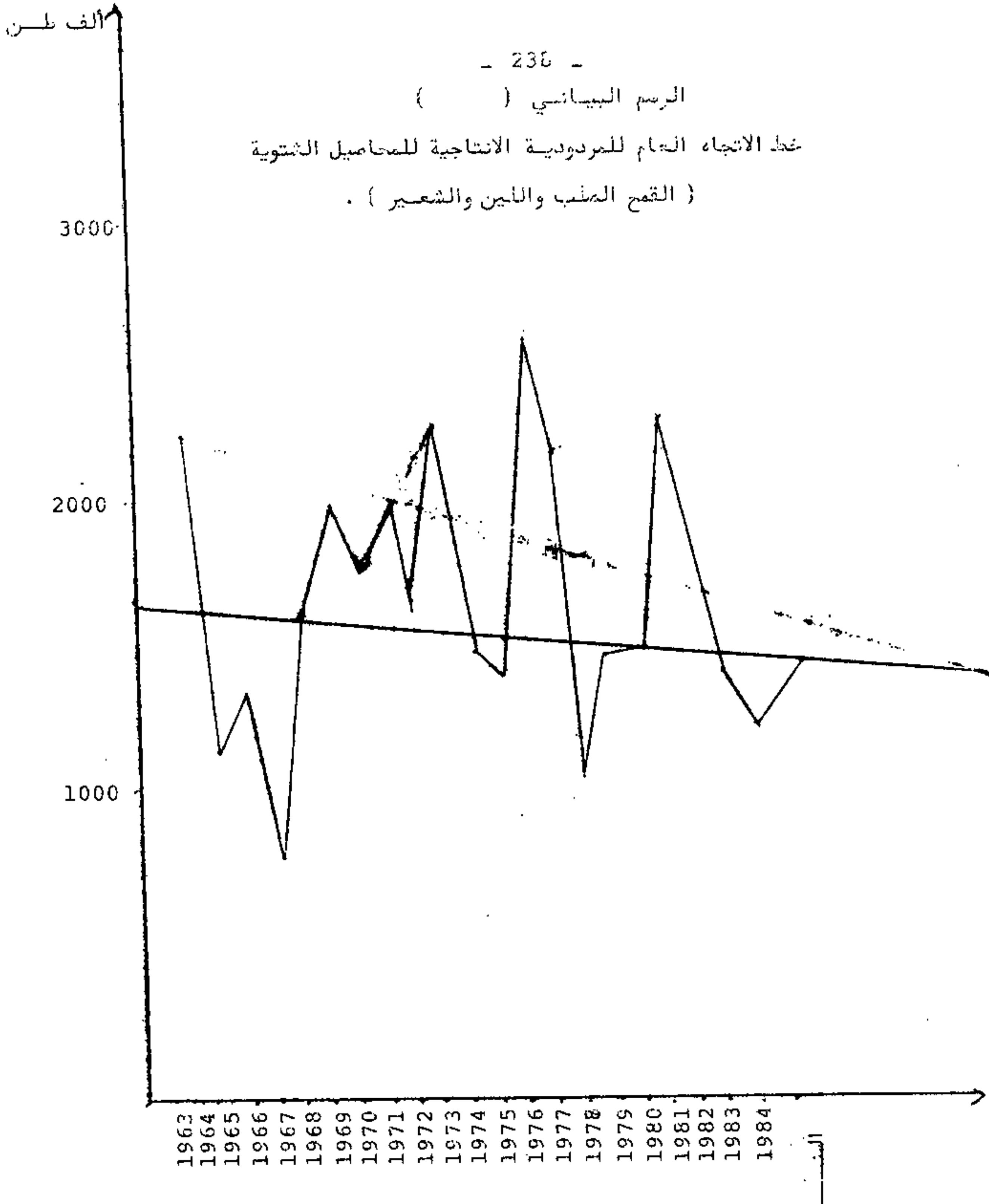
تشير (ص) الى الانتاج الكلي للمحاصيل الشتوية (س) الى السنوات يتضح من المعادلة هناك نقصان سنويا في الانتاج الكلي حوالي36ر1 ألف طن

وبفرض أستمرار معدل النقصان بنفس المعدل فانه يتوقع أن يصل الانتاج الكلي الى 1658 ألف طن سنة 1990 من نهاية المخطط الخماسي الثاني (85-1989 حيث س=27 ، فانخفاض المردودية الانتاجية وتقلباتها في اطار الزراعة المكثفة للمحاصيل الشتوية أدى الى تقلبات في الانتاج الكلي وعدم انتظامه مناسب في تقلبات الكمية المستهلكة مع تقلبات في الكمية المستوردة وعدم انتظامها ، يتبين من خلال هذه الدراسة توسع الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية التي أثرت على تطور الطاقة الانتاجية (المساحة المزروعة × المردودية الانتاجية (المنخفضة) تبين من خلال دراسة تطور الانتاج الكلي للمحاصيل الشتوية ثبات الانتاج الكلي 16 مليون قنطار مع ثبات المردودية الانتاجية الهكتارية 6ق/هـ دون تحقيق أهداف مخططات التنمية الزراعية وتوسع الفجوة الغذائية مع انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي.

الرسم البياني (   )

خط الاتجاه العام للمردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية

(القمح الصلب والليين والشعير) .



الباب الثاني

استهلاك الحبوب وأثر السياسة الزراعية لتنمية المحاصيل الشتوية

الفصل الثالث

استهلاك الحبوب ومشكلة الأمن الغذائي

المبحث الأول

تطور استهلاك الحبوب والعوامل المؤثرة على زيادة الطلب الاستهلاكي

المبحث الثاني

مشكلة الأمن الغذائي وأثر التبعية الغذائية على اقتصاد الحبوب

المبحث الأول

تطور استهلاك الحبوب والعوامل المؤثرة على زيادة الطلب الاستهلاكي

المطلب الأول: تحقيق حول الاستهلاك الغذائي للمحاصيل الشتوية .

تذبذب الاستهلاك الغذائي للمحاصيل الشتوية نتيجة تقلبات الانتاج الكلي وعدم انتظامه كان تقييم الاستهلاك الغذائي للسكان من المواد الغذائية الاستراتيجية (القمح الصلب واللين والشعير) أمر ضروري لمعرفة تقديرات الطلب الوطني على كميات الاستهلاك ومعرفة العرض الكلي للانتاج (حجم الانتاج الكلي) وذلك من خلال التحقيقات الميدانية حول الانفاق الاستهلاكي وميزانية الأسرة ، الذي قامت به كل من الجمعية الجزائرية للبحث الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي (HARDES) للفترة (67_1968) ووزارة الفلاحة سنة 1976 والديوان الوطني للاحصاء خلال عملية الاستقصاء سنة 1979_1980) قبل عمليات التحقيقات السابقة الذكر كان تقييم الاستهلاك الوطني من خلال احصاء المساحة المحصودة والمردودية الانتاجية والانتاج الكلي أي استخدام الجداول الموجودات الغذائية المستمدة من الحسابات الاقتصادية الخاصة بالفلاحة وذلك بالتعاون مع المنظمة العالمية للتغذية والزراعة سنة 1964_1966 وبقيت سارية المفعول من طرف وزارة الفلاحة الى غاية سنة 1970 غير أن التحقيقات الميدانية تعتمد على البيانات الاحصائية الدقيقة اللازمة وفق المعادلة التالية .

الاستهلاك البشري = الانتاج الوطني + الواردات + مخزون أول المدة ـ (مخصصات البذور + الفاقد + الصادرات + مخصصات تغذية الماشية + مخزون آخر المدة) .

أ) **جدول الموجودات الغذائية** (BDA) .

استعملت المنظمة العالمية للتغذية والزراعة سنة 1964_1966 الجداول الموجودات الغذائية في حساب الكمية المستهلكة للانسان ثم تلتها وزارة الفلاحة سنة 1966_1970 في استخدام الجداول الموجودات الغذائية وهي مشتقة من الحسابات الاقتصادية الخاصة بالفلاحة المساحة المحصودة والمردودية الانتاجية

والانتاج وتصريف الانتاج حتى نحصل على معادلة الاستهلاك.

الكمية المستهلكة للانسان = الانتاج + الاستيراد - (البذور + الخسائر + حبوب تغذية الماشية + التصدير)

فان الجداول المبو جودات الغذائية المشتقة من الحسابات الاقتصادية الخاصة بالفلاحة تعترضها عدة عوامل تجعلها غير دقيقة في حساب الكمية المستهلكة للانسان منها -

- ضعف المعلومات الاحصائية الخاصة بالمساحة المنزرعة والمحصودة والمردودية الانتاجية والانتاج أدى الى تقلبات الكمية المستهلكة .

- توسع الاستهلاك الذاتي لسكان الريف لا تعط صورة حقيقية للانتاج الكلي.

- كما أن عملية اقتطاع البذور والتخوين لا يصرح بها سكان الريف في حساب كمية الانتاج الكلي للمحصول.

- كما سبق ذكره زراعة المحاصيل الشتوية تتركز لدى القطاع الخاص ،حيث يخصص لها تقريبا كل مساحاته المنزرعة تؤثر على صحة جداول الموجودات الغذائية .

- نقص الاحصائيات الخاصات بالدورة المراد دراستها خاصة المعلومات الاحصائية الخاصة بالتجارة الخارجية غير موجودة في وقت الدراسة أو تأخرها لعدة سنوات.

- كما تفقد الجداول الموجودات الغذائية فعاليتها وذلك لغياب مخزون أخر المدة الذي سيكون مخزون أول المرة في حساب الكمية المستهلكة للانسان.

ب - تحقيق الجمعية الجزائرية للبحث الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي (AARDES)

قامت الجمعية خلال الفترة (1967-1968) بدراسة ميدانية على مستوى بلديات الريف ، حيث يعتبر أول تحقيق ميداني حول الاستهلاك وميزانية الأسرة للمجتمع

الجزائـــري غيرأن الفرقة التي قامـــت بعمليـــة التحقيـــق حول الاستهلاك وميزانيـــة الأسـرة وجـدت فروقـات جد كبيـرة بين الاستهلاك الغذائـي في الوطـن والموجودات الغذائيـــة ، وهذا من خـــلال دراســـة ثلاثـــة عناصـــر أساسيـــة المتمثلـــة في احصـاء الانتــاج الوطنـي ومعرفـــة كميـــات الاستيراد والتصديـر ، وبهذا تكـون الجمعيـــة الجزائريـــة أعترضتها مشكلـــة المعلومـــات غير الدقيقـة حول كمية الانتاج الكلـــي المصـــرح بها القطـاع الخـاص الذي يشكـل نسبـــة كبيـــرة من الانتـــاج وارتفـاع نسبـــة الاستهـلاك الذاتـي لسكـان الريـف حيث توصلت الجمعيـــة الجزائريـــة الى نفـس النتائـــج لمنظمـــة التغذيـــة والزراعـــة وهو عـدم الدقـــة في المعلومات (الكمية حول الانتـاج الغذائي والموجودات الغذائيـة للانسان للفترة (1966 ـ 1970)

تبيـــن من خـــلال نتائـــج التحقيـق للجمعيـــة الجزائريـة أن نسبـة النفقـات الاستهلاكيـــة العائليـة من مجموع النفقـات الاجماليـة للعائلـة تختلف بيـــــن سكـــان المـــدن والأريـــاف ، أي باختـــلاف الظـــروف الاقتصاديـــة والظـــروف الاجتماعية وتغيـرات أسعـار السلـــع الاحلاليـــة ، حيث تزداد الكميـة المطلوبـة من السلـــع الضروريـــة (الخبز السميـــد ، الفرينـة ..) كلما أرتفعـت السلـع الاحلاليـــة وهذا ماتوصـــل اليـــه " انجـــل" عند دراستـه الانفاق على السلـــع الضروريـــة سنة 1857 يتزايـــد لدى سكـــان العالم الثالـــث.

ج ـ <u>تحقيـــق وزارة الفلاحة حول الاستهلاك الغذائي:</u>

بعد ثمانيـة سنـــوات من أحصـــاء الذي قامـــت به الجمعيـة الجزائريـــة والوصـــول الى الفروقـــات الكبيـــرة بين الاستهلاك الغذائـي الوطني والموجودات الغذائيـــة سنة 1967ـ1968) قامت مديرية الاحصاء والدراسات الاقتصاديـــة بالتحقيـــق حول الاستهـلاك الغذائـــي للسكـــان سنـــة 1976 بعدما قـــامت بمســـح الموارد الزراعيـــة حيث كان التحقيـــق مركزا على الوحـــدات الانتاجيـــة التابعـة

للقطاع الخاص في شمال الجزائر الذي يضم 25 ولاية منتجة ومستهلكة في آن واحد ، فكانت الدراسة مستمدة من الاحصائيات ووثائق وزارة الفلاحة وكذلك وثائق كتابة الدولة للتخطيط في اطار تحضير المخطط الخماسي الأول (80-1984) والاستفادة من مراجع الجمعية الجزائرية حول الاستهلاك وميزانية الأسرة للفترة (67-1968) وكذلك الاستفادة من جداول الموجودات الغذائية المعدة من طرف المنظمة العالمية للتغذية والزراعة بالتعاون مع الحكومة الجزائرية للفترة 1966-1970 وبهذا يكون تحقيق وزارة الفلاحة ثاني تحقيق حول الاستهلاك وميزانية الأسرة سنة 1976

نتائج التحقيق حول الاستهلاك الغذائي للسكان سنة 1976

تبين نتائج التحقيق التي شملت 25 ولاية منتجة ومستهلكة في شمال الجزائر سنة 1976 أن السعيرات الحرارية (الطاقة الحرارية) المتحصل عليها الفرد في اليوم 2962 سعر / يوم - مع العلم أن مصدر السعيرات الحرارية تمثل نسبة 94% من الانتاج النباتي منها 73,6% من السعيرات الحرارية مستمدة من الحبوب (القمح الصلب واللين والشعير) وهي نسبة كبيرة في توليد السعيرات الحرارية للسكان حيث يعتبر القمح الصلب مادة غذائية أساسية لسكان الريف والحضر فاستهلاك 454 غرام /يوم من القمح الصلب يمد الجسم الإنساني بـ1653 سعر /يوم أو ما يمثل نسبة 58% من الوجبة الغذائية ، القمح اللين 70 غرام /يوم والشعير 57 غرام /يوم بينما الكمية المستهلكة في السنة لكل من:

القمح الصلب 165,7 كلغ

القمح اللين 25,5 "(14,5 كلغ في شكل خبز) أي قرابة 20 كلغ/ السنة

الشعير 21

بينما السعيرات الحرارية المستمدة من الانتاج الحيواني تمثل نسبة 6% وهي جد ضعيفة يبين مدى أهمية الانتاج النباتي وخاصة انتاج المحاصيل الشتوية (القمح الصلب واللين والشعير) في توليد السعيرات الحرارية لجسم الانسان.

(1) MA.R.A: Rapport sur la situation alimentaire en algérie p. 13
Avril 1979

تحقيـق حول الاستهـلاك الغذائـي للسكـان لدى الوحدات
الانتاجيـة التابعـة للقطـاع الخـاص (شمال الجزائـر)
وزارة الفلاحـة سنـة 1976

(1)

الكميـة المستهلكـة للفـرد		
حبـوب	212,4 كلغ / سنة	582 غرام / يـوم
القمح الصلـب	166,7	454
القمح اللين	25,5	69,9
الشعير	20,8	57,3
سميدوفرينة	153,8	421,5
عجائن غذائية	3,4	9,2
خبز ومطلوع	145,9	125,9
خبزلوحـده	14,5	39,8

1) idem : p.13

و-

مقارنة تحقيق الاستهلاك المواد الغذائية لكل من الجمعية الجزائرية

([illegible])

وزارة الفلاحة)

(1)

المواد الغذائية كلغ/سنة / للفرد (1968-67)	الوسط الريفي	شمال الجزائر
حبوب (سميد ، فرينة)	259	218
حبوب	326	271
منها قمح صلب (سميد)	169,6	170
حبوب	212	212,5
قمح اللين (فرينة)	26	27
حبوب	33,3	3 3,5
شعير (مطحون	63	21
حبوب	78,8	84,7

1) Dominique Badillo : Strategies agros-alimentaire pour l'algérie prospective 2000 p.319

مقارنة تحقيق نتائج الجمعية الجزائرية
ووزارة الفلاحة حول الاستهلاك الغذائي للسكان

كان التحقيق الميداني للجمعية الجزائرية مركزا على سكان الريف الجزائري للفترة (67- 1968) بينما كان تحقيق وزارة الفلاحة يشمل 25 ولاية منتجة مستهلكة في شمال البلاد سنة 1976 اي بعد ثمانية سنوات من تحقيق الجمعية حول الاستهلاك وميزانية الاسرة ومن خلال نتائج التحقيق المقارنة تبين أن استهلاك القمح الصلب ثابت بـ212 كلغ / سنة للفرد في شكل حبوب أي مايعادل 170 كلغ / السنة / للفرد في شكل سميد.

بينما أرتفع استهلاك القمح اللين الى 53ر3 كلغ / السنة / للفرد في شكل حبوب مايعادل 27ر3 كلغ / السنة / الفرد في شكل فرينة ، كما أنخفض استهلاك الشعير الى 24ر7 كلغ / السنة / الفرد في شكل حبوب أي مايعادل 21 كلغ / السنة للفرد في شكل مطحون ، وذلك راجع الى التطور الحضري للمجتمع الريفي وتوسع احلال زراعة القمح اللين خاصة الاصناف المبكرة النضج ذات المردودية العالية والمقاومة للجفاف المبكر الذي تعاني منه البلاد.

مقارنـة القيمـة الغذائيـة

لكلمن [illegible]

الجمعية الجزائرية ووزارة الفلاحـة (1)

المواد الغذائيـة	الوسط الريفي 1967_1968	شمال الجزائـر 1976
مجمـوع الكالوريـات	3126	2922
كالوريـات مصدرمن الحبوب	2497	2166
%	79,8	74,1
كالوريـات مصدرانتاج نباتي	3003	2744
%	96	93,9
مجموع البروتين	98,9	88
بروتيـن حيوانـي(غرام)	6,1	8
بروتين انتـاج نباتـي	92,8	80
بروتين مصدر الحبـوب	83,4	74,7
%	84	84,9

د- الاستقصـاء الوطنـي للانفـاق الاستهلاكـي:

تم من طـرف الديوان الوطنـي للاحصـاء سنـة 1979_1980 تقييم الوضـع الغذائـي في الجزائـر خلال عمليـة الاستقصـاء وذلك لمعرفـة تطور الاستهـلاك من خـلال نفقـات ميزانيـة الاسـرة الجزائريـة معتمـدا فيذلـك على نتائـج الجمعيـة الجزائريـة للبحـث الديموغرافـي والاقتصـادي الاجتماعـي(87_1988) حيـث قـام الديوان الوطنـي للاحصـاء بتقسيـم البـلاد الى مناطـق اقتصاديـة حتى يسهـل معرفـة الانفـاق الاستهـلاكـي العائلـي لكل منطقـة حسـب أهميتها الاقتصاديـة والثقافيـة والحضريـة (العادات والتقاليـد) وكذلك التطـور الاجتماعـي

نفس المرجـع ص: 320.

Idem : p. 320

و تحسين مستوى الدخل) حيث تبين من خلال التحقيق الذي قامت به الجمعية الجزائرية (67-1968) كان سكان الريف يشكلون نسبة 58.1% من مجموع السكان ينفقون على السلع الاستهلاكية 45.6% من مجموع النفقات الاجمالية للعائلة (ميزانية الأسرة) بينما سكان المدن يشكلون نسبة 41.9% من مجموع السكان ينفقون على السلع الاستهلاكية 54.6% من النفقات الاجمالية لميزانية الأسرة ان سكان الريف ينفقون على السلع الاستهلاكية الغذائية الأساسية (الخبز ، السميد ، الفرينة العجائن) ...) أكثر من سكان المدن حيث ارتفعت نسبة الانفاق الاستهلاك الغذائي الى 55.7% من اجمالي نفقات العائلة للفترة (1980-1979) خلال عملية الاستقصاء ، فالارتفاع في نسبة الانفاق الاستهلاكي الغذائي للعائلة ترجع الى تحسن الظروف الاجتماعية للسكان الى الارتفاع المحسوس في الدخل بينما تبقى المناطق الاقتصادية هي المحددة لنسبة الانفاق الاستهلاك الغذائي العائلي حيث ترتفع نفقات استهلاك الخبز والسميد بنسبة 8.3% في المنطقة الحضرية و13 % في المنطقة الداخلية و9.9% في المناطق السهول العليا أي كلما اقتربنا من المناطق الحضرية تقل نسبة الاستهلاك على الخبز والسميد ، فارتفاع نسبة الانفاق الاستهلاك الغذائي العائلي لسكان الحضر والمناطق الصناعية من اجمالي نفقات ميزانية العائلة ترجع الى تنوع مصادر السعيرات الحرارية من البروتينات الناتجة من اللحوم الحمراء والبيضاء ومشتقات الألبان والخضروات الطازجة أي الرفع من قيمة الوجبة الغذائية ، وانخفاض الانفاق الاستهلاك الخبز والسميد كلما ابتعدنا من المناطق الحضرية ينخفض مصدر السعيرات الحرارية الناتجة من الانتاج الحيواني ، تمثل نسبة 17.7% من الانفاق الاستهلاك على اللحوم الحمراء والبيضاء والطيور والمشروبات في المنطقة الحضرية(1) ثم تتناقص من منطقة الى أخرى منطقة (5) حيث تصل نسبة 12 % من الانفاق على الاستهلاك اللحوم الحمراء والبيضاء والدواجن والمشروبات في السهوب فالفروقات في المناطق الاقتصادية تتبعها فروقات اجتماعية وثقافية التي

تؤدي الى تحسين الدخل يزيد الانفاق على السلع الاحلالية والسلع الكمالية .

نسبة السكان والانفاق الغذائي حسب المناطق الاقتصادية
١٩٨٥ – ١٩٧٠ م

المناطق الاقتصادية	نسبة السكان%	نسبة الانفاق %
م 1 المنطقة الحضرية	36,96	43,40
م 2 وديان داخلية سفوح الجبال سهول ساحلية	10,00	9,45
م 3 الجبال	22,96	20,50
م 4 الهضاب العليا	14,00	13,17
م 5 سهوب الصحراء	16,10	13,50
المجموع	100,00	100,00

المصدر الديوان الوطني للاحصاء ص 6 مارس رقم 4 سنة 1987

نسبة الانفاق الغذائي حسب المناطق الاقتصادية

أنواع المواد الغذائية	م1	م2	م3	م4	م5
الخبز الحبوب ومشتقاته	8,30	11,40	12,20	9,90	13,20
الفواكه والخضروات الطازجة	14,50	13,20	14,80	12,30	12,30
المواد الغذائية والمشروبات	13,80	16,10	15,10	15,35	14,80
اللحوم والدواجن - المشروبات	17,70	15,60	14,75	13,10	12
الفواكه الحبوب الجافة	1,40	1,50	2,25	1,85	1,8
المواد الغذائية والمشروبات الغير الكحولية	55,70	57,90	59,10	52,50	54,20

1) المصدر نفس المرجع ص:6.

نتائج تحقيق استهلاك الحبوب للفرد

(بالكيلو غرام)

المواد	استقصاء الديوان الوطني للاحصاء 78-1980	الوجبة المثالية حسب السنظمة الدولية للتغذية
الحبوب (مايعادلها من حبوب)	185,33	مايعادلها من الدقيق 180
القمح	173,22	137
الشعير	9,39	8
الأرز	0,98	—
البطاطس	34,40	30
الخضر الجافة	8,26	6,5
الخضر الطرية	55,79	50
الفواكه الجافة ال	2,79	28
السكر والمواد المسكرة	15,82	22,5
السكر	13,17	
اللحوم والأحشاء	15,68	18
بما فيها كبش العيد	4,08	
والدواجن		
البيض	1,16	2
الحليب ومشتقاته	61,35	60
الأسماك	2,2	4
المواد الدسمة	15,29	13

1) الديوان الوطني للاحصاء ص: 10
رقم 14 سنة 1987 جانفي ـ مارس.

يبين من ذلك انخفاض الكمية المستهلكة للفرد من الحبوب الى 185 كلغ في السنة في شكل حبوب بعدما كان 326 كيلوغرام و 271 كيلوغرام من خلال التحقيق لكل من الجمعية الجزائرية للبحث الديموغرافي الاقتصادي الاجتماعي ووزارة الفلاحة ، كما تهدف العشرية (80_1989) في تخفيض الكمية المستهلكة للفرد من الحبوب الى 170 كيلو غرام مع تنويع مصادر السعيرات الحرارية الناتجة عن الانتاج الحيواني حيث تقدر الحصة المثالية للمنظمة الدولية للتغذية والزراعة 180 كيلو غرام في شكل دقيق ، كما أرتفعت السعيرات الحرارية الناتجة من البروتين الحيواني الى 13,4 غرام / اليوم بينما الحصة المثالية للمنظمة الدولية للتغذية الزراعية تقدر بـ 17,5 غرام/ اليوم اي عناك تحسن في مصادر السعيرات الحرارية الناتجة من الانتاج الحيواني بفعل تنمية تربية الماشية والدواجن مع أنتشار الزراعة العلفية

مقارنة الوجبة الغذائية الحقيقية والموجو ة

المواد	أستقصاء الديوان الوطني للاحصاء لسنة 1979_1980	الحصة المثالية حسب المنظمة الدولية للتغذية
الكلوريات السعيرات	2425	2450
البروتينات (بالغرام الواحد	68,4	70
منها الحيوانية	13,4	17,5
منها النباتية	55,04	52,5
الزيوت بالغرام الواحد	56	55
منها الحيوانية	10,28	13,4
منها النباتية	45,72	41,6

نفس المرجع ص: 10

يتبين من ذلك تحسن في الوجبة الغذائية وقربها من الحصة المثالية للمنظمة العالمية للتغذية والزراعة حيث أرتفعت حصة الفرد من البروتين الحيواني من 6ر1 غرام / اليوم الى 4ر13 غرام في اليوم ارتفاع أسعار السلع الاحلالية اللحوم الحمراء والبيضاء جعل حصة الفرد من البروتين الحيواني بعيدة عن الحصة المثالية وهي (5ر17) كما أنخفضت البروتينات الناتجة من الانتاج النباتي من 8ر92 غرام / اليوم الى 04ر55 غرام / اليوم بينما الحصة المثالية 5ر52 غرام / اليوم لهذا يجب الاعتماد على الثروة الحيوانية وتنمية السهوب للرفع من قيمة الوجبة الغذائية والتقليص من نسبة الانفاق على السلع الاستهلاكية للحبوب ، والرفع من انتاج الخضروات الطازجة ومشتقات الالبان.

المطلــب الثاني تطور استهلاك الحبوب خلال الفترة 63ـ1988.

1) تطور الاستهلاك الوطنـي للحبـوب.

جدول تطور الاستهلاك الوطني للقمح الصلب واللين في شكل حبـوب للفتــرة (1963ـ1988) الكمية ألف طن 1966 سنة الأساس

السنــة	الكمية	الرقم القياسي
1963	560	48
1964	1146	99
1965	734	63
1966	1154	100
1967	1091	94
1968	1083	93
1969	1172	101
1970	1332	115
1971	1458	126
1972	1514	131
1973	2010	174
1974	2190	189
1975	2153	186
1976	2236	193
1977	2692	233
1978	2843	246
1979	3096	268
1980	3369	291
1981	3499	302
1982	4012	347
1983	3714	321
1984	3764	326
1985	3981	344
1986	4410	382
1987	4229	266
1988	4450	385

المصدر: تم جمع الكمية المستهلكة من الديوان الوطني للحبوب والمؤسسة الوطنية للصناعات الغذائية

أ ـ تطور الاستهلاك الوطني للقمح الصلب واللين

يتبين من الجدول تطور الاستهلاك الوطني للقمح الصلب واللين في شكل حبوب للفترة 1963ـ1988 ، حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب واللين على مستوى الوطني حوالي 2457 ألف طن ،فتوسع الكمية المستهلكة للقمح الصلب واللين ترجع الى العادات والتقاليد للمجتمع الجزائري وكذلك الى النمو المتسارع للسكان كما أن أنخفاض القدرة الشرائية مع أرتفاع أسعار السلع الاحلالية من اللحوم الحمراء والبيضاء ومشتقات الالبان والخضروات الطازجة شجع على زيادة الاستهلاك القمح الصلب واللين لكونهما سلعة غير مرنة ، حيث بلغت الكمية المستهلكة للقمح الصلب واللين 1154 ألف طن سنة 1966 ،و هي سنة الاساس التي تم فيها تأميم المطاحن على ا المستوى الوطني وانشاء الشركة الوطنية للصناعات الغذائية والعجائنية ما EMIAL التي تمون الحبوب من طرف الديوان الوطني للحبوب كما يقوم الديوان الوطني للحبوب بتموين القطاع الخاص بالحبوب ، يتبين من ذلك أن الكمية المستهلكة لسنة 1966 أقل من المتوسط الكمية المستهلكة حوالي 1303 ألف طن. كما أنخفضت الكمية المستهلكة الى 1091 ألف طن سنة 1967 حيث أنخفض الرقم القياسي الى 94 ثم أنخفضت الكمية الى 1083 ألف طن سنة 1968 يرجع سبب الانخفاض في الكمية المستهلكة الى أهتمام المخطط الثلاثي (67ـ1969) بتنمية الثروة الحيوانية للرفع من البروتين الحيواني وكذلك توسيع زراعة الخضروات حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة من القمح الصلب واللين في شكل حبوب خلال المخطط الثلاثي (67ـ1969) 1115 ألف طن كما أن الاستهلاك الذاتي كان جد مرتفع خلال فترة الستينات لدى سكان الريف والقرى.

بينما أرتفعت الكمية المستهلكة خلال مخططات التنمية الزراعية 1332 ألف طن سنة 1970 ثم الى 1458 ألف طن سنة 1971 ثم الى 1514 الف طن سنة 1972 ثم الى 2010 ألف طن سنة 1973 حيث أرتفع الرقم القياسي الى 174 في

السنة النهائية للمخطط الرباعي الأول(70_1973) حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب واللين 1578 ألف طن أي زيادة في متوسط الكمية المستهلكة خلال المخطط الرباعي الأول (70_1973) بـ463 ألف طن عن متوسط الكمية المستهلكة خلال المخطط الثلاثي (67_1969) كما أرتفعت الكمية المستهلكة خلال المخطط الرباعي الثاني(74_1977) الى2190 الف طن سنة 1974 ثم الى 2153 ألف طن سنة 1975ثم الى2236 ألف طن سنة 1976ثم الى 2692 ألف طن سنة 1977 حيث أرتفع الرقم القياسي مع نهاية المخطط الرباعي الثاني الى233 حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة خلال المخطط الرباعي الثاني (74_1977) 2317 ألف طن أي زيادة في متوسط الكمية المستهلكة خلال المخطط الرباعي الثاني 1202 ألف طن عن متوسط الكمية المستهلكة خلال المخطط الثلاثي (67_1969) كما أرتفعت الكمية المستهلكة الى2843 ألف طن سنة 1978ثم الى 3096 ألف طن سنة 1979 كما أرتفعت الكمية المستهلكة خلال المخطط الخماسي الأول (80_1984) الى3369 ألف سنة 1980 ثم الى 3493 ألف طن سنة 1981 ثم الى 4012ألف طن سنة 1980 ثم الى 3493 ألف طن سنة 1981 ثم الى 12 80 ألف طن في سنة 1982 ثم الى 3714ألف طن سنة 1983ثم تقريب نفس الكمية المستهلكة 3764 ألف طن سنة 1984 حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة خلال المخطط الخماسي الأول (80_1984) 3670 ألف طن أي زيادة في متوسط الكمية المستهلكة خلال المخطط الخماسي الاول بـ2555 ألف طن عن متوسط الكمية المستهلكة خلال المخطط الثلاثي (67_1969).

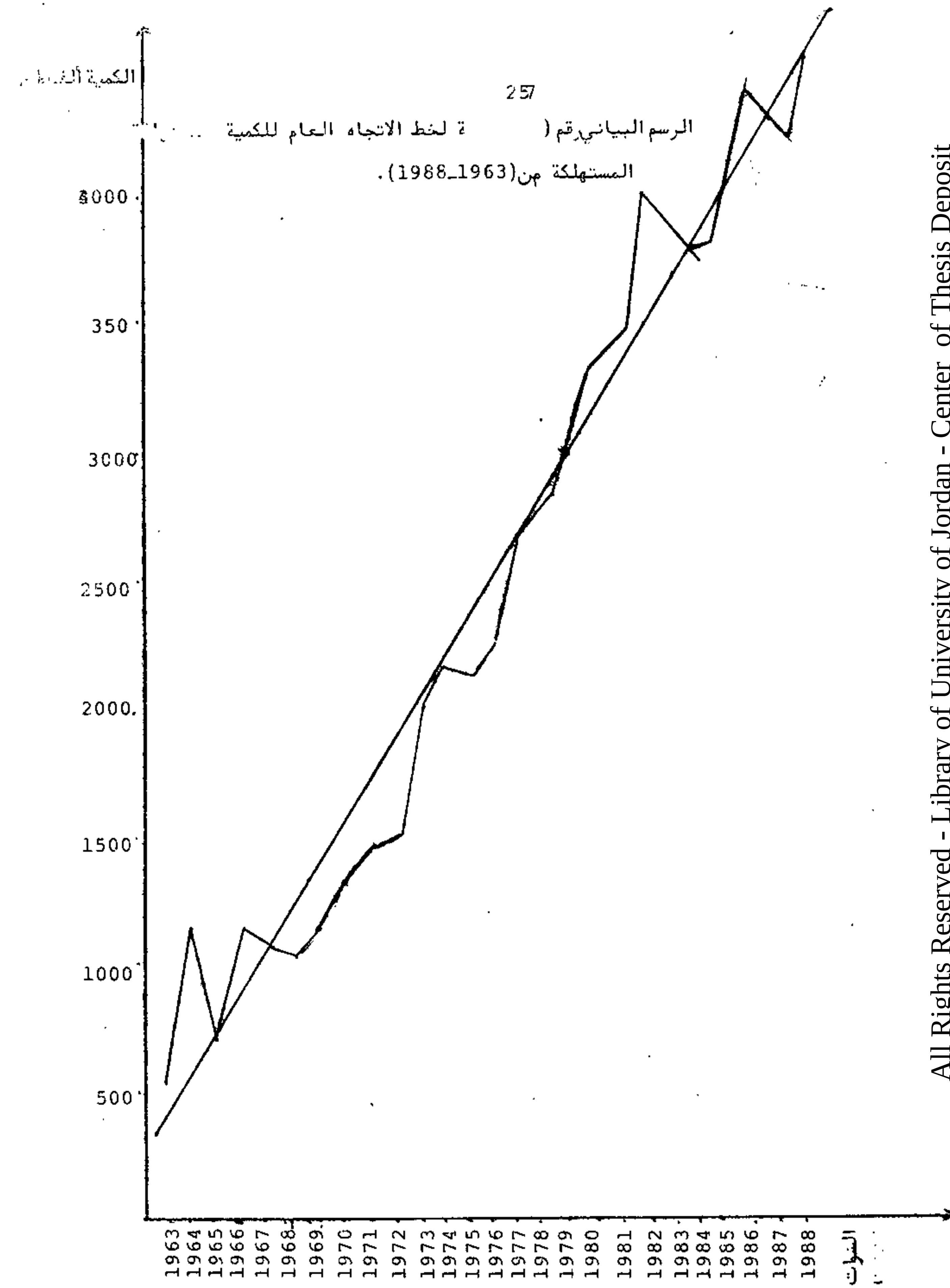
كما أرتفعت الكمية المستهلكة خلال المخطط الخماسي الثاني (85_1989) الى 3961 ألف طن سنة 1985 ثم الى 4410 ألف طن سنة 1986 ثم الى 4229 ألف طن سنة 1987 ثم الى 4450 ألف طن سنة 1988 حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة 4267 ألف طن خلال أربع سنوات من تطبيق المخطط الخماسي الثاني أي زيادة في متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب والبن في شكل حبوب 3152 ألف طن عن متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب واللين خلال المخطط الثلاثي (67_1969).

فان عملية الاستقصاء التي قام بها الديوان الوطني للاحصاء سنة 1979ـ 1980) تبين أن نسبة الانفاق على السلع الاستهلاكية الاساسية (الخبز والسميد والفرينة) من ميزانية الاسرة تزداد النسبة كلما أبتعدنا عن المناطق الحضرية والاجتماعية حيث تتراوح ما بين 30ر8 في المنطقة الأولى الى 20ر13 في المنطقة الخامسة ، حيث تعتبر الحبوب المصدر الاساسي للسعيرات الحرارية كما جاء في التحقيق الذي قامت به الجمعية الجزائرية للبحث الديموغرافي والاقتصادي الاجتماعي حول الانفاق الاستهلاكي وميزانية الاسرة سنة (67ـ1968) تبين أن البروتينات من مصدر الحبوب تمثل نسبة 84٪ من مجموع البروتينات 9ر98 وبدراسة الاتجاه العام للكمية المستهلكة للقمح الصلب واللين خلال الفترة (1963ـ1988) فكون المعادلة الخطية كالتالي

ص = 6ر163 س +2ر412

حيث (ص) تشير الى متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب واللين في شكل حبوب على مستوى الوطني سنويا ، و(س) الى السنوات ومن المعادلة هناك زيادة سنوية في استهلاك القمح الصلب واللين على مستوى الوطني تبلغ حوالي 6ر163 ألف طن وبفرض استمرار الزيادة بنفس المعدل فانه يتوقع أن يكون استهلاك القمح الصلب واللين في شكل حبوب عام 1989 يساوي 4665 ألف طن أي مع نهاية المخطط الخماسي الثاني (85ـ1989) حيث س = 26 يجب تنويع مصادر السعيرات الحرارية الناتجة من البروتين الحواشي وتخفيض البروتينات ذات المصدر النباتي الناتجة من الحبوب

الرسم البياني رقم (ة لخط الاتجاه العام للكمية
المستهلكة من(1963_1988).



جدول تطـــور استهلاك القمح الصلب (حبوب) للفترة (1963-1988)

الكمية ألف طـــن 1966 سنة الأســـاس

السنـة	الكميــــة	الرقم القياسي
1963	301	47
1964	327	51
1965	426	67
1966	633	100
1967	587	92
1968	566	89
1969	625	98
1970	729	115
1971	794	125
1972	832	131
1973	1215	191
1974	1332	210
1975	1361	214
1976	1423	224
1977	1723	271
1978	1834	289
1979	2020	318
1980	2120	334
1981	2378	375
1982	2730	430
1983	2356	371
1984	2487	392
1985	2559	403
1986	2934	463
1987	2972	437
1988	2902	457

المصدر: الديوان الوطني للحبوب والموءسسة الوطنية للصناعات الغذائية

ب ـ تطـــور استهـــلاك القمـح الصلـب

يتبيـن من الجـدول تطـوراستهلاك القمح الصلب على مستوى الوطني في شكـل حبـوب ، حيث بلـغ متوسـط الكميـة المستهلكـة خلال الفترة 1963ـ1988 حوالـي 1533 ألف طـن وهومادة غذائيـة أساسيـة للسكـان الريف والحضـر يدخـل بنسبـة 58٪ في الوجبـة الغذائيـة وهومصدر أسـاسي للسعيرات الحراريـة بلغـت الكميـة المستهلكـة 633 ألف طـن سنـة 1966 وهي سنـة الاسـاس ثم انخفضـت الكميـة المستهلكـة الى 587 ألف طـن سنـة 1967 ثم الى 566 ألـف طـن سنـة 1968 ثم الى 625 ألف طـن سنة 1969 حيث بلـغ متوسـط الكميـة المستهلكـة للقمـح الصلـب خلال المخطط الثلاثـي (67ـ1969) 592 ألف طـن يرجـع سبـب الانخفـاض الى أهتمـام مخططـات التنميـة الزراعيـة بتنويـع مصـادر السعيـرات الحراريـة من الثروة الحيوانيـة حيث أنطلـق المخطط الثلاثـي (67ـ1969) بتنميـة الثروة الحيوانيـة خاصـة في منطقة الشلـف الاعلـى

ثم أرتفعـت الكميـة المستهلكـة خلال المخـطط الرباعـي الأول (77ـ1973) الى 729 ألف طـن سنـة 1970 ثم الى 794 ألف طـن سنـة 1971 ثم الـى 832 ألف طـن ثم الـى 1215 ألف طـن سنـة 1973 حيث أرتفـع الرقم القياسـي على الترتيـب 115ـ125ـ131ـ191، حيث بلـغ متوسـط الكميـة المستهلكة للقمح الصلـب خلال المخـطط الرباعـي الاول (70ـ1973) 892,5 ألف طـن الزيادة متوسـط الكميـة المستهلكـة للقمح الصلـب خـلال المخطط الرباعـي الاول بـ 300,5 ألف طـن عـن متوسـط الكميـة المستهلكـة للقمـح الصلـب خلال المخطط الثلاثي، كما أرتفعـت الكميـة المستهلكـة خلال المخـطط الرباعـي الثانـي (74ـ1977) الى 1332 ألـف طـن كما أرتفـع الرقـم القياسـي الى 210 ثم أرتفعـت الكميـة المستهلكـة الى 1361 ألف طـن سنـة 1975 ثم الى 423؛ ألف طـن سنـة 1976 ثم الى 1723 ألف طـن سنـة 1977 حيث بلـغ متوسـط الكمية المستهلكـة للقمح الصلـب خلال المخطط الرباعـي الثانـي (74ـ1977) 1459 ألف طـن الزيادة في متوسـط

الكميـــة المستهلكـــة للقمـــح الصلـــب خلال المخـــطط الرباعي الثانـــي (74-1977) بـ868 ألف طـــن عن متوسـط الكميـــة المستهلكـــة للقمح الصلـــب خلال المخـــطط الثلاثـــي (67-1969) كما أرتفعـــت الكميـــة المستهلكـــة للقمح الصلـــب الـــى 1723 ألف طـــن سنـــة 1978 كمـــا أرتفـــع الرقـــم القياســـي الى 289 ثم الى 2020 ألـــف طـــن سنـــة 1979 كما شهـــد المخـــطط الخماســـي الأول (80-1984) ارتفـــاع في الكمية المستهلكـــة الى 2120 ألف طـــن سنـــة 1980 ثم الى 2378 ألف طـــن سنة 1981 ثـــم الى 2730 ألف طـــن سنـــة 1982 ثم الى 2356 ألف طـــن سنة 1983 ثم الى 2487 ألف طـــن سنة 1984 حيـــث بلـــغ متوســـط الكميـــة المستهلكة خلال المخـــطط الخماســـي الأول 2414 ألف طـــن أي زيادة في متوســـط الكميـــة المستهلكـــة للقمح الصلـــب خلال المخـــطط الخماســـي الأول بـ1822 ألف طـــن عن متوسط الكميـــة المستهلكة خلال المخطط الثلاثي ، كما أرتفعت الكمية المستهلكة الى 2559 ألف طن سنة 1985 ثم الى 2902 ألف طـــن سنة 1988 حيث بلـــغ متوسط الكميـــة المستهلكة للقمح الصلـــب خـــلال سنـــوات الأربعـــة للمخـــطط الخمـــاســـي الثانـــي (85-1989) 2791 ألف طـــن الى زيـــادة في متوســـط الكميـــة المستهلكـــة للقمـــح الصلـــب 2199 ألف طـــن عن متوســـط الكميـــة المستهلكـــة للقمح الصلـــب خـــلال المخـــطط الثلاثـــي (67-1969).

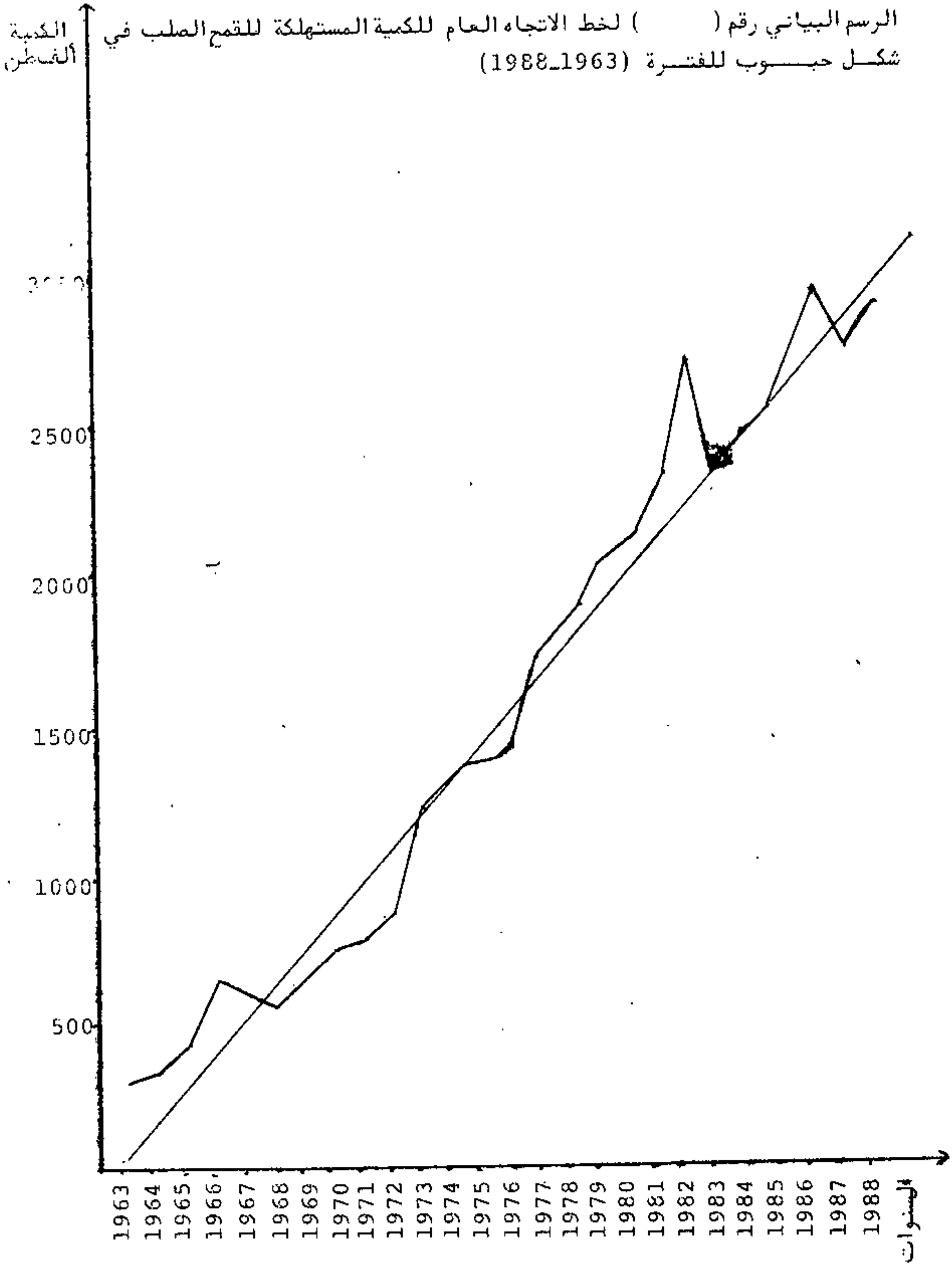
وبدراســـة الاتجـــاه العـــام الكميـــة المستهلكـــة للقمح الصلـــب في شكـــل حبـــوب خلال الفتـــرة (1963-1988) تكـــون المعادلـــة الخطية كالاتـــي:

$$ص = 116{,}2 \text{ س} + 84{,}6$$

حيـــث تشيـــر (ص) الى متوســـط الكميـــة المستهلكـــة للقمح الصلـــب في شكـــل حبـــوب سنويـــا ، و(س) الى السنـــوات ومن المعادلـــة هنـــاك زيـــادة سنويـــة في استهـــلاك القمـــح الصلـــب على مستـــوى الوطني حوالـــي 116,2 ألف طن وبفـــرض استمـــرار الزيادة بنفـــس المعـــدل فانـــه يتوقـــع أن يكـــون استهـــلاك

القمح الصلب في عام 1989 حوالي 3105 ألف طن مع نهاية المخطط الخماسي الثاني حيث س =26 يجب الرفع من الطاقة الانتاجية وتنويع مصادر السعيرات الحرارية الحيوانية وذلك بتكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية واتباع الدورات الزراعية العلفية

الرسم البياني رقم (   ) لخط الاتجاه العام للكمية المستهلكة للقمح الصلب في شكل حبـــوب للفتــرة (1963_1988)



جدول تطور استهلاك القمح الليـــن (حبوب) للفترة (1963_1988)

الكمية ألف طن 1966 سنـة الاســـاس

السنـــة	الكميـــة	الرقم القياسي
1963	258	49
1964	258	49
1965	307	59
1966	520	100
1967	503	96
1968	516	99
1969	546	105
1970	603	115
1971	664	127
1972	681	130
1973	795	152
1974	857	164
1975	792	152
1976	813	156
1977	969	186
1978	1008	193
1979	1076	206
1980	1249	240
1981	1115	214
1982	1281	246
1983	1358	260
1984	1276	245
1985	1421	273
1986	1475	283
1987	1456	279
1988	1547	297

المصدر : الديوان الوطني للحبوب ( )

والموءسسة الوطنية للصناعات الغذائيـة ( )

ج ـ تطـــور استهـــلاك القمح الليــــن:

استهلاك القمــح الليـــن يأتـــي في المرتبـــة الثانيـــة بعد أستهلاك القمح الصلب كما جـــاء في التحقيـــق الذي قامـــت به الجمعيـــة الجزائريـــة للبحث الديموغرافـــي والاقتصـــادي والاجتماعـــي للفترة (67ـ1968) حول الانفـــاق على الاستهـــلاك وميزانيـــة الاسْـــرة وبعـــد عشـــرة سنوات من التحقيـــق أي في سنـــة 1976 توءكد وزارة الفلاحة مـــن خـــلال التحقيـــق الذي قامـــت بـه على توســـع استهـــلاك القمح الليـن من خلال أرتفـــاع مستـــوى الثقافـــي والحضـــري للمجتمـــع الجزائري بعد الاستقـــلال وتوسع الهجرة الداخلية حول المـــدن ارتفـــع الطلـــب على استهـــلاك القمـــح الليـــن سواء في شكـــل خبز أوفرينـــة وحلويـــات يتبيـــن من الجـــدول تطـــور الاستهـــلاك الوطنـــي للقمح الليـــن في شكـــل حبو ب خـــلال الفترة (1963ـ1988) حيث بلـــغ متوســـط الكميـــة المستهلكـــة للقمح الليـــن 897 ألف طـــن ، حيث أمتازت فتـــرة الستينـــات انخفـــاض في الكميـــة المستهلكة للقمح الليـــن عن متوســـط الكميـــة المستهلكـــة للفترة (63ـ1988)، 258 ألف طـــن سنـــة 1963 وثبـــات نفـــس الكميـــة المستهلكـــة لسنـــة 1964 ثم الى 307 ألف طن سنـــة 1965 ثم الى 520 ألف طـــن سنـــة 1966 وهي سنـــة الاسْـــاس ، كما أنخفضـــت الكميـــة المستهلكـــة للقمح الليـــن خلال المخطـــط الثلاثـــي (67ـ1969) عن متوســـط الكميـــة المستهلكـــة للفترة (63ـ1988) 503 ألف طن سنة 1967 ثم الى 516 ألف طـــن سنـــة 1968 ثم الى 546 ألف طـــن سنـــة 1969 حيث بلـــغ متوســـط الكمية المستهلكـــة للقمح الليـــن خلال المخطـــط الثلاثـــي (67ـ1969) 521 ألف طن بينما كـــان المخـــطط الربـــاعـــي الأول (70ـ1973) وباقي المخططـــات التنمية الزراعيـــة تهدف الى اكثـــار أصنـــاف البـــذور ذات المردوديـــة العاليـــة وفق منـــاطـــق الانتـــاج وكمية الأمطـــار خاصـــة الأصنـــاف المبكـــرة النضـج لتستجيـــب الى الطلـــب المتزايـــد على استهـــلاك القمـــح الليـــن خاصـــة بعدمـــا أصبحـــت مناصـــب عمل جديـــدة شاغرة بفضـــل السياســـة التنمويـــة الشاملـــة الخاضعـــة الى التخطيـــط الوطنـــي ، حيـــث

عرفت سنوات المخطط الرباعي الاول (70-1973) ارتفاع الكمية المستهلكة للقمح الليين الى 603 ألف طن سنة 1970 ثم الى 664 ألف طن سنة 1971 ثم الى 681 ألف طن سنة 1972 ثم الى 795 ألف طن سنة 1973 حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة للقمح اللين خلال المخطط الرباعي الاول (70-1973) 685 ألف طن أي انخفاض عن متوسط الكمية المستهلكة للفترة (63-1988) بـ212 ألف طن ، بينما شهد المخطط الرباعي الثاني (74-1977) ارتفاع في الكمية المستهلكة للقمح اللين الى 857 ألف طن سنة 1974 ثم الى 792 ألف طن سنة 1975 ثم الى 813 ألف طن سنة 1976 ثم الى 969 ألف طن سنة 1977 وهي تزيد عن متوسط الكمية المستهلكة للفترة (63-1988) بـ72 ألف كما بلغ متوسط الكمية المستهلكة للقمح اللين خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) 857 ألف طن أي انخفاض عن متوسط الكمية المستهلكة خلال الفترة 63-1988) بـ40 ألف طن كما ارتفعت الكمية المستهلكة الى 1008 ألف طن سنة 1978 ثم الى 1076 ألف طن سنة 1979 عن متوسط الكمية المستهلكة للفترة (63-1988) ، كما شهد المخطط الخماسي الاول (80-1984) ارتفاع في الكمية المستهلكة 1249 ألف طن سنة 1980 ثم الى 1115 ألف طن سنة 1981 ثم الى 1281 ألف طن سنة 1982 ثم الى 1358 ألف طن سنة 1983 ثم الى 1276 الف طن سنة 1984 حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة خلال المخطط الخماسي الاول (80-1984) 1256 ألف طن أي زيادة عن متوسط الكمية المستهلكة للقمح اللين خلال الفترة (1963-1988) بـ 359 ألف طن كما ارتفعت الكمية المستهلكة خلال المخطط الخماسي الثاني (85-1989) الى 1421 ألف طن سنة 1985 ثم الى 1475 ألف طن سنة 1986 ثم الى 1456 الف طن سنة 1987 ثم الى 1547 ألف طن سنة 1988 حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة للقمح اللين خلال أربعة سنوات من تطبيق المخطط الخماسي الثاني 1475 ألف طن أي زيادة عن متوسط الكمية المستهلكة للقمح اللين

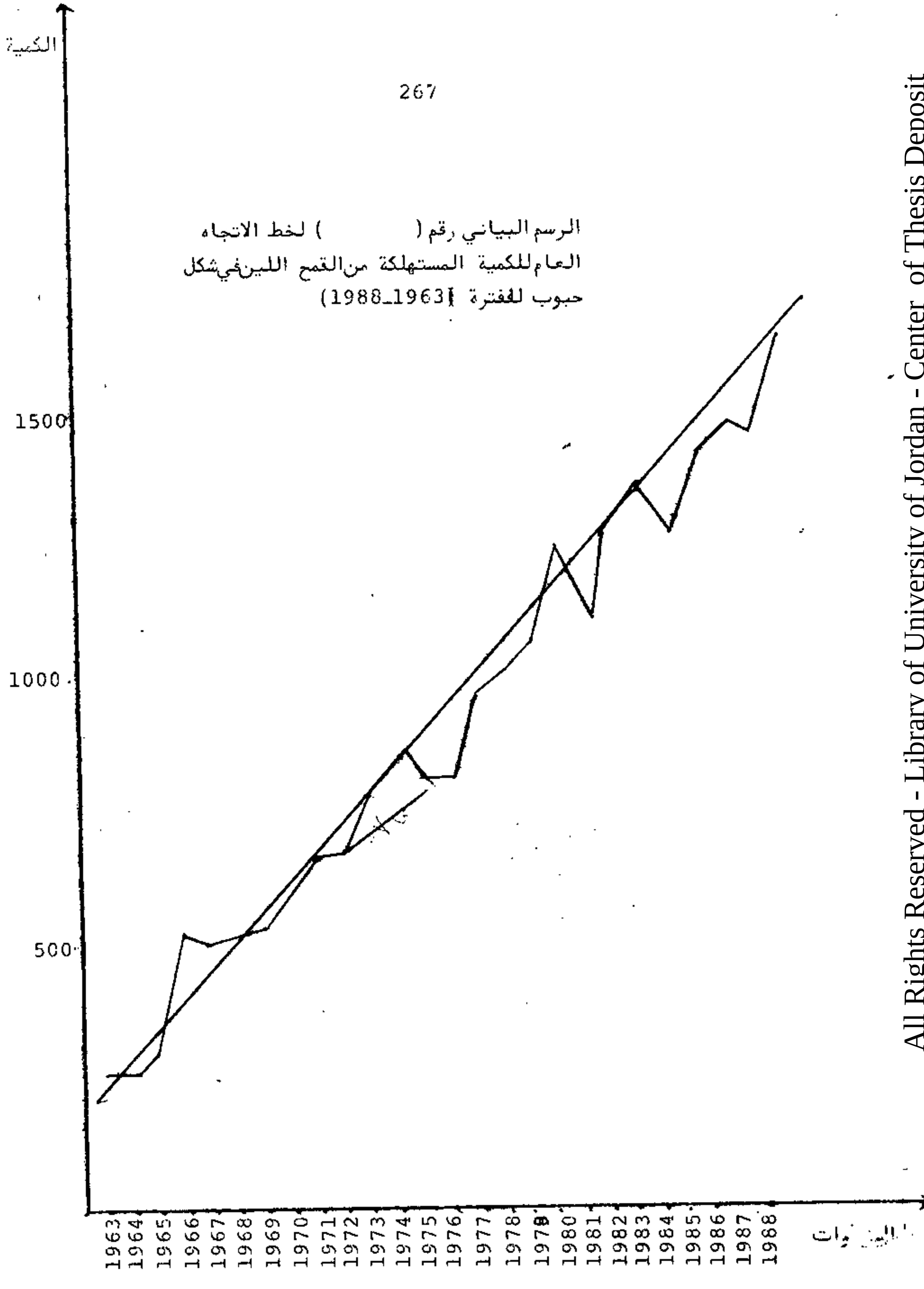
للفترة (1963-1988) 578 ألف طن ، وبدراسة الاتجاه العام للكمية المستهلكة للقمح اللين في شكل حبوب خلال الفترة (1963-1988) تكون المعادلة الخطية كالتالي:

ص = 52 س + 247,8

حيث تشير (ص) الى متوسط الكمية المستهلكة للقمح اللين في شكل حبوب سنويا و(س) الى السنوات ، ومن المعادلة هناك زيادة سنوية في استهلاك القمح اللين على مستوى الوطني حوالي 52 ألف طن وبفرض استمرار الزيادة بنفس المعدل فانه يتوقع أن يكون استهلاك القمح اللين في عام 1989 حوالي 1600 ألف طن مع نهاية المخطط الخماسي الثاني ، حيث س=26 يجب الرفع من الطاقة الانتاجية وتنويع مصادر السعيرات الحرارية الحيوانية [illegible]

[illegible]

الرسم البياني رقم (   ) لخط الاتجاه
العام للكمية المستهلكة من القمح اللين في شكل
حبوب للفترة (1963_1988)



جدول تطــــور الاستهلاك الفردي للقمح الصلب واللين للفترة (1963_1986)

الكمية كيلوغرام 1966 سنة الاســـــاس

السنـــة	الكميـــة	الرقم الاستدلالي[1]
1963	52	
1964	102	
1965	63	
1966	95	100
1967	86	90
1968	83	87
1969	87	91
1970	96	101
1971	102	107
1972	103	108
1973	133	140
1974	140	147
1975	134	141
1976	135	142
1977	157	165
1978	161	169
1979	171	180
1980	180	189
1981	181	190
1982	202	212
1983	185	194
1984	178	187
1985	182	191
1986	196	206

---

1) الاستهلاك الفردي للقمح الصلب واللين = الاستهلاك الوطنـــي السنوي / اجمالي السكان لنفس الفترة

2- تطور الاستهلاك الفردي للحبوب

أ- تطور استهلاك القمح الصلب واللين للفرد الجزائري:

• استهلاك القمح الصلب واللين يدخل في الوجبة الغذائية للفرد الجزائري من خلال الاستقصاء الذي قام به الديوان الوطني للاحصائيات سنة (79-1980) يبين أن نسبة الانفاق على استهلاك السميد والخبز والحلويات تختلف مع المناطق الاقتصادية والحضرية (الثقافية والاجتماعية) وهي تتراوح بين 30ر8% و20ر13% ، كما ترتفع نسبة الاستهلاك الذاتي على السميد والخبز ومشتقات الفرينة لسكان الريف والمناطق الشبه خضرية 48ر8% من مجمل الاستهلاك الوطني وهي ما تعادل 14 كيلوغرام بينما تنهدم نسبة الاستهلاك الذاتي لسكان المدن الكبرى ، من نتائج الاستقصاء للديوان الوطني للاحصاء بلغت الكمية المستهلكة للقمح الصلب واللين في شكل حبوب : ... 185 كلغ / الفرد في السنة أي انخفاض في الكمية المستهلكة للحبوب للفرد الجزائري اذا ما قورنت بنتائج التحقيق التي وصلت اليها الجمعية الجزائرية للبحث الديموغرافي والاقتصادي الاجتماعي ، حيث كانت الكمية المستهلكة للحبوب (قمح الصلب واللين) 245 كلم / السنة ، بينما الحصة المثالية للمنظمة العالمية للتغذية والزراعة تحدد بـ 193 كيلو غرام / للفرد في السنة في شكل حبوب أي ما يعادل 4ر154 كيلوغرام (سميد وفرينة) يتبين من الجدول تطور الكمية المستهلكة للقمح الصلب واللبن في شكل حبوب خلال الفترة (1963-1986) يرجع الى ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي 2ر3% وكذلك الى العادات والتقاليد ، للمجتمع الجزائري ، كما أن مادة القمح الصلب واللين غير حرفة مما يشجع على استهلاكها - حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب واللين خلال الفترة (1963-1986) 134 كيلو غرام للفرد في السنة

الديوان الوطني للاحصاء رقم 14 سنة 1987 ص 18.

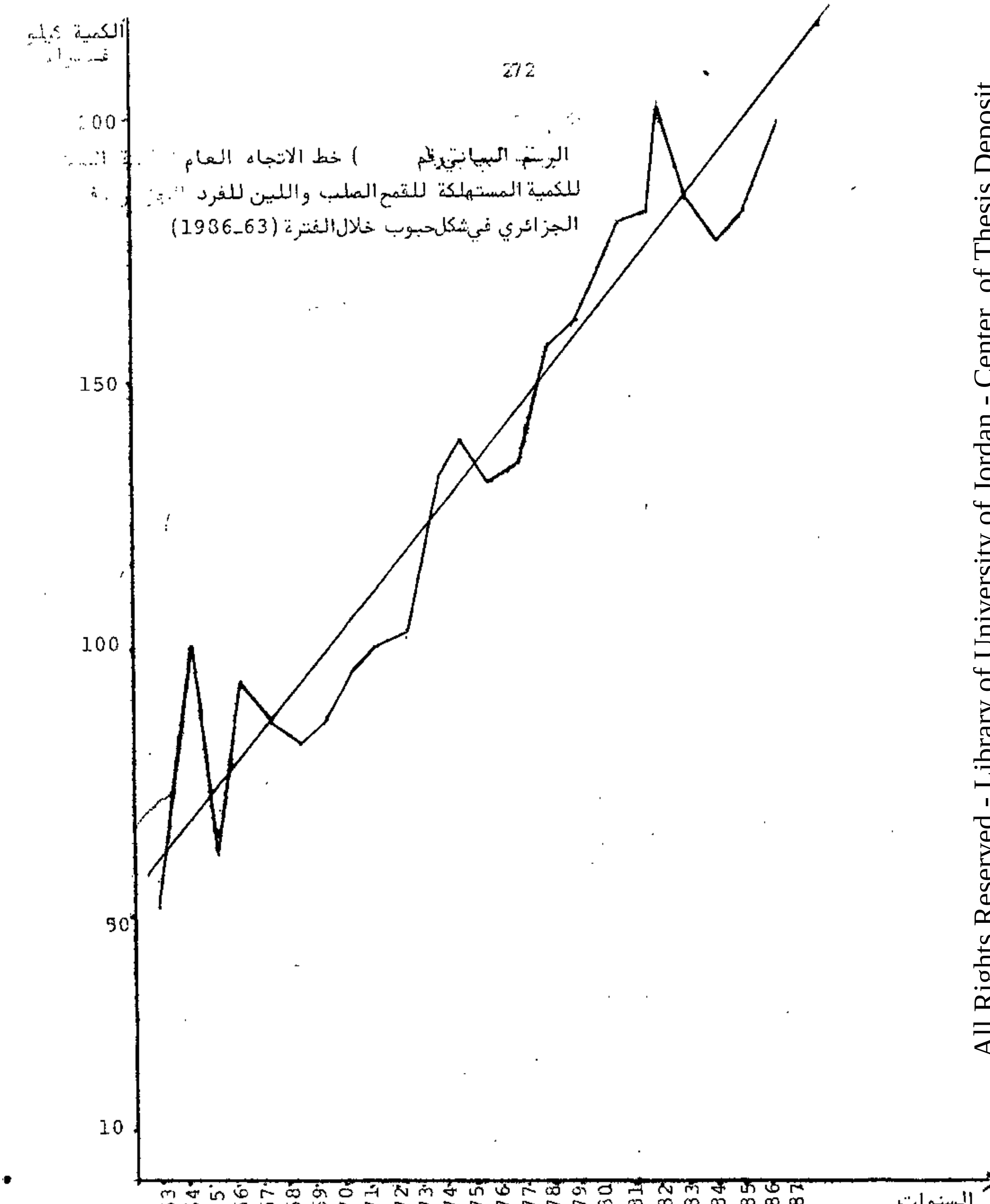
فيشكل حبوب خلال فترة الستينات كانت الكمية المستهلكة للفرد الجزائري من الحبوب منخفضة عن متوسط الكمية المستهلكة للفرد خلال الفترة (1963_1986) 2 .5 كيلوغرام سنة 1963 ثم الى 102 كيلوغرام سنة 1964 ثم الى 95 كيلوغرام سنة 1966 وهي سنة الاساس كما بلغ متوسط الكمية المستهلكة للفرد من الحبوب خلال المخطط الثلاثي (67_1969) 85 كيلوغرام / السنة /للفرد كما بلغ متوسط الكمية المستهلكة للحبوب خلال المخطط الرباعي الأول (70_1973) 109 كيلوغرام / السنة / للفرد أي أنخفاض عن متوسط الكمية المستهلكة للحبوب خلال الفترة (63_1986) ب 25 كيلوغرام / السنة / للفرد بينما أرتفعت الكمية المستهلكة للحبوب خلال المخطط الرباعي الثاني (74_1977) 140 كيلوغرام / السنة / للفرد سنة 1974 ثم الى 134 كيلوغرام / السنة للفرد سنة 1975 ثم الى 135 كيلوغرام / السنة / للفرد سنة 1976 ثم الى 157 كيلوغرام /السنة / للفرد سنة 1977 ،حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة للحبوب خلال المخطط الرباعي الثاني 142 كيلوغرام / السنة / للفرد أي زيادة عن متوسط الكمية المستهلكة للحبوب خلال الفترة (63_1986) ب 8 كيلوغرام /السنة / للفرد كما أرتفعت الكمية المستهلكة للحبوب الى 161 كيلوغرام السنة /للفرد سنة 1978 ثم الى 171 كيلوغرام / السنة / للفرد سنة 1979 كما أرتفعت الكمية المستهلكة للحبوب خلال المخطط الخماسي الأول (80_1984) الى 180 /كيلوغرام / السنة / للفرد سنة 1980 ثم 181 كيلوغرام / السنة / للفرد سنة 1981 ثم الى 202 كيلوغرام / السنة / للفرد سنة 1982 ثم الى 185 كيلوغرام السنة /للفرد سنة 1983 ثم الى 178 كيلوغرام / السنة / للفرد سنة 1984 حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة للحبوب خلال المخطط الخماسي الأول (80_1984) 185 كيلوغرام / السنة / الفرد أي زيادة عن متوسط الكمية المستهلكة للحبوب خلال الفترة (63_1986) ب 51 كيلوغرام / السنة /للفرد .

وبدراسة الاتجاه العام للكمية المستهلكة للحبوب (القمح الصلب واللين) للفرد الجزائري خلال الفترة (63-1986) كانت المعادلة الخطية :

ص = 3ر6 س + 61

حيث تشير (ص) الى متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب واللين للفرد الجزائري في شكل حبوب سنويا و(س) الى السنوات ومن المعادلة هناك زيادة سنوية في استهلاك القمح الصلب واللين للفرد الجزائري حوالي (3ر6) كيلوغرام وبفرض استمرار الزيادة بنفس المعدل فانة فانه يتوقع أن يكون استهلاك القمح الصلب واللين للفرد الجزائري في عام 1989 حوالي 225 كيلوغرام من الحبوب ، حيث س = 26 فارتفاع الكمية المستهلكة للقمح الصلب واللين مرتبطة بالواردات من الدول المنتجة المصدرة للحبوب (67% من المواد الغذائية سنة 1980 مقابل 2ر71% سنة 1984 أي 5575 مليون دج جاءت من أوربا الغربية وأمريكا الشمالية) أي أرتباط 58% من الوجبة الغذائية للفرد الجزائري باقتصاديات الدول المنتجة المصدرة للحبوب ، خاصة أن الحبوب تشكل المصدر الرئيسي في توليد السعيرات الحرارية ، يجب الحد من التبعية الغذائية بالرفع من الطاقة الانتاجية بطريقة الري المحورية ، والرفع من الثروة الحيوانية ومشتقات الألبان لتنويع مصادر البروتين الحيواني.

نفس المرجع :


الكمية كيلو
200
الرسم البياني رقم ( ) خط الاتجاه العام
للكمية المستهلكة للقمح الصلب واللين للفرد
الجزائري في شكل حبوب خلال الفترة (63-1986)
150
100
50
10
1963
1964
1965
1966
1967
1968
1969
1970
1971
1972
1973
1974
1975
1976
1977
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
1987
السنوات

جدول تطور استهلاك القمح الصلب للفرد الجزائري خلال الفترة
(1963_1986) الكمية كيلوغرام 1966 سنة الاساس

السنة	الكمية	الرقم القياسي
1963	28	53
1964	29	55
1965	36	69
1966	52	100
1967	46	88
1968	43	82
1969	47	90
1970	53	101
1981	56	107
1972	57	109
1973	80	153
1974	85	163
1975	85	163
1976	86	165
1977	101	194
1978	104	200
1979	111	213
1980	113	217
1981	123	236
1982	137	263
1983	117	225
1984	118	226
1985	117	225
1986	130	250

ب ـ تطور استهلاك القمح الصلب للفرد الجزائري:

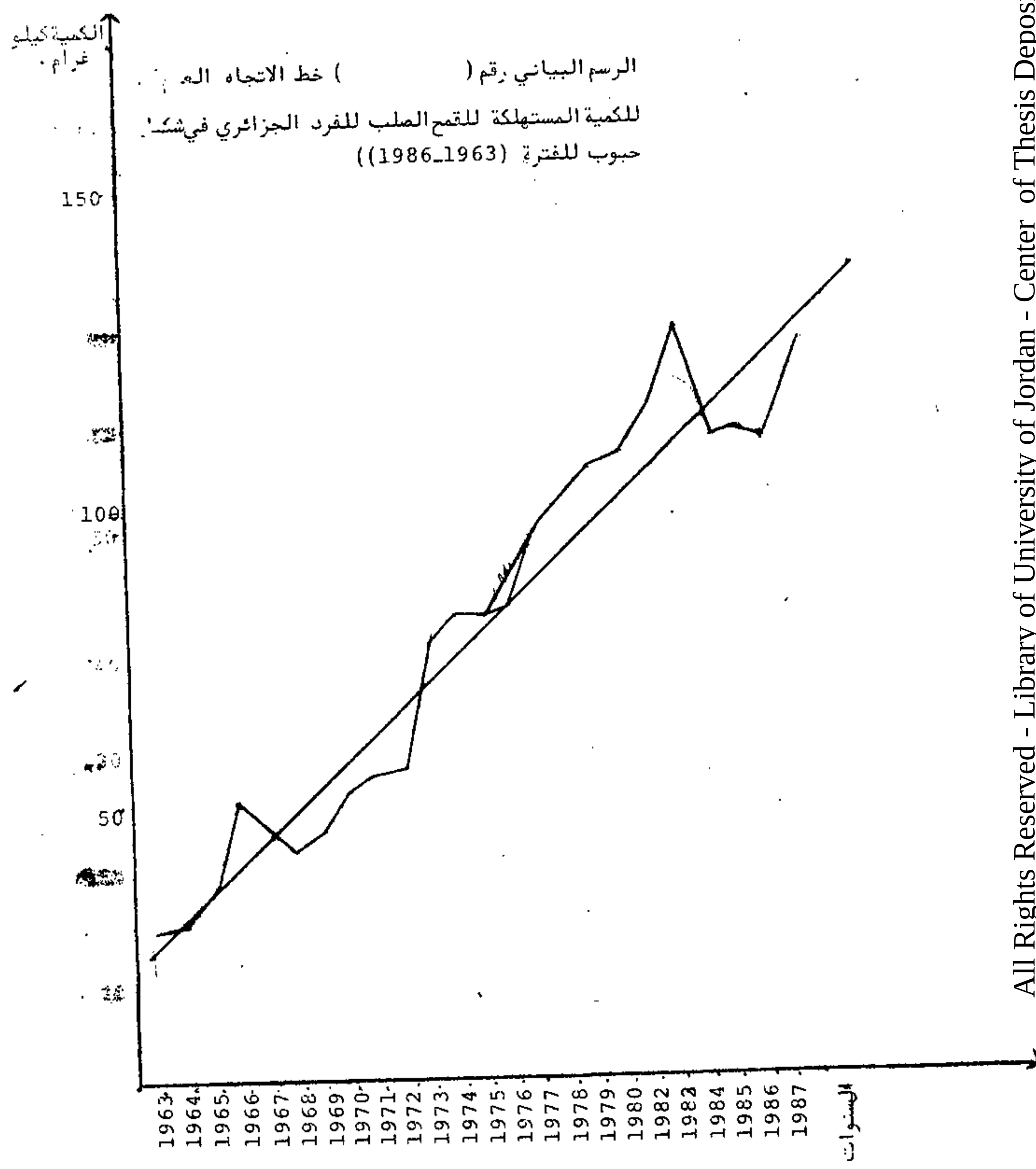
استهلاك القمح الصلب من العادات والتقاليد المجتمع الجزائري أكثر من نصف الكلوريات متحصل عليها من القمح الصلب فاستهلاك 454 غرام / اليوم من القمح الصلب في اليوم يعطي للجسم 1653 سعر / يوم كماورد في تحقيق وزارة الفلاحة سنة 1976.

يتبين من الجدول تطور استهلاك القمح الصلب للفرد الجزائري في شكل حبوب خلال الفترة (1963ـ1986) ، حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب 81 كيلوغرام / السنة / للفرد ، بلغت الكمية المستهلكة للقمح الصلب 28 كيلوغرام سنة 1963 ثم 36 كيلوغرام سنة 1965 ثم 52 كيلوغرام سنة 1966 .وهي سنة الاساس أي أنخفاض الكميات المستهلكة للقمح الصلب عن متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب للفرد الجزائري (63ـ1986) كما بلغ متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب خلال المخطط الثلاثي (1967ـ1969) 45 كيلوغرام السنة / للفرد أي أنخفاض عن متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب للفترة (63ـ1986) بـ 36 كيلوغرام كما بلغ متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب خلال المخطط الرباعي الأول (70ـ1973) 61,5 كيلوغرام أي أنخفاض عن متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب للفترة (63ـ1986) بـ 19,5 كيلوغرام ، بينما عرف المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول والثاني ارتفاع في الكمية المستهلكة للقمح الصلب حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب للفرد خلال المخطط الرباعي الثاني 88 كيلوغرام أي زيادة عن متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب للفترة (63ـ1988) للفترة (63ـ1986) بـ 8,25 كيلوغرام كما أرتفعت الكمية المستهلكة للقمح الصلب للفرد أي 104 كيلوغرام سنة 1978 ثم الى 111 كيلوغرام سنة 1979 ، كما أرتفعت الكمية المستهلكة خلال المخطط الخماسي الأول (80ـ1984) حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب للفرد الجزائري

121 كلغ أي زيادة عن متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب للفرد للفترة (63-1986) بـ 40,6 كيلوغرام كما أرتفعت الكمية المستهلكة خلال المخطط الخماسي الثاني الى 117 كيلوغرام سنة 1985 ثم الى 130 كيلوغرام سنة 1986 وبدراسة خط الاتجاه العام للكمية المستهلكة للقمح الصلب للفرد الجزائري خلال الفترة (63-1986) كانت المعادلة .

ص = 8ر 4 س + 2 ر26

حيث تشير (ص) الى متوسط الكمية المستهلكة للقمح الصلب للفرد الجزائري سنويا وس) الى السنوات ، ومن المعادلة هناك زيادة سنوية في استهلاك القمح الصلب للفرد الجزائري على مستوى الوطني حوالي 8ر4 كيلوغرام وبفرض استمرار الزيادة بنفس المعدل فانه يتوقع أن يكون استهلاك القمح الصلب للفرد في عام 1989 حوالي 151 كيلوغرام حيث س=26 فان نقص مصادر السعيرات الحرارية من الانتاج الحيواني يزيد بلا شك في الاعتماد على مصدر السعيرات الحرارية من الانتاج النباتي خاصة الحبوب حيث تشكل 80% من السعيرات الحرارية التي يتحصل عليها الفرد يوميا ، فان ضعف الطاقة الانتاجية للمحاصيل الشتوية يعرض البلاد الى التبعية الغذائية .



الرسم البياني رقم (   ) خط الاتجاه العام للكمية المستهلكة للقمح الصلب للفرد الجزائري في شكل حبوب للفترة (1963-1986))

جدول تطور استهلاك القمح اللين للفرد الجزائري للفترة (1963_1986) الكمية كيلوغرام 1966 سنة الاساس

السنة	الكمية	الرقم القياسي
1963	24	57
1964	23	54
1965	26	61
1966	42	100
1967	40	95
1968	39	92
1969	40	95
1970	43	102
1971	46	109
1972	46	109
1973	52	123
1974	55	130
1975	49	116
1976	49	116
1977	56	133
1978	57	135
1979	59	140
1980	67	159
1981	58	138
1982	64	152
1983	67	159
1984	60	142
1985	65	154
1986	66	157

نفس المرجـــع :

ج - تطور استهلاك القمح اللين للفرد الجزائري :

استهلاك القمح اللين للفرد الجزائري عرف تطور بعيد لاستقلال حيث يأتي في المرتبة الثانية بعد أستهلاك القمح الصلب ، فان تطور المجتمع الجزائري وتحسين ظروفه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ،توسع الانفاق على استهلاك مادة القمح اللين تبين نتائج الاستقصاء للديوان الوطني للاحصاء أن الكمية المستهلكة للفرد من مادة القمح اللين في السنة 51 كيلوغرام بعد ماكان 26 كيلوغرام خلال الفترة (67-1968) حيث يستهلك يوميا 70 غرام يتبين من الجدول تطور الكمية المستهلكة للقمح اللين للفرد الجزائري خلال الفترة (63-1986) حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة للقمح اللين للفرد الجزائري حوالي 50 كيلوغرام ، فكانت فترة الستينات أي بعد الاستقلال استهلاك مادة القمح اللين تقريبا مقتصرة على مكان المدن ، والمناطق الحضرية ، بلغت الكمية المستهلكة للقمح اللين 24 كيلوغرام/سنة 1965 ،ثم 42 كيلوغرام/سنة 1966 التي تعتبر الاساس ، كما بدأت تنتشر زراعة أصناف البذور المنتجة وتوسيع زراعة القمح اللين أفقيا ورأسيا حتى تستجيب للطلب الاستهلاكي المتزايد للسكان وذلك بزراعة أصناف البذور ذات المردودية العالية للقمح اللين خلال مرحلة تطبيق المخطط الثلاثي الثلاثي (67-1969) حوالي 40 كيلوغرام / السنة / للفرد أي أنخفاض في متوسط السنة / للفرد كما أنخفض متوسط الكمية المستهلكة للقمح اللين خلال المخطط الرباعي الأول (70-1973) عن متوسط الكمية المستهلكة للفترة (63-1966) بـ3 كيلوغرام / السنة / للفرد. بينما أرتفع متوسط الكمية المستهلكة للقمح اللين خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) عن متوسط الكمية المستهلكة للفترة (63-1986) بـ3 كيلوغرام / السنة / للفرد ،

بينما ارتفع متوسط الكمية المستهلكة للقمح اللين خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) عن متوسط الكمية المستهلكة للفترة (63-1986) بـ3 كيلوغرام / السنة / للفرد كما بلغت الكمية المستهلكة للقمح اللين للفرد 57 كيلوغرام سنة 1978 ثم 59 كيلوغرام سنة 1979، بينما شهد المخطط الخماسي الاول (80-1984) ارتفاع في الكمية المستهلكة للقمح اللين للفرد عن متوسط الكمية المستهلكة

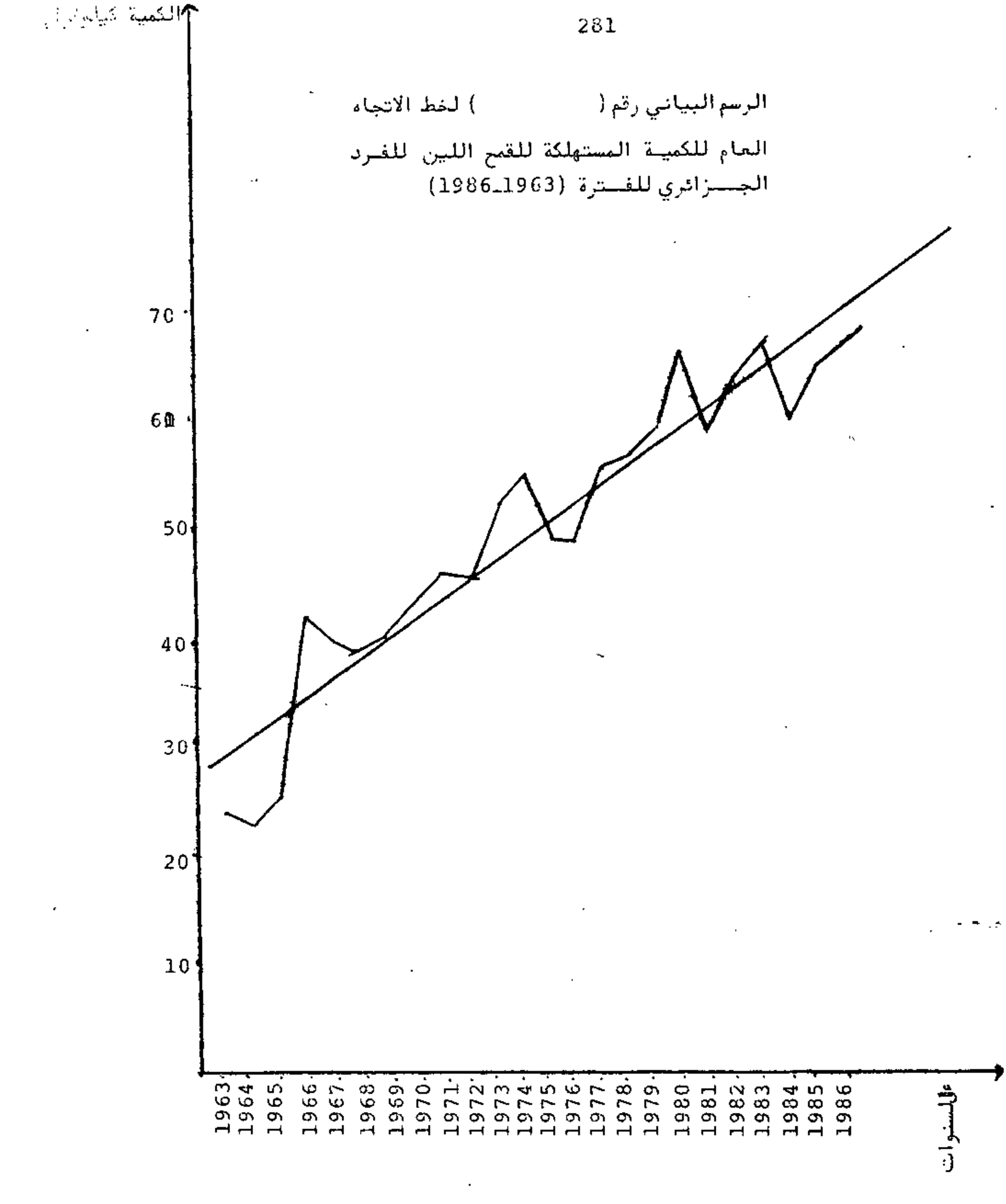
للفتـــرة (63ـ1986) 67 كيلوغرام سنـــة 1980 ثم 58 كيلوغرام سنة 1981 ثـــــم 64 كيلوغرام سنـــة 1982ثم 67 كيلوغـــرام سنـــة 1983 ثم 60كيلوغـــرام سنة 1984 وذلـــك نتيجـة توسيـــع الزراعـــة المكثفـــة للانتـــاج والمحاصيل الشتويـــة ومنهـــا القمح الليـــن ، وذلـــك باكثـــار أصنـــاف البذور ذات المردوديـــة العاليـــة وفـــق مناطـــق الانتـــاج وخاصـــة الاصنـــاف المبكـــرة النضـــج ، حيث بلـــغ متوســـــط الكميـــة المستهلكـــة للقمح الليـــن خلال المخطط الخماسي الاول (80ـ1984) حوالـــي 63كيلوغرام ٪ السنة للفرد أي زيادة عن متوسط الكمية المستهلكة للفترة (63ـ1986) ب 13 كيلوغرام ، كما ارتفعت الكمية المستهلكة للقمح اللين خلال المخطط الخماسي الثانـــي 65كيلوغرام سنة 1985ثم 66 كيلوغرام سنة 1986 وبدراسة خط الاتجاه العام للكمية المستهلكة للقمح اللين للفرد الجزائري خلال الفترة 1863 ـ1986) حسب المعادلة الخطية .

$$ص = 1,8 س + 29$$

حيـــث تشيـــر (ص) الى متوســـط الكميـــة المستهلكة للقمح الليـــن للفـــرد الجزائـــري سنويـــا و(س) الى السنـــوات ومن المعادلـــة هنـــاك زيـــادة سنويـــة في استهـــلاك القمـــح الليـــن للفرد الجزائـري على مستـــوى الطني حوالي 1,8 كيلوغرام وبفـــرض استكـــرار الزيـــادة بنفـــس المعـــدل فانـــه يتوقـــع أن يكـــون الاستهـــــلاك القمـــح الليـــن للفـــرد الجزائـــري عـــام 1989 حوالـــي 75,8 كيلوغرام حيث س= 26 مع نهايـــة المخطط الخماســـي الثانـــي، يجـــب اكثـــار أصنـــاف البذور التي تمتـــاز بالقيمـــة الالمخبزيـــة التي تعطـــي خبزا جيـــدا حتى لاتقـــع في عمليـــة التبذيـــــر من جـــراء الاصنـــاف الرديئـــة والمختلطـــة والمصابـــة بالتفحـــم ، والتي تكـــــون في النهايـــة على حســـاب المستهلـــك الجزائـــري.

أستهلاك الفردي للشعير :

التحولات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري غيرت من أنماط استهلاكه اليومي حيث أنخفضت الكمية الامستهلكة للشعير للفرد الجزائري بعدما كانت تستهلك بكمية كبيرة وتمد الجسم بالسعيرات الحرارية الجد المرتفعة ، واستهلاكه يعتبر جد بية لكثير من الأمراض ، غير أن كمية الاستهلاك انخفضت من 63 كيلوغرام للفرد في السنة حسب تقرير الجمعية الجزائرية للبحث الديموغرافي الاقتصادي الاجتماعي (67_1968) ألى 21 كيلوغرام في السنة وتحقيق وزارة الفلاحة 1976 ، كما تبين نتائج استقصاء الديوان الوطني للاحصاء على أنخفاض الكمية المستهلكة للشعير للفرد ألى 39ر9 كيلوغرام في شكل حبوب ،حيث بقيت الكمية المستهلكة للشعير جد قليلة محصورة للاستهلاك الفردي لسكان الريف ، ومن خلال الاحصاءات المقدمة من طرف الديوان الوطني للحبوب تبين انخفاض الكمية المستهلكة للفرد بنسبة 6٪ ألى 4٪ الى 2٪ من الاستهلاك الحيواني للفترة (63_1983) حيث تبقى زراعة الشعير مادة علفية لتربية الماشية .



الرسم البياني رقم (   ) لخط الاتجاه
العام للكمية المستهلكة للقمح اللين للفرد
الجزائري للفترة (1963-1986)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على زيادة الطلب الاستهلاكي

1_ الاستهلاك الذاتي :

كما سبق ذكره أن المحاصيل الشتوية خاصة منها القمح الصلب تشكل المصدر الأساسي للسعيرات الحرارية كما أنها تدخل في الاستهلاك اليومي في غذاء الفرد، حيث تسعى العائلة على تأمين اليومي والسنوي زيادة على الاحتفاظ بمخزون الأمان لمواجهة سنين العجاف فالعادات والتقاليد الاجتماعية للعائلة الجزائرية لاتختلف استهلاكيا بينما تختلف في الكمية المستهلكة الذاتية وفي مناطق الانتاج وكذلك الظروف الاجتماعية من خلال نتائج الاقتصاء للديوان الوطني للاحصاء (79_1980) تبين أن الكمية المستهلكة ذاتيا تقدر بنسبة 5,75% من مجموع الاستهلاك الغذائي للاسرة الجزائرية كما تتأثر الكمية المستهلكة ذاتيا بين 2% ، 6 %) حسب مناطق الانتاج وكذلك الظروف الاجتماعية فانخفاض العرض الكلي للانتاج يؤدي زيادة الكمية المستوردة من الدول المنتجة المصدرة (من خلال تحقيقات الجمعية الجزائرية للبحث الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي أن سكان البلديات يشترون 67 % من الحبوب ويستهلكون 67% من الفرينة)أي عدم كفاية الانتاج للعائلة الجزائرية .

2_ زيادة نسبة النمو الديموغرافي للسكان:

ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي للسكان الى 3,2% سنويا يؤدي حتما الى زيادة أفوه جديدة تطلب الطعام ، فان زيادة الكمية المطلوبة من الحبوب لايعني تحسن في مستوى المعيشة نتيجة التوسع النمو الديموغرافي الذي يفوق بكثير نمو الانتاج ، حتى الزيادة الطفيفة في نمو الانتاج لاتغطي نسبة النمو الديموغرافي للسكان ، فثبات المساحة المنزرعة وتذبذب المردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية أدى الى تقلبات في الانتاج

الكلــي الذي أدى الى تذبذبــات الاستهــلاك الكلــي وعدم أنتظــامــه ، فالعلاقـــة السكانيــة والاستهلاك الكلــي علاقــة طرديــة اذا لم تتعــدد مصــادر السعيرات الحراريــة من الانتــاج الحيوانــي والدواجــن واللحــوم البيضــاء ومشتقــات الالبان والخضــروات ، كما أن التوســع الرأســي والافقــي للانتــاج للمحاصيــل الشتويــة مع الاعتمــاد على طريقــة الري المحوريــة تعمل على الرفــع من المردوديــة الانتاجيــة وانتظــام ثباتهــا وارتفــاع الانتــاج الكلي وانتظــامــه دون اخضاعــه الى التقلبــات كما يعمــل أيضــا على تنظيــم الاستهــلاك الوطنــي من التقلبــات المفاجئــة

3 ـ مستــوى الدخــل الفــردي

من خلال انتــائــج الاستقصــاء لسنــة 1979 ـ 1980 ... توصــلت الى تقسيــم شرائــح دخــول الأفــراد تبيــن وجود علاقــة طرديــة بين الكميــة المطلوبــة من السلــع ودخل المستهلــك باستثنــاء السلــع الدنيا (سلعة جيفــن) فالتغيــر في الدخــل مع بقــاء العوامــل المؤثــرة على الكميــة المطلوبــة ثابتــة (الاسعــار ، العادات والتقاليــد.....) فان مقــدار التغيــر في الكميــة المطلوبــة من سلعــة مايتوقــف على المرونــة الدخليــة للطلــب على هذه السلعــة ، حيث وجد أنجــل أن النسبــة المنفقــة على السلعــة الضروريــة الاساسية) تقل كلمــا زاد الدخــل تبيــن من نتائج الاستقصــاء أن الانفــاق على السلــع الاستهلاكيــة الاساسيــة (الحبــوب) تنخفــض كلمــا زاد الدخــل حيث تنخفــض نسبــة الانفــاق على السلــع الاستهلاكيــة الاساسيــة من 17ر27 الى 83ر4 لذوي الدخــول أكــثر من 7500 دج ومن خــلال أول دراســة احصائيــة لانجل حول العلاقــة بين الدخــل الشخصــي والاستهلاك الشخصــي لسنــة 1857 تبيــن أن نسبــة الانفــاق على مجمــوع الحبــوب والنشاويــات هي أعلى نسبــة انفــاق في اقتصاديات دول العالم الثالث ، يرجع ذلــك الى تغيــر مستــوى أسعــاد السلــع الاحلاليــة (اللحــوم الحمراء والبيضــاء ، الخضروات الالبـــان ومشتقــاتــه) تفــوق بكثيــر مستــوى الدخــل الفردي أدى الى زيــادة الانفــاق على الكميــة المطلوبــة من المواد الغذائيــة ، حيث كانــت تهــدف المخططــات التنمية

الزراعية الى تنويع مصادر السعيرات الحرارية وذلك بتنمية تربية الماشية والدواجن والاسماك وتربية النحل ، وتوسيع زراعة الخضروات الطازجة حتى تخفض من أستهلاك الحبوب كما سبق ذكره ان انتاج الكلي للحبوب متقلب وغير منتظم مما يزيد في حدة الفجوة الغذائية اذا لم يتم تنمية السلع الاحلالية وتوفيرها .

4- أسعار الحبوب :

الحبوب مصدر أساسي للسعيرات الحرارية حيث تدخل في الوجبة الغذائية بنسبة 80% فاسعار الحبوب مدعمة من طرف الدولة وتحدد سنويا وفق قرارات ومراسيم حتى تحافظ على القدرة الشرائية للمواطن وتضمن الاستهلاك الواسع للمجتمع الجزائري كما أن احتكار الدولة للحبوب جعلها تسيطر على كل شبكات التخزين والتوزيع والتسويق وجمع المحصول للتجارة والاستيراد والتصدير وتأمين البذور المنتجة للمنتجين.

فالارتفاع الطفيف لاسعار الحبوب واستقرارها يشجع على الانفاق على السلع الاحلالية التي تتوقف على نسبة التغير النسبي في الدخل على التغير النسبي في السعر فاذا كانت أكبر أوأقل من الواحد الصحيح يحدث تغير في الكمية المطلوبة من السلع الاحلالية بدلا من السلع الضرورية ، و اذا كان اختلاف النسبة عن الواحد الصحيح يزداد الانفاق على الكمية المطلوبة من السلع الضرورية للحبوب فارتفاع أسعار السلع الاحلالية أدى الى عدم الاستفادة في التغير في الدخل حتى لو كانت نفس الزيادة في ا

5- العادات والتقاليد الاستهلاكية للحبوب :

فالمجتمع الجزائري عرف منذ القدم زراعة الحبوب وخاصة منها القمح الصلب والشعير ، حيث تدخل في استهلاكه اليومي الشخصي وتأمين غذائه لسنوات

العجاف كماكانت زراعة المحاصيل الشتوية مرتبطة بتربية الماجية زراعة مكملة ولهذاتكون العادات والتقاليد موءثرة على زراعة الحبوب واستهلاكهما استهلاك القمح الصلب ، يدخل في كل الوجبات الغذائية سواء في شكله كدقيق أوصناعات غذائية ، ان تحسين الستوى الثقافي والاجتماعي لسكان الريف شجع استهلاك مادة القمح اللين (خبز وحلويات) حيث لم تعرف هذه الزراعة الابعد دخول الرأسمالية الزراعية الكلونيالية أرض الجزائر كماتبين من تحقيق الجمعية الجزائرية للبحث الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق وزارة الفلاحة واستقصاء الديوان الوطني للاحصاء على زيادة الاستهلاك مادة القمح اللين وانخفاض مادة الشعير ، حيث أصبحت مركزة على تربية الماشية

6- توزيع استهلاك الحبوب حسب الفصول:

زراعة المحاصيل الشتوية زراعة موسمية تزرع في الخريف وتحصدوتدرس في الصيف فاختلاف فصول السنة يختلف معها الانفاق على الاستهلاك الحبوب حيث يزداد الانفاق على استهلاك الحبوب في فصل الشتاء والربيع عنه في الصيف يتبعه زيادة في الانفاق على زيادة الاستهلاك الحبوب خاصة لسكان الريف حيث تتراوح الكمية المستهلكة للفرد في السنة 186كلغ ماستهلاك الفرد لسكان المدن تصل الى150 كلغ فالعادات والتقاليد تشجع على زيادة الاستهلاك الحبوب.

ترشيد الانفاق الاستهلاكي:

تطوير مستوى الحضري والثقافي للمجتمع الجزائري يصاحبه ترشيد في الانفاق الاستهلاكي على السلع الاحلالية وتقليص الانفاق على السلع الاساسية غير أن التغير في مستوى أسعار السلع الاحلالية شجع على زيادة الانفاق على السلع الاستهلاكية الاساسية.

المبحث الثاني

مشكلة الأمن الغذائي وأثر التبعية الغذائية على اقتصاد الحبوب

المطلب الأول:

1 ـ الأمن الغذائي:

أصبحت مشكلة الأمن الغذائي مشكلة سياسية تضغط بها الدول المنتجة المصدرة للمواد الغذائية وخاصة الحبوب في توجيه السياسة العامة للدول المستهلكة حيث تبين من الأزمة العالمية للغذاء التي أجتاحت العالم سنة 1973 بفعل الكوارث الطبيعية والضغوط السياسية التي أستعملتها الدول المنتجة المصدرة اتجاه الدول المستهلكة خاصة دول العالم الثالث زيادة على أرتفاع أسعار الحبوب ثلاثة الى أربعة أضعاف من العملة الصعبة ، فكان أنعقاد المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز في الجزائر في الفترة من 5 الى 9 سبتمبر 1973 ألح بضرورة عقد اجتماع طارىء على مستوى وزاري ليحث مشكلة الغذاء ، حيث أتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة في 17 ديسمبر عام 1973 قرار بعقد موءتمر الغذاء العالمي 5ـ16 نوفمبر 1974 من أجل الأمن الغذائي العالمي أي بعد ثلاثين سنة من انعقاد الموءتمر هوت سبرنجز الذي عقد عام 1943، حيث أتفق الموءتمرون على أن ضمان الأمن الغذائي العالمي مسؤولية دولية ويدعوا الدول الملتزمة الى ضمان توفر امدادات عالمية كافية من الاغذية الرئيسية على الدوام لتجنب وقوع عجز غذائي حاد وتحقيق توسع مستوى الانتاج والحد من التقلبات في الانتاج والاسعار (1)

كما زادت حدة مشكلة الغذاء في الوطن العربي خاصة الدول البترولية ومنها الجزائر من جراء الضغوط السياسية والاقتصادية كارتفاع أسعار السلع الغذائية والاستثمارية الوسيطة مما دفع الدول العربية على عقد اجتماع في

F.A.O

1) محاربة الجوع في العالم، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ص62ـ63

الفترة 9-12أبريل 1978 في الكويت حول المشكلة الغذائية في الوطن العربي تم تحديد طبيعة مشكلة الغذاء في الوطن العربي مع توفير الامكانيات المادية والبشرية من أجل تأمين الغذاء الأساسي للمجتمع العربي وتحقيق الاكتفاء الذاتي كما ساهمت الدول البترولية ومنها العربية في انشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمساعدة الدول العالم الثالث خاصة الدول الغير البترولية بالاستثمارات الزراعية (المعدات والأدوات) وكذلك الى مدخلات الانتاج الوسيطة (البذور المتنجة ذات المردودية العالية ، الاسمدة الكميائية مبيدات الحشائش الضارة والحشرات ....) وكذلك التكوين والارشاد الفلاحي للرفع من الطاقة ا الانتاجية (الانتاج النباتي والحيواني) كما أوصى المؤتمرون بالرفع من المردودية الانتاجية عن طريق الاستخدام الأمثل لمستلزمات الانتاج الوسيطة واتباع الدورات الزراعية المنتظمة مع تكوين وارشاد الزراعي للقوة المنتجة كما تم انشاء نظام الانذار المبكر لنقص الغذاء والزراعة لمواجهة الكوارث الطبيعية خاصة الجفاف والبرد) التي أصبحت تشكل خطورة على تأمين الغذاء للسكان العالم ، يمكن أن نقول بأن الأمن الغذائي ليس بمشكلة غذائية تغطي عن طريق الاستيراد بقدر ما هو مشكلة انتاج في كيفية استثمار لريعية البترولية في التنمية الزراعية للرفع من الطاقة الانتاجية ، فارتفاع سعر البترول من 5ر1 دولار الى 11 دولار سنة 1973 سمح بزيادة استيراد المواد الغذائية الأساسية كما أرتفعت أسعار الحبوب من 63 دولار سنة 1971 الى 210 دور سنة 1974 فارتفاع أسعار الحبوب كان بمثابة رواج للدول المنتجة المصدرة حيث تحول المضاربون الماليون عن سوق الأوراق المالية الى أسواق المواد الغذائية الأساسية لتحقيق أكبر ربح ممكن كما أن أنخفاض وارتفاع أسعار الدولار صحبة أرتفاع في مستلزمات الانتاج الوسيطة الضرورية للانتاج الزراعي مما جمد كثير من المشاريع الزراعية الانمائية

منها عدم تعميم الزراعة المكثفة للانتاج على القطاع الزراعي وثبات الانتاج الكلي وتطور الواردات خلال فترة الدراسة بين أرتباط الجزائر غذائيا كلما توسعت الجوة الغذائية وانخفاض في نسبة الاكتفاء الذاتي فان مشكلة الغذاء لم تبرز الا في الستينات من هذا القرن وقبل ذلك أمتاز النصف الأول من القرن العشرين بسباق بين الانتاج الزراعي الذي هو مصدر الغذائي والسكان المستهلكين)[1] بعد الاستقلال بدأت تظهر مشكلة الغذاء في الجزائر من جراء عدم التوازن بين نمو الانتاج الوطني والنمو السريع المتسارع للسكان ، كما تحولت مشكلة الغذاء الى الأمن الغذائي من جراء التحولات السياسية الزراعية للدول المنتجة المصدرة للحبوب.

1ـ الأمن الغذائي للانتاج الحبوب :

ان أنخفاض في نسبة الاكتفاء الذاتي وتوسع الفجوة الغذائية خلال فترة الدراسة نتج عنه مشكلة الغذاء التي أصبحت مشكلة الأمن الغذائي حيث حولت الدول المنتجة المصدرة للحبوب المشكلة الاقتصادية التجارية للحبوب الى مشكلة سياسية تؤثر بها على القرارات السياسية الاقتصادية للدول المستهلكة ، وبهذا فان الأمن الغذائي يبقى مرتبط بمدى حاجيات البلاد في استيراد المواد الغذائية الأساسية (الحبوب) وفي طبيعة السوق التي يتم الاستيراد منها ، فان أنخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي وتوسع الفجوة الغذائية للحبوب يدفع الجزائر الى الاستيراد لتغطية الفجوة الغذائية دون تحسن في مستوى المعيشة للسكان حيث يعتبر القمح الصلب واللين ضرورة استيراد عما لانهما يمثلان الغذاء الأساسي للسكان ، كما تستورد

1) جوانب من مشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي، محمد أحمد الرويثي ص 14ـ31

الجزائر أكثر من نصف أستلاكها للقمح الصلب واللين من الدول المنتجة المصدرة للحبوب خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا حيث بلغت الكمية المستوردة للحبوب سنة 1978 1500,000 طن منها 46 % تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية و33% من كندا[1] ولهذا تكون الجزائر تابعة غذائيا لدول أمريكا الشمالية التي تسيطر على السوق العالمية للحبوب ، فان تأمين الغذاء أصبح مشكلة غذائية تغطي عن طريق الاستيراد للدول البترولية ومنها الجزائر ، غير أن أنخفاض في أسعار البترول وونضوبه وأرتفاع أسعار السلع الاستثمارية والوسيطة والمواد الغذائية واستيراد التضخم نتج عنه الازمة الاقتصادية وفقدان الفائض الاقتصادي وخاصة الزراعي منه ممازاد في خطورة الأمن الغذائي ، وبهذا يمكن أن نقول بأن تأمين الغذاء ليس بمشكلة غذائية يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد . بوفع فاتورة المواد الغذائية وانما هي مشكلة انتاج بالدرجة الأولى أي كيف يمكن أن نرفع من الانتاج الوطني بوتيرة منتظمة لنوع من الغذاء الأساسي للسكان..

2ـ توسع الفجوة الغذائية للانتاج القمح الصلب واللين:

انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي لانتاج القمح الصلب واللين خلال فترة الدراسة صاحبة توسع الفجوة الغذائية نتيجة الانخفاض في الانتاج وتقلباته من موسم فلاحي للاخر ، حيث عرفت الفترة (63ـ1966) اكتفاءا ذاتيا لم تظهر أثر الفجوة الغذائية أي العجز الغذائي ، كذلك بالنسبة للمخطط الثلاثي (67ـ 1969) لم تظهر الفجوة الغذائية ، بينما بدأت تظهر الفجوة الغذائية وتوسعها من خلال مخططات التنمية الزراعية مع توسع

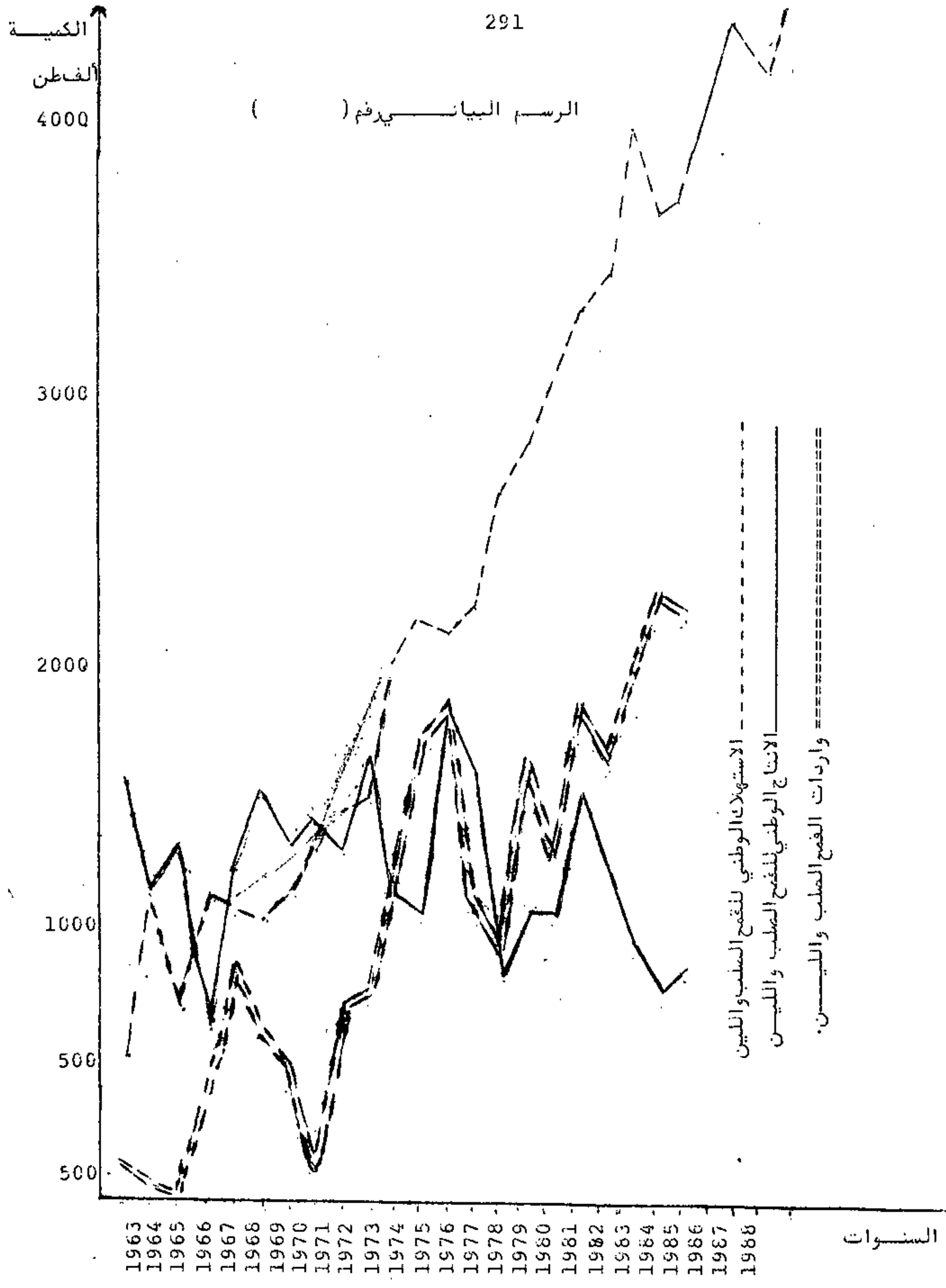
---

1) Geoges Mutin : Agriculture et dependance alimencaire en Algérie : Maghreb Machrek p. 47-50

الواردات في تغطيتها ، حيث بلغ متوسط الفجوة الغذائية 5ر187 ألف طن خلال المخطط الرباعي الأول (70-1973) ثم 1969 ألف طن خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) ثم الى 4ر2594 ألف طن خلال المخطط الخماسي الأول (80-1984)

ان ظهور الفجوة الغذائية للمحاصيل الشتوية (القمح الصلب والليين) من موسم فلاحي لآخر لم يؤثر على النمو الاقتصادي أي على التنمية وهذا لكون النمو الاقتصادي مرتبط بالنمو المتسارع للواردات من السلع الغذائية الأساسية من الدول المنتجة المصدرة في تغطية توسيع الفجوة الغذائية لتلبي احتياجات الطلب الفعلي للسكان وذلك بتحويل عائدات النفط في تغطية فاتورة المواد الغذائية ، مما جعل الدول المنتجة المصدرة للحبوب تتحكم في توسع الفجوة الغذائية حيث ارتفع متوسط الواردات من القمح الصلب والليين من 190 ألف طن سنة (1963 - 1966) الى 684 ألف طن خلال المخطط الثلاثي (1967-1969) ثم الى 733 ألف طن خلال المخطط الرباعي الأول (70-1973) ثم الى 1441 ألف طن خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) ثم الى 1991 ألف طن خلال المخطط الخماسي الأول (80-1984).

فان النمو الاقتصادي بقي مرتبط بالواردات الزراعية دون اعتماده على فائض الانتاج الوطني وذلك لانعدامه فالاعتماد على الريعية البترولية في تسديد فاتورة المواد الغذائية الضرورية يشكل خطورة على النمو الاقتصادي في حالة انخفاض أسعار البترول أو تضوبه كما أن الارتفاع المصاحب لأسعار المواد الغذائية وأسعار السلع الاستثمارية والوسيطة جمد كثير من المشاريع الوطنية وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي ، حيث يتلقى ميزان المدفوعات عجزا كبيرا في تفاقم الديون الخارجية ، فان وجود فائض الانتاج يدفع عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي .


الرسم البياني رقم ( )
الكمية
ألف طن
4000
3000
2000
1000
500
500
السنوات
1963
1964
1965
1966
1967
1968
1969
1970
1971
1972
1973
1974
1975
1976
1977
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
1987
1988
الاستهلاك الوطني للقمح الصلب واللين
الانتاج الوطني للقمح الصلب واللين
واردات القمح الصلب واللين

تطـــور متوســـط نسبــة الاكتفــاء الذاتــي خلال مخططات التنميــة الزراعية

الفتـــــــــرة	متوسط انتاج القمح الصلب واللين بألـــف طــــن	متوسط استهلاك القمح الصلب واللين بألـــف طــــن	متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي
1966_1963	1176	898ر5	130
المخطط الثلاثــي 1969_67	1374	1115	123
المخطط الرباعي الاول 1973_70	1391	1578ر3	88
المخطط الرباعي الثانـي 1977_74	1349	2318	58
المخطط الخماسي الاول	1076	3670ر4	29

تم تجميـــع الارقـــام من جداول الاحصـــاء الخاصـــة بالانتـاج والاستهـلاك والواردات السابقـــة الذكـــــر.

تطـــور متوسط الفجوة الغذائية للقمح الصلب واللين خلال مخططات التنمية الزراعية

الفتـــرة	متوسط انتاج القمح الصلب واللين بألف طن	متوسط استهلاك القمح الصلب واللين بألف طـــن	متوسط الاستيراد ألف طن	الفجوة الغذائية ألف طـــن
1963_1966	1176	898ر5	190	—
المخطط الثلاثي 67_1969	1374	1115	684	—
المخطط الرباعي الأول 70_1973	1391	1578ر5	733	187ر5
المخطط الرباعي الثاني 74_1977	1349	2318	1441	569
المخطط الخماسي الأول: 80_1984	1076	3670ر4	1991	25 94ر4

تم تجميـــع الأرقـــام من جداول الاحصـــاء الخاصـــة بالانتـــاج والاستهـلاك والواردات السابقة الذكـــر.

3ـ تدهور نسبة الاكتفاء الذاتي للانتاج القمح الصلب واللين

اهتمام الجزائر بسياسة الاكتفاء الذاتي للانتاج المحاصيل الشتوية كان بمثابة تأمين تغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان، حيث كان الانتاج الوطني الزراعي موجها أساسيا نحو السوق الوطنية ، غير أن زراعة المحاصيل الشتوية رغم أهميتها الاستراتيجية بقيت زراعة بعلية تعتمد كلية على كمية الامطار المتساقطة في السنة وتوزيعها الغير المنتظم وأصبحت بذلك الزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية خاضعة للظروف الطبيعية على الرغم من تحسن مدخلات الانتاج الوسيطة في تسلسل العمليات الانتاجية كان متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي لانتاج القمح الصلب واللين 130 % خلال الفترة (1963ـ1966) حيث أمتازت هذه الفترة بسقوط كمية الأمطار اللازمة للنباتات بينما كانت سنة 1966 معرضة للجفاف، ثم أنخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي الى 123% خلال المخطط الثلاثي (67ـ1969) ثم أنخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي الى 88% خلال المخطط الرباعي الأول (70ـ1973) وهي المرحلة الأولى التي تنطلق فيها الزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية ثم أنخفضت نسبة الأكتفاء الذاتي 58% خلال المخطط الرباعي الثاني 74ـ1977) حيث الى 29% خلال المخطط الخماسي الأول (80ـ1984 م) (حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي خلال الفترة (77ـ79) 19ر35% للجزائر و31ر54% المغرب و72ر68% تونس) (1)

---

1) جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم،

دراسات اقتصاد الغذاء في الدول العربية المجلد الثاني البيانات الاحصائية 1981

$$\text{نسبة الأكتفاء الذاتي للقمح الصلب واللين} = \frac{\text{الانتاج الكلي للقمح الصلب واللين - الصادرات}}{\text{الاحتياجات الكلية للقمح الصلب اللين}} \times 100$$

المطلب الثاني أثر التبعية الغذائية على اقتصاد الحبوب

1ـ تطور واردات الحبوب وتأثيرها على الميزان التجاري الغذائي

جدول تطور واردات القمح الصلب واللين والشعير للفترة (1963ـ1984)

الكمية ألف طن 1963 سنة الأساس

السنة	الكمية	الرقم القياسي
1963	188	100
1964	83	44
1965	64	34
1966	425	226
1967	963	512
1968	693	368
1969	505	268
1970	170	90
1971	749	398
1972	891	473
1973	1277	679
1974	1839	978
1975	1985	1055
1976	1224	651
1977	1051	560
1978	2108	1121
1979	1632	868
1980	2119	1127
1981	1793	953
1982	2424	1289
1983	2762	1469
1984	2850	1515

O.A.I.C : Direction des aprovisionnements S:Direction de l'import:export

أ ـ **تطـــورإجمالـــــي واردات الحبــــــوب** : (للفترة 63 ـ 1984) .

1 ـ تطور واردات القمح الصلب والليـن والشعيـر (المحاصيل الشتوية)
خلال الفترة 84/63

يتبيـن من الجـدول تطـور واردات القمـح الصلب والليـن والشعير للفتـرة 1963ـ1984 حيث بلـغ متوسـط الواردات خلال الفترة المدروسة حوالي 1263 ألف طن سنوياً، كما بلغ المتوسط السنوي للانتاج المحاصيل الشتوية 1666 ألف طن لنفس الفترة المدروسة أي تقريبا نصف الاستهلاك الوطني للمحاصيل الشتوية يغطي عن طريق الاستيراد، حيث بلغت الكمية المستوردة 188 ألف طن سنة 1963 وهي سنة الأساس ثم أنخفضت الكمية المستوردة الى 64 ألف طن سنة 1965 كما أنخفض الرقم القياسي الى 34 بينما أرتفعـت الكميـة المستوردة الى 425 ألف طـن سنـة 1966 وذلك بفعـل تأثيـر الظـروف الطبيعيـة على الانتـاج كما أرتفـع الرقم القيا سـي الى 226 كما أرتفعـت الكميـة المستوردة الى 963 ألف طـن سنـة 1967 وهي السنـة التي بدأ فيهـا انجـاز المخـطط الثلاثـي (67ـ1969) يمكن أن نقـول بأن متوسـط الكميـة المستوردة من المحاصيـل الشتويـة خلال المخطط الثلاثـي (67 ـ1969) بلغـت 720 ألف طـن بينمـا بلـغ متوسـط الانتــاج الكلي للمحاصيـل الشتويـة 18ر22 ألف طـن في ظـل الزراعـة الخفيفة للمحاصيـل الشتويـة ، بينما كانـت تهـدف الزراعـة المكثفـة للانتـاج المحاصيل الشتويـة الى الرفـع من المردوديـة الانتاجيـة وبالتالي الانتـاج الكلـي من خلال مخططات التنميـة الزراعيـة وتقليـص من الكميـة المستوردة من الخـارج ، حيث أنخفضـت الكميـة المستوردة الى 170 ألف طـن سنـة 1970 وهي المرحلـة الأولـى لانطلاقة عملية تكثيف الانتـاج المحاصيـل الشتويـة من خلال المخـطط الرباعـي الأول (70ـ1973) حيـث أنخفـض الرقم القيا سـي الى 90 ثم أرتفعـت الكمية المستوردة خلال المخطط الرباعـي الأول حتى وصلـت الى 1277 ألف طـن سنـة 1973 حيث بلـغ متوسـط الكميـة المستوردة خلال المخـطط الرباعـي الأول (70ـ1973) 771 ألف طـن سنويـا بينما بلـغ متوسـط الانتـاج الكلـي 1881 ألف طـن الى أرتفـاع في الواردات مع ثبـات الانتـاج الكلي مقارنـة مع المخـطط الثلاثـي كما أرتفعـت الكميـة المستوردة الـى

1985 ألف طن سنة 1974 بداية المخطط الرباعي الثاني (74-1977) حيث أرتفع الرقم القياسي الى 978 ثم بدأت الكمية المستوردة تنخفض حتى وصلت الى 1051 ألف طن سنة 1977 فتذبذب الكمية المستوردة وعدم أنتظامها يرجع الى تقلبات الانتاج الكلي وتأثير الظروف الطبيعية في الزراعية المكثفة كما أن أرتفاع نسبة النمو الديموغرافي زاد في حدة الاستيراد من الدول المنتجة المصدرة ، حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) حوالي 1500 ألف طن سنويا بينما بلغ متوسط الانتاج الكلي 1629 ألف طن كما أرتفعت الكمية المستوردة الى 2108 ألف طن سنة 1978 كما كانت فترة المخطط الخماسي الأول (80-1984) عرفت ارتفاع كبير في الكمية المستورودة حيث بلغت أقصى كمية مستوردة 2850 ألف طن سنة 1984 ، حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة خلال المخطط الخماسي الأول (80-1984) حوالي 2489 ألف طن بينما بلغ متوسط الانتاج الكلي 1626 ألف طن.

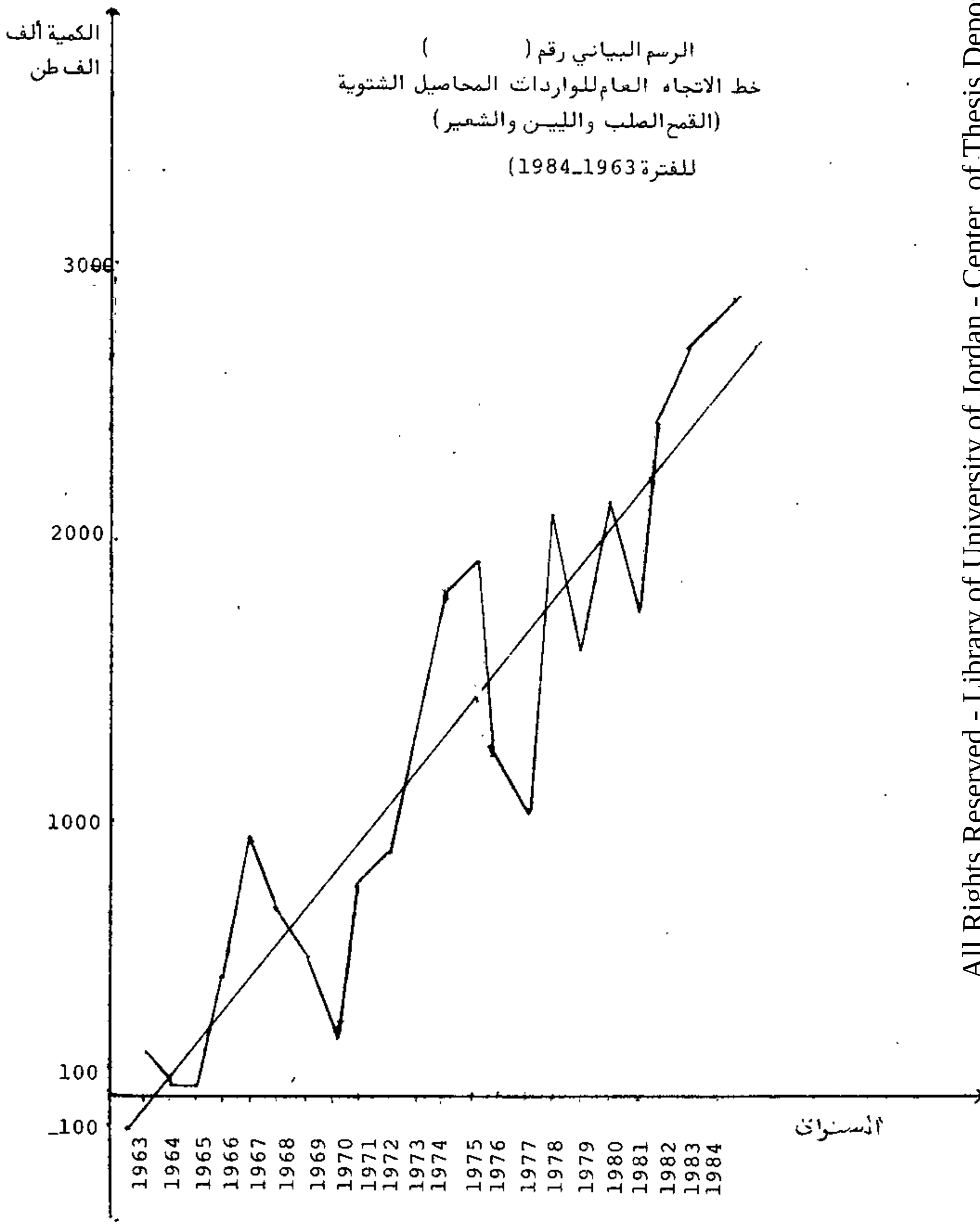
ومن خلال دراسة خط الاتجاه العام للكمية المستوردة من المحاصيل الشتوية (القمح الصلب واللين والشعير) للفترة (1963-1984) كانت المعادلة كالتالي:

$$ص = 124 س - 38,5$$

حيث تشير (ص) الى متوسط الكمية المستوردة سنويا و(س) الى السنوات ، يتبين من المعادلة زيادة سنوية في الكمية المستوردة من المحاصيل الشتوية حوالي 124 ألف طن وبفرض استمرار الزيادة بنفس المعدل فانه يتوقع أن تكون الكمية المستوردة من المحاصيل الشتوية الى 3309 ألف طن سنة 1990 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني حيث (س) =27 ، فان تذبذب الكمية المستوردة ترجع الى التقلبات في الانتاج الكلي للمحاصيل الشتوية مع أنخفاض المردودية.

الانتاجية للمحاصيل الشتوية التي تعتمد على الأمطار الشتوية المتساقطة وتوزيعها الغير المنتظم ، حيث لم تحقق الزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية أهداف الانتاج الكلي من خلال مخططات التنمية الزراعية ، حيث أرتفعت الكمية المستوردة للمحاصيل الشتوية خلال المخططات التنمية الزراعية على الرغم من تحسن مدخلات الانتاج الوسيطة ، البذور ذات المردودية العالية الاسمدة الكميائية ..... الى آخره غير أن تأثير الظروف الطبيعية على الانتاج بقيت العامل المؤثر على الانتاج الكلي ، فان توفير المياه واتباع طريقة الري المحورية مع مسح جغرافي للأراضي الزراعية المروية ضرورة اقتصادية للرفع من المردودية الانتاج وتنظيمها وبالتالي الرفع من الانتاج الكلي مع تنظيم الكمية المستوردة .

الرسم البياني رقم (   )
خط الاتجاه العام للواردات المحاصيل الشتوية
(القمح الصلب والليـن والشعير)
للفترة 1963_1984)



جدول : تطور واردات القمح الصلب واللين للفترة (1963ـ1984)

الكمية ألف طـن 1963 سنة الاسـاس

السنة	الكميـة	الرقم القياسي
1963	188	100
1964	83	44
1965	64	34
1966	425	260
1967	899	478
1968	648	344
1969	505	268
1970	170	90
1971	749	398
1972	799	425
1973	1215	644
1974	1747	929
1975	1892	1006
1976	1182	628
1977	943	501
1978	1641	872
1979	1292	687
1980	1845	981
1981	1640	872
1982	1953	1038
1983	2281	1213
1984	2236	1189

نفس المـــرجـــع

أ2 تطور واردات القمح الصلب واللين:

يتبين من الجدول تطور واردات القمح الصلب واللين للفترة 1963_1984 حيث يبلغ متوسط الكمية المستوردة سنويا حوالي 1108 ألف طن للفترة (63. 84) كما بلغ متوسط الانتاج الكلي السنوي 1242 لألف طن أي نصف الاستهلاك الوطني للحبوب (القمح الصلب واللين) مستورد من الدول المنتجة المصدرة (إرتباط الجزائر غذائيا) فتقلبات الانتاج الكلي أدت الى تذبذب الكمية المستوردة وعدم أنتظامها لان الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية مازالت تسيطر على نظام الانتاج ، على الرغم من تحسن مدخلات الانتاج الوسيطة فتأثير الظروف الطبيعية على الانتاج هي المحددة في رفع أو أنخفاض المردودية الانتاجية فتأخير سقوط الأمطار الخريفية واجتياح الجفاف المبكر للفترة الربيعية يوءدي حتما الى انخفاض المردودية الانتاجية واتلاف المحصول ، وارتفاع الكمية المستوردة من القمح الصلب واللين من الخارج ،حيث بلغت الكمية المستوردة 188 ألف طن سنة 1963 وهي سنة الأساس ثم أنخفضت الكمية المستوردة الى 64 ألف طن سنة 1965 كما أنخفض الرقم القياسي الى 34 كما أرتفعت الكمية المستوردة الى 425 ألف طن سنة 1966 كما أرتفع الرقم القياسي الى 260 وذلك نتيجة اجتياح الجفاف البلاد ، ثم أرتفعت الكمية المستوردة الى 899 ألف طن سنة 1967 بداية المخطط الثلاثي (67_1969) ثم الى 505 ألف طن سنة 1969 حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة للقمح الصلب واللين خلال المخطط الثلاثي (67_1969) حوالي 684 ألف طن سنويا بينما بلغ متوسط الانتاج الكلي (القمح الصلب واللين) 1374 ألف طن مع أنتشار الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية بينما كانت أهداف مخططات التنمية الزراعية تهدف الى تعميم الزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية للتقليص من حدة التبعية الغذائية .

حيث أنخفضت الكمية المستوردة الى 70 1 ألف طن سنة 1970 بداية انطلاق المخطط الرباعي الأول (70_1973) حيث أنخفض الرقم القياسي

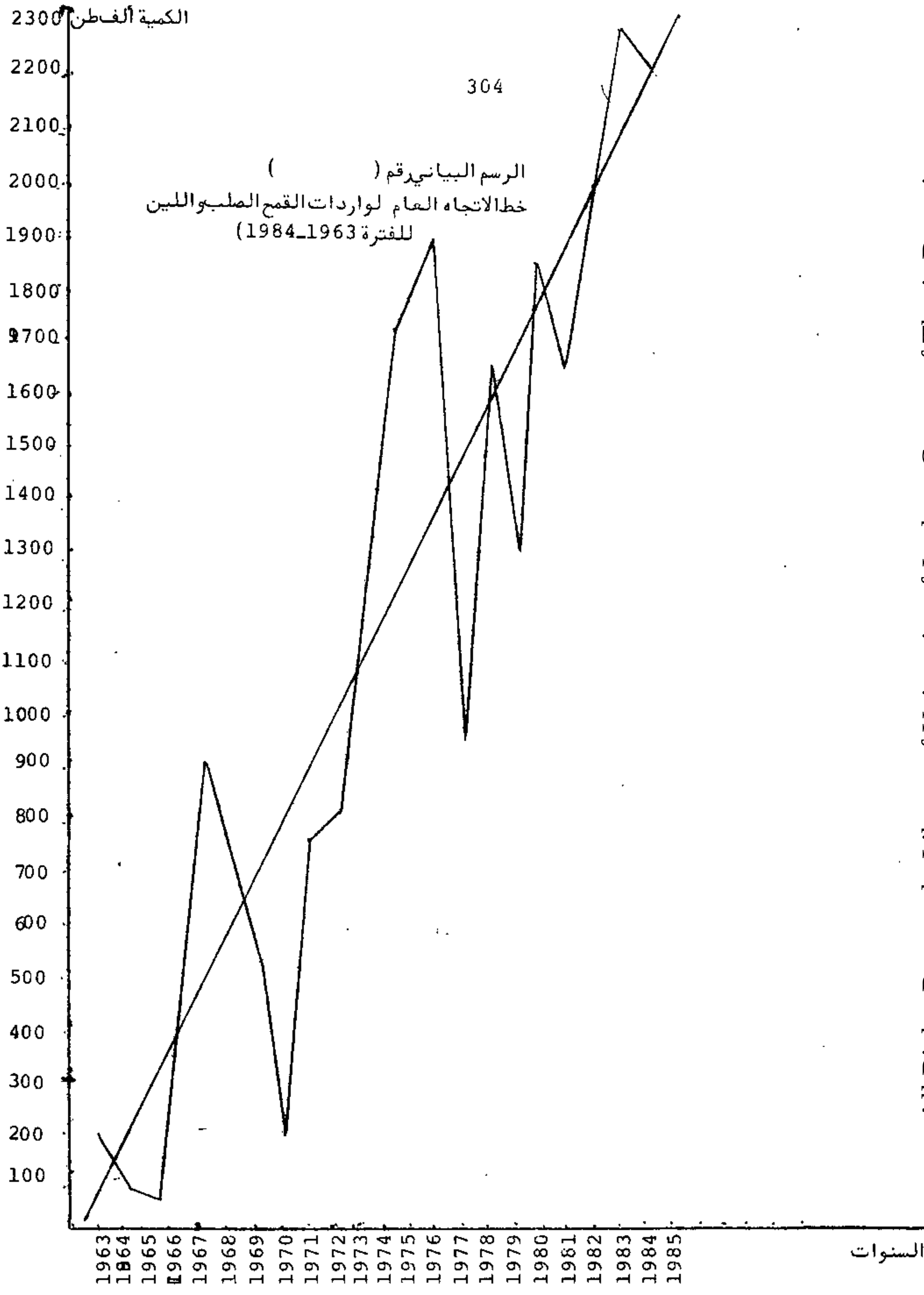
الى90 ثم أرتفعت الكمية المستوردة حتى وصلت الى1215 ألف طن سنة 1973 مع نهاية المخطط الرباعي الأول (70_1973) حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة من القمح الصلب واللين خلال المخطط الرباعي الأول733 ألف طن سنويا بينما بلغ متوسط الانتاج الكلي (القمح الصلب واللين) 1391 ألف طن سنويا ، كما أرتفعت الكمية المستوردة خلال المخطط الرباعي الثاني(74_1977) حيث أرتفعت الكمية المستوردة الى1747 ألف طن سنة 1974 ثم الى 1892 ألف طن سنة 1977فتذبذب في الكمية المستوردة وعدم انتظامها يرجع الى تقلبات الانتاج الكلي حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة خلال المخطط الرباعي الثاني (74_1977) حوالي 1441 ألف طن سنويا بينما بلغ متوسط الانتاج الكلي1348 ألف طن سنويا ،أي تقريب نصف الاستهلاك الوطني مرتبط بالاستيراد على الرغم من زيادة توسيع الزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية للقطاع الزراعي خلال المخطط الخماسي الأول والثاني ، أرتفعت الكمية المستوردة من القمح الصلب واللين حيث وصلت الى 1845 ألف طن ... 1980 ثم الى 2281 ألف طن سنة 1983 ثم الى 2236 ألف طن سنة 1984 ، حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة من القمح الصلب واللين خلال فترة المخطط الخماسي الأول (80_1984) 1991 ألف طن سنويا بينما بلغ متوسط الانتاج الكلي 5381 ألف طن سنويا ، فان تقلبات الانتاج الكلي بفعل تأثير الظروف الطبيعية بسقوط كمية الأمطار السنوية وتوزيعها الغير المنتظم يثبت أهميتها في رفع المردودية الانتاجية ، غير أن بلادنا معرضة للجفاف تقريبا كل ستة سنوات يكون مرة واحدة الانتاج جيد بفعل سقوط الأمطار وتوزيعها المنتظم أحيانا ... المدة الى عشرة سنوات يكون فيها موسم فلاحي جيد ، فان توفير المياه عن طريق السدود الكبيرة والصغيرة ضرورة اقتصادية لتأمين رفع المردودية الانتاجية الهكتارية وبالتالي رفع الانتاج الكلي وانتظامه وتنظيم الاستيراد .

ومن خلال دراسة خط الاتجاه العام للكمية المستوردة من القمح الصلب والليين للفترة (1963-1984) كانت المعادلة كالتالي:

ص = 6ر98 س + 7ر73

حيث تشير (ص) أي متوسط الكمية المستوردة سنويا وس) الى السنوات يتبين من المعادلة ، زيادة سنوية في الكمية المستوردة من القمح الصلب والليين حوالي 6ر98 ألف طن وبفرض استمرار الزيادة بنفس المعدل فانه يتوقع أن تكون الكمية المستوردة من القمح الصلب والليين 2736 ألف طن سنة 1990 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني (80-1989) حيث س= 27 فان تذبذب الكمية المستوردة ترجع الى تقلبات الانتاج الكلي للقمح الصلب والليين ، مع أنخفاض المردودية الانتاجية التي تعتمد على الامطار السنوية المتساقطة وتوزيعها الغير المنتظم حيث لم تحقق الزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية أهداف الانتاج الكلي من خلال مخططات التنمية الزراعية على الرغم من تحسن مدخلات الانتاج الوسيطة ،البذور ذات المردودية العالية ،الاسمدة الكمياثية ... الى آخره غير أن تأثير الظروف الطبيعية على الانتاج بقيت العامل المؤثر على الانتاج الكلي، فان توفير المياه واتباع طريقة الري المحورية مع مسح جغرافي للأراضي الزراعية المروية ضرورة أقتصادية لرفع المردودية الانتاجية وتنظيمها وبالتالي الرفع من الانتاج الكلي مع تنظيم الكمية المستوردة .

الرسم البياني رقم (   )
خط الاتجاه العام لواردات القمح الصلب واللين
للفترة (1963-1984)



جدول تطور واردات القمح الصلب للفترة (1963ـ1984)

الكميةألف طـــن 1963ـ سنة الاســـاس

السنـــة	الكميـــة	الرقم القياسي
1963	84	100
1964	ـــ	—
1965	ـــ	—
1966	136	161
1967	422	502
1968	323	384
1969	297	353
1970	82	97
1971	459	546
1972	475	565
1973	1055	1255
1974	1087	1294
1975	1285	1529
1976	983	1170
1977	732	871
1978	1116	1328
1979	901	1072
1980	1154	1373
1981	1117	1329
1982	1182	1407
1983	1345	1601
1984	1164	1385

نفـــس المرجـــــع.

أ 3 ـ تطـــور واردات القمح الصلـــــب :

يتبيـــن من الجـــدول تطـــور واردات القمح الصلـــب خلال الفترة (1963ـ1984) حيـــث بلـــغ متوسـط الكميـــة المستوردة من القمـح الصلب حوالي 700 ألف طـــن بينما بلـــغ متوسـط الانتـاج الكلـي (القمح الصلب) 820 ألف طـــن سنويـــــــا أي تقريـــب نصف الاستهلاك الوطني يغطـي عن طريــق الاستيراد ، نتيجة تقلبـــات في الانتـــاج الكلـــي الذي أدى الى تذبذبـــات في الكميـــة المستوردة ، حيـــــث بلغـــت الكميـــة المستوردة 84 ألف طـــن سنـة 1963 وهي سنـة الاساس وهي أصغـر كميـة مستوردة خـــلال فتـرة الستينـــات كمـــا لم تعرف سنـة 1964 ـ 1965 استيراد من الخـــارج ثم أرتفعـــت الكميـة المستوردة الى 136 ألف طـــن سنـــة 1966 نتيجـــة تأثيـــر الجفـــاف ثم أرتفعـــت الى 422 ألف طـــن سنـــة 1967 بدايـــة المخـــطط الثلاثـــي ثم الى 297 ألف طـــن سنـــة 1969 حيـــث بلـــغ متوسط الكميـــة المستوردة من القمـــح الصلـــب خـــلال المخـطط الثلاثـي (1967ـ1969) حوالي 347 ألف طـــن سنويـــا بينمـــا بلـــغ متوسـط الانتـــاج القمح الصلب 818 ألف طـــن سنويـــــا ، فتكثيـــف انتـــاج المحاصيـــل الشتوية خاصـــة انتشـــار أصنـــاف البذور المنتجـــة لدى المنتجيـــن وملائمـــة الظـــروف الطبيعيـــة للانتـــاج أنخفضـــت الكميـــــة المستوردة من القمـــح الصلـــب الى 82 ألف طـــن مع أنطـــلاق المخطط الربـاعـي الاول سنـــة 1970 أي بعـد 7 سنـــوات نحصـــل على نفـــس الكميـــة المستوردة لسنـــة الاســـاس حيث أنخفـض الرقـــم القيـاســـي الى 97 ثم أرتفعـــت الكميـة المستوردة لقمـــح [illegible]

[illegible] من القمـــح الصلب الى 459 ألف طـن سنـــة 1971 ثم الى 1055 ألف طـــن سنـــة 1973 حيث بلـغ متوسط الكميـة المستوردة من القمـــح الصلـــب خلال فتـــرة المخـطـــط الربـاعـي الاول (70ـ1973) حوالي 517 ألف طـن سنويـــا بينمـــا بلـــغ متوســـط الانتـــاج القمـــح الصـــلب 828 ألف طـــن سنويـــا يتبين

من ذلك تطور الكمية المستورة وثبات الانتاج القمح الصلب مقارنة مع المخطط الثلاثي للكمية المستوردة .

كما أرتفعت الكمية الستوردة للقمح الصلب خلال المخطط الرباعي الثاني (74ـ1977) الى 1087 ألف طن سنة 1974 ثم الى 1285 ألف طن سنة 1975 ثم الى 983 ألف طن سنة 1976 ثم الى 732 ألف طن فتذبذب في الكمية المستوردة ترجع الى تقلبات الانتاج القمح الصلب حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة من القمح الصلب خلال المخطط الرباعي الثاني (74ـ1977) 1021 ألف طن سنويا بينما بلغ متوسط الانتاج القمح الصلب 854 ألف طن نلاحظ تطور في الكمية المستوردة مع ثبات الانتاج القمح الصلب مقارنة مع المخطط الثلاثي للكمية المستوردة كما أرتفعت الكمية الستوردة الى 1116 ألف طن سنة 1978 كما عرف المخطط الخماسي الأول (80ـ1984) أرتفاع كبير في الكمية المستوردة من القمح الصلب 1154 ألف طن سنة 1980 ثم الى 1182 ألف طن سنة 1182 ألف طن سنة 1982 ثم الى 1345 ألف طن سنة 1983 حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة من القمح الصلب خلال المخطط الخماسي الأول (80ـ1984) حوالي 1192 ألف طن سنويا بينما بلغ متوسط الانتاج القمح الصلب 680 ألف طن يتبين من ذلك ارتفاع في الكمية المستوردة من القمح الصلب مع أنخفاض الانتاج القمح الصلب مقارنة مع المخطط الثلاثي للكمية المستوردة ، فان تقلبات الانتاج نتيجة تذبذب في المردودية الانتاجية من سمات الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية ،حيث لم تعرف الزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية تطور في زي وصرف المحصول ، حيث بقيت تعتمد على الظروف الطبيعية للانتاج .

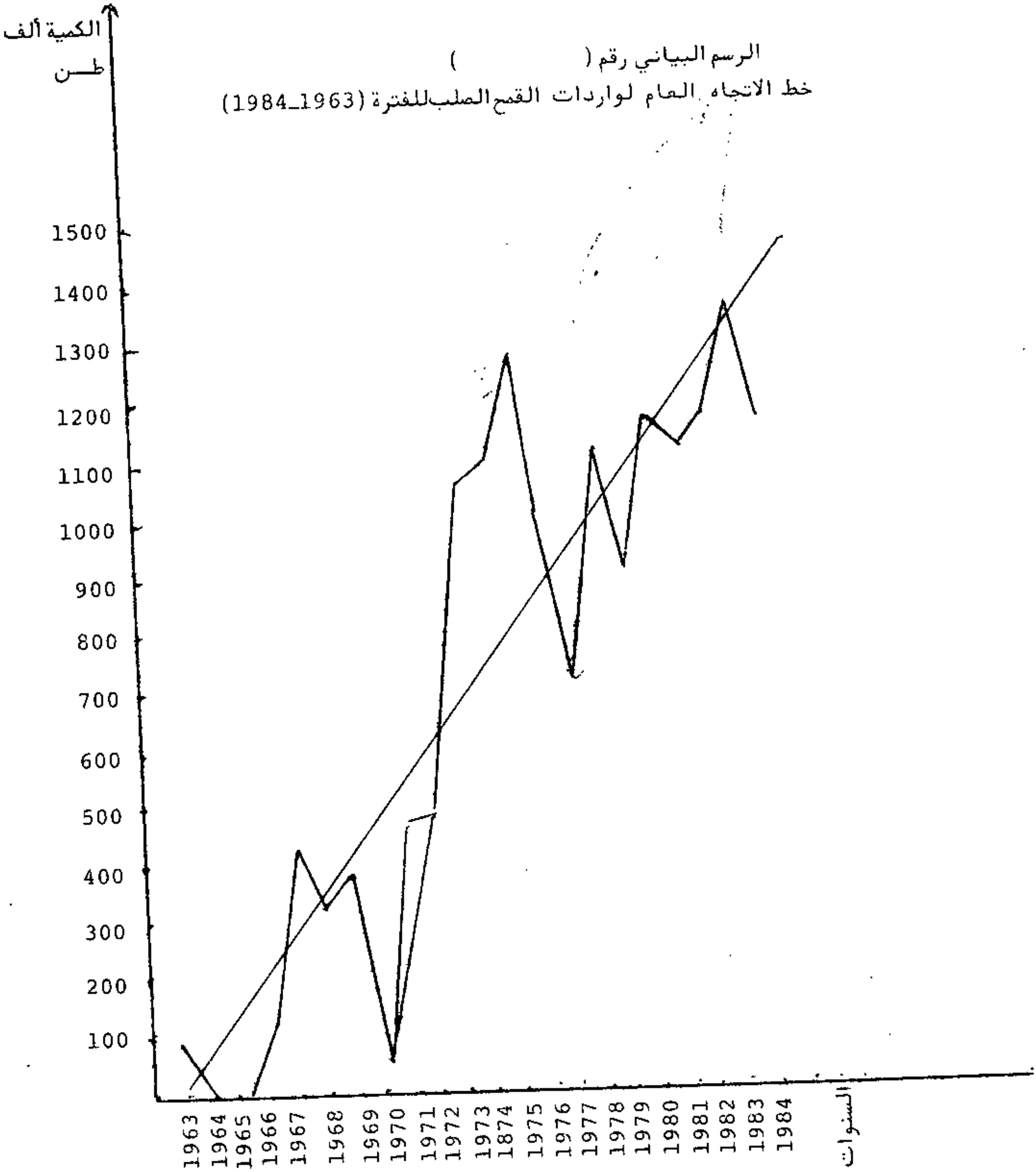
ومن خلال دراسة خط الاتجاه العام للكمية المستوردة من القمح الصلب للفترة (1963ـ1984) كانت المعادلة كالتالي : :

ص = 5ر65 س + 12

حيث تشير (ص) الى متوسط الكمية المستوردة سنويا وس) الى السنوات يتبين من المعادلة زيادة سنوية في الكمية المستوردة من القمح الصلب حوالي 5ر65 ألف طن ، وبفرض استمرار الزيادة بنفس المعدل فانه يتوقع أن تكون الكمية المستوردة من القمح الصلب 5ر1780 ألف طن سنة 1989 مع نهاية المخطط الخماسي الأول (80_1984) حيث س = 27 ، يجب الرفع من المردودية الانتاجية بتوفير المياه لتفادي تقلبات الانتاج القمح الصلب مع تنظيم الاستيراد.

الرسم البياني رقم (   )

خط الاتجاه العام لواردات القمح الصلب للفترة (1963-1984)



جدول تطور واردات القمح اللين للفترة 1963-1984

الكمية ألف طن 1963سنة الاساس

السنة	الكمية	الرقم القياسي
1963	104	100
1964	83	79
1965	64	61
1966	289	277
1967	477	458
1968	325	312
1969	208	200
1970	88	84
1971	290	278
1972	324	311
1973	160	153
1974	660	634
1975	607	583
1976	199	191
1977	211	202
1978	525	504
1979	391	375
1980	691	664
1981	523	502
1982	771	741
1983	936	900
1984	1072	1030

نفس المرجع

أ4 ـ تطـــوروواردات القمح الليـــن :

يتبيـــن من الجـــدول تطـــوروواردات القمح اللليـــن خلال الفترة (1963ـ1984)
حيث بلـــغ متوســـط الكميـــة المستوردة خلال الفترة (63ـ1984) حوالي 409 ألف طن
سنويـــا بينما بلـــغ متوسط الانتاج القمح الليـــن 421 ألف طـــن سنويـــا أي تقريـــب
نصـــف الاستهـــلاك الوطنـــي يستورد من الدول المنتجـــة المصـــدرة كانت الكميـــة
المستوردة 104 ألف طـــن سنـــة 1963 وهي سنـــة الاسّـــاس ثم أنخفضـــت الكميـــة
الى 83 ألف طـــن سنـــة 1964 كما أنخفضت الكمية المستوردة للقمح اللين الى 64 ألف
طـــن سنة 1965 نتيجـــة التوســـع في المساحـــات المنزرعـــة للقمح الليـــن لدى القطـــاع
العـــام والخـــاص أي التوســـع الأفقـــي للانتـــاج ، ثم أرتفعـــت الكميـــة المستوردة مـــن
القمح الليـــن الى 289 ألف طـــن سنة 1966 حيث أرتفـــع الرقم القياسي الى 277 ،بفعل
الجفـــاف الذي أثـــر على الانتـــاج القمح الليـــن ، كما أرتفعـــت الكميـــة المستوردة مـــن
القمـــح الليـــن الى 477 ألف طـــن سنـــة 1967 ببدايـــة المخطط الثلاثـــي
ثم الى 208 ألف طـــن سنة 1969 حيـــث بدأت تنتشـــر أصنـــاف البـــذور ذات المردودية
العاليـــة لدى القطـــاع العـــام ، حيث بلـــغ متوســـط الكميـــة المستوردة من القمـــح
الليـــن خلال فتـــرة المخـــطط الثلاثـــي (67ـ1969) حوالي 336 ألف طـــن سنويـــا بينما
بلـــغ متوســـط الانتـــاج القمح الليـــن 430 ألف طـــن ارتفـــاع المستوي الحضري
والاجتماعـــي للسكـــان زاد في توســـع استهـــلاك القمح الليـــن ، فانتشـــار أصنـــاف البذور
ذات المردوديـــة العاليـــة (القمح المكسيكـــي والايطالـــي) واكثارهـــا محليـــا
وفي مناطـــق الانتـــاج كانت الانطلاقـــة للزراعـــة المكثفـــة للانتـــاج المحاصيـــل
الشتويـــة للقمـــح الليـــن، مع أستخـــدام مدخـــلات الانتـــاج الوسيطـــة ،حيث انخفضت
الكميـــة المستوردة من القمـــح الليـــن الى 68 ألف طـــن سنة 1970 كما أنخفـــض
الرقم القياســـي الى 84 ثم أرتفعـــت الكميـــة المستوردة للقمح الليـــن الى 290 ألف طن
سنة 1971 ثم الى 324 ألف طـــن سنة 1972 ثم الى 160 ألف طـــن سنة 1973 حيـــث
بلـــغ متوســـط الكميـــة المستوردة من القمح الليـــن خلال المخطط الرباعـــي (70ـ1973)

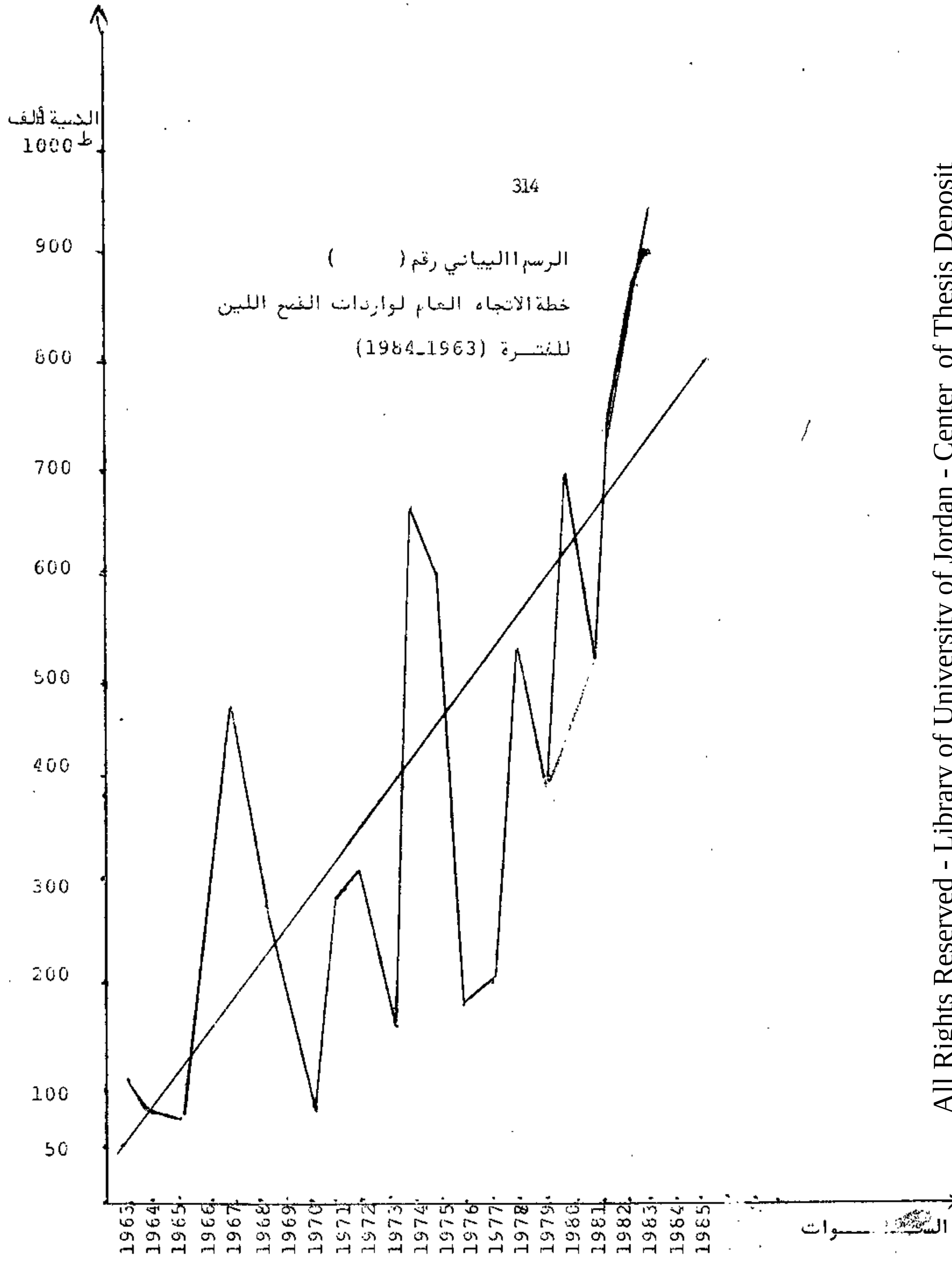
حوالي 215,5 ألف طن سنويا بينما بلغ متوسط الانتاج القمح الليين 561 ألف طن سنويا أي أنخفاض في الكمية المستوردة للقمح الليين مع أرتفاع الانتاج القمح الليين مقارنة مع المخطط الثلاثي للكمية المستوردة كما أرتفعت الكمية المستوردة الى 660 ألف طن سنة 1974 ثم الى 667 ألف طن سنة 1975 ثم الى 199 ألف طن سنة 1976 ثم الى 211 ألف طن سنة 1977 فتذبذب في الكمية المستوردة يرجع الى تقلبات الانتاج ، حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة من القمح الليين خلال فترة المخطط الرباعي الثاني (74-1977) حوالي 419 ألف طن بينما بلغ متوسط الانتاج القمح الليين 493 ألف طن يتبين من ذلك ارتفاع في الكمية المستوردة وانخفاض الانتاج القمح اللين مقارنة مع ا المخطط الثلاثي للكمية المستوردة أي توسع الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية [illegible] خلال مخططات التنمية الزراعية كما أرتفعت الكمية المستوردة الى 525 ألف طن سنة 1978 ثم الى 691 ألف طن سنة 1980 ثم أرتفعت الكمية المستوردة الى 771 ألف طن سنة 1982 ثم الى 936 ألف طن سنة 1983 ثم الى 1072 ألف طن سنة 1984 نهاية المخطط الخماسي الأول (80-1984) وهي أكبر كمية مستوردة خلال فترة الدراسة وذلك يتبين مدى تأثير الظروف الطبيعية على الانتاج تأخر سقوط الأمطار الخريفية والجفاف المبكر على الرغم من وجود أصناف ذات المردودية العالية المقاومة للجفاف المبكر للينترة الربيعية حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة خلال فترة المخطط الخماسي الأول (80-1984) 798,6 ألف طن بينما بلغ متوسط الانتاج القمح الليين 395 ألف طن يتبين من ذلك تطور الكمية المستوردة مع أنخفاض في الانتاج القمح الليين.

ومن خلال دراسة خط الاتجاه العام للكمية المستوردة من القمح اللين للفترة (1963-1984) كانت المعادلة كالتالي:

$$ص = 34س + 52$$

حيث تشير (ص) الى متوسط الكمية المستوردة سنويا و(س) الى السنوات

يتبين من المعادلة زيادة سنوية في الكمية المستوردة من القمح اللين حوالي 34 ألف طن وبفرض استمرار الزيادة بنفس المعدل فانه يتوقع أن تكون الكمية المستوردة من القمح اللين 970 ألف طن سنة 1990 مع نهاية المخطط الخماسي الأول (80-1984) حيث س=27 يجب الرفع من المردودية الانتاجية بتوفير المياه لتفادي تقلبات الانتاج القمح اللين وتنظيم الاستيراد.



الرسم البياني رقم (   )

خطة الاتجاه العام لواردات القمح اللين

للفتـــرة (1963-1984)

جـدول (   ) تطـور واردات الشعيـر للفترة (1963_1984)

الكميـة ألف طـن 1967 سنـة الاسـاس

السنـة	الكميـة	الرقم القياسي
1963	—	—
1964	—	—
1965	—	—
1966	—	—
1967	64	100
1968	45	70
1969	[illegible]	[illegible]
1970	[illegible]	—
1971	[illegible]	—
1972	92	143
1973	62	96
1974	92	143
1975	93	145
1976	42	65
1977	108	168
1978	467	729
1979	340	531
1980	274	428
1981	153	240
1982	471	735
1983	481	751
1984	614	960

أ 5ـ تطور واردات الشعير :

زراعة الشعير زراعة علفية لتربية الماشية حيث أنخفضت الكمية الاستهلاكية للفرد الجزائري من6% الى2 % وذلك بفضل التطور الحضري والاجتماعي للسكان خاصة سكان الريف الذي كانوا يستهلكون الشعير كميات كبيرة ، يتبين من جدول تطور واردات الشعير خلال الفترة (1963-1984) أن الفترة 1963-1966 اتسمت بالاكتفاء الذاتي لمساحة الشعير كانت الجزائر في الفترة الكلونيالية تصدر الشعير الى الدول الأوربية ، فبعد الاستقلال عملت وزارة الفلاحة على احلال زراعة القمح الليين على زراعة الشعير ، خاصة لدى القطاع العام غير أن أجتياح الجفاف وتأخر سقوط الأمطار ونقص كمية الانتاج الشعير أدى بالدولة الى فتح الاستيراد لمادة الشعير لتغطية العجز الغذائي سنة 1967 حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة من الشعير خلال الفترة (1967 1984) 188 ألف طن سنويا بينما بلغ متوسط الانتاج الشعير 468 ألف طن كانت الكمية المستوردة للشعير 64 ألف طن سنة 1967 وهي سنة الأساس ثم أنخفضت الكمية المستوردة الى 45 ألف طن سنة 1968 كما أنخفض الرقم القياسي الى70 بينما سنة 1969 1970 -1971 كان الاكتفاء الذاتي للانتاج الشعير حيث كانت الظروف الطبيعية للانتاج جد ملائمة كما توسعت المساحة المنزرعة خلال هذه الفترة كما أنخفضت الكمية المستوردة الى62 ألف طن سنة 1973 حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة للشعير خلال المخطط الرباعي الأول 59 ألف طن سنويا بينما بلغ متوسط الانتاج الشعير 4902 ألف طن

كما أنخفضت الكمية المستوردة الى 42 ألف طن سنة 1976 حيث أنخفض الرقم القياسي الى65 كما أرتفعت الكمية المستوردة الى 108 ألف طن سنة 1977 كما أرتفع الرقم القياسي الى168 حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة للشعير خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) حوالي 83 ألف طن سنويا بينما بلغ متوسط الانتاج الشعير 4807,5 ألف طن يتضح من ذلك ارتفاع

الكمية المستوردة للشعير مع انخفاض الانتاج مقارنة مع المخطط الرباعي الأول للكمية المستوردة للشعير ، كما أرتفعت الكمية المستوردة الى 467 ألف طن سنة 1978 بينما شهد المخطط الخماسي الأول (80-1984) ارتفاع كبير في الكمية المستوردة 274 ألف طن سنة 1980 ثم الى 471 ألف طن سنة 1982 ثم الى 481 ألف طن سنة 1983 ثم الى 614 ألف طن سنة 1984 وهي أكبر كمية مستوردة حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة للشعير خلال المخطط الخماسي الأول (80-1984) حوالي 398,6 ألف طن سنويا بينما بلغ متوسط الانتاج الشعير 5503 ألف طن حيث ارتفعت نسبة متوسط الكمية المستوردة للشعير خلال المخطط الخماسي الأول (80-1984) بـ112% عن متوسط الكمية المستوردة للشعير خلال المخطط الرباعي الأول على الرغم من تطور الانتاج الشعير تبقى الكمية المستوردة مرتبطة بتقلبات الانتاج الشعير مما أدى الى تطور الكمية المستوردة حيث اجتاح الجفاف البلاد عدة سنوات خاصة فترة السبعينات والثمانينات.

ومن خلال دراسة خط الاتجاه العام للكمية المستوردة للشعير للفترة (1967-1984).
كانت المعادلة كالتالي:

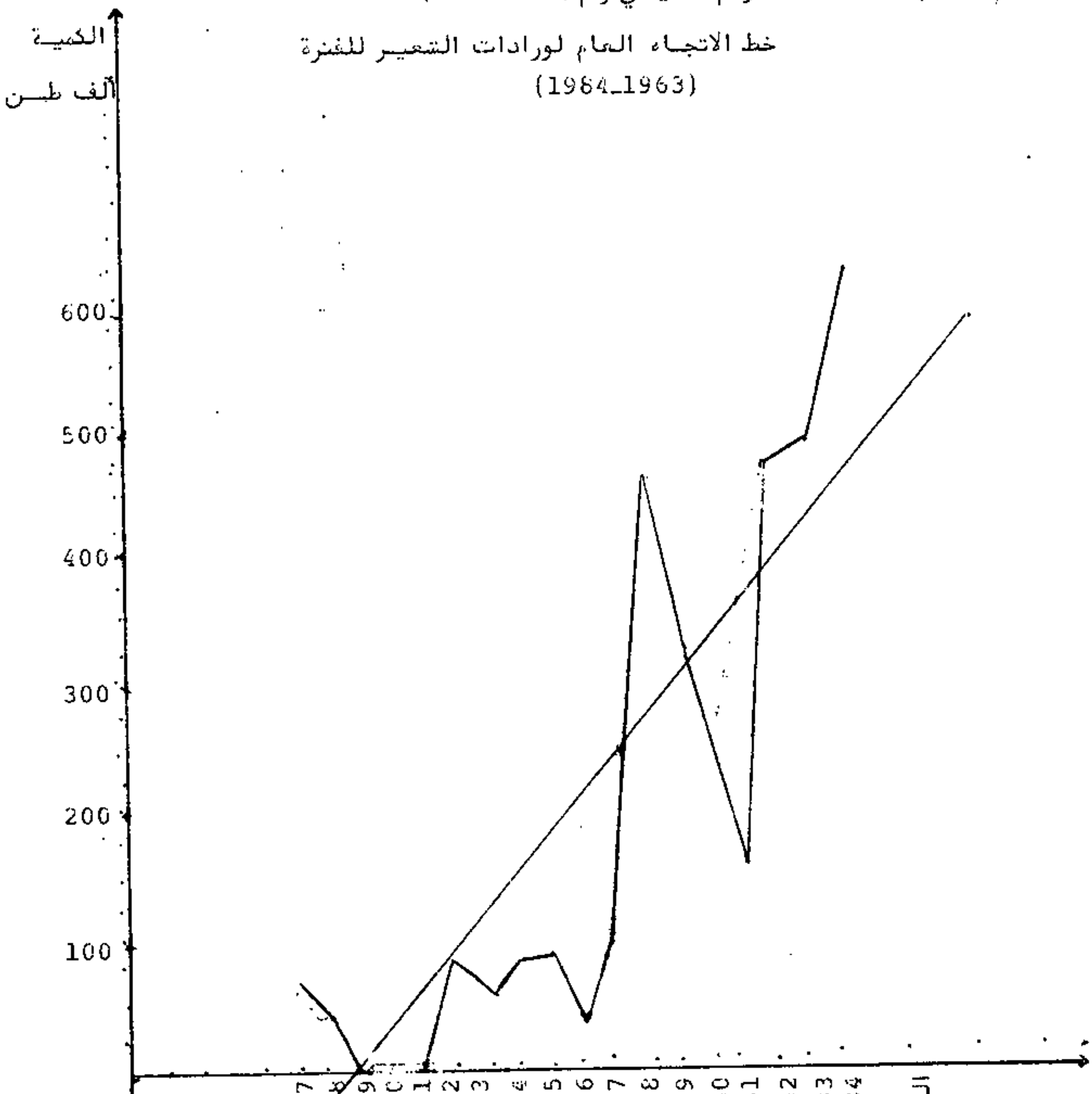
ص	=	31 س - 74

حيث تشير (ص) الى متوسط الكمية المستوردة سنويا و(س) الى السنوات يتبين من المعادلة زيادة سنوية في الكمية المستوردة من الشعير حوالي 31 ألف طن وبفرض استمرار الزيادة بنفس المعدل فانه يتوقع أن تكون الكمية المستوردة من الشعير 608 ألف طن سنة 1989 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني (85-1989) حيث س=22 يجب رفع المردودية الانتاجية بتوفير المياه واكثار الأصناف المبكرة النضج لتفادي تقلبات انتاج الشعير وتنظيم الاستيراد.

الرسم البياني رقم (   )

خط الاتجاه العام لورادات الشعير للفترة

(1984_1963)



ب - تطور واردات الحبوب للفرد خلال الفترة (1963 - 1988)

جدول (   ) تطور واردات القمح الصلب واللين للفرد الجزائري خلال الفترة

(1963-1984) الكمية كيلو غرام 1963 سنة الأساس

السنة	الكمية	الرقم القياسي
1963	17ر6	100
1964	7ر5	42
1965	5ر5	31
1966	35	198
1967	71ر5	406
1968	50	284
1969	37	210
1970	12	68
1971	52ر8	300
1972	54ر7	310
1973	80ر7	458
1974	112ر5	639
1975	118	670
1976	71ر5	406
1977	55ر3	314
1978	93	528
1979	71	403
1980	99	562
1981	85	482
1982	98ر4	560
1983	113ر8	646
1984	106	602

ب7ـ تطــور واردات القمح الصلــب واللين للفرد الجزائري:

يتبيــن من الجــدول تــطور واردات القمح الصلــب واللين خلال الفترة 63ـ1984
حيث بلــغ متوســط الكميــة المستوردة للقمــح الصلــب واللين للفرد الجزائري حوالي
66 كيلوغــرام في شكــل حبــوب (قمح صلب واللين) فان تذبذب الكميات المستوردة
للحبــوب للفرد الجزائــري ترجع الى التقلبــات في الانتــاج الكلي للقمح الصلـــب
واللين وارتفــاع نسبــة النمو الديموغرافــي للسكــان ،حيث أزداد الطلب على استهلاك
القمح الصلب واللين ، كانت الكمية المستوردة للقمح الصلب واللين 6ر17 كيلوغرام سنة 1963 وهي
سنة الاساس ثم أنخفضت الكمية المستوردة الى 5ر7 كيلوغرام سنة 1964 والى 5ر5 كيلوغرام سنــة
1965 كما أنخفض الرقم القياسي الى 42 ثم الى 31 ويرجع سبب الانخفاض في الكمية المستوردة الى تحسن
في الانتــاج الكلــي للقمــح الصلب واللين ، غير أن أجتيــاح الجفاف سنة 1966 أرتفعت
الكميــة المستوردة للفرد الجزائري الى 35 كيلوغــرام كمــا ارتفــع الرقم القياسي الى 198
كما أرتفعــت الكميــة المستوردة للفرد خــلال تطبيــق المخطط الثلاثي (67ـ69)
الى 71 كيلوغــرام سنــة 1967 ثم الى 50 كيلوغرام سنة 1968 ثم الى 37 كيلوغرام تعتبر
السنــة الأخيرة للمخطط الثلاثــي السنــة التي بدأ فيهــا ادخــال أصنــــاف
البذور ذات المردوديــة العاليــة دون أن تعمم على كافــة القطــاع الزراعـــي
حيث بلــغ متوســط الكمية المستوردة للقمح الصلــب واللين للفرد الجزائـــري
خلال المخطط الثلاثــي حوالي 53 كيلوغرام في شكــل حبــوب ، بينما كانت تهـــدف
مخططات التنميــة الزراعيــة على تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية وذلك بتعميـــم
زراعــة أصنــاف البذور ذات المردوديــة العاليــة واستخــدام مدخلات الانتاج الوسيطة
ترفع المردوديــة الانتاجيــة وتقليــص التبعيــة الغذائيــة لتأميــن الغذاء الأساسي
للسكــان حيث أنخفضــت الكميــة المستوردة للقمح الصلــب واللين للفرد الجزائــري
12 كيلو غــرام كما أنخفــض الرقم القياســي الى 68% سنة 1970 أي بداية انطــلاق الزراعة
المكثفــة للانتــاج المحاصيــل الشتويــة وملائمــة الظــروف الطبيعية للانتـــاج

ثم أرتفعت الكمية المستوردة الى 52,8 كيلوغرام سنة 1971 ثم ثبات تقريبا نفس الكمية المستوردة سنة 1972 ثم أرتفعت الكمية المستوردة الى 80,7 كيلوغرام للفرد الجزائري سنة 1973 ، حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة للقمح الصلب واللين للفرد الجزائري خلال المخطط الرباعي الأول (70-1973) حوالي 50,05 كيلوغرام في شكل حبوب أي أنخفاض في متوسط الكمية المستوردة للقمح الصلب واللين للفرد الجزائري حوالي 3 كيلوغرام عن متوسط الكمية المستوردة للقمح الصلب واللين خلال المخطط الثلاثي وذلك نتيجة الاتفاع محسوس للانتاج الكلي وكذلك الى تحسن الوجبة الغذائية للفرد الجزائري بتحسن الظروف الاجتماعية خاصة منها الدخل الفردي بيتما شهد المخطط الرباعي الثاني (74-1977) تطورا كبيرا في الكمية المستوردة للفرد الجزائري من القمح الصلب واللين في شكل حبوب[(1)]

حيث أرتفعت الكمية المستوردة للفرد 122,5 كيلوغرام سنة 1974 ثم 118 كيلوغرام سنة 1975 وهي أكبر كمية مستوردة للفرد الجزائري خلال فترة الدراسة ثم الى 71,5 كيلوغرام سنة 1976 ثم الى 55,3 كيلوغرام سنة 1977 حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة للقمح الصلب واللين للفرد الجزائري خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) حوالي 89 كيلوغرام أي زيادة متوسط الكمية المستوردة للقمح الصلب واللين للفرد الجزائري حوالي 36 كيلوغرام عن متوسط الكمية المستوردة للقمح الصلب واللين للفرد الجزائري خلال المخطط الثلاثي أي أرتباط الفرد الجزائري غذائيا بالدول المنتجة المصدرة مما يشكل خطورة على تأمين الغذاء ، حيث اجتاح الجفاف البلاد موءثرا على الزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية مما أدى الى تذبذب المردودية الانتاجية وبالتالي تقلبات في الانتاج الكلي ، مع أرتفاع الكمية المستوردة للفرد الجزائري، لأن الزراعة

---

1) مع الاشارة هنا الى أن أستيراد المنتوج النهائي لكل من القمح الصلب واللين بدأ سنة 1974 لم يحسب مع واردات القمح الصلب واللين في شكل حبوب ، للفترة (63-1984).

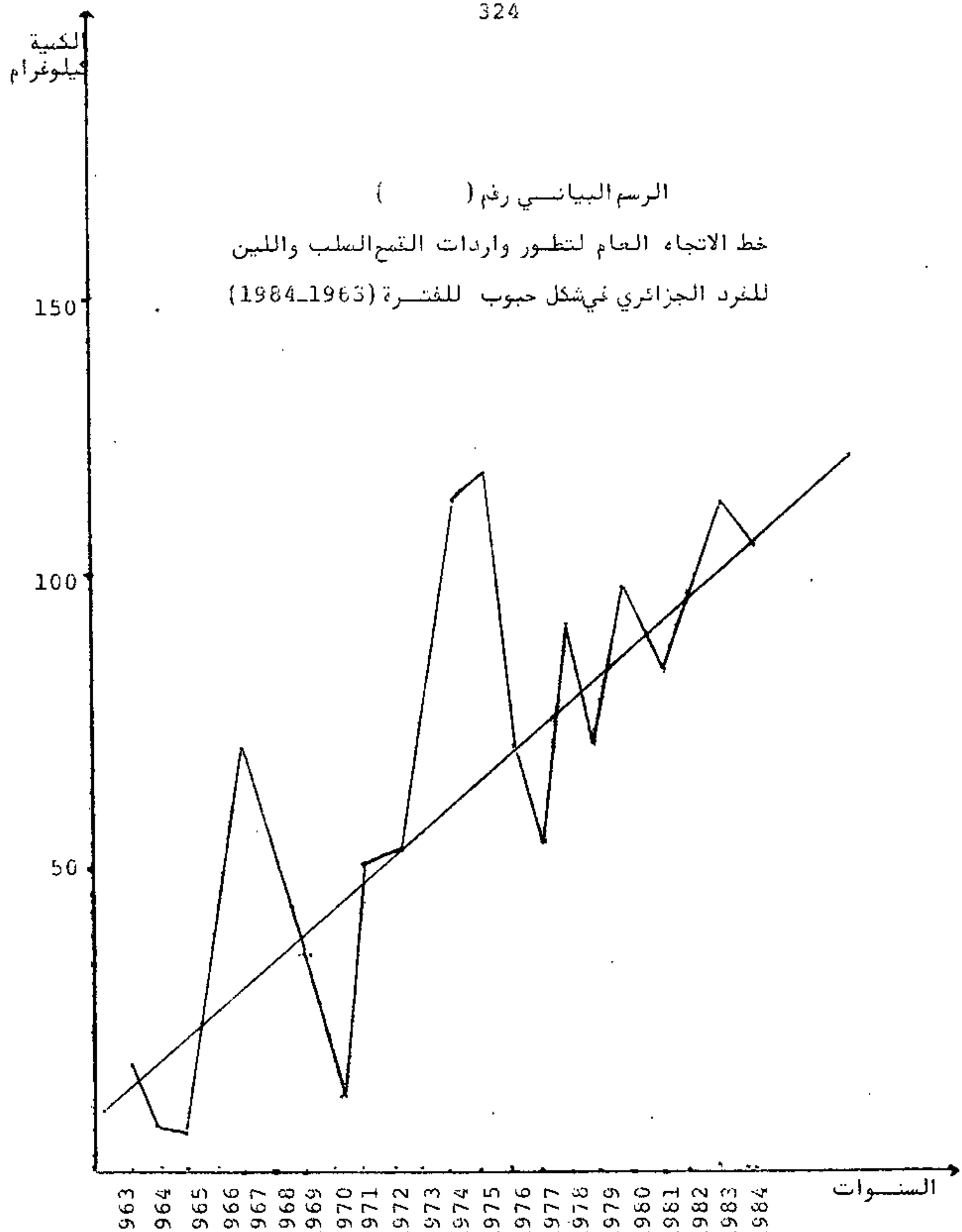
المطرية للمحاصيل الشتوية هي المحور الأساسي في تحديد المردودية الانتاجية ، فتقلبات الموسمية لكمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها الغير المنتظم كان عائق على الزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية على الرغم من تحسن مدخلات الانتاج الوسيطة حيث تحتاج هذه الأخيرة الى كميات من الماء لتعطي مفعولها كما أرتفعت الكمية المستوردة الى 93 كيلوغرام للفرد الجزائري سنة 1978 كما سبق ذكره أن أجتياح الجفاف البلاد وذلك بتأخير سقوط الأمطار الخريفية ، والجفاف المبكر للفترة الربيعية أثرا على الانتاج الكلي للقمح الصلب واللين خلال المخطط الخماسي الأول (80-1984) أرتفعت الكمية المستوردة للفرد الى 99 كيلوغرام سنة 1980 ثم الى 85 كيلوغرام سنة 1981 ثم الى 4ر98 كيلوغرام سنة 1982 ثم الى 8ر113 كيلوغرام سنة 1983 ثم الى 106 كيلوغرام سنة 1984 ،حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة للقمح الصلب واللين للفرد الجزائري خلال المخطط الخماسي الأول (80-1984) حوالي 5ر100 كيلوغرام أي زيادة متوسط الكمية المستوردة للقمح واللين للفرد الجزائري حوالي 5ر47 كيلوغرام عن متوسط الكمية المستوردة للقمح الصلب واللين للفرد الجزائري خلال المخطط الثلاثي مما زاد في حدة التبعية الغذائية للجزائر في تأمين الغذاء الأساسي للسكان مع أنخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي .

ومن خلال دراسة خط الاتجاه العام للكمية المستوردة للقمح الصلب واللين للفرد الجزائري في شكل حبوب للفترة (1963-1984) كانت المعادلة :

ص = 5 س + 13

حيث تشير (ص) الى متوسط الكمية المستوردة للقمح الصلب واللين للفرد في شكل حبوب سنويا و(س) الى السنوات ، يتبين من المعادلة زيادة سنوية في الكمية المستوردة للقمح الصلب واللين للفرد الجزائري

حوالي 5كيلوغرام في شكل حبوب وبفرض أستمرار الزيادة بنفس المعدل فانه يتوقع أن تكون الكمية المستوردة للقمح السلب واللين للفرد حوالي 148 كيلوغرام في شكل حبوب سنة 1990 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني (85-1989) حيث س=27 حيث يشكل خطورة على تأمين الغذاء للفرد اذا لم ينظر الى الجانب الفني للزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية وذلك بتوفير المياه ومسح جغرافي للمناطق الانتاج المسقية بادخال الري المحوري للرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية وبالتالي الرفع من الانتاج الكلي وتنظيم الكميات المستوردة ، حتى لاتخضع الى التقلبات المفاجئة للانتاج الكلي بتأثير الزراعة المطوية .



الرسم البيانــي رقم (   )

خط الاتجاه العام لتطور واردات القمح السلب واللين

للفرد الجزائري في شكل حبوب للفتــرة (1963-1984)

جدول (ج) تطـــور واردات السميـــدللفتـــرة 1974_1988

الكميـــة ألـــف طـــــن [illegible]

السنـــة	الكميـــة	الرقم القياســي
1974	52	100
1975	71	136
1976	70	134
1977	269	517
1978	419	805
1979	487	936
1980	386	742
1981	666	1280
1982	836	1611
1983	587	1128
1984	686	1319
1985	637	1225
1986	881	1694
1987	741	1425
1988	749	1440

المصدر : الموءسســة الوطنيــة للصناعـــات الغذائيـــة E.N.I.A.L

ج - تطور واردات الحبوب في شكل دقيق للفترة (74 - 1988) :

أ- تطور واردات السميد (القمح الصلب)

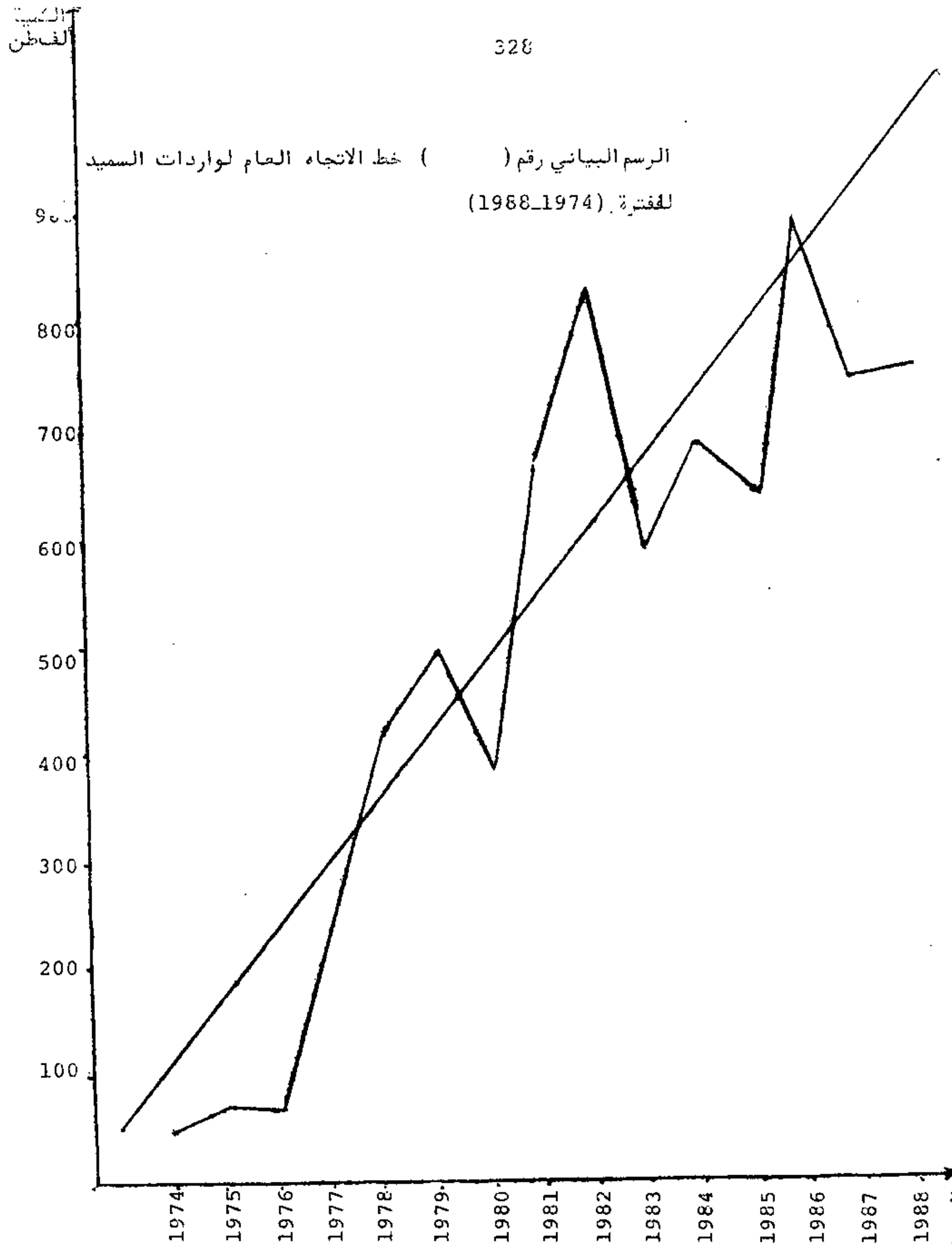
يتبين من خلال الجدول تطور واردات السميد (منتوج نهائي لمادة القمح الصلب) خلال الفترة 1974-1988 ، حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة من المنتوج النهائي (السميد) للفترة 1974-1988 حوالي 500 ألف طن سنويا أي مايعادل بالحبوب حوالي 693 ألف طن حيث أرتفعت الكمية المستوردة خلال مخططات التنمية الزراعية لتغطي عجز الوحدات التحويلية الموجودة على مستوى الوطني ، حيث بلغت الكمية المستوردة من السميد 52 ألف طن سنة 1974 وهي سنة الاساس ثم أرتفعت الى 71 ألف طن سنة 1975 ثم الى 269 ألف طن سنة 1977 حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) 115,5 ألف طن سنويا كما أرتفعت الكمية المستوردة خلال المخطط الخماسي الأول (80-1984) الى 386 ألف طن ثم الى 838 ألف طن ثم الى 686 ألف طن حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة خلال المخطط الخماسي الأول (80-1984) حوالي 6346 ألف طن من السميد أي زيادة عن متوسط الكمية المستوردة خلال المخطط الرباعي الثاني ، ثم أرتفعت الكمية المستوردة خلال المخطط الخماسي الثاني (85-1984) الى 637 ألف طن ثم الى 881 ألف طن سنة 1986 أكبر كمية مستوردة خلال فترة الدراسة ثم الى 741 ألف طن سنة 1987 ثم الى 749 ألف طن سنة 1988 حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة من السميد خلال فترة المخطط الخماسي الثاني (85-1988) حوالي 752 ألف طن سنويا ، ارتفاع في الكمية المستوردة مقارنة مع الكمية المستوردة خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) لاستيراد السميد.

ومن خلال دراسة خط الاتجاه العام للكمية المستوردة من السميد (المنتوج النهائي) للفترة (1974-1988) كانت المعادلة كالتالي:

ص = 58 س + 93

حيث تشير (ص) الى متوسط الكمية المستوردة سنويا و(س) الى السنوات يتبين من المعادلة هناك زيادة سنوية في الكمية المستوردة من المنتوج النهائي حوالي 58 ألف طن وبفرض استمرار الزيادة بنفس المعدل فانه يتوقع أن تكون الكمية المستوردة من المنتوج النهائي للسميد 963 ألف طن سنة 1989 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني (85-1989) حيث س=15 التلبية الاحتياجات الغذائية للسكان خاصة الطاقة التحويلية للقمح الصلب لم تغط طلبات السوق الوطنية .

الرسم البياني رقم (   ) خط الاتجاه العام لواردات السميد للفترة (1974_1988)



جـــدول تطـــور واردات الطرينة (القمح اللين للفترة (1974-1988)

الكميـــة ألف طـــــن

السنـــة	الكميـــة	الرقم القياســـي
1974	55	100
1975	96	174
1976	90	163
1977	200	363
1978	238	432
1979	185	336
1980	345	627
1981	119	216
1982	175	318
1983	62	112
1984	—	—
1985	29	52
1986	78	141
1987	3	5
1988	20	36

نفـــس المرجـــع

2ـ تطـــور واردات الفرينـة (القمح الليــن)

يتبيــن من الجـدول تطــور الواردات الفرينـــة أي المنتوج النهائـــي للفتـــرة 1984ـ1988 حيــث بلــغ متوســط الكميــة المستوردة من الفرينة خلال الفترة 1974ـ 1988) حوالي 113 ألف طــن سنويـــا كما بلغت الكميــة المستوردة 55 ألف طـــن سنـــة 1974 وهي سنـــة الاســاس التي تم فيهـــا الاستيراد المنتوج النهائـــي مباشـرة الى الاستهـلاك البشـري ثم أرتفعـــت الكميــة المستوردة مع نهاية المخطط الرباعـــي الثانـــي الى 200 ألف طـــن ويكـون بذلــك متوسط الكميــة المستوردة من الفرينـــة خــلال فتــرة المخـطط الرباعـي الثانــي (74ـ1977) حوالي 110 ألف طـــن أي مايعـــادل في شكـــل حبـــوب حوالي 34 ألف طـــن كما أرتفعـــت الكميـــة المستوردة الى 238 ألف طـــن سنـــة 1978 ثم أرتفعـــت الى 345 ألف طـــن سنـــة 1980 وهي أكبر كميـــة مستوردة خـــلال فتـــرة الدراســـة ثم ... الكميـــة المستوردة الى 62 ألف طـــن سنـــة 1983 بينما سنـــة 1984 لم تعـــرف الاستيراد المنتوج النهائـــي ، حيث بلـــغ متوسـط الكميـــة المستوردة خـــلال المخـطط الخماســـي الأول حوالي 350,5 ألف طـــن أي ارتفـــاع في الكميـــة المستوردة مقارنـــة مع فتـــرة المخطط الرباعـي الثا نـــي (74ـ1977) للكميـــة المستوردة ، بينما عرفـــت فتـــرة المخـطط الخماسي الثانـــي 85ـ1989) انخفـــاض في الكميـــة المستوردة الى 29 ألف طـــن سنـــة 1985 حيث أنخفض الرقم القياســـي الى 52 ثم ارتفعـــت الكميـــة المستوردة الى 78 ألف طـــن حيـــث كانـــت سنـــة 1985 سنـــة جيـــدة للانتـــاج ثم أنخفضـــت الكميـــة المستوردة الى 3 ألف طـــن وهي أصغـــر كميـــة مستوردة خـــلال فتـــرة الدراســـة ، حيث بدأت بعـــض الوحـــدات الجديـــدة المكلفـــة بالطحـــن ، والتوزيـــع في تحويـــل الحبوب الـــى منتوج نهائـــي أي زيـــادة الطـــاقـــة التحويليـــة كما أنخفضـــت الكميـــة المستوردة الى 20 ألف طن سنة 1986 حيث بلغ متوسط الكمية المستوردة خلال فترة المخـــطط الخماسي الثاني (85ـ1988) 32,5 ألف طن وهي منخفضة على الكمية المستوردة خلال المخـــطط الرباعي الثانـــي (74ـ1977) وذلـــك

بفعل وجود وحدات تحويلية جديدة علىمستوى الوطني لزيادة في الطاقة التحويلية للمنتوج النهائي.

ومن خلال دراسة خط الاتجاه العام للكمية الستوردة من الفرينة (المنتوج النهائي) للفترة 1974ـ1988) كانت المعادلة كالتالي:

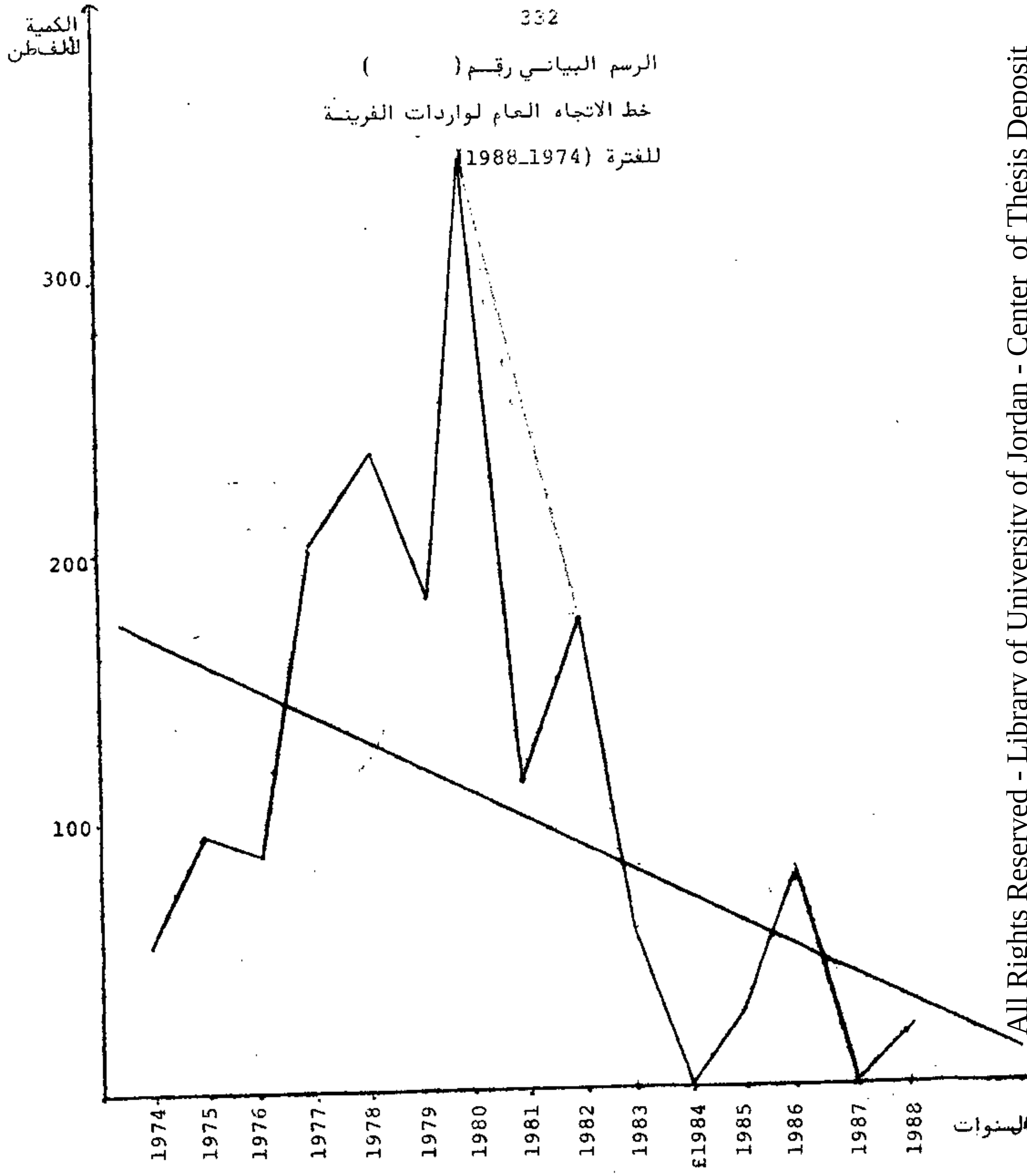
$$ص = -9,6\,س + 180,2$$

حيث تشير (ص) الى متوسط الكمية المستوردة سنويا و(س) الى السنوات ، يتبين من المعادلة هناك نقصان سنويا في الكمية المستوردة من المنتوج النهائي(ف (للفرينة) حوالي 9,6 ألف طن وبفرض استمرار النقصان بنفس المعدل فانه يتوقع أن تكون الكمية المستوردة من المنتوج النهائي للقمح الليبي 36 ألف طن سنة 1989 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني(85ـ1989) حيث س = 15 وذلك نتيجة الرفع من الطاقة التحويلية بانشاء مطاحن جديدة على المستوى الوطني

الرسم البيانـي رقـم (   )

خط الاتجاه العام لواردات الفرينـة

للفترة (1974_1988)



د ـ تطور واردات الدقيق للفرد / سنويا :

2 أـ تطـــورواردات السميـــد للفرد الجزائـري للفترة (1974ـ1986)

الكميـــة كيلوغـــرام 1974 سنـــة الاســـاس

السنـــة	الكميـــة	الرقم القياســـي
1974	3,4	100
1975	4,4	129
1976	4,2	123
1977	17,4	511
1978	23,8	700
1979	27	794
1980	20	588
1981	34,6	1017
1982	42,2	1241
1983	29,3	861
1984	32,5	955
1985	29,3	861
1986	39	1147
1987		
1988		

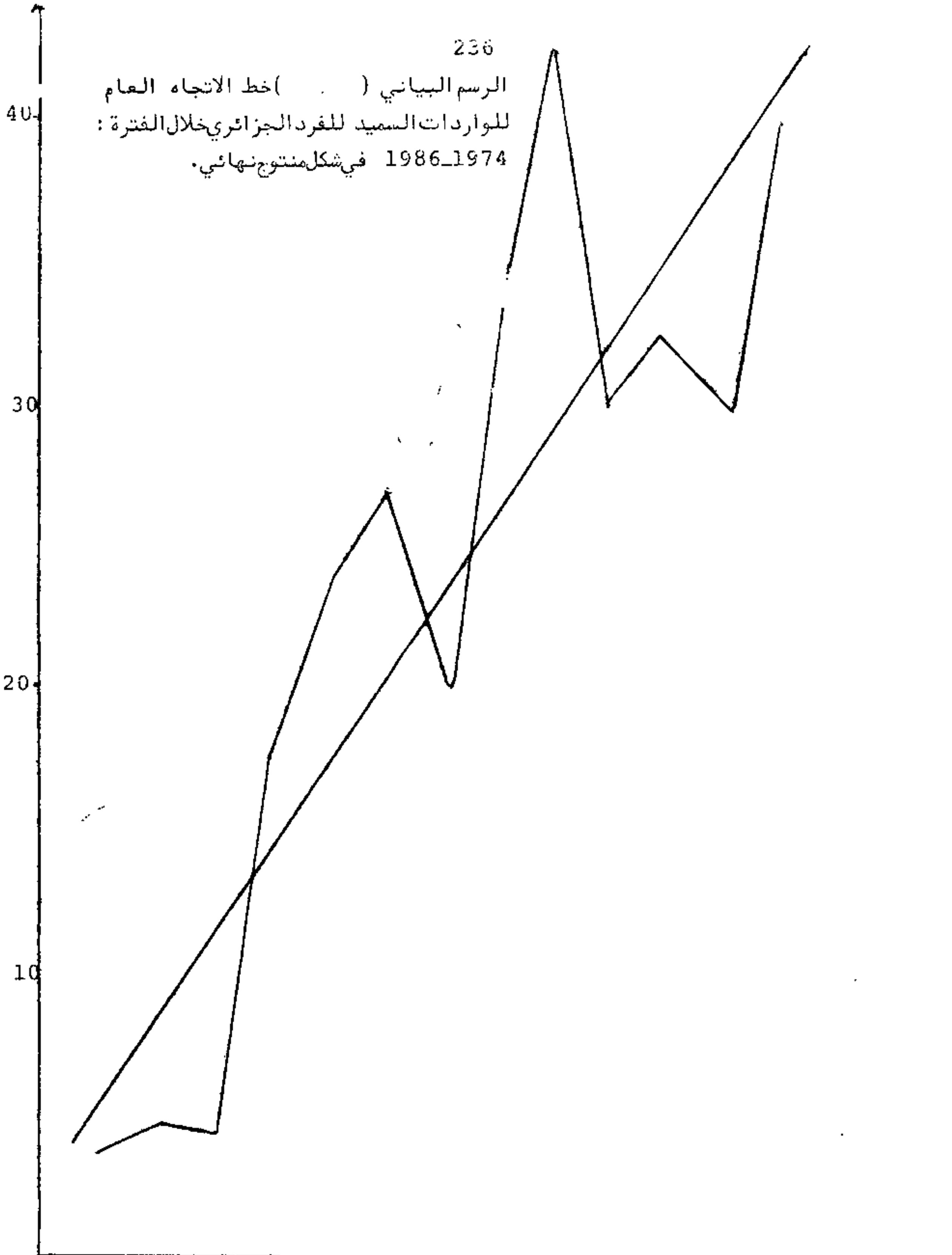
أ ـ تطــور واردات السميــد للفرد الجزائــري

كما سبق ذكره أن عجــز الطاقــات التحويليــة للقمح الصلب في شكل حبــوب الى منتــوج نهائــي (سميــد) سمح للموءسســة الوطنية للصناعات الغذائية استيراد المنتــوج النهائــي سميــد لتغطيــة عجــز الطاقــات التحويلية للموءسســـــة الجهويــة للصناعــات الغذائيــة ومشتقــاته ([illegible]) يتبين من الجــدول تطــور الكميــة المستوردة للسميــد للفرد الجزائري خــلال الفترة (1974ـ1986) حيــث بلــغ متوســط الكميــة المستوردة للسميــد للفرد الجزائــري حوالــي 24 كيلوغرام أي مايعــدا دل من الحبــوب 34 كيلوغــرام ، حيث كانــت الكميــة المستوردة للسميــد للفرد 3ر4 كيلوغــرام سنــة 1974 وهي سنــة الأســاس التي تعتبــر أول سنــة لعمليــة الاستيراد المنتوج النهائــي الى بدايــة المخــطط الرباعــي الثانــي ، حيث ارتفعــت الكميــة المستوردة للسميــد للفرد الى 17ر4 كيلوغرام مع نهايــة المخطط الرباعــي الثانــي سنــة 1977 ،حيث بلــغ متوســط الكميــة المستوردة للسميد للفرد الجزائــري خلال المخــطط الرباعي الثانــي (74ـ1977) حوالي 7ر4 كيلوغــرام أي مايعــادل مـــن الحبــوب 10ر3 كيلوغرام ، كما أرتفعــت الكميــة المستوردة للفرد الى 27 كيلوغــرام سنــة 1979 كما أرتفعــت الكميــة المستوردة للفرد من السميــد خلال المخــطط الخماسي الأول (80 1984) الى 20 كيوغــرام سنــة 1980 ثم الى 34ر6 كيلوغرام سنة 1981 ثم الــــى 42ر2 كيلوغــرام 1982 وهي أكبــر كميــة مستوردة خلال الفتــرة (74ـ1986) ثم الــــى 29ر3 كيلوغــرام سنــة 1983 ثم الى 32ر5 كيلوغــرام فتطــور الكميــة المستوردة للفرد من السميــد ترجــع الى انخفــاض في الانتــاج الكلي للقمح الصلــب وتقلبــاتــه والى ضعــف الطاقــات التحويليــة ، حيث بلــغ متوســط الكميــة المستوردة للسميــد للفرد الجزائــري خلال المخــطط الخماســي الأول (80ـ1984) حوالي 31ر8 كيلوغرام أي زيادة في متوسط الكمية المستوردة للسميد للفرد الجزائــري حوالي 25 كيلوغرام أي مايعادل من الحبــوب 34 كيلوغــرام عن متوســط الكميــة المستوردة للسميــد للفرد الجزائري خــلال المخــطط الرباعــي الثاني (74ـ1977) كما أرتفعــت الكميــة المستوردة الى 39 كيلوغـــــرام

سنة 1988 أي المرحلة الثانية لتطبيق المخطط الخماسي الثاني(85-1989) أن تطور الكمية المستوردة للفرد الجزائري من المنتوج النهائي والحبوب يبين التبعية الغذائية للجزائر اتجاه الدول المنتجة المصدرة (الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية) ومن خلال دراسة خط الاتجاه العام للكمية المستوردة للسميد للفرد الجزائري خلال الفترة (1974-1986) في شكل منتوج نهائي كانت المعادلة كالتالي:

$$ص = 3س + 6ر5$$

حيث تشير (ص) الى متوسط الكمية المستوردة للسميد للفرد الجزائري في شكل منتوج نهائي ، سنويا و(س) الى السنوات ، يتبين من المعادلة زيادة سنوية في الكمية المستوردة للسميد للفرد الجزائري حوالي 3 كيلوغرام أي ما يعادل من الحبوب 2ر4 كيلوغرام ، وبفرض استمرار الزيادة بنفس المعدل فانه يتوقع أن تكون الكمية المستوردة للسميد للفرد الجزائري حوالي 6ر50 كيلوغرام أي ما يعادل من الحبوب 3ر70 كيلوغرام سنة 1989 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) حيث (س=15 ، يجب من الرفع من الطاقة التحويلية للحبوب لضمان المنتوج النهائي ، والاعتماد على الزراعة المكثفة المروية للرفع من الانتاج الكلي وتنظيم الاستيراد من التقلبات المفاجئة للانتاج الكلي.



الرسم البياني (.   ) خط الاتجاه العام
للواردات السميد للفرد الجزائري خلال الفترة :
1974_1986 في شكل منتوج نهائي.

تطور واردات الفريــة للفرد الجزائري للفترة (1974-1986)
الكمية الـ كيلـوغرام 1974سنــة الأســاس

السنــة	الكميــة	الرقم القياسي
1974	3ر5	100
1975	6	171
1976	5ر4	154
1977	11ر7	334
1978	13ر5	385
1979	10ر2	281
1980	18ر5	528
1981	6ر2	177
1982	8ر8	251
1983	3	85
1984	—	—
1985	1ر4	40
1986	3ر5	1

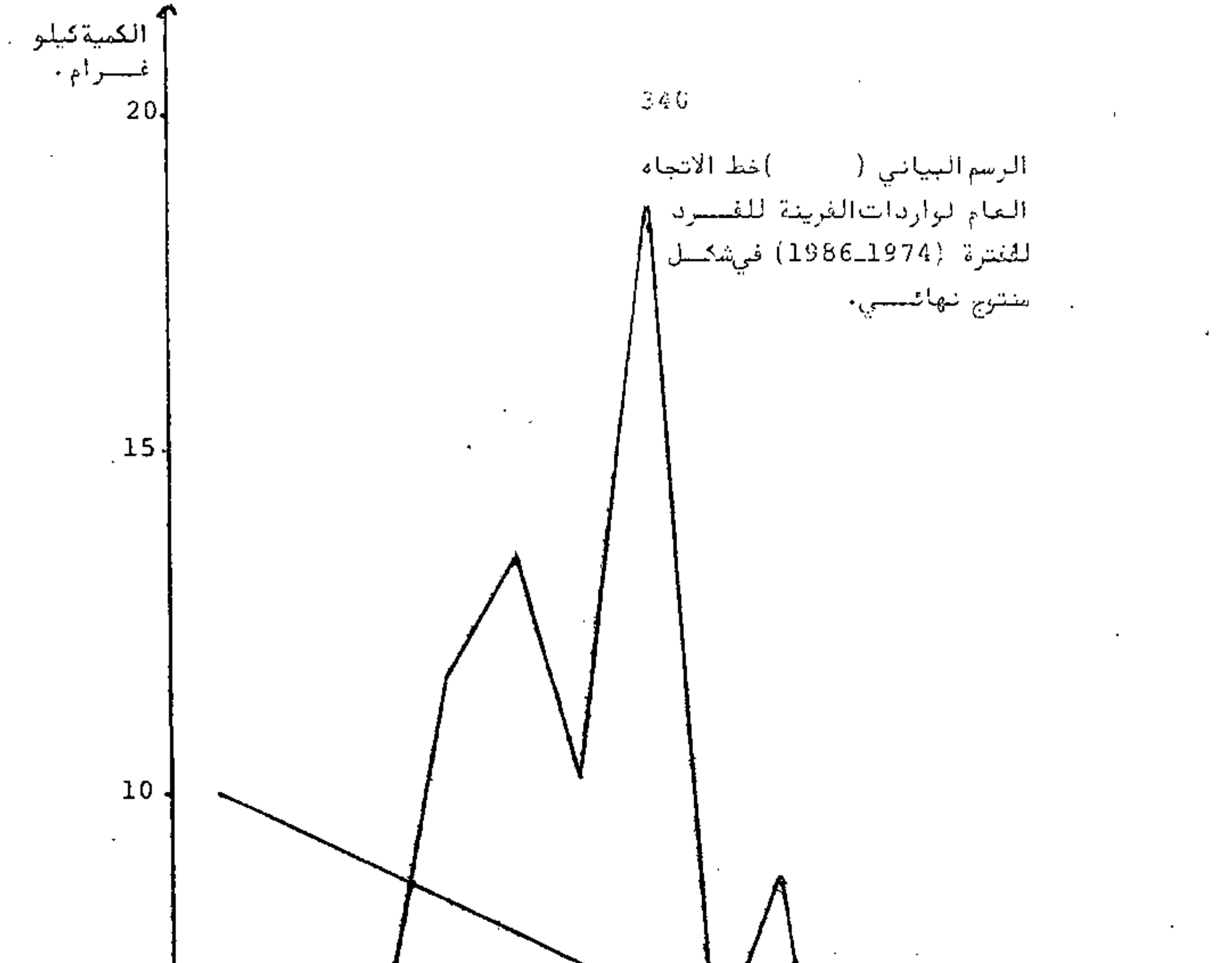
2-... تطـــور واردات الفرينـــة للفرد الجزائـــري

يتبيـــن من الجـدول تطـــور واردات الفرينـــة للفرد الجزائـري خلال الفترة 74-86 ، حيـــث بلـغ متوســط الكميـة المستوردة للفرينـــة للفرد الجزائري حوالي 7 كيلوغرام أي مايعـــادل من الحبـوب (قمح الليــن) 8ر8 كيلوغرام كانت سنـة 1974 سنـــة انطلاق عملية استيراد المنتوج النهائـــي (فرينـــة) 8ر3 كيلوغرام للفرد وهي تعتبر سنة الأسيـــاس ثم ارتفعــت الكميـة المستوردة للفرينـــة الى 6 كيلوغرام ثم الى 5ر4 كيلوغرام ثم الـــى 7ر11 كيلوغـرام حســب السنوات 75- 1976 -1977 حيث بلغ متوسط الكميـة المستوردة للفرينـــة للفرد الجزائـري خـــلال المخطط الرباعي الثانـي (74-1977) حوالي 7ر6 كيلوغـــرام أي مايعـادل من الحبـوب 8ر4 كيلوغرام كما ارتفعت الكميـــة المستوردة للفرد الى 5ر13 كيلوغرام سنـة 1978 كما شهـــد المخطط الخماسي الأول (80-1984) تقلبـا ت كبيـــرة في الانتـــاج الكلـي الشيء الذي أدى الى تذبذبـــات كبيـــرة في الكميـة المستوردة كما أن ضعـــف الطاقـــات التحويليـة للحبـوب الى منتوج نهائـــي زاد في تطور استيرا د المنتـــوج النهائـــي لتغطيـــة الطلـب الاستهلاكـــي للحبـــوب (في شكـل منتوج نهائـي) حيـــث ارتفعـــت الكميـة المستوردة للفرينـة للفرد الجزائري الى 5ر18 كيلوغرام سنـــــة 1980 ثم الى 2ر0 كيلوغرام سنـة 1981 يرجع سبـــب الانخفـــاض الى زيادة الطاقة التحويلية للحبـــوب الى انشـــاء وحدات تحويليـة للحبـوب على مستوى الوطنـي ثم الى 8ر8 كيلو غـرام سنـــة 1982 كما لم تعرف سنـــة 1984 استيراد الخـــارج حيث بـلـغ متوسط الكميـــــة المستوردة للفرينـــة للفرد الجزائـــري خلال المخطط الخماسي الأول (80-1984) حوالـــي 9 كيلوغـــرام أي مايعـــادل من الحبـــوب 3ر11 كيلوغرام أي زيـــادة متوسط الكميـــــــة المستوردة للفرينـــة للفرد الجزائـري خـــلال المخطط الخماسي الأول (80-1984) حوالـــي 3ر2 كيلـوغـــرام أي مايعـــادل من الحبـــوب 3 كيلوغـــرام من متوسط الكميـة المستـــوردة للفرينـــة للفرد الجزائـــري خلال المخطط الرباعـــي الثانـــي (74-1977) ثم انخفضـــت الكميـــة المستوردة للفرينـــة الى 4ر1 كيلوغـــرام سنة 1985 بداية المخطط الخماســـــي

الثانــي(85-1989) كما أنخفض الرقم القياسي الى 40 . كما بلغت نفس الكمية المستوردة للفرينـة للفرد الجزائري بنسبة الأساس ، سنة 1986 قامت ما م الدولـة بانشاء الوحدات التحويلية للحبوب الى منتوج نهائي يضمن التموين المستمر للسوق الوطنية وتأمين المخزون من تقلبات الانتاج المفاجئية والعمل على تنظيم الاستيراد ومن خلال دراسة خط الاتجاه العام للكمية المستوردة للفرينـة للفرد الجزائري خلال الفترة 1964-1986) في شكل منتوج نهائي كانت المعادلة كالتالـي:

ص = ـ 0,46 س + 18,9

حيث تشير (ص) الى متوسط الكمية المستوردة للفرينة للفرد الجزائري في شكل منتوج نهائي سنويا ، و(س) الى السنوات يتبين من المعادلة نقصان سنويا في الكمية المستوردة للفرينة للفرد الجزائري حوالي 0,46 كيلو غرام أي مايعادل من الحبوب 0,57 كيلوغرام ، وبفرض أستمرار النقصان بنفس المعدل فانه يتوقع أن تكون الكمية المستوردة للفرينة للفرد الجزائري حوالي 3 كيلوغرام أي مايعادل من الحبوب 3,8 كيلوغرام سنة 1989 مع نهاية المخطط الخماسي الثاني (86-1989) ، حيث س =15 ، يجب الرفع من الطاقة التحويلية للحبوب لضمان المنتوج النهائي ، والاعتماد على الزراعة المكثفة المروية للرفع من الانتاج الكلي وتنظيم الاستيراد من التقلبات المفاجئة للانتاج الكلي .



الرسم البياني (   )خط الاتجاه العام لواردات الهيروين للفرد للفترة (1974_1986) في شكل منتوج نهائي.

2- أثرهـا على الميزان التجـاري الغذائـي.

أ-1 (الميزان التجـاري الغذائـي)

الميزان التجاري الغذائـي جزء من الميزان التجاري للبـلاد ، مختص بالمـواد الغذائيـة في تحقيق التوازن الغذائـي خارج قطـاع المحروقـات ، خلال فترة الدراسة مر الميزان التجاري الغذائـي بمرحلتيـن أساسيتيـن.

المرحلـة الأولـى: (63-1970) عرفت هذه المرحلة توازنـا في الميزان التجاري الغذائـي ، حيث كـان الانتـاج الزراعـي موجهـا نحو السـوق الخارجية منهـا السـوق الأوربيـة والدول الشرقيـة منها الاتحـاد السوفيـاتي ، حيث كانت صادرات الخمور والحمضيـات على رأس القائمـة لارتباطهـا بذوق المستهلـك الأوربـي حيث ارتفعـت نسبـة الصادرات الغذائية على الواردات الغذائيـة الى 150٪ سنة 1963 ثم الـى 162٪ سنة 1965 بعدما كانت 152: سنـة 1964 ثم الى 138٪ سنة 1966 ثم 70 ٪ سنة 1967 ثم الى 90 ٪ سنـة 1968 ثم الى 132٪ سنة 1969 ثم الى 132٪ سنة 1970.

المرحلة الثانية : (1971-1979) عرفت هذه المرحلـة عجزاً في الميزان التجـاري الغذائـي حيث انطلقـت مخططات التنمية الزراعيـة على توجيـه الانتاج الزراعـي نحو السـوق الداخليـة لتأميـن الغـذاء الأسـاسي للسكـان لتلبية الطلب الاستهلاكـي المتزايـد على المواد الغذائيـة الأساسيـة نتيجـة النمو المتسارع للسكـان وتحسين الظـروف الاجتماعيـة (الدخـل) ان ارتفـاع أسعـار البترول سنة 1972 كانت لـه ردود فعل بالإرتفـاع أسعـار السلـع الاستثماريـة والوسيطـة الى تنمية كثيـر من المشاريـع الفلاحيـة (.....................)

التي انطلقـت بعجز كبيـر في المعدات وأدوات الانتـاج ومدخلات الانتاج الوسيطة وغيـاب التقنيـين من الميدان ، كما أن شيخوخـة الداليـة واخضاعها الى برنامـج الاقتلاع لتخفيض الانتـاج الكلـي كذلك بالنسبـة للحمضيـات التي لم تجدد بساتينهـا وظهـور دول منافسـة للحمضيات في السـوق الأوربيـة منها المغرب وتونس واسرائيـل ، حيث انخفضت نسبـة الصادرات الغذائيـة على الواردات الغذائيـة

الى66% سنة 1971 ثم الى 49% سنة1972 ثم الى 75% سنة1973ثم الى 12% سنة 1977 مع نهاية المخطط الرباعي الثاني (74-1977) ثم الى9% سنة 1979 ، حيث أنخفضت نسبة الصادرات الغذائية من 30 % من اجمالي قيمة الصادرات سنة 1963 الى1,2 % سنة 1979 من اجمالي قيمة الصادرات ، كما أنخفضت نسبة الواردات الغذائية من 22% من اجمالي قيمة الواردات سنة 1963 الى15% سنة 1979 من اجمالي قيمة الواردات ، على الرغم من أنخفاض أسعار البترول - الاولاب - بقيت أسعار السلع الاستثمارية والوسيطة مرتفعة وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما أثر على النمو الاقتصادي للبلاد وظهور أزمة نقص الانتاج مع توسع الفجوة الغذائية للمواد الغذائية الاساسية منها القمح السلب اللين واللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته .

الميزان التجـــاري للمواد الغذائيـــة الزراعيـــة الوحدة : مليـــون دج

البيـــان	قيمة واردات المواد الغذائيـــة	قيمة تصدير المواد الغذائيـــة	نسبة الصادرات على الواردات (نسبة التغطية)
1963	766	1151	150
1964	915	1394	152
1965	701	1138	162
1966	713	99	138
1967	827	579	70
1968	712	642	90
1969	699	929	132
1970	625	985	157
1971	775	514	66
1972	1076	536	49
1973	1223	920	75
1974	2860	664	23
1975	4436	687	13
1976	3489	628	17
1977	4398	551	21
1978	5011	582	11
1979	5190	467	9

1) Ministère du commerce : Bulletin économique N° 35 Année 1981 p.4

صادرات المواد الغذائية (الزراعية) من اجمالي الصادرات الجزائر

يتبين من الجدول تطور صادرات المواد الغذائية من اجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة (1963-1970) ، حيث كانت نسبة صادرات المواد الغذائية من اجمالي الصادرات الجزائرية 30% سنة 1963 ثم 38% سنة 1964 ثم الى 36% سنة 1965 ثم الى 32% سنة 1966 ثم الى 16% سنة 1967 ثم الى 15% سنة 1968 ثم الى 20 % سنة 1969 ثم الى 19 % سنة 1970 ، فان معظم هذه الصادرات الغذائية كانت من الخمور والحمضيات حيث كان الانتاج الزراعي موجها نحو السوق الخارجية مما أدى الى توازن الميزان التجاري الغذائي ، بوجود فائض الانتاج الزراعي وبهذا تعتبر المرحلة (1963-1970) مرحلة توازن الميزان التجاري الغذائي بينما عرفت المرحلة (1971-1979) عجزا كبيرا في الميزان التجاري الغذائي وذلك بانخفاض نسبة الصادرات الغذائية من اجمالي الصادرات الجزائرية يرجع ذلك الى توجيه الانتاج الانتاج الزراعي نحو السوق الداخلية خلال مخططات التنمية الزراعية لانتاج المواد الغذائية الأساسية منها الزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية للرفع من المردودية الانتاجية لمواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد للسكان وتأمين الغذاء الأساسي للسكان نتيجة النمو المتسارع للسكان وتحسين الدخل ، غير أن نقص الانتاج الوطني للسلع التصديرية (الخمور والحمضيات) من جراء شيخوخة الدالية وبساتين الحمضيات وتأثير عملية اقتلاع الدالية على الانتاج الكلي للخمور وعدم تجديد بساتين الحمضيات أدى الى تدهور نسبة الصادرات الزراعية من اجمالي الصادرات الجزائرية 12% سنة 1971 الى 9 % سنة 1972 ثم الى 12% سنة 1973 بينما شهد المخطط الرباعي الثاني انخفاض شديد في نسبة الصادرات الزراعية من اجمالي الصادرات الجزائرية 3% سنة 1974 ثم الى 4% سنة 1975 ثم الى 3% سنة 1976 ثم الى 2% سنة 1977 و 1978 ثم الى 2,1% سنة 1979 أي عكس أن تقول أن الفترة 1971 -1979) عرفت عجزا كبيرا في الانتاج الكلي للصادرات الزراعية.

نسبة الصادرات المواد الغذائية ـ الزراعية من اجمالي الصادرات الجزائرية

مليـــــــون دج.

[illegible]	قيمة الصادرات المواد الغذائية	القيمة الاجمالية للصادرات	المواد الغذائية الزراعية %
1963	1151	3747	30
1964	1394	3589	38
1965	1138	3146	36
1966	991	3069	32
1967	579	3572	16
1968	642	4097	15
1969	929	4611	20
1970	985	4960	19
1971	514	4208	12
1972	536	5854	9
1973	920	7479	12
1974	664	17803	3
1975	687	15952	4
1976	628	20704	3
1977	551	24090	2
1978	582	23805	2
1979	467	36505	1,2

Idem: p.5

الواردات الزراعية من اجمالي الواردات:

يتبين من الجدول تطور الواردات الزراعية اجمالي الواردات حيث بلغ متوسط نسبة الواردات الزراعية من اجمالي الواردات خلال الفترة (63 ـ 1979) 17 % فان معظم هذه الواردات الزراعية عبارة عن مواد غذائية أساسية منها القمح الصلب والليين والحليب ومشتقاته والسكر والقهوة وزيت المائدة واللحوم الحمراء والبيض... الخ ، بلغت نسبة الواردات الزراعية من اجمالي الواردات الجزائرية 22% سنة 1963 أي زيادة في 5% عن متوسط النسبة الواردات الزراعية من اجمالي الواردات الجزائرية الى 26% سنة 1964 أي زيادة 9% عن متوسط النسبة كما بلغت نسبة الواردات الزراعية 17% سنة 1966 وهي تحقق نفس متوسط النسبة ، ثم انخفضت نسبة الواردات الزراعية عن متوسط نسبة الواردات الزراعية بـ2% سنة 1969 و7% سنة 1970 و5 % سنة 1971 و1% سنة 1972 ثم 4% سنة 1973 ، حيث توجه الانتاج الزراعي نحو تلبية السوق الوطنية والتركيز على استيراد المواد الغذائية الاساسية أهمها الحبوب والبقوليات الجافة والسكر والزيت ،كما بلغت نسبة الواردات الزراعية من اجمالي الواردات الجزائرية 17% سنة 1974 أي تحقيق نفس متوسط النسبة ثم زادت نسبة الواردات الزراعية 1% عن متوسط النسبة سنة 1975 ثم انخفضت نسبة الواردات الزراعية بـ2 % لسنة 1976 ـ 1977 و1% سنة 1978 ثم الى 2 % سنة 1979 ،حيث تعرف واردات الحبوب والبقوليات الجافة تطور كبير اغي عملية الاستيراد خاصة الفترة (1971ـ1984)

نسبة الواردات الغذائية الزراعية من اجمالي الواردات الجزائرية

مليـــــون دج.

	قيمة الواردات الزراعية	القيمة الاجمالية للواردات	الواردات الزراعية
1963	766	3432	22
1964	925	3471	26
1965	701	3314	21
1966	713	3153	82
1967	827	3153	26
1968	712	4023	17
1969	699	4901	14
1970	625	6205	10
1971	775	6028	12
1972	1076	6694	16
1973	1223	8876	13
1974	2860	16822	17
1975	4436	23673	18
1976	3489	22122	15
1977	4398	29475	15
1978	5011	33906	14
1979	5190	32794	15

idem : p.5

2/ - الميزان التجاري للحبوب :

فرضت المتروبول نظاما جمركيا على التجارة الخارجية الجزائرية للمحاصيل الشتوية وربطها بالسوق الفرنسية حتى تضمن تغطية عجزها في ميدان الحبوب نتيجة الانهيار الاقتصادي الذي أصابها بعد الحرب العالمية الاولى ولفقدان فائض الانتاج الزراعي من السوق العالمية خلال الفترة 1918 1920) ان توجيه الصادرات الجزائرية للحبوب الى فرنسا سمح بانتعاش اقتصادها خاصة القطاع الزراعي حقق فائض في الانتاج أدى الى انخفاض الصادرات الجزائرية للحبوب وتدهور أسعارها ، ففي سنة 1929 أنخفض الطلب الصناعات الغذائية على القمح الصلب ، حيث صدر قرار من الحاكم الفرنسي في الجزائر يقضي باضافة 30٪ من القمح الصلب في صناعة الخبز حيث كان يصنع الخبز فقط من مادة القمح اللين حتى يشجع منتجي القمح الصلب على الانتاج بينما الشعير لم يعرف تطور أكبر الا في بعض الاصناف التي تصلح لصناعة الجعة .

صادرات الحبوب :

يتبين من الميزان التجاري للمحاصيل الشتوية وجود فائض من خلال تطور صادرات المحاصيل الشتوية للفترة (1901-1960) حيث كانت الجزائر تصدر الحبوب الى فرنسا 2,644 مليون قنطار للفترة (1901-1910) ثم 2,856 مليون قنطار للفترة (1911-1920) ثم 2,120 مليون قنطار للفترة (1921-1930) ثم 2,622 مليون قنطار للفترة (1931-1940) ثم 0,784 قنطار للفترة (1941-1950) ثم 0,710 مليون قنطار للفترة (1961-1960) أي وجود فائض الانتاج الذي كان يصدر الى فرنسا وبهذا تكون الفترة (1901-1960) الانتاج موجها نحو السوق الخارجية .

واردات الحبوب٪:

يتبين الميزان التجاري للمحاصيل الشتوية عجزا كبيرا من جراء تطور واردات المحاصيل الشتوية خلال الفترة (1961-1984) 4,374 مليون قنطار للفترة

(1961-1966) ثم 3,20 مليون قنطار للفترة (1967-1970) فان تدهور الانتاج وتوسع الفجوة الغذائية أدى الى تطور واردات المحاصيل الشتوية خلال مخططات التنمية الزراعية في تغطية العجز الغذائي ، حيث توجه الانتاج الزراعي نحو السوق الوطنية وانعدام الصادرات من الميزان التجاري للمحاصيل الشتوية ، حيث أرتفع متوسط الواردات الى 2,7 مليون قنطار خلال المخطط الثلاثي (67-1969) ثم الى 7,72 مليون قنطار خلال المخطط الرباعي الأول (70-1973) أي ثبات في الكمية المستوردة ، ثم الى 15,25 مليون قنطار خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) ثم 18,70 مليون قنطار خلال الفترة (1978-1979) ثم الى 24 مليون قنطار خلال المخطط الخماسي الأول (80-1984) حيث أنخفض الانتاج الكلي الى 16 مليون قنطار وتدهوره حيث أصبح يساوي نفس متوسط الانتاج الكلي للفترة (1921-1930) و (1961-1966) يتبين من ذلك أن الزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية بقيت زراعة بعلية تخضع الى كمية الأمطار المتساقطة في السنة على الرغم من تحسين تقنيات الانتاج خاصة منها مدخلات الانتاج الوسيطة ، ان توزيع الغير المنتظم لسقوط كمية الأمطار السنوية حسب أحتياجات النبات أدى الى تقلبات في الانتاج الكلي. مع توسع الفجوة الغذائية وأنخفاض نسبة الأكتفاء الذاتي التي أصبحت تشكل خطورة على الأمن الغذائي للسكان مع التبعية الغذائية نحو الدول المنتجة المصدرة منها أمريكا الشمالية واستراليا ، والأرجنتين ، والسوق الأوربية كما سبق ذكره ان بلادنا خاضعة الى التقلبات المناخية للبحر الأبيض المتوسط حيث يهدد الجفاف البلاد تقريبا في المتوسط 8 سنوات متتالية ، لضمان الانتاج الزراعي لابد من توفير السدود الكبيرة والمتوسطة للاحتفاظ بكميات الأمطار الزراعية المخصصة لانتاج المحاصيل الشتوية لضمان رفع المردودية الانتاجية ورفع الانتاج الكلي وثباته مع تنظيم الكمية المستوردة ، حيث ألتجأت كثير من الدول

المنتجـة المصـدرة للحبـوب على شـى ڤلاف الكيلومترات لري المحصـول حتى تضمـن الانتـاج الكلـي الذي لايخضـع الى التقلبـات الجوية وبالتالـيتحـش الصادرات للدول المستهلكـة للحبـوب (حيث أنخفضـت نسبـة تغطيـة الحاجيات الغذائيـة الأساسيـة من الانتـاج الوطنـي من70٪ سنـة 1969 الى55٪ سنة 1973 ثم الى 35٪ سنـة 1977 والتي تتجاوز حاليـا 30٪ (1)).

---

1) George-Mucin : Agriculture et dependance alimentaire en algerie Magoreb-macorek p. 47-50

الميـــزان التجـــاري للحبـــوب

الوحـــدة مليون قنطار

(1)

الفتــــــرة	الصـــــادرات	الواردات
1910 - 1901	2,644	
0920 - 1911	2,856	
1930 - 1921	2,120	
1940 - 1831	2,622	
1950 - 1941	0,784	
1960 - 1951	0,710	
1966 - 1961		4,374
1969 - 1967		7,20
1973 - 1970		7,72
1977 - 1974		15,25
1979 - 1978		18,70
1984 - 1980		23,89

المصـــــــدر:

أمـــا باقي الأرقـــام حسبـــت من الجـــداول الاحصائيـــة الخاصـــة بالانتـــاج.

1) Projet F.A.O Alg. 71-537 Programme des Nations Unies pour le developpement.

السوق العالمية للحبوب ونظام الاستيراد المتبع في الجزائر

1ـ أسواق الحبوب الرئيسية في العالم :

توجد أسواق الحبوب الرئيسية في العالم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوربا (ابريطانيا) ، حيث تشمل الولايات المتحدة الأمريكية على ثلاثة أسواق رئيسية مختصة في تجارة الحبوب ، منها مدينة شكاغو مختصة في جميع أنواع الحبوب مدينة كنساس سيتي مختصة بتجارة القمح اللين ومدينة ميناپوليس بتجارة القمح الصلب ، أما كندا فهي تشمل على سوق واحد مختص بتجارة الخرطال والأرز والشعير في مدينة : (ونيبين)

كما تختص ابريطانيا بتجارة جميع أنواع الحبوب وتخضع أسواق الحبوب الرئيسية في العالم الى الطابع الاحتكاري للشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على عملية الانتاج والتصدير حيث ارتفع اجمالي الصادرات أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا)الى 63ر50 مليون طن سنة 1978 بعدما كان 54ر30 مليون طن سنة 1970 كما ارتفعت صادرات استراليا أي 11ر17 مليون طن سنة 1978 بعدما كان 31ر7 مليون طن . يتبين من ذلك

تمركز صادرات الحبوب في الدول المنتجة المصدرة ، بينما دول العالم الثالث عرفت تطور في واردات الحبوب سنة 1978 ، حيث ارتفعت الكمية المستوردة لافريقيا الى 13ر28 مليون طن سنة 1978 بعدما كانت 4ر53 مليون طن سنة 1970 وهكذا نتيجة الى الكوارث الطبيعية منها تأخر سقوط الأمطار كما ارتفعت الكمية المستوردة لأمريكا الجنوبية الى 6ر30 مليون طن سنة 1978 بعدما كانت 1ر66 مليون طن سنة 1970 على الرغم من ارتفاع انتاج الحبوب للاتحاد السوفياتي سنة 1978 بـ120 مليون طن بقي منافسا دول العالم الثالث بالاستيراد لزيادة فائض المخزون بينما كان الانتاج لايتجاوز 92ر2 مليون طن حيث ارتفعت الكمية المستوردة الى 7 مليون طن سنة 1978 بعدما كانت 04ر0 مليون طن سنة 1970 كان الكارثة التي أصابت الاتحاد السوفياتي سنة 1971 جعلته يتوسع في استيراد القمح

وتوسيع مخازن الحبوب.

(1)

صافي الصادرات من القمح لمناطق العالم للسنوات

1970-1978 مليون طن

	1970	1978
افريقيا	4ر53-	13ر28-
أمريكا الشمالية	30ر54+	50ر83+
أمريكا الجنوبية	1ر66-	6ر30-
أوربا الغربية	4ر18-	0ر32+
استراليا	7ر31+	11ر17+
أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي	0ر04-	7ر00-

1) تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
برنامج الأمن الغذائي العربي الجزء الثامن ص34.

1- السوق العالمية للحبوب :

و الشركات المتعددة الجنسيات

تسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على احتكار السوق العالمية للحبوب حيث تتحكم في الأسعار العالمية وتفرض ضغوطا سياسية واقتصادية اتجاه دول العالم الثالث لما لها من قوة اقتصادية تسيطر على الاقتصاد العالمي فالشركات المتعددة الجنسيات ليس لها طابع تجاري فقط وانما تملك مزارع شاسعة للانتاج الحبوب في أمريكا الشمالية وكندا وأستراليا، أوربا الغربية تعمل على مراقبة تسلسل العملية الانتاجية والنقل بأساطيلها والتخزين والطحن ، كما تلزم المنتجين للحبوب أي قرابة 2،5 مليون مزارع على بيع منتجاتهم الى بورصة واحدة حتى يتم تقرير السعر من مركز واحد من أسرة كارجيل فان سلطة القرار للشركات المتعددة الجنسيات ، يجعلها تتحكم في توسيع المساحة المنزرعة أو انكماشها حتى لا تنخفض الأسعار العالمية من جراء زيادة الفائض الانتاج العالمي ، كما تعمل على اتلاف فائض الانتاج العالمي الزائد حتى لا تنخفض الأسعار العالمية وبالتالي المحافظة على دخول المنتجين يتبين من ذلك أن الشركات المتعددة الجنسيات المسيطرة على التجارة العالمية للحبوب أخطر من الشركات المتعددة الجنسيات النفطية لكونها مرتبطة بالمستهلك مباشرة ولكون السلع الغذائية خاصة الحبوب غير مرنة تسيطر خمسة شركات متعددة الجنسيات على التجارة العالمية للحبوب وتراقب أكثر من 90 % من تجارة القمح والذرة في السوق الأوربية المشتركة 90% من صادرات كندا (الشعير) 80% من صادرات الأرجنتين كما تلتزم سوق البرصة الواحد ببيع الحبوب مباشرة الى الأسر الخمسة وهي:

(1) – [illegible] company.
(2) – [illegible]
(3) – [illegible]
(4) – [illegible]
(5) – [illegible]

حيث تتصرف شركة [illegible] ليس فقط بتقرير صفقات حبوب عالمية ولكنها اضافة الى سيطرتها على حوالي نصف مساحة الخزن من مجمل صوامع الحبوب الموجودة في الموانىء الأمريكية والبالغة 67 صومعة ، فانها تتصرف بمطاحن في الاكوادور وغرادلوب وبورتوريكو، كما أنها متعاقدة مع مطاحن الحكومية في دول الكونغو برازافيل[1].

اتفاقيات القمح الدولية :

قبل الحرب العالمية الثانية أصبحت التجارة العالمية للقمح تخضع الى اتفاقيات القمح الدولية ، تضم هذه الاتفاقية الدول المنتجة والمستوردة حيث تعمل السوق الدولية للقمح على تنظيم الاتفاقيات القمح الدولية وذلك بتحديد توازن بين عرض الانتاج العالمي للحبوب والطلب الاستهلاك العالمي للحبوب حفاظا على الأسعار العالمية للحبوب لصالح المنتج والمستهلك من التقلبات حيث تلزم الدول المنتجة المصدرة في تلبية الكميات المصدرة لصالح الدول المستهلكة بأسعار متفق عليها مسبقا ، حيث يؤخذ بعين الاعتبار تكاليف الانتاج المستقبلية وضمان ربح للمصدر كان ميلاد اتفاقية القمح الدولية بتاريخ 10 جويلية سنة 1933 حيث كتب لها بالفشل في المهد ثم عقدت عدة اتفاقيات منها سنة 1949 وهي الاتفاقية الثانية وبقيت سالحة لمدة أربعة سنوات ، غير أن ارتفاع أسعار الحبوب العالمية أدى الى تجديد الاتفاقية لمدة 3 سنوات أخرى عام 1953 ثم في سنة 1956 تم تجديد الاتفاقية من جراء أنسحاب بعض الدول المستوردة نظرا للانخفاض الطفيف للاسعار الحبوب العالمية الذي لا يتناسب مع الزيادة في الانتاج القمح العالمي ، أي عدم ألتزام الدول المنتجة المصدرة بطرح الانتاج العالمي للقمح حتى تحافظ على السعر العالمي للحبوب من الانخفاض ، غير أنه في عام 1959 أصبحت اتفاقيات القمح الدولية لصالح الدول المستهلكة للقمح حيث تعهدت الدول المنتجة المصدرة بتصدير الكمية المحددة في الاتفاقية بسعر لا يتجوز الحد الأقصى حيث تلزم الدول المستهلكة بالكميات المنصوص عليها

---

1) حسن عبود ، خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف ، ص 87-90

في الاتفاقية دور بزيادة الطلب إضافي في حالة انخفاض الأسعار العالمية عن الحد الأدنى من الاتفاق حتى لا يحدث تراكم للمخزون من القمح لديها ، وكما تلتزم الدول المنتجة المصدرة بالكمية المستوردة المتفق عليها .

فان اتفاقية القمح الدولية الجديدة ، سمح لكثير من الدول المستوردة الانضمام اليها ومن هذه الدول الاتحاد السوفياتي ،غير أنه في سنة 1967 عملت الدول المنتجة المصدرة على مراجعة الأسعار القمح من خلال اتفاقية جديدة تحدد الزيادة في الحد الأدنى والأعلى لأسعار القمح حماية لدخول المنتجين وتحويل فائض متراكم المخزون العالمي للحبوب الى إعانة تقدم الى الدول النامية الفقيرة ، حيث أثرت الاتفاقية الجديدة على انسحاب بعض الدول المستوردة منها الاتحاد السوفياتي ، ورغم اتفاقيات القمح الدولية في تنظيم التجارة العالمية للحبوب غير أن احتكار الشركات المتعددة الجنسيات السوق العالمية للحبوب جعل اتفاقيات القمح الدولية تخدم الدول المنتجة المصدرة نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار الحبوب وتضمن دخولا منتظمة للمنتجين ، كما أن امتلاك مساحات شاسعة لانتاج المحاصيل الشتوية من طرف الشركات المتعددة الجنسيات جعلها تتحكم في فائض الانتاج العالمي والمخزون العالمي للحبوب حيث تحدد مسبقا كمية الانتاج المعروض سواء بتوسع المساحة المنزرعة أو انكماشها ، حتى لا تنخفض الأسعار العالمية للحبوب التي تحددها وفق سوق البرصة الواحد الذي يستقطب منتجي الحبوب. أن تمركز فائض الانتاج لدى الدول الرئيسية المنتجة المصدرة (أمريكا الشمالية وأستراليا) جعل اتفاقيات القمح الدولية من أهم الاتفاقيات الاستراتيجية لمحاولة الوصول الى سياسة عامة في توازن عرض الانتاج العالمي والطلب الاستهلاكي العالمي ، حيث نشأت عدة أزمات اقتصادية عالمية (كساد) في صرف فائض المخزون العالمي كما حدث سنة 1929-1930 (عمل الرئيس روزفلت عام 1933 على تقليص المساحة المنزرعة للحبوب (القمح) مقابل تعويض

مالـــي يمنـح للمزارعيـــن)[1] حيث كانت تهدف الاتفاقيـــة الى محاولـة تأميـن الغذاء للسكـــان ومحاربـــة المجـــاعـــة ، والمحافظـــة على مستوى الأسعـــار التحكـــم في عرض فائـــض الانتـــاج

طرق شـــــراء القمـــح المتبعـــــة :

توجد عدة طـــرق لشـــراء القمح المتبعـــة بين الدول المنتجة المصدرة والدول المستهلكة نتعـــرض الى انواع طـــرق الشـــراء المتبعـــة منهـــا .

الاتفاقيـــات طويلـــة الأمـــد :

شراء القمـــح عن طريـــق الاتفاقيـــات طويلـــة الأمد لاتختلـف عن اتفاقيـــات القمح الدوليـــة تحتوي اتفاقيـــات القمح الطويلـــة الأمـــد على ألتزام البلديـــن المنتج المصـــدر والمستهلك بالحـــد الادنـــى والاعلـــى للكميـــة المطلوبـــة لعدة سنوات بناء على رزنامة زمنيـــة يتم فيهـــا تحديـــد أنواع الاصنـــاف والمواصفـــات المطلوبـــة ، كما يلزم البلد المنتـــج المصـــدر البلد المستهلـــك المستورد بتقديـــم طلبـــات الشـــراء للقمح سنة مسبقـــة قبل التسليـــم ، بحيث لاتتجـــاوز الكميـــة المطلوبـــة الحد الأدنى أما اذا كان تقديـــم طلبـــات الشـــراء تقـــارب الحد الاعلـــى للكميـــة المطلوبـــة فان البلـــد المنتـــج المصـــدر ، يخبـــر البـــلـــد المستورد عن امكانيتـــه التموينيـــة ، كما أن أسعار القمـــح تتحـــدد بمجـــرد التعاقـــد الفعلـــي على التمويـــن وفـــق الأسعـــار العالميـــة السائـــدة ، تخضـع اتفاقيـــات طويلـــة الأمـــد لشـــراء القمح الى التعاون الدبلوماســـي بين البلـــد المنتـــج المصـــدر والبلـــد المستورد المستهلك) عبر الجهـــات المكلفـــة باعتمـــاد التصديـــر ، كمجلـــس القمح الكنـــدي ، أو الاستـرالـــي ، والشركات والدواويـــن المكلفـــة باعتمـــاد الاستيراد ، ان أنتـــاج المحاصيـــل الشتويـــة تخضـع الى الظـــروف الطبيعيـــة المسيطـــرة على الانتـــاج التي تعمـــل على تقلبـــات الانتـــاج الكلـــي وعدم أنتظـــامـــه ممايدفـــع كثيـــر من دول العـــالـــم الثـــالـــث المستهلكة للحبـــوب خاصة القمح الصلـــب والليـــن على عقـــد اتفاقيـــات طويلـــة الأمد لتغطيـــة الفجـــوة الغذائية وتأميـــن الغـــذاء الأساســـي للسكـــان.

1) الموارد الاقتصـــاديـــة ، د: عصـــام بشـــور ص290-292.

مناقصـــــة دوليـــــة :

بعض الدول المستوردة للقمح بنوعية تطـرح مناقصـة دولية عبر أجهزة الاعـــلام الوطنيـة والدوليـة ، حيث تحـدد الكمية المطلوبة والمواصفات والاصناف مـــن حيث القيمـة الغذائيـة ، كما يحـدد موعـد الشحن ، و[illegible] تحديد نوع الشـراء اذا كان يتـم على أسـاس [illegible] أو [illegible] اذا كان ألتزام الشركـات المكلفـة باعتمـاد التصديـر بالعرض المقدم من البلد المستورد عبر الشركـات المكلفة باعتمـاد الاستيراد ، يتم الاتفـاق وتحدد الاسعـار أو يعـاد النظـر في العرض اذا لـم يتـم الاتفـاق ، فان معظـم الدول العربيـة تستورد القمح على أساس ([illegible]) أو على أسـاس [illegible] حيث تلتزم الجهـات المكلفة بالتصدير الى اضافـة تكلفـــة النقـل البحـري على أسعـار الحبـوب المشتراة .

البـــورصـــة :

تشتري بعـض الدول المستوردة للحبـوب من البورصة ، حيث يوجد بالبورصـــة ممثلـي الدول المستوردة للحبـوب يتحدد سعـر الحبوب ومنها القمح بنوعيـة وفـــق ظروف الانتـاج أي تأثيـر الظـروف الطبيعية والفنية على الانتاج أو توقعــات الانتاج العالمـي وتراكم المخزون العالمـي للحبـوب ، وكذلك الى العوامـل السياسيـة والاقتصاديـة فان ممثلـي الدول المستوردة للحبـوب لهم خبرة ودرايـة بمطروح المخازن فان سعـر الشـراء يضـاف اليـه كلفـة التخزيـن بتاريخ الشـراء زائد تكلفـــة النقـل البحـري والتخزيـن في الموانـــئ .

---

* ان مقارنـة السلـع المستوردة على أسـاس ([illegible]) و [illegible] تكمن في فروقات تكلفـة النقـل البحـــري.

قانـــــون: PL 480

تخصص الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مبالـغ ماليـة للدول المستوردة لشـراء القمـح وفق قانـون 480 PL وهي بمثابـة مساعـدة ماليـة تقدم من أجل شـراء القمح الأمريكـي مساعـدة غذائيـة.، حيث يخصص للبلـدان العالم الثالـث مبالغ ماليـة يشتـري بها كميـة من القمح أو الحبـوب الأخرى، حيث يتم التخلص من الأسعـار ويتم التسليـم على أسـاس F.O.B أي من الموانـيء الأمريكيـة شحن 50% من الكميـة الباقيـة يتكفـل البلـد المستورد بنقلها بأسطولـه أو استئجـار بواخر أجنبيـة لنقلهـا.

3- نظام الاستيـراد المتبـع في الجزائر وشـروطـه

جـ- الديوان الوطنـي المهنـي للحبـوب O.A.I.C

بعد الاستقـلال مباشـرة تم تأسيـس الديوان الوطنـي المهني للحبـوب بمرسـوم بتاريـخ 12 جويلـة 1962 يعمل تحـت وصايـة وزارة الفلاحـة، يحتكر الديوان عملية الاستيـراد والتصديـر للحبـوب والبقوليـات الجافـة، منها القمح الصلب واللين والشعيـر والخرطـال والعـدس والحمص واللوبيـا .. الى آخره وفق برنامجا يضمن الاحتياجـات الغذائيـة للسكـان تفاديـا للعجـز الغذائـي أخذ في ذلـك مخزون أول المـدة وتقلبـات الانتـاج الكلـي للموسـم الفلاحـي، كما يعمـل على تنظيـم وتنسيـق الحبـوب على مستوى الوطن لتموين مطاحـن الشركـة الوطنيـة سميـال SN SEMPAC التي تم تأسيسهـا بمرسـوم 25 مارس 1965 وتم تعديله بمرسـوم بتاريـخ 26 أفريـل سنـة 1968 حتـى يومـن الغذاء الأسـاسـي للمستهلـك دون الوقـوع في المضـاربـة.

جمع المحصـول وتخزينـه:

بعد الاستقـلال كانت ثلاثـة وحدات مكلفـة بالجمع والتخزين على مستـوى الوطنـي هـي:

تعاونيات الحبوب والبقوليات الجافة :

عبارة عن شركة مدنية خاصة مكونة من منتجي الرأسمالية الزراعية الكلونيالية والجزائرية ، تعمل وفق القانون الأساسي للتعاونية الفلاحية تسهل العمليات الخاصة بالانتاج ، والتمويل ، والتخزين ، وتسويق المحصول الى التعاونية ، كما تعمل على تقويم المحصول لتحسن من دخول المتعاونين وتهيئة البذور المنتجة ، بينما لا تهدف التعاونية الى تحقيق المكاسب الخاصة بل يستفيد المتعاونون من تخفيض الرسوم والاعانات المقدمة من طرف الدولة ، بعد اجراء عملية التأميم على ممتلكات الرأسمالية الزراعية الكلونيالية وظهور القطاع الاشتراكي (المزارع المسيرة ذاتيا وقدماء المجاهدين) أنتقل التأميم مباشرة الى التعاونية الحبوب والبقوليات من منخرطين مستفيدين بالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج

الشركة الفلاحية المتعددة الخدمات

كانت الشركة الفلاحية المتعددة الخدمات تهدف الى مساعدة القطاع الخاص التقليدي بتقديم قروض موسمية والاستفادة من عملية الارشاد من أجل تحسين وسائل الانتاج وشراء حصول للفلاحين ، غير أن وجود فرع واحد مكلف بتسويق الحبوب ثم ضمه سنة 1970 الى التعاونية الحبوب والبقوليات حيث آرتفع عدد تعاونيات الحبوب والبقوليات من 20 الى 39 سنة 1973 كما أرتفع عدد المنخرطين و الغاء بتاريخ 1983 تسويق الحبوب من طرف تجار الحبوب الخواص.

توزيـــع التعاونيـــات حسب مناطـق الانتاج

(1)

	المنطقة الساحلية	المنطقة الشبه الساحلية	منطقة الهضاب العليـا	المنطقة الزراعيـة الرعويـة	المجمـوع
عدد الولايـــات	12	12	6	6	36
عدد التعاونيات الحبوب والبقوليات الجافة	7	15	8	5	35
طاقة التخزين قنطـــار	3200,000	10,323800	6766,000	3026,000	2[illegible]253800
عدد مراكز التجميـــع	91	297	159	79	619

تعاونيـــات الحبـــوب والبقوليـــات الجافـــــة :

تتم عمليـــة شـــراء المحصـــول وبيعـــة من قبـــل التعاونيـــات الحبوب والبقوليـــات الجافـــة بنـــاءا على تعليمـــات الديوان الوطنـــي المهني للحبـــوب كما يخضع السعـــر الشـــراء والبيـــع الى الشـــروط القانونيـــة مع مراعـــاة نقاوة النوعيـــة وصفاتهـا التجاريـــة توجـــد 35 تعاونيـــة الحبـــوب والبقوليـــات الجافـــة موزعة على 36 ولايـــة على مستـــوى الوطنـــي بهـا 619 مركـــز للتجميع كما توجـــد 15 اتحادات تعاونيـــة جهويـــــــة ([illegible]) مكلفـــة باستقـــبال وتفريـــغ حمولـــة البواخـــر من الحبـــوب الموجـــودة في الموانـــيء الجزائريـــة تتكون المراكـــز التجميعيـــة للتعاونيات الحبـــوب والبقوليـــات الجافـــة من:

174 مركـــز أولـــي:

445 مركز ثانـــــوي:

نفس المرجـــع ص :34.

1) O.N.I.C : Rapport sur la situation actuelle et les proposition de l'amélioration de la collecte des céréales et légumes secs p. 19. Avril 1987

المركز الأولي: عبارعن دوث ([illegible]) مبني بالاسمنت المسلح والمجهز بالمعدات المختصة بالاستقبال ، وخزن الحبوب في الأهواء وحفظ الحبوب.

[illegible]

مركز ثانوي: يختلف من المركز الأولي يحتوى على محلات كبيرة مغطاة قليلة التجهيزات مكلفة بالاستقبال المباشر للحبوب حيث تقدر الطاقة التخزينية النظرية 23250,000 قنطار بينما تقدر الطاقة التخزينية الحقيقية 18600,000 قنطار أ عتبار أن المعامل الحقيقي للتخزين 80%

متوسط الكميـة ت المسوقـة الى تعاونيـات الحبـوب خـلال

الفترة 1972_1986 الوحدة قنطـار

(1)

	القمح الصلب	القمح اللين	الشعيـر	خرطـال	المجمـوع
القطـاع الاشتراكي					
الانتاج	2968941	3212535	1675659	345270	8202405
التسويق	2975031	3186173	1589815	329246	8080265
%	100	99	95	85	98,5
القطـاع الخاص					
الانتاج	4045724	1291191	3886465	236782	9460162
التسويـق	703880	414195	275472	9108	1402656
%	17	32	7	4	15
المجموع					
الانتاج	7014665	4503726	5562124	582052	17662567
التسويق	3678912	3600368	1865287	338354	9 482921
%	52	80	33	58	54

وزارة الفلاحـــــــة

1) idem :p. ty Avril 1987

يتبين من الجدول متوسط الكمية المسوقة للقمح الصلب واللين والشعير خلال الفترة (1972-1986) لكل من القطاع العام والخاص ، بلغت نسبة الكمية المسوقة لكلا القطاعين 54% من اجمالي الانتاج الكلي 17,662,567 قنطار بينما بقي الانتاج الكلي يجد طريقة أمام السوق الموازية مما خلق تذبذبات في معرفة الكمية المستوردة من جراء عدم التصريح بالانتاج والتسويق الموازي يتبين من الجدول أن نسبة الكمية المسوقة للقطاع الخاص لاتتجاوز 15 % مع العلم أن أكثر من نصف الانتاج المحاصيل الشتوية ينتجها القطاع الخاص ، حيث يخصص نسبة 66% من مساحته لزراعة المحاصيل الشتوية [illegible] في الانتاج الكلي بنسبة 54% بينما القطاع العام الذي يخصص نسبة 35% من مساحته لزراعة المحاصيل الشتوية [illegible] في الانتاج الكلي بنسبة 46% يسوق أكثر من نسبة 98,5 % أي تقريبا كل انتاجه مسوقا عبر القنوات التنظيمية للتسويق حيث يسوق نسبة 100% من القمح الصلب و99% من القمح اللين و95% من الشعير و85% من الخرطال ، فيما القطاع الخاص يسوق نسبة 17% من القمح الصلب حيث بلغ متوسط الكمية المنتجة للقمح الصلب للفترة 724,045,5 قنطار نسبة 83% من الانتاج القمح الصلب تسوق عبر السوق الموازية والاستهلاك الذاتي مع تخصيص جزء من البذور للموسم الفلاحي القادم ، بينما بلغت نسبة 32% المسوقة للقمح اللين وهي أرفع من القمح الصلب كما بلغت نسبة الشعير المسوقة 7% وهي جد ضئيلة خاصة كما نعلم أن مادة الشعير زراعة علفية أزداد الطلب عليها خلال فترة الدراسة لتعرض البلاد الى الجفاف كما أن نسبة 4% المسوقة للخرطال [illegible]

[illegible]

نظام الاستيراد في الجزائر :

كما سبق ذكره احتكار الديوان الوطني المهني للحبوب عملية التصدير والاستيراد جعله يتحكم في تنظيم الاستيراد المركزي للحبوب وفق برنامج تمويني مسبقا بعد مراعاة مخزون أول المدة وتوقعات الموسم الفلاحي حتى ينظم السوق الداخلية بالتموين المستمر للمطاحن على مستوى الوطني

أسعار الحبوب ومشتقات ، لضمان برنامج الاستيراد الحبوب يركز الديوان الوطني للحبوب على أربعة عقود تموينية في شكل اتفاقيات حكومية في إطار التعاون الدبلوماسي بين البلدين ، كما يقوم الديوان الوطني للحبوب بإجراء عقود تموينية (أكثر من 25 مورد للحبوب).

* اتفاقيات حكومية لاستيراد الحبوب :

نظام الاستيراد المركزي للحبوب يسمح للديوان الاعتماد على الاتفاقيات المبرمة بين الحكومات المنتجة المصدرة للحبوب ، والحكومة الجزائرية وغالبا ما تكون هذه الاتفاقيات مع البلدان المنتجة المصدرة منها أمريكا الشمالية كندا، أستراليا الأرجنتين ، كما يتضمن عقد الاتفاقية بين البلدين تحديد الكمية الدنيا والعليا للحبوب المستوردة وأن تقدم طلبات الشراء مسبقا من طرف البلد المستورد (الجزائر) يبين فيه احتياجاته ، بحيث لا تقل عن الحد الأدنى للكمية المتفق عليها ولا تتجاوز الحد الأعلى المتفق عليه في العقد ، أما إذا تقاربت الكمية المطلوبة الحد الأعلى فإن البلد المنتج المصدر يبلغ البلد المستورد عن طاقته التموينية خاصة في فترات الجفاف والكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى نقص المخزون العالمي وزيادة حدة الطلب على الاستهلاك . يضمن الديوان تموينه العادي المستمر بانتظام من خلال هذه الاتفاقيات ، فإن ارتباط المورد بهيئة رسمية (الديوان) يسمح له تنظيم عملية التصدير بانتظام إلى عدة سنوات للبلد المستورد (الجزائر) كما أن تقلبات الانتاج الكلي وعدم انتظامه يسمح للديوان الوطني للحبوب تأمين احتياجاته الغذائية للسكان بصفة مستمرة منتظمة من خلال الاتفاقية .

نماذج العقود :

الوسائل المتبعة من طرف الديوان الوطني للحبوب والتمهين للتموين بالحبوب عبر السوق العالمية هي العقود التي تخضع لمختلف الاجراءات الاتفاق

الموقعة منها المناقصة الدولية الاتفاقيات الحكومية ، واتفاقيات كلارينج.

أ- **المناقصة الدولية :**

تعتبر المناقصة الدولية أكثر العقود تطبيقا من طرف الديوان الوطني للحبوب والتمهين ، وذلك في حالة شراء جميع الحبوب ، يكون تاريخ التعهد محددا من طرف الديوان الوطني للحبوب من أجل التفاوض ، فان شروط البيع والمواصفات الفنية للحبوب معروفة لدى كل مورد الذي يعمل على عمانوا العروض المقدمة يتم اما عن طريق التلكس أو رسائل مختومة الفرزيكون من طرف لجنة وزارية لترتيب المنتجات والمواصفات الفنية ومعرفة فترة الاستقبال المطلوبة المفاوضات تتم على انفراد لكل مورد .

ب : **اتفاقيات كلارينج (المقايضة)**

تتعامل الدول ذات العملة غير القابلة للتحويل باتفاقيات كلارينج وهي عبارة عقود تتم بين الدول للتبادل المنتجات من طريق المقايضة غير أن اتفاقية كلارينج أصبح من الصعب الاقتداء بها نظرا لطلب الخصم الدفع بالعملة الصعبة زيادة على الاجراءات الطويلة في حالة وجود منازعات تجنبا للمشاكل فان اتفاقيات كلارينج أصبحت غير معمول بها لدى الديوان الوطني للحبوب والتمهين.

شروط الشراء

يقوم الديوان الوطني للحبوب والتمهين بواسطة ... بالبحث عن موردين في السوق العالمية ، توجد بعض المنتجات من اختصاص الموردين بينما في التالي توجد شركات الحبوب التي تقوم ببيع جميع المنتجات يتم اختيار الموردين بناءا على جملة من المعايير أهمها .

- **النوعية :**

تعتبر النوعية لاصناف أنواع القمح الشرط الأساسي لابرام الاتفاق وذلك نظرا للمشاكل الناتجة عن رداءة النوعية منها الغبار وانعدام النظافة عرفت مطاحن ابريطانيا ... سنة 1980 بشكل الغبار وانعدام

النظافة من القمح المستورد من الهند ، ومما تعاني اليوم مطاحن الجزائر رداءة أصناف أنواع القمح خاصة أصناف القمح اللين المتميز بالفرينة السوداء زيادة على الغبار وانعدام النظافة للأصناف المستوردة يرفض المستهلك الجزائري استهلاكها لما لها من قيمة مخبوزية رديئة لهذا يسعى الديوان الوطني للحبوب والتمهين البحث عن نوعية الحبوب بدلا من حجمها والزام الموردين على احترام التعهد.

الكمية :

تخضع الكمية المطلوبة للحبوب من طرف الديوان الوطني للحبوب والتمهين الى الزيادة أو النقصان بنسبة 10% من الكمية المطلوبة لفائدة المورد الذي يراعي امكانيات النقل للحبوب . يتم حساب الكمية المشتراة داخل الباخرة وهي مرسوفة في ميناء الجزائر للتفريغ ، كما يمكن حساب الكمية أثناء عملية الشحن من موانيء المورد تتحدد الفترة للشحن والتفريغ مدة شهر ويمكن أن تصل الى 20 يوم مع الأخذ في الاعتبار 8 أيام من أجل تغطية تأخير وصول البواخر بفعل العوامل المناخية أثناء الابحار أو مشاكل الشحن والتفريغ بالموانئ .

الأسعار :

تتحدد أسعار الحبوب بالدولار الأمريكي يعلن المورد عنها أو عبر السفارات الجزائرية من خلال بورصة شيكاغو مع مراعاة شروط الصفقة (C.I.F) أو شروط (F.O.B) اذا كان الاتفاق بين المورد والديوان الوطني للحبوب والتمهين بشحن الحبوب ال[illegible] الى غاية مخازن الباخرة تكون الصفقة F.O.B كما يلزم الوطني للحبوب والتمهين باستخدام بواخر البحرية الجزائرية وكذلك بواخرة أو استئجار بواخر ليكون في موعد الشحن والا أحتسبت عليه تكاليف التخزين كلما

يلزم الديوان الوطني للحبوب والتمهين بتأمين المنتجات من طرف الشركة الوطنية لتأمين واعادة التأمين .S.A.A.R وبالتالي فان سعر الشراء من الموانيء F.O.B لاتسجل تكاليف النقل والتأمين أما اذا استقبل الديوان الوطني للحبوب والتمهين بواخر مشحونة بالحبوب من الى غاية ميناء الجزائر يطلق على هذه الصفقة C.A.F أو C.I.F بحيث يتضمن سعر الشراء تكاليف النقل والتأمين باثبات المسندات المقدمة من طرف المورد..

أسعار الحبوب والشحن:

تتخذ أسعار الحبوب بالدولار الامريكي للطن متري ، حيث يبلغ المورد الديوان الوطني للحبوب أو السفارة الجزائرية بسعر الحبوب من خلال الاطلاع على بورصة شكاغو Chicago غير أن شحن الحبوب يتم اما عن طريق Golf أي الخليج الامريكي ،حيث يتعهد المورد بنقل 50% من البضاعة (الحبوب) على متن السفينة التي تحمل العلم الأمريكي ، والباقي يتم بالامكانيات الخاصة بالشركة الوطنية للنقل البحري (C.N.A.N)غير أن حداثة الشركة في نقل الحبوب وجهلها بالسوق العالمية زاد في ارتفاع تكاليف النقل خاصة ان ضعف الاسطول البحري الجزائري للحبوب الذي يحتوي على 12 باخرة لنقل الحبوب بينما للديوان الوطني للحبوب له أربعة بواخر منها 2 غير صالحة لايغطي الا نسبة 15% من حركة نقل الحبوب ، لهذا فان حركة النقل البحري للحبوب تعتمد على استئجار البواخر الأجنبية Affrètement لنقل الحبوب عن طريق (C.A.F) الى غاية الموانيء الجزائرية وبذلك تضاف تكاليف النقل على سعر الحبوب في اطار C.A.F فان ضعف الاساطيل البحرية لدول العالم الثالث ومنها الجزائر لاتسمح بزيادة تراكم المخزون في حالة أنخفاض في السعر العالمي للقمح فان بعد المسافة بين موانيء الدولة المنتجة المصدرة أمريكا

الشمالية وأستراليا وموانىء الجزائر يساعد على استئجار بواخر كبيرة الحمولة لاقتصادفي تكاليف النقل ، فان مثل هذه البواخر لايمكن ارساؤها في الموانيء الجزائرية فان فترات الجليد التي تسبب الاحواض الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية الى زيادة المسافة بحيث يتعذر على البواخر اجتياز الجليد ، وبهذا فان . كل من المورد والمستورد شحن من ميناء الولايات المتحدة الامريكية LANCOUVE فانقوف ، حيث تزداد المسافة لكل من المورد والمستورد وترتفع تكاليف النقل الاضافية .

الفصل الرابع

أثر السياسة الزراعية على تنمية زراعة المحاصيل الشتوية

المبحث الأول

المشاريع الإنمائية لزراعة المحاصيل الشتوية

المبحث الثاني

إعادة التنظيم الهيكلي لجهاز الإنتاجي للقطاع

المبحث الأول
المشاريع الانمائية لزراعة المحاصيل الشتوية

1- مشروع الجزائر للحبوب:

بالتعاون الفني مع المنظمة العالمية للتغذية والزراعة FAO تم انشاء مشروع الجزائر للحبوب 71/537 ALG بتاريخ 18 أوت 1971 يدخل المشروع ضمن الاستراتيجية العامة لتنمية زراعة المحاصيل الشتوية من خلال مخططات التنمية الزراعية لتقليص الفجوة الغذائية ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي ،لتأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان المتزايدة نتيجة ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي وتحسين الظروف الاجتماعية (الدخل) فكان ميلاد مشروع الجزائر 30 بمثابة تحويل الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية الى الزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية كان أنطلاق مشروع الجزائر 30 سنة بعد تطبيق أول مخطط رباعي (70-1973) الذي كان بمثابة تحول في السياسة الزراعية لانتاج المحاصيل الشتوية التي تبعته باقي مخططات التنمية الزراعية يهدف مشروع الجزائر 30 الى تعميم الزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية من خلال اختبار أصناف البذور ذات المردودية العالية واكثارها وفق الشروط الطبيعية Ecologique لمناطق الانتاج المختلفة.

عقلانية استعمال مدخلات الانتاج الوسيطة.

- ازالة الأراضي البور الغير المخدوم في مناطق الانتاج التي تتساقط فيها كمية الأمطار 450مم / السنة وزراعتها بالبقوليات أو زراعتها بالمحاصيل العلفية.

- أختيار الميكنة الزراعية حسب تضاريس التربة الزراعية Morphologique لمختلف الجهات ، خاصة في مناطق الانتاج التي تتبع دورات زراعية حديثة في الأراضي التي تحذف البور منها لزراعة ميديكاق Medicago الذي يزرع في المناطق التي لاتقل من 800 عن سطح البحر.

- تكوين اليد العاملة الزراعية المختصة في انتاج المحاصيل الشتوية .
- الأهتمام بالارشاد الزراعي ، وتوسيع دائرقه لتقريب فنيات الانتاج الى المنتجين ، وذلك بتخصيص مساحات زراعية للتجارب الميدانية للزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية أي تتبع استخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة ميدانيا من تحضير التربة لعملية الحرث والبذر وكيفية استعمال الاسمدة الكميائية ، وتحضير الأدوية الخاصة بمكافحة الاعشاب والأمراض: و ومعرفة نضج المحصول ، وفنيات الحصاد والدرس ، لمشروع الجزائر فروعا مختصة بانتاج المحاصيل الشتوية المكثفة عبرولايات الوطن المنتجة للحبوب منها الجزائر ، عنابة ، قسنطينة ، باتنة ، مدية ، تيزيوزو الاصنام مستغانم ، وهران ، تلمسان ، تيهيرت ، سعيدة ، سطيف .

لاهمية مناطق الانتاج تم انشاء محطتين تجريبتين بمدينتي وهران وقسنطينة وثلاثة دوائر نمونجية لكل من العالمة ، مهدية ، عين تموشنت ، كما استقطب مشروع الجزائر الاطارات المتخرجة من المعهد التكنولوجي الفلاحي للتدعيم الفي فيالانتاج ، وتم تأطير الدوائر التي لها أهمية كبيرة في انتاج المحاصيل الشتوية حيث تم تعيين 60 اطار ا مسوءولا عن هذه الدوائر .

2- معهد تنمية المحاصيل الكبري

تم انشاء المعهد الوطني لتنمية المحاصيل الكبري I.D.G.C بمرسوم 90-74 بتاريخ أول نوفمبر 1974 حيث أوكلت له مهمة مشروع الجزائر 30 وذلك من أجل تنظيم وتطوير انتاج المحاصيل الزراعية المكثفة ، وهو تحت وصاية وزارة الفلاحة يقوم المعهد بتجارب علمية وتطبيقية على أصناف بذور المحاصيل الشتوية والعمل على اكثار البذور الجيدة ذات المردودية العالية سواء كانت محلية أو مستوردة من الخارج خاصة القمح المكسيكي والايطالي اللذان تميزان بالمردودية العالية ، وكذلك العمل على ارشاد المنتجين بأهمية الاصناف الجيدة من البذور

في رفع الانتاج الكلي كما ونوعا ، توجد تقريبا سبعة محطات تجريبية تابعة للمعهد الوطني للتنمية المحاصيل الكبرى ،عبر مختلف ولايات الوطن المنتجة للحبوب ، تقوم بالأعمال التالية :

- تنفيذ خطة الانتاج الزراعي التي تعيد ها وزارة الفلاحة .
- العمل على زراعة أصناف البذور الجيدة ذات المردودية العالية .
- اكثار البذور الجيدة سواء كانت محلية أومستوردة من الخارج .
- استخدام المعدات الزراعية الحديثة ومعرفة مدى صلاحيتها للتربة الزراعية
- اتباع طرق الانتاج الحديثة ، للزراعة المكثفة من تحضير التربة لعملية الحرث والبذر واستخدام مدخلات الانتاج الوسيطة الى نهاية معرفة نضج المحصول والطرق الفنية المتبعة في حصد المحصول.
- رفع من الجانب الفزيائي للتربة الزراعية باستخدام الأسمدة الكميائية وفق المقادير المناسبة .
- مكافحة الأعشاب الضارة والحشارات بالمبيدات .
- تكوين فترات تربصية للمنتجين لتتبع فنيات الانتاج الحديثة وفق تسلسل عمليات الانتاج المختلفة للزراعة المكثفة .

المياه درجة الحرارة وعمق التربة .

زراعة المحاصيل الشتوية زراعة بعلية تعتمد على سقوط الأمطار السنوية ، وتوزيعها الغير المنتظم وهي تعتبر المصدر الأساسي للرطوبة تتراوح كمية الأمطار المتساقطة في السنة بين 350-550 ملم باختلاف مناطق الانتاج كما أن التقلبات في درجة الحرارة يوءثر على عملية الانبات والتزهير فصل درجة الحرارة شتاءا في منطقة الهضاب العليا بين الصفر وسبعة درجات بينما المناطق الشمالية تمتاز بشتاء دافىء تتراوح درجة الحرارة بين 5-15 درجة وانخفاض درجة الحرارة تحت الصفر وسقوط الجليد في الربيع يوءثران على تكوين الحبوب واتلاف السنابل أي فساد المحصول ، كما أن هبوب الرياح

الجنوبية (السيركو) "رياح قبلية" التي تصادف عملية التلقيح والاخصاب تعمل على تجفيف حبوب اللقاح وترفع من نسبة العقم ان تأخر سقوط الأمطار الربيعية وارتفاع درجة الحرارة تعمل على فقدان الرطوبة من التربة ، يلعب دور عمق التربة السطحية والقليلة العمق الى الجفاف المبكر في أواخر الربيع أكثر من غيرها .. الأراضي العميقة تستطيع الاحتفاظ برطوبتها مدة طويلة من الارض السطحية أو القليلة العمق لذلك تصبح الأرض العميقة أرض القمح الصلب فالأراضي الزراعية للقمح اللين أقل عمقا بهذا ينصح بزراعة القمح اللين بدلا من القمح الصلب حيث خصت المنطقة الشمالية الغربية (وهران) بزراعة القمح اللين لكون أراضيها سطحية وتتعرض الى الجفاف المبكر للفترة الربيعية ، المعهد الوطني لتنمية المحاصيل الكبرى عمل على إكثار أصناف البذور ذات المردودية العالية المبكرة النضج واتباع طرق فنية ملائمة لزراعتها خاصة عمق التربة والأسمدة الكيمائية المنتشرة والدورات الزراعية المتبعة لتقاوم الجفاف المبكر الذي يجتاح البلاد في فترة النضج ..

تتعرض حوالي 30% من المساحة المزروعة بالمحاصيل الشتوية للجليد في فترة الربيع والرياح الجنوبية (القبلية) (توصل المركز العربي للدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ([illegible]) الى عدة سلالات (أكشاد) عالية الانتاجية تحت ظروف الزراعة الجافة هذا وأوجد بعض الحلول في أساليب زراعة هذين المحصولين (القمح والشعير) مثل أعماق التربة الزراعية موعد الزراعة وأفضل كميات البذور ولاتزال بعض الدراسات في طريق الانتهاء مثل كميات الأسمدة الأزوتية والوفوسفاتية وبالتسميد بالعناصر النادرة ومعرفة أفضل تعاقب للمحاصيل في الدراسات الزراعية مع البقوليات والأعلاف تفتقر التربة الزراعية من مكوناتها المعدنية خاصة عنصر الفوسفور وفقيرة أيضا من الدبال Humus وغنية بعنصر البوتاس (الكلس) كما أدى الى انخفاض المردودية الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الشتوية .

1)أسلوب تطوير الزراعة في المناطق البعلية مارس 1981 ص: 54
تقرير ندوة المحاصيل الحقلية الرابعة للمختصين العرب.

متوسط درجة الحرارة درجة مئوية

(1)

المنطقة	الشتاء	الصيف
المناطق الساحلية	5 _15	30 _ 35
الهضاب العليا	صفر_7	45
المناطق الجنوبية	تحت الصفر_30	45

1) زراعة القمح في الجزائر ص27

د: عادل بازرباش خبيرمنظمة الاغذية والزراعة

المطلب الخامس : المستثمرات الفلاحية وعوائقها على الانتاج الموسع :

3- تركيب المساحة المنزرعة للمحاصيل الشتوية

تقع معظم المساحة المنزرعة بالمحاصيل الشتوية بين سلسلتين من الجبال (الاطلسي التلي والاطلسي الصحراوي) ع أديا الى أختلاف المناخ وسقوط كمية الأمطار من منطقة الى أخرى ، و بهذا يكون تقسيم أو تركيب المساحات المنزرعة بالمحاصيل الشتوية وفق كمية الأمطار المتساقطة في السنة أي تقسيم مناطق الانتاج وفق كمية الأمطار المتساقطة في السنة الى أربعة مناطق رئيسية للانتاج المحاصيل الشتوية .

المنطقة : (A) تشمل المنطقة (A) المناطق الساحلية حيث تتساقط كمية الأمطار الشتوية أكثر من 600ملم / السنة كما تدخل زراعة النقلة (البور) في الدورة الزراعية الثنائية مع القمح والشعير ، تمتاز التربة الزراعية بخصوبة مكوناتها العضوية ، تساعد على استغلالها دون تركها بورا ، ركز مشروع برنامج تنفيذ الزراعية المكثفة بتوسيع أفقيا . زراعة النقلة (المول) دون ترك الأرض بور ، حيث تمنع أن تترك المنطقة (A) بورا . سواء كان مخدوم أو غير مخدوم .

المنطقة (B) تشمل المنطقة (B) المناطق الشبه الساحلية منها الشلف الأعلى تتساقط كمية الأمطار سنويا بين (450-600ملم) تخضع المنطقة (B) الى برنامج تنفيذ الزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية مع زراعة نبات النغلة (المول) الذي يدخل في دورة زراعية ثنائية مع القمح والشعير وتوسيع زراعته بدلا من ترك الأرض بورا سواء كان مخدوم أو غير مخدوم تعتبر منطقة (B) نفس منطقة (A) من حيث تنفيذ برنامج الزراعة المكثفة .

المنطقة : (C) تشمل المنطقة (C) مناطق الهضاب العليا حيث تتساقط كمية الأمطار سنويا بين (220-350ملم) وهي المناطق التي يتركز فيها مشروع تنفيذ الزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية مع زراعة

البقوليات التي تدخل في دورة زراعية ثنائية مع القمح والشعير ، أو زراعة الأعلاف دون ترك الأرض بور بدون خدمة ؛ كما تحرث الأرض بعد حصاد العلف مباشرة حتى تحتفظ التربة الزراعية بالرطوبة لأن مناطق الهضاب العليا تتعرض للجفاف المبكر في فترات الربيع.

المنطقة : (D) تشمل المناطق الرعوية (السهوب) حيث تتساقط كمية الأمطار بين (220_350ملم) حيث تنتشر زراعة المحاصيل الشتوية مع تدني المردودية الانتاجية الهكتارية بينما توصل المركز العربي للدراسات المناطق الجافة والبعلية على سلالات (أكساد) عالية الانتاجية تحت الظروف الجافة لكمية الأمطار المتساقطة في السنة بين (250_350ملم) فان السقوط الغير المنتظم لكمية الأمطار الشتوية جعل منطقة (D) ذات الطابع الرعوية تصلح كمرعى طبيعي لتربية الماشية ، فان حراثة أراضي المنطقة (D) يعرض المنطقة الى التصحر بفعل التعرية للأرض من جراء عملية الحرث والجفاف بفعل الرياح الجنوبية.

المنطقة الجبلية :

تنتشر زراعة المحاصيل الشتوية في المناطق الجبلية ذات الانحدار 24٪ تعرض التربة الزراعية الى الانجراف وافتقار عناصر التربة الزراعية .وبالتالي ضعف المردودية الانتاجية الهكتارية ، كما أن انحدار الأرض الزراعية لا يساعد ادخال المعدات . . . وأدوات الانتاج بحث تبقى زراعة هامشية لانتاج القمح والشعير فإن تعجة الأراضي الجبلية بالغراسات وتربية الدواجن والماشية بدلا من زراعة المحاصيل الشتوية يضمن دخلا للمنتجين زيادة على المحافظة على التربة الزراعية من الانجراف.

4ـ اختيار مدخلات الانتاج الوسيطة وفق مناطق الانتاج المناخية

أـ توزيع أصناف البذور وفق مناطق الانتاج المناخية :

قام المعهد الوطني للابحاث الزراعية باعادة تجربة أصناف البذور ذات المردودية العالية المستوردة امن الدول المنتجة لها (المكسيك ايطاليا ، فرنسا) قبل تعميمها في الزراعة الجزائرية ، لمراقبتها من ناحية الانتاج والمقاومة للأمراض والظروف الطبيعية (نقص كمية الأمطار ، البرد الصقيع..) حيى يتم أكثارها لابدمن مراعاة المعايير التالية للبدور الجيدة أن تحافظ على نقاوتها الوراثية تساوي على الأقل 98٪ ولاتقل من 90٪ أن تكون خالية من الشوائب كبذور الحشائش وغير مصابة بالأمراض ، توءمن نسبة الانبات علية تساوي 85٪ وحد أدنى لنقاوة النوع 998٪ بالتعاون مع المعهد الوطني لنتيجة المحاصيل الكبرى عبر محطاته التجريبية المتواجدة عبر مختلف مناطق الانتاج المناخية للبلاد ثم اكثار اصناف البذور ذات المردودية العالية وفق مناطق الانتاج المناخية وتعميمها وفق الخريطة المناخية ، كما تم اكثار أصناف البذور الهجبنة (الاصناف المحلية x المستوردة) لماتمتاز به من مقاومة للامراض وذات قيمة غذائية جيدة صالحة للصناعات الغذائية بينما لاتتجاوز ا المردودية الانتاجية 7قنطار في الهكتار ، أما أصناف البذور ذات المردودية العالية أعطت نتائج جد حسنة في بعض مناطق الانتاج من البلاد ،حيث بلغ متوسط المردودية الانتاجية الهكتارية بين30ـ40 قنطار في الهكتار ، أن تعرض بلاد نا الى التقلبات المناخية واجتياح الجفاف ففي بعض السنين لاتصل كمية الأمطار الى300 ملم في السنة مماجعل أهتمام كل من المعهد الوطني لتنمية المحاصيل الكبرى على حصر واستنباط السلالات ذات المردودية العالية المبكرة النضج ، وتطوير فنيات الانتاج الخاصة بها كتحضير التربة وعمق الحرث والاسمدة الكميائية والمبيدات والدورات الزراعية المتبعة .

توزيـــع أصنـــاف البـــذور وفق المناطـق الزراعيـة المناخيـة

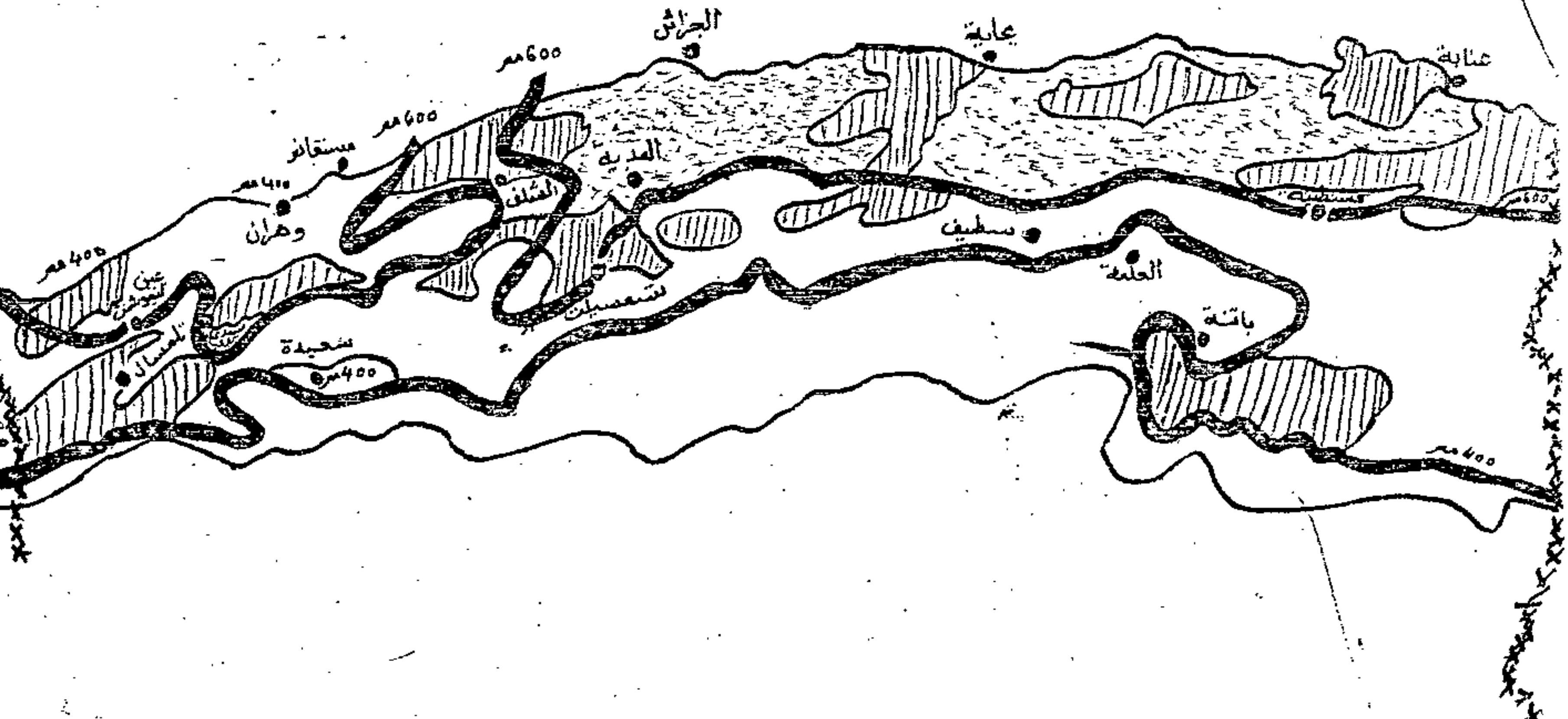
المناطـــق المناخيـــــة	الأنواع	الأصنـــــــاف
السهول الساحلية والشبه الساحلية كمية الأمطار أكثر من 600 ملم / السنة شتاء دافيء مع عدم وجود أو قلة الصقيع الزراعية المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية أصناف البذور مبكرة ومقاومة للامراض	القمح اللين	إينيكا INIA سطرابلـي فلورانس سلطان
	القمح الصلب	واد الزناتي بيدي BIDI 17 اينرات كوكوريت COCORIT 71
السهول المرتفعة من (700-900 متر) كمية الأمطار المتساقطة بين 500-650 ملم في السنة، الشتاء بارد ووجود الصقيع أصناف البذور نصف مبكرة.	القمح الصلب	ستطرابلي سلطان ماهون ذيمياس
	القمح الصلب	الهضبة وادالزناتي 368

.../...

السهول المرتفعة التلية تحتوي على منطقتين حسب كمية الأمطار السنوية (400_500ملم) و(500_600ملم) شتاء بارد وجود الصقيع الزراعية نصف مكثفة أصناف البذور مبكرة والنصف المتأخرة	القمح الليـن	سيتي سيروس (400_500ملم) [illegible] ماهون ديمايس (500_600ملم) أستطرابلي (500_600ملم)
	القمح الصلـب	محمد بن بشير _ الهضبة زناتي بوتاي
السهول المنخفضة التلية الداخلية كمية الأمطار المتساقطة / السنة بين (350_500ملم)	القمح الليـن	سيتي سيروس سلطان (300_400ملم)
الصقيع في الربيع غير موجود أو قليل أصناف مبكرة النضج	القمح الصلـب	واد الزناتي 368 كوكوريت جوري [illegible] اينر 691 (400_500ملم)
المنطقة الهامشية كمية الأمطار المتساقطة في السنة أقل من 400ملم) يوجد الصقيع الشتاء بارد زراعة القمح والشعير غير مكثفة (الزراعة العاديـة)	الشعيـر القمح	سعيدة تنزرع في الوسط والغرب تيشيدرات في الشرق أصناف محلية زراعتها غير مكثفة.

*انزا، صنف القمح اللين يد أكثاره سنة 1982، حيث يؤهل أن يحل بديلا عن أصناف القمح اللين المزروعة، يلائم مناطق الانتاج التي تزيد فيها كمية الامطار عن 400ملم / السنة.

الأصناف والمناطق الزراعية المناخية للمحاصيل الشتوية



المرجع: الخصائص الرئيسية لمختلف أصناف الحبوب الشتوية "وزارة الفلاحة والثورة الزراعية" مشروع الحبوب [redacted] 1974

ب : اكثار وتوزيع البذور الجيدة

يقوم المعهد الوطني لتنمية المحاصيل الكبرى عبر محطاته التجريبية المتواجدة عبر مختلف مناطق الانتاج المناخية للبلاد بانتاج المرحلة الأولى للبذور الجيدة ، فان ضعف تلبية احتياجات المنتجين من البذور الجيدة ، سمح للمعهد الوطني لتنمية المحاصيل الكبرى على التوسع الأفقي لانتاج البذور الجيدة حيث خص بعض الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع الاشتراكي وفق شروط موضوعية بانتاج المرحلة الأولى للبذور الجيدة ، كما تخضع الوحدات الانتاجية للانتاج الأولي للبذور الجيدة لمراقبة اللجنة المتكونة من ممثل وزارة الفلاحة للولاية ، وعون من المصالح التجريبية لفحص في عين المكان المساحات المنزرعة ومعرفة المردودية حتى تتمكن اللجنة من اعطاء الاعتماد للوحدة الانتاجية بانتاج البذور الأولي الجيدة أو تلغي الاعتماد اذا رأت مانع لذلك ، تجري عن طريق الفحص المخبري العينات المأخوذة من الوحدات المنتجة للبذور الجيدة من أجل معرفة المعايير اللازمة للبذور الجيدة نقاوة الصنف تساوي على الأقل 96% ولا تقل عن 90% وحد أدنى لنسبة الانبات 85% وحد أدنى لنقاوة النوع 99% يضمن الديوان الوطني المهني للحبوب بتوزيع البذور المرخصة لأول اكثار R1 وثاني اكثار R2 على منتجي الحبوب حسب مخطط الانتاج المقدم من طرف وزارة الفلاحة ، فان صلاحية الديوان الوطني المهني للحبوب تسمح له بمراقبة انتاج المرحلة الأولى للبذور الجيدة لدى الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع الاشتراكي ، ثبت بأن البذور الجيدة تزيد في الانتاج بنسبة 30% من انتاج البذور المحلية ، فان البذور الجيدة الموزعة على المنتجين تكون معتمدة من طرف الديوان الوطني المهني للحبوب وذات بطاقة غنية ، كما تعقم البذور الجيدة ضد الأمراض والحشرات ، توزع بذور القمح الصلب واللين قبل أول نوفمبر والشعير قبل 15 سبتمبر حتى لا يكون هناك تأخير في عملية البذر ، فان البذور الغير

المعقمة جدخطيرة على الانتاج حيث تصاب بالأمراض ومن أشهرهذه الأمراض تقحم الساق وصداء القمح الذي يوءثر تأثيرا كبيرا على الانتاج حيث ينخفض الانتاج أكثر من 50٪ ٪ لهذا لابد من تطهير البذور والاستعانة بالإرشادات التي تقدمها مصلحة وقاية النباتات ولابد من زراعة البذور المعقمة من الديوان الوطني المهني للحبوب.

جـ - نشر الاسمدة الكيميائية وفق مناطق الانتاج المناخية :

سقوط الامطار أكثر من 500 ملم / السنة :

المناطق التي تتساقط فيها كمية الامطار أكثر من 500 ملم في السنة قبل زراعة القمح يظهر كل من السماد الازوتي والفوسفور بحراثة سطحية (سبتمبر/نوفمبر في شكل خليط بكميات 40 الى 45 وحدة أزوت في الهكتار في شكل سلطنات الامونيات أو أمونتيرات (حيث يحتفظ في التربة ويستفيد النبات عند نموه تعمل الامطار الخريفية على ذوبان الازوت) و 40 الى 45 وحدة فوسفور 05 ٪ على شكل سوبرفوسطات ، وخلال فترة نمو النبات القمح ينشر على سطح التربة 35 الى 45 وحدة أزوت على شكل أمونيترات في نهاية جانفي في المناطق الحارة ، وفي شهر فيفري وبداية مارس في المناطق ذات الشتاء البارد (الهضاب العليا) حتى يذوب السماد ويستفيد النبات في مرحلة نموه ، تبقى أهمية السماد الازوتي مرتبطة بكمية الامطار المتساقطة ومدى توزيعها المنتظم ارتفاع كمية الامطار وعدم انتظامها يوءدي الى ذوبان الاسمدة الازوتية بسرعة أي غسل التربة دون استفادة النبات من السماد الازوتي ، كما أن قلة سقوط الامطار وعدم انتظامها تؤدي الى اضرار بالنبات الى الجفاف ، واكثار في النمو الخضري لهذا يجب مراعاة النشر المنتظم للاسمدة حتى يستفيد منها النبات كما أن تأخر نشر الاسمدة الازوتية في مواعدها يوءدي الى تأخر نضج المحصول ، كما يجب مراعاة أصناف القمح المبكرة النضج حيث تنتهي مرحلة النمو والارتفاع قبل الاصناف المتأخرة والنصف المتأخرة ، في نشر الاسمدة الازوتية .

سقوط الامطار بين 400-500 ملم / السنة

المناطق التي تتساقط فيها كمية الامطار بين 400-500 ملم سنويا تختلف كمية الاسمدة المنشرة في في الهكتار باختلاف كمية الأمطار المتساقطة في السنة حيث يظهر قبل زراعة القمح كمية 33 وحدة أزوت و 45 وحدة فوسفور

في الهكتار وخلال (مرحلة الانبات (النمو) ينشر على سطح التربة 33 وحدة أزوت في الهكتار في شكل أمونيترات.

سقوط الأمطار بين 325_400 ملم / السنة

المناطق التي تتساقط فيها كمية الأمطار بين 325_400 ملم يظهر خليط من 20 وحدة أزوت مع 45 وحدة فوسفور P_2O_5 قبل زراعة القمح كما يفضل أن يستعمل الأزوت في شكل أمونياك خلال عملية الانبات (النمو) ينشر الأزوت على سطح التربة بين 10_20 وحدة أزوت حسب كمية الأمطار المتساقطة .

سقوط الأمطار أقل من 300 ملم / السنة :

المناطق التي تتساقط كمية الأمطار السنوية أقل من 300 ملم خاصة مناطق الانتاج الشبه الصحراوية (التلال) فان كمية الأمطار المتساقطة في السنة لا تتجاوز 300 ملم فان استعمال الأسمدة الكيمائية فهي غير مجدي حيث يعمل على جفاف المحصول من الماء واكثار النمو الخضري لنقص المياه اللازمة لذوبان الأسمدة الكيمائية ، ينصح عدم استعمال الأسمدة الكيمائية في المناطق التي تقل عن 300 ملم ، كما أن زراعة المحاصيل الشتوية ينصح بعدم زراعتها وترك المساحة مرعى لتربية الماشية حتى لا تتعرض من جراء الحرث بالتصحر

تسميد القمح ذو المردودية العالية حسب مناطق الانتاج المناخية :

بعد التجارب التي قام بها المعهد الوطني للأبحاث الزراعية على تسميد القمح ذو المردودية العالية أعطى المعايير اللازمة لتسميد القمح والمر دودية العالية بالأسمدة الأزوتية والفوسفاتية والبوتاسية حيث تعتبر هذه الأسمدة ضرورية من أجل رفع المردودية الانتاجية الهكتارية لأصناف القمح المستوردة ملائمة كمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها المنتظم وذلك بتصنيف كمية الأسمدة الكيمائية في الهكتار وفي كمية الأمطار المتساقطة سنويا أي حسب مناطق الانتاج المناخية حتى تعطي الأصناف المستوردة

مردوديـــة انتاجيـــة عاليـــة لمالهـا منأرتبـــاط بيـــن كميـــة السمـــاد المنثـــر والمياه اللازمـــة لذوبانـــه حتىيستفيـــدمنه النبـــات في مراحـــل نمـــوه .

تسميــدالشمح ذو المردوديــــة العاليـــة

بالوحـدات المخصبـة المحولة الى كيلوغرامـات تعادفي الهكتار (1)

متوسطكمية الأمطـار المتساقطة / السنة	الأسمدة الفوسفاتيـــة		الأسمدة الأزوتيـــة		
	الوبر فوسفـــات		أثناء البذر		نهاية جافي وعند
	%46	%16	%33	%22	%33
أكثرمن600 ملم	150/100	400/300	133	200	133
600_500 ملم	150/100	400/300	133	200	100
400_500ملم	100	300	1[illegible]0	150	100
أقل من400ملم	100	300	100	150	66_0كن

بالتالي الرفع منالمردوديـــة الانتاجيـــة الهكتاريـة ، حيـث منخلال التجارب التـــي قامبهـــا المعهد الوطني للابحـــاث الزراعيـــة حولتسميـــد أصناف البذورذات المردودية العاليـــة المستوردة منالمكسيـــك وفرنســـا أعطتنتائـــج جدحسنـــة ، ان نشـــر200 كلغ من سوبرفوسفـــات الثلاثي فيالهكتـــار أدى الى الزيـــادة المحصـــول بنسبة 91% وأن أكثـــر 120 وحـــدة من النتروجيـــن : الهكتـــار يوءدي الى الزيـــادة المحصول بحوالي64% فان توفر المـــاء فيفتـــرات احتيـــاجـــات النبـــات يساعـــدعلى امتصـــاص العناصـــر المعدنيـــة المذابـــةفي المـــاء (الأسمدة الكيمائيـــة) وبالتـــالي رفع الانتـــاج .

---

1) E.S.G.C : Culture du ble haut rendement novembre 1982.

تأثير التسميد الفوسفاتي على انتاج القمح اللين

الموسم	سوبرفوسفات ثلاثي 45% كجم :/ الهكتار	متوسط محصول الحبوب كلم / الهكتار	الزيادة كيلوغرام	%
تجربة 1975/74	50	1680		
	150	2030	350	82
تجربة 1976/75	صفر	550		
	200	1050	500	91

تأثير التسميد النتروجين على انتاج القمح (متوسط 12 صنف من القمح)

[illegible]	فترات الأمونيوم 33% وحدة أزوت	متوسط محصول الحبوب كلغ / الهكتار	الزيادة : كلم	%
	صفر	1015	-	
تجربة 1976/75	60	3162	1146	56ر9
	120	3296	1281	63ر6

1) زراعة القمح في الجزائر

د/ عادل بازر باش خير منظمة الاغذية والزراعية ص:27.

كمية الاسمدة الموزعة لاصناف القمح ذات المردودية العالية والمحلية / الهكتارية

توصل المعهد الوطني للابحاث الزراعية بعد التجارب العديدة في تسميد الاصناف ذات المردودية العالية والمحلية للقمح بنوعية يتبين من الجدول اختلاف كمية السماد الكيميائي المنثرة لكل من القمح ذو المردودية العالية وأصناف القمح المحلية وذلك وفق مناطق الانتاج المختلفة للبلاد ، فأصناف القمح ذو المردودية العالية في المنطقة الشمالية تحتاج الى السماد الكيميائي تفوق الاقماح المحلية في نفس منطقة الانتاج تحتاج أصناف القمح ذو المردودية العالية من سوبر فوسفات ثلاثي 45% بين 150-200 كيلوغرام في الهكتار في المناطق الشمالية من البلاد ومن نترات أمونيوم 33% بين 150-200 كيلوغرام في الهكتار، بينما الاصناف القمح المحلية تحتاج الى كمية من سوبر فوسفات ثلاثي 45% 150 كيلوغرام في الهكتار، ومن فترات أمونيوم 33% 150 كيلوغرام في الهكتار، أما المناطق الوسطى من البلاد فانها تحتاج الى كمية الاسمدة الكميائية أقل من المنطقة الشمالية وذلك باختلاف سقوط الامطار حيث تتجاوز كمية الامطار المتساقطة في السنة في المنطقة الشمالية 600 ملم بينما المناطق الوسطى تقل فيها سقوط الامطار السنوية عن 600 ملم فاحتياجات أصناف القمح ذو المردودية العالية والمحلية في المناطق الوسطى تقل عن المناطق الشمالية ، بينما تختلف احتياجات الاصناف ذات المردودية العالية عن الاصناف المحلية في نفس منطقة الانتاج من وسط البلاد تحتاج الاصناف ذات المردودية العالية من سوبر فوسفات ثلاثي 45% بين 100-150 كيلوغرام في الهكتار ومن فترات أمونيوم 33% بين 100-150 كيلوغرام في الهكتار بينما الاصناف المحلية تحتاج من سوبر فوسفات الثلاثي 45% - 100 كيلوغرام في الهكتار ومن نترات أمونيوم 33% 100 كيلوغرام في الهكتار يتبين من الجدول انه كلما أبتعدنا عن المنطقة الشمالية تقل كمية الاسمدة الموزعة على الاصناف ذات المردودية العالية والمحلية فالمنطقة الجنوبية للبلاد يقل فيها استعمال الاسمدة الكميائية وذلك لضعف سقوط الامطار ففي بعض السنوات لاتتجاوز 300 ملم في السنة

اصنـــاف البـــذور ذات المردوديـــة العاليـــة في المناطـــق الجنوبيـــة من سوبرفوسفات ثلاثـــي 45% 100كيلـوغرام في الهكتـار ومن فترات أمونيوم 33% 50ـ100 كيلوغرام في الهكتـــار وهي لاتختلـــف مع الاصنـــاف المحليـــة في الكميـــة المستعملـــة ، ترتبـط المردودية الانتاجيـــة للاصنـــاف ذات المردوديـــة العاليـــة والمحليـــة بكميـــة الامطـــار والسمـــــاد الموزع غيرأن تذبـــذب كميـــة الامطـــار المتساقطـــة في السنـــة وتوزيعهـــا الغير المنتظـــم أدى الى تدنـــي وتقلبـــا في المردوديـــة الانتاجيـــة للاصنـــاف ذات المردوديــــــــة العاليـــة والمحليـــة من مو سم فلاحـــي لاخر للزراعـــة البعليـــة لضمان المردوديـــــة الانتاجيـــة للاصنـــاف ذات المردوديـــة العاليـــة والمحليـــة لابدمن توفيـــر الميــــــاء اللازمـــة لاحتياجـــات النبـــات عند نمـــوه ومدخـــلات الانتاج الوسيطـــة أي الاسمـــــدة الكميائيـــة الموزعـــة على مراحـــل نمـــوالنبـــات تعتبـــرطريقـــة الري المحوري مــــن أنجـــع الطـــرق لرفـــع وتنظيـــم المردوديـــة الانتاجيـــة للانتاج ذات المردوديـــــــة العاليـــة حيث أعطـــت التجـــارب لطريقـــة الري المحوري للاصنـــاف ذات المردودية العاليـــة مع أحتـــرام توزيـــع الاسمـــدة الكميـــائيـــة مردوديـــة انتاجيـــة في الهكتـــار 65 قنطـــار / الهكتـــار أن مســـح أراضـــي الانتـــاج للمحاصيـــل الشتويـــة التي تعتمـــد عليهـــا في ادخـــال طريقـــة الري المحوري تكـــون بمثـــابة مناطق الانتـــاج التــــي تؤامـــن الغـــذاء الاســـاسي للسكـــان وذلـــك بالرفـــع في الانتـــاج الكلـــي الخالــــي من التقلبـــات المناخيـــة وتكـــون بذلـــك حققنـــا الزراعة المكثفـــة للانتـــاج المحاصيـــل الشتويـــــة .

كميـــة الاسمـــدة المقـــررة لزراعـات القمـح كيلوغرام /هكتار

المنطقـة	الأقمـاح عالية الانتـاج		الأقماح المحليـــة	
	سوبرفوسفات ثلاثي 45%	نترات أمونيوم 33%	سوبرفوسفات ثلاثي 45%	نترات أمونيوم 33%
الشمـــال	200_150	200_150	150	150
الوســـط	150_100	150_100	100	100
الجنــــوب	100	100_50	100	100_50

مبيــدات الحشـائـش الضــارة

التهيئـــة غيـــر الجيـــدة للأراضـــي والاستعمـال الســـيء في نشر الأسمدة الكيميائيـــة يساعـــد على اكثـــار الحشائـــش الضـــارة بالمحصـول التي تنافـس نموالنباتـات في امتصــاص الموادالمعدنيـــة المذابـــةفي التربـــة ، يـــرش مبيـــد الحشـائـــش فيشكـــل استـــر 2،4 د أثنـــاء فتـــرة نموالنبـات وأثنـــاء مرحلـــة الارتفــــاع مع مراعـــاة القواعـــد الأساسيـــة عنـــد الرش مع تجنـب الرش في أوقات هبـــــوب الريـــاح حتى لاينتقـــل المبيـــدمن الرقعـــة الزراعيـة المراد رشهـــا ،كمايجب مراعـاة درجـــة الحرارة فان الارتفـــاع في درجـــة الحرارة أكثـــر من 20 درجـــة مئويـــــــة ينصـــح بعـــدم الرش تتطلـــــب عمليـــة الرش الوقايـــة وضبـــط الآلات تتراوح الكمية المستخدمـــة في الهكتـــار من المـادة الفعالـــة 2،4 د بين 500_700 غرام وذلـــك حســـب الشركـــات الصناعيـــة التي تقـــوم بتحضيـــره .

مشـــروع برنامـــج تكثيـــف الانتـــاج الزراعـــي:

خلال المخططيـن الرباعيين (70ـ1977) كانت الزراعـة المكثفـة لانتاج المحاصيل الشتويـة مركزة على القطـاع الاشتراكـي الزراعـي ، حيث أدخلت عليه فنيـات الانتـاج للزراعـة المكثفـة منها ادخـال أصناف البذور ذات المردوديـة العاليـة والمبكـرة النضـج والمقاومـة للأمـراض والملائمـة لمناطـق الانتـاج المختلفـة حسب كمية الأمطـار المتساقطـة في السنـة والنشر العقلاني للأسمدة الكيمائيـة ومكافحـة الأعشـاب الضـارة والأمـراض بواسطـة المبيدات واتبـاع الدورة الزراعية الثانيـة العلفيـة والبقوليـة للرفع من الجانب الفزيائـي للتربة كما تكويـن وارشـاد اليد العاملـة الزراعيـة لتأهيلهـا بقيام تسلسـل العمليـات الزراعيـة المكثفـة مما أعطـى خلال هـذه الفترة تجربة ميدانيـة للزراعـة المكثفـة للقطـاع الاشتـراكـي الزراعـي تحت اشـراف المعهـد الوطنـي لتنميـة المحاصيـل الكبـرى الذي كـان يقـوم بالتتبع الفنـي لمستلزمـات الانتـاج الوسيطـة وتطويرهـا وفق احتياجات الزراعـة المكثفـة ومناطـق الانتـاج المختلفـة للبـلاد مع مراعاة العوامـل الطبيعية للانتـاج فكان تطبيـق مشـروع برنـامـج تكثيـف الانتـاج الزراعـي خلال المخطـط الخماسـي الأول والثانـي يهـدف الى تعميـم فنيـات الانتاج للزراعـة المكثفـة الى كل من القطـاع الخـاص والثورة الزراعيـة قبل عمليـة الهيكلـة ، وادخال المحاصيـل العلفيـة والبقوليـات ، في دورة زراعيـة ثنائيـة مع القمـح والشعيـر بدلا من تـرك الأرض بورا غيـر مخـدوم ، حتى تشمـل الزراعـة المكثفـة للانتـاج المحاصيـل الشتويـة القطـاع الزراعـي العام والخـاص تمثل زراعـة القمح بنوعيـة الصلـب والليـن حوالي 80% من المساحـة المقترحـة التي يشملهـا المشـروع (مناطق الهضـاب العليـة والمناطـق التي يقـل ارتفاعهـا عن 800 متر من سطح البحـر) حتى سنـة 1990 ثم تستقـر بعد ذلـك على امتـداد السنوات التاليـة عام 2000.

أ ـ بيئـــة المشـــــروع:

يهـدف مشـــروع برنامـج تنفيـذ الزراعـــة المكثفـــة منطقتيـن أساسيتيـــــــن ترتكـــزفيهمـا زراعـــة الحبـــوب منها القمـــح الصلـــب والليـــن والشعيـــر تتضمن المخطط المقترحـــــة الموقعيـــن الأساسييـــن التالييـــن:

1ـ منطقـــة الهضـــاب العليـــا وتشكـــل حوالي 67% من مجمل الأراضي الحبوب لتطبيق فنيـــات الانتـــاج الحديثـــة للزراعة المكثفـــة كما تدخـــل زراعة البقوليـــات والمحاصيل العلفيـــة في دورة زراعيـــة ثنائيـــة مع القمح والشعيـــر بديلا من ترك الأرض بور غيـــر مخـــــدوم لرفـــع الأزوت في التربـــة الزراعيـــة وتنميـــة الثروة الحيوانيـــة .

2ـ مناطـــق السواحـــل والوســـط من البـــلاد والتي يقل ارتفاعهـــا عن 800 متر عن سطح البحـــر تعمم فيهـــا زراعـــة النقلـــة (المدك) وهو محصـــول علفي مستورد من أستراليـــا ليدخـــل في دورة زراعيـــة ثنائيـــة مع القمـــح والشعيـــر ،حيث أعطـــى نتائـــج جد حسنـــة في رفـــع العناصـــر المخصبـــة للتربـــة خاصـــة الأزوت ، كما يرفـــع من انتـــاج الثـــروة الحيوانيـــــــــة .

ب ـ منطقـــة **الهضـــاب العليـــا** :

يخصـــص مشـــروع برنامج تنفيـــذ الزراعـــة المكثفـــة منطقـــة الهضـــاب العليـــا من البـــلاد التي تتركـــز فيهـــا زراعـــة القمح الصلـــب والليـــن والشعيـــر نسبـــة 67% مـــن المساحـــة المنزرعـــة بالقمـــح بنوعية والشعيـــر تخضـــع الى فنيـــات الانتـــــاج الحديـــث للزراعـــة المكثفـــة ، وادخـــال زراعـــة البقوليـــات في دورة زراعيـــــــة ثنائيـــة مع القمح والشعيـــر ، حيث أنطلـــق المشروع بـ 250 ألف هكتـــار كمرحلـــــــة أولى (1980ـ1985) ، لتطوير فنيـــات الانتاج للزراعة المكثفـــة حول المساحـــــات المقترحـــة لمناطـــق الهضـــاب العليـــا (تيارت،سطيـــف) وتعميمهـــا ،أمـــــا المرحلـــة الثـــانيـــة للمشـــروع (1986ـ1990) شملـــت قرابـــة 500 ألف هكتـــار

تخضع الى فنيات الانتاج الحديث للزراعة المكثفة ثم تستقر بعد ذلك المساحة المنزرعة الى غاية سنة 2000 ادخال زراعة البقوليات في دورة زراعة ثنائية مع القمح والشعير يؤدي الى رفع الأزوت في التربة الزراعية ، حيث تحتوي جذور البقوليات على عقد أزوتية تتحلل الى أزوت بدلا من ترك الارض بور غير مخدوم .

جـ - **المناطق الساحلية والوسطى:**

يخصص مشروع برنامج تنفيذ الزراعة المكثفة ، المناطق الساحلية والوسطى من البلاد التي يقل ارتفاعها من 800 متر من سطح البحر بزراعة نبات النفلة (المدك) وهو محصول علفي يدخل في دورة زراعية ثنائية مع محصول القمح والشعير ، لتكامل تربية الماشية والرفع من الجانب الفزيائي للتربة الزراعية أ يرفع من مخصبات التربة من الأزوت المنحل من جذور نبات النفلة والمادة العضوية (السماد العضوي الناتج من بقايا تربية الماشية) التي تتحلل بواسطة الماء الى مادة ذبالية تسهل عملية امتصاص جذور نبات القمح المواد المعدنية المذابة في التربة ، أنطلق المشروع في بدايته كمرحلة أولى (1982-1985) لتغطية مساحة قدرها 75 ألف هكتار خلال المخطط الخماسي الأول ، كما تنطلق المرحلة الثانية لتنفيذ المشروع خلال المخطط الخماسي الثاني ، التي تبدأ من (1986-1990) لتغطي تقريبا 200 ألف هكتار ثم تستقر بعد ذلك امتداد المساحة الى غاية سنة 2000.

التوسع الأفقي لنبات النفلة (المدك)

يزرع نبات النفلة (المدك) سنة واحدة قبل تنفيذ البرنامج حيث ثم زرع سنويا 25 ألف هكتار خلال الفترة (1982-1985) ثم أرتفعت المساحة المنزرعة بنبات النفلة الى 30 ألف هكتار سنويا ثم الى 40 ألف هكتار كما تشمل

المرحلة الثانية لتنفيذ المشروع (1986_1990) على أرتفاع المساحة المنزرعة الى 50 ألف هكتار سنويا ، يتبين من ذلك أن التوسع الافقي لنبات النفلة له أهمية كبيرة في رفع الجانب الفزيائي للتربة الزراعية لهذا كانت من أهداف المشروع التي سعية في أنتشار زراعة النفلة وتعميمها على المنتجين لكل من القطاع العام والخاص ، والعمل على تنجبة تربية الماشية .

د_ أهداف المشروع الانتاجية :

- يهدف المشروع الانمائي الى الرفع من المردودية الانتاجية وبالتالي الانتاج الكلي للقمح بنوعيتي الشعير بنسبة 80٪ في مناطق الهضاب العليا الخاضعة للزراعة المكثفة ،ورفع الانتاج الكلي للقمح بنوعيية الشعير بنسبة 100٪ في المناطق الساحلية والوسطى التي تقل من 800 متر من سطح البحر والتي تخضع الى زراعة النفلة (المدك) ترتفع المردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية لكل من مناطق الهضاب العليا ، والمناطق الساحلية والوسطى التي تتوسع فيها أفقيا زراعة النفلة (المدك) والبقوليات الى تحقيق الأهداف التالية :

- دخول النبات النفلة في دورة زراعية ثنائية مع القمح والشعير يوءدي تكامل الانتاج النباتي والحيواني في المناطق الساحلية والوسطى من البلاد والتي تنتشر فيها زراعة النفلة التي تكون علف التربية الماشية ،وبالتالي نرفع الثروة الحياوانية كما تحتوي جذور نبات النفلة والبقوليات على عقد أزوتية تتحلل الى أزوت بواسطة بكتريا التأزوت _ التربة الزراعية فقيرة من مادة الدبال ، حيث تعمل زراعة النفلة على أغناء التربة الزراعية بمادة الدبال من خلال تحلل السماد العضوي بماء الأمطار الى مادة الدبال التي تسهل امتصاص جذور نباتات القمح والشعير العناصر المذابة في التربة وبالتالي الرفع من المردودية الانتاجية .

تخفيض تكاليف الانتاج: كلما توسعت زراعة النفلة والبقوليات ضمن الدورة الزراعية الثنائية لانتاج القمح والشعير تتناقص الكمية المنثرة من الأزوت الكيميائي والحد من انتشار الاعشاب الضارة، حيث يعوض تناقص الازوت الكيميائي بالازوت المثبت في التربة بفعل نباتات النفلة والبقوليات وبالتالي تخفيض تكاليف الانتاج وارتفاع دخول المنتجين، ان ارتفاع أسعار الاسمدة الكيمائية يؤدي حتما الى ارتفاع تكاليف الانتاج أو الامتناع عن نثرها مما يؤثر على الدخل الصافي للهكتار.

حيث تنخفض تكاليف الانتاجية الهكتارية المتوقعة للمشروع (الزراعة بعد المدك) عن تكاليف الانتاجية الهكتارية للزراعة العادية والزراعة المكثفة وهذه التكاليف تختلف من موسم فلاحي الى آخر، حيث نجد أن تكلفة الالآت الزراعية في الهكتار في ظل الزراعة المكثفة تقدر ب2ر141 دولار أمريكي أي مايعادل بالدينار الجزائري 84ر499 دج (على أساس الدولار يساوي 54ر3 دج) لزراعة القمح و2ر141 دولار لزراعة الشعير مايعادل 84ر499 دج بينما تنخفض تكلفة الالآت الزراعية في الهكتار في ظل الزراعة المكثفة بعد المدك الى 1ر127 دولار أي مايعادل 450 لزراعة القمح و113 دولار لزراعة الشعير تعادل 400 دج كما يتبين في الجدول، أن الزراعة العادية لاتستخدم الالآت الزراعية كما هو في الزراعة المكثفة قبل أو بعد المدك حيث تقدر تكلفة الالآت الزراعية في الهكتار في ظل الزراعة العادية لزراعة القمح 6ر70 دولار أمريكي أي مايعادل 92ر249 دج بينما تنخفض تكلفة الالات الزراعية في ظل الزراعة العادية بعد المدك لزراعة القمح الى 5ر56 دولار أي مايعادل 200 دج، كما تنخفض تكلفة الاسمدة الكميائية في الهكتار في ظل الزراعة المكثفة بعد المدك الى 9ر9 دولار أي مايعادل 04ر35 دج لزراعة القمح والى 5ر8 دولار أي مايعادل 09ر30 دج لزراعة الشعير عن تكلفة الاسمدة الكميائية في الهكتار في ظل الزراعة المكثفة 17 دولار للانتاج القمح و14 دولار لانتاج الشعير أي مايعادل 18ر60 دج

و56ر49دج على الترتيب كماتتميزالزراعة العادية بضعفها فياستخدام الاسمدة الكيمائية 8ر2 دولار لكل من انتاج القمح والشعير مايعادل 91ر9دج.

التكاليف الانتاجية للهكتار في ظل الزراعة العادية والزراعة المقترحة وفقا لمشروع تطوير زراعة الحبوب

وال

بالجزائر بالدولار الأميركي

بنود التكاليف	نوعية الزراعة	زراعات مطوية		زراعات بعد المدك	
		القمح	الشعير	القمح	الشعير
الآلات الزراعية	زراعة محصنة	141ر2	141ر2	127ر1	113ر00
	زراعة عادية	70ر6	70ر6	56ر5	56ر5
التسميد	زراعة محصنة	17ر0	14ر0	9ر9	8ر5
	زراعة عادية	2ر8	2ر8	1ر4	1ر4
تقاوي	زراعة محسنة	26ر8	24ر0	26ر8	24
	زراعة عادية	17ر0	14ر1	17	14ر1
مقاومة الاعشاب	زراعة محسنة	3ر5	3ر5	3ر5	3ر5
	زراعة عادية	-	-	-	-
عمل بشري	زراعة محسنة	70ر6	62ر1	70ر6	62ر1
	زراعة عادية	84ر7	76ر3	84ر7	76ر3
تكاليف أخرى	زراعة محسنة	12ر7	12ر7	11ر3	11ر3
	زراعة عادية	8ر5	8ر5	7ر1	7ر1
جملة التكاليف	زراعة محسنة	271ر8	257ر5	249ر2	222ر4
	زراعة عادية	183ر6	172ر3	166ر7	155ر4
الفرق في التكاليف بين الزراعة المحسنة والعادية		88ر2	85ر2	82ر5	67ر0

1) حسب التكاليف على أساس أن الدولار يعادل 3ر54 دج بالسعر الرسمي

نفس المرجع ص 313-316

زراعة المحاصيل الشتوية وتربية الماشية ، زراعة متكاملة في تحقيق دخول المنتجين حيث يهدف المشروع على ارتفاع دخول المنتجين واستقرارها من خلال تطبيق الدورة الزراعية الثنائية على الزراعة المكثفة ،أي الرفع من المردودية الانتاجية وبالتالي الرفع من الانتاج الكلي للقمح والشعير وكذلك الرفع من الثروة الحيوانية بوجود الاعلاف .

يهدف المشروع الانمائي الى تحقيق زيادة في الانتاج الكلي للقمح والشعير أي رفع من الطاقة الانتاجية عن طريق رفع المردودية الانتاجية وتوسع في المساحة المزروعة حيث يوضح الجدول الاهداف الانتاجية اذ تقدر هذه الزيادة بحوالي 30،8 ألف طن من القمح وحوالي 6،5 ألف طن من الشعير في السنة الأولى للتنفيذ ترفع تدريجياً لتبلغ مع استكمال تنفيذ المشروع في عام 1990 نحو 490 ألف طن من القمح ونحو 17،5 ألف طن من الشعير.

الاثـــار الانتاجيـة المتوقعة لمشروع تطوير زراعة الحبوب في الجمهورية الجزائرية

بالألـــف قنطــــــار

السنـــوات	الزيادة المتوقعة في انتاج القمح			الزيادة المتوقعة في نتاج الشعير		
	زراعات محسنة مكثفة	زراعات في دورة المدك	الجملة	زراعات محسنة مكثفة	زراعات في دورة الملك	الجملة
1982	28	2ر8	30ر8	5	0ر6	5ر6
1983	42	11	53	7ر5	2ر75	10ر3
1984	88	22	110	22	5ر5	27ر5
1985	110	45	155	27ر5	9ر75	37ر3
1986	156	60	216	33	13	46
1987	182	99ر75	281ر8	45ر5	21ر25	66ر8
01988	208	123ر5	331ر5	52	25ر5	77ر5
1989	270	152	422	58ر5	42	100ر5
1990	300	190	490	65	52ر5	117ر5
1991-2000	300	190	490	65	52ر5	117ر5

1) جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الخرطوم -

برنامج الأمن الغذائي العربي الجزء الثالث انتاج القمح والحبوب ص313-314

الخرطوم أغطس 1980

نتائج برنامج تكثيف الانتاج لسنة ١٩٨٤-1985

الأصناف	برنامج تكثيف الانتاج			عدم وجود برنامج تكثيف الانتاج			البرنامج الكلي		
	$م_1$/هـ	انتاج/ن	$م_2$/ق	$ن_1$	انتاج/ن	$م_2$/ن	$م_1$/هـ	انتاج/ن	$م_2$/ق
القمح الصلب	347241	3877666	11,16	714332	6466421	9,05	1061573	10344457	9,47
القمح الليين	203067	26[illegible]	13,06	376033	2771515	7,37	579573	5424123	9,36
الشعير	171503	2341832	13,65	1021634	10812266	10,57	1193737	13152098	14,03
الخرطال	35752	374736	10,48	97459	741063	7,60	133211	1115789	8,37
المجموع	757963	9254890	12,11	2209650	20791636	9,40	2967621	3004526	10,12

نتائج مشروع تطوير الحبوب (برنامج تكثيف الانتاج :

يتبين من الجدول (أهمية مشروع تطوير الحبوب في المناطق الزراعية التي مسها المشروع مناطق الهضاب العليا والمناطق الساحلية والوسطى من البلاد حيث كان برنامج تكثيف الانتاج للمحاصيل الشتوية يخضع الى الزراعات العلفية (المدك) والبقوليات ، يدخلان ضمن دورة زراعية ثنائية ، فان الموسم الفلاحي (84-1985) أعطى نتائج جد حسنة لمشروع تطوير الحبوب مقارنة مع الزراعة العادية ، حيث أرتفعت المردودية الانتاجية للقمح الصلب الى 16ر11 قنطار في الهكتار في برنامج تكثيف الانتاج بينما لا تتجاوز المردودية الانتاجية للقمح الصلب في الزراعة العادية بدون برنامج تكثيف 05ر9 ق/هـ كما بلغت المردودية الانتاجية للقمح اللين 06ر13 ق/هـ في برنامج تكثيف الانتاج بينما لا تتجاوز 37ر7 ق/هـ في الزراعة العادية ، كما أرتفعت المردودية الانتاجية للشعير الى 65ر13 ق/هـ في برنامج تكثيف الانتاج بينما لا تتجاوز 57ر10 ق/هـ في ظل الزراعة العادية ، بينما أعطت نتائج برنامج التكثيف للانتاج المحاصيل الشتوية نتائج جد حسنة لمختلف الولايات المطبقة برنامج تكثيف الانتاج بعد زراعة المدك والبقوليات ، غير أن برنامج تكثيف الانتاج مازال لم يحقق الأهداف الراسية الى رفع المردودية الانتاجية الهكتارية لأن المردودية الاجمالية (الزراعة المكثفة والعادية) لا تتجاوز 12ر10 ق/هـ مازالت ضعيفة مقارنة مع دول البحر الأبيض المتوسط الخاضعين الى نفس المناخ . 12 قنطار / الهكتار في تونس والمغرب وفرنسا 52 قنطار :/الهكتار غير أن يمكن أن نقول بأن برنامج مازال يعتمد على الزراعة البعلية أي على سقوط الأمطار ، حيث تذبذب المردودية الانتاجية على الرغم من استخدام مدخلات الانتاج الوسيطة في برنامج تكثيف الانتاج واخضاعه الى الدورة الزراعية الثنائية (النفلة والبقوليات) أدى الى تقلبات الانتاج ، وعدم أنتظامه كان من اهتمام المركز العربي للدراسات المناطق الجافة

والأراضي القاحلة منذ نشأة سنة 1971 بانتاج المحاصيل الشتوية في المناطق الجافة التي تتساقط فيها كمية الأمطار السنوية ما بين 250-350 ملم حيث توصل الى حصو واستنباط عدة سلالات (أكساد) عالية الانتاجية تحت الظروف الزراعية الجافة وكذلك الى انتاج بعض الاصناف المبكرة النضج من طرف المعهد الوطني للمحاصيل الكبرى غير أن التوزيع الغير المنتظم لسقوط الأمطار خلال فترات احتياج النبات للماء تكون غير منتظمة مما أدى الى انخفاض المردودية الانتاجية الهكتارية على الرغم من التحسن في الجانب الفني للانتاج الذي يعكس التحكم فيه كعمق الحرث ومواعيد الزراعة والدورات الزراعية المتبعة وكثر الاسمدة والمبيدات ، الدول المنتجة للحبوب اذا لم تتجاوز المردودية الانتاجية الهكتارية 20 قنطار / الهكتار تتم عملية احلال زراعة الحبوب بزراعات أخرى ، لضمان برنامج تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية يجب الاعتماد على طرق الري المحوري للمحصول للرفع من المردودية الانتاجية وبالتالي تحقيق برنامج تكثيف الانتاج المحاصيل الشتوية .

المبحث الثاني

اعادة التنظيم الهيكلي لجهاز الانتاج للقطاعين

المطلب الأول: التنظيم الهيكلي لجهاز الانتاج لدي القطاع العام.

أعطت الحكومة الجزائرية الصبغة الشرعية والقانونية بشكل عام بميلاد النظام التسيير الذاتي دون تحديد أهداف التسيير ومتطلباته وكذلك عدم تحديد المهام والمسوءوليات لكل من القوة المنتجة والادارة حيث أتسمت المرحلة (1963-1967) بغياب المفاهيم الأساسية للتسيير الذاتي وعدم التحكم في تنظيم الجهاز الانتاجي وتسييره لتداخل المسوءوليات بين وزارة الفلاحة والوحدات الانتاجية وهياكل الاسناد (فكانت قرارات عام 1968 التي أوضحت الأهداف والمرامي البعيدة لهذا النظام ثم تبعتها قرارات فيفري 1969 التي أضفت تغيرات جذرية واسعة في نظام التسيير الذاتي لا من حيث المبدأ أي من حيث الشكل والطريقة والمحتوى حيث كانت بالفعل مرحلة جديدة لها طابعها الخاص والمميز أملت وأثرت نصوص التسيير الذاتي وحددت بشكل واضح طريقة العمل ودور الفلاحين في تسيير هذا القطاع في اطار النظام اللامركزي[1] ان التوسع الكبير لمساحات الوحدات الانتاجية وغياب الاطار الفني عن الجانب الميداني للانتاج كان مساعدا على تدهور الجهاز الانتاجي وصعوبة التحكم في التنظيم والتسيير لانجاز مخطط الانتاج السنوي، بلغ متوسط المساحة المنزرعة للوحدات الانتاجية التابعة للقطاع العام قبل عملية اعادة الهيكلة 1234 هكتار مسيرة من طرف مديرين غير مؤهلين في التحكم في تنظيم وتسيير الجهاز الانتاجي مما أفقد الوحدة الانتاجية من فعاليتها الاقتصادية لم يخضع القطاع الزراعي العام الى اعادة تنظيم الجهاز الانتاجي بل بقي يشتكي من التوسع الكبير للمساحات المنزرعة وصعوبة التحكم في التنظيم والتسيير وتفاقم تكاليف الانتاج في

---

1) الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين تقرير حول القضايا الفلاحية بالجزائر 1962-1979 ص 14-16 جانفي 1980.

انجاز مخطط الانتاج الفلاحي نتيجة لعدم تجانس القطع الزراعية ففي بداية الموسم الفلاحي 1973-1974 كان اهتمام وزارة الفلاحة باعادة تنظيم الجهاز الانتاجي لبعض الوحدات الانتاجية المسيرة ذاتيا ذات الحجم الكبير والمتعددة الزراعات حيث ارتفع عدد الوحدات الانتاجية الى 2071[1] وحدة انتاجية للموسم الفلاحي 1973-1974 و1975-1976 بينما كان عدد الوحدات الانتاجية 2000 خلال الفترة 1965-1966 و1972-1973 مشكلة التسيير والتنظيم ومراقبة تسلسل العمليات) الانتاجية المعضلة في النظام التسيير الذاتي ، فكانت التعليمة الرئاسية رقم 14 بتاريخ مارس 1981 (لاعادة هيكلة الوحدات الفلاحية المسيرة ذاتيا قصد التوصيل الى وحدات سهلة الاستغلال في متناول التحكم البشري)[2] حيث أنطلق المخطط الخماسي الأول (80-1984) من قرارات اللجنة المركزية المنعقدة في دورتها الثالثة ماي 1980 باعادة تنظيم الجهاز الانتاجي والعمل على التوسع الرأسي للانتاج (الزراعة المكثفة) وتوسيعها لتشمل القطاع الخاص.

اعادة الهيكلة :

تهدف عملية اعادة الهيكلة في القطاع الزراعي الى تنظيم الجهاز الانتاجي للوحدات الانتاجية ، وميلها الاختصاص في الانتاج الزراعي الذي يلائم طبيعة نشاطها الزراعي وموقعها الجغرافي حتى تكون سهلة الاستغلال والتحكم فيها بشريا وفنيا ، وجعلها وحدة انتاجية ذات فاعلية اقتصادية مستمرة .

S. Bedrani . effet sur la production des transformations dans l'agriculture Algerienne P. 30 Année 1979.

2) حزب جبهة التحرير الوطني

مقررات الدورة الثالثة للجنة المركزية 3-7 ماي 1980 ص13.

أهــداف اعــادة الهيكلــة :

من خلال تطبيــق التعليمــة الرئاسيــة رقم 14 الموءرخـة 17 مارس 1981 التي تبيــن الأهــداف العامــة لتطبيــق عملية اعادة الهيكلــة في تنظيم الجهــاز الانتاجــي للقطــاع العــام حيث ترمــي هــذه الأهــداف الى

- تطهير المزارع المسيرة ذاتيا والتعاونيــات الفلاحية للمجاهــدين واستغلال تسييرها .
- تحديــد مساحــة المزارع بدقــة
- تثبيــت الوضعيــة العقاريــة
- أحداث مزارع جديــدة
- تنظيــم التسيير
- التدرج نحو تحقيــق الاستقــلال المالــي.

ثم تطبيــق عمليــة اعادة الهيكلــة على مرحلتيــن متكامليــن حيث شملــت :

تحقيــق الدراســات التقنيــة والاقتصادية واعــداد الملفــات التي تتطلبهــا هــذه المرحلــة .

المرحلــة الثانيــة : تتمثــل المرحلــة الثانية في تجسيد الهياكل والكيفيات والقرارات التي وضعــت في المرحلــة الأولــى.

وبهــذا تكــون التعليــمة الرئاسيــة تخيــر عمليــة اعادة الهيكلــة كحــل لمعضلــة المشاكــل التنظيميــة والتسييريــة والتقنيــة التي كان يتخبــط فيها القطــاع الاشتراكي الزراعــي ،منهــا اتــلاف الكثيــر من المزروعــات ومحاصيــل الوحــدات نتيجــة تشتــت أراضــي القطــاع وبتجزئتهــا الى عدة بلديــات الشــيء الذي جعــل عمليــة التحكــم في استغلالهــا ومراقبتهــا من الأمــور الصعبــة بحيث يلحــق باستمــرار أضرار كبيــرة بمنتوجاتهــا .... الاهمــال والتهاون من طــرف الفلاحــين أنفسهــم وسوء الاستغــلال الجيد والحسن للمعدات الفلاحية المتواجدة وتداخل المسوءوليات .(2)

1) الاتحاد الوطني للفلاحيــن الجزائرييــن ص36

تقرير النشاط العام 1982 قصر الأمم .

2- قرارات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الدورة الثالثة 3-7 ماي 1980.

تطهــير الوحــدات الانتاجيـــة :

تم عمل اللجنة المكلفة بعمليــة اعــادة الهيكلة للوحدات الانتاجية التابعــة للقطــاع العــام على احصاء المبانــي الانتاجيــة (الاسطبلات ، العنابير، الورشــات المخازن... الخ) المخربــة أو على حالتهــا الجيــدة المستغلــة بطريقــــة غيــر شرعيــة من طــرف المؤسسات العموميــة أو القطــاع الخاص كما تم احصاء المبانــي الاجتماعيــة منهــا السكانــات غير الشرعيــة (البيوت القزديريــــة) وكذلك المساكــن المختلفة من طــرف أشخاص ليســت لهم صلة بالزراعــــة حيــث شكلــت خطــورة على الوحــدة الانتاجيــة منها الاعتداء على الســـال وتخريــب المنتجــات الزراعيــة سواء بالسرقة أو ترك عمدا حيواناتهم ترعى على المنتجــات الزراعيــة فكان أهتمــام اللجنــة بتطهير الوحــدات الانتاجيــــة من العناصــر الدخيلة المسببة في عرقلــة تسييــر ومراقبــة الجهــاز الانتاجــــي والتنظيمــي للوحــدة الانتاجيــة .

تحــديد مســاحــة الوحــدة الانتاجيــة :

قامت اللجنــة التقنية على مستوى البلديــة والولايــة باعداد بطاقــات فنيــة ميدانيــة بما فيهــا خريطة الوحــدة الانتاجيــة التي تشمل على المساحـــــة والموقــع الجغرافــي للوحــدة الانتاجيــة وموارد هــا الماديــة والبشرية حتى يتم هيكلتهــا وفــق المزارع النموذجيــة التي تعمل على تثبيــت الوضعيــة العقاريــة وتنظيــم تسييــر الجهــاز الانتاجـــي.

تثبيــت الوضعيــة العقاريــة :

تحديــد مساحــة الوحــدة الانتاجيــة من خلال معرفة الحدود الجغرافيــة تعمل على حصــر القطــع الزراعيــة المتجانســة والغير المتجانسة للوحدة الانتاجيــة حتى لا تدخــل في نزاعــات قانونيــة وبالتالــي تعمل على تثبيــت الوضعيـــة العقاريـــة .

إحداث مزارع جديدة .

تقسيم الوحدات الانتاجية الكبيرة الى عدة وحدات انتاجية حسب الحجم المثالي للمزارع النموذجية وفق القطع الزراعية المتجانسة غيرأنه ظهر من خلال عملية تقسيم الوحدات الانتاجية الكبيرة وظهور قطع زراعية غيرمتجانسة مبعثرة لكل من المزارع المسيرة ذاتيا [illegible] ،وتعاونية قدماء المجاهدين ،وتعاونية الثورة الزراعية مما أنصب على اللجنة الوطنية المكلفة باعادة الهيكلة الى دمج أجزاء القطع الزراعية الناتجة عن التقسيم الى وحدات انتاجية جديدة .

تنظيم وتسيير الوحدة الانتاجية :

تجانس القطع الزراعية للوحدة الانتاجية مع ثبات الوضعية العقارية وقربها من مركز الوحدة الانتاجية مع حصر الامكانيات [illegible] المادية والبشرية أدى الى التحكم في تنظيم وتسيير الوحدة الانتاجية في انجاز المخطط الانتاج الزراعي السنوي ، كما ساعد انخفاض متوسط المساحة المنزرعة للوحدة الزراعية المهيكلة التي لاتتجاوز 825 هكتار باستغلال القطع الزراعية وعدم ترك الأرض بور كما تسهل عملية مراقبة وتتبع انجاز العمليات الزراعية .

المزارع الفلاحية الاشتراكية :

من نتائج عملية اعادة الهيكلة توحيد القطاع الزراعي العام وتنظيم الجهاز الانتاجي فظهور المزارع الاشتراكية وارتفاع عدد ها الى 3415 مزرعة كما أرتفعت المساحة المنزرعة بعد عملية اعادة الهيكلة الى 18ر28305 هكتار بينما كان عدد الوحدات الانتاجية لكل من المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونية قدماء المجاهدين 2099 مزرعة على مساحة منزرعة 807ر330ر2 هكتار فارتفاع عدد الوحدات الفلاحية الاشتراكية بعد عملية اعادة الهيكلة يرجع كما سبق ذكره

الى تقسيم الوحدات الانتاجية الكبيرة وظهور وحدات الانتاجية الاشتراكية جديدة كما أن أرتفاع المساحة المنزرعة للوحدات الانتاجية الاشتراكية بعد عملية اعادة الهيكلة قرابة 500,000 هكتار ترجع الى أنظمام وتجانس القطع الزراعية نتيجة تثبيت الوضعية العقارية للوحدات الانتاجية الاشتراكية ، كما ضمت أراضي الثورة الزراعية الى الوحدات الانتاجية الاشتراكية حيث أنخفض عدد التعاونيات الثورة الزراعية الى 14 تعاونية على مستوى الوطن موزعة بين ولاية بشار والجزائر وتيزي وزو وتعمل بقانون التسيير الذاتي بعد ما كان عددها 5028 تعاونية قبل عملية اعادة الهيكلة ، كما ضم أراضي التعاونيات الاستصلاحية الى الوحدات الانتاجية الاشتراكية حيث أنخفض عددها الى 24 وحدة موجودة بولاية بشار بعد ما كانت 260 تعاونية استصلاحية قبل عملية اعادة الهيكلة ، كما أرتفع عدد الاستفادات الفردية بعد عملية اعادة الهيكلة من الأراضي التابعة لصندوق الثورة الزراعية 103168 مستفيد على مساحة منزرعة 705,164 هكتار مع وجود قرابة 156720 هكتار من أراضي التابعة لصندوق الثورة الزراعية غير موزعة مع نهاية المخطط الخماسي الاول (80-1984) كما شهد المخطط الخماسي الثاني (85-1989) بتوزيع الأراضي الزراعية الى ذوي الحقوق والمجاهدين الأراضي المتبقية لصندوق الثورة الزراعية قبل عملية توزيع الاستثمارات الفلاحية جوان 1987.

وبهذا تكون المزارع الفلاحية الاشتراكية تسم 3425 وحدة انتاجية على مساحة منزرعة 2830518 هكتار تعمل وفق قانون التسيير الذاتي سهلة التحكم في التسيير والتنظيم وتوجيهها نحو الأختصاص وفق الشروط الموضوعية للوحدة الانتاجية حتى تكون ذات فعالية اقتصادية مستمرة .

جدول نتائج اعادة الهيكلة (1)

نموذج الاستغلال	قبل عملية الهيكلة		بعد عملية الهيكلة	
	عدد الوحدات	المساحة هكتار	عدد الوحدات	المساحة هكتار
المزارع المسيرة ذاتيا تعاونية قدماء المجاهدين	2099	2330807	3415	2830518
تعاونية الثورة الزراعية CAPRA	5028	1229877	14	554
تعاونية استصلاحية C-PMV	260	2 3243	24	5400
الاستفادة الفردية	40634	157278	103168	705164
أراضي باقية للاستفادة	....			156720

قطاع التنمية الفلاحية :

ارتفاع عدد الوحدات الانتاجية الاشتراكية يتطلب مزيدا من المراقبة وتنظيم الجهاز الانتاجي ثم انشاء قطاع التنمية الفلاحية كهيئة فنية متكونة من المهندسين والفنيين الزراعيين للاشراف الفني والتنظيمي على الوحدات الانتاجية بين 25-30 وحدة وكذلك المساعدة الفنية للقطاع الخاص وارشاده بالطرق الزراعية المثلى ، تتكون هياكل قطاع التنمية الفلاحية من تخصصات

CARA : Bilan de restructuration secteur socialiste agricole Rapport général p. 7 Octobre 1985.

في الانتاج النباتي والحيواني،فروع ارشادية ، توجد قرابة 108 قطاع تنمية فلاحية على مستوى الوطني غير أن ضعف تجربتها الميدانية من الناحية الفنية والتنظيمية لم تستجيب الى كافة التدخلات.

المزارع النموذجية :

أوصت اللجنة المركزية خلال دورتها الثالثة 1980 بانشاء المزارع النموذجية حتى تكون بمثابة مدرسة تكنولوجية الانتاجية المجاورة تمهيدا لاستفادة المزارع الفلاحية الاشتراكية بتجارب المزارع النموذجية وتعميمها على كافة القطاع الزراعي ثم انشاء 75 وحدة انتاجية نموذجية عبر مستوى الوطن تهدف المزارع النموذجية الى:

1- استخدام التطورات التقنية للانتاج.
2- تساهم في تكوين الفلاحين واعادة تكوينهم لمتطلبات الانتاج الحديث.
3- القيام بعملية الارشاد للمنتجين سواء القطاع العام أو الخاص.
4- تساهم في نشر نتائج الأبحاث العلمية والتقنية الى عالم الريف.
5- تعتبر نموذجية من حيث التنظيم والتسيير .
6- تجربة المعدات وأدوات الانتاج الزراعية حسب طبيعة التربة الزراعية

المزارع النموذجية وتكثيف انتاج المحاصيل الشتوية :

تساهم المزارع النموذجية في تنظيم وتطوير تقنيات الانتاج المحاصيل الشتوية تحت اشراف المعهد الوطني للتنمية المحاصيل الكبرى وذلك :

1 استعمال تجارب المخططات التجريبية لتطوير الانتاج.
2- انتاج البذور الأساسية لاعادة الانتاج أي العمل على انتشار البذور ذات المردودية العالية ,
3- تدعيم الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع العام والخاص بتقنيات الانتاج والارشاد الزراعي.

تطـــور الاستثمارات الممنوحـــة للقطـــاع الفلاحي وفق مخططات التنميـــة الزراعيـــة (1)

	1969/67	1973/70	1977/74	1984/80 الباقي للانجاز RAR	89/85 الباقي في الانجاز RAR
الاهداف العامـــة للاستثمارات الزراعية 10^9 دج	2ر4	4ر1	12	28	30
نسبة الاستثمارات الزراعية من اجمالي الاستثمارات الكليـــــة	25ر8	14ر8	11	5ر2	5ر4
المبالغ المحققة للاستثمارات الزراعية 10^9 دج	–	4ر2	9ر5	23ر2	–

وزارة الفلاحـــــة :

1) M.A.R.A : programme d'actions pour l'intensification de la production agricole p. 3 Décembre 1984.

4 ـ الاستثمـــارات الزراعيـــة :

يتبين من الجدول أنخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية من مجمل الاستثمارات الكلية من 8ر25٪ خلال المخطط الثلاثي الى 8ر14٪ خلال المخطط الرباعي الأول ثم الى 11٪ خلال المخطط الرباعي الثاني ، ثم الى 2ر5٪ خلال المخطط الخماسي الأول وثباتها خلال المخطط الخماسي الثاني ، بينما قطاع الصناعة والخدمات يستحوذان على حصة الأسد من حيث الاستثمارات المخصصة لهما ، يرجع سبب ان انخفاض وثبات نسبة الاستثمارات الزراعية من مجمل الاستثمارات الكلية الى ضعف مخرجات الصناعة الجزائرية من الرأسمال الانتاجي لايلبي احتياجات السوق الوطنية وكذلك معلنا الديوان الوطني للعتاد الفلاحي من الضغوط الخارجية من طرف موردي للاستثمارات الزراعية أدى الى أختلال في السوق الوطنية كما أن عدم استفادة القطاع الزراعي من الهيئات الفنية الدولية في انجاز الاستثمارات الزراعية كباقي القطاعات الاخرى خاصة القطاع الصناعي ، زاد في حدة تجميد الاستثمارات الزراعية فضعف الرأسمال الانتاجي أصبح المعضلة الاساسية في انجاز العمليات الزراعية والقضاء على أراضي البور كانت أهداف المخطط الخماسي الأول والثاني تحقيق الانجازات والاهداف غير المحققة خلال العشرية (67ـ1977) والتوسع الرأسي للانتاج المحاصيل الشتوية ـ الزراعة المكثفة ـ كما أستفاد القطاع الخاص من المساعدات المالية التي قدمها الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية (F.I.D.A) من أجل تحسين فنيات الانتاج ومدخلات الانتاج الوسيطة التي تتطلبها الزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية .

: أهـداف الاستثمارات الانتاجيـة للمخـطط الخماسـي الأول(80_1984)

$(1)

Matirielles	Situaton		Accroissement
	1979	1984	
Traction			
Tracteur Motoculteurs	37930	51830	13900
Et Mini tracteur	550	4080	3530
TOTAL	38480	55910	17430
Recolte			
Moiss Batteuses	4330	6140	1810
Faucheuses	13066	23250	10184
RAT.Faneurs	9250	11620	£2370
RAM. Presses	6000	12670	6670
Ensileuses	442	1250	808
Materiel Aratoire Encmble	80623	137810	57187
MaterielDe Transport			
C a m i o n	3742	8820	4278
Remorque	14640	22150	7510
Autre Materiel			
Semoirs	7100	22230	15130
Ependeurs	6270	15650	9380
Traitement	12270	13580	1320

-1- Source ONAMA
Evaluation du premier plan quiquennal 1980_1984
P. 22_23 OCTOBRE 1985.

الجدول الفيزيائي للاهداف الانجاز خلال المخطط الخماسي الأول

(1984_80)

(1)

MATERIEL	OBJECTIF DE REALISATION RENOUVELLEMENT	ACCROISSEMENT	TOTAL	REALISATION NOMBRE	REALISA.
TRACTEUR	22690	17430	40120	33569	84%
RECOLTE MOISS.BATTEUSES	2850	1810	4660	3826	82%
RAM PRESSE	3000	6670	9670	10058	104%
FAUCHEUSES	5000	10184	15184	10753	71%
RATEAUX	3625	2370	5995	7071	118%
ENSILEUSES	259	808	1067	—	—
TRANSPORT					
CAMION	2350	4278	6628	2059	31%
REMARQUES	5500	7510	13010	8088	62%
SEMIS ET FATILISATION					
SEMOIRS.	2750	15130	17880	990	6%
EPENDEURS	6270	9380	15650	3562	23%
TRAITEMENT	10,000	1320	11320	8397	74%
MATERIEL ARATOIRE	30,000	57187	87187	57270	66%

TRAITEMENT =POUCHEUSES +ATOMISEURS+PULVERISATEURS TRACTES.

1) نفس المرجـــع ص 22 ـ23.

معــــــدات الجــــر:

يتبين من الجدول الأهداف التي يسعى اليها المخطط الخماسي الأول (80_84) الى تجديد الرأس المال الانتاجي لانجاح الزراعة المكثفة التي تتطلب لمعدات زراعية وأدوات خاصة لانجاز العمليات الزراعية ، في وقتها المحدد ، فان تنظيم الجهاز الانتاجي ـ اعادة الهيكلة ـ وتعميم الزراعة المكثفة يتطلب توفير المعدات الزراعية متخصصة يهدف المخطط الخماسي الأول (80_1984) الى رفع معدات الجر من 38480 جرار سنة 1979 الى 55910 جرار مع نهاية المخطط الخماسي الأول الىزيادة تقدر 7430 1 جراروتجديد 22690 جراريكون هدف الانجاز 33569 جرار بنسبة انجاز 84% حيث أنخفضت المساحة التي يخدمها الجرار من 195 هكتارسنة 1979 الى 182,7 هكتارسنة 1 984.

الحاصدات الدارسات:

يهدف المخطط الخماسي الأول (80_1984) الى رفع عدد الحاصدات الدارسات من 4330 حاصدة دارسة سنة 1979 الى 6140 حاصدة دارسة مع نهاية المخطط الخماسي الأول الىزيادة 1810 حاصدة دارسة وكذلك تجديد 2850 حاصدة دارسة ويكون هدف الانجاز 4660 حاصدة دارسة غيرأنه تم تحقيق هدف الانجاز 3826 حاصدة دارسة بنسبة انجاز 82% حيث أنخفضت المساحة التي تخدمها الحاصدة الدارسة من 629 هكتار سنة 1979 الى 429 هكتار سنة 1984 الى أنخفاض مستوى في المساحة المخدومة .

آلـة البـذر:

يهدف المخطط الخماسي الاول الى رفع عدد آلة البذر الى 22230 آلة بذر مع نهاية المخطط الخماسي الأول بعدماكان عددآلة البذر لايتجاوز 7100 ...

سنة 1979 أي زيادة 15130 آلة بذر مع نهاية المخطط الخماسي الاوّل غير أنه تم تحقيق هدف الانجاز 990 آلة بذر بنسبة 6% حيث ارتفعت المساحة المخدومة لآلة البذر الى 507 هكتار سنة 1984 بعدما كانت 384 هكتار

تطور الموجودات من المعدات

(1)

السنة	المساحة المنزرعة (هـ) جرار	المساحة المحصودة (هـ) حاصدات دارسات	المساحة المبذورة (هـ) آلة البذر
1979	195	629	384
1984	182,7	429	507

ب - التأطير الفني للوحدات الانتاجية الاشتراكية :

يهدف المخطط الخماسي الاوّل والثاني (80-1989) الى تكوين مهندسين وتقنيين زراعيين وعمال متخصصين حوازيا مع الاجراءات المطبقة لعملية اعادة الهيكلة للوحدات الانتاجية التابعة للقطاع العام ، حيث بلغ عدد الوحدات الانتاجية الاشتراكية - المهيكلة 3415 وحدة على مستوى الوطني ، متوسط حجم الـ حجم الوحدة الانتاجية الاشتراكية 770 هكتار فان العدد الكبير للوحدات الانتاجية الاشتراكية يتطلب المزيد من التأطير الفني للانتاج قررت وزارة الفلاحة في نهاية عام 1980 على اعادة تعيين المهندسين والتقنيين الزراعيين الى العمل الميداني كمسيرين للوحدات الانتاجية الاشتراكية بعدما تم تكوينهم لمدة أربعة أشهر لمعرفة القواعد الأساسية للتسيير وتنظيم الوحدة الانتاجية الاشتراكية بعدما قضو مدة زمنية طويلة وراء مكاتب وزارة الفلاحة والدواوين التابعة

وزارة الفلاحة

1) M.A.R.A : Evaluation du premier quinquennal 1980 - 1984 Rapport général p. 43.

لها بعيدين عن أهدافهم التكوينية الميدانية ،لهذا كانت أهداف المخطط الخماسي الاول والثاني تركز على أستثمار العنصر البشري ورفع عدد المهندسين التطبيقيين والتقنيين والاعوان الزراعيين وذلك بانشاء خمسة معاهد فلاحية على مستوى الوطني تتسع بـ2000 مقعد لتلبية احتياجات سنة 2000 الى أربعة فنيين زراعية مقابل مهندس واحد كما يتبين من الجدول ارتفاع عدد كل من الفنيين الزراعيين والاعوان الزراعيين على الترتيب بنسبة 128% عن الاهداف، بينما أنخفض عدد المتخرجين من المهندسين الزراعيين عن أهداف المخطط الخماسي الاول (80_1984).

أهداف التكوين الزراعيين للمخطط الخماسي الاول(80_1984)

[illegible]	الهدف	الانجاز	الفروقات	نسبة الانجاز
المستوى 5	1960	1526	_ 434	%78
المستوى 4	2760	3522	+762	%128
المستوى 3_2	20,000	32500	+12500	% 162

وزارة الفلاحة

1) IDEM 57

ج ـ استصلاح الأراضي الزراعية :

صدر القانون رقم 18/88 المؤرخ في 13 أوت 1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح توسيع استصلاح المساحات الزراعية القابلة للزراعة ، وزعت 250 ألف هكتار على 57 ألف مستفيد أستصلحت 95 ألف هكتار ودخلت 71 ألف هكتار وحدة الانتاج انتشرت عملية الاستصلاح الأراضي الزراعية في المناطق الجنوبية ثم تلتها مناطق الهضاب العليا واجهت المستفيدين مشكلة التضاريس (الجبال والمنحدرات) التي تتطلب معدات وأدوات انتاج متخصصة لتهيئة الأرض في شكل مدرجات بلغت المساحة المستصلحة في منطقة الشلف الأعلى 100 هكتار من أراضي صندوق الثورة الزراعية .

موانق عملية الاستصلاح الاراضي القابلة للزراعة :

تنحصر العوائق الفنية على عملية الاستصلاح الأراضي القابلة للزراعة تتطلب معدات وأدوات انتاج جد متطورة لتهيئة وتسوية الأرض.

1ـ فقدان المعدات وأدوات الانتاج من السوق الوطنية الخاصة لعملية الاستصلاح وارتفاع تكاليف الايجار من 300 دج الى 400 دج / للمساحة لدى الخواص مالكي الانتاج .

2ـ ثم تعميم القروض الاستصلاح عند انطلاق عملية الاستصلاح مما تتنازل كثير من المستفيدين عن عملية الاستصلاح بلغت القروض الخاصة بالاستصلاح 862 مليون فينار لفائدة 7000 مسفيد .

غياب تعاونيات الاستصلاح الأراضي القابلة للزراعة مازاد من حدة المضاربة على تأجير معدات وأدوات الانتاج التابعة للقطاع الخاص وارتفاع أسعار مدخلات الانتاج الوسيطة خاصة الأسمدة الكميائية .

الشعب العدد 7948 22 مارس 1989 ص3.

المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي لجهاز الانتاج لدى القطاع الخاص

- هيكلة القطاع الخاص:

كانت المرحلة الثانية للثورة الزراعية بمثابة هيكلة القطاع الخاص خلال عملية التأميم التي مست مجموع المساحة المنزرعة التابعة للقطاع الخاص غير أن عدم تجانس القطع الزراعية وتبعثرها ، وتعرضها للتجزئة المستمرة أوصت اللجنة المركزية في دورتها الثالثة ماي 1980 القيام بعمليات تقنية قصد حل مشكلة تجزئة الأرض انطلاقا من سياسة حقيقية لتجميعها تكون قائمة على أسس قانونية تقنية واقتصادية مدروسة بعمق[1] تسهل ادخال مستلزمات الانتاج الوسيطة لتحديث القطاع الزراعي فان تشجيع وتطوير تنظيم الفلاحين داخل أفواج شبه تعاونية وذلك بناء على حرية انضمامهم للتعاونيات تعمل على تجانس القطع الزراعية والعمل الجماعي لاستغلال معدات وأدوات الانتاج وكذلك مدخلات الانتاج الوسيطة من بذور جيدة وأسمدة كميائية ومكافحة الحشرات والأمراض واخضاع الأرض الى دورات زراعية ملائمة ومناطق الانتاج المناخية ، والاستفادة بالتأطير وتكوين اليد العاملة الزراعية المتخصصة وبرامج الارشاد الزراعي واعادة المكانة التي يستحقها القطاع الخاص ضمن العالم الريفي ،وتأمين الوسائل الضرورية لادماجه في مسار التنمية والقضاء على طابعه الهامشي حتى يلتحق القطاع الخاص بالقطاع العام وبالتالي القضاء على ازدواجية القطاع الزراعي الواحد . يتمكن القطاع الخاص التعاوني على غرار باقي القطاعات من الحصول على مجموع عوامل الانتاج الضرورية له ، ينبغي توفر كافة وسائل الانتاج بالشكل الكافي لدى التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات باعتبارها الهيكل

---

1) حزب جبهة التحرير الوطني .

مقررات الدورة الثالثة للجنة المركزية 3ـ 7 ماي 1980.

التعاوني الاكثر اتصالا بالمنتج لدعم عمله ، تقريب هياكل التموين مع تسهيل الاجراءات الادارية بغية الحصول على كافة مستلزمات الانتاج الوسيطة الضرورية لانجاز العمليات الزراعية دون أن تكون تفرقة بين القطاع العام والخاص وذلك :

- بادماج هياكل تدعيم الانتاج لتقريبها من المنتج وجعلها أكثر عملية ومرونة مع تنظيم موحد.
- التأكيد من أن تكون مراقبة تسيير هذه الهياكل فعلية من قبل المنتجين.
- التقليل الى أقصى حد من الاجراءات وتسهيل الخدمة.
- تحقيق شبكة كاملة لصيانة التجهيزات الفلاحية مكيفة ابتداء من الوحدة الى مستوى الولاية.

فان التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات الموجودة في كل بلديات الوطن تقوم بخدمات زراعية الى المنتجين الخواص كحراثة الأرض والبذور ونثر الاسمدة الكميائية ومكافحة الاعشاب والامراض ، وحصاد ودرس المحصول بأسعار محددة من طرف وزارة الفلاحة كما توجد بالتعاونية ورشات لتصليح المعدات وأدوات الانتاج وصيانتها ، فان هيكلة التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات وبيع معدات وأدوات الانتاج بالمزايدة العلانية للقطاع الخاص التجاري أصبح هذا الاخير يشكل ضغطا كبيرا على الفلاحين الصغار بانجاز أعمالهم الزراعية من جراء ارتفاع أسعار الايجار وعدم الالتزام بانجاز العمليات الزراعية بحثا عن الربح السريع ، مما دفع كثير من المنتجين الى انجاز الاعمال الزراعية بالطريقة البدائية المحراث (الخشبي والحمار) في غياب هيكل تعاوني يقوم بالخدمات الى المنتجين ، فان التجربة التي أكتسبها

1) نفس المرجع ص15.

التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات سمحت للقطاع الخاص أن يطور تقنيات الانتاج من خلال العمل الجماعي الاستقلال معدات الانتاج باسعار مدروسة من طرف وزارة الفلاحة ، فهذا فان الضرورة التقنية لتطوير القطاع الزراعي الخاص وتحديثه لابد من استرجاع نظام التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات ، حتى تقضي على المضاربة والمزايدة التي يقوم بها القطاع الخاص التجارى على حساب دخول المنتجين الذي يوءدي في النهاية الى عدم تطوير الزراعة لارتفاع تكاليف الانتاج.

تمويل القطاع الخاص:

يسهل النظام التعاوني للقطاع الخاص عملية التمويل من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية حتى يستفيد أكبر عدد ممكن من المنتجين في الحصول على تجهيزات الانتاج خاصة المعدات (الجرارات والحاصدات والدارسات) وأدوات الحرث ، يتبين من خلال مخططات التنمية الزراعية (70-1977) ضعف الاستفادة الفردية لتجهيزات الانتاج ، نظرا لفقدانها من السوق الوطنية وقلة استيرادها بينما يهدف المخطط الخماسي (80-1984) باعطاء الأولوية لتمويل القطاع التعاوني للحصول على المعدات وأدوات الانتاج للمحافظة على تجانس القطع الزراعية وتطوير الانتاج بادخال مستلزمات الانتاج الوسيطة في الانتاج وذلك بتخفيف الاجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي لما تستجيب للشروط الخاصة بالقطاع الفلاحي والاهداف المخططة للتنمية الريفية والحاجيات الواقعية للوحدات بفضل المشاركة المباشرة للمعنيين.

---

1) نفس المرجع ص15.

المطلب الثالث :

تنظيم المستثمرات الفلاحية

يمكن أن نقول بأن القطاع الزراعي في بلادنا مازال يبحث عن نموذج للانتاج حتى يخرج من عنق الزجاجة ، فبعد عملية اعادة هيكلة القطاع الزراعي أصبحت الوحدة الانتاجية الاشتراكية أكثر تجانسا وذات فعالية اقتصادية بعد مرور سنتين من تطبيق التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة 1981/03/17 من حصر الخلافات المادية والبشرية من جراء عملية تجانس قطع الأراضي الزراعية بدأت عملية اعادة الهيكلة تعطي نتائجها من حيث التسيير وتنظيم العمل الميداني واكتساب التجربة الميدانية لقطاعات التنمية الريفية مع تأطير الوحدات الفلاحية الاشتراكية بالمهندسين والفنيين والأعوان الزراعيين ، كانت الوحدة الفلاحية الاشتراكية متكاملة من حيث تخصص العمل الزراعي والرقابة على تسلسل العمليات الانتاجية واستخدام مدخلات الانتاج الوسيطة للرفع من الطاقة الانتاجية - الزراعة المكثفة - فصدور المنشور الوزاري المشترك المؤرخ بتاريخ 1987/09/30 الذي يهدف الى اعادة تنظيم المستثمرات الزراعية في القطاع الفلاحي الاشتراكي كنموذج جديد للانتاج وذلك بتقسيم الوحدة الانتاجية الاشتراكية الى مجموعات وفق تخصص العمل داخل الوحدة الانتاجية الاشتراكية يتراوح عدد مجموعة الانتاج (الفوج) بين 5-12 عضوا كما تمت الاستفادة الفردية والجماعية لاطارات وزارة الفلاحة وهياكل الاسناد والهيئات المحلية على مستوى كل ولاية والمجاهدين وذوي الحقوق حسبما جاء في المادة 10 من قانون المستثمرات الفلاحية ، بلغ عدد المزارع الفلاحية الاشتراكية التي شملها الاصلاح الجديد 3159 مزرعة تغطي مساحة اجمالية تقدر بـ2469146 هكتار مكونة 21872 مستثمرة فلاحية جماعية و5460 مستثمرة فلاحية فردية يستفيد منها 164,257 شخص يشمل كل العمال القطاع الاشتراكي الفلاحي البالغ عددهم 162,690 عامل منهم 135,295 عامل دائمين و27395 عمال موسميين ، من بين العمال الدائمين وجود 1442

1) الشعب رقم 7980 28 جوان 1989 ص 7.

مهندس و3988 تقني فلاحي ، بينمابلغت مساحة الأراضي الزراعية الفائضة والتي لم يتم توزيعها لحد الآن تشكل 52422 هكتار ،تحتاج الى رأسمال انتاجي لاستغلالها مما دفع كثير من المستفيدين الابتعاد عنها .

I- نظام الحيازة :

شيوع الأراضي الفلاحية الاشتراكية :

اعادة تنظيم المستثمرات الزراعية تهدف الى استغلال الأراضي الزراعية الاشتراكية في شكل مجموعات عمل ، مع امتلاك معدات وأدوات الانتاج المتنازل عليها من طرف الدولة ، بينما تبقى الأراضي الزراعية وهي احدى عوامل الانتاج التي تحدد طبيعة علاقة الانتاج الاجتماعية تمارس الدولة حقها المطلق في ملكية الأراضي الزراعية ،وهذا الحق يمكن أن ينتقل أو يتنازل عنه بعد فترة خمسة سنوات من استغلال المستثمرة الزراعية تثبتها وثائق قانونية ، وتمنح الأراضي الزراعية الاشتراكية على الشيوع يتساوي الحصص بين المنتجين الذين يتكون منهم الجماعة كما أن الاستفادة الفردية تخضع الى نفس ما سبق ذكره .

---

1) منشوريتعلق بكيفيات تطبيق تدابير اعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية في القطاع العمومي ص3.

II- عوائق تنظيمية وفنية على تنظيم المستثمرات الزراعية

1- عوائق تنظيمية

تكوين المجموعات : يعرف أن التركيب العمري لليد العاملة الزراعية جد مسن ماوقع أعضاء المجموعة التنافس فيمابينهم لاختيار العناصر الشابة دون ادراج باقي اليد العاملة الزراعية ، كما أن الانتماء الى المجموعة كان بدافع من الروابط العائلية ، دون مراعاة توزيع العمل الذي من أجله قامت المجموعة كماتسعى كل مجموعة الى ضم المهندسين والفنيين الزراعيين القدماء نتج عنه عدم التوازن في انشاء المجموعات.

تم تسجيل 2842 تنازل في مختلف ولاية الوطن في نهاية 1988 مقابل 1171 تنازل في شهر سبتمبر لنفس السنة ، تنافس أعضاء المجموعة على الزراعات ذات المردودية العالية ، خاصة بساتين الحوامض والفواكه وعنب الطاولة والاسطبلات وعنابير الدجاج والساحات المسقية وأهمال الأراضي غير المسقية أو تأجيرها بحثا عن الريعية فالتنازلات السابقة الذكر لم تتبع بنص قانوني للمستثمرات الزراعية كيفية تعويضهم بمستفيدين جدد.

- غياب مخطط الانتاج السنوي ، بحيث أصبحت كل مجموعة تعمل منعزلة عن المجموعات الاخرى وان كان العمل بينهم متكامل ، ماخلق مشكلة المعدات وأدوات الانتاج الزراعية لبعض مجموعات العمل التي تفتقر الى الرأسمال الانتاجي بعد تكوينها الرسمي وجود 450 مستثمرة فلاحية بولاية تيبازة لاتتوفر على جرار واحد ولا قاطرة وغياب التأطير الفني ، ما أدى الى بعض المجموعات لانسحاب الجماعي بعد تكوينها الرسمي.

الشعب رقم 7948 22 مارس 1989 ص:3.

أرتكبت بعض الأخطاء والتجاوزات التي رافقت تطبيق القانون الصادر 8 ديسمبر 1987 صدر قانون رقم 19/87 يتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك العمومية أثارت توزيع الأراضي الزراعية الفائضة على عدد كبير من المستفيدين الذين ليست لهم علاقة بالقطاع الفلاحي ولا بخدمة الأرض الزراعية مستغلين المادة "10" من قانون المستثمرات الفلاحية " توزيع الأراضي الفائضة على أشخاص طبيعيين ذوي جنسية جزائرية لم تكن لهم مواقف غير مشرفة طوال حرب التحرير الوطني على أن تمنح هذه الأراضي بالدرجة الأولى للعمال الدائمين وغيرهم من مستخدمي تأطير المستثمرات الفلاحية القائمة عن تاريخ اصدار هذا القانون " توزيع الأراضي الزراعية على الشباب الفلاحي الذي يعمل موسمياً في القطاع الاشتراكي الزراعي ويساعد أبيه في خدمة الأرض أستغل هذا التوزيع في اعادة استرجاع الأراضي الممنوحة الى أصحابها بحجة الأرض وزعت على ابن الفلاح الشاب مستغلا المادة "10" من قانون المستثمرات الفلاحية استفاد قرابة 7694 شاب .

- عملت بعض الولايات على منح الأراضي الزراعية للمجاهدين وذوي الحقوق على الرغم من أستفادتهم بعدة مصادر للدخل المضمون منها سيارات الأجرة المحلات التجارية ، النقل الخاص المقاهي ، الحانات .... الخ كما أن أرتفاع نسبة العطب والشيخوخة لهؤلاء لم تساعدهم لخدمة الأرض ولهذا أستغلت بعض الولايات المادة "10" من قانون المستثمرات الفلاحية وتوزيع الأراضي الزراعية على المجاهدين حتى وان لم تكن لهم علاقة بالأرض الزراعية . استفاد وقرابة 5783 مجاهد .

كما أن اطارات وزارة الفلاحة وهياكل الاستاد والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين استفادوا من التوزيع مع العلم أن الأراضي الزراعية الموزعة عليهم لم تستغل مباشرة من المستفيدين بل تم تأجيرها الى منهم في حاجة

اليهـا لاستغلالهمـا (عمال زراعيين) - كمايقول المثل ضرب عصفورين بحجرة واحـــد
أخذ الريعية الاحتكارية للارض (ايجـارالارض) والاستفـادة بالقـروض الممنوحـة
من طـرف بنك الفلاحـة للتنمية الريفية في بناء القصـور وتحويل العملة او تبديـل
السيارات الفخمـة دون التفكير في تجديد الرأسمال الانتاجي ، كما استفاد مـن
عمليـة التوزيـع 1567 مهنـدس و4483 تقني زراعـي.

قبل عملية تكويـن المستثمرات الفلاحية ، كانت المزارع الفلاحيـة اشتراكيـة
تتكفل بالحـالات الاجتماعيـة والاقتصادية لأرامل الفلاحين والمعطوبيـن وكبـار
السـن الذيـن سبق لهـم أن كانوا عمالا في خـدمة الارض ، بعـد التقسيم الجديـد
لمستثمرات الفلاحية استفادوا من الأراضي الزراعية الفائضـة التي استغلت من طرف
أشخـاص ليسـت لهـم صلـة بالفلاحـة .

طرح نواب الشعـب قضية توزيـع الأراضي الفلاحية الفائضة الناتجة عن تجزئـة
الأراضـي الزراعيـة الأم على مستفيـدي مستغليـن المادة "10" من قانون المستثمرات
الفلاحيـة ثم اصدار بذلـك منشـور مشتـرك بين وزارة الداخليـة والبيئـة والفلاحـة
والمجاهـديـن والمالية وذلـك بتاريـخ 18مارس 1989 بهدف هذا المشروع الى مراجعة
الاستفـادة ت الفرديـة من المستثمرات الفلاحيـة بعد ... عدة مسيرات واحتجاجات
من طـرف بعـض الولايـات الفلاحيـة خاصـة ولايـة عين الدفلة التي تعتبر من أكبـر
الولايـات الفلاحيـة الموجـودة على واد الشلـف وأراضيهـا الخصبـة ، وذلك بتكويـن
لجنـة ولائيـة يرأسهـا الولاة مباشـرة تضـم مسؤولي وزارة الفلاحـة ومسـح
الاراضـي والمجاهـدين الى جانب ممثـل الاتحاد الوطنـي للفلاحيـن الجزائرييـن
والمنظمـة الوطنيـة للمجاهديـن ،لاعادة المستثمرات الفلاحيـة لاصحابها الشرعييـن
والحد من الملابسـات التي استغلـت من طرف بعض المسؤوليـن في تطبيـق
المادة "10" من قانـون المستثمرات الفلاحيـة ، بلغ عدد الاستفادات الفرديـة 5038
منهـا 4549 استفادة قانونيـة موزعـة على عشـرة ولايـات فلاحية
حيـث تنفـرد ولايـة عين الدفلـة ومستغانـم بالاستفـادة غير القانونية على باقي الولايات

- مستغانـــم 54 استفادة غيـرقانونيـة
- عين الدفلـة 59 استفادة غيرقانونيـة
- الطـارف 35 استفادة غيرقانونيـة
- باتنـة 10 استفادة غير قانونيـة
- سيدي بلعباس 04 استفادة غيرقانونيـة
- قالمـة 04 استفادة غير قانونيـة
- الشلـف 02 استفادة غيرقانونيـة
- وهـران 04 استفادة غيرقانونيـة
- تيزي وزو 06 استفادة غيرقانونيـة
الجزائـر 13 استفادة غيـرقانوينة
معسكـر 10 استفادة غير قانونيـة

- عدم التحديد الحقيقـي للمساحة الكلية للوحدة الانتاجية ، حيث أعتمد المكلفون بمسح الأراضي الزراعية على خرائط لا تمـت بصلة بوضعية الوحدة الانتاجيـة أدى الى نقص المساحة الموزعة على المجموعـات ، حيث يوزع عليهم مساحـة من الوجهة النظريـة وعند التطبيق الفعلي تكون ناقصة أو العكس يوزعـون مساحـة نظريـة صغيـرة وأثناء التطبيق تكون المساحة الموزعة كبيـرة ، مما خلق تناقض داخل المجموعـات ومعزيادة النزاعـات القضائية فيما بين المجموعات.

- عدم دراسة المجموعـات بمحتوى التقييم المالي للممتلكات سواء كانت أموال ثابتة المباني الانتاجيـة الفراسـات والمعدات وأدوات الانتـاج تربية الماشية للاكثـار والأموال المتداولـة تربية الماشية والدواجـن لغرض المتاجـرة ..الى آخره).

فان الممتلكات الثابتة خاصة المباني الانتاجيـة منها الاسطبلات والورشـات ترجع الى عهـد الرأسماليـة الكلونياليـة ، كما أن غيـاب جانب الصيانـة

المسـاء العـدد: الاحد 21 ماي 1989 ص:12.

والترميم يصعب على المجموعة اصلاحها وترميمها مع فقدان القروض اللازمة لذلك كما أن اقساط امتلاك مباني الانتاج تجاوزت العمر الانتاجي كما ارتفع سعر التنازل للاشجار المثمرة (الحمضيات والفواكه واللوزيات العنب المائدة والخمور) دون مراعاة امتلاك الاشجار المثمرة .

2- عوائق فنية [illegible] :

بقي القطاع الزراعي من بداية الاستقلال الى يومنا هذا يعاني من ضعف واستلاك حضيرة العتاد الفلاحي وارتفاع نسبة العطب وفقدان الصيانة والتصليحات بسبب غياب قطع الغيار وتعدد المحركات التجارية للمعدات فبعد توزيع المستثمرات الفلاحية على المجموعات زادت حدة مشكلة نقص المعدات .

- تم توزيع المعدات والادوات الفلاحية على المجموعات على الرغم من انتهاء عمرها الانتاجي (امتلاكها) وغياب قطع الغيار من السوق الوطنية لاصلاحها
- عدم تلبية العتاد الفلاحي الحالي لطلبات المجموعات .
- غياب قطع الغيار من السوق الوطنية وعدم توفرها لدى الديوان الوطني للعتاد الفلاحي
- ارتفاع تكاليف استصلاح معدات الفلاحية وطول فترة الانتظار التي تكون على حساب توقف الانتاج .
- توزيع العتاد الفلاحي كان دون مشاركة رؤساء المجموعات مما جعل عملية التوزيع غير مستمدة من واقع الزراعات التي تقوم بها كل مجموعة .

لم يقم البنك الوطني للتنمية الريفية قروضا خاصة باصلاح المعدات الابناء على فواتير مقدمة مع العلم أن قطع الغيار تباع عند الخواص بأسعار معروفة ومتداولة لدى جميع موردي قطع الغيار للقطاع الخاص ، دون توفرها لدي الديوان الوطني للعتاد الفلاحي.

الباب الثالث

البحث الميداني

حالة زراعة المحاصيل الشتوية بمنطقة الشلف الأعلى ببلدية جندل

الفصل الخامس

زراعة المحاصيل الشتوية لدى القطاع العام

المبحث الأول
نظام الانتاج الزراعي قبل عملية إعادة الهيكلة

المبحث الثاني
نظام الانتاج الزراعي بعد عملية اعادة الهيكلة وظهور المستثمرات الفلاحية

تمهيـــد :

الموقع الجغرافي والاقتصادي للبلديـة :

تقع بلديـة جندل على بعد 140 كلم من العاصمـة مرورا ببلدية خميس مليانة ويحدها من الشمال الغربي بلدية بومدفع ، وخميس مليانة ، ومن الجهة الجنوبيـــة بلدية سبت عزيز وطارق بن زيان ومن الجهة الشرقية بلديات كل من وامرية (ولايـة المدية) ، ووادا الشرفة ، بعد التقسيم الجديد للولايات أصبحت بلدية جندل تابعة لولايـة عين الدفلـة ، كانت تابعـة لولايـة الشلف (الأصنام سابقـا) ، وبذلك تكـون المسافة بين مقر البلديـة - جندل - والولايـة لا تتجاوز 42 كلم وعن مقر الدائـــرة مليانـة 30 كلم ، كما أنهـا تبعـد عن العاصمـة بحوالي 120 كلم مرورا بالطريـــق الوطني رقم 28 عن طريق جبل قنتاس ، أهميـة البنيـة الأساسية التي تحظى بهـــا بلديـة جنـدل زادت من مركزها الاقتصـادي والتجاري حيث يطغى الجانب النشـــاط الزراعـي في الحياة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لسكان البلديـة ، فوجود بلدية جنـدل في منطقـة الشلـف الأعلى أكتسبت الطابع الزراعي المكثـف حيث يمر واد الشلـــف على المساحات الزراعيـة الذي يستغل في ري وصرف المساحات الواسعـة للنهـوض بالانتاج النباتي والحيواني وانشـاء المحافظـة التنميـة الريفيـة للشلف الأعلى ،

الموارد الطبيعيـة :

وجود بلديـة جندل بمنطقـة الشلف الأعلى أعطاها الطابع الزراعي المكثف يقدر اجمالي المساحـة المنزرعة حوالي 54057 هكتار فتعتبر من أكبر البلديات الزراعيـة على مستوى الوطن قبل عملية تقسـيم الاداري للبلديـة التي كانت تضم ، جندل عـــين الأشباخ ، واد الجمعـة ، عين الدم ، ودواويـر كل من تلبنـت ، بني فاطمة ، وجبـــل اللوح ، قزازيـة ، أولاد عباس وهوارة ، بعد التقسـيم الاداري الجديد للبلديـة

وانشاء عدة بلديات تقلصت المساحة المنزرعة للبلدية وأصبحت 11.443 هكتار و82 آر ، منها يتربع القطاع الفلاحي الاشتراكي على مساحة مزرعة تقدر 8087 هكتار و 09 آر وهي تمثل نسبة 70 ٪ من اجمالي المساحة المنزرعة للبلدية بعد التقسيم، مما دفع بالدولة الى الاهتمام بقطاع الزراعة المكثفة والنهوض بتربية الماشية بانشاء محافظة التنمية الريفية للشلف الأعلى سنة 1968 بينما تقدر المساحة المنزرعة للقطاع الخاص 3356 هكتار 73 آر ، وهي تقريبا نصف المساحة المنزرعة للقطاع الفلاحي الاشتراكي، تمثل نسبة 30 ٪ من اجمالي المساحة المنزرعة لبلدية جندل بعد التقسيم الاداري الجديد ، يتبين من ذلك أن مجمل المساحة المنزرعة للقطاع الفلاحي الاشتراكي تتركز ببلدية جندل مما يسمح لها أن تكون بلدية زراعية رائدة ، ونموذجية في تطوير فنيات الانتاج واستغلال الطاقة المائية لواد الشلف ، للنهوض بالزراعة المكثفة للانتاج المحاصيل الشتوية ، واتباع الدورة الزراعية الثنائية بزراعة الأعلاف لتنمية تربية الماشية خاصة أبقار الحلوب ولاقامة الصناعات الغذائية ومنتجات الحليب ، فان موقعها الجغرافي وجود شبكات ... الطرقات واليد العاملة الزراعية يسمح لها بالازدهار بالتكامل الزراعي والصناعات الغذائية .

فان تقلص المساحة المنزرعة ببلدية جندل بعد التقسيم الاداري الجديد التي أصبحت تضم كل من دواوير أولاد عباس ، محارزة ، عين الدم هوارة ، الصوالح، بن دولي) أعطاها الطابع الزراعي المكثف باستغلال الطاقة المائية لواد الشلف الذي يمر على المساحات الزرعة للقطاع الفلاحي الاشتراكي .

- التضاريس :

تقع بلدية جندل في سلسلة الآطلس التلي وتبعد عن البحر حوالي 40 كلم قبل التقسيم الاداري للبلدية ، وهي توجد بالسهول الداخلية للبلاد منها سهل

الشلف الأعلى ، غير أن $\frac{2}{3}$ المساحة المزرعة تقع بالمناطق الجبلية ، (جل اللوح وجبل قنتاس والربوات الموجودة في دواوير البلدية .

- شمال البلدية من الجهة الشرقية الغربية توجد سلسلة جبل قنتاس وكذلك التلال والربوات التي ينحدر منها واد الشلف اتجاه خميس مليانة .

- ومن الجهة الجنوبية الشرقية يوجد دوار تلبنت على سلسلة جبل سيدي عيسى الكامل والربوات .

- دوار جبل اللوح توجد أراضيه على سلسلة جبلية يطل عليها جبل اللوح وكذلك الربوات.

- دوار بني فاطمة . يشمل نفس التضاريس الجنوب ، وسهلين من الجهة الغربية هي واد دردر و واد بوجمعة .

حسب الجدول يتبين أن نسبة 22% من اجمالي المساحة المنزرعة قبل التقسيم الاداري بأراضي سهلية مستوية يتركز فيها القطاع الفلاحي الاشتراكي ويمر بها واد الشلف بينما تقدر نسبة 30% من أراضي التلال (الجربوة) بينما الأراضي الجبلية تقدر نسبة 48% وهي تمثل 25947 هكتار من الأراضي الزراعية مركزة لدى القطاع الخاص أي أن $\frac{1}{3}$ المساحة المنزعة تقع في سهل الشلف الأعلى .

تركيب المساحات المنزرعة قبل عملية التقسيم الاداري .

أراضي جبلية	أراضي التلال (الربوة	السهول	المجموع
%48	%30	%22	100
25947 هكتار	16217 هكتار	11892 هكتار	54056 هكتار

المناخ :

بلدية جندل تقع في السهول الداخلية للبلاد - سلسلة الأطلس التلي - تتأثر بمناخ البحر الأبيض المتوسط ، يشتد البرد شتاءا وتنخفض درجة الحرارة ، مع وجود البرد والصقيع وتساقط الأمطار بغزارة ، بينما ترتفع درجة الحرارة صيفا - كما تخضع المنطقة الى الرياح الغربية والشرقية الغربية ، تمتاز الرياح الغربية برطوبتها أما الرياح الغربية الشرقية رياح جافة ، تهب في المساء ولا يكون لها أثر في الصباح

الري والصرف :

تمتاز منطقة الشلف الأعلى - بلدية جندل - بوجود سد غريب وهو من السدود الكبرى في تخزين الطاقة المائية وسقي منطقة الشلف ، فان وجود سد غريب في بوابة الشلف الأعلى أدى الى تنظيم جريان واد الشلف الذي يمر من الشرق الى الغرب يبلغ طوله 700 كلم ، الطاقة التخزينية لسد غريب تصل 1.000.000 م^3/ السنة أدت الى انتظام سقي المناطق الزراعية باستغلال واد الشلف حيث تتحدد المناطق الزراعية المسقية بواد الشلف من الجهة الشمالية بجبال الظهيرة ، والجهة الجنوبية بجبال الوانشريس أي حوالي 28.000 هكتار ، بينما تبلغ المساحة المزروعة المسقية ببلدية جندل بعد عملية التقسيم الاداري حوالي 1899 هكتار ، كما توجد عدة وديان بالمنطقة منها واد دردر ، واد الجمعة ، واد أرسان ، واد تلبنت) تحمل شتاءا بفعل الأمطار الغزيرة ، وينعدم جريانها صيفا .

يسقي واد دردر دوار بني فاطمة ، فوجود الطاقة المائية بمنطقة الشلف الأعلى - سد غريب - كان اهتمام الدولة خلال المخطط الثلاثي (67 - 1969) الى استغلال الطاقة المائية وذلك بزراعة الأعلاف خاصة بالمنجر الحلفي لتنمية تربية الماشية الحلوب ، وتوفير المادة العضوية للتربة (سماد الحيوانات) للرفع من خصوبة التربة الزراعية وتكوين مادة الدبال ، تمهيدا للزراعة المكثفة بالمنطقة .

توزيع السكان حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 1977.

القطاعات الاقتصاديــة	عدد المشتغلين	النسبة من مجموع السكان
الزراعــة .	5348	93
الحرافيــة .	14	0,24
الخدمات	146	2,5
التجــارة	200	3,4
الصناعــة	42	0,7
المجمـــوع	5750	%100

من خلال الجدول يتبين تركيز اليد العاملة في النشاط الزراعي ، بنسبة 93% من مجموع السكان ، بحكم الظروف الطبيعية للمنطقة مع انعدام النشـاط الصناعي ، كما للبلديـة موارد بشرية شابة حيث تمثل نسبة الشباب الذي تـتراوح أعمارهم (0 - 19 سنة) 57,4% من مجموع السكان البالغ 30.646 احصاء سنـة 1977 ، فافتقـار البلديـة لمراكز التكوين الفلاحي على الرغم من طابيعها الزراعـي وكذلك عدم وجود قاعـدة صناعيـة للمواد الغذائيـة أصبحـت عائقا في تطويـر وتحديث الزراعـة خاصـة في توزيع اليد العاملـة على كافة الأنشطـة الاقتصاديـة .

التركيب البشري للبلديـة

الفئـة .	العدد	% مجموع السكان
0 - 19 سنـة	17620	57,4
24 - 64 سنـة	11.700	38
65 فأكثر	1320	4,3
3	30646	%100

المبحث الأول : نظام الانتاج الزراعي [illegible] قبل عملية اعادة الهيكلة ..

تمهيـــــــــــد :

قامت محافظة التنمية الريفية بالشلف الآعلى بمسح جغرافي لمناطـــق الانتاج - المساحات الزراعية - وابراز نظامين للانتاج بمنطقة الشلف الآعلى، يعتمـد النظام الآول على الزراعة المكثفة أى التوسع الرأسي للانتاج المحاصيل العلفية - [illegible] العلفي - والخضروات باستقلال الطاقة المائية لواد الشلف ، بينما النظام الثاني يعتمد على الزراعة الواسعة أي التوسع الأفقي للانتاج للزراعات البعلية منها المحاصيل الشتوية ، وبذلك يتم تركيب المساحة الزراعية وفق نظـــام الانتاج قبل عملية اعادة الهيكلة وتوزيع لاستثمارات الفلاحية .

المطلــب الأول : محافظـة التنميـة الريفيـة للشلـف الأعلى وأهدافهـا :

تركزت الرأسماليـة الزراعية الكلونيالية بمنطقـة الشلف الأعلى باستغــــــلال الأراضي الخصبـة والطاقـة المائيـة لسد غريـب ، والعمـل على التوسع الأفقي والرأسي للانتاج دون تجديد العناصـر المعدنيـة للتربـة الزراعيـة ، فاجهاد التربة الزراعيـــة بتكرار المزروعـات واستخدام الميكنـة الزراعيـة لتحقيـق أكبر ربح ممكن باجهاد أكبر قدر ممكن العناصـر المدنية للتربـة الزراعيـة - افتقـار خصوبة التربـة - دون محاولة تجديد مكوناتهـا المعدنيـة ، كما عملـت الدورة الزراعيـة - بور مخدوم المتبعـة منذ قبل الرأسماليـة الزراعيـة الكلونيالية على افتقـار التربـة من مادة الربال ، بعد عمليـة التأميم - أراضـي الكلون - ظهرت مشكلة الفلاحـة الجزائرية الموروثـة من الرأسماليـة الكلونياليـة - افتقـار موروث في العناصر المعدنيـة للتربـة فقدان مادة الدبـــال بمنطقـة الشلـف الأعلى فضعف انتاج المحاصيل الشتوية بتقلبـات المردوديـة الانتاجية خلال فترة الستينـات وتوسع الفجوة الغذائيـة ، كان اهتمام الدولة بانشاء محافظـــة التنميـة الريفية للشلـف الأعلـى من أجل رفع الجانـب الفزيائي للتربة الزراعيـــــة - خصوبـة التربـة الزراعيـة - بزراعـة محاصيـل الأعـلاف التي توجد بها عقـد أزوتيــــة وتعمـل على اغناء التربـة بمادة الدبال ، ركز المخـطط الثلاثـي 67 - 1969 بالنهوض بتطويـر تربيـة الماشيـة خاصة الحلوب وتهجيـن السلالات المحليـة لانتاج اللحم والالبان باتبـاع الزراعـة المكثفـة للأعلاف وتوسيع زراعـة الخضـروات للرفع من نسبـة البروتين الحيواني في الوجبـة الغذائيـة للفرد الجزائري ، وكذلك الرفع من خصوبـة التربة الزراعية .

أهـداف محافظـة التنميـة الريفيـة للشلـف الأعلـى:

- تعمـل على تحقيق اهداف المخطط الثلاثـي(67 - 1969) برفع انتاج اللحوم

الحمراء والحليب ، فكان لابد من الاهتمام بتطوير تربية الماشية وتهجين السلالات المحلية للرفع من انتاج اللحوم والحليب ، لفرع من نسبة البروتين الحيواني للاستهلاك الفردي - مصدر للطاقة الحرارية - والتقليل من نسبة البروتين النباتي - مصدره من الحبوب - الذي يدخل بنسبة كبيرة في الوجبة الغذائية للفرد .

- تطوير زراعة الأعلاف - الزراعة المكثفة - المسقية منها البرسيم العلفي، وتوسيع زراعته ارتفعت المردودية الانتاجية 45 قنطار في الهكتار ، كما توسع التأطير الفني للوحدات الانتاجية للقطاع الاشتراكي ، فكانت زراعة البرسيم العلفي زراعة تكاملية لتربية الماشية وكذلك الرفع من الجانب الفزيائي للتربة الزراعية الذي يدخل في دورة زراعية ثنائية مع القمح ، كما حدث في الدورة الزراعية الاروبية ، فزراعة القمح بعد زراعة البرسيم يعطى محصول المليك كما يقال عندنا - بالصابة - ،.

أ - أنواع التربة الزراعية بمنطقة الشلف الأعلى :

من خلال الدراسة التي قام بها الأستاذ " بولان " (Boulaine) سنة 1957 حول التربة الزراعية بمنطقة الشلف الأعلى وجد تربتها طينية قوية تحتوي على عناصر معدنية سهلة الامتصاص ناتجة من انجراف لسطح التربة للمناطق الجبلية - غنية بالعناصر المعدنية الخفيفة - سهلة الذوبان في الماء كما تحتوي على عنصر الجير ، كما قام الاستاذ " كلوس " (CLAUS) بدراسة مماثلة حول التربة الزراعية بالمنطقة الشلف الأعلى سنة 1971 ، وجد التربة الزراعية تحتوي على الصلحي - تربة طينية - نسبة 40 الى 45 في المئة ، طين و 80 الى 85 % من العناصر المعدنية السهلة الامتصاص ، وافتقار التربة الزراعية لمادة الدبال ، وجد أن نسبة الدبال في التربة لا يتجاوز 1,60 % ، وبذلك يتوصل الأستاذ " بولان " من خلال دراسته للتربة الزراعية بمنطقة الشلف الأعلى على وجود ثلاثة أنواع من التربة الزراعية الطينية بالمنطقة :

التربـة الطينيـة : تتكون من رواسب التربـة الـسطحية الجبليـة من جـراء الانجرافات المحمولـة الى الشلف الآعلى مكونـة - التربـة الطينية السطحيـة ، الحديثة للشلـف غنيـة بالعناصر المعدنيـة السهلـة الامتصاص ، كما تمتاز التربة الطينيـة بعمقهـا وسهلـة امتصاص العناصر المعدنية المذابـة في الماء ، حيث تنخفض العناصـر المعدنيـة الثقيلـة .

التربـة الطينيـة الرمليـة : هي تربـة طينيـة رمليـة سطحيـة حديثـة في منطقـة الشلف عميقـة سهلـة الامتصاص للعناصر المعدنيـة المذابـة في الماء .

التربـة السطحيـة القديمـة : تشمل التربـة الحمراء فوق " التوق " توجد بالتـلال .

ب - معدل سقـوط كميـة الأمطار :

قام الأستاذ مكليـش سنـة 1976 بحساب معدل كميـة الأمطار المتساقطـة فـي منطقـة الشلف الأعلـى خلال 42 سنة (1913 - 1975) وجدها 470 ملم وهي قريبـة جدا من معدل كميـة الأمطـار المحسوبة من طرف الأستاذ سلـتزر (SELTZER) للفترة (1913 - 1932) وهي 473 ملـم بينما بلغ معدل كميـة الامطار المتساقطـة للموسم الفلاحـي (1951 - 1952) 746 ملم زيادة 276 ملم عن معدل سقـوط كميـة الامطار كما بلغ معدل كميـة الأمطار المتساقطـة للموسم الفلاحـي (1931 - 1932) 290 ملم انخفاض 180 ملم عن معدل سقوط كميـة الآمطـار ، ثما ارتفع معدل كميـة الأمطار المتساقطـة للموسم الفلاحـي (1971 - 1972) الى 721 ملم بزيـادة 241 عن معدل سقوط كميـة الآمطار ، ان تذبذب سقوط كميـة الأمطار السنوية وعـدم توزيعهـا المنتظـم على احتيـاجات النبـات يوثـر على تقلبـات الانتاج الكلي مـن موسم فلاحـي لأخر ، للزراعة البعليـة التي تعتمـد على الأمطار السنويـة المتساقطـة وانتظامهـا .

جـ - تركيب المساحة الزراعية وفق نظام الانتاج :

تقدر المساحة الكلية المنزرعة قرابة 14216 هكتار تضم أراضي الوحدات الانتاجية المسيرة ذاتيا وتعاونية قدماء المجاهدين قبل عملية اعادة الهيكلة وتوزيع المستثمرات الفلاحية ، خصص منها 5640 هكتار للزراعة المكثفة تمثل نسبة 40٪ من اجمالي المساحة المنزرعة وذلك باستغلال الطاقة المائية لسد غريب للنهوض بالزراعة العلفية خاصة منها البرسيم العلفي وتطوير زراعة الخضروات حيث تمثل نسبة 20٪ من الأراضي المسقية من المساحة المخصصة للزراعة المكثفة بينما يخصص قرابة 8576 هكتار للزراعة الواسعة تمثل نسبة 60٪ من اجمالي المساحة المنزرعة ، أما الأراضي المسقية تمثل نسبة 3,3٪ من الأراضي المخصصة للزراعة الواسعة ، حيث تتركز زراعة المحاصيل الشتوية في الآراضي البعلية - الزراعة الواسعة - قرابة 4449 هكتار أي نصف المساحة الخاصة للزراعة الواسعة ، بينما لا تتجاور مساحة زراعة المحاصيل الشتوية - الزراعة المكثفة 2088 هكتار بين من ذلك أن الزراعة المكثفة أهتمت بتطوير الزراعات العلفية لتنمية الثروة الحيوانية بالمنطقة مع رفع انتاجية الهكتار للخضروات .

تركيب المساحة الزراعية وفق نظام الانتاج بمنطقة الشلف الأعلى قبل عملية اعادة الهيكلة وتوزيع المستثمرات الفلاحية ، الموسم الفلاحي 1977 ـ 1976 .

	الزراعة المكثفة	الزراعة الواسعة	المجموع
المساحة الزراعية الكلية (هكتار)	% 5640	% 8576	% 14216
المساحة المخصصة للحبوب (هكتار)	37. .2388	51,8 . 4449	46 . 6537
المساحة المسقية (هكتار)	20 . 1117	.3,3 . 281	9,9 .1398
أراضي بور	9,6 . 541	5,8 . 504	9,6. 1045
زراعة أعلاف	16 . 900	17,5 . 503	9,9. 1403
أشجار الفاكهة	21 . 1192	9 . 771	13,9.1963
بنجر علفي	4 . 230	1,1 . 100	2,4 . 330
تربية الماشية			
أغنام	261	—	
تربية ابقار	291	1534	

د ـ **الوحدات الانتاجية الخاضعة للزراعة الواسعة :**

تضم الزراعة الواسعة تسعة وحدات انتاجية تابعة للمزارع المسيرة ذاتيا وتعاونية قدماء المجاهدين ـ قبل عملية اعادة الهيكلة ـ ضعيفة من حيث التأطير الفني في استخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة وصعوبة التحكم في التسيير والتنظيم للوحدة الانتاجية التي يتراوح متوسط حجم الوحدة الانتاجية 1247 هكتار ، كما يرتفع حجم الوحدة الانتاجية لمزرعة خلفية الى 1800 هكتار أي بزيادة 553 هكتار عن متوسط حجم الوحدة الانتاجية للزراعة الواسعة بينما تعاونيات قدماء المجاهدين تمتاز بالحجم الصغير للوحدة الانتاجية التي تتراوح بين 250 الى 319 هكتار ، كما سبق ذكره أن أكثر من نصف المساحة المنزرعة توزع بالمحاصيل الشتوية .

الوحدات الانتاجية الخاضعة للزراعة المكثفة :

تضم الزراعة المكثفة الوحدات الانتاجية التابعة للمزارع المسيرة ذاتيا - قبل عملية اعادة الهيكلة - وهي أربعة مزارع انتاجية كبيرة يتراوح متوسط المساحة المزروعة 1240 هكتار ، مستغلة الطاقة المائية لسد غريب في انجاز برنامج محافظة التنمية الريفية للشلف الأعلى ، حيث تركز زراعة الأعلاف - البنجر العلفي -والخضروات مع تربية الماشية ، أهمية هذه المزارع عملت وزارة الفلاحة على تأطيرها الفني ولاستخدام العقلاني لمستلزمات الانتاج الوسيطة ، تعتبر مزرعة عروشي أكبر مزرعة في المنطقة على مساحة 2481 هكتار ، .

الوحدات الانتاجية الخاضعة لنظام الانتاج قبل عملية اعادة الهيكلة .

الوحدات الانتاجية	الزراعة الواسعة المساحة (هكتار)	الزراعة المكثفة المساحة (هكتار)
المزارع المسيرة ذاتيا	الـ	
ابن بولعيد	1042	
محمدي	1189	
علي خوجة	1463	
ابن خليفة	1800	
رواش	714	
عبد العزيز	-	2481
ابن واضح	-	777
برشان	-	702
تاتي	-	999
تعاونيات قدماء المجاهدين		
- روات	319	
- لونس	286	
- لخضر	250	

المطلب الثاني : العوامل الطبيعية والفنية لزراعة المحاصيل الشتوية :-

1 - العوامل الطبيعية :-

أ - أنواع التربة الزراعية للمحاصيل الشتوية وتحضيرها :-

التربة الطينية العميقة : تحتفظ بالماء (الرطوبة) تكون جيدة الصرف - حتى لا تختنق جذور النباتات - فهي ملائمة لزراعة القمح الصلب واللين ، خاصة الأصناف المتأخرة النضج من القمح الصلب تحتفظ التربة الطينية. العميقة بالرطوبة مدة أطول تواجه بها الجفاف الربيعي - حالة عدم سقوط الأمطار عن الأراضي السطحية .

التربة الطينية الرملية : تحتفظ بالماء - الرطوبة - تكون جيدة الصرف- حتى لا تختنق جذور النباتات - فهي ملائمة لزراعة القمح الصلب واللين ، فاحتفاظها بالرطوبة - حالة عدم سقوط الأمطار - في فترة الجفاف الربيعي تكمل عملية النضج لأصناف القمح المتأخرة النضج .

فان التربة السطحية أو قليلة العمق غير ملائمة لزراعة أصناف القمح لكونها لم تحتفظ بالماء في التربة - لم تختزن الرطوبة - لهذا فان الأصناف المتأخرة النضج المزروعة في الأراضي السطحية تكون معرضة للجفاف المبكر للفترة الربيعية لهذا ينصح زراعة أصناف القمح المبكرة النضج في الأراضي السطحية لتفادي التوزيع غير المنتظم السقوط كمية الأمطار الموسمية خاصة في فترة الربيع التي تمتاز بالجفاف المبكر .

- تحضير التربة الزراعية :

تحضر التربة الزراعية على ثلاثة مراحل أساسية لاستقبال البذور .

الحرث الأولي :

يطلق على الحرث الاولي باسم القليب وهو حرث التربة بعد حصاد الأعلاف مباشرة اذا زرعت أو تركت بورا ، تحرث الأرض - الأقليب - في نهاية الربيع شهر ماي - على عمق 20 سم حتى تحتفظ التربة بالماء - الرطوبة - وتهويتها ، ثم تترك الى غاية شهر سبتمبر .

الحرث الثاني :

بعد نشر السماد/لوبر 46 Supa تحرث الأرض لمحرات اسطوانسي لتفكيك قلاقل التربة وتغطية السماد الكيميائي سوبر COVER CROPE 46 ، حتى يتم تحليله في التربة ،

الحرث الثالث :

نشر السماد المعدني 18.46.0 N.P.K ، $\frac{1}{3}$ الكمية قبل عملية البذر حتى تتحلل ويسهل امتصاصه من التربة اثناء عملية البذر وذلك في شهر نوفمبر تتم عملية الحرث والبذر في الحراثة الثالثة من منتصف شهر نوفمبر الى شهر ديسمبر ، حيث تحرث الأرض لتغطي البذور ، كما ينشر باقي السماد المعدني ($\frac{2}{3}$) في فترة الانباب (THLLAGE) حتى يستفيد النبات منه .

- موعد الزراعة :

تنطلق حملة الحرث والبذر بناءا على تعليمة من وزارة الفلاحة تكون من بداية منتصف شهر نوفمبر الى غاية شهر ديسمبر ، لكون المنطقة أكثر دفءا ، يزرع القمح بنوعية ، حتى وان لم تسقط الأمطار الأولية بعدما تكون الأرض مهيئة للبذر .

- عمق زراعة القمح بنوعية واللصلب واللين).

يتحدد عمق الزراعة وفق أصناف القمح الصلب واللين ، فأصناف القمح ذات

المردودية العاليا (القمح المكسيكي) تزرع على عمق 2 - 4 سم بحيث لايتجاوز 5 سم حتى لا تؤثر على غيره ، أما بالنسبة لأصناف القمح الصلب تزوع على عمق 5 سم ، تراوح كمية البذاور في الهكتار بين 100 - 130 كلغ مع مراعاة البذور العظيمة (السيئة الانباث) وكذلك الى التأخر في الزراعة ، حيث تزداد الكمية المبذور في الهكتار .

- **طريقة الزراعة** : عملية البذر تكون ميكانيكية تتطلب يد عاملة موهلة ذات كفاءة عالية لتنظيم وضبط الباذرة ، حتى يتم توزيع البذور بطريقة منتظمة في شكل سطور وعمق موحد يكون الانبات منتظم وجيد .

ب - احتياجات المحاصيل الشتوية لكمية الأمطار الشتوية :

عدم انتظام سقوط كمية الامطار الشتوية وتأخرها ، قام الأستاذ بالدي (BALDEY) بدراسة منطقة الشلف الأعلى الايكلوجية أي مدى احتياجات نبات القمح لكمية الأمطارالشتوية ، وهذا خلال العمل التجريبي الذي قام به سنة 1974 وجد أن احتياجات نبات القمح لكمية الأمطار المتساقطة في السنة تتراوح بين (450 - 650 ملم) فان عدم انتظام توزيع سقوط كمية الأمطار حسب الـ
- احتياجات النبات - يجعل نبات القمح غير مستفيد بكمية الأمطار المتساقطة : تسقط 70% من كمية الأمطار السنوية في شهر سبتمبر وفبراير بينما تبقى الفترة الربيعية في حاجة الى الماء لاتمام النضج وغالبا تكون الفترة الربيعية معرضة للجفاف المبكر وبالتالي ضعف المردودية الانتاجية تعتبر الفترة العائقة للانتاج ومن الدراسة التي قام بها الاستاذ مكليش حول كمية الأمطار المتساقطة في الشهر والسنة للفترة الربيعية (مارس ،أفريل ، ماي) حسب احتياجات نبات القمح للماء متراوح بين 550 - 600 ملم ، فانه تم الحصول على محصول جيدا كل مرّة خلال خمسة سنوات أو عشرة سنوات لهذا ينصح بزراعة أصناف ذات المردودية العاليا المبكرة

النضج لتفادي الجفاف المبكر للفترة الربيعية ، وغالبا ما ينصح بزراعة القمـــح اللين المبكر النضج ، فالأصناف المتأخرة النضج لأصناف القمح السلب تتأثر بالفترة الربيعيـة للجفاف المبكـر ينصح عدم زراعتها .

ج ـ تأثير درجة حرارة التربة على المحاصيل الشتوية :

قاما الأستاذان كلوس (CLAUS) ولقوبيـــل (Lecompte) سنة 1971 بدراسة دراجة حرارة التربة خلال الفترة (1966 ـ 1971) لمعرفة دراجـة لحرارة التربة الزراعية المنخفضة تحت الصفر أو تساوي الصفر ، حسب عـــدد الأيام وذلك لمدة خمسة سنوات كما يتبين في الجدول " : .

الاشهـــــر .	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فبراير	مارس	أفريل	ماي	المجموع
عدد الأيام عندما تكون درجة حرارة التربة تحت الصفر. < 0 درجة مئوية .	8	17	17	14	13	11	2	82

ـ انخفاض درجة الحرارة تحت الصفر المئوية واستمرار الجليد الربيعي المتأخر يؤدي الى سقوط الأزهار في فترة التزهير ، يؤثر على تكوين الحبة ، ويتلف السنابـــل ، يتبين من الجدول انخفاض درجة حرارة التربة تحت الصفر لمدة 13 يوم في مارس و11 يوم في أفريل وهي الفترة الحاسمة لاتمام نضج المحصول ، التي تعمل على قدنـي المردودية الانتاجية للمحصول .

ـ ارتفاع درجة حرارة التربة أكثر من 18 درجة مئوية يؤدي الى تبخر الماء من التربة والتأثير على عملية التمثيل الضوئي ، كما أن هبوب الرياح الصحراوية ـ السيروكو ـ

تؤثر على عملية التلقيح واخصاب النباتات تعمل على تخفيف حبوب اللقاح وارتفاع نسبة العقم مما يؤدي الى ضعف المردودية الانتاجية للمحاصيل الشتوية كما سبق ذكره تتعرض المساحة المزروعة بالمحاصيل الشتوية الى انخفاض درجة الحرارة تحت الصفر والجليد الربيعي ورياح السيروكو حوالي 30 % من المساحة المزرعة بالمحاصيل الشتوية ،

فان التوزيع المنتظم لسقوط كمية الأمطار وعمق التربة الزراعية الجيوة الصرف واحتفاضها بالرطوبة مع اعتدال درجة حرارة التربة الزراعية يضمن ارتفاع المردودية الانتاجية خاصة لأصناف البذور ذات المردودية العاليا مع تنظيم الانتاج .

2 - العوامل الفنية :

أ : مدخلات الانتاج الوسيطة :

أنواع أصناف البذور المستعملة .

ثم تعميم أصناف البذور ذات المردودية العاليا على الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع الاشتراكي بغية الرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية سواء كانت منطقة زراعية مكثفة أو زراعة واسعة أي نظام انتاجي واحد للانتاج المحاصيل الشتوية بمطقة الشلف الأعلى .

أهم أنواع أصناف البذور المستعملة :

القمح الصلب : توجد عدة أصناف مستوردة من الخارج ثم اكثارها عبر المحطات التجربية والوحدات الانتاجية المعتمدة من طرف المعهد الوطني للمحاصيل الكبرى.

منها :

CAPIETI كابيتي

COCORIT كوكوريت

INRAT 69 إنرا 69

القمح اللين : توجد أصناف البذور ذات المردودية العاليا (القمح المكسيكي)

منها :

ANZA أنزا

STRAMPALI استرامبالي

كما يوجد صنف محلي ذو مردودية عاليا فلورانس أوران .

- توزيع أنواع القمح على التربة الزراعية :

القمح الصلب :

تنتشر زراعة القمح الصلب بالمنطقة خاصة في التربة الزراعية الطينية والرملية الطينية الجيدة الصرف ، حيث تنتشر زراعة أصناف القمح الصلب منها واد الزناتي (محلي) وثيتي و69 INRAT

القمح اللين :

لا تختلف زراعة أصناف القمح اللين عن زراعة أصناف القمح الصلب من حيث التربة الزراعية تنتشر زراعة أصناف البذور ذات المردودية العليا منها ANZA لكونهما أصناف مبكرة النضج . FLORENCE AURORE

الشعير :

لايختلف عن باقي الأصناف المزروعة وطبيعة التربة الزراعية وأهم الأصناف المزروعة " سعيدة "

- الاسمدة الكيميائية :

السوبير 46% SUPER : بعد عملية الحرث الربيعي - القليب) ينشر السماد السوبير 46% ، وذلك خلال شهر ماي ، حتى تكون هذه الفترة كافية لتحليله في التربة واستفادة البذور منه ، غير أنه الشائع لدى المتبغين هو نشر السماد السوبير 46% في شهر سبتمبر ثم تتم عملية الحرث الثانية بواسطة المحراث الاسطواني لتغطية السوبر 46% تكون هذه الفترة كافية لتحليل السماد في التربة واستفادة النبات منه اثناء الانبات والتفرع حيث ينشر قنطار في الهكتار من السماد في شهر سبتمبر .

السماد الكيميائي 18.46.0

السماد الكيميائي 18.46.0 سماد مركب يتكون من العناصر التالية الأزوت ، فوسفور ، بوتاسيوم ، في شكل 18.46.0 N/P/K ، تتطلب الزراعة الأصناف ذات المردودية العاليا لهذا السماد المركب يعتبر كامل أساسي في رفع المردودية الانتاجية ، وينشر السماد المركب في شهر نوفمبر قبل عملية البذر 2 قنطار في الهكتار حتى تكون له المدة الكافية للتحليل في التربة لأن عملية البذر تتم في منتصف شهر نوفمبر الى غاية شهر ديسمبر ، ثم ينشر باقي الكمية اثناء الانبات والتفرع ($\frac{2}{3}$ الكمية) وجود الأزوت في التربة يزيد أو يخفض الكمية المنشرة لهذا يجب مراعاة الدورات الزراعية العلفية والحرث الربيعي في تشبيت الآزوت في التربة .

معايير احتياجات أصناف القمح للسماد المركب . N.P.K

أصناف البذور ذات المردودية العاليا	الكمية وحدة في الهكتار	المردودية ق/هـ .	المركبة التجارية	فترة الاستعمال
	50 . 80 . 80	30 _ 40	2 ق . 18.46.0 1 كغ كلوريد البوتاسيوم 1,5 كغ أمونترات 33,5 %	البذر البذر الانبات
أصناف البذور المحليـة المنطقـة أكثر من 550 ملم	45.60 _	15 _ 20	1,3 كغ أمونترات 33,5% 1,3 كغ سوبر 45%	50% البذر 50% الانبات بذر
المنطقـة 550 ملم	33 . 45 _	10 _ 15	1 كغ أمونترات 33,5% 1 كغ سوبر 45%	الانبات بذر

ب: الدورة الزراعية بمنطقة الشلف الأعلى :

الدورة الزراعية الثلاثية :

تتبع الدورة الزراعية الثلاثية لدى الوحدات الانتاجية الخاصة للزراعة المكثفة تدخل محاصيل الأعلاف المسقية البنجر العلفي واعلاف - في دورة زراعية ثلاثية مع المحاصيل الشتوية ، يزرع في العام الأول البنجر العلفي المسقي ، وفي العام الثاني تزرع المحاصيل الشتوية وفي العام الثالث تزرع الأعلاف المسقية ، وانتظام الدورة الزراعية الثلاثية يساعد في غناء التربة الزراعية من العناصر المعدينية خاصة الأزوت والاحتفاظ بالرطوبة وتكوين مادة الدبال من تحليل السماد العضوية بالماء الذي يسهل الجذور النبات امتصاص العناصر المعدنية المذابة ، بينما لا تترك الآراضي الزراعية بور تتجاور كمية الأمطار المتساقطة في السنة 400 ملم ، ومن خلال مخطط الانتاج للموسم الفلاحي 77/ 1978 بلغت نسبة الآراضي المتروكة بور في الزراعة المكثفة 6,6 ٪ من اجمالي الأراضي المزروعة 4440 هكتار نتيجة ضمن مساحة جديد تقدر ب 400 هكتار الى مزرعة بن واضح . ان ضعف وسائل الانتاج - المعدات - ونقص قطع التيار كان سببا في ترك الأرض بور .

الدورة الزراعية الرباعية :

تتبع الدورة الزراعية الرباعية لدى الوحدات الانتاجية الخاضعة للزراعة الواسعة ، تدخل محاصيل الأعلاف غير مسقية في دورة زراعية رباعية مع المحاصيل الشتوية ، تزرع في العام الآول محاصيل الآعلاف ثم في العالم الثاني تزرع المحاصيل الشتوية ، وفي العالم الثالث تترك الأرض بور محروث وفي العام الرابع تزرع المحاصيل الشتوية ، تعمل هذه الدورة على اغناء التربة بمادة الأزوت واحتفاظها بالرطوبة مع افتقارها للمادة الدبالية ، تترك الأرض بور سنويا بدون خدمة حوالي نسبة 5,4٪ من الأراضي المزروعة 7805 هكتار خلال الموسم الفلاحي 1978/77. أي حوالي 454 هكتار بسبب ضعف وسائل الانتاج ونقص قطع التيار .

ج - اليد العاملة الزراعية :

تضم الوحدات الانتاجية الاشتراكية عمالا زراعيين منتجين يقومون مباشرة بجميع العمليات الزراعية وعمالا زراعيين يقومون بالعمل غير المنتج - المدير ورئيس المزرعة ورؤساء الزراعات ورؤساء الأفواج ومراقبة العمال والحراس - العمال الزراعيين المنتجين تشمل اليد العاملة الزراعية الدائمة والموسمية ، حيث تقوم اليد العاملة الموسمية تقوم اليد العاملة الموسمية بالأعمال الزراعية العاجلة خاصة موسم الحرث والبذر والحصاد والدرس التي تتطلب الاسراع في الانجاز يقدر عدد العمال الدائمين بعد عملية اعادة الهيكلة العقارية للوحدات الانتاجية 657 عامل .

أ - المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح الصلب :

تذبذب المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح الصلب يرجع الى تقلبات كمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها غير المنتظم حسب احتياجات النبات خاصة الفترة الربيعية التي تتصف بالجفاف المبكر ، فأصناف القمح الصلب المحلي عرفت نوع من التذبذب حيث انخفضت المردودية الانتاجية من 18,4 ق/هـ للموسم الفلاحي 1974 / 1975 الى 13,5 ق/هـ للموسم الفلاحي 75 / 1976 أي 7,3 ق/هـ للموسم الفلاحي 76 / 1977 ، بينما ارتفعت المردودية الانتاجية للاصناف القمح الصلب ذو المردودية العاليا من 7,8 ق/هـ للموسم الفلاحي 76 / 1977 الى 8,35 ق/هـ للموسم الفلاحي 82 / 1983 ثم الى 11,50 ق/هـ 83 / 1984 فان ملائمة الظروف الطبيعية للانتاج خلال الموسم الفلاحي 84 / 1985 ارتفعت المردودية الانتاجية للصنف واد الزناتي الي 12,87 ق/ هـ والصنف 69 INRAT الى 12,96 ق/هـ بينما كان يهدف مخطط محافظة للتنمية الريفية الى الوصول بين 14 - 22 ق/ هـ في ظل الزراعة البعلية مع انتظام الدورات الزراعية .

ب - **المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح اللين :**

تذبذب المردودية الانتاجية الهكتارية للقمح اللين يرجع الى تقلبات كمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها غير المنتظم حسب احتياجات النبات، خاصة الفترة الربيعية التي تتصف بالجفاف المبكر ، فارتفاع المردودية الانتاجية من 15ق/هـ للموسم الفلاحي 1975/74 الى 17 ق/هـ للموسم الفلاحي 1976/75 يرجع الى ملائمة الظروف الطبيعية للانتاج ثم انخفضت المردودية الى 6 ق/هـ للموسم الفلاحي 76/ 1977 . بينما ارتفعت أصناف البذور المبكرة النضج عن المتأخرة النضج 6,3 ق/هـ للموسم الفلاحي 76/ 1977 ثم الى 9,27 ق/هـ للموسم الفلاحي 82/ 1983 ثم الى 14,43 ق/هـ للموسم الفلاحي 1984,83 بينما الموسم الفلاحي 1984 / 1985 ارتفعت المردودية الانتاجية لملائمة الظروف الطبيعية للانتاج 14,52 ق/هـ صنف STRAMPELLI

16,97 ق / هـ صنف ANZA

7,70 ق/هـ صنف FLORENCE-AURORE .

بينما تهدف المحافظة للتنمية الريفية بالشلف الأعلى على رفع المردودية الانتاجية للقمح اللين بين 16 ـ 25 ق/ هـ في ظل الظروف الطبيعية المسيطرة على الانتاج مع انتظام الدورة الزراعية .

جـ - **المردودية الانتاجية الهكتارية للشعير :**

احتياجات زراعة الشعير لكمية الأمطار المتساقطة في السنة تختلف عن زراعة القمح بنوعيه " بمنطقة الشلف الأعلى تحتاج زراعة الشعير الى كمية أقل من مياه الأمطار عن زراعة القمح بنوعية سقوط كمية الأمطار السنوية بمنطقة الشلف الأعلى أدى الى ارتفاع المردودية الانتاجية 17,5 ق/هـ للموسم الفلاحي 74/ 1975 ثم 15 ق/ هـ للموسم الفلاحي 75/ 1976 ، وبذلك يكون أهداف المحافظة الوطنية للتنمية الريفية الأعلى تحققت 14 ـ 16 ق/هـ ، فان تأثير الجفاف للموسم الفلاحي

1977/76 انخفضت المردودية الى 7 ق/هـ ثم ارتفعت الى 11ق/ هـ 1983/82 ثم ثابتة للموسم الفلاحي 1984/83 ، كما وصلت المردودية الانتاجية للشعير الى25,95 ق/هـ للموسم الفلاحي 1984 / 1985 تجاوزت أهداف المحافظة ، نتيجة ملائمة الظروف الطبيعية للانتاج واتباع الدورات الزراعية المنتظمة .

د - تجربة ري وصرف المحاصيل الشتوية في الفترة الربيعية .

يتميز نظام الانتاج المحاصيل الشتوية بمطقة الشلف الآعلى سواء كانت أراضي مسقية أو غير مسقية بالزراعة الواسعة معتمدة على كمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها غير المنتظم ، حيث تعاني فترة الانتاج من تأخر كمية الامطار الشهرية في الفترة الخريفية والربيع غالبا ما يكون سقوط الجفاف مبكرة خلال هذه الفترة ، على الرغم من المجهودات المبذولة في ادخال مدخلات الانتاج الوسيطة تبقى هذه الأخيرة مرتبطة بكمية الماء المتوفرة لذوبانها واستفادة النبات منها ، فارتباط زراعة المحاصيل الشتوية بكمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها الغير المنتظم - الزراعة البعلية - أدى الى تذبذب المردودية الانتاجية وتقلبات الانتاج الكلي من موسم فلاحي للاخر ، فان تنظيم الانتاج من التقلبات المناخية لابد أن يخضع الى عملية الري والصرف - الزراعة المكثفة - ، حيث يقول الاستاذ "MHZOYER الزراعة المكثفة مرتبطة بعملية الري والصرف واستخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة للرفع من المردودية الانتاجية ، فان استغلال مياه الشلف يتطلب مسح جغرافي "وحدات الانتاجية التي تخضع للزراعة المكثفة للرفع من الانتاج وتنظيمه ، تحصل الاستاذ مكليش في تجربة سقي المحاصيل الشتوية - القمح اللين - سنة 1976 بالمحطة التجريبية لمدينة خميس مليانه - رفع عدد الحبوب في السنبلة الواحدة - زادت المردودية الانتاجية للقمح اللين المسقي بـ 15 قنطار الهكتار عن المردودية الانتاجية للقمح اللين غير المسقي ، حيث بلغت متوسط المردودية الانتاجية للقمح اللين المسقي 34 قنطار الهكتار ، وذلك من خلال سقي القمح اللين على ثلاثة مراحل خلال نموه .

- المرحلـة الأولى   التفرع   50 ملم   MONTAISON
- المرحلة الثانيـة   تكوين السنبلـة 80 ملم .   L'EPIAISON
- المرحلـة الثالثة   تغليـظ الحبوب 80 ملم   GROSSISSEMENT DU GRAINS

فان ري وصرف المحصـول - الفترة الربيعيـة - يضمن رفع المردوديـة الانتاجيـــة ورفع الانتاج وتنظيمه من التقلبـات المناخيـة .

المطلب الثالث :

- العوائق الفنية والتنظيمية على الانتاج :

1 - عوائق فنية على الانتاج الزراعي :-

- عدم التحضير الجيد للتربة الزراعية لاستقبال البذور - لانباتها وتفرعها - يودي حتما الى ضعف المردودية الانتاجية ،كما أن التأخر في عملية الحرث يعرض البذور الى العقم - الجليد - نتيجة انخفاض درجة حرارة التربة تحت الصفر، كما تصعب عملية البذر في سطور في حالة سقوط الأمطار بكمية كبيرة ، لهذا يجب التزام بمواعيد الحرث والبذر المعلنة من طرف وزارة الفلاحة حتى لا تتأثرزراعة المحاصيل الشتوية بالتأخر .

- التأخر في عملية البذر يوثر على الانتاج كما يصعب استخدام آلة البذر عندما تكون الأرض محتفظة بكمية كبيرة من الماء ، كما أن اختلاط أصناف البذور وعدم اثبات ... ونسبة الانبات - غير معتمدة - يوثر على نقص الانتاج ، عدم الضبط الجيد لألة البذر يوثر على نشر البذور بكميات غير متوازنة .

- الاستخدام غير العقلاني للاسمدة الكيميائية كعدم احترام مواعيد النشر لا يفيد النبات لأن مدة تحليله تكون متأخرة واحتياجات مرحلة النمو والتفرع كما أن الاستعمال المفرط للاسمدة الكيميائية وتأخر سقوط الآمطار يكثر الحشائش الضارة للمحصول ، يجب مراعاة كمية الأمطار المتساقطة لزيادة أو نقص نشر السماد الكيميائي خاصة في الفترة الربيعية .

- غياب الصيانة واستصلاح المعدات وأدوات الانتاج أدى الى ارتفاع نسبة العطب بسبب ، انعدام وجود قطع الغيار في وقت تعطيل المعدات والادوات أن تعدد الحركات التجارية للمعدات زادت حدة قطع الغيار واستيراد بعض الجرارات عمل على تكبيس التربة - غير ملائمة مع التربة الزراعية - مما نتج عنه ضعف في

انجاز مخطط الانتاج وترك الاراضي الزراعية بورا حيث ارتفعت نسبة العطب للجرارات المجنزرة من 37٪ الى 40٪ والجرارات بعجلات من 20٪ الى 23٪، كما بلغ مجموع الجرارات المجهزة والعجلات نسبة العطب 23,6٪ للموسم الفلاحي 76/ 1977 .

- عدم استقرار اليد العاملة الزراعية الموسمية ، ومغادرتها كما تشاء دون اذن مسبق - القطاعات الغير الزراعية - بحثا عن دخول تفوق القطاع الزراعي كان يتم على حساب ترك انجار العمليات الزراعية المخططة كما تصعب عملية التكوين خاصة العمال - السائقين - الذين يقمون بانجاز العمليات الزراعية الى ترك القطاع الزراعي بعد تكوينهم .

- فان وجود عدد كبير من اليد العاملة الزراعية غير المنتجة داخل الوحدة الانتاجية أي التي لاتقوم مباشرة بانجاز العمليات الزراعية أدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج وخلق تناقضات بين العمال المنتجين وغير المنتجين لأن العمال الغير المنتجين دخولهم تفوق العمال المنتجين ، فكانت التعلمية رقم 536 المورخة 17 / 04 / 1983 ، بتنظيم اليد العاملة الزراعية داخل الوحدات الانتاجية الاشتراكية وذلك.

1 - اعادة توزيع اليد العاملة غير المنتجة الى الانتاج المباشر

2 - التحكم في تكاليف الانتاج وفق المعايير المحددة .

3 - صيانة المعدات والمحافظة عليها وحفظ الأملاك العقارية للوحدة الانتاجية .

- غياب التأطير الفني (المهندسين ، الفنيين) من الوحدات الانتاجية الاشتراكية قبل عملية اعادة الهيكلة ، نتج ضعف فني استخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة وغياب الجانب التسيير والتنظيمي للوحدة الانتاجية مما أخفق انجاز مخطط الانتاج الفلاحي ، كما أن اعادة تعيين المهندسين والفنيين الزراعيين لم يفيدوا الوحدة الانتاجية بالجانب الفني للعمليات الزراعية نتج تناقض في

المعلومات الفلاحيـة الفنية بين المنتجين والتأطير الفن ، أقتصر عمل المهندسين والفنيين على تنظيم وتسيير الوحدة فقط ، دون الخوض في معركة الانتاج التي تحتاج الى التأطير .

2 - عوائق تنظيمية داخلية على الانتاج :

- التسيير والتنظيم :

قانون التسيير الذاتي - التسيير والتنظيم - يخول للعمال المنتجين المساهمة في تنظيم وتسيير الوحدة الانتاجية من خلال الجمعية العامة للعمال كما تكون لجنة التسيير مكلفة بتنفيذ مخطط الانتاج الموسمي بناءا على اقتراحات الجمعية العامة للعمال ، غير أنه ما يحدث داخل الوحدة الانتاجية يخالف نصوص قانون التسيير الذاتي ، تحتكر لجنة التسيير المتكونة من رئيس المزرعة ورؤساء المزراعات والأفواج ، القرارات التنفيذية دون الرجوع الى الجمعية العامة للعمال ، مما دفع كثير من المنتجين عدم الاهتمام بانجاز العمليات الزراعية باعتبارهم أجراء لا غير .

توزيع العمال :

حرية اختيار رؤساء الأفواج اليد العاملة - في اطار مجموعات - أدى نزاعات واختلافات بين العمال ، خاصة القيام بأعمال زراعية التي تحتاج الى جهد بدني وكذلك الى هامشية اليد العاملة الزراعية المسنة عن دورة الانتاج ،مما زاد الطلب على اليد العاملة الموسمية كما حدث لدى التعاونيات قدماء المجاهدين بحيث أصبحت تركز جل أعمالها على اليد العاملة الموسمية أنى تحولوا من مستفيدين الى تأجير اليد العاملة لأعتبارها تقوم بأعمال زراعية دائمة وليست موسمية مما خلقت نزاعات قانونية على تصنيفها ضمن العمال الدائمين ، في الوحدة الانتاجية بعدما تم تحويل تعاونيات قدماء المجاهدين ضمن المزارع الاشتراكية .

3 - **موانـق التنظـيم الخارجية على الانتاج :**

القطـاع الاشتراكي قبل عمليـة اعادة الهيكلـة لم يساهم في عملية تسيير وتنظيم الوحدة الانتاجيـة بقي خاضع للتسيير الخارجي في اتخاذ القرارات لتنفيـذ انجـاز العمليـات الزراعيـة ، فاعداد مخطط الانتاج الموسمي للوحدات الانتاجيـة كما أن طلب الاستثمـارات خاضعا الى الوصاية التي يكون لها القرار لوحدها دون مشاركة الوحـدة الانتاجيـة ، كما أن طلب الوحـدات الانتاجيـة للمعدات وأدوات الانتاج لم يحترم من طرف الديوان الوطني للمعـدات الذي يقوم بفرض معدات وأدوات انتاج غير مطلوبـة على الوحدات دون اعلام مسبق وغير ملائمة للانتاج ، كما أن تسويق المنتجات الزراعيـة الى الديوان الوطني للتسويـق الفواكه والخضر له الصلاحيـة المطلقـة باستقبال أو رفض الانتاج وتحديد الاسعار دون معرفـة تكلفـة الانتاج للوحدة المنتجة وطول فترة التسديد كما أن عمليـة الزحف العمراني والبناءات الاساسية كأن يتم على مساحات شاسعة دون اندار مبكـر وذلك نتيجة احتكار الوصاية (وزارة الفلاحـة) قرار التنفيذي لوحدها . الشئ الذي انعكس على معنوية لجنة التسيير وهامشيتها في اتخاد القرار، وبالتالي الانتاج

المطلب الرابع : الثورة الزراعية ونماذج الانتاج وعوائقها قبل اعادة الهيكلة .

1 - الثورة الزراعية ونماذج الانتاج قبل اعادة الهيكلة :

كانت تهدف الثورة الزراعية الى انشاء نظام تعاوني للانتاج - تنظيم الانتاج الزراعي - لدى القطاع الخاص - التقليدي - للقضاء على أثر الزراعة البدائية لم يستفيد القطاع الخاص الزراعي التقليدي بالاصلاحات السياسة الزراعية في عهد الرأسمالية الزراعية الكلونيالية استجابة للثورة الجزائرية المسلحة أنذاك فكانت الثورة الزراعية عهدا على الحكومة الجزائرية للنهوض بالريف الجزائري من خلال عمل الجماعي للانتاج الزراعي - النظام التعاوني - الذي يعتبر بمثابة ضرورة تنظيمية وفنية للانتاج المنظم - توسيع استخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة - للزراعة الحديثة ، بعد تطبيق المرسوم رقم 73 - 7 بتاريخ 8 فوفمبر المتضمن تطبيق المرحلة الأولى والثانية للثورة الزراعية ببلدية جندل ، ثم حصر الأراضي الزراعية تحت تصرف الصندوق الوطني للثورة الزراعية لكل من أراضي البلدية 1672 هكتار أراضي أملاك الدولة 65 هكتار ، أراضي متبرع بها 135 هكتار أراضي مؤممة 5847 هكتار ، ظهرت عدة نماذج للانتاج لقطاع الثورة الزراعية خلال المرحلة الثانية من تطبيق الثورة الزراعية ببلدية جندل منها .

- التعانيات الفلاحية الانتاجية للثورة الزراعية ،(CAPRA) انشاوها على الأراض المؤممة والمتبرع بها على مساحة تقدر ب 4658 هكتار تمثل نسبة 77,8 ٪ من الأراضي المؤممة والمتبرع بها (5983 هكتار) موزعة على 19 تعاونية انتاجية فلاحية ، بلغ عدد المستفيدين بعقد جماعي 369 مستفيد ، للعمل في اطار الانتاج المنظم التعاوني.

مجموع استصلاح الأراضي الزراعية : G.M.V

الأراضي الزراعية المؤممة والقابلة للاستصلاح ، ثم توزيعها على المستفيدين

من أجل استصلاحها وتهيئتها الى أرض زراعية توجد مجموعتين للاستصلاح الأراضي الزراعية ببلدية جندل الخاصة بالمرحلة الثانية للثورة الزراعية يوجد بها 7 مستفيدين ، ثم استصلاح 80 هكتار وادخالها ضمن التعاونيات الفلاحية الانتاجية للثورة الزراعية .

التوزيع الفردي للمساحات المؤممة :

عدم تجانس القطع الزراعية المؤممة وابتعادها أدى الى صعوبة العمل الجماعي في تنظيم الانتاج ، دفع بمسوولي تطبيق الثورة الزراعية بولاية الشلف سابقا ، على التوزيعات الفردية للقطع الأراضي غير المتجانسة والبعيدة التي يصعب ادماجها ضمن التعاونيات الانتاجية للثورة الزراعية ، . بلغ عدد الاستفادات الفردية 7 مستفيدين على مساحة زراعية تقدر ب 120 هكتار .

تعاونيات الاستغلال المشترك C.E.C

تضم مستفيدين من الثورة الزراعية - استفادة فردية بعقد الملكية - في اطار العمل التعاوني من أجل تنظيم الانتاج وذلك بتظافر جهود المستفيدين والاستفادة عامة لمستلزمات الانتاج الوسيطة ، فان الاطار التعاوني للاستغلالات المشتركة يهدف أساسا الى تنظيم الانتاج من خلال العمل التعاوني المشترك بين المستفيدين حيث بلغ عددهم 44 مستفيد يعملون في اطار تعاوني مشترك توجد ثلاثة تعاونيات الاستغلال المشترك ببلدية جندل تتربع على مساحة 930 هكتار ، تأتي في المرتبة الثانية من حيث المساحة وعدد المستفيدين بعد تعاونيات الانتاجية الفلاحية للثورة الزراعية .

مجموعة الاستغلالات الريفية : عبارة عن تعاونية استغلالية عائلية تهدف الى تجانس الأراضي الزراعية من التجزئة والتشتت والعمل على تنظيم الانتاج عن طريق ادخال مستلزمات الانتاج الوسيطة ، توجد ثلاثة تعاونيات استغلالية عائلية على مساحة 195 هكتار تضم 12 عائلة تعمل في اطار العمل الجماعي مستفيدة . عدرات وأدوات الانتاج ومدخلات الانتاج الوسيطة لمنتظم الانتاج الزراعي .

النظام الانتاجي لزراعة المحاصيل الشتوية :

تميزنظام الانتاج لزراعة المحاصيل الشتوية لقطاع الثورة الزراعية - تعاونيات الفلاحية - بالزراعة الواسعة الخفيفة ، تقدر المساحة المخصصة للانتاج المحاصيل الشتوية 4658 هكتار كما اعطيت الأهمية الكبرى لزراعة القمح واللين (أصناف البذور ذات المردودية العاليا) تمثل نسبة 57,6 % من المساحة المزرعة ، فان ضعف المردودية الانتاجية خلال المرحلة الثانية لتطبيق المخطط الرباعي الثاني متوسط (74 - 1977) لكل من القمح الصلب واللين والشعير على الترتيب 7,6 ق/هـ 7,6 ق/هـ ، كان نتيجة عوائق تنظيمية وفنية واجتماعية واقتصادية .

2 - عوائق نظام الانتاج على انتشار الزراعة الخفيفة .

أ - عوائق تنظيمية :

تطبيق المرحلة الثانية للثورة الزراعية - النظام التعاوني للانتاج اتصفت بالسرعة أثرت على تنظيم الانتاج بينما كان تطبيق المرحلة الأولى للثورة الزراعية دام أكثر من خمسة سنوات.

- النظام التعاوني :

توزيع الأراضي الزراعية على المستفيدين والعمل الجماعي في اطار النظام التعاوني للانتاج لم تسبقه توعية سياسية بأهمية النظام التعاوني ظهرت عدة خلافات بين المستفيدين وكذلك التنازلات عن عقود الاستفادة الجماعية ،

مما أدى الى صعوبة تعويضهم للانجاز العمليات الانتاجية .

- **توزيع العمل :**

الاسراع في توزيع عقود الاستفادة الجماعية دون معرفة التركيب العصري للمستفيدين ، نتج عنه خلافات في توزيع العمل بين المستفيدين كما أن معظم المستفيدين لم يسبق لهم العمل في وحدات انتاجية كبيرة وجهلهم بغنيات الانتاج الزراعي الحديث .

- **التكوين :**

منحت عقود الاستفادة لبعض المستفيدين لا يعرفون الزراعة على الاطلاق وغير مؤهلين ، كما اقتصرت عملية التكوين على القطاع الاشتراكي .

- **تجديد اليد العاملة الزراعية :**

تجديد اليد العاملة الزراعية - الشابة - يخضع الى الهيئة المكلفة بتطبيق الثورة الزراعية بعد اجتماعها لتبث في عملية التجديد بينما انجاز العمليات الزراعية تحتاج الى السرعة .

تعدد نماذج الانتاج لقطاع الثورة الزراعية :

وجود عدة نماذج للانتاج في النظام التعاوني كان له تأثير سلبيا بين المستفيدين ، فالعقود الجماعية - للتعاونية الانتاجية الفلاحية للثورة الزراعية ليست في نظر المستفيدين كالعقود الفردية - الاستغلالات المشتركة - أدى الى اختلاف وتناقض داخل النظام التعاوني ، كما أن التوزيعات الفردية تختلف عن التوزيعات الجماعية ، الشيء الذي دفع كثير من المستفيدين أن يتنازلوا عن الاستفادة الجماعية .

ب - عوائق فنية :

- توزيع الأراضي الزراعية :

معظم الاراضي الزراعية الموسمة - المرحلة الأولى والثانية - أراضي جبلية يصعب استخدام معدات وادوات الانتاج فيها كما انتشرت الاعمال الزراعية فيها يدويا واستعمال بعض وسائل الانتاج البسيطة .

- افتقار التربة الزراعية :

تمتاز الأراضي الزراعية الموسمة باقتقار العناصر المخصبة للتربة الزراعية وفقرها من مادة الدبال ، فان عملية التعرية للمواد المعدنية من جراء الانجراف والتصحر ، زاد في افتقار خصوبة التربة .

- عدم الاستخدام العقلاني لمدخلات الانتاج الوسيطة :

تفشي الآمية في اوساط المستفيدين وعدم إلمامهم بالجانب الفني للانتاج وغياب الارشاد الزراعي أدى الى عدم الاستخدام العقلاني في بذر البذور ذات المردودية العاليا ، التي تحتاج الى التهيئة الجيدة للتربة الزراعية وكذلك الى كمية السماد الكيمائي اللازم للتربة الزراعية ، خاصة أن ارتفاع سعره أدى الى عدم استخدامه لدى كثير من المستفيدين ، وكذلك بالنسبة للمبيدات الخاصة بالحشائش الضارة .

- معدات وأدوات الانتاج :

تأخر تجهيز التعاونيات كان له أثر سلبيا على انجاز العمليات الزراعية تركت عدة مساحات زراعية بور بسبب فقدان المعدات أو الالتجاء الى عملية الايجار من طرف التعاونيات .

ج - عوائق اجتماعية اقتصادية :

توزيع الأراضي المؤممة - الأراضي المسقية وغير المسقية - على المستفيدين بحيث يكون للفرد الواحد 20 هكتار من الأراضي غير المسقية أو 2,5 هكتار من الأراضي المسقية ، فان انتظام الدخل يكون في الزراعة المسقية عن الأراضي غير المسق غير المسقية (الزراعة البعلية) فان الدخول العينة (السميد وزيت ،) والتسبيقات 300 دج شهريا لا تحل التوزيع غير العادل خاصة بعض المستفيدين استفادوا بأراضي جبلية وغرست بأشجار اللوزيات التي تحتاج الى الاثمار مدة خمسة سنوات ، أثرت على نفسية المنتجين وذلك بالتنازل عن حق الاستفادة والبحث عن أعمال أكثر دخلا وانتظاما لضمان المعيشة لأسرتهم .

- السكن .

تأخر انجاز القري الاشتراكية وبعد المسافة بين اقامة المستفيدين والاستغلالات الزراعية أصبحت التعاونية تقوم بعملية النقل ذهابا وايابا بالجرارات على حساب انجاز العمليات الزراعية .

- المنح العائلية :

بقيت المنح العائلية والعطل المرطنية للمستفيدين معلقة في بداية تطبيق الثورة الزراعية كانت دافع للمستفيدين الى ترك الأرض لولا تدخل وزارة الفلاحة بجعل مستفيدي قطاع الثورة الزراعية لهم الحق في المنح العائلية والعطل المرطبة كباقي عمال القطاع الاشتراكي .

الاتحاد الفلاحي البلدي :

الاتحاد الفلاحي البلدي بقي بعيدا عن الجانب الفني للانتاج دون محاولة لايجاد الوسائل الكفيلة لتنظيم الانتاج ميدانيا ، بينما اقتصرت مهمة الاتحاد الفلاحي البلدي على الجانب الاداري ، فرغم تشكيل الاتجاد الفلاحي من المستفيدين وصغار الفلاحين تنقصه الخبرة الميدانية دون معرفة مستجدات تنظيم الانتاج .

المبحث الثاني : نظام الانتاج الزراعي بعد عملية اعادة الهيكلة وظهور المستثمرات الزراعيـــة .

المطلب الأول : اعادة الهيكلة العقارية للوحدات الانتاجية .

يبلغ اجمالي المساحة بعد عملية اعادة الهيكلة ببلدية جندل 9545 هكتار 59 آر منها الأراضي المستعملة للزراعة 8087 هكتار و 09 آر تقدر المساحة المسقية 1656 هكتار من الاراضي المستعملة للزراعة أما الأراضي البعلية (غير المسقية) تقدر بـ 6431 هكتار من الآراضي المستعملة للزراعة .بخصص من الأراضي البعلية قرابة 4394 هكتار لزراعة المحاصيل الشتوية القمح بنوعية والشعير والخرطال) أي أكثر من نصف الأراضي المستعملة للزراعة تزرع بالمحاصيل الشتوية يتبين من ذلك أهمية زراعة المحاصيل الشتوية ببلدية جندل كزراعة استراتجية تفوق المساحة المخصصة للمحاصيل الشتوية لدى القطاع الخاص بضعفين .

اعادة الهيكلة العقارية للوحدات الانتاجية التابعة للقطاع العام .

- نموذج الانتاج واحد :

قضت عملية اعادة الهيكلة العقارية على نماذج الانتاج المختلفة ضمن القطاع العام الزراعي - (المزارع المسيرة ذاتيا تعاونية الثورة الزراعية، تعاونيات قدماء المجاهدين) - وتكوين نموذج انتاج واحد - المزارع الفلاحية الاشتراكية - التي تضمن كل من الأراضي الزراعية المتجانسة

المزارع الانتاجية قبل وبعد عملية اعادة الهيكلة

المزارع المسيرة ذاتيا .	المزارع الانتاجية قبل عملية اعادة الهيكلة المساحة (هـ)	المزارع الفلاحية الاشتراكية .	المزارع الانتاجية بعد عملية اعادة الهيكلة المساحة (هـ)
بركات	707	بركات	505
عمروش	805,50	بوحميدي	620
ابن واضح	1202	ابن واضح	565,5
تاتي	1011	تاتي	667
محمدي	1265	مزرعة بن حسن	517
عبد العزيز	1337	مصباح	757
خروضي	2454,75	الأخوة بن كتب	649
على خوجة	1543	بلقاسم بوعمرة	757
بن بولسيد	1450	ابن سيدي عيسى ميسوم	526,60
روات	714	الاخوة بلحاج عابد	1191
ابن خليفة	1836	وزاني أحمد	666
تعاونية قدماء المجاهدين			
روات	320	شرنوق محمد	460
لوحي	303	ديداوي عبد القادر	768
لخضر	255	نجاري بن يعقوب	782

المطلب الثاني :

المزارع الفلاحية الاشتراكية :

بناءا على التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة : 17 مارس 1981 ثم انشاء المزارع الفلاحية الاشتراكية كنموذج انتاج واحد - من خلال التنظيم العقاري للقطع الزراعية المتجاورة للمزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين والتعاونية الثورة الزراعية وتقسيم الوحدات الانتاجية الكبيرة الى مزرعتين أو اكثر حسب تجانس القطع الزراعية ،توجد ببلدية جندل ، 14 مزرعة فلاحية اشتراكية مهيكلة منها 8 مزارع فلاحية اشتراكية ناتجة من ضم القطع الزراعية المتجانسة عقاريا - لكل من تعاونية الثورة الزراعية وتعاونية قدماء المجاهدين ، و 6 مزارع فلاحية اشتراكية ناتجة من عملية التقسيم العقاري للوحدات الانتاجية الكبيرة للقطاع المسير ذاتيا ، كما انضمت بعض الوحدات الانتاجية كانت تابعة لبلدية جندل الى بلديات مجاورة بحكم تجانس القطع الزراعية .

جدول ثمانية مزارع فلاحية اشتراكية ناتجة من ضم القطع الزراعية المتجانسة - عقاريا - لكل من تعاونية الثورة الزراعية والمزارع المسيرة ذاتيا .

المزارع الفلاحية الاشتراكية (م . ف . ا)	المساحة الكلية (هكتار)	الحدود			
		الشمال	الجنوب	الشرق	الغرب
الاخوة بن كتيب	649	القطاع الخاص	القطاع الخاص	م.ف.أ رقم 20	القطاع الخاص
بلقاسم بوعمرة	757	"	م.ف.أ رقم 22	" رقم 23	م.ف.أ رقم 20
ابن سيدي عيسى ميسوم	526,6	م.ف.ا رقم 21	القطاع الخاص	واد الشلف	م.ف.ا رقم 20
الاخوة بلحاج عابد	1191	القطع الخاص	واد الشلف	واد الشلف	" " رقم 21
وزاني أحمد	666	" "	مزرعة حسن	القطاع الخاص	" " رقم 25
شرنوق محمد	460	" "	مزرعة بركات	م.ف.ا رقم 24	" " رقم 23
بداوي عبد القادر	768	واد الشلف	مزرعة تاتي والقطاع الخاص	مزرعة تاتي	مزرعة بونعامة

جدول ستة مزارع فلاحيـة اشتراكية ناتجة من التقسيم العقاري
للوحدات الانتاجية الكبيرة للمزارع المسيرة ذاتيـــــا .

البيـان	المساحة قبل عملية الهيكلة (هكتـار)	المساحة بعد عملية الهيكلـة
المزرعة النموذجية ابن واضح	1202	انقسمت الى قسمين 565,5 هكتار أراضي منزرعـة .
مزرعـة بركات	707	565 هكتار منها 505 هكتار أراضي منزرعـة .
مزرعـة بو حميدي	-	620 هكتار منهـا 590 هكتار أراضي منزرعـة .
مزرعة مصبـاح	-	757 هكتار منها 557 هكتـار أراضي منزرعـة .
مزرعـة تاتـي	1011	انقسمت الى قسمين تاتي 1 667 هكتار منهـا 637 أراضي منزرعة
مزرعـة سي حسن	-	517 هكتار منها 448 هكتار أراضي منزرعـة .

المطلب الثالث : اعادة الهيكلة العقارية لمزرعة تأتي :

مزرعة تأتي مزرعة مسيرة ذاتيا مساحتها الكلية تقدر ب 1011 هكتار منها الأراضي المستعملة للزراعة 999 هكتار ، فان كبر حجم الوحدة الانتاجية كان سببا في اعادة هيكلها عقاريا ، قسمت الى مزرعتين تأتي 1 وتأتي 2 على مساحة منزرعة تقدر على الترتيب 500 هكتار و 499,25 هكتار تضم بلدية جندل مزرعة تأتي 1 .

دراسة التقسيم : تنطلق عملية اعادة الهيكلة العقارية من التوزيع الجغرافي للأراضي الزراعية أكثر تجانسا ، ابتعادا عن التجزئة والتشتت وبعد القطع الزراعية ومقر الوحدة الانتاجية ، حتى تكون الوحدة الانتاجية الجديدة الناتجة من عملية اعادة الهيكلة العقارية أكثر تجانسا للقطع الزراعية وذات فعالية اقتصادية مستمرة .

أسباب التقسيم : توسع حجم الوحدة الانتاجية لمزرعة تأتي وعدم تجانس القطع الزراعية وتشتتها وابتعادها عن مقر الوحدة الانتاجية . يصعب التحكم في تسيير ومراقبة تسلسل العمليات الانتاجية ومن أهم العناصر التي أدت الى التقسيم منها :

- تشتت القطع الأراضي الزراعية وبعدها عن مقر الوحدة الانتاجية جعل صعوبة في متابعتها .

- ضعف وسائل الانتاج منها المعدات وأدوات الانتاج لخدمة كل القطع المتشتتة لصعوبة نقل المعدات وأخطار نقلها .

- تعدد الزراعات يصعب في اعداد الخطط الانتاج الشتوي واعداد المزانية الشتوية التقديرية .

Matériel de Traction :

Type	Puissance	Tati I.	Tati II
T. Chenie	40 cv	2	2
T. Roue	60 cv	3	2
T. Roue	45 cv	3	2

Materiel Aratoires===

Type.	Tati I.	Tati II
Charrue a soc	3	2
Charrue Vigne	-	2
Cover croop.	3	2
herse	1	1
Rouleau lisse	1	1
Croskille	1	1
Epandeur engrais	2	1
Semoir	1	1
Pulverisateur	1	1
Poucheuse	1	1
Faucheuse	1	1
Rateau	1	1
Ramasseuse presse	1	1
M. Batteuse	1	1
Remorque 2 R	2	3
Remorque 4 R.	1	1
Citerne	1	1
Camion	-	1
Camionette	1	-

C.D.R.H وزارة الفلاحة محافظة التنمية الريفية للشلف الاعلى

- ارتباط اليد العاملة الزراعية الدائمة بقطع زراعية دون انتقالهم لخدمة القطع الزراعية الأخرى المتشتتة ، كما أن نقص اليد العاملة زاد في صعوبة خدمة كل القطع الزراعية .

يتبين من ذلك أن كل العناصر السابقة الذكر كانت عائقا في تسيير ومراقبة الوحدة الانتاجية ، وعدم التحكم في الجانب الفني للانتاج أو في تتبع العمليات الانتاجية ، بهذا كانت عملية اعادة الهيكلة العقارية لمزرعة تأتي ضرورة تنظيمية واقتصادية لجعل الوحدة الانتاجية الفلاحية الاشتراكية أكثر تجانسا والتحكم في تنظيم العمليات الزراعية وفق مخطط الانتاج الشتوي جدول رقم ( ) والاستفادة بالدعم الفني من طرف قطاع التنمية الفلاحية (S.D.A).

مخطط الانتاج الزراعي لمزرعة تأتي بعد عملية اعادة الهيكلة .

	تأتي 1 المساحة (هكتار)	تأتي 2 المساحة (هكتار)
فصة خرطال	150	50
القمح الصلب المحلي	100	100
القمح اللين المردودية العاليا	50	50
الشعير	50	50
خرطال	30	181 مغروسة بالعنب
بطاطا متأخرة الموسم	10	13 زيتون
بطاطا بذور	30	8 اجاص
فول	20	0,25 تفاح
حمص	20	10 فول
فصة بذور	20	10 حمص
لوبيا جافة	5	5
دخان	15	22
	500	499,25

المطلب الرابع : **موانق تنظيمية على الانتاج بعد عملية اعادة الهيكلة العقارية .**

خلال تطبيق عملية اعادة الهيكلة العقارية للوحدات الانتاجية ظهرت عدة عوامل تنظيمية موثرة على الانتاج منها .

- طول فترة مسح الأراضي الزراعية :

استغراق فترة مسح الأراضي الزراعية - معرفة القطع الزراعية وحدودها - كان له تأثير على الانتاج ، حيث كانت هدة تجميع القطع الزراعية وتجانسها وتصنيفها ، جعل عمال الوحدات الانتاجية لم يعرفوا بالضبط القطع الزراعية المتجانسة للمكونة للوحدة الانتاجية الفلاحية الاشتراكية حتى يتم استغلالها .

- النزاعات على القطع الزراعية :

خلال عملية المسح للأراضي الزراعية ظهرت قطع زراعية متجانسة وذات خصوبة مرتفعة نتج عنه نزاعات بين الوحدات الفلاحية الاشتراكية في ضم هذه القطع الزراعية الخلصبة ، خاصة اذا كانت بها أشجار مثمرة وقابلة للري والصرف ، فان طول فترة النزاعات بين منتجي الواحدات الانتاجية الفلاحية الاشتراكية كان على حساب عوم استغلال القطع الزراعية المتنازع عليها ، فان ضم أراضي الثورة الزراعية - أراضي فقيرة الخصوبة - الموممة واحتوائها على مساحة شاسعة من الديس والدوم قرابة 664 هكتار تمثل 6 قطع غير صالحة للزراعة حيث تكونت الوحدة الفلاحية الاشتراكية - بن سيدي عيسى - من قطع غير صالحة للزراعة وافتقارها من العناصر المعدنية ووجودها في منحدرات يصعب فيها استخدام المعدات وأدوات والانتاج ، فان عدم التوزيع العقلاني لقطع الأراضي الزراعية كان يورة نزاع بين الوحدات الانتاجية الفلاحية الاشتراكية في ضم أحسن القطع الزراعة خصوبة ومسقية أو مثمرة .

تقسيم المعدات وأدوات الانتاج :

تبين من عملية جرد المعدات وأدوات الانتاج اهتلاك المعدات وأدوات الانتاج وارتفاع نسبة المعطب ، نتج عنه اختلال في توزيع المعدات وأدوات الانتاج على الوحدات الفلاحية الاشتراكية خاصة أن بعض الوحدات الانتاجية تتبع زراعات متعددة مما زاد في حدة مشكلة توزيع المعدات وأدوات الانتاج أن المعدات وأدوات الانتاج التابع للتعاونية البلدية المتعددة الخدمات تنازلت عليها بالمزاد العلني لفائدة القطاع الخاص ، وترك الوحدات الفلاحية الاشتراكية تعاني من المعدات وأدوات الانتاج يترك الآرض بور وضعف انجاز مخطط الانتاج السنوي .

- المباني : معظم الوحدات الفلاحية الاشتراكية تفتقر الى المباني وان وجدت فهي غير صالحة للاستعمال ، تحتاج الى قروض متوسطة من أجل ترميمها واصلاحها، خاصة اسطبلات الحيوانات وحضيرة المعدات وأدوات الانتاج ومباني المخازن فان طول عمرها الانتاجي أدى الى اهتلاكها دون تجديدها خلال سنوات الانتاج .

- تكوين المجموعات :

قبل عملية اعادة الهيكلة العقارية كان توزيع اليد العاملة الزراعية يتم من قبل رؤساء الأفواج اصبحت عملية الهيكلة العقارية بتوزيع وتثبيت اليد العاملة الزراعية وفق الآراضي الزراعية المتجانسة غير أن ارتباط اليد العاملة الزراعية بالذهنيات القديمة العشائرية - أدي الى عدة عوائق في تكوين مجموعات عمل .. منها .

- ارتباط اليد العاملة الزراعية مع بعضها على القطع الزراعية السابقة دون انتقالهم الى قطع زراعية أخرى خاصة اذا كانت القطع الزراعية المهيكلة تحتاج الى جهد عضلي فيخدمتها ولا توجد بها أشجار مثمرة .

- عدم انتقال اليد العاملة الزراعية المختصة في حالة تقسيم الوحدة الانتاجية وارتباطهم بالوحدة الانتاجية الأم ، نتج عنه افتقار الوحدة الانتاجية المنسلخة من الأم الى اليد العاملة المختصة ، وكذلك عدم استقرار اليد العاملة الزراعية الموسمية لدمجها واختصاصها في الوحدة الانتاجية .

- **ضعف تأطير الوحدات الفلاحية الاشتراكية .**

ظهور الوحدات الفلاحية الاشتراكية لم يواكبه تطورا في تأطير هذه الوحدات بالمهندسين والتقنيين الزراعيين على الرغم من وجود قطاع التنمية الريفية على مستوى الدائرة ولضعف تأطيره وخبرته الميدانية ، لم يقدم المساعدات الفنية اللازمة للوحدات الفلاحية الاشتراكية .

- **ضغوط هياكل الاسناد على الوحدات الفلاحية الاشتراكية :**

بقيت الوحدات الفلاحية الاشتراكية تخضع الى ضغوط هياكل الاسناد خاصة المؤسسات المالية التي تتحكم في برنامج الاستثمارات الزراعية وكذلك الى عدم مراعاة احتياجات المادية منها المعدات وأدوات الانتاج من طرف الديوان الوطني للعتاد الفلاحي .

المستثمرات الفلاحية وعوائقهـــــــا :

اعادة تنظيم لقطاع الفلاحة سنة 1987- ظهور المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية - لم يسمح بتقييم القطاع الفلاحي الاشتراكي - اعادة الهيكلة - التي بدأت تعطي نتائجها سنتين بعد تطبيق نصوص اعادة الهيكلة سنة 1982 غير أن ظهور المستثمرات الفلاحية أنعكست عليها جملة من المشاكل والعوائق التي كانت تحيط بالمزرعة الأم ، منها النزاعات العقارية ، وسوء توزيع عوامل الانتاج والفراسات وغياب التأطير الفني الى آخره ، اذا قمنا بمقارنة تنظيم الانتاج - اعادة الهيكلة - واعادة تنظيم الانتاج - المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية - نجد أن شكلة القطاع الفلاحي ببلدية جندل وعلى المستوى الوطني لم تحل من الناحية المالية والفنية بل نتج عن ذلك تخفيض في حجم الوحدات الفلاحية الاشتراكية وذلك بتجزئة المساحة المنزرعة للوحدات الفلاحية الاشتراكية (الأم) وظهور 75 مستثمرة فلاحية جماعية و14 مستثمرة فردية ببلدية جندل مع وجود مساحات فائضة تقدر بـ1836,53 هكتار منهــا أراضي منزرعة 461,93 هكتار بدون استفادة ويكون بذلك اجمالي المساحة الفائضة بدائرة جندل التي تشمل سبعة بلديات 4397,84 هكتار منهــا أراضي منزرعة 1586,94 هكتار بدون استفادة يتبين من ذلك ضياع الأراضي الزراعية وعدم استغلالها ، حيث يتطلب نظام الانتاج للمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية بالتوسع الرأسي للانتاج

- تكثيف الانتاج - بادخال مستلزمات، الانتاج الوسيطة والاعتماد على طريقة الري المحورية للتحول من الزراعة المطرية الى الزراعة المسقية .

تنظيم الانتاج بالمدية جندل

اعادة الهيكلة 1982			اعادة تنظيم الانتاج 1987								
قطاع الفلاحة الاشتراكية			المستثمرات الفلاحية الجماعية				المستثمرات الفردية				اجمالية
م. الاجمالية	م. المزروعة	عدد المزارع	م. الاجمالية	م. غير مسقية	م. مسقية	عدد	م. الاجمالية	م. غير مسقية	م. مسقية	عدد	المساحة
8311,09	6955,09	14	6327,16	4918,56	1348,6	75	146	133	13	14	6473,16

- عدد المستفيدين من المستثمرات الجماعية 623 منهم 19 مهندس وتقني واحد

عدد المستفيدين من المستثمرات الفردية 12 منهم 04 مهندس وتقني واحد.

م- المساحة - هكتار.

+× تم جمع المعلومات الخاصة بالجدول من قطاع التنمية الفلاحية بدائرة جندل

ان عدم التفهم وتأخر صدور قوانين المستثمرات الفلاحية لتنظيم علاقات العمل بين المستفيدين والاستغلال المكثف لعوامل الانتاج أدى الى وجود عدة مشاكل وعوائق تؤثر على السير الحسن للمستثمرات الفلاحية منها :

- غياب الثقة وعدم المساهمة في العمل بين المستفيدين للمجموعة الواحدة .
- غياب التأطير الفني بين المستفيدين من المجموعة الاخرى .
- استغلال وسائل الانتاج للأغراض الخاصة والتنازل عليها للغير .
- مشكلة النزاعات العقارية بين المستفيدين ، حيث سلمت لهم عقود الاستفادة جماعية أو فردية ؛ تختلف عن الواقع الفعلي للمساحة المنزوعة سواء بالزيادة أو النقصان وذلك نتيجة غياب الهيئة المكلفة بمسح الأراضي الزراعية ، للعمل الميداني للتقسيم ، حيث تم التوزيع نظريا ، مما نتج عن ذلك توزيع مساحات غير صالحة للزراعة .
- عدم التوزيع العقلاني لوسائل الانتاج منها المعدات وأدوات الانتاج حيث توجد بها نسبة جد مرتفعة مندثرة) (اهتلاك) غير صالحة للاستعمال وزعت على المستفيدين .
- لم يقدم بنك الفلاحة للتنمية الريفية قروضا موسمية أو استثمارية الى المستفيدين الذين لم يسترجعوا القروض ، حيث اقتصر عمل البنك مع مع المستفيدين الذين لهم ضمانات لاسترجاع القروض مثل الغراسات والزراعات المتعددة ، بحيث أصبحت باقي المستثمرات الجماعية والفردية هامشية عن التنمية ، خاصة لمانعين للبنك استعمال القروض من طرف المستفيدين لتلبية أغراض خاصة على حساب الانتاج .
- فان ضعف دخول المستفيدين ألتجأوا الى البحث عن دخول ناتجة من الريعية الأرضية وذلك بايجار مساحات شاسعة كمرعى لتربية الماشية

للقطاع الخاص على حساب الزراعات الاستراتيجية (المحاصيل الشتوية) ايجار أو التنازل عن معدات الانتاج وأدوات الانتاج.

- غياب مخطط انتاجي لم يسمح بمعرفة تطور الزراعات الاستراتيجية كما توسعت المساحات الزراعية الفائضة لعدم استغلالها وتعرضها الى التصحر بفعل الرياح.

- كثرة التنازلات بين المستفيدين عن عقود الاستفادة نتج عنه صعوبة في تعويضهم بمستفيدين جدد لغياب النصوص القانونية مما أدى الى زيادة الأراضي الفائضة وتركها بور بدون خدمة.

- غياب وسائل الانتاج من المستثمرات الجماعية والفردية انعكس على نظام الانتاج للمستثمرة وغياب القروض الفلاحية أدى الى تدهور الفلاحة وغياب سياسة استراتيجية للفلاحة في الجزائر.

الفصل السادس

زراعة المحاصيل الشتوية لدى القطاع الخاص

المبحث الأول

تركيب المساحة الزراعية ونتائج تحقيق الوحدات الانتاجية

المبحث الثاني

نماذج الانتاج وعوائقها على الانتاج الموسمي

المبحث الأول : تركيب المساحة الزراعية ونتائج التحقيق من الوحدات الانتاجية .

المطلب الأول : تركيب المساحة الزراعية وطريقة البحث :المتبعة :

تبلغ المساحة الاجمالية للقطاع الخاص حوالي 4990 هكتار و 63 آر بينما المساحة الاجمالية للقطاع العام تبلغ حوالي 9545 هكتار و 59 آر يتبين من ذلك أهمية القطاع العام ببلدية جندل كمنطقة زراعية رائدة في تحديث القطاع الزراعي كما تقدر المساحة المنزرعة المستعملة للقطاع الخاص 3356 هكتار و 73 آر من اجمالي المساحة للقطاع الخاص ، يخصص من المساحة المنزرعة المستعملة من قبل القطاع الخاص 3113 هكتار للزراعات البعلية و 243 هكتار للزراعات المسقية و مبقى من المساحة الاجمالية حوالي 1634 هكتار أراضي غير صالحة للزراعة ، و 48 هكتار مساحة مخصصة للمراعي ، تأتي زراعة المحاصيل الشتوية في المرتبة الأولى يخصص لها حوالي 2983 هكتار من الأراضي الزراعية المستعملة - الزراعات البعلية التي تعتمد على كمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها السنوي ، وبذلك يكون القطاع الخاص الزراعي ببلدية جندل يخصص تقريبا كل مساحته الزراعية المستعملة لزراعة المحاصيل الشتوية القمح بنوعية والشعير والخرطال ، وهي تمثل نصف المساحة المنزرعة المستعملة للزراعة المحاصيل الشتوية للقطاع العام 4394 هكتار ، معظم المساحات الزراعية المستعملة من قبل القطاع الخاص توجد على المنحدرات والربوات ، بحيث يصعب فيها العمل الزراعي - ادخال الميكنة الزراعية - المكثف ، كما تم استصلاح أراضي زراعية تقدر بـ 100 هكتار لفائدة الفلا لفائدة الفلاحين بفرقة محارزة .

تركيب المساحة الأجمالية للقطاع الخاص

ببلدية جندل .

المساحة الكلية .	4990 هكتار	73آر
المساحة المنزرعة المستعملة	3356 هكتار	73آر
المساحة المسقية	243 هكتار	
المساحة البعلية	3113 هكتار	

أراضي أخرى

الغابات	-
مراعي	48 هكتار
الأراضي غير صالحة للزراعة	1634 هكتار

توزيع الزراعات

الحبوب	2983 هكتار
الحبوب الجافة	52 هكتار
خضروات	180 هكتار
الزراعات الصناعية	-
أشجار الفاكهة	32 هكتار
أشجار الكرمة	7 هكتار

(المرجع بلدية جندل . من خلال عملية الاحصاء للتربة الزراعية المرحلة الثانية .

الانتاج الحيواني :

الأبقـار	2545 رأس
أغنـام	" 3760
معـاز	" 1400
أحصنـة	" 65
تربيـة الدواجن	65 عنبر لانتاج 90.000 طن من اللحم
	" 04 " 11.500 بيضة
تربيـة النحل	32 خلية

توزيـع المساحـة الاجـمليـة للقطـاع الخاص :

بناءا على تصريحـات المنتجين ـ الملاكين ـ من خلال عمليـة الاحصاء التي قامت بها البلديـة اثناء تطبيـق المرحلـة الثانيـة للثورة الزراعيـة تبين أن عدد المنتجين ببلديـة جندل يقدر ب 1317 منتج موزعين على مساحـة اجماليـة تقدر ب 4990 موزعين حسـب الفئـة كما يتبين من الجـدول .

عدد المنتجين (الملاك)	الفئـة (هـ)	المساحة الأجمالية هكتار
1023.	0,50 ـ 5 (هـ)	1396(هـ) و 11 آر
261	5 ـ 40 (هـ)	2630(هـ) و 62 آر
23	40 ـ 60 (هـ)	964 (هـ)
1307		4990 (هـ) 63 آر

نفس المصـدر

طريقة البحث :

تمت الدراسة الميدانية للقطاع الخاص الزراعي ببلدية جندل وفق الطريقة الاستقرائية - الوصول الى نتائج عامة بناءا على بحث حالات معينة - وذلك من خلال توزيع استثمارات عشوائية بناءا على تقسيم المساحة الزراعية الى طبقات متجانسة ، تحتوي الاستثمارة على بيانات خاصة لموضوع البحث ، نعتمد طريقة الاستقراء على ملاحظة الظواهر التي تحيط بالبحث ثم محاولة استقراء بعض القواعد العامة التي تفسر سلوك هذه الظاهرة ، فكان اختيار العينة الطبقية ليشمل الاستقراء جميع العوامل والظروف المحيطة بالظاهرة محل البحث للوصول الى التحليل الاستقرائي وبهذا يكون موضوع البحث في هذه الحالة يتجه من الخاص الى العام .

العينة الطبقية :

من خلال توزيع المساحة الاجمالية للقطاع الخاص الزراعي يوجد 1307 من المنتجين - الملاك - ما يقابله 1307 وحدة انتاجية موزعة توزيعا غير متجانسا للمساحات الزراعية - الفئة - تقسيم الوحدات الأنتاجية الى طبقات متجانسية حتى تكون العينة الممثلة للمجتمع الاحصائي المأخوذة منه الى أكبر حد ممكن وبالتالي تقليص الخطأ المعياري وزيادة في دقة التقدير .

لماذا العينة الطبقية :

ثم الآخذ بالعينة الطبقية حتى يشمل الاستقراء لظواهر المحيطة بموضوع البحث وذلك من خلال :

1 - سحب العينة من كل طبقة من طبقات المجتمع - الوحدات الانتاجية - بنسبة عدد المفردات التي تتألف كل طبقة منها .

2 ـ تسحب العينة من الطبقات بحيث يكون للطبقة التي تتفاوت مفرداتها أكثر من غيرها نصيب أكبر في العينة ، وعلى العكس من ذلك نصيب الطبقة التي تتفاوت أقل من غيرها يكون نصيبها أقل في العينة .

3 ـ تسحب العينة من الطبقات في ضوء تكاليف البحث .

الهدف من التحقيق الميداني :

الاحتكاك بالمنتجين ومحاورتهم من خلال توزيع استمارات حسب الطريقة العشوائية البسيطة وفق طبقات المتجانسية للمجتمع المدروس ، نستنتج الوضعية الحقيقية لكل طبقة من طبقات المجتمع المدروس منها معرفة الفن الانتاجي لأهم الزراعات الرئيسية وعوائقها على تطور الانتاج أما الجانب الاقتصادي يتوقف على أهمية الانتاج اذا كان موجها للاستهلاك الذاتي أو الى التسويق من خلال تطور المردودية الانتاجية الهكتارية ـ الزراعية البعلية ـ حتى يمكن معرفة الدخول الناتجة من الانتاج أو تكميلية منها العمل الاضافي خاصة العمل الموسمي لدى القطاع العام ، مساعدة الأبناء ، القيام بالأعمال التجارية أو تربية الماشية من خلال دخول المنتجين تحدد قدرتهم المالية على الاستثمار الزراعي ـ تطوير الفن الانتاجي ـ فضعف الدخول وتذبذبها زاد الاعتماد على أدوات الانتاج المزراعة التقليدية منها المحراث الخشبي وحيوانات الجر (الحمير) والجهد العضلي ، أما الجانب الاجتماعي المتمثل في السكن والصحة والتعليم ومستوى القدرة الشرائية يجعل المجتمع المدروس يتطور مع تطور الفن الانتاجي ، أما اذا كان المجتمع تتفشى فيه الأمية وانتشار الأمراض والأوبئة وسوء التغذية وانتشار الأكواخ يكون غير مواكبا لتطور الفن الانتاجي شمل التحقيق دواوير بلدية جندل على الترتيب . أولاد عباس ، محارزة عين الدم ، هوارة ، الصوالح ، بن دولي ،

خلال قيامنا بالبحث الميداني حول القطاع الخاص وجدنا أن المجتمع المدروس - الوحدات الانتاجية - غير متجانسة من حيث المساحة المنزرعة تتراوح بين (0 ، 60 هكتار) لهذا كان لزاما علينا أن نقسم المجتمع المدروس الى طبقات متجانسة للتخلص من مشكلة عدم التجانس ، ثم نقوم بدراسة كل طبقة على حدة وتعميم نتائجها في الأخذ بالعينة الطبقية بحيث ينقسم المجتمع المدروس والمؤلف من 1814 وحدة انتاجية ترجع ملكيتها بـ1314 مالك الى أربعة طبقات أكثر تجانسا حسب الاحصاء الذي قامت به البلدية والمصرح به أثناء تطبيق المرحلة الأولى للثورة الزراعية .

توزيع الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع الخاص ببلدية جدل

الطبقة	الفئة هكتار	عدد الوحدات الانتاجية	%	المساحة المنزرعة	%
I	5 - 0	1022	72,2	1396	28
II	20 - 5	238	18	2406	48
III	40 - 20	18	1,4	2,24	4
IV	60 - 40	31	2,4	9,64	20
المجموع		1307	100	4990	100

فان أختيار حجم العينة $\tilde{n}$ بواسطة توزيع نيمان كانت جد صغيرة n = 32 ، لهذا وقع اختيارنا على أخذ عينة عشوائية تمثل نسبة 10% من المجتمع المدروس $\tilde{n}$ =130 وهي أكثر دقة ودرجة كبيرة من الدقة وحسب تكاليف البحث .

ثم توزع على أربعة طبقات متجانسة وبالتالي فان حجم العينات الطبقية يكون وفق النسبة التالية .

$$n = \frac{\hat{n} Nh}{\Sigma NhSh} = \frac{\hat{n} Nh}{N}$$

$$n_1 = \frac{130 \times 1022}{1307} = 102$$

$$n_2 = \frac{130 \times 238}{1307} = 23$$

$$n_3 = \frac{130 \times 18}{1307} = 2$$

$$n_4 = \frac{130 \times 31}{1307} = 3$$

على أن يتم السحب بطريقة المعاينة العشوائية البسيطة بكل طبقة ، حيث يبين الجدول أسفله عدد المنتجين الذين تم التحقيق معهم .

الطبقة	عدد المنتجين الذين تم التحقيق معهم	%	حجم العينة	عدد المنتجين
I	80	61	102	1022
II	22	6	23	238
III	2	1	2	18
IV	3	2	3	31
المجموع	107		130	1307

المطلب الثاني : نتائج تحقيق من الوحدات الانتاجية :

نتائج التحقيق الميداني

بعد تقسيم المجتمع المدروس الى أربعة طبقات متجانسة حسب الفئة توصلنا الى تحليل بيانات الاستفتاء لكل طبقة ومعرفة طرق الانتاج المتبعة حسب الجدول التالي :

المساحة	الفئة (هكتار)			
	0 _ 5	5 _ 20	20 _ 40	40 _ 60
علاقة الانتاج	ملك فردي	ملك فردي	ملكية غيرمقسمة	ملكية غيرمقسمة
توزيع عدد المنتجين الذي تم التحقيق معهم	86	22	2	3
%	61	[illegible]6	1[illegible]	2.[illegible]
أسلوب العمل	عمل مباشر + مزارعة	عمل مباشر + مزارعة	مباشر	مباشر
مدخلات الانتاج الوسيطة				
- البذور العاليا أو المحلية	محلية	محلية / عاليا	محلية /عاليا	محلية /عاليا
- الاسمدة الكيمياوية	نعم	نعم	نعم	نعم
- مبيدات الحشائش	لا	لا	لا	لا
- السماد العضوي	-	-	-	-
الدورات الزراعية				
- ترك الأرض بور أو مخدوم	ترك الأرض بور	ترك الأرض بور	بور مخدوم	بور مخدوم

معدات الانتاج	حيوانات الجرّ	حيوانات الجر [illegible]	حيوانات الجر [illegible]	حيوانات الجر [illegible]
قروض طويلة ومتوسطة	لاشيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء
قروض موسمية	-	نعم	نعم	نعم
ارتباط أفراد العائلة بالارض	لا	لا	نعم	نعم
مستوى التعليم	تفشي الأمية	تفشي الأمية	تعليم قرآني	تعليم قرآني
الدخول الاضافية	العمل الموسمي + الهجرة + تحويل دخول الأولاد	العمل الموسمي + الهجرة + تحويل دخول الاولاد	التجارة + تحويل دخول +	التجارة + تحويل دخول +
الرغبة في استصلاح الأراضي الزراعية	نعم	نعم	نعم	نعم
تأجير المعدات والتمرين من قبل التعاونية المتعددة الخدمات .	نعم	نعم	نعم	نعم
المحاصيل الزراعية السائدة - القمح الصلب - القمح اللين الشعير قرطال	القمح الصلب + الشعير	القمح الصلب + الشعير	القمح الصلب القمح اللين الشعير+قرطال	القمح الصلب القمح اللين قرطال .
المساحة الزراعية للمحاصيل الشتوية .	كل المساحة بما فيها الأراضي البور	كل المساحة بما فيها الاراضي البور	كل المساحة بما فيها الاراضي البور	كل المساحة بما فيها الاراضي البور

متوسط المردودية الانتاجية	3 ق/هـ	3 ق / هـ	12 ق / هـ	12 / ق /هـ
توزيع الانتاج	الاستهلاك الذاتي	الاستهلاك الذاتي	الاستهلاك الذاتي وللبيع	الاستهلاك الذاتي وللبيع
تسويق الانتاج	لا	لا	الديوان الوطني للحبوب	الديوان الوطني للحبوب
اقتطاع البذور للموسم القادم .	نعم	نعم	نعم	نعم
تربية الماشية	أغنام / ماعز طفيفة	اغنام / أبقار متوسطة +	أغنام /أبقار متوسطة + تربية الدواجن	أغنام / أبقار ذات أهمية + تربية الدواجن

أ - الوحدات الانتاجية للفئة (0 ـ 5 هـ)

بناء على تصريحات المنتجين خلال عملية الاحصاء للثورة الزراعية ـ المرحلة الثانية ـ بلغ عدد الوحدات الانتاجية التي تتراوح بين 0 ـ 5 هكتار 1022 وحدة انتاجية تمثل نسبة 78,2 ٪ من مجموع الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع الخاص تتربع على مساحة اجمالية تقدر ب 1396 هكتار تمثل نسبة 28٪ من مجموع المساحة الاجمالية للقطاع الخاص ، فارتفاع عدد الوحدات الانتاجية مع انخفاض نسبة المساحة الاجمالية يرجع الى نسبة التجزئة المستمرة للأراضي الزراعية ـ بسبب الارث والخلافات العائلية ـ وتشتتها ، كما أن غياب عملية الاستصلاح الأراضي الزراعية زاد في الكثافة السكانية على الأراضي الزراعية دون محاولة لايجاد أراضي زراعية جديدة ، فعلاقات الانتاج السائدة لهذه الفئة مبنية على الملكية الفردية وتوسعها دون تطوير مستلزمات الانتاج الوسيطة وذلك بالاعتماد على الجهد العضلي للفلاح واستخدام وسائل الانتاج البسيطة منها المحراث الخشبي والمنجل ، والحصير واقتطاع البذور من الانتاج لزراعتها في الموسم القادم دون معرفة نقاوة الصنف ونسبة الانبات حيث تنتشر زراعة البذور المحلية خاصة القمح الصلب الذي يدخل في الاستهلاك اليومي للفلاح وأسرته ، وكذلك زراعة الشعير لتربية الماشية التي تعتبر نشاط تكميلي لضمان دخل اضافي ، فانتشار أسلوب الانتاج البدائي يرجع الى ضعف دخول المنتجين مما يدفعهم الى البحث عن أعمال زراعية لدى القطاع العام كعمال دائمين أو العمل بالمزارعة في أراضي المتغيبين (المهاجرين والأرامل وكبار السن ، والقصر) لضمان الدخل واعادة انفاقه على أفراد أسرته (المسكن ، اللباس ، الغذاء ، التعليم ، الصحة). انتشار زراعة المحاصيل الشتوية لهذه الفئة التي تتطلب سوى 10 أيام عمل في السنة ، شجع الفلاحين وأبنائهم على عدم الارتباط بالأرض كمورد ـ دخل ـ والبحث عن دخولا مضمونة ، فان ضعف القدرة المالية للفلاحين على تأجير المعدات وأدوات الانتاج في حرث الأرض تترك

بور بدون حراثة وتفلح مرة كل سنتين ، فبإفتقار التربة من العناصر المعدنية دون تجديدها بالاسمدة الكيمائية - ارتفاع الثمن - آدى الى ضعف المردودية الانتاجية التي لا تتجاوز 3 قنطار في الهكتار وبالتالي ضعف الانتاج فالتجزئة المستمرة للأراضي الزراعية وتوسع الملكية الفردية أديا الى عدم تشجيع البنك الوطني للتنمية الريفية منح الاستثمارات الزراعية لهذه الفئة حتى القروض القصيرة الخاصة بالموسم الفلاحي ، وعدم الاستفادة بالخدمات المقدمة من طرف التعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات ، فان ضعف دخول الفلاحين وارتفاع مستوى المعيشة كانتا على حساب الادخار حيث تميز الانتاج لهذه الفئة - الانتاج الطبيعي - بالاستهلاك الذاتي الذي لا يمكفي العائلة مع زيادة مرتفعة على الطلب استهلاك السميد والفرينة - عدم توازن بين الانتاج والاستهلاك - فانتشار الزراعة الهامشية للمحاصيل الشتوية على المنحدرات والربوات كانت ضررا كبيرا على افتقار التربة الزراعية من العناصر المعدنية بفعل الانجراف والتصحر والعمل على تعرية الأرض الزراعية مع انتشار أسلوب الانتاج البدائي ، يلاحظ بأن هذه الفئة لم تستفيد بعملية الاصلاح الزراعي قبل الاستقلال ولا بخدمات هياكل الاسناد بعد الاستقلال ، بسبب عرضتها الى التجزئة والتفكك لمقطعة الأرض ، فزيادة الحرمان الثقافي الاجتماعي شجع الفلاحين وأبنائهم على عدم الارتباط بالأرض (الهجرة الداخلية والخارجية) والبحث عن نشاطات اقتصادية لضمان الدخل الاضافي .

ب - الوحدات الانتاجية للفئة 5 - 20 هكتار :

بناءا على تصريحات المنتجين خلال عملية الاحصاء للثورة الزراعية - المرحلة الثانية - بلغ عدد الوحدات الانتاجية التي تتراوح بين 5 - 20 هكتار 238 وحدة انتاجية تمثل نسبة 18٪ من مجموع الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع الخاص وهي بذلك تأتي في المرتبة الثانية من حيث العدد ، بينما تتربع على مساحة اجمالية تقدر بـ 2406 هكتار تقريبا نصف المساحة الاجمالية للقطاع الخاص تمثل نسبة

48% من المساحة الاجمالية مركزة في الوحدات الانتاجية للفئة 5 ـ 20 هكتار يمكن أن نقول بأن علاقات الانتاج وأسلوب العمل واستخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة مماثلة لنفس الفئة التي تتاوح مساحتها بين (0 ـ 5 هكتار) فإن ضعف المردودية الانتاجية التي لا تتجاوز 3 قنطار في الهكتار شجعت الفلاحين وابنائهم على البحث عن دخول منتظمة في النشاطات الاقتصادية خاصة القطاع الزراعي العام . لتحسين مستوى الثقافي والاجتماعي لأفراد الاسرة وتلبية الاحتياجات الغذائية ، فأسلوب الانتاج البدائي ، لزراعة المحاصيل الشتوية لم يعمل على تطوير الانتاج أو تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفراد الاسرة توسع الاستهلاك الذاتي مع زيادة الطلب الاستهلاكي للسميد والفرينة . قبل عملية اعادة الهيكلة للتعاونية المتعددة الخدمات كان الفلاح مستفيدا بالخدمات المقدمة من التعاونية كالحرث والبذر والحصاد والتمرين بالأسمدة الكيمائية ، من أجل تطوير فنيات الانتاج غير أن بعد هيكلة التعاونية وغياب نظام تعاوني فني لخدمة المنتجين ، ظهرت فئة من التجار ـ مالكي المعدات وآدوات ـ ليست لهم صلة بالفلاحة الا البحث عن الكشب السريع على حساب فنيات الانتاج شجعت الفلاحين على ترك الأرض بور اوالتوسع في استخدام أدوات الانتاج البدائية ـ المحراث الخشبي ذو سكلة واحدة الحمير (الجر) ـ المنجل ـ استعمال الشبكة في نقل الحصاد ، ثم الدرس عن طريق الحيوانات ، وزيادة الطلب على استهلاك السميد والحبوب ، فاحتكار معدات الحرث والبذر والحصاد والدرس للقطاع الخاص التجاري وارتفاع ثمن الايجار ساعة الواحدة بين 120 ـ 150 دج ، كان مشكلة لدى كثير من الفلاحين الذين تم التحاور معهم في غياب نظام تعاوني للانتاج الذي سمح الفرصة لفئة التجار الكسب السريع على تدهور الفني للانتاج .

جـ - الوحدات الانتاجية للفئة 20 - 40 هكتار :

بناءا على تصريح المنتجين خلال عملية الاحصاء للثورة الزراعية - المرحلة الثانية - بلغ عدد الوحدات الانتاجية 18 وحدة انتاجية تمثل نسبة 1,4 % من اجمالي الوحدات الانتاجية ، تتربع على مساحة اجمالية تقدر بـ 224 هكتار تمثل نسبة 4 % من اجمالي المساحة القطاع الخاص الزراعي ، فان طبيعة علاقات الانتاج السائدة مبنية على الملكية الخاصة غير المقسمة عملت على محافظة الأرض الزراعية من الانقسام للأرض بسبب الارث والمشاكل الناتجة عن الخلافات العائلية - والتشتت نظام الانتاج لهذه الفئة جد متطور عن الفئاتين السابقة الذكر ، أسلوب العمل لهذه الفئة مبني على تعاون أفراد الأسرة الواحدة لانجاز العمليات الزراعية ، كما تستأجر اليد العاملة الزراعية الموسمية خاصة اثناء عملية الحصاد والدرس فأهمية المساحة الزراعية أعطت لهذه الفئة أن تعمل على تطوير مستلزمات الانتاج الوسيطة والاستفادة بخدمات التعاونية المتعددة الخدمات والتموين بالاسمدة الكيمائية قبل عملية اعادة الهيكلة ، كما استفادت بعض الوحدات الانتاجية العائلية بالمعدات وأدوات الانتاج ، كما توسع استخدام مدخلات الانتاج الوسيطة من بذور ذات المردودية العاليا والمحلية ونشر الاسمدة الكيميائية قبل وبعد الحرث والاستفادة بالقروض الموسمية ، فارتفاع الدخول الاضافية لهذه الفئة الناتج من التجارة وتحويل دخول الابناء إلى زيادة الطلب على معدات وأدوات الانتاج خاصة بعد ما تم هيكلة التعاونية المتعددة الخدمات ، وفقدان المعدات والأدوات من السوق الوطنية ، وغياب نظام تعاوني فني للانتاج ، حيث ارتفع الطلب على تأجير المعدات وأدوات الانتاج من القطاع التجاري ، كما توسع ترك الأرض بور بدون حراثة - الحرث الربيعي - لفقدان المعدات وغياب القطع الغيار فان استخدام الميكنة الزراعية الى تطوير أسلوب الانتاج شجع الفلاحين على تعليم أبنائهم دون الارتباط بالأرض ، كما أن تعدد مصادر الدخل سمح للفلاحين لهذه

الفئة تأجير اليد العاملة الزراعية الموسمية أو التخلي عن الأرض - مزارعة - ولاهتمام بالنشاط التجاري ، تعتبر زراعة المحاصيل الشتوية الزراعة الرئيسية لهذه الفئة وأهم الزراعات هي القمح الصلب واللين والشعير والخرطال ، كما تتبع بدورة زراعية بترك الأرض بور مخدوم في فترة الربيع - القليب - اغناء التربة بمادة الآزوت ، فان التحضير الجيد للتربة الزراعية واستخدام مدخلات الانتاج الوسيطة ،كالبذور المختارة من طرف الديوان الوطني للحبوب والأسمدة الكيمائية ... وتنقية الحشائش أدى الى ارتفاع المردودية الانتاجية الهكتارية في المتوسط للقمح بنوعين 12 قنطار في الهكتار والشعير 20 قنطار في الهكتار اثناء الموسم الفلاحي الجيد أي عدم تأخر سقوط كمية الأمطار الخريفية والربيعية ، فان ارتفاع الانتاج لهذه الفئة يقتطع جزء منه الاستهلاك الذاتي وتسويق فائض الانتاج الى الديوان الوطني للحبوب حتى يضمن البذور للموسم الفلاحي القادم ، بينما انتاج الشعير يخصصه المنتجون في تربية الماشية - التسمين - وتسويقه عبر السوق الموازية خاصة في فترات الجفاف ، فان غياب معدات النقل وارتفاع ايجارها لم يشجع المنتجين الى تسويق كل منتجاتهم الى الديوان الوطني للحبوب ، يتبين من ذلك أن هذه الفئة جد متطورة في أسلوب الانتاج عن باقي الفئاتين السابقة الذكر واستفادتها بتجانس الملكية العقارية في استخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة وتحويل الانتاج الطبيعي الى الانتاج السوق ، حيث ارتفع الانتاج بفعل الخدمات التي كانت تقدم من طرف التعاونيات المتعددة الخدمات قبل هيكلتها غير أن أسلوب الانتاج المتطور بدأ يظهر عليه نوع من الفتور بعد عملية اعادة الهيكلة للتعاونية المتعددة الخدمات ، وغياب نظام تعاوني فني يعمل على استجابة لمتطلبات الفلاحين كما أن غياب قطع الغيار وعدم الاستفادة الجماعية لمعدات الانتاج ، زاد في حدة المشكلة الفنية لخدمة الأرض الزراعية ، وارتفاع اسعار المعدات للساعة الواحدة بسبب الطلب المتزايد على تأجير المعدات ، حتى لا تتأخر عملية الحرث كما يواجه الفلاحون مشكلة كبيرة اثناء نضج المحصول والكوارث الطبيعية التي تفاجئهم

لهذا يوجرون الحاصدات الدارسات 600 دج لحصد ودرس هكتار ، تفاديا لخسائرة المحصول . فوجود نظام تعاوني فني ضرورة اقتصادية للمحافظة واجتماعية للمحافظة على الانتاج ودخول المنتجين وبالتالي تطور أسلوب الانتاج الحديثة لزراعة المحاصيل الشتوية ، كما تهتم هذه الفئة بتربية الماشية والدواجين وذلك ببناء الاسطبلات والعنابير .

د - الوحدات الانتاجية للفيئة (40 - 60 هكتار)

خضعت هذه الفئة لقوانين الثورة الزراعية - المرحلة الثانية - حددت المساحة الاجمالية الزراعية بـ 60 هكتار بعد ما كانت قبل عملية التأميم في المتوسط 300 هكتار ، عدد الوحدات الانتاجية بعد عملية التأميم 31 وحدة انتاجية تمثل نسبة 2,4 ٪ من اجمالي الوحدات الانتاجية تتربع على مساحة اجمالية 964 هكتار تمثل نسبة 20٪ من اجمالي المساحة القطاع الخاص ، انخفاض نسبة الوحدات الانتاجية وارتفاع نسبة المساحة الاجمالية بين أهمية المساحة الزراعية الكبيرة في تنظيم الانتاج الزراعي وذلك بتطوير أسلوب الانتاج الحديث فعلاقات الانتاج السائدة لهذه الفئة ملكية غير مقسمة لأفراد الأسرة مما جعل أسلوب الانتاج لا يختلف عن الفئة (20 - 40 هكتار) وذلك بتطوير مستلزمات الانتاج الوسيطة ، وتنظم أسلوب العمل وتشجيع الابناء على التعليم والمهن غير الزراعية .

المبحث الثاني : نماذج الانتاج وعوائقها على الانتاج الموسع :

المطلب الأول : نماذج الانتاج المختلفة :

تبين لنا من خلال دراسة طبقات المجتمع أهمية المساحة المنزرعة ومستلزمات الانتاج الوسيطة المستخدمة في الزراعة في تحديد نموذجين للانتاج بمنطقة الشلف الأعلى ببلدية جندل . الانتاج العائلي والانتاج الرأسمالي العائلي .

1 - **الانتاج العائلي :** يمكن حصر الانتاج العائلي على الفئة التي تتراوح مساحتها بين (0 - 20 هكتار) ، يتميز الانتاج العائلي بالانتاج الطبيعي - الاستهلاك الذاتي - دون خلق فائض الانتاج ، فان التجزئة المستمرة للأراضي الزراعية - الارث - وغياب الاستثمارات الزراعية ، اديا الى انتشار أسلوب الانتاج البدائي دون تطوير مستلزمات الانتاج الوسيطة - الاعتماد على أدوات الانتاج البسيطة - المحراث الخشبي ذو سكة واحدة ، جر الحيوانات (الحمير) كما يتم نقل المحصول ودراسة بواسطة الحيوانات - فأسلوب العمل الجماعي لأفراد الأسرة الذي يعتمد على الجهد العضلي دون تطوير الانتاج كان سببا في عدم ارتباط الفلاحين وأبنائهم بالأرض الزراعية - الهجرة الداخلية والخارجية - والبحث عن نشاطات اقتصادية وغير اقتصادية تضمن لهم دخولا منتظمة ، كما أن الكثافة السكانية لأفراد الاسرة الواحدة على نفس الرقعة الزراعية شجع الفلاحين تعليم أبنائهم وعدم ارتباطهم بالنشاط الزراعي ، فان غياب عملية استصلاح الأراضي الزراعية وزراعة الأرض دون اخضاعها للدورات الزراعية كان سببا في تعرية الأرض الزراعية من العناصر المعدنية من جراء الانجراف والتصحر ، فان احداث نظام تعاوني فني للانتاج على مستوى البلدية تعمل على المحافظة الأراضي الزراعية من التجزئة وذلك بتوفير معدات وأدوات الانتاج لخدمة التربة الزراعية .

2 - الانتاج الرأسمالي العائلي :

يمكن حصر الانتاج الرأسمالي العائلي على الفئة التي تتروح مساحتها بين (20 - 60) يتميز الانتاج الرأسمالي العائلي بالانتاج السلعي أى خلق فائض الانتاج الذي يوجه الى السوق بعد اقتطاع جزء من الانتاج للاستهلاك الذاتي ، أهمية المساحة المزروعة وتوسع استخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة في زراعة المحاصيل الشتوية آدى الى تطوير أسلوب الانتاج بالاستثمار الزراعي ، كما سبق ذكره أن هذه الفئة خضعت الى قوانين التأميم للثورة الزراعية - المرحلة الثانية - مازلت تحتفظ بالزراعة الواسعة واستخدام المعدات وآدوات الانتاج ، والاستفادة بخدمات التعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات بالتموين الاسمدة الكيمائية ومعيدات الحشائش والحشارات وزراعة البذور المختارة خاصة البذور ذات المردودية العاليا ، بعد عملية اعادة الهيكلة للتعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات،أصبحت هذه الفئة تعاني من فقدان،عكس أن نقول غياب قطع الغيار للمعدات والآدوات من السوق الوطنية والحضارية بأسعارها في السوق الموازية وارتفاع أسعار ايجار المعدات وغياب الخدمات الفنية التي كانت تقدم من طرف التعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات ، ففيباب نظام تعاوني فني للانتاج ، شجع المنتجين على عدم الارتباط بالأرض والاحتراف في الأعمال التجارية وتعليم أبنائهم ، والعمل على ترك الأرض بالمزارعة ، او تأجيرها كما تهتم هذه الفئة بتربية الماشية والدواجن غير أن مشكلة الاعلاف - الشعير المواد المركزة ، آدت الى تخلي كثير من المنتجين على تنميتها .

المطلب الثاني : عوائقها على الانتاج الموسع .

1 - **ارتفاع تكاليف الانتاج :** بعد عملية اعادة الهيكلة للتعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات أصبح القطاع الزراعي الخاص يعاني من الخدمات الفنية للانتاج - الحرث ، البذر ، الحصاد والدرس - يكلف تحضير التربة الزراعية أكثر من $\frac{1}{2}$ الانتاج ، فاستغلال القطاع الخاص التجاري الفراغ الفني أصبح يحتكر كل الخدمات الفنية من حرث وبذر وحصاد ودرس ، ثمن حرث ساعة واحدة يكلف 150 د ج بينما كان ثمن الحرث لمدة ساعة واحدة لا يتجاوز 70 دج قبل هيكلة التعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات ، فان فقدان قطع الغيار وزيادة الطلب على تأجير المعدات كان على حساب الخدمات الفنية للانتاج ، زيادة على تأخير عملية الحرث او الحصاد كما ارتفع ايجار الحاصدات الدارسات من 350 دج للساعة الى 400 دج للساعة ، فان عدم الضبط الجيد للحاصدات الدارسات يضيع كثير من الانتاج الذي يتحمله المنتج .

2 - **احلال زراعة الاعلاف على زراعة المحاصيل الشتوية .**

ارتفاع تكاليف الانتاج للمحاصيل الشتوية أدى بكثير من المنتجين الى زراعة الأعلاف لشدة الطلب عليها وارتفاع أسعارها خاصة في فترة الجفاف اذ يتجاوز سعر البوطة الواحدة 50دج وفي فترات الجفاف تصل الى 100 دج كما وصلت الى 150 دج ، حيث الجفاف بداية سنة 1989 اذ يعطي الهكتار الواحد 100 بوطة بينما لا يتجاوز الهكتار عن 3 قنطار من القمح الصلب للانتاج العائلي، 12 قنطار الانتاج الرأسمالي العائلي مع العلم أن ثمن القمح 240 للقنطار خلال فترة اعداد البحث 1987 اذا قمنا بعملية المقارنة للزراعتين نجد أن هكتار من زراعة الأعلاف يعطي لنا بوطة 100 × 50 = 5000 دج ، بينما هكتار من القمح للانتاج العائلي يعطي 3 × 240 د ج = 720 دج . ، الانتاج الرأسمالي العائلي

12 × 240 = 2880 دج ، مما زادانتشار المساحات لزراعة المحاصيل العلفية والعمل على استراحة التربة واغنائها بالأزوت .

- عدم تفاوة الصنف :

الانتاج العائلي يعمل على زراعة أصناف البذور المحلية دون مراجعة الديوان الوطني للحبوب ، لمعرفة نقاوة ونسبة الانبات ... يعاني الانتاج الرأسمالي العائلي من اختلاط الشوائب في البذور المطلوبة من الديوان الوطني للحبوب ، كاختلاط بعض اصناف الأنواع ، مما أثر مشكلة كبيرة لدى المنتجين .

3 - ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج الوسيطة :

- الاسمدة الكيميائية :

يعاني القطاع الزراعي الخاص ، خاصة الانتاج الرأسمالي العائلي ، من السعدات اللازمة لنشر السماد الكيميائي ، حيث ينثر السماد الكيميائي يدويا - أمو نثرات الكمية 1,5 قنطار / الهكتار - على مرحلتين أي بفارق زمني 20 يوم من تاريخ جانفي الى غاية بداية شهر مارس .

- انتشار الآمراض :

يعاني المنتجون من مرض صداء القمح والتفحم وانتشاره مما سبب اتلاف الانتاج ، فغياب معدات وأدوات الرش اللازمة للقضاء على الأمراض ساعد على انتشاره وعدم نجاعة الأدوية بعد اصابة المحصول .

- الحصاد والدرس :

تعتبر الفترة النهائية لنضج المحصول وذلك منذ منتصف جويليا للقمح الصلب واللين ، بينما الشعير يكون مبكر النضج عنهما .

يقوم الانتاج العائلي بالتعاون الجماعي مع أفراد الاسرة لجمع المحصول ودرسه بأدوات انتاج مقتصرة على المنجل ، والشبكة التي يجمع فيها المحصول ، ثم تتم عملية التذرية لفصل التين من القمح بنوعية والشعير بالمكان يطلق عليه بالنادر ، بينما الانتاج الرأسي مالي العائلي يعاني من مشكلة برنامجة الحاصدات الدارسات ، بعد غياب التعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات ، واحتكار القطاع الخاص التجاري لعملية الحصد والدرس ، حيث ارتفع ثمن الخاصدة الذارسة من 350 دج للساعة الى 400 دج للساعة ثم الى 600 دج للساعة ، فارتفاع في الاسعار يرجع الى غياب قطع الغيار من السوق الوطنية وارتفاع أسعارها في السوق الدولية ، كما يبرره أحد الخواص القائم بعملية الحصد والدرس ، فعدم وجود نظام تعاوني فني بالبلدية لبرنمجة الأعمال الزراعية ، كالحرث والبذر والاسمدة الكيمائية ورش الأدوية وتأمين عملية الحصد والدرس ، حيث يعمل النظام التعاوني الفني على برمجة القطاع الخاص والعام للقيام بالأعمال السابقة الذكر والا يبقى - الانتاج في يد فئة - مالكي وسائل الانتاج - تعمل على الكسب السريع على حساب قنيات الانتاج ، بعد عملية الاستجواب التي قمت بها مع أحد المنتجين يعاني هذا الأخير من - تأخير عملية الحصد والدرس وسقوط الحبوب في الحقل لعدم حصوله على الحاصدة الدارسة في وقتها .

- في حالة الحصول على الحاصدة الدارسة ، تتم عملية الحصد والدرس دون مراعاة للضبط الفني الجيد للحاصدة الدارسة فتج عنه تضييع الحبوب في الحقل.

الاستنتاج

التوصيات

استنتـــاج :

بعد استقلال الجزائر بدأت تظهر بذور الأزمة الاقتصادية الموروثـــة عن الرأسماليـة الزراعيـة الكلونياليـة المتمثلـة في أزمـة نقص الانتاج الوطني للمحاصيل الشتوية والنمو المتسارع للاستهلاك الوطني للحبوب ، التي تمثل المادة الغذائيـة الاستراتيجيـة للسواد الأعظم للسكان . بينما غير نظام الانتاج الزراعي للمحاصيل الشتويـة قبل تفكيك علاقـات الانتاج السائدة في المجتمع الجزائري بالنمو المتوازن لعرض الانتاج والطلب الاستهلاكي ، وتحقيق فائض الانتاج الذي كـــان يصدر الى الأسواق الخارجية بعد تحقيق الاكتفـاء الذاتي ، ومصدر التراكم الرأس‌المال كما تميزت زراعـة المحاصيـل الشتويـة يتكاملها مع تربية الماشيـة والنمو المتواز ي مع الصناعة الحرفية ، غير أن تفكيك البنيـة الزراعيـة للمجتمـع الجزائري من قبل الرأسماليـة الزراعية الكلونياليـة عن طريق التوسـع الأفقي والرأسي للانتـــاج لتلبيـة الحاجات الاستهلاكية لسوق المتربول - فرنسا - نتج عنه ازدواجيـة القطاع الزراعـي ، قطاع حديث يضم الرأسماليـة الزراعيـة الكلونياليـة الجزائرية (تمثـل فئـة من المجتمع الجزائري) مرتبطـة بالسـوق الخارجيـة تتميز بأسلوب انتـــاج حديث متخصص للزراعـات التصديرية ، مع توفير التشجيعـات المادية والاعانات وتسهيـل القروض الاستثمارية بفوائد مشجعـة و تحفـيز سعر المنتجات التصديريـة مع انخفاض تكاليف الانتاج باستغلال العناصر الطبيعية للتربة واليد العاملـــة الزراعيـة ، ان ارتبـاط الانتاج الموسع للزراعـات التصديريـة بالأسواق الخارجية شجعـت الرأسماليـة الزراعيـة الكلونيالية على استنزاف العناصر المعدنيـــة المخصبة للتربة الزراعيـة باجهادها للحصول على أكبر ربح ممكن دون اعـادة تجديد خصوبتهـا ، وتوسيع الدورة الزراعيـة (القليـب الربيعي) بالحرث العميق للتربـة الزراعيـة في فترة الربيـع الى فقدان المادة الذبالية من الأراضـــي الزراعيـة الجزائريـة ومحاربة تربيـة الماشيـة من جراء الحرث المستمر للتربـــة

الزراعية وتعرضها الى التصحر بفعل التعرية ، وفقدان السماد العضوي (غبار الحيوانات)، أي عدم تكامل تربة الماشية بزراعة المحاصيل الشتوية بينما ظهرت في أوروبا خاصة في ابريطانيا ، الزراعة التكاملية لتربة الماشية وزراعة المحاصيل الشتوية من خلال انتشار الزراعة العلفية (البنجر العلفي) الذي يدخل في دورة زراعية ثنائية مع زراعة المحاصيل الشتوية فكانت فعلا الزراعية المكثفة لتنمية الثروة الحيوانية وانتاج فائض من الاسمدة العضوية وانتشارها لدى المزارعين واغناء التربة بالمادة الدبالية التي تساعد على امتصاص العناصر المعدنية المذابة في التربة واعادة خصوبة التربة فان الرأسمالية الزراعية الكلونيالية اكتفت بالاستعمال القليل لمدخلات الانتاج الوسيطة منها السماد الأزوتي دون الاهتمام كما سبق ذكره بالسماد العضوي الذي انطلقت منه الزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية في أروبا بتنمية الثروة الحيوانية بانتشار الزراعة العلفية للبنجر العلفي المخصب للتربة الزراعية لعنصر الأزوت لم تهتم الرأسمالية الزراعية الكلونيالية باستيراد الدورة الزراعية العلفية (البنجر العلفي) بل اكتفت بتصدير فائض الاقتصادي الى البلد الام دون تجديد الرأسمال الانتاجي الذي لم يوظف في مجال التنمية الزراعية نتج عنه تدهور الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف بفقدان اراضيهم الخصبة وانتشار الزراعية الجبلية والنشبة الصحراوية بظهور القطاع الخاص التقليدي، المتميز بأسلوب الانتاج البدائي لوسائل الانتاج منها انتشار المحراث الخشبي ذو سكة واحدة والاحمرة ، لم تنجح السياسة الاصلاحية الزراعية للادارة الفرنسية سنة 1956 في حل معضلة القطاع الخاص التقليدي المتسببة في وجوده، بل خلقت تنظيمات فلاحية لرقابة الفلاحين الصغار لابعادهم عن الثورة التحريرية وفرض ضرائب ، ان ضعف القدرة المالية للمنتجين الصغار

ساهم في التعاون الجماعي (التويزة) لانجاز العمليات الزراعية مع انتشار الاحادية (زراعة المحاصيل الشتوية) لتلبية الحاجات الاستهلاكية الذاتية مع مقايضة فائض الانتاج بعد اقتطاع المخزون والبذور للموسم الفلاحي القادم ، غير أن الزراعة المتكررة على المنحدرات والجبال والأراضي الشبه الصحراوية معرضة الى الانجراف العناصر المعدنية السطحية للتربة الزراعية وافتقار خصوبتها كلما تكررت عملية الحرث ، فالحرث المستمر للأراضي الشبه الصحراوية يعرض التربية الزراعية الى التصحر بفعل رياح السيروكو ، لهذا كانت ومازالت الى يومنا هذا زراعة المحاصيل الشتوية زراعة هامشية تتوقف وفق تطور القوة الانتاجية لنماذج العائلية المختلفة للقطاع الخاص التقليدي ، حيث يغلب الاستخدام المكثف للعمل العائلي والجماعي (التويزة) ، كما أن عدم السجام الأراضي الزراعية وتعرضها الى التجزئة والتشتت بفعل عامل الأرث والخلافات العائلية بمثابة عائق أمام استخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة (معدات وأدوات الانتاج الأسمدة الكيمائية ...) كما أن انتشار الزراعة الأحادية لم تعط الضمانات لاسترجاع القرض والفائدة للمصالح المكلفة بالتمويل .

ان مشكلة التناقضات الهيكلية للقطاع الزراعي الخاص وفقدان خصوبة التربة الزراعية كان من الضروري بعد الاستقلال الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي يعكس بوضوح مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي أوصى مؤتمر الصومام عام 1956 بالحل الجدري لمعضلة الزراعة الجزائرية وتنمية المجتمع الريفي الذي رفض سياسة الاصلاح الزراعي لعام 1956 من طرف الادارة الفرنسية ، بقى القطاع الخاص هامشيا عن التنمية الزراعية حتى سنة 1971 بتطبيق قانون الثورة الزراعية التي تهدف الى دمج القطاع الخاص التقليدي في مجموع الزراعة ، لتوحيد البنية الهيكلية للزراعة الجزائرية والنهوض به بانشاء النظام التعاوني للانتاج أخذت الثورة الزراعية بعدا سياسيا على حساب التطور الفني للانتاج ، وذلك بغياب

الدعم المادي والفني للمنتجين الصغار وظهور قطاع الثورة الزراعية (التعاونيات الفلاحية للثورة الزراعية) منافسا للقطاع الخاص التقليدي من الاستثمارات ، وتجميد القطاع الخاص من القروض الفلاحية ، بعد عملية اعادة الهيكلة العقارية تم دمج قطاع الثورة الزراعية لتوحيد البنية الهيكلية للقطاع العام بظهور القطاع الفلاحي الاشتراكي ، فان سرعة توزيع الاستفادة الجماعية لملكية وسائل الانتاج على مستفيدي الثورة الزراعية الذين لم تكن لهم الخبرة بالانتاج الموسع أو حتى كيفية استخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة كان عائقا أمام التطور الفني للانتاج .

بينما بقى القطاع الخاص التقليدي على صورته الحقيقية الموروثة عن الرأسمالية الزراعية الكلونيالية بمشكل معضلة الزراعة الجزائرية منها التناقضات الهيكلية التي أصبحت عائقا أمام استخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة من جراء عدم تجانس القطع الزراعية وتعرضها الى التجزئة والتشتت يوجد أكثر من 793.000 وحدة انتاجية أقل من 10 هكتار تمثل نسبة 87% من اجمالي عدد الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع الخاص التقليدي تقدر بـ 902.000 وحدة انتاجية ، يصعب استخدام فيها المعدات وأدوات الانتاج ومدخلات الانتاج الوسيطة ،الاسمدة الكيمائية ومبيدات الحشرات والحشائش ، كما يصعب اعداد مخطط سنري للانتاج فان ضعف القدرة المالية بسبب ضعف دخول المنتجين وغياب الادخار الاستثماري أدى الى استحالة التجهيز الذاتي من المعدات وآدوات الانتاج وغياب القروض الفلاحية لعدم وجود الضمانات الكافية لاسترجاع القرض والفائدة لتأثير العوامل الطبيعية على الانتاج وضعف المردودية الانتاجية التي لا تتجاور 5 ق/هـ في أحسن الظروف الطبيعية فان مقارنة البنية الهيكلية للقطاع العام مع البنية الهيكلية للقطاع الخاص فان القطاع العام (ناتج من تأميم الوحدات الانتاجية التابعة للرأسمالية الزراعية الكلونيالية بعد مقارنتها للجزائر) يعاني من المساحات

الزراعية الواسعة للوحدات الانتاجية بعيدا عن التجزئة والتفتت التي تعتبر من مميزات القطاع الخاص التقليدي ، غير أن مشكلة البنية الهيكلية للقطاع العام مطروحة وذلك من جراء عدم تجانس القطع الزراعية وبعدها عن مقر الوحدة الانتاجية وصعوبة تنقل المعدات وآدوات الانتاج كما أن توسع حجم الوحدة الانتاجية لم يواكبه تطورا في مستوى التسيير والتنظيم لجعل الوحدة الانتاجية ذات فاعلية اقتصادية مستمرة فالقائمين بتسيير وتنظيم الوحدة الانتاجية لم تكن لهم المؤهلات ولا الخبرة في تسيير وتنظيم الانتاج الموسع أصبحت بذلك مشكلة التسيير والتنظيم من عوائق التنمية الزراعية خلال فترة الدراسة بغياب سياسة انتاجية فاعلة وملزمة ، كما أن مركزية التخطيط لم يسمح للمنتجين المشاركة في اعداد الخطة مع العلم هم المستفذين المباشرين لها حيث تغلب الجانب التقنوقراطي لهياكل وزارة الفلاحة على الجانب الميداني للانتاج بغياب التأطير المهندسين والفنيين الزراعيين من الوحدة الانتاجية خلال الفترة 67 ـ 1977) فكان من المفروض أن تكون اعادة الهيكلة العقارية والفنية بعد الاستقلال الجزائر مباشرة للقضاء على التناقضات الهيكلية لقطاع الزراعة وسهولة التحكم في التسيير والتنظيم ، فان ضعف اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي للقضاء على التناقضات الهيكلية والتخلف الفني للانتاج زاد من حدة التخلف الاجتماعي والاقتصادي ، فالقطاع الخاص الذي يستحوذ على نسبة 65٪ من المساحة المنزرعة مازال معرض التي التجزئة وعائقا أمام ادخال المعدات وآدوات الانتاج واستعمال الاسمدة الكيمائية ، يتبين منذ ذلك عدم استغلال الموارد الآرضية الزراعية للقطاع الخاص فان تهميش القطاع الخاص من السياسة التنموية العامة للبلاد أدت الى تعطيل طاقة اقتصادية بشرية كبيرة السكان الريف وتحولهم الى قوة استهلاكية غير منتجة ، مما زاد الطلب الاستهلاكي على الحبوب لسكان الريف والحضر ، فان عدم استغلال الموارد الآرضية الزراعية لم تنتج الطلب الاضافي لسكان المدن الذي يعكس وضع الانتاج الطبيعي ـ الاستهلاك الذاتي ـ يتميز

يتميز نظام الانتاج لدى القطاع الخاص التقليدي بالزراعة الواسعة الخفيفة المعتمدة على التوسع الأفقي للانتاج في رفع الطاقة الانتاجية مع ضعف المردودية الانتاجية ، فان مقارنة نظام الانتاج للقطاعين العام والخاص يتميز القطاع العام بالزراعة المكثفة للرفع من المردودية الانتاجية الهكتارية باستغلال الموارد الأرضية الزراعية النادرة ، وذلك باستخدام مدخلات الانتاج الوسيطة ، لم تشمل الزراعة المكثفة القطاع الزراعي ككل وان كانت ضرورة اقتصادية لابد منها من الاستغلال المكثف للأراضي الزراعية غير أن مشكلة النظام العقاري للقطاع الخاص لم يسمح بادخال الزراعة المكثفة ، بينما كان يهدف المخطط الخماسي الأول (80 ـ 1984) الى تعميم الزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية على مساحة منزرعة تقدر بـ 1000.000 هكتار ، غير أن ارتباط الزراعة المكثفة لانتاج المحاصيل الشتوية بكمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها غير المنتظم التأثير على مدخلات الانتاج الوسيطة (الاسمدة الكميائية) حيث تحتاج هذه الأخيرة الكمية اللازمة للماء ، انتشار الزراعة البعلية للمحاصيل الشتوية لم يحقق أهداف الزراعة المكثفة ، بحيث أصبحت المردودية الانتاجية تتقلب، بتأثير كميات الأمطار دون انتظامها .

يتبين من خلال دراسة التوزيع الهيكلي لمساحة التركيب المحصول النباتي بين القطاع العام والخاص، يتضح سيادة القطاع الخاص في تخصيص المساحة المنزرعة للمحاصيل الشتوية (القمح الصلب واللين والشعير) بنسبة (67٪) من اجمالي المساحة المخصصة للمحاصيل الشتوية للقطاعين ، كما تحتل زراعة القمح الصلب والشعير المرتبة الأولى لكونهما زراعة استراتجية تكاملية في تلبية الحاجات الغذائية الأساسية للسكان وتنمية الثروة الحيوانية منذ القدم الى يومنا هذا بينما تعتبر زراعة القمح اللين زراعة دخيلة لم تدخل في العادات والتقاليد الاستهلاكية للمجتمع الجزائري ، حيث انفرد القطاع العام على تنمية زراعة القمح

اللين بتخصيص نسبة كثيرة من أراضيه ، فان تركيز زراعة المحاصيل الشتوية لـدى القطاع الخاص المتميز بالاراضي الزراعية الطبيعة الخصوبة وافتقارها من العناصر المعدنية وغير عميقة وضعف استخدام مستلزمات الانتاج الوسيطة أدى الى ضعف المردودية الانتاجية الهكتارية وتذبذبها بحيث لا تتجاوز في المتوسط 3/هـ ، كما أن ارتباط الزراعة المكثفة للقطاع العام بكمية الأمطار أدى الى تقلبات المردودية الانتاجية دون أن تحقق أهدافها ، 6 ق/هـ في المتوسط من خلال ذلك يتبين ارتفاع الطاقة الانتاجية كانت تعتمد على التوسع الآنقي والرأسي للانتاج غير أن فترة الدراسة (63 ـ 1984) يبين ميل الانتاج الكلي للمحاصيل الشتوية الى الثبات مع ثبات المردودية الانتاجية دون أن تحقق أهدافها ، حيث بلغ متوسط الانتاج السنوي خلال هذه الفترة 16 مليون قنطار . بينما بلغ متوسط الانتاج السنوي خلال الفترة (1948 ـ 1962) 21 مليون قنطار ، حيث انخفض معدل النمو السنوي لانتاج المحاصيل الشتوية الذي لا يغطي نسبة النمو الديمغرافي للسكان 3,2٪ سنويا ، كما أن ارتفاع معدل النمو الاستهلاك الوطن للمواد الغذائية 6٪ سنويا أدى الى توسع نمو الفجوة الغذائية ولهذا كان لزاما على الدولة استيراد الحبوب لتغطية معدل نمو الفجورة الغذائية فان انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي وارتباط الاستهلاك الوطني بالدول المنتجة المصدرة للحبوب يثبت التبعية الغذائية للجزائر وظهور مشكلة الأمن الغذائي يتغير سياسات الدول المنتجة المصدرة للحبوب اتجاه الدول المستهلكة في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي في توجيه السياسة التنموية للبلاد .

ان أزمة نقص الانتاج يمكن ابرازها من خلال العوائق المؤثرة على تطور الانتاج والتي مازالت فاعليتها تبرز تخلف القطاع الزراعي وعدم استجابته للنمو المتسارع للاستهلاك الوطني .

عوائـق طبيعيـة :

تعتبر كميـة الامطار المتساقطـة في السنة احدى العوامل الطبيعية ذات فاعلية في تأثير على حجم الانتاج الكلي للزراعـة البعليـة للمحاصيل الشتوية سواء كانت زراعة واسعـة خفيفـة أو زراعـة مكثفـة فان ارتبـاط زراعـة المحاصيل بكميـة الأمطارالمتساقطة في السنة وتوزيعهـا غير المنتظـم وحاجيات نمو النبـات يوثـر على المردودية الانتاجيـة الهكتاريـة ، فان تأخر سقوط الأمطـار الخريفيـة يوخـر عمليـة الحرث والبذر وفي غالـب الأحيان يمتنـع القطـاع الخاص عن عمليـة الزرع وذلك تخوفه من الجفاف ، غير أن القطـاع العام يلتزم بعمليـة الحرث والبذر وفق مواعدها المحددة من طرف وزارة الفلاحة كما أن تأخر سقوط الامطـار الربيعيـة وهي الفترة الأساسيـة لنضج المحصول ، بسبـب الجفاف المبكـر الذي يجتاح بلادنا يوثـر على الطاقـة الانتاجيـة بحيث تعتبر الفترة الربيعيـة الفترة التي تحدد حجم الانتاج الكلي/ أكثر من نصف الانتاج الكلي يفقد بسبب تأخر سقوط الأمطـار الربيعية كما أن انخفاض درجة حرارة التربـة تعرض البذور الى العـقم وعدم انباتهـا ، كمـا أن ارتفـاع درجـة حرارة التربة تودي الي عـدم الاحتفاظ بالرطوبـة في التربة بسبب تبخر الماء ، ارتبـاط المردوديـة الانتاجيـة بكميـة الأمطار المتساقطـة في السنة تعتبر بمثابـة عائـق في استخدام الأمثـل لمدخلات الانتاج الوسيطـة منهـا الأسمدة الكيميائية التي تحتاج الى الماء اللازم لذوبانهـا حتى يستفيد منهـا النبات عند الحاجة ، فعلـى الرغم من ارتفـاع الكميـة المستعملـة من السماد والكميائي سنة 1979 / 1989 حوالي سبعـة أضعاف ما كانت عليه في عام 63 / 1964 فان المردوديـة الانتاجية لم تعرف تطورا يواكب الزيادة المستعملـة لكميـة السماد الكيميائي ، يتبين من ذلك عـــدم الفاعليـة الاقتصاديـة للسمـاد في رفع المردودية الانتاجيـة ، فان نثر السماد الكيميائي بغيـاب عنصر الماء يودي الى اتلاف المحصول خاصة اذا انثر في الفترة الربيعيـــة كما تأخر استـلام السماد يحسـب كمدخلات وسيطـة حتى وان تجاوزت فترة نثره .

ان انتشـار الزراعـة الهامشيـة للمحاصيل الشتويـة في المنحدرات والجبال يعـــرض عناصر التربة السطحية الى

أمام انجاز العمليات الزراعية للمنتجين الخواص الذين أصبحوا عرضة للمتاجرة من طرف القطاع الخاص التجاري الذي يملك وسائل الانتاج ، كما أصبحت المستثمرات الجماعية والفردية تشتكي من ضعف المعدات وآدوات الانتاج وسوء استغلالهـا من طرف المنتجين مما زاد الطلب عليها ، وترك الأراضي الزراعية بور بدون اخضاعها الى الدورة الزراعية العلفية أو البقرلية ، بينما بقي القطاع الخاص الزراعي يعاني من غياب المعدات وأدوات الانتاج من السوق الوطنية مما أدى الى اعادة الأسلوب الانتاج البيدائي معتمدا على وسائل الانتاج البسيطة وعدم استفادته بالقروض الاستثمارية منتجية انتشار الزراعة الأحادية التي لاتفي استرجاع القرض والفائدة للبنك ولهذا اتجهت القروض الفلاحية لذو الزراعات المتعددة .

على الرغم من أهمية زراعة المحاصيل الشتوية ومكانتها لدى القطاع الخاص لم ترتفع الأسعار القاعدية للانتاج حتى تشجع المنتجين على الحصول على ايرادات كافية والابتعاد عن السوق الموازية وتسويق الانتاج بانتظام فان تحديد أسعار المنتجات القاعدية للقمح الصلب واللين والشعير من طرف وزارة الفلاحة عند كل موسم فلاحي لم يوخد على أساس تحفيز المنتجين" بأسعار مجزية " حيث كانت السياسة السعرية الموجهة لتدعيم أسعار الاستهلاك للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وتثبيت أسعار الأستهلاك للحبوب على مستوى الوطن كان على حساب تثبيت أسعار إنتاج الحبوب مع انخفاض العائد الزراعي الذي لم يسمح للمنتجين تجديد الرأسمال الانتاجي أو استخدام مدخلات الانتاج الوسيطة لارتفاع أسعارها .

عوائق التسيير والتنظيم :

يتبين من خلال دراسة الفترة (63 ـ 1984) لم تعط أهمية التسيير والتنظيم في هيكلة القطاع الزراعي العام والتي أصبحت عائقا في استغلال الكفء للموارد الأرضية الزراعية النادرة ، وعدم التحكم في تكاليف الانتاج مع ارتفاع مديونية

عناصر التربـة السطحية الى الانجراف وبالتالي افتقارها من العناصر المخصبة بأنشار الحرث السطحي للتربـة ، كما تتعرض الآراضي الشبه الصحراوية الى التصحر بفعـل رياح السيروكو من جراء الحرث المستمـر ، كما أن انتشـار الزراعـة السطحيـة القليلة العمـق يودي الى عدم احتفـاظ التربة بالرطوبـة وتعرضها الى الجفاف المبكـر خاصـة للأصناف البذور غير المبكـرة النضـج فان عدم انتشـار أصناف البذور ذات المردوديـة العاليـا المبكـرة النضـج لدى المنتجين أدى الى تكرار زراعة نفـس أصناف البذور المحليـة غير المنقـاة عدة سنوات متتاليـة الى ضعف المردوديـة الانتاجيـة وتعرض الآصناف المحليـة للجليد ورقاد السنابيـل بفعل الريـاح .

عوائـق فنيـة :

أولت الحكومـة الجزائريـة أهميـة بالغـة بارسـاء القواعد الأساسية للصناعـة دون الاهتمام بالقطـاع الزراعـي ، الذي لم يحظ بالاستشارة الفنيـة العالمية حيث انخفضت نسبـة الاستثمارات الزراعـة خلال مخططـات التنميـة الزراعية من اجمالي الاستثمارات المخططة من 25,8٪ خلال المخطط الثلاثي 67/ 1969 الى نحو 5,2 د/هـ خلال المخطط الخماسي الأول (80 / 1984) ثم بقيـت نفس النسبـة تقريبا خـلال المخطط الخماسـي الثاني (85 / 1989) حيث تميزت الفترة (67 ـ 1977) بانجاز هياكل الاسناد على حساب "التطـور الفني للانتاج وعدم تجديد حضيرة المعدات وأدوات الانتاج التي تجاوز عمرها الانتاجي ، وغياب التأطير التام للمهندسـين والفنيين الزراعيين من الوحدات الانتاجيـة كما أن ضعف الارشـاد الزراعي أدى الـى عدم الاهتمام من طرف المنتجين لصيانـة والمحافظـة على المعدات وآدوات الانتـاج فان تعرض البلاد الى الأزمـة الاقتصاديـة من جراء انخفاض الربيعية البترولية الـتي انعكست على معدل النمو الاقتصـادي والدخـل الوطني ، بارتفـاع الاسعار العالميـة للمعدات وادوات الانتاج أدى الى انخفاض استيراد المعدات وأدوات الانتاج وبالتالي عدم تجديد الحضيرة ، كما آن هيكلـة التعاونيـات المتعددة الخدمات كان عائقـا

القطاع العام من موسم فلاحي لأخر ، مما زاد أعباء على خزينة الدولة بغياب سياسة انتاجية ذات فاعلية مستمرة للوحدة الانتاجية حيث شهدت الفترة (67 - 1977) غياب تام للتأطير الفني الميداني للانتاج حيث كانت تسير الوحدات الانتاجية للقطاع العام من طرف أعوان زراعيين ليست لهم المؤهلات ولا الخبرة بتسيير والتنظيم الانتاج الموسع للوحدة الانتاجية التي تتجاوز 1000 هكتار قبل عملية اعادة الهيكلة الناتجة من تجميع الوحدات الانتاجية للرأسمالية الزراعية الكلونيالية كما أن انتشار الأمية في أوساط الفلاحين وتعودهم على زراعة رقعات زراعية صغيرة وانتقالهم الى الانتاج الموسع دون تأهيلهم وتكوينهم كان عائقا كبيرا على الوحدة الانتاجية ، فان تأطير هياكل وزارة الفلاحة والاسناد من المهندسين والفنيين الزراعيين بدلا من تعينهم المباشر في الميدان مما أضفاء الطابع التقنوقراطي على حساب تطور الفني للانتاج وتجريد القطاع العام من التسيير الذاتي ومركزية القرارات وخطة الانتاج والمالية دون مشاركة القوة المنتجة التي أصبحت تبيع قوة عملها وفي غالب الاحيان تتعارض خطة الانتاج والمشرفين على تطبيقها ميدانيا ، كما أن ضعف الارشاد الزراعي زاد في تدهور الجانب الفني للانتاج ، بينما تركز اعادة الهيكلة خلال المخطط الخماسي الأول (80 - 1984) على التنظيم العقاري للوحدة الانتاجية دون التركيز على التطهير الهيكلي باعداد سياسة تكوينية لاعداد المسيرين الأكفاء لجعل الوحدة الانتاجية ذات فاعلية اقتصادية مستمرة غير أن تفاقم مديونية القطاع العام وزيادة أعباء خزينة الدولة ظهرت المستثمرات الزراعية الناتجة من تقسيم المزرعة الأم الى عدة رقعات زراعية موزعة في شكل مجموعات أو أفراد لحل مشكلة العبء المالي لخزينة الدولة بينما تحول الانتاج الموسع للقطاع الفلاحي الاشتراكي الى انتاج بسيطة من جراء تجزئة المزرعة الأم وعدم وجود خطة انتاج تربط المستثمرات الزراعية خاصة المواد الغذائية الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع . كما أن التوزيع غير العقلاني للمعدات وآدوات الانتاج جعل

كثير من المستثمرات تفتقر الى المعدات وعدم استغلال الموارد الأرضية الزراعية حيث ظهرت الآراضي الزراعية الفائضة ، وتأجير الآراضي الزراعية بحثا عن المردودية المالية على حساب الجانب الاقتصادي للوحدة الانتاجية .

توصيــــــات :

توصلت الدراسة الى جملة من الوتوصيات والأراء يمكن الأخذ بها للخروج بالقطاع الزراعي العام والخاص من عنق الزجاجة وهي أزمة نقص الانتاج ، ولتحقيق نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية للحد من التبعية الغذائيــــة العالمية ، يجب اعادة النظر للجانب التشريعي والتنظيمي والاقتصادي للقطاع الزراعي لاعطاء الزراعة مكانتها الاستراتيجية في تحقيق فائض الانتاج والرفع من معــــدل النمو الزراعي .

الجانب التشريعي :

التنظيم التشريعي للأراضي الزراعية يعمل على استقرارها ويحقق الاستراتيجية الزراعية للجزائر من خلال تحفيز الاستثمارات الزراعية وتجديد الرأسمال الانتاجـــي والتوسع الانقي للانتاج وهو البحث عن أراضي زراعية جديدة وارتباط المنتجـــين بالأراضي الزراعية وذلك من خلال

أ - العمل على التجانس العقاري للأراضي الزراعية ، وجمع الأراضي الزراعية المجزأة والمشتتة ، لتسهل ادخال مستلزمات الانتاج الوسيطة والتحكم في تكاليف الانتاج وفق الزراعة الواسعة المكثفة لزراعة المحاصيل الشتوية .

ب - في حالة صعوبة تجانس الأراضي الزراعية أي صعوبة تجميعها كما هــو الحال في مناطق الهضاب العليا ، يتطلب ادخال الميكنة الملائمة للغرض،والاعتماد على حيوانات الجرّ خاصة الثيران التي تفتقرها الزراعة الجزائرية .

الجانب التنظيمي :

مساهمة الدولة في انشاء التعاونية الفنية الانتاجية على مستوى كل بلديـــة لحل أزمة الفراغ الفني والقضاء على المضاربة بأسعار الايجار التي تعمل علـــى

التدهور الفني للانتاج ، فتوفير المعدات وأدوات الانتاج في التعاونية يساهم في حل أزمة نقص الرأسمال الانتاجي والعمل على استغلال الموارد الأرضية دون ترك الأرض بور بدون خدمة ، كما أن اخضاع الوحدات الانتاجية الى خطة الانتاج تساعد في انجاز تسلسل العمليات الزراعية ، وجود التعاونية تعمل على اختيار المعدات وأدوات الانتاج الملائمة للمنطقة الزراعية وضمان الصيانة والاصلاح بوجود قطع الغيار .

- العمل على انشاء صندوق التمويل الفلاحي بمساهمة المنتجين والديوان الوطني للحبوب والتمهين ، لتنمية زراعة المحاصيل الشتوية وتكاملها مع تربية الماشية .

- انشاء مراكز التكوين وتدريب اليد العاملة الزراعية الشابة واستخدام الوسائل السمعية البصرية لمحو أمية المنتجين وجعلهم يستفيدون بالتطور الفني للانتاج للانتاج الحديث .

- انشاء المزارع النموذجية على مستوى كل بلدية وتدعيمها بالمهندسين والفنيين الزراعيين ، للانتاج الزراعي المكثف حتى تكون مركزا اشعاعا ومحطة ارشادية للتطور الفني للانتاج واستفادة ومتابعة كل مسؤولي الانتاج للوحدات الانتاجية المجاورة .

- تدعيم العلاقة التكاملية بين الديوان الوطني للحبوب والتمهين واتحاد المنتجين الزراعيين لبناء استراتيجية زراعية موحدة لتنمية زراعة المحاصيل الشتوية ، من مسح الأراضي الزراعية والمحافظة عليها ، وانشاء السدود الكبيرة والصغيرة لري المحصول بالطريقة المحورية للرفع من المردودية الانتاجية والعمل على انتظام الانتاج الكلي من التقلبات الجوية ، حتى لا يكون هناك تذبذب في الاستهلاك الكلي ،

الجانب الاقتصادي :

انخفاض المساحة المنزرعة وتذبذب الطاقة الانتاجية من موسم فلاحي لآخر يدمنا الى وضع استراتيجية زراعية وذلك بحصر ومسح الأراضي الزراعية والمائية والمناخية لمناطق الانتاج المختلفة واتباع نمط استغلالي ملائم لتطوير الانتاج باحداث زراعة تكاملية مع تربية الماشية ، لاعادة تخصيب التربة للرفع من المردودية الانتاجية .

1 ـ الزراعة الواسعة المكثفة للانتاج :

ـ الاستغلال الأفقي والرأسي للأراضي الزراعية باتباع الدورات الزراعية العلفية أو البقولية حسب مناطق الانتاج المناخية يعمل على رفع العناصر المعدنية بالتربة خاصة مادة الآزوت والدبال ، كما أن نشر الأسمدة الكيميائية يحافظ على اعادة خصوبة التربة من العناصر المعدنية المفقودة .

ـ زراعة المحاصيل الشتوية زراعة بعلية تعتمد على كمية الامطار المتساقطة في السنة وتوزيعها غير المنتظم ، فالمسح الجغرافي لمناطق الانتاج وكن كمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها يسمح باستنباط أصناف البذور والاستعمال العقلاني لنشر الأسمدة الكيميائية .

ـ الزراعة الجبلية للمحاصيل الشتوية تعتبر زراعة هامشية تساعد على انجراف العناصر المعدنية السطحية للتربة بفعل الحرث المستمر وغياب الزراعة على المدرجات ، كما أن انتشار عملية الحرث في المناطق السهبية يساعد على التصحر بفعل الرياح الجنوبية . للمحافظة على التربة لابد من احلال زراعة المحاصيل الشتوية الجبلية بالغراسات (الزيتون ، اللوزيات ، الفلين ....) وتربية النحل والدواجن كما أن انتشار الأعلاف الطبيعية بالسهوب تعمل على تنمية الثورة الحيوانية بدلا من حرثها .

ـ تنحية الأراضي المتروكة بور بدون خدمة يسمح باستغلال الأراضي

الزراعية وذلك بضم أكثر من نصف المساحة متروكة بور غير مستقلة ، فانتشار الدورات الزراعية العلفية أو البقولية وفق مناطق الانتاج المناخية .

- تدني الأراضي الزراعية وارتفاع الكثافة السكانية يجعل نمط الاستغلال " الزراعة المكثفة " ضرورة اقتصادية للرفع من المردودية الانتاجية والاستخدام العقلاني لمدخلات الانتاج الوسيطة وذلك بانتشاء السدود الكبيرة والصغيرة للرفع من الطاقة المائية والعمل على انتشار طريقة الري المحوري لزراعة المحاصيل الشتوية لضمان الانتاج الكلي بانتظام المردودية الانتاجية وتحديد الكمية المستوردة .

2 - مدخلات الانتاج الوسيطة :

1 - اختيار أصناف البذور ذات المردودية العاليا المبكرة النضج والمقاومة للرقاد والأمراض وفق مناطق الانتاج المناخية .

2 - الاستعمال العقلاني للأسمدة الكيميائية ونشرها حسب مناطق الانتاج المناخية .

3 - مكافحة الأمراض والأعشاب قبل انتشارها .

3 - الميكنة الزراعية :

وجود النظام التعاوني الفني للانتاج يسمح باستغلال المعدات وأدوات الانتاج والمحافظة على صيانتها واصلاحها ، والعمل على توحيد الحركات التجارية المستوردة لحصر قطع الغيار وملائمة المعدات وطبيعة التربة الزراعية .

4 - السياسة السعرية :

- تحفيز أسعار الانتاج من الأهداف السياسية الرئيسية للتنمية الزراعية التي تضمنت للمنتج موردا مستقرا حتى يتمكن من الادخار الاستثماري لتطوير فنيات

الانتاج ، كما أن تدخل في المحافظة على تدعيم أسعار مدخلات الانتاج الوسيطة وتوفيرها في أوقاتها المطلوبة يشجع المنتجين على استعمالها .

5 - البحث العلمي ونقل التكنولوجية :

- الانفاق بسخاء على البحث العلمي في تطوير وتحسين أصناف البذور ذات المردودية العاليا والمبكرة النضج وفق مناطق الانتاج المناخية المختلفة واكثار البذور الفقية الخالية من الشوائب ذات نسبة انبات مرتفعة وقيمة مخبزية جيدة .

- توسيع المحطات التجريبية والوحدات الانتاجية لاكثار أصناف البذور، المعتمدة من طرف الديوان الوطني للحبوب والتمهين .

- تدريب المهندسين والفنيين الزراعيين المختصين في انتاج المحاصيل الشتوية ، حتى يتمكنوا من الاستفادة العلمية في تطوير الابحاث .

- الارشاد الزراعي وهو البحث عن أنجع الطرق التي تؤدي الى نشر المعلومات الفنية الميدانية واستعمال الوسائل السمعية البصرية حتى يتمكن المنتجون الاستفادة بالتطور الفني في تحسين زراعة المحاصيل الشتوية .

الترشيد الاستهلاكي للحبوب :

- انتاج أصناف البذور ذات قيمة مخبزية جيدة يسمح بلاشك توفير كميات كبيرة من الحبوب .

- جعل زراعة المحاصيل الشتوية زراعة تكاملية لتربية الماشية للرفع من البروتين الحيواني .

- تنمية زراعة الخضروات والبقوليات الجافة وتربية الدواجن يعمل على رفع القيمة الغذائية للوجبة الغذائية للفرد الجزائر ونقص الميل الحدي للاستهلاك الحبوب .

- الرفع من القدرة الشرائية للمستهلكين وحمايتها بالمحافظة على مستوى الأسعار للسلع الاهلالية كاللحوم الحمراء والبيضاء والخضروات يعمل على رفع السعيرات الحرارية الناتجة من البروتين الحيواني .

مقدمة :

الفصل التمهيدي
الانتاج والاستهلاك في النظرية الاقتصادية

الباب الأول
انتاج المحاصيل الشتوية في الجزائر
الفصل الأول
إنتاج المحاصيل الشتوية قبل الاستقلال
المبحث الأول
انتاج المحاصيل الشتوية لدى الرأسمالية الزراعية الكلونيالية

المبحث الثاني
انتاج المحاصيل الشتوية لدى القطاع الخاص المسلم

الفصل الثاني
انتاج المحاصيل الشتوية بعد الاستقلال
تمهيد
المبحث الأول
انتاج المحاصيل الشتوية لدى القطاع الخاص

المبحث الثاني

انتاج المحاصيل الشتوية لدى القطاع العام

الباب الثاني

استهلاك الحبوب وآثار السياسة الزراعية على تنمية زراعة المحاصيل الشتوية

الفصل الثالث

استهلاك الحبوب ومشكلة الأمن الغذائي

المبحث الأول

تطور استهلاك الحبوب والعوامل المؤثرة على زيادة الطلب الاستهلاكي

المبحث الثاني

مشكلة الامن الغذائي وأثر التبعية الغذائية على اقتصاد الحبوب

الفصل الرابع
أثر السياسة الزراعية على تنمية زراعة المحاصيل الشتوية

المبحث الأول
المشاريع الانمائية لزراعة المحاصيل الشتوية

المبحث الثاني
اعادة التنظيم الهيكلي لجهاز الانتاج للقطاعين

المبحث الثاني
نظام الانتاج الزراعي بعد عملية اعادة الهيكلة وظهور المستثمرات الفلاحية
تمهيد

الفصل السادس
زراعة المحاصيل الشتوية لدى القطاع الخاص
المبحث الأول
تركيب المساحة الزراعية ونتائج تحقيق الوحدات الانتاجية

المبحث الثاني
نماذج الإنتاج وعوائقها على الإنتاج الموسع

والله ولي التوفيق

مراجـع باللغـة العربيـة و الفرنسيـة

كتب ودراسات وتقاريـــر

- د . محمد عبد العزيز عجيمة
- د . محمد محروس اسماعيـل / الوجيز في التطور الاقتصادي / الاسكندريـة دار الجامعات المصرية ، 1975 .
- د . عبد الفتاح ملاحفجي / تاريخ الفكر الاقتصادي محاظرات ألقيت بجامعة الجزائر .
- د . لبيـب شقـير / تاريخ الفكر الاقتصادي / القاهرة دار نهضـة مصر للطبـع والنشر
- حسين عمر / الاقتصاد التحليلي / القاهرة دار المعارف
- سعيد النجار / تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الـى نهاية التقليديين / مكتبة عين الشمس 1977.
- د . محمـود نسيربي / المذاهب والنظريات الاقتصادية جامعة حلب 1976 .
- كارل ماركس / رأس المال . المجلد الثاني / ترجمة د. د. محمد البرأوي
- د . عبد اللطيف بن أشنهو / تكون التخلف في الجزائر / الشركة الوطنيـة للنشـر والتوزيـع .
- د . حسـن بهلول / القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية فـي الزراعـة / الجزائر، / الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
- ويلارد وكوكريـن / مشكلة الغذاء العالمية ومشكلات التنميـة ترجمة : د/ محمد الشحات ، مكتبة الآنجلـو المصريـة .
- د . حن عبـود / خمس مشكلات أساسيـة لعالم متخلف ، ديوان المطبوعـات الجامعيـة 1986 .

- د . عصام بشـــــور / الموارد الاقتصادية ، مطبعة ، جامعة دمشق .

- د . م البريتي / التخلف والتنمية في العالم الثالث ، بيروت. دار الحقيقة 1980 .

- محمد أحمد الرويثي / جوانب من مشكلة الغداء في العالم والوطني العربي ، القاهرة مطبعة الجيلاوي 1978 .

- د . زكسي محمود شبانة / الزراعة العربية المعالم الرئيسية للبنيان الاقتصادي الزراعي العربي . دارالمعارف بمصر 1967 .

- د . عادل بازر باش / زراعة القمح في الجزائر / المركز الوطـــني التربوي الفلاحي

جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية :

- برنامج الآمن الغذائي العربي / الجزء الثالث انتاج القمح والحبوب الخرطوم 1980 .

- دراسة مسار اقتصاد الغذائي في الدول العربية / المجلد الثاني ،الخرطوم 1981.

- محاور التنمية الفلاحية بالمناطق الصحراوية/بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 1982 .

- الدورة العربية التدريبية الآولى في اكثار بذور المحاصيل الزراعية تونس الخرطوم 1984 .

- دراسة التوسع الأفقي والرأسي في الانتاج القمح بالاقليم الشمالي ، جمهورية السودان الديمقراطي ، الخرطوم 1983.

- مستقبل اقتصاد الغذائي في الدول العربية / الجزء الثاني ـ استهلاك الغذاء . 1979

- التوسع الزراعي الأفقي في الجمهورية الجزائرية / ومعوقات الملوحة وزحف الرمال ، الخرطوم 1977 .

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة :

- محاربة الجوع في العالم
- ادارة التنمية الزراعية لفائدة صغار المزارعين ، روما 1981 .
- ملايين جديدة تطلب الطعام / روما ايطاليا
- حالة الأغذية والزراعة واستعراض أوضاع الاغذية والزراعة لمنتصف العقد روما . 1986 .
- الاستخدام الزراعي في البلاد النامية / رقم 16 .

المركز العربي للدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة / التقرير الفني السنوي لعام 1988 .

المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية العامة / التبعية الغذائية 1987 .

تقرير ندوة المحاصيل الحقلية الرابعة للمختصين العرب / أسلوب تطوير الزراعة في المناطق البعلية ، مارس 1981 .

المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ، السياسة الغذائية والفلاحية الجزائرية ، رقم 3 . سبتمبر 1985 .

اتحاد مجالس البحث العلمي العربية / تكامل انتاج حبوب الخبز في الوطن العربي الخرطوم 1982 .

وزارة الفلاحــة :

- برنامج تحسين محاصيل الحبوب / التقرير السنوي ، 1986 .
- الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين / تقرير حول القضايا الفلاحة بالجزائر 1962 ـ 1979 جانفي 1980 .
- الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين / تقرير النشاط العام ، قصر الأمم 1982.
- الندوة الوطنية الثانية للقطاع الاشتراكي الزراعي قصر الأمم 13 ـ 15 أفريل 1971 .
- الندوة الوطنية الثالثة للقطاع الاشتراكي الزراعي/ قصر الأمم 10 ـ 12 أفريل 1973.
- المؤتمر الثاني لاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين / أفريل 1978 .
- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية / وشروع المخطط الخماسي ، ماي 1980 .

جبهة التحرير الوطني :

- مقررات الدورة الثالثة للجنة المركزية / 3 ـ 7 ماي 1980 .
- تقرير حول القضايا الفلاحية بالجزائر 1962 ـ 1979 ، جانفي 1980 .
- منشور يتعلق بكيفيات تطبيق تدابير اعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية في القطاع العمومي
- الثورة الزراعية ، نصوص الماسية .

الديوان الوطني للاحصاء ، رقم 14 ، مارس1987 .

الشعب : العدد 7948 22مارس 1989 .

الشعب : العدد 7980 28 جوان 1989 .

المساء : ص : 12 21 ماي 1989 .

OUVRAGES, THESES MEMOIRES.

Slimane Bedrani — L'Agriculture Algerienne Depuis 1966 Etatisation ou Privatisation O.P.U. 1981

Badouin Robert : — Les Agricultures de subsistance et de developpement economique Pedone Paris 1975

— Economie Rural Colin Paris 1971

FRANçois Quesnay et la phusiocratie I.N.E.D Paris 1958

AGERON : CH.R — Les Algeriens Musulmans et La france 1879-1919 Presse Universitaire de France Paris 1968

DENIS l'AMBERT : — Le developpement Agricole en Algerie

ANDRE DE cambiaire — La reforme Agraire en Algerie

G - Lazarev — - Autogestion Agricole en Algerie Institution et developpement agricole.

Tiers. Monde :

Serie 2tudes

V. ABRAMOV — Economie rurale et Organisation de Production

Editions du progrés.

Chaulet Dominique : La mitidja autogerée enquête sur les exploitations autogérées agricoles d'une regions d'algerie (1968 - 1970)

S.N.E.D Alger 1971

: La terres les fréres et l'Argent Stratégie Familiale et production agricole en Algerie depuis 1962

O.P.U Alger 1987

Pelissier : L'Agriculture - Algerie d'Aujourd'huit imp - BACONNIER 1959

Lebeau . Louis : L'agriculture Algerienne

Alger. BACONNIER 1954

Malassis. Louis : Economie Agro -- Alimentaire
CU jas Paris

Economie de la consommation et de la Production
Agro- Alimentaire 1973

Mollard Amede : Paysans Exploitée ESSAI sur la question
Paysanne
GRENOBLE 1978

Malassis(L) : Agriculture et processus de Developpement
ESSAI d'Orientation
U.N.E.S.C.E PARIS 1973

BENACHENHOU. A : L'experiencd Algerienne de Planification et
de developpement 1982-1982
2éme Edition O.P.U Alger 1983

: L'exode rurale en Algerie
S.N.E.D Alger 1980

BENAMRANE DJILALI : Agriculture et developpement en Algerie S.N.E.D
Alger 1980

BENISSAD (M.E) : Economie du developpement de l'Algerie
- Sous developpement et socialisme (1962-78)
O.P.U 2e ed Alger 1982

SARI (Djilali) : Le reboisement : un facteur de developpement Economique et culturel
S.N.E.D Alger 1971

: L'Homme et L'erosion dans l'Ouasenis
S.N.E.D Alger 1977

DAVID RICARDO : Principes de l'Economie Politique et de l'impot

---

ADAM SMITH : Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations.

Henrie Denis : Histoire de la pensée economique

Pierre Rouveroux : Aspects et Realités de l'Algerie Agricole

BADILLE Dominique : Strategies Agro-Alimentaires pour L'Algerie Prospective 2000
Aix - en- Provence 1980

Bessis Sophie : L'arme Alimentair Nouvelle Maspero
Paris 1981

Mollard Ghislaine : L'evolution de la culture et de la Production du blé en Algerie de 1830 à 1930
La rose PARIS 1950

MEBTOUL (A) : Evolution des structures de l'Economie
MELLAH (S) Algerienne 1967- 1980
O.P.U ALGER

C. Chaulet : Production et producteurs agricoles recherche Collective C.R.E.A Alger 1980

Nadir (M.T) : L'agriculture dans la planification en Algerie de 1967 à 1977 O.P.U. Alger 1982

Hajat : Les causes techniques de la stragnation de l'agriculture algerienne
C.R.E.A Alger

TOUNSI (M) : L'industrie oréaliere dans la stratigie agro-alimentaire en Algerie.
these pour le Doctorat en sciences economiques
Grenoble 1982

BENAMRANE (Ijilali) : Agriculture et developpement role de l'agriculture dans le developpement de l'algerie these de doctorat en science economique université de
PARIS I 1974

FRANCE (Henri) : Essai sur l'agriculture traditionnelle dans le telle algerienne
these pour le doctorat en sciences economiques
Aix – en– Provence 1971

Hersi Abderahman : Les mutations des structures agraires en Algerie depuis 1962.
these pour le doctorat de 3 eme Cycle en Sciences Economiques
Université de Lyon II
1978

Slimnane Bedrani : Les effets sur la production des transformations dans l'agriculture Algerienne these pour le doctorat en sciences economiques Alger 1979

Bellouti Ali : La consommation : probleme theoriques et pratiques _ le cas de l'Algerie Memoire de Magister en Science Economique 1979

Djenane (Abdel - Madjid) : La restructuration du secteur agricole d'etat discours et pratique memoire de Magister I.SE. Alger 1985

Boukella Mourad : Les politiques agraires en Algerie de 1959 à 1972 Rupture ou Continuité ? These de troisieme Cycle UNIVERSITE DE LYON II 1983

Artichles etudes et Publication :

Slimane Bedrani : Politiques Agraires en Algerie vers l'Autonomie ou la dependance ?
C.R.E.A Alger 1976

C. Chaulet : Production et Producteurs Agricoles
Recherche Collective
C.R.E.A Alger 1980

KARSENTY (J.C) : L'evolution de l'Appareil de Production et les investissements du Secteur Aut gé Agricole en Algerie
C.R.E.A N°: 3 1977

Hadjat : Les causes Techniques de la stagnation de l'Agriculture Algerienne
C.R.E.A. Alger

Merbet Ali : L'Utilisation des engrais Chimiques dans le Secteur Agricole Privé en Algerie
C.R.E.A. Alger 1984

A.A.R.D.E.S : Etude sur le Secteur Privé Agricole Donnée Genérales Delement Methodologiques.
Wilaya de Tlemcen
ALGER 1975

: Consommation et bugets des menages du grand-Alger.
Resultats de l'enquête Consommation
Aout 1966 - Septembre 1967
Polycopie Alger 1970

OLLIVIER (Marc) : La Politique agraire de l'Algerie Evolution et Perspectives
Polycopies . (I.R.E.P)
Grenoble 1972

H - Delorme : L'Algerie : Inportation de oreales blocage de la Production et developpement de l'Etat
Maghreb . Machrek
N° : 91 . 1981

Burgat (F) : Les nouveaux paysans Algeriens et l'Etat
Maghreb - Machrek N°: 95
1982

Mutin (Georges) : Agriculture et dependance Alimentaire en Algerie
Maghreb - Machrek N°: 90 1980

Ait Amara (Hamid) : L'impact de la Production des salaires et des revenus sur L'emploi Agricole
Revue Algerienne n°: 1 Année 1978

Bouzidi (A) : Productivité du travail dans l'Agriculture Algerienne et Probleme de la Commercialisation des Produits Agricoles
Revue Algerienne N°: 4 Année 1977

Ait Amara (H) : Model de Production et crise de la
Yachir (F) Orealiculture
Revue Algerienne N°: 1 1986

Ait Amara (H) : Les caracteristiques du secteur Collectif de Production de l'agriculture Algerienne
Revue Algerienne N°: 4 1980

Bouzidi (A) : Ou en est l'Agriculture Algerienne ?
Revue Algerienne N°: 3 Septembre 1980

Ministere du Commerce: Bulletin Economique N°: 35 Annee 1981

Sari Djilali : L'evolution de la production Agricole en Algerie
L'afrique et L'asie Modernnes N°: 1
1977

Yachir (F) : Dependance Alimentaire Croissance Agricole
ABDOUN (R) et equilibre externe en Algerie
Annuaire de l'Afrique du nord
1984

Nadir (M.T) : Politiques Alimentaires et Agricoles de L'Algerie
Revue du C E N E A P . N°:3
1985

Lequey (Roger) : L'agriculture Algerienne de 1954 à 1962
Revue de l'Occident Musulman et de la Mediterranee N°: 8 1970

Revolution Agraire et developpement
MARA : Special Agriculture
Editée par L'ANEP
Septembre 1970

Evalution du premier plan quinquennal 1980-1984
Rapport General

Bilan de Restructuration Secteur Socialiste Agricole
Rapport General Octobre 1985

M.A.R.A :

- Enquête sur le Secteur des Exploitations Agricoles departement d'El Asnam
Polycopie Année 1964

- Enquête Utilisation du sol compagne 1974 - 1975
Polycopie Alger 1976

- Secteur Socialiste Agricoe
E.P.A
Alger

- Vingt Question sur la revolution Agraire
Polycopie

- Enquête Socio - economique sur L'impact des Investissement de l'etat en secteur Agricole Traditionnel
Alger 1971

- Evalution des conditions d'execution des Resolutions du comité central du F.C.N dans le secteur agricole
1982

- Les Objectifs du Developpement Agricole

- Recensement des Cooperatives de la revolution Agraire 1974

- Oreales
Centre National Pedagogique Agricole
1985

M.A.R.A.

Evolution de l'Agriculture de 1967 - 1978
Tome I ,II
Rapport . General . Septembre 1979

Rapport sur la situation Alimentaire en Algerie
Avril 1979

O.A.I.C.

- Rapport sur la Situation actuelle et les Proposition de l'amelioration de la collecte des oreales et legumes secs
Avril 1987

- Restructuration du secteur Socialiste Methodologie D'approche 1976

- Bilan du secteur agricole rapport Synthetique Fev ier 1982

- Annuaire Statistique de l'algerie depuis 1963

I.N.R.A — Bulletin des varietés Oreales 1987

C.N.P.A — La restructuration dans le secteur Agricole Dossier de presse Fevrier 1983

S.E.P — Rapport sur la situation agricole actuelle et des grandes Orientations de developpement à Longterme Alger 1978

I.N.R.A — Culture de blé à haut rendement Alger 1982

Projet - Alger 71/537 — Developpement des Oreales et Suppression de la Jachere 1971 - 1975

M.P.AT.

- Raport General
Deuxieme plan quinquennal
1985 - 1989
Alger 1985

F.A.O

- Projet oreales MARA données et informations Servant) justifier le Projet F.A.O
Alger 71- 537

MAP

- Programme d'action pour l'intensification de la production Agricole
Synthese 1984

F.A.O

- Politique nationales Orealieres
Rome 1976

I.N.R.A.

- Agriculture de subsistance relations entre production agricole et travail de l'exploitation dans une commune orealiere du nord du titeri
Alger 1973

F.L.N

- L'autogestion, solution du probleme du sous-developpement
Alger 1963

-- Planification et developpement tomeII
Commission Nationale de preparation du V
Congres Septembre 1983

SEP -- Projet de plan Triennal (1967--1969)
Bilan 1e plan quadriennal Alger 1974

MPAT -- Projet du plan quinquennal 1980-1984
Alger 1980

O.N.S - Annuaire Statistique de L'Algerie
1983 - 1984 N°: 12
1985

EL MOUDJAHID : 31 MAI 1989
N°: 7454. ,P3